



صفحة ٩٥
ملوك الأسرى
٤١ سنة خزانة قضاة القريش

اشتمى الفقير الحقير
حافظ القرآن
المشهور
بربراره
عقرا

الشيخ الحكيم

430

5358





غالب مطلوب
ایک شخصیت آدنی قلیطکل صلب
هواوندن برین آل ای ماه تاب

چوت اولیجی غلور اولور
مطلوب اولان غالب اولور اولور

ایکسی کیم اولور سله ای باب
آندره بیلگی آری صوفی باب

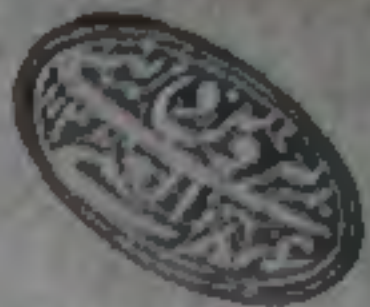
نکولان کیم ساوی اولور
طالب اولان غالب اولور اولور

ایکسی هم چوت اولور ایلمدر
آچ صدف آغزیمکی دینکر ایلمدر

یوسفانی نظمینی یاد ایلمکل
بر دعا کیم آنی شاد ایلمکل

بر بوی چوت بریمی کیم اولور
آرتوق اولان غالب ایلمکل

في الأصل من كتاب
الفرق بين
الأصل والفرق
في الأصول



الفن الأول فن العقود وهو يشتمل على نوعين وهو مستقواعد	النوع الأول في العقود الكلية وهو مستقواعد	الأول لأنواع الإبلانية في الأمور بمقاصدها	الثانية في العقود الجزئية التي هي مستقواعد	الثالثة في العقود الجزئية التي هي مستقواعد
الرابعة للشقة تجلب النسب	الخامسة الضرر ونزاع العادة محكمة	السادسة في قولها كونه يتخرج على ما هو في نفسه وهو	النوع الثاني في قولها كونه يتخرج على ما هو في نفسه وهو	الأول في قولها كونه يتخرج على ما هو في نفسه وهو
الثانية إذا اجتمع الملاك والمهر على المهر	الثالثة هل يكون الإيثار بالقرب	الرابعة التابع تابع الرعية منوط بالصلوة	الخامسة نصف الإمام على الحرم تدرك	السادسة بالشبهات
السابعة الحرم لا يدخل تحت النسب	الثامنة إذا اجتمع أمران قبل دخولهما في الآخر	التاسعة أعمال الكلام أولى من إعماله متى أمكن	العاشرة الخارج بالضم السؤال معاد في الجواب	الحادية عشرة السؤال معاد في الجواب
الثانية عشرة لا ينسب إلى سكت قوله	الثالثة عشرة الفرض أفضل من الفعل	الرابعة عشرة ما حرّم أخذ حرم أعطاه إلا في مسائل قبل ولأنه عوقب	الخامسة عشرة من استعمل الشيء الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة	السادسة عشرة الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة
السابعة عشرة لا عبرة بالظن البين خطأ وقع	الثامنة عشرة ذكر بعض ما يجزئ عن ذكر كله	التاسعة عشرة إذا اجتمع المباح والمتنزه إلى المباح المتنزه	الفن الثاني في الفوائد الطهارة	كتاب الطهارة
كتاب الصلوة	كتاب الزكاة	كتاب الصوم	كتاب الحج	كتاب الزكاة
كتاب الطلاق	كتاب العتاق	كتاب الاميان	كتاب الحرم والتعزير	كتاب السب

إذا اجتمع الملاك
والمهر على المهر

الثانية عشرة
لا ينسب إلى سكت
قوله

جاء في في الأوقات
١١٢

كتاب اللقطة واللقطة والأبوة والمفقود	كتاب الشركة	كتاب الوقف	كتاب اليسوع	كتاب الكفالة والحالة
كتاب القضاء والشهادت والدهاوى	كتاب الوكالة	كتاب الأقرار	كتاب الصلح	كتاب المضاربة
كتاب الهبة	كتاب الملاينات	كتاب الأجارات	كتاب الأمانات	كتاب الحجر والمأخوذ
كتاب الشفعة	كتاب القسمية	كتاب الأكراه	كتاب العصب	كتاب الصيد والذبائح
كتاب الحظر والإباحة	كتاب الرهن	كتاب المجانبات	كتاب الوصايا	كتاب الفرق
الفن الثالث في الجمع والفرق	كتاب الناسي	كتاب الأكراه	كتاب الصبي	كتاب السكران
كتاب العبد	كتاب الاعصى	كتاب الأربعة	كتاب النقد وما يتبعه وما لا يتبعه	كتاب ما يقبل الإسقاط من الحقوق وما لا يقبل وان الساقط لا يعود
كتاب بيان أن النسيء كالاستيفاء	كتاب المعتوه	كتاب المجنون	كتاب الأعذار والمعنى	كتاب أو اللفظ

في الأصول من كتاب
الفرق بين
الأصل والفرق
في الأصول

في الأصول من كتاب
الفرق بين
الأصل والفرق
في الأصول

في الأصول من كتاب
الفرق بين
الأصل والفرق
في الأصول

في الأصول من كتاب
الفرق بين
الأصل والفرق
في الأصول

في الأصول من كتاب
الفرق بين
الأصل والفرق
في الأصول

في الأصول من كتاب
الفرق بين
الأصل والفرق
في الأصول

في الأصول من كتاب
الفرق بين
الأصل والفرق
في الأصول

في الأصول من كتاب
الفرق بين
الأصل والفرق
في الأصول

في الأصول من كتاب
الفرق بين
الأصل والفرق
في الأصول

في الأصول من كتاب
الفرق بين
الأصل والفرق
في الأصول

في الأصول من كتاب
الفرق بين
الأصل والفرق
في الأصول

في الأصول من كتاب
الفرق بين
الأصل والفرق
في الأصول

في الأصول من كتاب
الفرق بين
الأصل والفرق
في الأصول

في الأصول من كتاب
الفرق بين
الأصل والفرق
في الأصول

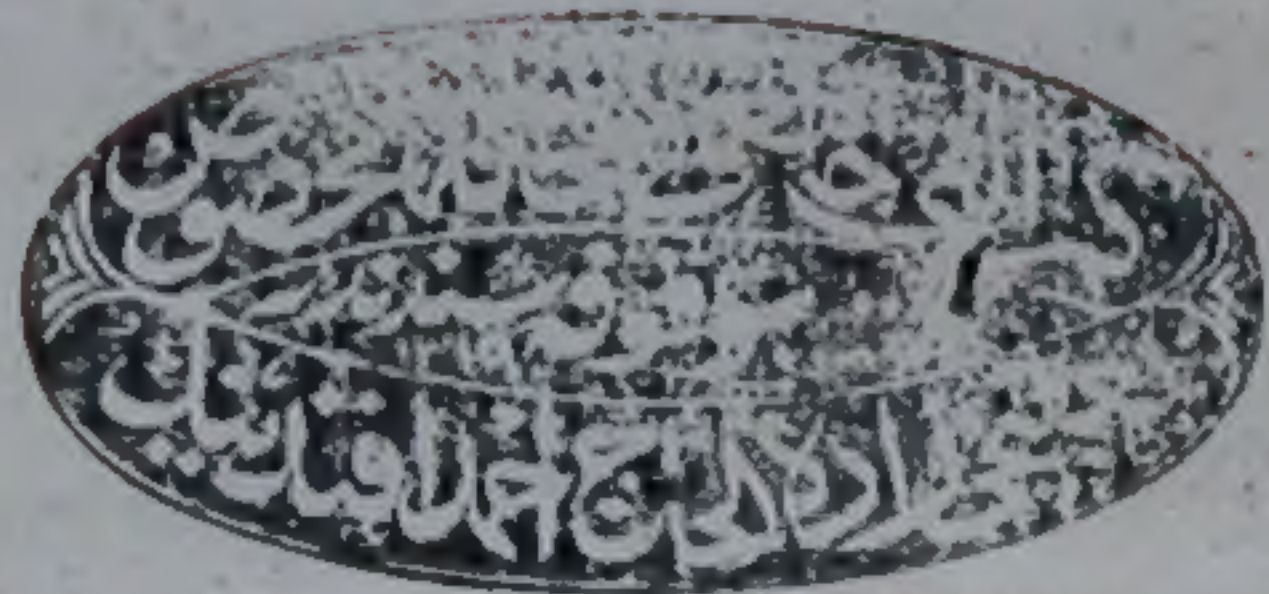
في الأصول من كتاب
الفرق بين
الأصل والفرق
في الأصول

احكام ١٨٤	احكام ١٨٥	احكام ١٨٦	احكام ١٨٧	احكام ١٩٠
للغنى الشكل	الانشى	الذمى	الحجآت	المحارم
احكام ١٩١	احكام ١٩٣	كلام ١٩٤	احكام ١٩٤	احكام ١٩٧
عينه الحشفة	العقود	الفسوخ	الكتابة	الاشارة
القول ١٩٨	القول ٢٠٤	ما يمنع الدين ٢٠٦	ما يثبت ٢٠٦	ما يقدم على الدين ٢٠٧
فى الملك	فى الدين	وجوب ولا يمنع	ذمة المعسر ولا يثبت	وما يورث عنه
تنبيه ٢٠٧	القول فى ثمن ٢٠٨	الكلام فى ٢١٠	الكلام فى ٢١٠	ما يتعد فيه المهر ٢١١
يقدم عند الاجماع	القول واجرة المثل	اجرة المثل	مهر المثل	وما لا يتعد
القول فى الشرط ٢١١	ما يقبل التعليق ٢١١	القول فى ٢١٢	القول فى ٢١٢	القول فى ٢١٢
والتعليق	وما لا يقبل	احكام السفر	احكام الحرم	احكام المسجل
احكام ٢١٣	الجمع ٢١٣	قواعد شتى وقواعد ٢١٧	الفرق الرابع ٢٢٥	طهارة ٢٢٥
يوم الجمعة	والفرق	لرؤسكم فيما سبق	فى الاعجاز	
صلوة ٢٢٥	زكاة ٢٢٥	صوم ٢٢٦	حج ٢٢٦	نكاح ٢٢٦
طلاق ٢٢٦	عتاق ٢٢٦	ايمان ٢٢٦	حدود ٢٢٧	السيرة ٢٢٧

المفقود ٢٢٧	الوقف ٢٢٧	كفالة ٢٢٧	قضاء ٢٢٧	شهادات ٢٢٨
المبيع ٢٢٧				
اقرار ٢٢٨	صلح ٢٢٨	مضاراة ٢٢٨	هبة ٢٢٨	اجارة ٢٢٨
وديعة ٢٢٨	عارية ٢٢٨	المكاتب ٢٢٨	المأذون ٢٢٨	العصب ٢٢٨
شفعة ٢٢٨	قسمة ٢٢٨	اضحية ٢٢٨	الكراهية ٢٢٨	جنايات ٢٢٩
فرائض ٢٢٩	الفرق الخامس ٢٢٩	الصلوة ٢٢٩	الصوم ٢٢٩	الزكاة ٢٢٩
ففى الخيل				
الفدية ٢٣٠	الحج ٢٣٠	الصلح ٢٣٠	الطلاق ٢٣٠	الخلع ٢٣١
الايمان ٢٣١	الاعتاق ٢٣٢	الوقف ٢٣٢	الشركة ٢٣٢	الهبة ٢٣٢
البيع والشراء ٢٣٣	الاستبراء ٢٣٣	المداينات ٢٣٣	الاجارات ٢٣٣	منع الدعو ٢٣٣

٢٣٥	٢٣٥	٢٣٥	٢٣٥	٢٣٥
الوكالة	الشفعة	الصلح	الكفالة	الحوالة
٢٣٥	٢٣٥	٢٣٥	٢٣٦	٢٣٦
الرهن	الوصية	الفن السادس	الطهارة	الصلاة
٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦
الزكاة	الصوم	الحج	النكاح	الطلاق
٢٣٧	٢٣٨	٢٣٨	٢٣٨	٢٣٨
العتاق	التكملة	الايمان	الحردود	السرقه
٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩
السيد	اللقيط	اللقطة	الوقف	البيع
٢٤٠	٢٤٠	٢٤٠	٢٤٠	٢٤٠
الكفالة	القضاء	الشهادات	الوكالة	الدعوى
٢٤٢	٢٤٢	٢٤٢	٢٤٢	٢٤٢
الاقرار	الصلح	المضاربة	الوديعة	العارية
٢٤٣	٢٤٣	٢٤٣	٢٤٣	٢٤٣
الاجارة	المكاتب	الاكره	الشراب	الاشربة

٢٤٤	٢٤٥	٢٤٥	٢٤٥	٢٤٦
العصب	المزارعة	الصيد للذبايح	الاصحية	الآداب
٢٤٦	٢٤٧	٢٤٧	٢٤٧	٢٥٠
الجنابات	الوصايا	فن الحكايات	الحكايات في الاما	وصية الامام



واذا خرج من الحمام ولم يغتسل
عنه عامة العلماء فافتنى

کتاب
الاشباه والنظائر
تأليف الشيخ الامام
العالم العلامة مفتي
المسلمين ابن نجيم
الحنفى عفا الله
عنه
ابن

کتاب
الاشباه والنظائر
تأليف الشيخ الامام
العالم العلامة مفتي
المسلمين ابن نجيم
الحنفى عفا الله
عنه
ابن

و...

ادخل في...



Süleymaniye Ulu Camii Kütüphanesi	
Yazma	1241K
Yeni	139
Eski	139

تحقيق
مؤيد
تأليف
دلائل هداية
تأليف
مستكمل
في البيت لطيف

در ابتدا در...



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى **وبعد** فلما ابرأنا
بانتظام كتاب الاشياء والنظائر الفقهية على مذهب الحنفية
المستعمل على سبعة انواع اردت ان اؤنس في اوله يسير النظر في
الاول في القواعد الاولى لا تواتر الا بالنية وفي بيان ما
تكون النية فيه شرط وما لا تكون به من دخولها في المعاملة
والخصومات والمباحات والنهي والتروك **الثانية**
الامور بمقاصدها وفي بيان ان الشيء الواحد يتصف بالحل والحل
باعتبار ما قصد له وفي ان الكلام في النية يقع في غير مواضع
الاول بيان حقيقتها الثاني فيما شرعت لاجلها الثالث في تعيين
النوي الرابع في بيان التعرض لصفة النوي من الفرضية
والنافلة والاداء والقضاء الخامس في بيان الاصل السادس
في بيان الجمع بين عبادتين بنية واحدة السابع في وقتها
الثامن في عدم اشتراط استمرارها وفي حكمها في كل ركن التاسع
في حملها العاشر في شرط وطم وفيه بيان ما ينافيها وقاعدة في الدين
وهي تخصيص العام بالنية وبيان ان النسبة تدخل النية اولا
وبين ان الدين على نية الخائف والمختلف وبيان ان الامكان يثبت
على الالفاظ دون الاعراض وفي فروع في الطلاق وبيان
دخول النيابة وبيان ان هذه القاعدة تجري في علم العربية
ايضا وبيان ما يتعلق بالكلام نحو اوقف وبيان سماع اية
السجدة عن لم يقصد لا وثما وبيان ان هذه تجري في المعروض ايضا
القاعدة الثالثة اليقين لا يزول بالشك وفيه قواعد الاولى
الاصولها ما كان على ما كان وبيان ما تفرع عليها من الظهارات

2 وهي خمس وعشرون قاعدة است منها قواعد كلية
وبعضها قواعد كلية يتفرع عليها ما لا يخرج من القواعد الكلية

وطور

والعبادات والطلاق وانكاح المرأة وصول النفقة البها
واختلاف الزوجين في التمكين من الوطى والسكوت والود
والرجعة في الحرة وبعدها واختلاف المتبايعين في الطمع
ودعوى المطلقة للحبل **الثانية** الاصل براءة الذمة وفيما
بيان الاختلاف في القيمة والمجواب عما اورد عليه **الثالث**
من شك هل فعل او لا فالاصل عدمه ويدخل فيه من يتقن
الفعل وشك في القليل والكثير وبيان ما ثبت بيقين لا يزول
الا باليقين وبيان الشك في الوضوء والصلوة هل صلها
اولا والشك في تحييتي المفروض المتروك وبيان ما اذا
اخبى عدل بترك شيء منه والاختلاف بين الامام والقوم
وبيان الشك في اركان الحج وفي الطلاق وعدده وفي الخارج
من ذكر وفي قد الدين وما يدعي عليه وفي الزكاة والصوم
والمنذور وفي الدين من كونها باهة تعالى او بطلاق واعتاق
الرابعة الاصل عدمه وفيما بيان الاختلاف في وصول
العنين وفي زرع الشيك والمضارب وفي ان المال قرض او
مضاربة وفي قدم العيب واشتراط الخيار وفي الروية وفي
بيان الشك في وصول اللبن الى جوف الرضيع بعدما دخلت
ثديا وفيه وفي اخرها التنبيه على تقييد القاعدة وبيان ما
خرج منها **الخامسة** الاصل اضافة الحادث الي قري او قاته
وبيان وجود النجاسة في الثوب والغارة في البير وبيان ما
اذا اوقف عينا عن العبد في ملك البائع وكذا به المشتري وفي
اختلاف الورثة مع الواة في ابايتها في الرض والصحة وفي اختلاف
فهم في كون الاقارب بعضهم في الصحة والرض وفيما واختلفوا

بعضها

في اسلام ما بعد موت الزوج او قبله وفي الاختلاف بين
القاضي المعزول وغيره وبيان ما خرج عن هذه القاعدة
السابعة هل الاصل في الاشياء الاباحة او الحظر والتوقف
وبين ثمة الاختلاف **السابعة** الاصل في الانبياء الترخيم
وفيه مسائل التحريم في الفروج وبيان الطلاق للمهرم والعق
المهرم والمنسي وبيان ما خرج عنه وفيما بيان وطن السور
اللاتي يجلبن الان من الروم والهند ومن ان اصحابنا احتاطوا
في الفروج الا في مسئلة وفيما قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة
وبين ما فرغ عليه وبيان ما يميل الصحيح والفساد وما يختص
بالصحيح وبيان ما اورد علينا من جوابه وفيما قاعدة فيما فرغ
الاولي يستثنى من قوطم البقاي لا يزول بالشك مسائل الثانية
بيان الشك والوهوم والظن وغالب الظن والبر الوالي الثالثة
في بيان حد الاستصحاب وحجته وما فرغ عليه **القاعدة**
الرابعة المشقة تجلب التيسير وبيان اسباب التخفيف معة
السفر والمريض والاكراه والنسيان والجهل والجور عوم البلوي
والتقص وفيه بيان ما وسع فيه الائمة الاربعة وختمنا
هذه القاعدة بقواعد مهمة الاولي المشاق على قسامين وفيها
تبينه في الفرق بين مرض الزوج ومرض الثانية ان تخفيفات
الشروع انواع الثالثة ان للشقة والحد انما يعتبرا عند عدم
النوع الرابعة بيان قوطم اذا اضاف الامر تسع واذا تسع اضاف
وبين ما جمع بينهما **القاعدة الخامسة** الضرر يزال وبيان
ما ينبغي عليه من ابواب الفقه ويتعلق بها قواعد الاولي الضرورات
تبين المختلوات الثانية ما ابيح للضرورة تنقذ نفسه او غيره

في بيان ما يخرج من هذه القاعدة

الوجوه في العبادات وغيره
على هذه الامة وما وسع فيه

منها

وبين ما يخرج منها

منها ما جاز لعذر يزيل به الضرر الثالث الضرر لا يزال بالضرر
وبين انها مقيدة لما قبلها وفيما بيان ما يتعمل فيه الضرر الخامس
لرفع ضرر عام وبيان ما تنفع عليه وفيما بيان ما اذا تعارض
ضرران او مفسدتان وبيان احكام من ابتلي به ليتين وبيان
قوطم الضرر المفسد او من جلب المصالح وما تنفع عليها
القاعدة السادسة العادة محكمة وبيان ما فرغ عليه من حله
الحاري والماء الكثير والحبيض والنفاس والعمل المفسد للصلاة
وكون الشيء مكسرا او موزونا وصوم يوم الشك ويومين
قبل رمضان وقبول الهدية للقاضي وجواز الاكل من الطعام
المقدم اليه من غير ان يصرح وبيان الايمان والتور والو
صايا والاقاويل وبيان ما ثبتت العادة به وبيان انها
انما تعتبر اذا طرقت او غلبت لان ندرت وفيما بيان سلامة
الامام في كل شهر اسبوعا للاستراحة او لزيادة وفيما بيان تعارض
العرف والشرع وتعارض العرف مع اللغة وبيان ما خرج عن
قوطم الايمان بمنية على العرق وبيان ان العادة للطردة
تتنزل منزلة الشرط وما تنفع عليه من استحقاق الاجرة
بلا شرط اذا جرت العادة بان يعمل بالاجر وفيه بيان العارية
اذا شرط ضمانها هل يصح اولا وبيان جهات البينات وان لا يجب
السؤال عند الشرائن الاسواق وبيان ان العرف الذي تحمل عليه
الافاظ انما هو المقارن لا المتأخر وان لا يعتبرا في التعاليق
والدعوى والا قاري وفيه بيان ان الواقف اذا شرط الحكم
المسلمين وكان في زمنه شافعيان صار الان حنفيان هل يكون
له اولا وبيان ما اذا شرط النظر للقاضي هل يكون لقاضي بلد

النظر

وفيها بيان حكم المطالبة في المدارس

في بيان ما لا يفتقر الى بيان

اولا وهو عليه وفيه بيان ان المعين العرفي لا يخص وهذا
 اخر القواعد الكلية **النوع الثاني** في قوله كناية بتبيين عليها
 ما لا يفتقر من العتور الخيرية **الاولى** الاجتهاد لا يقتضي مثله
 وفيه بيان ان القاضي اذا رد شهادة فليس لعينه قبولها الا في ربح
 مسائل وانه لو حكم بشيئ ثم تغير اجتهاده وبيان ما خرج عنها
 وبيان ما استثناه اصحابنا من قوطر واذ رفع اليد حكم حاكم ايضا
 وبيان قوطر وحكم بوجبه وبيان قول المؤلفين مستوفيا شرطا
 الشريعة وحكاية شمس الامية المجلد في مع قاضي عنبسة وبيان
 عدم الفرق بين الحكم بالصحة والحكم بالموجب وبيان ما اذا حكم
 بقول ضعيف في مذهبه او برؤية مرجوع عنه او خالف مذهب
 غيره وناسيا وبيان ان القضاء على خلاف شرط الوقف كالتضاء
 بحلف في النوى وبيان ان فعل القاضي وامره انما ينفذ اوافق الشرع
 والارد **الثانية** اذا اجتمع الحرم والحلال اغلب الحرم الحلال
 وبيان ما يرفع عليه من اشتباه محرمه بلحبيبات وما اذا كان
 احدا يومه ما كولا والاخر غير ما كولا وما اذا شارك الكلب
 للعلم غير اكله للسلح كلب مجوسي وما اذا وضع المجوسي يده على
 يد المسلم الذابح وما اذا اغتر المسلم من مدقوسه فاعانده مجوسي
 ووطي المجاورة المشتركة وما اذا كان بعض الشجرة او الصبيد
 في الحرم وبعضه في الحرم وما اذا اختلفت المذكاة بالمدينة وما
 اذا اختلف عدد الميتة بالزيت وما اذا اختلفت زوجته
 بغيرها وفيه بيان ما اذا اسلم وتحتضن من اذ ان يبيد
 فوقه في ما اوسط على الارض وبيان ما خرج عنها من السائل
 العشرة وفيه كتمه فيما اذا اجمع بين حلال وحرام في عقارونية

القاعدة الاولى

وبيان

وبيان دخوله في ابواب النكاح والمهر والبيع والاجارة والطلاق
 والابراء والطهارة والمدينة والوصية والاقرار والشماعة والقبض
 والعبادات والطلاق والعتاق وعاريا الى هن والوقف وفي
 اخر تبينه على ما اذا اجتمع في العبادات جانب الحض والشرف
 ثم فصل في قاعدة اذا تعارض المانع والمقتضي فانه يقدم المانع
 الا في مسائل **القاعدة الثالثة** هل يكون الايثار بالقرب
القاعدة الرابعة التابع تابع ويدخل فيها قواعد الاولي
 انه لا يفرده حكم وفيه بيان حمل الجارية والشرب والطريق وخرج
 عنها مسائل الثانية التابع بسقوط المتنوع ويقرب منها
 قوطر سيقط الفرج بسقوط طاصله الثالثة يفتقر في التوابع
 ما لا يفتقر في غيرها وفيه بيان ما يفتقر منها **القاعدة الخامسة**
 تصرف الامام على الرعية منوط بالصحة وفيه بيان ان امر
 انما ينفذ اوافق الشرع وفيه تبينه على تصرف القاضي في
 اموال الدنيا والاوقاف وفيه بيان احداثه للوطا يغير
 شرط الواقف وتقرير في المرتبات في الاوقاف **القاعدة**
السادسة الحدود تدبر بالشبهات وفيه بيان ان القصاص
 كالحدود الا في جنس مسائل وبيان مخالفة التعزير لها **القاعدة**
السابعة الحرم لا يدخل تحت اليد وفيه بيان ما خرج عنها
القاعدة الثامنة اذا اجتمع امران من جنس واحد لم يحتك
 مقصودها دخل احدهما في الاخر فالبا وبيان ما تفرع عليها
 من اجتماع الحدتين وما يوجب الجزاء على المحرم وبيان ما يجري
 عن تحية المسجد وكيفية الطواف وتلاوة آية البقرة وبيان
 تعدد السهو في الصلوة والفرق بين جابر الصلوة وجابر الحج

وتفصيل

التابع لا يفتقر على المتنوع الا في
 لا قصر
 في بيان ما لا يفتقر الى بيان
 في بيان ما لا يفتقر الى بيان

وما اذا كانا في موضع واحد او شرب مرارا او قذف مرارا او جماعة وما
 اذا وطئ مرارا في موضع واحد وتعد مجنونة المحرم والطبي بشبهة
 وما اذا نجا بامة فقتلها او حرق كذلك وما اذا تعددت الجانية
 على واحد وما اذا وطئت للعتدة بشبهة **القاعدة التاسعة**
 اعمال الكلام اولى من افعال الله متى امكن والا اهل وفيما يان الحقيقة
 اذا تعددت او هربت شرعا او عرفا وما اذا تعددت الحقيقة
 والمجان وفيما يان ما اذا جمع بين امراته وغيرها في الطلاق وفيما
 بعض مسائل الوقف والقول بيقين القسمة وما ذكره السبكي و
 الحضاف وفيما يتنبه التاسع عشر من التاكيد وبيان ما تنفع
 عليه من انه لو كثر الطلاق واليمين بالله تعالى نجوا او معلقا
القاعدة العاشرة الخراج بالضمان وبيان معناه وما دخل
 فيها وما خرج عنها **القاعدة الحادية عشر** السوال معاد في الجواب
 وبيان كذا نعم وبلى **القاعدة الثانية عشر** عشا لا ينسب الي ساكنة
 قول وبيان ما تنفع عليها وما خرج عنها **القاعدة الثالثة عشر**
 الفرض افضل من النفل الا في مسائل **القاعدة الرابعة عشر** عن ما حرم
 اخذ حرم اعطاؤه الا في مسائل وفيما يتنبه ما حرم فعله حرم
 طلبه الا في مسيلتين **القاعدة الخامسة عشر** من استعمل بالشي
 قبل اذ نهى عن قرب محرماته وبيان ما تنفع عليها وما خرج عنها
 وفي اخذ لطيفة في العريضة **القاعدة السادسة عشر** الولاية
 الخاصة اقوى من الولاية العامة وفيما يان مراتب الولايات
القاعدة السابعة عشر لا يثبت بالظن البني خطا **القاعدة**
الثامنة عشر ذكر بعض ما لا يستجزي كذا ككلمة وبيان ما خرج عنها
القاعدة التاسعة عشر اذا اجتمع للبشر والتشبه انصف الحكم الي

المباشر وبيان ما خرج عنها وايضا صارت القواعد خمسا وعشرين
الفن الثاني فن الفوائد من الطهارة الي الفرائض على ترتيب
 الكثر **الفن الثالث** فن الجمع والفرق من الامثاله والنظائر
 وفي اوله بيان احكام يكثر دورها ويقبح بالفقه جملها في احكام
 الناسي والمجاهل والمكره واحكام الصبيان والعبد والسكران
 والاعمى والحمل وبيان الاحكام الاربعة الاقتصار والاستناد
 والتبيين والافتقار وحكم النفوذ ما يعين وما لا يعين
 وما يجري فيه احد هما مكان الاخر وما لا يبيانه الساقط هل
 يعود واذا التايب ملك ما لا يملكه الاصيل وما يقبل الاستقلال
 من الحقوق وما لا يقبل وبيان انهم الزبوف كالحياد في
 بعض المسائل دون بعض واحكام النائم والمجنون والمعتوه وما
 يعتبر فيه المعتد ون اللفظ وعكسه واحكام الانثى والخنثى
 والحائض والذبي والمجاور وعيوبه المشقة وما فارق فيه الذب
 القبل واحكام العقود والشيوخ والملك والدين وتحت الميراث
 واجرة المثل ومن المثل والسطر والتجلى والسفر والسجد والحرم
 ويوم الجمعة ثم بيان الاجتماع والافتراق في بعض المسائل وفي
 اخر مائة اشتملت على بعض قواعد وفوائد **قاعدة** اذا
 اتى بالرجب وزاد عليه هل يقع الكل واجبا **قاعدة** في اقسام
 العلوم وما يكون فرض عين وفرض كفاية ومندوب او خيرا او مكرو
قاعدة عن الامام البخاري فيما ينبغي لطالب العلم وما لا ينبغي
قاعدة في اعتقاد الانسان في مذهبه ومذهب غيره **قاعدة**
 المفرد المتناقض يجمع في مسائل ولا يجمع في اخري **قاعدة** العلم
 ثلاثة **قاعدة** ثلاثة من الدلالة **قاعدة** ليس في الحيوان

واذ كان مفرعا على قول ضعيف بنعت علي ذلك غالبا وحكي
 ان الامام ابا طاهر الدايي جمع قواعد مذهب ابي حنيفة سبعة
 عشر قاعدة ورده اليها وله حكاية مع ابي سعيد المروزي الشافعي
 فانه لما بلغه ذلك سافر اليه وكانوا يطهرونه ليكون كل ليلة تلك
 القواعد مسجودا بعد ان يخرج الناس فانما المروزي بحصيرة
 وخروج الناس ولفق ابوطاهر المروزي سبعة فحصلت
 للمروزي معللة فاحسبه ابوطاهر فخره واخرجه من المسجد
 ثم لم يكرهها فيه بعد ذلك فخرج المروزي الى الصحابة وتلاها
 عليهم التاني الصواب وما دخل فيها وما خرج عنها وهو انفع
 الاقسام للمروزي والفقيه والقاضي فان بعض المولفاني يذكر ضابطا
 ويستثنى منه اشياء فاذا ذكر فيه اني زدت اشياء الخوف لم يطع
 علي المروزي من الخول وهي خارجة كما استره ولما وقع موقعا
 حسنا عند اهل الانصاف وابتهم به من هو من اولي الالباب
التالي معرفة الجمع والفرق **الرباع** الاغراض **الخامس**
 الخيل **السادس** الاشباه والنظائر **السابع** ما حكمي عن الامام
 الاعظم وصاحبيه والمشايع المتقدمين والمتأخرين
 من المطارحات والمواسلات والمكاتبات والغرائب فارجو
 من كرم الفتح ان هذا الكتاب اذا تم بحول الله وقوته يصير
 نزهة للناظرين ومرجعا للدراسين ومعمدا للقضاة والفتيان
 وغنية للمحصلين وكشافا للكرهين الموفين وهذا الاثر الفقه
 اول فنوني طال ما اسهرت فيه عيوني واعلمت بدني
 اعمال المجد بابي بصري وبديك ظنوني ولما اذن من الطلب
 اعني كنيته قدما وحرثا واسعي في تحصيل ما هجر منه سعيا

للاطلاع

وطلبا للمحققين

حنينا

حنينا اليان وقفت منها علي الجيم الغفير ولحطت بغالب
 الموجود في بلدنا القاهرة مطالعة وتاملا بحيث لم يفتني
 الا النور اليسير كما استره عندهم هاهنا مع ضم الاشتغال والطلا
 لكتب الاصول من ابتداء امري بكتاب الزدوي والامام الشري
 والتقويم لابي زيد الدبوسي والتفكيح وشرح شرح
 وحواشيه وشرح الزدوي من الكشف الكبير والتقويم
 حتى اختصرت تحري المحقق ابن الامام وسعيد لب الاصول ثم
 شرحت المنار شرحا يحول الله وقوته فاني انا علي فني فشرع
 ان شاء الله تعالى بحوله وقوته فيما قصده من هذا التاليف
 بعد تسميته بالاشباه والنظائر تسميته له باسم بعض فنونه
 سائلا من الله تعالى القبول وان ينفع به مولفه ومن نظر
 فيه فانه خير ممول وان يدفع عنه كيد الحاسدين واقتوا
 المتعصبين ولعمري ان هذا الفن لا يدرك بالفتي ولا ينال بسوق
 ولعل واني ولا يناله الا من كشف عن ساعد الجود وشرع واعتزل
 اهله وسد المنزلة وخاض البحار وخالط العجاج يدب في
 التكرار والمطالعة بكثرة واصيلة وينصب نفسه للتحري والتاليف
 بيانا ومقبلا ليس له همة الا معضلة بجملا او مستعصية
 عزت علي القاصرين فيرتقي اليها ويحلمها علي ان ذلك ليس من
 كسب العبد وانما هو فضل الله يؤتيه من يشاء وهما اذا ذكر
 الكتب التي نقلت منها مولفاتي الفقهية التي اجتمعت لي اذ
 سئل في شرح الهداية النهاية وغاية البيان ومخرج
 الدائم والنهاية وفتح القدير ومن شرح الكنز الزيلعي
 والعيني ومسكن ومن شرح القدير الساج الوهاج

وشرع

علي

هذا الكتاب من فوائد القاعدة التي انشدها
 من الامور المطروحة قال ابو حامد ومسلم الكوفي
 ابو حامد من القدر والعلو والشر
 وانه من الكتب
 عند
 الفنايه
 البيان

والجوهن والمجتي والاقطع ومن شرح المجمع للمصنف وابن
 ملك وراي شرح العتيق وقفا وشرح منية المصلي لابن امير
 الحاج وشرح الوافي الكافي وشرح الوقاية والنقاية وايضا
 صلاح وشرح تكملة الجامع الكبير للعلامة الفارسي وتلخيص
 الجامع للصدر الشهيد والبداية للكاشاني شرح التحفة والمبسوط
 شرح الكافي وكافي الحاتم الشهيد وشرح الدرر والغرر للاخضر
 والهداية وشرح الجامع الصغير لفاخر خان وشرح مختصر
 الطاوي والاختيار ومن الفتاوي الحاشية والمختلصة والبرهان
 والظهيرية والولاءية والعمدة والعدة والصغرى والواقعات
 للمصنف الشهيد والفتاوى والفتاوى كمال الفتاوى والتلخيص
 للمحبوبي والتهذيب للقللاني وفتاوى قاضي المدائني
 والقائمة والهادية وجامع القصولين والخارج لابن يوسف
 واوقاف الحضايف والاسعاف والحواشي الفندي والتمهيد
 والمحيط الرضي والديخية وشرح منظومة النفس وشرح منظومة
 بن وهبان له ولا بن الحسنه والصرفية وخزانة الفتاوى
 وبعض خزانة الاكد وبعض السجدة والفتاوى خاتمة والتجسس
 وخزانة الفقه وخزانة الفقهاء ومناقب الكردية وطبقات
 عبد القادر **والقانون الاول** في القواعد الكلية الاولى لاثواب الآيات
 شرح به للساج في مواضع في الفقه او بالاصح سواء قلنا ان
 شرط الصحة كما في الصلوة والزكاة والصوم والنجاسات
 والغسل وعلى غير ذلك واجبة اما الاعمال بالنيات انه من
 باب المغتني اذ لا يصح بدون نقد بل كثر وجود الاعمال بدونها
 فقد واصلنا في حكم الاعمال وهي نفعان اخرون وهو الثواب

والجوهن

هذا العلامة الطوسي مستوفى في شرحه
 الشرح لا يخلو عما لا بد ولا يترك ما
 ولا يفتي ولا يعول الا على ما هو
 في المذهب المذكور عام مائة وسبعين
 وهو في العلامة محمد بن الحسنه والدين
 عبد البركتي تتر

الفتاوى

في بعض نسخ الفقه وهو اللفظ الذي هو خارج
 في بعض النسخ والفتاوى العقلية والفتاوى
 في بعض النسخ والفتاوى العقلية والفتاوى

لا يرد

الكردي
 القواعد الكلية
 كما لا يخفى من رتبة
 وكما لا يخفى من رتبة
 المدايب ان قواعد
 الفقه الكثرية لا يمكن
 حمله على هذه الترتيب

ما لا يخفى من رتبة
 ما لا يخفى من رتبة
 ما لا يخفى من رتبة
 ما لا يخفى من رتبة

واستحقاق

واستحقاق العقاب ودينوي وهو الصحة والفساد وقد اريد
 الاخروي بالاجماع للجماع على انه لا ثواب ولا عقاب الا بالنية
 فالتفتي الاخران يكون مراد اما لانه مستترك ولا عموم له
 او لان قاع الضرورة به من صحة الكلام به فلا حاجة الى الاخر
 والثاني اوجه لان الاول لا يسلم لخصم لانه قابل بعموم الشك
 فحينئذ لا يدل على اشتراط في الوسائل للصحة ولا في المقاصد
 ايضا وفي بعض الكتب ان الوضوء الذي ليس بدينوي وليس بامور
 ولكنه مفناح للصلاة وانما اشترطت في العبادات بالاجماع
 او بآية وما امروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين والاول
 اوجه لان العبادات فيما يعين التوحيد بقربنية عطف الصلاة
 والزكاة فلا تشترط في الوضوء والغسل ومسح الخفين وازالة
 النجاسة الحقيقية عن الثوب والبدن والمكان والاواني
 للصحة واما اشتراطها في التيمم فلدلالة آية عليه وهو المقصد
 واما غسل الميت فقالوا لا تشترط للصحة الصلوة عليه وتحصيل
 طهارته وانما يشترط لاسقاط الفرض عن ذمة الكفيل ويتفرع
 عليه ان العزيق يغسل مكانا في قول ابو يوسف وفي رواية
 من محمد انه ان نوي عند اخراجه من الماء يغسل مرتين وان لم
 ينو فثلاثا وعنه يغسل مرة واحدة كما في فتح القدير واما في
 العبادات كلها في شرط صحتها الا الاسلام فانه يصح بدونها
 بدليل قولهم ان اسلام المكرم صحيح ولا يكون مسلما بحدوث
 الاسلام من قبله كما سنبينه في بحث التزويك واما الكفر
 فيشترط له النية لقولهم ان كفر المكرم غير صحيح ولما قوطم
 اذ انكم بكلمة الكفرها لا يكفر انما هو باعتبار ان عينه كفر

في الاستحقاق

في بعض النسخ
 في بعض النسخ
 في بعض النسخ

مطلوب نية غسل الميت
 في بعض النسخ
 في بعض النسخ
 في بعض النسخ

مطلوب نية الكفر

مطلوب اذا الظاهر بالجماع الكفر محاذ لا يكفر

والمستحق منهم كماله ولا يصح اقتداء به في الامانة بل في غيرها من غير كماله
 ولا في بعض الكبر كماله الا في الامانة وحده فان اقتداء به في ثمانية الامانة غير صحيح

كما في الاصول من حيث المبدأ فلا يصح صلاة مطلقا وكو صلاة
 جنازة الا في فرض او وجبة او سنة او نفلة واذا انوي قطع
 لا يخرج عن الامانة ولو نوي الانتقال عنها الى غيرها فان كانت
 الثانية غير الاولى وشرع بالتكبير صار منتقلا ولا فلا ولا
 يصح اقتداء بامام الا بهيئة وتصح الامامة بدون نيتهما
 خلافا للكرخي واي حفض الكبير كما في النيابة الا اذا اصاب
 خلفه نساء فان اقتدي بهن به بلا نيته للامامة غير صحيح
 واستثنى بعضهم الجمعة والعيد في صحيح ولو حلف ان لا يوم
 احدا فاقدي به انسان صح الاقتداء وهل يجزئ قال في الحاشية
 يجزئ قضاء لادبانية الا اذا شهد قبل الشروع فلا يجزئ
 قضاء وكذا الامر بالناس هذا الحالف في صلاة يوم الجمعة صح
 قضاء ولا يجزئ اصلا اذا اتمهم في صلاة الجنان وسجدة
 التذوق ولو حلف ان لا يوم فلا فام الناس وان لا
 يومه ويوم غيره فاقدي به جئت وان لم يعلم به انتهى
 ولكن لا ثواب له على الامامة وسجود التلاوة كالصلوة
 وكذا سجدة الشكر على قول من يراها مشروعة والمعمدان الخلاف
 في سنيها لا في الجواز وكذا سجود السهو ولا تطرية عدمه
 وقت السلام واما النيابة في الخطبة الجمعة فشرط صحته
 حتى لو عطي بعد صعود المنبر فقال الحمد لله للعطاس غير
 قاصد له تصح كما في فتح القدير وغيره وخطبة العيدين
 كذلك لقولهم بشرطها ما اشترط الخطبة الجمعة سوى
 تقديم الخطبة واما الاذان فلا يشترط لصحته وانما هي
 شرط للثواب عليه واما استقبال القبلة فشرط الجرجاني

وذا كانا اذا كانت فرضا والنية نطقا او بالكسرة
 او كانت فرضا والنية فضا او صمرا او صمرا او صمرا
 او صمرا او صمرا او صمرا او صمرا او صمرا او صمرا
 او صمرا او صمرا او صمرا او صمرا او صمرا او صمرا

طلب نية الخطبة
 طلب نية الاذان
 طلب نية استقبال القبلة

لصحة

انما هو
 في
 صحت

لصحة النية والصحيح خلافه كما في المبسوط وحمل بعضهم
 الاول على ما اذا كان يصلي في العراء والثاني على ما اذا كان
 يصلي في الحراب كذا في البيانية واما ستر العورة فلا يشترط
 لصحة ولما فيه خلاف ولا يشترط للثواب صحة العبادة
 بل لها على نية وان كانت فاسدة بغير نية كما لو صلى محررا
 على ظن طهارته وسباني تحفيقه واما الزكاة فلا يصح ادائها
 الا بالنية وعليها هذا فاذكره القاضي لا يجزئ ان من امتنع
 عن ادائها اخذها الامام كرها ووضعها في اهلها وتخذه لان
 للامام ولانيه اخذها فقام اخذه مقام دفع المال لاختياره
 والمعمدان في الازهر عدم اخذ كرها قال في المحيط ومن امتنع
 عن أداء الزكاة فالساعي لا ياخذ منه كرها ولو اخذ لا يقع
 عن الزكاة لكونه بلا اختيار ولكن يجزئ الجس لو أدى بنفسه
 انتهى وخرج عن اشتراطها ما اذا تصدق بجميع النصاب
 بالنية فان الفرض سقط عنه واختلفوا في سقوط زكاة
 البعض اذا تصدق به قالوا ويشترط نية التجارة في العرض
 فلا بد ان يكون مقارفة للتجارة فلو اشترى شيئا للقبلة
 ناويا ان يذبحه باع لان زكاة عليه ولو نوي التجارة
 فيما خرج من رصده العسرية او الخراجية او المستاجرة او المشقة
 فلا زكاة عليه ولو قارنت ما ليس بربح كالمطبخ والصدقة
 والمذبح والمهر والوصية فلا تصح على الصحيح وفي السائبة
 لا بد من قصد سامتها للرد والنسل اكثر الخول فان قصد به
 للتجارة ففيها زكاة التجارة ان قارنت الشراء قصد الحمل
 او الركوب لا الاكل فلا زكاة اصلا واما النية في الصوم فشرط

طلب نية العمرة

طلب نية الزكاة

ضيقة طلب عدم اخذ زكاة كرها
 لكن يجزئ بغير نية
 يؤدى بنية

طلب نية الصوم

انما الزكاة استقاء لطلب

صحته لكل يوم ولو علقها بالمشية صحت لانها انما تبطل
 الاقوال والنية ليست منها الفرض والسنة والنظر في اصلها
 سواء ولما لم يشرط صحة ايضا فضا كانا وفلا والعرق
 كذلك ولا تكون الا سنة والمندور كالقصر ولو نذر حجة
 الاسلام لا يلزمه الا حجة الاسلام كما لو نذر الاضحية والقضا
 في الكرك اذا ومن جهة اصل النية ولما الاعتكاف في شريط
 صحته واجبا كان او سنة او نفلا ولما الكفارات فالنية
 شرط صحتها عتقا او صياما او طعاما ولما الضحايا فلا بد
 فيها من النية لكن عند الشرا لا عند الذبح وتفرع عليه انه
 لو اشتراها بنية الاضحية قد يحكم غير بلد اذنه فان اخذها
 مذبوحة ولم يضمنه اجزاها وان ضمنه لا تجزئه كما في الضحية
 الذبيحة وهذا اذا ذبحها عن نفسه اما اذا ذبحها عن غيرها
 فلا ضمان عليه وهل ينعين الاضحية بالنية قالوا ان كان فديرا
 وقد اشتراها بنية ما تعينت فليس له بيعه وان كان غنيا لم تعين
 والصحيح انها تتعين مطلقا فتصدق بها الغني بعد اتمام
 حية وكذا ان يقيم غيرها مقامها كما في البذيع من الاضحية
 قالوا والمدايا كالضحايا واما العتق عندنا فليس بعبادة وضعا
 بدليل صحة من الكافر ولا عبادة له فان نوي وجده الله كان
 عبادة منا باعليه وان اعتق بلا نية صح ولا ثواب له اذا كان
 صريحا واما الكفاية فلا بد له من النية وان اعتق للصنم كما
 اول الشيطان صح وانما وان اعتق لاجل مخلوق صح وكان مبطلما
 لا ثواب ولا ثم وينبغي ان يخصص الاعتاق للصنم اذا كان
 المعتق كافرا اما المسلم اذا اعتقه فاصدا تعظيمة كفيته ينبغي

مطلب نية الحج

مطلب نية الكفارات

مطلب نية الضحايا

مطلب اعتق من عبادة

مطلب نية العتق

ان

ان يكون الاعتاق لمخلوق مكرها والتدبير والكتابة
 كالعتق واما الجهاد فمن اعظم العبادات فلا بد من خلوص
 النية واما الوصية كما اعتق ان قصد التقرب فله الثواب والا
 لم يشرط صحة فقط ولما الوقف فليس بعبادة وضعا لصحته
 من الكافر فان نوي القرية فله الثواب والا فلا واما النكاح
 فقالوا انه قريب الى العبادات حتى ان الاستغفار افضل من النكاح
 لحسن العبادة وهو عند المعتد السنة مؤكدة على الصحيح فنجعل
 الى النية لتفصيل الثواب وهو ان يقصد عتقا لنفسه وتخصيصا
 وحصول ولد وفترنا الاعتد الى الشرح الكبير شرح الكنز وله تكن
 فيه شرط صحته وقالوا يصح النكاح مع الهزل لكن قالوا اعتد بلفظ
 لا يعرف بمعناه ففيه اختلاف والفتوى صحة علم الهزل ولا
 كما في البراذية وعلى هذا سائر القرب لا بد من النية بمعنى توقف
 حصول الثواب على قصد التقرب الى الله تعالى من شر العلم تعليمها
 واقفا في تصنيفها واما القضا فقالوا انه من العبادات فالثواب
 عليه متوقف عليه وكذا اقامة الحدود والتعازير وكما تبطل طاه
 الحكام والولاية وكذا تحمل الشدائد والاداء واما الباحات فانها
 تختلف صفتها باعتبار ما قصدت لاجله فاذا قصد به التقوى
 على الطلقات او التوصل اليها كانت عبادة كالاكل والنوم واكتساب
 المال والوطي واما المعاملات فانواع فالبيع لا يتوقف عليها
 وكذا الاقالة والاجارة لكن قالوا ان عقد بمضارع لم يصدر
 بسوق والسني يتوقف على النية فان نوي به الاجاب للحال
 كان بيعا والا فلا محذور في صيغة الماضي فان البيع لا يتوقف على النية
 واما المضارع المتخصل لا استقبال فهو كالامر لا يصح البيع به

مطلب نية الجهاد

بدليله

مطلب وقف فليس بعبادة

مطلب نية النكاح

مطلب نية الضحايا

مطلب اقامة الحدود والتعازير

مطلب نية المعاملات

يقعون

ولا بالنية وقد وجدناه في شرح الكزوا قالوا لا يصح مع الهزل
 لعدم الرضا بحكمه واما النية فلا تتوقف على النية قالوا لو
 ذهب ما يحتاج كما في الزارية ولو لم يكن النية ولم يعرفها لم يصح
 لاجل النية شرط او انا هو لقصدها وهو الرضا وكذا لو اكره
 عليه لم يصح بخلاف الطلاق والعقار فانما هما يقعان بالتلقين
 من لا يعرفها لان الرضا ليس بشرطها وكذا لو اكره عليه في عات
 ولما الطلاق فضرر وكذا في الاول لا يحتاج في وقوعه على
 اليها فلو طلقها فلا اوساهيا او مخطيا وقع حتى قالوا ان الطلاق
 يقع بالانفاظ المصحفة قضاء ولكن لا بد من بقائها باللفظ
 قالوا لو كرر مسائل الطلاق بحضورها وهو قول في كل مرة انت طالق
 لم يقع ولو كثر في طالق وانت طالق وقالت له اقر اقر اقر ففعل
 عليها لم يقع لعدم قصد رها باللفظ ولا ينافيه فظهر ان الصريح
 لا يحتاج الى النية وقالوا لو قال انت طالق يا ابي الطلاق من
 طالق لم يقع ديانة ووقع قضاء في عبادة بعض الكتب ان طلاق
 المخطي واقع قضاء لاديانته فظهر بهذا ان الصريح لا يحتاج اليها
 قضاء ولا يحتاج اليها ديانة ولا يرد عليه فظهر انه لو طلقها
 هان لا يقع قضاء وديانة لان الشارح جعل هذا جذا وقالوا
 لا يصح نية التلاوة في انت طالق ولا نية البائين ولا يصح نية
 التخييل في الصريح انت الطلاق لان كون امة وتصح نية
 التلاوة واما كذا بانه فلا يقع بها الا بالنية سواء كان معها
 مذكاة الطلاق او لا والمذكاة انما تقوم مقام النية في القضاء
 الا في لفظ الحرام فانه كناية ولا يحتاج اليها فينصرف الى الطلاق
 اذا كان الزوج من قوم يربون بالحرام الطلاق واما تفويضي

طلب نية النية
 مطهر نية النية
 مطهر نية النية
 مطهر نية النية

الطلاق

فيما في قراءة القرآن المجيد والكتاب العزيز
 فيما في قراءة القرآن المجيد والكتاب العزيز
 فيما في قراءة القرآن المجيد والكتاب العزيز

الطلاق والخلع والايك والظهار فما كان منه صريحا
 لا يشترط له النية وما كان كناية اشترط له واما الرجعة
 فكان الكاح لان استدامته لكن ما كان منها صريحا لا يحتاج
 اليها وكما يتجربا يحتاج اليها واما اليهين بالله تعالى فلا يشترط
 عليه فتعقد لطف عامدا او ساهيا او مخطيا او مكرها
 وكذا اذا فعل المخطي عليه كذلك واما نية تخصيص العلم
 في اليهين فقبولة ديانة اتفاقا وقضاء عند الخصا فت
 والفنوي على قوله ان كان الخالف مظلوما وكذلك اختلفوا
 هل الاعتبار بنية الخالف او بنية المخطي والمختلف والفنوي على
 اعتبار بنية الخالف ان كان مظلوما لان كان ظالما كما في
 الولو الجنية والخلعة واما الوكالة والاقرار فيصحبان بدو
 وكذا الادباع والاعارة وكذا القذف والسرقه واما القصاص
 فتوقف على قصد القاتل القتل لكن قالوا لما كان القصد من البنية
 اقيمت الالة مقامه فان قتله بما يفرق الاجزاء لم يكن عمدا
 ووجب القصاص والا فاني قتله بما لا يفرق عادة الاجزاء
 لكنه يقتل بالبا فهو شبه عمدا لقصاص فيه عند الامام الاعظم
 ولما الخطأ بان يقصد مبلحا فيصيب ميتا كما علم في باب الجنائيا
 واما قراءة القرآن قالوا ان القرآن يخرج عن كونه قرانا بالقصد
 في قراءة المجنونة والمجانين فانه من الاذكار بقصد الذكر
 والادعية بقصد الدعاء ولكن اشكل عليه فظهر لو قرأ بقصد
 الذكر لا ينطصل صلاة واجبا عنه في شرح الكزوا بانه في محله
 فلا يتغير بعزمه ولو كان المأموم اذا قرأ الفاتحة في
 صلاة الجنان نية الذكر لا يخرم عليه مع انه يجوز عليه قراؤه

مطهر نية النية

مطهر نية النية

مطهر نية النية

مطهر نية النية

مطلب قراءة القرآن المجيد والكتاب العزيز
 بقصد الذكر

فيما في قراءة القرآن المجيد والكتاب العزيز
 فيما في قراءة القرآن المجيد والكتاب العزيز
 فيما في قراءة القرآن المجيد والكتاب العزيز

طلب نية الفهمان

طلب نية ترك النية عنه

لا يحتاج

طلب مع العصب

القاعدة الثانية في نية مجردة

طلب نية الفهمان عند فتح العلم

الفهمان المشترك

في الصلوة وأما العفان فمن يتوب في شيء مجرد النية من غير فعل فقالوا في الحرم لا يسبوا ثم زعمه ومن قصد ان يعود اليه لا يتعد للجزا وان قصد ان لا يعود اليه تعد للجزا ليسه وقالوا في المودع اذا بسبوا بالودعة ثم زعمه ومن نية ان يعود الى البسة لم يبرأ من الضمان وأما التزك كترك النية عنه فذكره في الأصول في بحث ما يترك به الحقيقة عند الكلام على حديثنا انما الاعمال بالنيات وذكره في نية الوضوء وحاصله ان ترك النية عنه قد يحتاج الى نية للخروج عن هذه النية ولما لم يحصل التوب بان كان كافا وهو ان يدعو النفس اليه قادر اعلى فعلمه فكيف نفس عنه خوف من ربه فهو مثاب والافلا تواب على تركه فلا يثاب على ترك الزنا وهو يصلي ولا يثاب العنان على ترك الزنا ولا الاعبي على ترك النظر المحرم وعليه ان قالوا في الزكاة لو نوي بها التجارة ان يكون للخدمة كان للخدمة وان لم يعمل بخلافه عكسه وهو ما اذا نوي بها كان للخدمة ان يكون للتجارة لا يكون للتجارة حتى يعمل لان التجارة عمل فلا تستمر بمجرد النية والخدمة ترك للتجارة فتتم بها قالوا ونظيره القيم والصائم والكافر والعوفه والسيامة حيث لا يكون مسافرا ولا مفطرا ولا مسلما ولا سائمة بمجرد النية ويكون مفعلا وصائما وكافرا بالنية لانها ترك العمل كذكره الزبلي ومن هنا وما قدمناه في الباحات وما سذكره عن الشايع صرح لنا وضع قاعدة في لفقه هي **الثانية الامور بمقاصدها** كما علمت في التزك وذكر قاضي خان في فتاواه ان بيع العصبين عن يمينه حرمان قصد به التجارة فلا يحرم وان قصد به لاجل الصيام حرم وكذلك ترك الصوم على هذا انتهى

فعل

في الصلاة وأما العفان فمن يتوب في شيء مجرد النية من غير فعل فقالوا في الحرم لا يسبوا ثم زعمه ومن قصد ان يعود اليه لا يتعد للجزا وان قصد ان لا يعود اليه تعد للجزا ليسه وقالوا في المودع اذا بسبوا بالودعة ثم زعمه ومن نية ان يعود الى البسة لم يبرأ من الضمان وأما التزك كترك النية عنه فذكره في الأصول في بحث ما يترك به الحقيقة عند الكلام على حديثنا انما الاعمال بالنيات وذكره في نية الوضوء وحاصله ان ترك النية عنه قد يحتاج الى نية للخروج عن هذه النية ولما لم يحصل التوب بان كان كافا وهو ان يدعو النفس اليه قادر اعلى فعلمه فكيف نفس عنه خوف من ربه فهو مثاب والافلا تواب على تركه فلا يثاب على ترك الزنا وهو يصلي ولا يثاب العنان على ترك الزنا ولا الاعبي على ترك النظر المحرم وعليه ان قالوا في الزكاة لو نوي بها التجارة ان يكون للخدمة كان للخدمة وان لم يعمل بخلافه عكسه وهو ما اذا نوي بها كان للخدمة ان يكون للتجارة لا يكون للتجارة حتى يعمل لان التجارة عمل فلا تستمر بمجرد النية والخدمة ترك للتجارة فتتم بها قالوا ونظيره القيم والصائم والكافر والعوفه والسيامة حيث لا يكون مسافرا ولا مفطرا ولا مسلما ولا سائمة بمجرد النية ويكون مفعلا وصائما وكافرا بالنية لانها ترك العمل كذكره الزبلي ومن هنا وما قدمناه في الباحات وما سذكره عن الشايع صرح لنا وضع قاعدة في لفقه هي الثانية الامور بمقاصدها كما علمت في التزك وذكر قاضي خان في فتاواه ان بيع العصبين عن يمينه حرمان قصد به التجارة فلا يحرم وان قصد به لاجل الصيام حرم وكذلك ترك الصوم على هذا انتهى

وعلى هذا عصب العيب بقصد الخلية او الخربة والمجرى فوق ثلاث دايوم مع القصد فان قصد به هجر المسلم حرم والا والا جاز للزنا على ميت غير زوجي فوق ثلاث دايوم مع القصد فان قصدت ترك الزينة والتطيب لاجل الميت حرم عليه والا فلا وكذا قولهم ان المصلي اذا قرأ آية من القرآن جوابا لكل ما بطلت صلته وكذا اذا اخبر المصلي بما يسه فقال للمدبرة فاصدا الشكر بطلت صلته او باسوة فقال لاحول ولا قوة الا بالله او بحت انسان فقال انا لله وانا اليه راجعون فاصدا له بطلت وكذا اقول في كونه اذا قرأ القرآن في موضع كلهم الناس كما اذا اجتمعوا فقرأ فجعلناهم جميعا وكما اذا قرأوا كما سادها فاعندروا كاسر وكه نظاير كثير في الفاظ التكفير كما ترجع الى قصد الاستخفاف به فقال قاضي خان الفقهي اذا قال عند فتح الفقه المستوي صلى الله عليه وسلم قالوا يكون آثا وكذا الحارس اذا قال في الحراسة لا اله الا الله يعني لاجل الاعلام بانه مستقيم فخلافا للعالم اذا قال في المجلس صلوا على النبي فانه يثاب على ذلك وكذا القاري اذا قال بكونا يثاب لان الحارس والفقاعي ياخذان بذلك اجرا جاء رجل الى بزار يشتري منه نوبا فلما فتح المذاع قال سبحان الله وقال اللهم صل على محمد بن ابي بكر بذلك اعلام المشتري جودة ثيابه ومنابعه كرم الله وفيه ايضا اذا قال المسلم للذي طاع الله بقاء قالوا ان نوي بقلبه ان يبطل بقاءه لعلمه ان يسلم او يودي الجزية عن ذل وصغار لا بأس به لان هذا دعاء الى الاسلام او لنفقه المسلمين انتهى ثم قال جل اسكن للضعف في بيته ولا يقرأ فيه قالوا ان نوي به الخير والبركة لا يأتى ويرجي له الثواب ثم قال رجل يذكر الله في مجلس الفسق قالوا ان نوي ان الفسقة يستغلون

طلب اذا قرأ المصلي آية من القرآن جوابا

طلب ترك الزينة لاجل الميت

طلب ان يذكر في مجلس الفسق

بالقسوق ولذا استعمل بالتسبيح فهو افضل واخصر من التسبيح في السوق
 فاني ان الناس يستعملون بامور الدنيا وانا اسبح الله تعالى في
 هذا الوضع فلهذا افضل من ان يسبح وحده في غير السوق وان يسبح
 على وجه الاعتبار يوجب على ذلك وان يسبح على ان العاسق
 يعمل الفسق كان غافلا قال ان عبد السلطان ان كان قصدا للنية
 والتعظيم دون الصلوة لا يكفر أصله امر الملائكة بالسجود لآدم
 وسجود اخوة يوسف عليه السلام وكواكبه على السجود للملك بالقتل
 فان امر وجهه على وجه العبادة فالافضل الصبر على الكبر على
 الكفر وان كان للنية فالافضل السجود انتهى وقالوا الاكل فوق
 السبع حرام بقصد الشهوة وان قصد التقوى على الصوم والاعط
 الصنف مستحب الكافر اذا اتى من مسلم فان قصد قتل المسلم حرم
 وان قصد قتل الكافر لا وكل خوف الاطالة لا ورثا فوعا كثره
 شاهدة لما استبيناه من القاعدة وهي الامور بمقاصدها وقالوا
 في باب اللقطة ان اخذها بنية ردها حل وفيما وان اخذها بنية
 نفسه كان فاصبا انما في الثاني خائنة من الخطر والاباحه
 اذا اتى من الكتاب فان قصد الحفظ لا يكره والا يكره وان غرس
 في المسجد فان قصد الظل لا يكره وان قصد منفعة اخرى يكره
 وكتابة اسم الله تعالى على المذاهب ان كان بقصد العلامة لا يكره
 والتمائم يكره والجوس على جوف فيه محرم فان قصد الحفظ
 لا يكره والا يكره ثم اعلم ان هاتين القاعدتين يشمل الكلام على
 النية وفيما مباحث الاول بيان حقيقة الثاني في بيان ما
 نعت لاجله الثالث في بيان تعيين النوى وعدم تعيينه الرابع
 في بيان التعرض لصفة النوى من الغرضية والنقلية والآراء

مطلب كجدة السلطان

مطلب الاكل فوق السبع حرام

فان رآه مسلما

وقالوا

بيان اللقطة

مطلب كتابة اسم الله تعالى على المذاهب

للمؤمنين

الجزء الثاني من مجموع
 جواهر الحق بفتح الجيم موال ومجموع
 جواهر الحق بفتح الحاء كثره القاسم

والفناء

جواهر الحق

والفناء الخامس في بيان الاخلاص من جهة السادس في بيان الجمع
 بين عبادتين بنية واحدة السابعة في بيان وفيما الثامن في بيان
 عدم اشتراط استدارها وفيد حكمها في كل ركن من الاركان التاسع
 في محله العاسق في شروطها اما الاول في اللغة كما في القاموس
 نوى الشيء نوي بنية ويخفى قصد انتهى وفي الشرع كما في قصد
 الطاعة والتقرب الى الله تعالى في ايجاد الفعل انتهى ولا يرد
 عليه النية في التروك لانه كما قدمنا لا يتقرب بها الا اذا صار
 التروك كفا وهو فعل وهو المكلف به في النية لا التروك بمعنى عدم
 لانه ليس اخلاص تحت الفتن للعبد كما في التقدير وهو في القاضيه
 البيضاء وي بانها شرعا الارادة المتوجهة نحو الفعل ابتغاء وجه
 الله تعالى وامتننا لالحكمه واغنى انبعاث القلب نحو ما تراه
 موافقا لغرض من جلب نفع او دفع ضرر لا او مالا الثاني
 بيان ما شرعت لاجله قالوا المقصود منها تثبيت العبادات
 عن العادات وتثبيت بعض العبادات عن بعض كما في العناية
 وفتح القدير كالامساك عن المفطرات وقد يكون حمية لوترا
 او لعدم الحاجة اليه والمجوس في السجود قد يكون للاستراحة
 ودفع المال قد يكون هبة او لغرض دينوي وقد يكون قربة
 وكذا او صدقة والذبح قد يكون للاكل فيكون مباحا او مندوبا
 او للاضحية فيكون عبادة او لغرض امير فيكون حراما او كفوفا
 على قول ثم التفرع الى الله يكون بالفرض والنقل والواجب شرعت
 لتبينها عن بعضا فينتفع على ذلك ان لا يكون عبادة او لا
 لم يتسرع في اشتراط فيه كالايمان بالله تعالى كما قدمنا والعرف
 والخوف والرجاء والنية وقراءة القرآن والاذكار لانها تميز

الثلث

وذكر
 عدم
 اشتراط
 النية
 في
 التروك

نهاية

مطلب التميز لغيره امير

عبادة

نية التعيين بها

لا يلتبس بغيرها وما هذا الايمان لمداره صريحا ولكنه يخرج
 على الايمان الصحيح به ثم لايت ابراهيمان في شرح المنظومة
 قال انما لا يكون عبادة لا يحتاج الى النية وذكر ايضا ان النية
 لا يحتاج الى نية وتقل العيون في شرح البخاري الاجماع على ان النية
 والاذا كان الاذان لا يحتاج الى نية الثالثة في بيان تعيين النية
 وعدم الاصل عندنا ان النية ما ان يكون من العبادات او لا فان
 كان عبادة فان كان وقتها ظهور المردى بعينه بسعد وعيس
 فلا بد من التعيين كالصلوة كان ينوي الظهور فان قرنه باليوم
 كظهور اليوم صح وان خرج الوقت او بالوقت وبالموقت ولم يكن
 خرج الوقت فان خرج ونسبه لا يجوز في الصحيح وقدر الوقت
 كظهور الوقت الا في الجمعة فانما يدل لاصل الا ان يكون انتقاده
 انما فرض الوقت فان نوي الظهور لا غير اختلف فيه والاصح
 الجواز قالوا وعلمت التعيين للصلوة ان يكون بحيث لو قيل
 اي صلوة يصلي يمكن ان يجيب بل انما مل وان كان وقتها لعباد
 لها بعينه لا سبع غيرها كالصوم في يوم رمضان فان التعيين
 ليس بشرط ان كان الصائم صحيحا مقبلا فيصح بطلان النية وبنية
 النقل ولما جاز لان التعيين في النعدين لغو وان كان رمضان
 فغنية رويان والصحيح وقوعه عن رمضان سوانوي وجبا
 اخرا وفلا واما الساق فان نوي عن وجب اخرو قح عما نوا لا عن
 رمضان وفي النقل رويان والصحيح وقوعه عن رمضان وان
 كان وقتها مشكلا كوقت الحج يشبه لعباد باعتبار انه لا يصح في السنة
 الاحدة واحدة والطرف باعتبار ان افعاله لا تستغرق وقتا
 فنهيا بطلان النية نظر الى المعيارية وان نوي ففلا وقع عما

طلب تفسير النية

طلب نية قضاء الصوم

نوي

نوي نظر الى الظرفية ولا يسقط التعيين في الصلوة بضيق
 الوقت لان السعة باقية بعينه لو شرع متفلا صح وان كان
 حراما ولا يتعين جزء من اجزاء الوقت بتعيين العبد فلا وانما
 يتعين بفعله كالحائث في الميكن لا يتعين واحد من خصال الكفان
 الا في ضمن فعله هذا في الاداء وانما في القصة فلا بد من التعيين
 صلاة او صوما او حجيا واما ان كثرت الفوات فاختل في اشتراط
 التعيين لمميز الفروض المتعد من جنس واحد والاصح انه ان كان
 عليه قضاء من رمضان واحد فصام يوما او باعده ولم يعين
 انه عن يوم كذا فانه يجوز ولا يجوز في رمضان ما لم يعين انه صائم
 عن رمضان سنة كذا واما قضاء الصلوة فلا يجوز ما لم يعين الصلوة
 ويومها بان يعين ظهري ركزا او لوني او ظهر عليه او اخر ظهر
 عليه جاز وهذا هو المختص لم يعرف الاوقات الغائبة وان شئت
 عليه واراد التسهيل على نفسه وذكر في المحيط ان نية التعيين
 في الصلوة لو تشترط باعتبار ان الواجب مختلف متعدي بل باعتبار
 انواع الترتيب واجبه عليه ولا يمكن الترتيب لانية التعيين
 حتى لو سقط الترتيب بكثرة الفوات بكيفية نية الظهور لا غير
 وهذا مشكل وما ذكره اصحابنا كفاضي خان وغيره خلافه
 وهو لعدم كذا في التبيين وقالوا في التيمم لا يجب التمييز بين الحركتين
 والجنازة حتى لو تيمم الجنب بريد به الوضوء جاز خلافا لخصاص
 كونه يقع طمعا على صفة واحدة فبعض بالنية كالصلاة المفروضة
 قالوا ليس يصحح اذا الحاجة اليها ليقع طمعا فاذا وقع طمعا
 جاز ان يودي بهما شيئا لاذ الشرط برأي وجودها لا لغيره الا نوي
 انه لو تيمم للصوم جاز ان يصلي به غيره ضابط في هذا البحث

طلب نية قضاء الصلوة

للخصاص

النية تحت تعيين النية برف به كذا في كتابه

التعيين لتعيين الاجناس فنية التعيين في الجنس الواحد لغو
 لعدم الفائدة والتصرف اذا لم يصار فمحلله كان لغوا وتعرف
 اختلافا للجنس باختلاف السبب والعلو كذا من قبيل المختلف
 حتى الظاهر من يومين او العصريين يومين بخلاف ايام رمضان
 فانما يحسم شهر رمضان فتنوع على ذلك انه لو كان عليه قضاء
 يومين تعينه فصاره بنية يوم اخر او كان عليه قضا صيام
 يومين او اكثر فصام يوما عن قضاء يومين جاز بخلاف ما
 اذا نوي عن رمضان حيث لا يجوز لاختلاف السبب كما اذا نوي
 من ظهري او ظهري عن عصر او نوي ظهري عن السبت وعليه ظهري
 يوم الجمعة وعلى هذا اداء الكفارات لا تحتاج فيه الى التعيين
 في جنس واحد ولو عين لغوي وفي الاجناس لا بد منه كما حققناه
 في الظاهر من شرح الكفر واما في الزكاة فكالواو عجل سنة سودا
 عن ما في درهم سود فملكك السود قبل الحول وعنده نصاب
 اخر كان المهر من الباقي وفي فتح القدير من الصوم ولو وجب
 عليه قضاء يومين من رمضان واحدا لاولي ان ينوي اول يوم
 وجب على قضاوه من هذا رمضان وان لم يعين جاز وكذا لو كان
 من رمضان على المختار حتى لو نوي القضا لا غير جاز ولو جرت
 عليه كفارة فطر فصام احدي وستين يوما عن القضاء والكفارة
 ولو عين يوم القضا جاز وفي الثانية لو عجل الزكاة عن احد
 اللالين فاستحق ما عجله عند قبل الحول لم يكن الجمل عن الباقي وكذا
 لو استحق بعد الحول لان في الاستحقاق عجل عام لم يكن ملكه فبطل
 التجديد انتهى وفيه ايضا لو كان له من قبل الحول الجمل على الجبالي
 فعمل ما نوي عن عام في طوره لم يمتحن حشا قبل الحول اجزاه عما

قضاء

كتابنا

مطلبه سنة الفقه

عجل

عجل وان عجل عاملا في السنة الثانية لا يجوز هذا كله في الفرائض
 والواجبات كالمنذور والوتر على قول الامام والعيد على الصحيح
 وركعتي الطواف على المختار وتبوي الوتر لا الوتر الوجب لا اختلاف
 فيه وفي صلاة الجنازة ينوي الصلوة لله والدعاء للميت ولا يلزم منه
 التعيين في سجود السلاوة لاي تلاوة سجدها كما في القيمة وانما
 التوافل فالتفقه اصحابنا انها تصح بطلاق النية واما السنن الروا
 فاختلافها في اشتراط تعيينها والصحيح المعتمد عدم الاشتراط
 وانما تصح بنية النفل وبطلاق النية وتقع عليه انه لو صلى
 ركعتين على نية انما تعبد لظن بقاء الدليل فتبين انهم بعد طلوع
 الفجر كانت عن السنة على الصحيح فلا يصح له بعد الكراهة واما
 من قال اذا صلى ركعة قبل الطلوع واخرى بعد كانا عن السنة
 فيعيد لان السنة لا بد من الشروع فيما في الوقت ولم يوجد
 وقالوا لو قام الى الخامسة في الظهر ساهيا بعد ما قصد الاخير
 فانه يتم سادسة وتكون الركعتان نفلا ولا يكونان عن سنة
 الظاهر على الصحيح وهذا لا يدل على اشتراط التعيين لان عدم
 الاخر اكون السنة لم تشع الا بتجربة مبتدلة ولم توجد
 واختلاف التصحيح في التوايح هل تقع تراويح بطلاق النية
 او لا بد من التعيين فصحيح قاضي خان الاشتراط والمعتمد خلافه
 كالسنن الروايت وتفرع ايضا على اشتراط التعيين للسنن الروا
 وعدمه مسئلة اخرى هي لو صلى بعد الجمعة اربعين موضع سبعا
 في صلاة الجمعة ناويا اخر ظهر عليه او اوله ادرك وقتها ولم يؤد
 ثم تبين صحة الجمعة فعلى الصحيح المعتمد تنوب عن سنة الجمعة
 حيث لم يكن عليه ظهر طارئة وعلى القول الاخر لا كما في فتح القدير

مطلبه سنة الفقه

مطلبه سنة الفقه

فثبت قال لا يجب نية التعيين في السجدة فمضى ظاهره
 نفس السجدة لا شكر اياه الله واحدة وسئلوا ايات
 السجود والقداس فيقفن الذين في الثالثة فقلت
 انما السجدة لله تعالى فتم سررا

وهو انما يتفرع على ان الصلوة اذا بطل وصح لا يبطل اصلها
وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف خلا والمحمد فينبغي ان يقال
فيما انما تكون عن السنة الاعلى قول محمد فينبغي ان تلحق الصلوات
المستوفية بالصلوات المستوفية فلا يشترط في الثانية ولا
ار من يده عليه **تكميل** السنن الرواتب في اليوم والليل
اثني عشر ركعة اربع ركعات قبل الفجر واربع قبل الظهر وركعتان
بعدها وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء وفي صلاة
الجمعة اربع قبلها واربع بعدها والاربع عشرون ركعة بعشر
تسليمات بعد العشاء في ليالي رمضان وصلاة الوتر على قولها
وصلاة العيدين في احدى الروايتين وصلاة الكسوف على
الصحيح وقيل واجبة وصلاة الحسوف والاستسقاء على قول
وكما ينبغي فاربع قبل العصر واربع قبل العشاء وركعتان
بعد ركعتي الظهر وركعتان بعد ركعتي العشاء وست بعد ركعتي
المغرب وسنة الوضوء وتحتية المسجد وينوب فيها كل صلاة
ادها عند الدخول وقبل تودي بعد الفجر وركعتا الاحرام
كذلك ينوب عنها كل صلوة فضا كانت او نقلا وصلوة الصبح
واقلا اربع واكثرها اثنا عشر ركعة وصلاة الحاجة وصلاة
الاستسقاء كما في شرح منية المصلي وما مع الكلام على صلاة
الغائب وليلة البقرة مذكرة فيه لابن امير حاج الحلي **صابط**
فيما اذا عين وخطا الخطا فيما لا يشترط التعيين له لا يبرأ من
مكان الصلوة وزمانها وعدد الركعات فلو عين عدد ركعات الظهر
نحو انما احصاه لان التعيين ليس بشرط فالخطا فيه لا يضر
قال في البناء وينتد عدد الركعات والنجرات ليست بشرط

وهو انما له شكر الله تعالى ايضا سبوا

مطلبه متق

ولو

ولو نوى الظهور لا نأه احصاه في تلغوا نية التعيين وكما اذا
عين الامام من يصلي به فبان غيره ومنه اذا عين الاداء فبان
ان الوقت خرج او القضاء فبان انه باق وعلى الشاهد اذا ذكر ما لا يحتاج
اليه فخطا فيه فلا يضره قال في البرازية لوسا لم القاضي
من اوف الدابة فذكر واكثر شهدوا عند الدعوى وذكرنا انما
تقبل والتمتاق فيما لا يحتاج اليه لا يضر انتهى واما فيما يشترط
فيه التعيين كالخطا من الصوم الى الصلوة وعكسه ومن صلاة
الظهر الى العصر فانه يضره من ذلك لا يضره الا اقتداء بزيد فاذا
هو عمرو والافضل ان لا يعين الامام عند كثرة الجماعة كيلا
يظهر كونه غير المعين فلا يجوز فينبغي ان ينوي القيام في المحراب
كايام كان ولو لم يحيط به باله انه زيد وعمرو جاز اقتداءه وكو
نوي الامام القيام وهو يري انه زيد وهو عمرو صح اقتداءه
لان العبرة لما نوي لا لما راي وهو نوي الاقتداء بالامام
وفي التاخر خاتمة صلي الظهر ونوي ان هذا ظهر يوم الثلاثاء
فتبين انما ظهر يوم الاربعاء جاز ظهره وان غلط في تعيين الوقت
لا يضر انتهى ومثله في الصوم لو نوى قضاء يوم الخميس ونوى
جاز ولو كان يري شخصه فنوي الاقتداء بهذا الامام الذي
هو زيد فاذا هو خطا جاز لانه عرفه بالاشارة فلغت التسمية
وكذا لو كان اخو الصوف لا يري شخصه فنوي الاقتداء بالامام
القيام في المحراب الذي هو زيد فاذا هو غيره جاز ومثله ما
ذكرنا في الخطا في تعيين الميت فعند اكثر بنوي الميت الذي
يصلي عليه الامام كذا في فتح القدير وفي فتاوى الهدى لو قال
اقتديت بهذا الشاب فاذا هو شيخ لم يضره ولو قال اقتديت

الاقتداء

نحو ما في
الفتاوى
التي فيها
الاجابة
على
الاسئلة

ندام

فاد اعلم
ولو نوي قضاء ما عليه المصوم
وهو نية يوم الخميس

ايضا

مطلبه الخطا في تعيين الميت

تلفه

فبان

ينوي

لا ينافي

مطلب منهم

بهذا السبب فاذا هو يتأصل لان الشك في نية الصلاة
 بخلاف عكسه انتهى والاشارة هنا لا تكفي لانها لو تكن اشارة الى
 الامام انما هي اشارة الى شأبه وشيخ فتأمل وعلى هذا لو نوي
 الصلوة على الميت المذكور انه انشأ وعكسه لم يصح وكما ربحكم ما اذا
 علمت عدم الموتى عشرة فبان انهم اكثر اوافل فينبغي ان لا يصح الا اذا
 بان انهم اكثر لان فيهم من لم ينوي الصلوة عليه وهو الزايد **مسئلة**
 يسألنا من ينوي صلاة ما يودي الاعلى قوله في الجملة فانه اذا اراد
 الامام في التمسك او في سجود السهو او اجتمع ويصليهم اظهر عنده
 والمذهب انه يصليهم اجمعة فلا استثناء وما اذا لم يكن المني من
 العبادات المقصودة وانما هو من الوسائل كالوضوء والغسل
 والتيمم قالوا في الوضوء لا ينوي فيه لانه ليس بعبادة واعتبر
 السارح الزيلعي على الكثر في قوله ونية بناء على عود الصلوة
 الى الوضوء وكذا اعتضوا على القدوري في قوله ينوي الطهارة
 والمذهب انه ينوي ما لا يصح الا بالطهارة من العبادات او رفع
 الحدث وعند البعض نية الطهارة تكفي **واما** في التيمم فقالوا
 انه عبادة مقصودة لا يصح الا بالطهارة مثل سجود التلاوة
 وصدقة التطهر قالوا ولو تيمم لدخول المسجد والاذان والاقامة
 لا يودي به الصلوة ليست بعبادة مقصودة وانما هي اتباع
 لغیرها وفي التيمم لقراءة القرآن روايتان فعند العامة لا يجوز
 كما في الحائض وهو محمول على ما اذا كان محرمًا اما اذا كان جنبًا
 فتيممها جاز ان يصلي به كما في البدائع وقد اوضحناه في شرح
 الكثر **الاسبع** في صفة النوي من الفريضة والنافلة
 والآداء والعقضاء **اما** الصلوة فقال في البناء انه ينوي

الفريضة

الفريضة في الفرض فقال معني لا يجزي لا بد من نية الصلوة
 ونية الفرض ونية النية حتى لو نوي الفرض بخبره انتهى
 والواجبات كالفرائض كما في التاتارخانية واما النافلة والسنة
 الرابطة فقدمنا انما نصح بطلاق النية ونية مباحين وتفرع
 على اشتراط نية الفرض انه لو لم يعرف افترض الحسن الا انه
 يصليها في وقتها لا تجوز وكذا لو اعتقد ان من افترضها ونفلا
 ولا يميز ولا ينوي الفرض فيها فان نوي الفرض في الكل جاز
 ولو نوى الكل فرضا جاز وان لم يظن ذلك فكل صلاة صلّاها
 مع الامام جاز ان نوي صلاة الامام كذا في فتح القدير وفي
 الغنية المصلون ستة من علم الفروض منها والسنة وعلم معنى
 الفرض انه ما يستحق الثواب بفعله والعقاب بتركه والسنة
 ما يستحق الثواب بفعله ولا يجاقب بتركها فنوي الظهر
 او المغرب اجزائه واعتدت نية الظهر عن نية الفرض والشك في
 من يعلم ذلك وينوي الفرض فرضا ولكن لا يعلم ما فيه من الفرض
 والسنة اجزائه والثالث ينوي الفرض ولا يعلم معناه لا يجوز
 والرابع علم ان فيما يصلي به الناس فرائض ونوافل فيصلي بها
 يصلي الناس ولا يميز الفرائض من النوافل لا يجزيه لان تعيّن
 النية شرط وقيل بخبره ما يصلي في الجماعة ان صلاة الامام
 والخامس اعتقد ان الكل فرض جاز صلاة السادة
 لا يعلم ان الله على عباده صلوات مفروضة ولكنه كان يصليها
 لاوقاتها المخرج انتهى **واما** الصوم فقد علمت انه يصح نية
 مبانية وبطلان النية فلا يشترط لصوم رمضان او نية
 الفريضة حتى انهم قالوا نوي ليلة الشك صوم اخر شعبان

المرافعة

مطلب المصلون ستة

نوة

نظهر بعد الصوم انه اول رمضان اجزاه واما الزكوة
 فيشترطها نية الفرضية لان الصدقة متنوعة وكما راد
 حكم نية الزكوة المجتلة وظاهر كلامهم انه لا بد من نية الفرض
 لانه تجبيل بعد اصل الوجوب لان سببه هو النصاب الذي
 وقد وجد تجبيل في الحول فانه شرط الوجوب الاداء تجبيل في تجبيل
 الصلوة على وقتها فانه غير جائز لكون وقتها سببا للوجوب
 وشرط للصحة الاداء واما الحج فقد منا انه يصح بمطلق النية
 ولكن معلوم بان مقتضى انه نوي في نفس الامر الفرضية قالوا
 لانه لا يتحمل المساق للكنية الا لاجل الفرض فاستنبط منه
 منه المحقق ان الظاهر انه لو كان الواقع انه لم ينو الفرض
 لم يجزه لانه صرفه الى الفرض مما لا عليه عمل بالظاهر
 وهو حسن جدا فلا بد فيه من نية الفرض لانه لو نوي بالنفل
 فيه وعليه حجة الاسلام كان نفلا ولا بد من نية الفرض
 في الكفارات ولذا قالوا في الصور والكفارة وقضاء رمضان
 يحتاج اليه بينت النية من الليل لاداء الوقت صلح الصوم
 النفل واما الوضوء والغسل فلا دخل لهما في هذا البحث
 لعدم اشتراط النية فيهما واما التيمم فلا يشترط له نية
 الفرضية لانه من الوسائل وقد منا ان نية رفع الحرج كافية
 وعلى هذا الشرط كلها لا يشترط لمانية الفرضية وان شرطها النية
 لانه لا يتحملها ويتبين ان تكون صلاة الختان لذلك لانها لا تكون
 الا وضوءا كما صرحوا به ولذا لا تعداد نفلا ولما ربح حكم صلاة الصبي
 في نية الفرضية ويتبين ان لا يشترط لكونه غير فرض في حقه
 لكن ينبغي ان ينوي صلوة كذا التي فرضها الله تعالى على المكلف

لو لم يمارى معصيتها لا يعصها
 وكذا الخطية لا يتوب لها نية التوبة

صلوات على من نية الفرضية

اقسام نية
 نية الفرضية

في هذا الوقت ولما حكم فرض العين وفرض الكفاية فيه والتمس
 عدم الاشتراط واما الصلاة المعادة لا تركاب مكروه او ترك
 واجب فلا شك انها جائزة لا فرض لقطعها بسقوط الفرض الاول
 فعلى هذا ينبغي كونها جائزة لنقض الفرض على انما فعل تحقينا واما
 على القول بان الفرض يسقط بها فلا خفاء في اشتراط نية الفرضية
 واما نية الاداء والقضاء ففي النان اربعة نية لا اعني الصلوة التي
 يوجب الحج نوي الاداء او القضاء وقال الحنفى الاسلام وعين في
 الاصول في بحث الاداء والقضاء ان احدها يستعمل مكان الآخر
 حتى يجوز الاداء بنية القضاء وبالعكس وبما انه ان ما لا يوصفها
 لا يشترط له كالعبادة المطلقة عن الوقت كالزكوة وصدقة
 الفطر والعشر والخراج والكفارات وكذا ما لا يوصف بالقضاء
 كصلاة الجمعة فلا التباس لانها اذا فانت مع الامام يصلي الظهر
 واما ما يوصف بها الصلوة الحسنى فقالوا لا يشترط ايضا قال في
 فتح القدير ونوي الاداء على بقاء الوقت فتبين خروجه
 اجزاه وكذا عكسه وفي البناء لو نوي فرض الوقت بعد خروج
 الوقت لا يجوز وان شك في خروجه فنوي فرض الوقت بجان
 وفي الجمعة بنوي ولا ينوي فرض الوقت للاختلاف فيه وفي التا
 تاريخانية كل وقت شك في خروجه فنوي بقاء الوقت مثلا فان
 هو قد خرج المختار الجوان واختلفت الوقتية تجوز بنية القضاء
 والمختار الجوان اذا كان في قلبه فرض الوقت وكذا القضاء بنية الاداء
 هو المختار وقد ذكر في كشف الاسرار شرح اصول الحنفى الاسلام ان الاداء
 يصح بنية القضاء حقيقة كنية من نوي اذ اظهر اليوم بعد
 خروج الوقت على ان الوقت باق وكيفية الاسير الذي استشه

صلوات على من نية فرض العين

يتبين عليه ان القاعدة ان كانت نية
 واجبة وان كانت سنية فنية
 الجواز لا ينافي الوجوب

عليه شهر رمضان ففجر شهره وصامه بنية الاداء فوقع
صومه بعد رمضان وعكسه وكيفية من نوى قضاء الظهور على طين
ان الوقت قد خرج ولم يخرج بعد وكيفية الاسير الذي صام رمضان
بنية القضاء على طين انه قد مضى والصحفة فيه باعتبار انه انما يصل
النية ولكن لخطا في الظن والخطا في مثله معقولة انتهى واما الحج
فينبغي ان لا يسيطر فيه نية التمييز بين الاداء والقضاء
الخامس في بيان الاخلاص من صرح بالنية يحتاج الى
نية الاخلاص فيها ولم يذكر من اوجبه لكن صرح في الخلاصة بانه
لا ريب في الفرائض وفي البرزانية يسوع في الصلاة بالاخلاص
ثم خالطه الربا فالعبق للسان ولا ريب في الفرائض في حق سقوط
الواجب ثم قال الصلاة لارضاء المضموم لا يفيد ثم قال بل يصلي
لوجه الله تعالى فان كان خصمه لم يعف يؤخذ من حسنة
يوم القيمة كما في بعض الكتب انه يؤخذ لائق ثواب سبعاء
صلوة بالجماعة فلا فائدة في النية وان كان عفا فلا يؤخذ به
فالفائدة ح انتهى وقد افاد البزار في بقوله في حق سقوط
الواجب الفرائض مع الربا صحفة سقطت للواجب ولكن
ذكرنا في كتابنا الاضحية بان البدنة تجزي عن سبعة ان كان
الكلمة يدين القربة وان اختلفت جملة ثم من اضحية وقراب
ومتعة فالواو لو كان احدهم موبدا لاهله وكان نصرانيا
لم يجز عن واحد منهم وعلا بان البعض اذا لم يقع قربة خرج
الكل عزان يكون قربة لان الارقة لا تجزي فعلى هذا لو ذبح
اضحية لله تعالى واغني لا يجز به بالاولى وينبغي ان تجوز
وصح في البرزانية من الفاظ التكفير ان الذبح للقادم من حج

مطلب لا يشترط تمييز بين الاداء والقضاء

القضاء في الحج

مطلب باراء في الفرائض

شروع

مطلب لا يشترط تمييز بين الاداء والقضاء
في الذبح

شروع

المضموم

ذرية

لا تجزى

او

اللفظ

روى

او غزو امير او غيره يجعل المدبوح سبحة واختلفوا في كسر
الذبح فالشيخ السكندر يروي وعبد الواحد الذي في الحديث والشيخ
والحاكم على انه يكفر والفضل والشيخ الزاهد على انه لا يكفر انتهى
وفي التاتارخانية لو اذبح خالصا لله تعالى ثم دخل في قلبه الرياء
فهو على ما افتتح والربا انه لو خلا عن الناس لا يصلي ولو كان مع
الناس يصلي فلما لو صلى مع الناس بحسنه او كما لو صلى وحده لا يصلي
فله ثواب صل الصلاة دون الامسان ولا يدخل الربا في الصوم
وفي الدنيا بيع قال ابراهيم بن يوسف لو صلى رياء فلا اجر له وعليه الوزر
وقال بعضهم يكفر وقال بعضهم لا اجر له ولا وزر عليه وهو كانه
لم يصلي وفي الولوالجية واذا اراد ان يصلي او يقرأ القرآن فتيقن
ان يدخل عليه الربا فلا ينبغي ان يتوكل لانه امر مؤموم انتهى وصرحوا
في كتاب السيد بان السوقي لا سهم له لانه عند الجواز لم يقيد
الا بغيره لا اعزاز الدين وارهاب العروق فان قاتل استحقه
لا يظهر بالمعاقلة انه قصد القتل والتجارة تبع فلا ضرورة
كالخارج اذا تجزى في طريق الحج لا ينقص اجرة ذلك الذي يبي وطاهن
ان الحج اذا خرج ناجر فلا اجر له وصرحوا بان لوطاف طالب اغريم
لا يجز به ولو وقف بعرفة طالب اغريم اجزاه والفرق ظاهر
وقال الوفا المصلي على غير امامه بطلت صلاته لقصد التعليم
ورأيت فرعا في بعض كتب الشافعية رضي الله عنهم حكاه النووي
رحمه الله فيقول قال له اشبان صلى الظهر ولد دينار فبطلت هذه الصلاة
انه تجز به صلاته ولا يستحق الدينار انتهى ولما رثله لاحصا بنا
وينبغي ان يكون ان يكون كذلك اما الاجراف فمنا ان الربا
لا يصح في الفرائض في حق سقوط الواجب ولما قدم استحقاق الدينار
به خفي

في

السكندر يروي

مطلب لا يشترط تمييز بين الاداء والقضاء

على ما افتتح

لا يجزى

كان

مطلب اذا اراد ان يصلي او يقرأ القرآن فتيقن
ان يدخل عليه الربا فلا ينبغي ان يتوكل

اذ تاب

مطلب السجدة اذا تجزى في طريق الحج لا ينقص اجرة

مسئلة

لدينار

اداره

فلا في الغرض لا يدخل تحت عقد الاجارة الا نوي الى قولهم لو
استعمل الاب ابنه للخدمة لا اجوله ذكره في البوازنة لان الخدمة
عليه واجبة بل افي المتقدمون بان العبادات لا تصح الاجارة عليها
كالامانة والاذان وتعليم القرآن والفقه ولكن المعتمد ما في به
المتأخرون من الجواز وقد منا انه اذا نوي الاقتاف لرجل كان
مباحا ولم يحكم ما اذا نوي الصوم والحجبة ويسمى كما اذا اشرك
بين عبادة وغيرها فحل تصح العبادة واذا صحت فحل ثبات بقدرها
ولا ثواب له اصله واما المستخرج فيما بظاهره وباطنه فستحب
وفي الفتنة سرع في الغرض في شغل الفكر في التجارة او للسيلة
حقا ثم صلافة لا يستحب اعادته وفي بعض الكتب بعيد وفي بعضها
ليرتفع اجرة اذا لم يكن من تقصير منه انتهى **سادس** في بيان
الجمع بين عبادتين وحاصله انه اما ان يكون في الوسائل
او في المقاصد فان كان في الوسائل فاني الكل صحيح قالوا والغسل
الحبيب يوم الجمعة للجمعة ورفع الحجابة وان نعت جنابته
وحصل له ثواب غسل الجمعة وان كان في المقاصد فاما ان ينوي
فرضين او تقليدي او فرضا ونفلا اما الاول فلا يحلوا
اما ان يكون في الصلوة او في غيرها فان كان في الصلوة لا يصح
واحدة منهما قال في السراج الوهاج لو نوي صلاتي فرضا كالظهر
والعصر لم يربحها اتفاقا ولو نوي في الصوم القضاء والكفارة
كان عن القضاء وقال محمد بن كرميكون تطوعا ولو نوي كفارة الظهار
وكفارة اليمين لا يربحها شأ وقال محمد بن كرميكون تطوعا ولو نوي
الزكاة وكفارة اليمين فهو عن الزكاة ولو نوي مكتوبة وصلوة
جنابته فهي عن المكتوبة وقد ظهر بهذا انه اذا نوي فرضين

مطلب بقدر الاجرة على العبادات

يشملها

مطلب اما التفرع فيما بظاهره وباطنه فمستحب

انما اشأ ولو نوي الظهار والظهار

فان

اجرة

شركاء

ح

فان كان احدهما اقوي الضرف اليه فصوم القضاء اقوي
من صوم الكفارة وان استويا في القوة فان كان في الصوم
فله الخيار وكفارة الظهار وكفارة اليمين وكذا الزكاة وكفا
الظهار واما الزكاة مع كفارة اليمين فالزكاة اقوي واما
في الصلوة فيقدم الاقوي ايضا ولذا قدمنا المكتوبة على صلاة
الحجارة وكذا قال في السراج الوهاج لو نوي مكتوبتين فهي
للتي دخل وقتها ولو نوي فائتين فهي للاولى منها ولو نوي فائنة
موقوتة فهي للفائنة الا ان يكون في آخر الوقت ولو نوي الظهر
والعصر وعليه الفجر يومه فان كان في اول وقت الظهر فهي
عن الفجر وان كان في آخره فهي عن الظهر انتهى بقي ما اذا اشتر
ناويا للتحكية وللركوع وما اذ لطاف للفرض وللودع وان
نوي فرضا ونفلا فان نوي الظهر والتطوع قال ابو يوسف
يجزيه عن المكتوبة ويبطل التطوع وقال محمد لا يجزيه المكتوبة
ولا التطوع وان نوي الزكاة والتطوع يكون عن الزكاة وعند
محمد عن التطوع ولو نوي نافلة وجبارة فهو نافلة كذا في السراج
واما اذا نوي نافلتين كما اذا نوي بركعتي الفجر التحية والسنة
اجزأت عنهما ولم يحكم ما اذا نوي سنتين كما اذا نوي في يوم
الاثنين صومه عنه وعن يوم عرفة اذا وافقه فان شيلة
التحية انما كانت ضمننا السنة لحصول المقصود واما التعدد
في الحج فقال في فتح القدير من باب الاحرام لو احرم نفلا ونفلا
كان نفلا او فرضا وتطوعا كان تطوعا عندها في الاصح
ومن باب اضافة الاحرام الى الاحرام لو احرم بحتين معا وعلى
التحاقب لزماه عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد في التحية

واما اذا نوي

عن قم

مطلب بقدر الاجرة

ليوم احدها وفي التعاقب الاول فقط واذا الزمان عندها
ارتفعت احدها بانفاقها لكن اختلفا في وقت الرضا عنه
ابي يوسف عقيب نكاحه وورثه محمدا بلامهلة وعند ابي حنيفة
اذا استرع في الاعمال وقبل اذا اتوجه سائر او في الميسر
على انه ظاهر الرواية ونحو الخلاف فيما اذا جاز قبل الشروع
فعليه ان لا يباين على احوالهم ودموا عند ابي يوسف
ولو جامع قبل الشروع فعليه ان لا يباين للجماع ودموا في الرضا
فانه يرضى احدها ويغض في الاخرى ويقضي التي مضى فيها وحجة
وعرف مكان الذي يرضى ولو قتل سيد فعليه قيمتان او حصص
فزمان وعلى هذا الخلاف اذا اهل بجهتين معا وعلى التعاقب
بلا فضل انتهى وكما اذا نوى عبادة ثم نوى في انشائه الانتقال
عنما الي غيرها فان كبرنا ويا الانتقال الى غيرها خارجا
عن الاولى وان نوى ولم يكبر لا يكون خارجا كما اذا نوى تجريد
الاولى وكبر وتما في مفردات الصلاة فهي شرعية الكون
قائمة تنفر على الجمع بين شيئين في النية ولان لم تكن
من العبادات ما لو قال الزوجته انت علي حراما ويا الطلاق
والطهر او قال الزوجته انتا علي حراما ويا في احدهما
الطلاق وفي الاخرى الطهر وقد كتبناه في باب الايلاء في
شرح الكونقل عن المحيط **السابع** في وقت الاصلان
وفي اول العبادات ولكن الاول حقيقي وحكي فقالوا في
الصلاة لو نوى فغنى لو نوى عند الوضوء ان يصلي الظهر
او العصر مع الامام ولم يتخل بعد النية باليس من جنس
الصلاة الا انه لما انتهى الى مكان الصلوة لم يخصه النية
بجائز صلواته تلك النية وهكذا روي عن ابي حنيفة

تقدم

تقدم

هذا من الاول

هذا من اول العبادات

قبل الشروع

وابي

وايوسف كذا في الخلاصة وفي التعيين اذا نوى في منزله
ليصلي الظهر ثم حضر المسجد فافتتح الصلاة بتلك النية فان
لم يستغل بها اخبر بغيره ذلك هكذا قال محمد في الرقيات لان
النية المتقدمة يفتقها الى وقت الشروع حكما كما في الصوم
اذا لم يتبدلها بغيرها انتهى وعن محمد بن سنان ان كان عند
الشروع نحيك لو سئل اية صلاة يصلي يحيب على البدلية
من غير تفكر في نية نامة ولو اختار الى التأمل لا يجوز وفي
فتح البدر شرطوا عدم ما ليس من جنس الصلاة لصحة تلك النية
مع تصريحهم بانها صحيحة مع العلم بانها يتخلل بينها وبين الشروع
الشيء في مقام الصلاة وهو ليس من جنسها فلا بد من كون
المراد باليس من جنسها ما يدل على الاعراض بخلاف ما لو اشتغل
بكلام او اكل او شرب بعد المنى اليها من افعالها فاقطع
للنية وفي الخلاصة اجمع اصحابنا ان الافضل ان تكون
مقارنة للشروع ولا يكون شارة لما بعده لان ما مضى
لا يقع عبادة لعدم النية فكذلك الباقي لعدم التجزي ونقل
ابن وهبان اختلافا بين المتابع خارجا عن المذهب موافقا
لما نقل عن الكرخي من جواهر التاج عن الترخلة فليس الى
الثناء وقيل الى التعود وقيل الى الركوع وقيل الى الرق
والكل ضعيف والوقد انه لا بد من القرائن حقيقته او حكما
وفي الجوهرة لا يعتبر ولما النية في الوضوء في الجوهرة
ان يحملها عند غسل الوجه وينبغي ان تكون في اول السنن
عند غسل اليدين الى الرسغين لينال ثواب السنن
المتقدمة على غسل الوجه وقالوا الغسل كالوضوء في السنن

يتقدم

تقدم

الجوهرة

يقول الكرخي

هذا من اول النية عند غسل الوجه

وفي التوبة ينوي عند الوضوء على الصعيد ولما روي وقت نية
الامامة للتوب وينبغي ان يكون وقت اقتداء احده لا
قبله كما ينبغي ان يكون وقت نية الجماعة اول صلاة المأموم
وان كان في أثناء صلاة الامام هذا للتوب واما لصحة
الاقتداء بالامام فقال في فتح القدير والافضل التوبى الاقتداء
عند افتتاح الامام فان نوى حين وقف على المأبذة لم يشرع
جاء وان نوى قبله على ان الله يشرع ولم يشرع اختلف
فيه قيل لا يجوز انتهى واما نية التوب لصبرورة الماء
مستقبلا فوفيتها عند الاعتقاد اما وقتها في الزكاة فقال
في الهداية ولا يجوز اذا الزكاة الا بنية مقابلة للاداء او مقارنة
لعزل مقدارها وجب لان الزكاة عبادة فكان من
شرطها النية والاصل فيها الاقتران الا ان الدفع يتفرق
فاكتفى بوجودها حالة العزل تيسيرا لتقديم النية في الصوم
انتهى فقد جوزه والتقديم على الاداء فقال في شرح المجمع
لو دفعها بلا نية ثم نوى بعد ذلك فان كان المال قائما في يد
التقرب جاز والا فلا انتهى واما صدقة الفطر فكان الزكاة
نية ومصرفا قالوا الا الذي فانه مصرف للفطر دون
الزكاة واما الصوم فلا يخلوا ما ان يكون فضا او نفلا
فان كان فضا فلا يخلوا ما ان يكون اداء رمضان او غيره
فان كان اداء رمضان جاز بنية متقدمة من غروب الشمس
وبقائه وهو الاصل وبتأخره عن الشروع الي قبل نصف
النهار الشرعي تيسيرا على الصائمين وان كان غير اداء رمضان
من فضا او نذر او كفارة فيجوز بنية متقدمة من غروب

مطلب وقت الامامة

مطلب نية التقرب لصبرورة الماء
مستقبلا

مطلب وقت نية الزكوة

في غير الفطر
مطلب وقت نية صدقة الفطر
في غير الفطر
مطلب وقت نية الصدقة من الاداء

الشمس الى طلوع الفجر ويجوز بنية مقابلة لطلوع الفجر لان اصل
القران كما في فتاوي قاضي خان وان كان نفلا فكم مضان
اداء واما بنية الحج فالتوبة فيه سابقة على الاداء عند الاحرام
وهو النية مع التلبية او ما يقوم مقامها من سوق الهدي
فلا يمكن فيه القران والتأخر لانه لا يصح افعاله الا اذا
تقدم الاحرام وهي ركن فيه او شرط على قولين **فايد**
هل يصح نية عبادة وهو في عبادة اخري قال في
القنية نوي في صلاة مكتوبة او نافلة الصوم تصح بنية
ولا تنفس صلاة انتهى **الثامن** في بيان عدم اشتراطها
في البقاء حكمها مع كل ركن قالوا في الصلاة لا تشترط النية
في البقاء للحرج كذا في البناء فكذا بنية العبادت وفي القنية
لا تلزم نية العبادت في كل جزء وانما تلزم في جملة ما ينعقد
في كل حال انتهى وفي البناء افتخ المكتوبة ثم ظن انها
تطوع فاقمها على نية التطوع اجزائه المكتوبة ومن الغريب
حالة المجتدي ولا بد من نية العبادة وهي التذلل والخضوع على
ابلق الوجوه ونية الطاعة وهي فعل ما اود الله منه ونية
القربة وهي طلب التوب بالمسئلة في فعلها وينوي انه يفعلها
مصلحة له في دينه بان يكون اقرب الي قوا حجب عقلا من
الفعل واداء الامانة وابعدها عن حرمه من الظلم
وكفران النعمة ثم هذه النيات من اقل الصلاة الي
اخرها خصوصا عند الانتقال من ركن الي ركن
ولا بد من نية العبادة في كل ركن والنفل كالقرض فيها
الا وجهه هو ان ينوي في النوافل انما الطوف في

مطلب وقت نية الحج

مطلب وقت نية عبادة وهو في عبادة اخري

يستقيم

هذا هو المعنى الذي
يأتي من قوله تعالى
ولا تأكلوا أموالكم
بينكم

هذا هو المعنى الذي
يأتي من قوله تعالى
ولا تأكلوا أموالكم
بينكم

والفرايض وتسهيل لها انتهى والحاصل ان المذهب المعتمد ان
العبادة ذات الاعمال تكتفي بالنية في اولها ولا يحتاج
اليها في كل فعل اكتفا بالسميها عليها الا اذا نوي
ببعض الاعمال غير ما وضع له قالوا لو طاف طالبا
لغيره لا يجزيه ولو وقف كذلك بعرفات لجزاه وقدمناه
والفرق ان الطواف عهد قربة مستقلة بخلاف الوقوف
وفرقت الزيلعي بينهما بفرق اخر وهو ان النية عند الاحرام
تضمنت جميع ما ينبغي في الاحرام فلا يحتاج الى تجديد
النية والطواف يقع بعد الخل وفي الاحرام من وجه
فما شرط فيه من النية لا تعيين الجهة انتهى وقالوا
لو طاف بنية التطوع اجزاء ايام النحر وقع عن كل
الفرض ولو طاف بعد ما حل النحر ونوي التطوع
اجزاء عن الصدر كذا في فقه القدير وهو مبني على ان نية
العبادة تشتمل على كل ما يستفيد منه ان نية التطوع
في بعض الامكان لا تبطله وفي القنية وان تعمد لا ينوي
العبادة ببعض ما يفعل من الصلاة لا يسبق التوابع ثم ان
كان ذلك فعلا لا تنتر العبادة بدونه فتندت والا فلا وقد
اساء انتهى **التاسع** في عملها محل القلب في كل موضع وقضا
حقيقتهما وهما اعلان الاول لا يكتفي باللفظ باللسان
دونه وفي القنية والمجتمعي ومن لا يتدبر ان تحضر قلبه
لينوي بقلبه او يشك في النية بكيفية التكلم بلسانه لا يكفي
الله نفسا الا وسعها انتهى ثم قال فيها فلا يواخذ بالنية
حالتهم لان ما يفعل من الصلاة فيم استمره

بوجه ففهم

ثاني

عالم

وصلاة بحرية وان لم يتحقق بها ثوابا انتهى ومن فروع
هذا الاصل انه لو اختلف اللسان والقلب فالعبرة بما في
القلب وخرج عن هذا الاصل اليمين فلو سبق لسانه
الى لفظ اليمين بلا قصد انعقدت الكفارة او قصد الخلف
على شيء فسبق لسانه الى غير هذا اليمين بالله تعالى واما
في الطلاق والعناق فيقع قضاء ديانة ومن فروعها لو قصد
بلفظ غير معناه الشرعي وانما قصد معنى اخر كلفظ الطلاق
اذا اراد به الطلاق عن وثاق لم يقبل قضاؤه دين وفي
الخاصية ان كانت حرة قال قصدت به من عمل كذا لم يصدق
قضاؤه قد حكم في البسيط ان بعض الوعاظ طلب من
الحاضرين شيئا فلم يعطوه فقال قصدت منهم طاعتكم
لانا وكانت فيهم روعة وهو لا يعلم فافتي امام الحرمين
بوقوع الطلاق قال الغزالي وفي القلب منه شيء انتهى يخرج
عليه في فتاوي قاضي خان من العتق قال رجل من اهل
او قال عبدا اهل بغداد احراما ولم ينو عبده وهو من اهل
بغداد او قال كل عبدا اهل بلخ او قال كل عبدا اهل
بغداد احراما او قال كل عبدا في الارض او قال كل عبدا
في الدنيا قال يوسف لا يعتق عبده وقال عمر بن الخطاب
هذا الخلاف الطلاق ويقول ابو يوسف اخذ عصا
ابن يوسف وهول عمر لشداده الفتوى على قول
ابو يوسف ولو قال كل عبدا في المسجد الجامع حر فهو على
هذا الخلاف ولو قال كل عبدا في هذه الدار حر وعبده
فيما عتق عبده في قوله ولو قال ولداوم كلهم

هذا هو المعنى الذي
يأتي من قوله تعالى
ولا تأكلوا أموالكم
بينكم

اما ان قصده

قال عبده

الثالث
عبدا اهل بلخ او اهل
بغداد او في اهل بلخ

كل عبدا في هذه الدار
او قال

هذا هو الحق لا يخفى عليه شيء
على ما هو فيه

ولو لم يكن الطلاق وقالوا لا بد من
الطلاق فبقه خافوا من الكفر

لا مكانه

احرار لا تعتق عبده في قوله انتهى فمقتضاه ان الواعظ
ان كان في دار طلاق وان كان في الجامع او السكة فليطلق
والاولى تحريم **اعلى** من **الماضي** لو حلف لا بكلمة زيدا
فسلم على جماعة هو قديم قالوا احنت وان نواهم دونه
قالوا دين ديانة لا قضا انتهى فعند عدم نية الواعظ
فكل يقع الطلاق عليه فان في مسلمة اليمن لا فرق بين كونه
بجمل ان زيدا فيهم او لا ويتفرع على **هذا** افزوع لو
قال لها يا طالق وهو اسمها ولم يقصد الطلاق قالوا لم
يقع كياحر وهو اسمها كافي للخائفة وفرق المجتري في
التلخيص بين الطلاق فلا يقع وبين التعليل على كذا لم
يقبل قضاويدين ولو قال **كل** امرأة لي طالق وقال
امرت غير ثلاثة لم يقبل **كذلك** وفي الكثر **قالت**
تزوجت علي فقال **كل** امرأة لي طالق طلقت المحلقة وفي
شرح الجامع لقاضي خان وعزاي يوسف انما لا تطلق به
اخذ منها بخاوية البوط وقول **ابن** يوسف امح عندي
ولو قبل له انك امرأة غير هذه المرأة فقال **كل** امرأة
لي طالق لا تطلق هذه والفرق بينهما وبين مسلمة الكثر المذكور
في الولو الجرو في الكثر كل مملوك في حر حق عبده القن وامه
اولاده ومدبروه وفي شرحه للزبلي لو قال **امرت** به
الرجاء من النساء في وكذا الو نوي غير المدبر ولو قال
نويت السوداء والبيضاء وعكسه لا يدين لان الاول
تخصيص العامة الثاني تخصيص الوصف ولا عموم لغير
اللفظ فلا تعل فيه نية التخصيص ولو نوي النساء ومن

هذا

الرجال

الرجال ثم يد بين وفي الكثر ان ليست او اكلت او شربت ونوي
معين لم يصدق اصلا ولو نراد نوبا او طعاما او شرابا
دين وفي المحيط لو نوي جميع الاطعمة في لا باكل طعاما او جمع
مياه العالم في لا يشرب شرابا يصدق قضا انتهى وفي
الكشف الكبير يصدق ديانة لا قضا وقيل قضا ايضا
وفي الكثر لو قال **الموطونة** انت طالق فلا السنة وقم عند
كل طهر طرفة وان نوي ان يقع الثلاث الساعة او عند
كل شهر واحدة صحت انتهى وفي شرحه انت طالق للسنة
ونوي ثلاثا جملة او متفرقا على الاطهار مع خلافا صاحب
الهداية في نية الجملة وفي الخائفة لو جمع بين منكوحته
ورجل فقال **احد**كما طالق لا يقع الطلاق على امراته في قول
ابي حنيفة رضي الله عنه وعن **ابي** يوسف رحمه الله انه
يقع ولو جمع بين امراته واجنبية وقال **طلقت** احدا كما
طلقت امراته ولو قال **احد**كما طالق ولم ينسب شيئا
لا تطلق امراته وعنه انما تطلق ولو جمع بين امراته
وما ليس محل للطلاق كالبهيم والجرى وقال **احد**كما طالق طلقت
امراته في قول **ابي** حنيفة رحمه الله وقال **محمد** رحمه الله
لا تطلق ولو جمع بين امراته الحرة والميتة وقال **احد**كما
طالق لا تطلق الحرة انتهى ولا يخفى انه اذا نوي عدمه فيما
قلنا بالوقوع فبما انه يدين وفيها **الوقا** لها ما مطلقه
ان لم يكن لها زوج **فهي** طاهرة لاكن مات وقع الطلاق عليها
وان كان لها زوج طهرها قبله ان لم ينو الاخبار بطلقت
طلقت وان نوي الاخبار بصدق ديانة وقضا على

والذي يروى في

او كما يروى في

الصحيح ولو نوي به الشئ من دين فقط **الاصول الثاني**
 من التاسع وهو انه يشترط في نية القلب التلفظ في
 جميع العبادات وكذا قال في الجمع ولا يعتبر بالتلفظ
 وهل يستحب التلفظ أو ينسأ أو يكره أقول اختار في الهداية
الاول من لم يجمع عن نية وفي فتح القدير لم ينقل عن النبي
 صلى الله عليه وسلم وأما هاء التلفظ بالنية في حديث صحيح
 ولاضعيف ويزاد ابن امير حاج رحمه الله تعالى انه لم ينقل
 عن الائمة الاربعة وفي المتقدم ذكره بعض مشايخنا النطق
 بالتلفظ ورأه الاخر من سنة وفي المحيط المذكور بالتلفظ
 سنة فينبغي ان يقول اللهم في هذا صلواته كذا فيسرها لي
 وتقبلها مني وتقبلوا في كتاب الحج ان طلب التيسير لم ينقل
 الا في الحج بخلاف بقية العبادات وقد حققناه في شرح
 الكثر وفي الفقيه والمجتبي المختار انه مستحب وخدع
 عن هذا الاصل مسائل منها التذلل كما في نية إجابة النية
 بل لا بد من التلفظ به صرحوا به في باب الاعتكاف
 ومنها الوقوف ولو مسجد لا بد من التلفظ الدال عليه
 وأما توقف شروعه في الصلاة والاحرام على الذكر ولا
 تكفي النية فلانه من الشرايط للشروع وأما الطلاق
 والعناق فلا يتعاد بالنية بل لا بد من التلفظ الا في
 مسألة في فتاوى تافى خان رحمه الله رجل له امرأتان
 حمراء ونزيب فقال يا نزيب فلجابت حمرة فقال
 انت طالق ثلاثا وقع الطلاق على التي اجابت ان كانت امراته
 وان لم تكن امراته بطل لانه اخرج الجواب جوابا

الكلام

الكلام

الكلام التي اجابت وان قال نويت نزيب طلعت
 انتهى فقد وقع الطلاق على نزيب بمجرد النية ومنها حديث
 النفس لا يولد به ما لم ينكح او يعزل كما في حديث
 مسلم رضي الله عنه وحاصل ما قالوا ان الذي يقع في النفس
 من المعصية على خمس مراتب الهاجس وهو ما يلي
 فيما تم جربانه فيها وهو الخاطر ثم حديث النفس
 وهو ما يقع فيها من التردد وهل يفعل او لا ثم العزم
 وهو ترجيح قصد الفعل ثم العزم وهو قوة ذكر القصد
 والجزم ثم فاعلم ان الواجب لا يواخذ به اجما علانه ليس من فعله
 وانما هو شيء ورد عليه لا ذرة قلبه فيه ولا صنع والخطر الذي
 بعده كان قادرا على دفعه بصرف الهاجس او لا ورد
 ولكنه هو وما بعده من حديث النفس مرفوعات
الحديث الصحيح واذا ارتفع حديث النفس ارتفع ما قبله
 الاولي وهذه الثلاث لو كانت في الحسنات لم يكتب
 له اجر لعدم القصد واما الهمة في الحديث
 الصحيح ان الهمة بالحسنة يكتب حسنة والهمة بالسئية
 لا يكتب سئية وينتظر فان تركها الله كتبت حسنة وان
 فعلها كتبت سئية واحدة والاصح في معناه انه يكتب
 عليه الفصل وحده وهو معني قوله واحدة وان الهمة
 مرفوعة واما العزم فالمحققون على انه يولد به وان
 من جعله من الهمة المرفوعة وفي النزاهة من كتاب الكراهية
 هم المعصية لا يانم ان لم يصم عزيمة وان عزم يانم
 انم العزم لا انم العمل بالجوارح الى ان يكون امره

للقب نزيب

مطل
 الذي يقع في النفس من قصد المعصية على خمس مراتب

من قصد

عليها

بمجرد العزم كالكنز انتهى **العاشرون في شروط النية الأولى**
 الإسلام وهذا الموضع العبادات من كافر صرحوا به
 في باب النية عند قول الكثر وغيره بلغ نية الكافر لا وضوء
 لأن النية شرط التعمد ون الوضوء فيض وضوءه عليه
 فاذا أسلم بعد هذا صلى بها لكن قالوا إذا انقطع دم الكافر
 لأقل من عشرة حل وطهر بالمجرد الانتطاع ولا يتوقف على
 الفصل لأنها ليست من أهله وإن صرح منها فله طهارة
 الكافر **قيل** إسلامه **فايده** قال في الملتقط قال أبو
 حنيفة رضي الله عنه أغلظ النصري الفقه والقرآن لعلمه
 يمتددي ولا يشي المصحف وإن اغتسل ثم لبس لباسه انتهى
 ولم يصح الكفار من كافر فلا ينعقد تلبينه انتهى لا إيمان
 لهم وقوله تعالى وإن تكوا إيمانهم أرى صورته وقد
 كتبنا في الفوائد أن نية الكافر لا تعتبر إلا في مسئلة في البراءة
 والملاحمة هي صبي ونصراني خرجا إلى صبيته نكح فبلغ
 الصبي في بعض الطريق وأسلم الكافر وقصر الكافر لا غير
 وقصد هذا الصبي في المختار والمافي التمييز فلا تصح عبادة صبي
 غير متميز ولا مجنون ومن فروعه عدم الصبي والمجنون
 خطأ ولكن أعم من كون الصبي متميزا أو لا ويتنقض وضوء
 الشكر لك لعدم تمييزه وتبطل صلواته بالشكر كما في شرح
 منظومة ابن وهبان رحمه الله **الثالث** العلم بالمنوي
 فمن جهل فرضية الصلاة لم تصح منه كما قدمناه عن القنية
 الآية الخ فانهم صرحوا بالأحرار المبهملان عليا رضي الله
 عنهم وأئمه به النبي صلى الله عليه وسلم وضوءه

صاحب

آيات

هذا لا يقتضي عبادة غير متميز ولا مجنون

فان

فان عين جها وعمره مع ان كان قبل الشروع في الافعال
 وان شرع تعينت عمرة الرابع ان لا ياتي بما في بين النية والكنز
 قالوا ان النية المتقدمة على التحريمة جازية بشرط ان لا ياتي
 بغيرها لما في ليس منها وعلى هذا تبطل العبادة بالابتداء
 في أشياء وتبطل صفة النبي صلى الله عليه وسلم بالردة
 اذا مات عليها فان أسلم بعد هذا فان كان في حياته
 عليه الصلاة والسلام فلا مانع من عودها والاف في عودها
 نظر كما ذكره العراقي رحمه الله تعالى ومن المنا في نية الطمع
 فاذا نوي قطع الايمان صار مرد الخيال ولو نوي
 قطع الصلاة لم تبطل وكذا سائر العبادات الا اذا كبر في
 الصلوة بنوي الدخول في الاخرى فالتكبير هو
 القاطع للأولي لا مجرد النية وأما صوم الفرض اذا
 شرع فيه **بعد** الجهر ثم نوي قطعه والانتقال
 الى صوم نفل فانه لا يبطل والفرق ان الغرض والنفل
 في الصلاة جنسان مختلفان لا رجحان لاجلها
 على الاخر في التحريم وهما في الصوم والزكاة جنس
 واحد وكذا في المحيط وفي خزانة الاكل والواقع
 الصلوة بنية الفرض ثم غير نيته في الصلاة جعلها
 تطوعا صارت تطوعا ولو نوي الاكل والجماع
 في الصوم لم يضره وكذا لو نوي فعل ما في
 الصلاة لم تبطل ولو نوي الصوم من الليل لم قطع
 النية **قيل** الجهر سقط حكمه بخلاف ما اذا رجع
 بعد ما أسكر بعد الجهر فانه لا يبطل الاكل

لعباد ياتيه

هذا اذا نوي قطع الايمان بها

في الحرام

مطلب بطلان صلاة في غير وقتها

بعد النية من الليل لا يبطلها ولو نوي قطع السفر بالقطعة
صار مقبلا وبطلت مسفرة بخمس شرايط تركت السير وحيا
لو نوي الإقامة سائر الوقت وصلاحيه الموضع
للإقامة فلو نواها في نحر أو جزيرة لم يصح ولتقاد
الموضع والمدة والاستقلال بالراي فلا يصح نية التمتع
كذلك في معراج الدراية وإذا نوي المتأخر الإقامة في
أثناء صلاة في الوقت تحول فرضه إلى الأربع سواء نواها
في أولها أو في وسطها أو في آخرها وسواء كان
مفردا أو معتد يا ومدركا ومشبوها أما اللاحق
لا يتم نيتها بعد فراغ أمانته لا سحر كما فرضه
بفراغ الإمامة كذلك في الحارصة ولو نوي بال
الجماعة للخدمة كان للخدمة بالنية ولو كان علي
عكسه لم يوتر كما ذكره الزيلعي رحمه الله وأما نية
الخبائث في الوديعه فلم يترها صريحة لكن في
الفتاوى الظهيرية من جنابات الاحرام ان الوجع
إذا تعدي ثم زال التعدي ومن نية ان
يعود اليه لا يزول التعدي انتهى **فروع** ويقدر
من نية القطع نية القلب وهي نيل الصلاة
إلى آخره قد مضى انه لا يكون إلا بالسرور بالجمعة
لا مجرد النية ولا بد ان تكون الثانية غير الأولى
كان يشرع في العصر بعد افتتاح الظاهر فيفسد
الظاهر لا الظاهر **در** ركعة الظاهر وشروطه ان لا يتلفظ بالنية
بطلت الأولى مطلقا وقد ذكرنا آثارها

لا العصر

فان تلفظ

نية القلب

في مشدلت الصلاة من شرعي الكثرة **فصل**
ومن المأني التردد وعدم الجزم في أصلها وفي الملتقط
وعز جرحه الله في من أشركي خادما للخدمة وهو نوي
أذا أصاب زكيا بعد لا زكاة عليه وقالوا لو نوي يوم
الشك أنه ان كان من شعبات فليس بصائم وان
كان من رمضان كان صائما لم يمتنع نية ولو رد في
الوصف بأن نوي ان كان من شعبات فنسفل
والأفتى رمضان حكى نية كما بينا في الصوم وينبغي
عليه **در** أنه لو كان عليه فائتة فشك أنه فضلها أولا
ففضاها أو بين أنهما كلفت عليه ان لا يجز به للشك
وعدم الجزم بتعيينها ولو شك في دخول وقت
العبادة فأتى **در** أن الله فعلها في الوقت لم يجز
أخذ من قولهم كما في فتح القدير لو صلى الفرض وعند
ان الوقت لم يدخل فظهر أنه قد دخل لا يجز به وفي خزانة
الاحكام رحمه الله ادمرك العوم في الصلوة ولم يذكرها
المكتوبة أو التروية يكبر وينوي المكتوبة على أنها
ان لم تكن مكتوبة يقضيها يعني **در** أفان هو
العشاء وان كان في التروية يقع فلا **در** عقب
النية بالمسبة وقد مضى انه ان كان متعلق بالنيات كالصوم
والصلوة لم يبطل وان كان متعلق بالأقوال كالطلاق
والعناق بطل تكميل النية **در** شرط عندنا في كل العبادات
باتفاق الأصحاب لا ركن والمأوق الاختلاف بينهم
في تكبيرة الاحرام المعتمد أنها **در** شرط كالنية

مطلب نية يوم الصلاة

وان كان في رمضان ففرض متى

مطلب لو نوى في دخول وقت العبادة
ثم ما زال فأتى بها ثم ما زالت ففعل في الوقت
لم يجز

انتهى

وقيل يركبها فاعادة في الايمان تخصيص العام بالبينه بقول
 ديانة لا قضاء وعند الحضاف رحمه الله تصح قضاء
 ايضا ولو قال كل امرأة اتزوجها فهي طالق ثم قال
 نويت من بلدة كذا ان تصح في ظاهر المذهب خلافا للحضاف
 رحمه الله وكذا من غصب دراهق انسان فلما حلته لخصم
 عاما نوي خاصا وما قاله الحضاف مخلص لمن حلفه ظالم
 والعقوي على ظاهر المذهب فتى وقع في يد الظلمة واخذ
 بقول الحضاف فلا بأس بكذا في الولو الجنية ولو قال كل
 مملوك امك له فهو حر وقال عنت به الرجال دون
 النساء دين بخلاف ما لو قال نويت السود والبيض
 او بالعكس لم يصدق ديانة ايضا كقوله نويت النساء وقت
 الرجال والفرق بين ما في الشرع من اليمين بالطلاق والعقاة
 واما تعيين الخاص بالبينه فلما رآه الآن فاعاده فيها
 ايضا اليمين على نية الحائز ان كان مظلوما وعلى نية المستلف
 ان كان ظالما كما في الخلاصة فاعاده ايضا فيها الايمان
 مبنية على الالفاظ لا على الاغراض فلما غشاه من انسان
 تخلف انه لا يشترى له شيئا بفسق فاشترى له بمائة درهم
 لم تكن ولو حلف لا يبيعه بعشرة فباعه باحد عشر
 او بتسعة لم تكن مع ان غرضه الزيادة لكن لا حنث
 بلا لفظ ولو حلف لا يشترى بعشرة فاشترى باحد
 عشر حنث وقامه في تلخيص الجامع وشرحه للامام
 رحمه الله فروع لو كان اسمها طالق او حرة فتادها
 ان قصد الطلاق او العتق وقعا او النكاح فلا يطلق

مطلوب من صفه ظالم

بأن
بيناه

الصغير

فالمعتمد

فالمعتمد عدمه ولو كرر لفظ الطلاق فان قصد الاستيناف
 وقع الكل والتاكيد فواحدة ديانة والكل قضاء وكذا اذا
 اطلق ولو قال انت طالق واحدة في ثنتين فان نوي مع
 ثنتين فثلاث دخل بها او لا فان نوي وثنتين
 فثلاث ان كان دخل بها والا فواحدة كما اذا نوي
 الطرب او اطلق ولو نوي الضرب والحساب فكل ذلك وكذا
 في الاقرار ولو قال انت علي مثل ابي وكاهي رجع اليه
 لينكشف حكمه فان قال اردت الكرامة فهو كما قال
 لان التكريم بالتشديد فاس في الكلام وان قال اردت
 الظهار فهو ظهار لانه تشبيه بجميعها وان قال اردت
 الطلاق فهو طلاق باين وان لم تكن له نية فليس بشي
 وقال محمد رحمه الله هو ظهار وان عني به التحرير لا غير
 فعند ابي يوسف رحمه الله ايلاء وعند محمد ظهار ولو قال
 انت علي حرام كاهي ونوي ظهارا او طلاقا فهو على ما نوي
 وان لم ينو فعلى قول ابي يوسف ايلاء وعلى قول محمد ظهار
 ومما اقر الجنب قرانا فان قصد التلاوة حرم وان
 قصد الذكرا فلا ولو قرأ الفاتحة في صلاة على الجنائز ان
 قصد التناو والدعاء لم يكره وان قصد التلاوة كره عطس
 الخطير فقال الميراث ان قصد الخطبة صحت وان قصد
 الميراث لم تصح دأخ لعطس وقال الميراث فذكر ذلك
 ذكر المصلي اليه او ذكره وقصد به جوابا للمتكلم فشدت
 والا فلا تكمل في البيات في النية قال في تيمم القنية
 مريض بجمعة غيره فالنية على المريض دون المقيم انما

ثابت هو

مطلوب من صفه غيره فالنية على المريض دون المقيم

من تيمم

مطلب المعتبر في الزكوة

مطلب المعتبر في الزكوة

سنان
عليها

الأمور

مطلب اذا حلف لا يفعله فله ان يحلف
بسمه فانه يحلف

مطلب لو سجد في سجدة واحدة
فله ان يسجد في سجدة واحدة

والمعتبر في الزكوة قالوا المعتبرية الموكلة بواها فادفع الوكيل
بلائية اجزائه كما ذكرنا في الشرح وفي الخ عن الغير
الا اعتبار لنية المأمور وليس هو من باب النيابة فيها
لان الافعال انما صدرت من المأمور فالمعتبرية لنية
تلبية استملت قاعدة الامور بقاصدها على عدة
قواعد كما تبين لك وقد اتينا على عيون مساليلها والا
فساليلها لا تخصي وفروعها لا تستقصي خاتمة تجري
قاعدة الامور بقاصدها في علم العربية ايضا فالله اعلم
ذلك في الكلام فقال **سبويه** رحمه الله والجمهور بان شرط
القصد فيه فلا يسمى كلاما ما نطق به التامر والناهي وما
تحكيه الحيوانات للمعلمة وحالف بعضهم فلم يشترط
ويسمى ذلك كلاما واختار ابو حيان رحمه الله وفرغ
على ذلك من الفقه ما لو حلف لا يكلمه فكله نائما بحيث يسمع
فانه محلف وفي بعض روايات المبسوط شرط ان يوقظه
وعليه ما نحن الا انه اذا لم ينتبه كان كما قالنا في انا داه
من بعيد وهو محلف لا يسمع صوته كذا في الهداية
والحاصل انه قد اختلف التصحيح فيها كما بيناه في الشرح
ولما اراد ان حكمه ما اذا اكلمه معي عليه او محبونا او سكرانا
ولو سمع آية الشجرة من حيوان منحوها بعد وجوبها
على الخمار لعدم اهلية الفاري بخلاف ما اذا استمعها
من جنبها وحاضرا السماع من الجنون لا يوجبها
على الخمار ولذا يجب سماعها من سكران ومن ذلك
المنادي النكرة ان قصد نداء واحد بعينه تعرف وجوب

مطلب المعتبر في الزكوة

الناسيم

بناؤه

بناؤه على الضم والالزمت عرف واعرب بالضم ومن ذلك
العلم المنقول من صفة ان قصد به لم الصفة المنقول منها
ادخل في المبالغة فلا وفروع ذلك كثيرة ونرى هذه
القاعدة في العرف فان الشعر عند اهله كلامه موزون
مقصوده تلك اما ما يقع موزونا اتفاقا لا عن قصد
من المتكلم فانه لا ينبغي شعرا وعلى ذلك خرج ما وقع في كلام
الله تعالى كقوله ان تناو البر حتى تنفقوا فما تحبوت او
رسوله صلى الله عليه وسلم كقوله هل انت الا اصبغ
دميت وفي سبيل الله ما لفتكم **القاعدة الثالثة**
التي لا يزول بالشك ودليلها ما رواه مسلم عن ابي
هريرة رضي الله عنه مرفوعا اذا وجد احكم في بطنه
شيئا فاشكل عليه اخرج منه شيئا لا فلا يخرج من
المجد حتى يسمع صوته او يجد رجاؤه في فتح القدير
من باب الانجاس ما يوجبها فنسوق عبارة بتمامها
قوله فظهر النجاسة واجب مقيد بالاصكان واما
اذا لم يتمكن من الازالة لاختصاصه المصل المصاب
مع العلم بتنجس الثوب فيسأل الواحد على طرف
منه فان غسله بغيره وبلاخر طهر وذكر الوجه يتبين
ان لا اثر للثوب وهو ان يغسل بعضه مع ان الاصل
طهارته النوب **قوله** وقع الشك في قيام النجاسة
لاحتمال كون المقتول محلها فلا يقضي بالنجاسة بالشك
كذا اوردنا لا سيما في رحمه الله في شرح الجامع الكبير
قال وسمعت الامام تاج الدين ابن عسكرا العزيز يقول

انه يغسل بعضه متعلق بشك الالة وقع الشك في قيام النجاسة وفي الشرح
وقع ولا محالة ولا يظهر لتقديم المقتول على طاعة ما كنهه

مطلب المعتبر في الزكوة

عبارة

الوجه

وذلك الوجه

ان منه و قد يفسر مصدره بغيره
الوجه متعلق بوجه الشك وفيه وجه يفظ
المضارع المصدر بان النجاسة طهره عام
والاحكام لا محالة مستند

واسمها ضمير ان في وجهه وصفه في منقصة
فيه واما اذا اولى من طهره والجزء منه
كقوله عليه السلام ان من اراد ان ينجس
يوم القيمة لم ينجس الا ما كان في يده

وتعتمد على مسئلة في الشاير الكبير هي اذا فتحنا حصنا
 وفيه ردي لا يعرف لا يجوز فتعلم لقيام المانع يتعين
 فلو فعل البعض او اخرج محل فعل الباء للشك
 في قيام المحرم كذا هنا وفي الخلاصة بعد ما ذكره
 مجردا عن التعليق فلو صلى معه صلوات ثم ظهرت
 النجاسة في طرف اخر يجب اعادة ما صلى انتهى
 وفي الطهارة النوب فيه نجاسة لا بد من مكانها
 بفعل النوب كله انتهى وهو الاحتياط وذلك التعليق
 مشكل عندي فان غسل طرف يوجب الشك في طهر النوب
 بعد اليقين بنجاسته قبل وحاصله انه شك في
 الازالة بعد يتعين قيام النجاسة والشك لا يرفع
 المتيقن قبله ولان ثبوت الشك في كون الطرف
 المغسول والرجل المخرج هو مكان النجاسة والمقصود
 الدم الذي يوجب البتة الشك في طهارة البقية
 وبالجملة دم الباقين ومن غير ذلك مشكوكا فيه
 ارتفاع اليقين عن تنجسه ومعه ومثله واذا صار
 مشكوكا في نجاسته جازت الصلوة معه الا ان هذا
 ان صح لم يتق لكلام المجمع عليها عن قولهم اليقين لا يرفع
 بالشك معني فانه لا يتصور ان ينجس شك في محل
 ثبوت اليقين ليتصور ثبوت شك فيه لا يرفع به ذلك
 اليقين فعندنا احقق بعض المحققين ان المراد لا يقع
 به حكم اليقين وعلى هذا التقدير يتخلص الاشكال
 في الحكم لا الدليل فنقول وان ثبت الشك في طهارة

صلوة

النوب

وورد في النذر

فان يوجب الشك في نجاسة غيره بوجوب خبره في قوله ان
 ثبوت الشك في نجاسة غيره بوجوب خبره في قوله ان
 الشك الذي يوجب البتة الشك في طهارة البقية
 كما في بعض النسخ وفي نسخة اخرى في قوله ان
 او من نسخة اخرى في قوله ان
 هو مكان النجاسة خبره في قوله ان
 والمقصود الدم الذي يوجب البتة الشك في طهارة البقية
 وقوله الذي يوجب البتة الشك في طهارة البقية
 وهو الذي يوجب البتة الشك في طهارة البقية
 وهو الذي يوجب البتة الشك في طهارة البقية

الباء

ونجاسته لكن لا يرفع حكمه اليقين السابق بنجاسته وهو
 عدم موافق الصلوة فلا يرفع بعد غسل الطرف الذي شك
 الطاهر لا يرفع حكمه اليقين السابق على ما سبق من انه
 الحاد من قولهم اليقين لا يرفع بالشك فيصير الباقي
 بطهارة الباقي مشكوكا فيه

ثم

الباء مشكوك والله اعلم ويظهر قولهم القسمة من المطهرات
 يعني لو تنجس بعض الترتيب طهر لو وقع الشك في كل
 جزء هل هو المتنجس ولا قلت بندق في هذه
 القسمة قواعد منها قولهم الاصل بقاء ما كان ويتفرع
 على ما صيلا منها من يتيقن الطهارة وشك في الحدث
 فهو مطهر ومن يتيقن الحدث وشك في الطهارة فهو نجس
 كما في السرجية وغيرها لكن ذكر عن محمد رحمه الله انه
 اذا دخل بيت الخلا وجلس للاستراحة وشك هل
 خرج منه او لا كان محدثا وان جلس للوضوء ومعه ما يبرئ
 شك هل توفضا او لا كاف متوضيا عملا بالاعمال فاما
 وفي خزانة الاكل استيقن باليسم وشك في الحدث
 فهو على تيممه وكذا لو استيقن بالحدث وشك في التيمم
 اخذ باليقين كما في الوضوء ولو يتيقن الطهارة والحدث
 وشك في السابق وفي البراءة به يحكم انه لم يغسل
 عضو الكفة لا يعلم بعينه عن رجله اليسرى
 لانه اخذ العمل راي الجملة بعد الوضوء سائلا من ذكره
 بعينه وان كان يعرض كثيرا ولا يعلم انه بول او ماء
 لا يلبثت اليه وينضح فرجه وانما بالما فقطع الوضوء
 واذا انقضت عمدة عن الوضوء او علم انه بول لا تنقضه
 الجملة انتهى ومن فروع ذلك ما لو كان لزيد على عرو
 الف مثلا فبرهن عرو على الاداء او البراءة فبرهن
 زيد على انه عليه الف لم يفتى حتى يثبتوا ان
 حادثة بعد الاداء او البراءة وشك في وجوده للنجس

لو وقع

عن مكانه

فيما

ثم

فمنه

فمنه

برهن

مطلوب المهم كثر الوقوع
 لو راى البتة بعد الوضوء سائلا
 من ذكره بعينه وان كان يعرض
 كثيرا ولا يعلم انه بول او ماء
 لا يلبثت اليه وينضح فرجه وانما
 بالما فقطع الوضوء او علم انه بول
 لا تنقضه عمدة عن الوضوء او علم انه بول
 لا تنقضه عمدة عن الوضوء او علم انه بول

فلا يصل بنا الطاهرة ولا أقاب الامام محمد رحمه الله تعالى
حوض ملامة المصنف والعبيد بالأيدي الدنسة
والحرار الوسخة بجوار الوضوء ماله يعلم به بحاسبه
كذا فتوا طين الطرقات وفي الملتقط فأمر لا يدري بها
كانت في الحرة لا يقضي بفشل الحرة بالشك وفي خزانة
الملك رأي في نوبة قدراً وقد صلي فيه ولا يدري متى
اصابه بعيد هامن آخر حدث أحدثه والي من
آخر قدرة انه في احتياطاً وعملاً بالظاهر كل
آخر الدليل وشك في طلوع العجوة صومه لان
الاصل بقا السبل وكذا في الوقوف والافضل
ان لا ياكل بالسكبر وعن أبي حم انه صني بالاكل مع الشك
اذا كان ببصرة علة او كانت الليلة مقمرة او مغيمة
او كان في مكان لا يستبين فيه التجرد ان غلب على ظنه
طلوعه لا ياكل فان اكل فان لم يستبين له شي لا فضا عليه
في ظاهر الرواية ولو ظهر انه اكل بعد دقة فني ولا شك
ولو شك في الغروب لم ياكل لانه لان الاصل بما انهار
فان لم يستبين له شي فني وفي الكهارة واثبات ومناه
في الكرم من الصوم اذ عت المرأة عدم وصول
النقعة والكسوة المقرين في مهلة مدية بالقول لها
لان الاصل بقاوها في ذمتهم كالمديون اذا انكروا ادعي
دفع الدين وانكر الدائن ولو اختلف الزوجان في التمين
من الوطي بالقول لمنكره لان الاصل عدمه ولو اختلفا
في السكوت والردي بالقول لها لان الاصل عدم الرضا

في كونه

المراة

مطلب فانه يكون في الاصل انما كانت في الحرة
لا يقضي بنجاسته
بطلان
مطلب ان في نوبة قدراً وقد صلي فيه لا يدري
متى اصابه بعيد هامن آخر حدث أحدثه

مطلب ان يكون في الغروب لم ياكل
او عت المرأة عدم وصول النقعة
وهو الحق

ولو اختلفا بعد العدة في الرجعة بالقول لها لان الاصل
عدمها ولو كانت قايمة بالقول له لانه ملك الانشاغل
الاخبار اختلف المتبايعان في الطوع والقول لمن يدعيه لانه
الاصل وان برهننا فبينة مدعي الاكره او ولي عليه الفتوى
كما في البرازيه ولو ادعي المشتري ان المهر لم يمتبه او ذبيحة
مجهوسي وانكره البائع لزمه الا ان مقتضي قولهم القول
لمدعي البطلان لكونه منكراً اصل البيع ان يقبل قول المشتري
وباعتبار ان الشاة في حال حيوتها مكرمة والمشتري مفسك
باصل التحريم الى ان يتحقق زواله اذ عت المطلقة امتداد
الطهر وعدم انقضاء العدة صدقت ولها النفقة لان
الاصل بقاوها الا اذا ادعت الجبل فان لها النفقة الى
سنتين فان مضتا فتمت ان لا جمل فلا رجوع عليها
كما في قبح القديرة عدة الاصل براءة الذمة ولذا لم يقبل في
شغلها شاهد واحد ولذا كان القول قول المدعي عليه
لموافقة الاصل والبينة على المدعي لدعواه ما خالف الاصل
فاد لا اختلاف في قيمة المثلث والمقصوب بالقول قول الغالب
لان الاصل البراءة عن ما زاد ولو اقر بشي او حو قبل
تفسده بماله قيمة بالقول للمقرع بيمينه ولا يرد عليه
ما لو اقر به راعهم فانه يرد له او لا يرد له ثلاثة وراهم لا يرد
اقل الجمع مع ان فيه اختلاف فيقول اقله اثنان فينبغي
ان يحمل عليه لان الاصل البراءة لا ما نقول المشهور انه
ثلاثة وعلية يبنى الاقرارا عدة من شك هل فعل او لا
فلاصل انه لم يفعل ويدخل فيها عدة اخرى من تبين

المستوي

مطلب من ملامة من المصنف والعبيد الذين لا يرون في النكاح كونه الوضوء

مطلب من ملامة من المصنف

يشي

مطلب من ملامة من المصنف

الفعل وشك في القليل أو الكثير حمل على القليل لأنه المتيقن له ان
 تستغل الذمة بالاصل فلا يبرأ الا باليقين وهذا الاستسنا
 راجع الى قاعدة ثالثة هي ما ثبت بيقين لا يرتفع اليقين
 والمراد به غالب الظن ولذا قال في الملتقط ولو لم يفته
 من الصلوات شي وادار ان يقضي صلوة عمرة منذ ترك
 لا يسقط ذلك الا اذا كان الكثرة فسادها بسبب الظن
 او ترك شرط في يقضي ما غلب على ظنه وما زاد عليه يكره
 لو ردد الله عنه انتهى شك في صلاة هل صلاها اعاد في
 الوقت شك في ركوع او سجود وهو فيها اعاد وان
 كان بعدها فلا وان شك في صلي فان كان اول مرة شك
 وان كرر تحركي والاخذ بالاقول وهذا اذا شك فيها
 قبل الفراغ فان كان بعده فلا شيء عليه الا اذا ترك
 بعد الفراغ انه ترك فرضا وشك في تعيينه قالوا يسجد
 سجدة واحدة ثم يقعد ثم يقوم فيصلي ركعة بسجرتين
 ثم يقعد ثم يسجد للسجود كذا في فتح القدير ولو اخبره
 عدل بعد السلام انك صليت الظهر امر بها وشك
 في كونه وصحته فانه يعيد احتياطا لان الشك في
 صدقه شك في الصلوة ولو وقع الاختلاف بين الامام
 والقوم فان كان الامام على يقين لا يعيد ولا اعاد
 بقوله كذا في الخلاصة ولو صلى ركعة بنية الظهر ثم
 شك في الثانية انه في العصر ثم شك في الثالثة انه
 في التطوع ثم شك في الرابعة انه في الظهر قالوا يكون
 في الظهر والشك ليس بشي ولو تذكر صلى العصر انه

يعيد
 طهارة في ركوع وسجود وهو فيها

ينزع الحقيقة في بيان الشك في الصلوة

ترك

ترك سجدة ولا يدري هل تركها من الظهر او العصر الذي
 هو فيها تحركي فان لم يقع تحركه على شيء من العصر بعد
 سجدة واحدة ثم يعيد الظهر احتياطا ثم يعيد العصر
 فان لم يعد فلا شيء عليه وفي المجتبى ومن شك انه كبر
 للافتتاح لولا او هل احدث او لا او هل اصاب الغفلة
 ثوبه او لا او مسح راسه او لا استقبل ان كان اول
 مرة والا فلا انتهى ولو شك انها تكبيرة الافتتاح
 او القنوت لم يصير شارعا وتامد في الشرح من اخذ
 سجود السهو ولو شك في اركان الحج ذكر الجصاص كما في
 الصلوة وقلا عامة مشايخنا رحمهم الله يودون ان يأنسوا
 تكرار الركن والزيادة عليه لا يفسد الحج وزيادة
 الركعة تفسد الصلوة فكان التحرك في باب الصلوة
 احوط كذا في المحيط وفي اليد ايع انه في الحج يبنى
 على الاقل في ظاهر الرواية وفي البرازية شك في القيام
 في الجهر انما الاولى او الثانية رفضه وقعد قدر
 التشهد ثم صلى ركعتين بفاتحة وسورة ثم اتى وسجد
 للسهو فان شك في سجدة انها عن الاولى ام الثانية
 تلحق فيها ان في السجدة الثانية لان تمامها لازم على
 كل حال واذا رفع راسه من السجدة الثانية قعد
 ثم قام وصلى ركعة واتم سجدة السهو وان شك في
 سجدة انه صلى الجهر ركعتين او لا ان كان في السجدة
 الثانية فسدت صلواته وان في السجدة الاولى لم تكن
 اصلاحيها عند محرم رحمه الله لان تمام المأمور بالرفع

طهارة الشك ان كان

فتتبع السجدة بالرفض ارتفاعها بالحدث فيقوم
ويقعد ويسجد للسهو الى قال نوع منه تذكر انه
ترك ركنا قوليا فسدت صلواته وان فعلها بحمل
على ترك الركوع فسجد ثم يقعد ثم يقوم ويصلي ركعة
بسجدتين صلوة يوم وليلة ثم تذكر انه ترك
القرأة في ركعة ولم يعلم انه صلوة اعاد الفجد
والوتر وان تذكر انه ترك في ركعتين فكذلك وان
تذكر الترك في الاربع فدوات الاربع انتهى ومنها شك
هل طلق ام لا لم يقع شك انه طلق واحدة والتربوي على
الاقول كذا كره الا سبحا في رحمه الله الا ان يستيقظ
بالاكثر او يكون الترتيب على خلافه وان قال الزوج
عزمت على انه تارك يتركها وان اخيرة عد ولا حضروا
ذلك المجلس بانها واحدة وصدقهم اخذ بقولهم كانوا
عدولا وعن الامام الثاني رحمه الله حلف بطلاقها
ولا يدري اطلاقا ام اقل يتجرب وان اسقيا عمل باشد
ذلك عليه كذا في البرازية ومنها شك في الخارج امي
او مدي وكان في النوم فان تذكر احتلاما وجب
الغسل اتفاقا والالتجيب عند أبي يوسف رحمه الله عملا
بالاقل وهو المذي ووجب عندهما احتياطاً كقولها
بالغض بالباشرة الفاحشة وكقول الامام رضي
الله عنه في الفارة الميتة اذا وجدت في بيت ولم يدرك
منه وقعت وهما فروع لم ارها الا ان الاول لو كان
عليه دين وشك في قدره وينبغي لزوم اخراج القدر

طالع في الخارج امي او مدي

أمي

مطل فروع

الآن

المتيقن

المتيقن وفي البرازية من الفضا اذا شك فيما يدعي عليه ينبغي
ان يرضي خصمه ولا يخلف احترازا عن الوقوع في الحرام
وان ابي خصمه الاخلفه او اكبر رايه المدعي حتى لا يخلف
وانراة بطل سماع له الحلف انتهى الثاني له ابو بكر وغنم
سائلة وشك في ان عليه كلها او بعضها وينبغي ان يلزمه
زكوة الكل الثالث شك في ما عليه من الصيام الرابع شك
فيما علمها من عدة هل هي عدة طلاق او وفاة ينبغي ان تلزم
الاكثر علمها وعلى الصائغ اخذ من قوله لو ترك صلوة
وشك انها صلوة يلزمه صلاة يوم وليلة عملا بالا
حنباط الخامس شك في المذور هل هو صلوة او صيام او
عتق او صدقة وينبغي ان يلزمه كفاية يمين اخذ من
قولهم لو قال على نذر فعله كفاية يمين لان الشك في المذور
لعدم تسمية السادس شك هل حلف بالله او بالطلاق
او العتاق ثم رأت المسئلة في البرازية قيل الايمان حلف
ونسي انه بالله او بالطلاق او بالعتاق فحلته باطل انتهى وفي
اليتمية اذا كان يعرف انه حلف معلقا بالشرط ويعرف
الشرط وهو دخول الدار وخوضه الا انه لا يدري اكان
بالله او بالطلاق فلو وجد الشرط ماذا يجب عليه قال
يحمل على الامن بالله تعالى انه كان الحالف مسلما قيل له
قال اعلم اني على ايمان كثيرة غير اني لا اعرف عددها
ماذا يصنع قال يحمل على الاقل حكما واما الاحتياط
فلا نهاية له انتهى فاعادة الاصل لعدم وفها فروع
منها اخذ من القاعدة القول قولها في الوطي

حالة عند الاصل

لان الاصل العدم لكن قالوا في العينين لو ادعى الوطي
 وانكوت وقلن بغير خيرت وان قلن ثيب فالقول له
 لكونه منكرا استحقاق الفرقة عليه والاصل السلامة
 من العنة وفي القينة افتراقا وقالت (فترقا بعد
 الدخول وقال الزوج قبله فالقول قولها لا يمتنع
 سقوط نصف المهر افتراقا ومنها القول قول الشريك
 والمضارب انه لم لان الاصل عدمه وكذا القول للمزاح
 الاكاذب لان الاصل عدم الزايد وفي الجمع من الاقرار
 وجعلنا القول للمضارب اذا اتى باليمين وقال هما
 اصل وزح له لرب المال اتى لانه وان كان عدم الزح
 لكن عارضة اصل لغيره وهوان القول قول القابض
 في مقدار ما قبضه ولو ادعت المرأة النفقة على الزوج
 بعد فرضها فادعى الوصول اليها وانكرت فالقول لها
 كالدين اذا انكر وصول الدين ولو ادعت المرأة نفقة
 اولادها الصغار بعد فرضها وادعى الاب الانفاق
 فالقول له مع اليمين كما في الخائنة والثانية خرجت عن
 القاعدة فليتام وكذا في قدر راس المال لان الاصل
 عدم الزيادة وكذا في انه ما يهاه عن سر الكاذب لان
 الاصل عدم الزيادة ولو ادعى المالك قرض والاخر انما
 مضاربها القول قول الاخذ لا سيما اتفاقا على جواز
 التصرف انما له والاصل عدم الضمان وكذا قال
 في الكفر وان قال اخذت منك التاودعة وهلك
 وقال احدتها غضبا فهو ضامن ولو قال اعطيتها

ثبته

يزيح

ودعة

ودعة وقال غضبتنيها لا انتهى وفي البرازية دفع لغير
 عينا ثم اختلفا فقال الدافع قرض وقال الاخذ هدية
 فالقول للدافع انتهى لان مدعي الهبة يدعي الابراهن القيمة
 مع كون العين متقومة ومنها لو ادخلت امرأة حلة
 نديها في فم الرضيع ولا يدري ادخل الدين في حلقه ام
 لا لا يحرم النكاح لان في المانع شك كذا في الوالدية
 وسباني تمامه في قاعدة ان الاصل في المبيع بضاعة للمرة
 ومنها لو اختلفا في قبض المبيع والعين الموحدة فالقول
 لمنكره وفي اجابة التمهيد ومنها لو ثبت عليه دين باقرار
 او بينة فادعى الاداء او الابراء فالقول للادان لان الاصل
 عدمه ومنها لو اختلفا في قدام العيب فانكره البائع
 فالقول له واختلف في تعليقه فقول لان الاصل عدمه
 وقيل لان الاصل لزوم العقد ومنها لو اختلفا في
 اشتراط الخيار فقول لمن نفاه علا بان الاصل
 عدمه وقيل لمن ادعاه لانه ينكر لزوم العقد وقد
 حكينا القولين في الشرح والمعتد الاول ومنها لو قال
 غضبت منك الفا ونكحت فيها عشرة الاف فقال
 المصنوب منه بل كنت امرتك بالتجارة بها فالقول
 للمالك كما في اقرار البرازية يعني لنفسه بالاصل وهو عدم
 الغصب ومنها لو اختلفا في ردية المبيع فالقول للمشتري
 لان الاصل عدمها ولو اختلفا في تغير المبيع بعد رؤيته
 فليبيع لان الاصل عدم التغير تنبيه ليس الاصل العدم

مطلوب لو ادخلت امرأة نديها في الرضيع

مطلوب اختلفا في قدام العيب

مطلوب

مطلقا وانما هو في الصفات العارضة وفي الصفات الـ
 صلية فالاصل الوجود وتفرع على ذلك لو اشترط على
 انه خبانرا وكات وانكر وجود ذلك الوصف في القول
 له لان الاصل عدمها لكونها من الصفات العارضة
 ولو اشترطها على انها بكر وانكر قيام البكارة وادعاء
 البايغ فالقول للبايغ لان الاصل وجودها لكونها
 صفة اصلية كذا في فتح القدر من خيار الشرط وفي
 هذا تفرع لو قال كل مملوك خبانرا في فهو حر فادعاء
 عبده وانكر المولي فالقول للمولي ولو قال كل جارية بكر
 فهي حرة فادعاء جارية انها بكر وانكر المولي فالقول
 لها وانما تفرع بعد في شرحنا على الكفر في تعليق
 عند شرح قوله وان اختلفا في وجود الشرط
قاعدة الاصل اضافة الحادث الى اقرب واقا
 منها ما قد مضى في الوراثة في نوبة نجاسة وقد صلي
 فيه ولا يدري متى اصابته بعيدها من اخر حدث
 احده والمضي من اخر رقة وبلذمه الفصل في النية
 عند ايج ونحوه رضي الله عنها وان لم يتذكر اختلافها
 وفي البدايع بعيد من اخر ما اختلر وقيل في البول
 يعتبر من اخر ما بال وفي الدم من اخر ما عرف
 ولو فتق جيبته فوجد فيها فارة ميتة ولم يعلم
 متى دخلت فيها فان لم يكن لها ثقب بعيد الصلوة
 من يوم وضع القطن فيها وان كان فيها ثقب

عند شرا

بعيدها

بعيدها من متلازمة ايام وقد عمل الشيطان بهذه المعاد
 فحكما بنجاسته البير اذا وجد فيها فارة ميتة من وقت
 العلم بها من غير اعادة شئ لان وقوعها حادث فيضا
 الى اقرب اوقاته وخالف الامام الاعظم رضي
 فاستحسن اعادة صلوة تلاوته اياما كانت مستحقة
 او منسحخة والامد يوم وليلة عملا بالسبب الظاهر
 دون الوهم واحتياط الجروح اذا لم ينزل صاحب فرش
 حتي مات يحال به على الجرح ومنها لو كان في يد رجل
 عبد فقال رجل فقات عينه وهو في ملك البايغ وقال
 المشرقي فقاته وهو في ملكي فالقول للمشرقي في اخذ الشئ
 ومنها ادعت ان زوجها اباها في المرض وصار فادعت
 وقالت الورثة اباها في الصحة فلا تترك كان القول قولها
 فترت وخرج عن هذا الاصل مثله اكثر من مسائل
 شتى من القضاء وان مات في فقالت زوجته اسلمت
 بعد موته وقالت الورثة قبل موته فالقول لهم مع ان
 اصل المدعى يقتضي ان يكون لها وبه قال زفر رحمه الله
 خرجوا عن هذه القاعدة فيها الاجل بحكم الحال وهو ان
 سبب الحرمان ثابت في الحال فيثبت تمامضي في اخرته
 على الاصل ما في التهمة وغيرها لو اقر الوارث ثم مات
 فقال المقر له اقر في الصحة وقالت الورثة في مرضه فالقول
 قول الورثة والبينة بينة المقر وان لم تقم بيته واد
 استحلها فهو له ذلك انتهى وما فرجه على هذا الاصل فوهم
 لو مات مسلم وخلفه نصرانية فجات مسلمة بعد موته فقلت

نقضت

نقضت

حكم

اسلمت قبل موته وقالت الورثة اسلمت بعده فالقول لهم كما ذكره
 الزيلعي رحمه الله في مسائل شتى وما خرج عن هذا الاصل لو
 قال القاضي بعد عزله لرجل اخذت منك الفاء ودفعها
 لزيد فقضيت بها عليك فقال الرجل اخذت ظمنا بعد
 العزل فالصحيح ان القول للقاضي مع الفعل حادث فكان
 ينبغي ان يضاف الي اقرب اوقاته وهو وقت العزل وبه
 قال البعض واختار الشيخ رحمه الله تعالى لكن المذهب الاول
 لان القاضي اسنده الى حاله منافية للضمان وكذا اذا نزع
 المأخوذ منه انه فعل قبل تقليد القضاء وخرج ايضا عنه
 ما لو قال العبد لغيره بعد العتق قطعك يدك وانا
 عبيد وقال المقلد بل قطعتم او انت حر كان القول للعبد
 وكذا لو قال المولى لعبد قد اعتقه قد اخذت منك غلة
 كل شهر خمسة دراهم وانت عبد فقال العتق اخذت ما
 بعد العتق كان القول قول المولى وكذا الوكيل بالبيع
 اذا قال بعث وسلمت قبل العزل وقال الوكيل بعد العزل
 كان القول للوكيل ان كان البيع مستهلكا وان كان قابلا
 فالقول قول الموكل وكذا في مثله الغلة لا يصدق في الغلة
 العامة وقما وافق الاصل ما في النهاية لو اعتق امته ثم
 قال لها وطعت بذكر وانت امي فقالت هي قطعتم
 وانكرت فالقول لها وكذا في كل شيء اخذت منها عند اني
 وادى يوسف رحمه الله ذكره قيل الشهادت وتحتاج
 هذه المسائل الى نظر دقيق للفرق بين ما وفي المجموع من
 الاقرار ولو اقرت حر في اسلمت باخذ المال قبل الاسلام
 او بان لا يخرج بعدك او مسلم بالحر في دار الحرب

ان مو

اعتقك

مسلم

او يقطع

او يقطع يد معتقه قبل العتق فكذا يوه في اسناده اني
 بوعده الضمان في الكل انتهى وقال يضمن وقما نزع عليه
 لو اسلمت عبيدا ثم ظهر انه كان مريضا ومات عند
 الماسري فانه لا يرجع بالتمسك بالمرض يتراد فيحصل
 الموت بالزائد فلا يضاف الى السابق لكن يرجع بنقصان
 العبد كما ذكر الزيلعي وليس من فروجه ما اذا تزوج امته ثم
 اسلمها ثم ولدت ولدا احتمل ان يكون حادثا بعد السرا
 او قبل فانه لا شك عندنا في كونها ام ولدا من جهة
 انه حادث اضيف الى اقرب اوقاته لانها ولدت قبل
 السرا ثم ملكها تصير ام ولد عندنا **قاعدة**
الاصل في الاشياء الاباحة حق يدلي الدليل وهو مذهب
 الامام الشافعي رحمه الله تعالى والجمهور حتى يدل الدليل على
 الاباحة ونسبة الشافعية الى الامام ابي حنيفة وفي الدواع
 المختارة لا حكم للافعال قبل الشروع والحكم عندنا وان كان
 ان لما قلنا ادهرنا علم تعلقت بالفعل قبل الشروع فانتفى
 التعليق لعدم فائدة انتهى وفي شرح المنار للمصنف الاشياء
 في الاصل على الاباحة عند بعض الخنفية ومنهم الكرخي
 وقال بعض اصحاب الحديث الاصل فيها الحظر وقال
 اصحابنا الاصل فيها التوقف يعني انما لا بد لها من حكم
 لكنها لم يقف عليها بالفعل انتهى وفي الهداية من فصل الخداد
 ان الاباحة اصل انتهى ويظهر ان هذا الاختلاف في
 المسكوت عنه ويخرج عليها ما اشكل حاله فمنها الحيوان
 المسكول اقره والنبات المجهول سميته ومنها اذا لم يعرف

استحقاق

مطلبه اشترطه عبد الله بن عمر عليه السلام انه كان مريضا

مطلبه فاعلم من الاصل في الاشياء

على التخييم

قال من الفضا والمسرعة فاعلم من الاصل في الاشياء

مطلبه ويخرج عن هذا

قوله والنبات المجهول سميته ومنها اذا لم يعرف

الزرافة والتمر والبقعة فقط الفاكهة دون غيرها
 اوزون و آرد و باقري فضايل برمانورد
 كه فارسى استرگاو و تركى
 و بر سر جمعى از زرافات كلور استرگى

مطالع الايجاز التمهيد في الفروع

قال في نسخة من كتابه ان يبيد من غيره و لو
 و عين متفرقة فليست بالقيمة للفقير فان الباع
 بالنفس دون القول و الحجة في امانة الوطى ان
 يتكلم بها فان من جحد بالبيع و الله لم يعق
 عمل بذلك ايمان ايسى سئل راجع

حال التبرهل هو مباح او محلوك و منها لو دخل برجه حراما
 وشك هل هو مباح او محلوك و منها مسألة الزرافة
 ومذهب الامام الشافعي رضي الله عنه القائل بانها حلال
 في الكل و اما مسألة الزرافة فالمختار عندهم حل الكلى وقال
 الشيخ جلال الدين الاسيوطي رحمه الله ولم يذكرها احد من
 المالكية والحنفية وقواعدهما تقتضي حلها والله سبحانه
 اعلم **فائدة** الاصل في الابضاع التحريم ولذا قال
 في كشف الاستمار وشرح في الاسلام الاصل في النكاح
 الخطر وبيع الضرورة انتهى فاذا تقابل في المرة حل وحرمة
 غلبت الحرمة ولهذا لا يجوز الفري في الفروج وفي كافي
 الحاكم الشهيد من باب التحريم ولو ان رجله اربع جواربي
 اعتق واحدة منهن بعينها لم يفسد بغيرها انتهى اعني
 لم يفسد ان يجرى للوطى ولا للبيع فلا يفسد الحاكم ان يخل
 بينه وبينهن حتى يتبين المعتقد من غيرها وكذا اذا طلق
 احدي نكاحه بعينها فلا يفسد بغيرها وكذلك ان يكره
 الا واحدة لم يفسد بغيرها حتى يعلم انها غير المطلقة
 وكذلك ينعى القاضي عن الحق خبرا انها غير المطلقة فاذا
 اخبر بذلك استحكفت البتة ما طلق هذه بعينها فلا يفسد
 خلي بينهما فان كان حلف وهو جاهل بما قل يبيح له ان يقر
 فان باع في المسئلة الاولى فلا يفسد الجواربي فكل الحاكم ان
 اجلا يبعين وكان ذلك من رايه وجعل الباقي في المعتقد
 ثم رجع اليه بعض ما باع بشر او هبة او ميراث لم
 يبيح له ان يطأها لان القاضي قضى فيه بغير علم فلا يبيح

لهذا
 يشترط

له ان يطأها من الملك الذي يتزوجها في لا يفسد لانها حرة
 او امته ولا يجوز الفري في الفروج لانه يجوز في كل الجواربي
 والفروج لا يحل للضرورة انتهى ثم قال ولو اعتق جارية من
 رقيقه ونسيها لم يجز للقاضي الفري ولا يقول للورثة اعتقوا
 ايمن سيئرا واعتقوا التي اكبر ظنم انها حرة ولكن سيالهم
 فان زعموا ان الميت اعتق هذه بعينها اعتقها واستحلهم
 على علم في الباقيات فان لم يعرفوا من ذلك شيئا اعتق
 كلهن واسقط عنهم قيمة احدهن وسعين فيما بقي
 انتهى وخرج عن هذا الاصل مسألة في فتاوى القاضي خان
 رحمه الله صبيحة ارضها قوم كثير من اهل القرية اقلهم
 او اكثرهم ولا يدري من ارضها فامراد واحد من اهل
 تلك القرية ان يتزوجها قال ابو القاسم الصفار رحمه
 الله اذ لم يظهر له علامة ولا يسمي له بذلك يجوز نكاحها
 وهذا من باب الرخصة كيلا ينسد باب النكاح ولو
 اختلطت احدا الرضعة بنسبها وكثروا ولم يراه
 الا ان لم يرايت في الكافي الحاكم الشهيد ما يفيد الحل
 ولفظه ولو ان قوما كان لكل منهم جارية فاعتقوا احدهم
 جاريته ولم يعرفوا المعتقد فكل واحد ان يطأ جاريته
 حتى يعلم انها المعتقد بعينها وان كان اكبر راى احدهم
 انه هو الذي اعتق فالحسب ان لا يقرب حتى يتبين
 ذلك ولو قرب لم يكن ذلك حراما ولو استراهن رجل
 واحدا قد علم ذلك لم يحل له ان يقرب واحدا منهن
 حتى يعرف المعتقد ولو استراهن الا واحدة هل له

لانها
 في كل ما
 يقال
 كذا

مطلوب صبيحة ارضها قوم كثير من اهل القرية

وطيئ من فان فعل ثم اشتري الباقية لم يحل له وطئ شي
 منهن فلا يبعد حتى يعلم المعتقة منهن انما هي ثم اعلم
 ان هذه القاعدة انما هي فيما اذا كان في المرأة سبب محقق
 للحرة فلو كان في الحرة شك لم تعتبر ولذا قال الوالد
 خلت امرأة حرة ثدييها في فم رضيعه ووقع الشك
 في وصول اللبن الى جوفها لم يحرم لان في المانع شك كما
 في الولو الجنية وفي القنية امرأة كانت تعطي ثديها صبية
 واشتهر ذلك فيما بينهم ثم يقول لم يكن في ثدي لبن
 حين القنية ثدي ولا يعلم ذلك الا من جهة ما جاز في
 ثديها ان يتزوج بهذه الصبية انتهى وفي الثانية صغيرة
 وصغيرة بينهما شبهة الرضاع ولا يعلم ذلك حقيقة
 قالوا الجباس بالنكاح بينهما هذا اذا لم يخبر بذلك احد
 فان اخبر عدل ثقة بوقوعه ولا يجوز النكاح بينهما
 وان كان المخبر بعد النكاح وهما كبيران فلا حوط لان
 يفارقه انما علم ان البضع وان كان الاصل فيه الخطر
 يقبل في كل خبر واحد قالوا لو اشتراة نريد فاك
 بكر وكلتي نريد ببيعهما حل وطئها وكذا لو جات امه
 قالت ان مولاي بعني اليك هدية وذن صدقها
 حل وطئها ولم يحكم ما اذا وكل شخص في شراء جارية
 وصنفها واشتري الوكيل جارية بالصفة ومات قبل
 ان يسلمها للموكل فقتضى القاعدة حرمتها على الموكل لا
 حتمال انه اشتراها لنفسه لان الوكيل يشترى لغير
 المعينة ان يشترى لنفسه وان كان شرا الوكيل

مسئلة غريبة

الجارية

الجارية بالصفت المعينة ظاهرا في الحل ولكن الاصل التحريم
 وينبغي الرجوع الى قول الواهب لانه خليفة وله نظاير
 في الفقه ولما كان الاصل الاحتياط في الفروج قال في
 المضمرات اذا عقد على امته منزهة عن وطئها حراما
 على سبيل الاحتمال فهو حسن لاحتمال ان تكون حرة
 او معتقة الغير او مخلوفا عليها يعتق او قد حدث الخالف
 وكثير ما يقع لا سيما اذا تداولتها الايدي انتهى وفي
 وقع لبعض الشافعية رحمهم ليس من ان وطئ الشراعي
 الا لا يجلين الا ان من الروم والهند والترك حرام
 الا ان ينتصب في المغانم من جهة الامام من يحسن
 فتمم لا يفتنهما من غير حيف ولا ظلم او حصل قسمة
 من محكم او تزوج بعد العتق باذن القاضي والمعتق
 والاحتياط اجتنابهم من مخلوقات وحرار انتهى
 وسع ولا حكم ولا زمر فان الجارية المجهولة الحال المرجح
 فيها الى صاحب اليد ان كانت صغيرة والى اقرارها
 ان كانت كبيرة وان علم حالها فلا اشكال قبيح
 في معراج الدار من كتاب الخطر والاباح ان كانا
 رحمهم ليس احتاطوا في امر الفروج الا في مسدود
 جارية بين شركين ادعى كل منهما امه يخاف عليها من
 شريكه وطلب التوضيح على يد عدل لا يجاب على ذلك
 وانما تكون عند كل واحد يوما للكل انتهى **فأعده**
 الاصل في الكلام الحقيقة وعلى ذلك فروع كثيرة منها
 النكاح للوطي وعليه حمل قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح

مسئلة غريبة
 ما اذا وكل شخص في شراء جارية
 وصنفها واشتري الوكيل جارية بالصفة
 ومات قبل ان يسلمها للموكل فقتضى القاعدة
 حرمتها على الموكل لا حتمال انه اشتراها
 لنفسه لان الوكيل يشترى لغير المعينة
 ان يشترى لنفسه وان كان شرا الوكيل

مسئلة غريبة

مسئلة غريبة

مسئلة غريبة

اما وكون النسا حرمت مزية الاب كليله ولذا الوقي
 شافعي يحلها لم ينفذ لمخالفه الكتاب بخلاف القضاة يحل
 محسوسه والفرق في ظاهرات شرحنا وحرمة العقود
 بلاوطي بالاجماع ولوقال لاصته او منكوخته ان نكح
 فعلى الوطي فلو عقد على الامه بعد اعتاقها او على الزوجه
 بعد ابانتها لم يحنث كما في كشف الاسرار ومنها لو عقد
 على ولده او اوصي لولده لا يدخل ولا ولد له ان كان له
 ولد لصلبه فان لم يكن له ولد لصلبه استحق ولد الابن
 واختلف في ولد المنيث لان اسم الولد حقيقة في
 ولد الصلب وهذا في المزد اما اذا وقف على ولده
 دخل النسل كما ذكر الطبقات الثلاث بلفظ الولد كما
 في فتح القدير وكانه للعرف فيه الا فالولد مفرد او جمعا
 حقيقة في الصلب ومنها حلف لا يبيع ولا يشترى
 او لا يوجر ولا يستاجر ولا يصلح عن ماله او لتمام
 او لخاصه او لا يصحب ولده لحنث الاب بالمباشرة
 ولا يحنث بالتوكيل لانها الحقيقة وهو مجاز لان يكون
 مثله لا يباشرك في الفعل بنفسه كالقاضي والامير فيجوز
 يحنث بها وان كان يباشرة ويوكيل فيه اخذ في فانه
 يعتبر الا غلب قال في الكنز عبده وما يحنث بهما
 الطلاق والنكاح والخلع والعق والكتابة والصلح عن
 دم العمد والهبة والصدقة والقرض والاشتقراض
 وضرب العبد والذبح والبناء والخياطة والايديع والا
 سبيداع والامعاء والاستعانة وقضا الدين وقبض

في خمس مائة على الوطي لا كماله على حقيقة
 والعقد مجاز كما هو سوفي كلامه بن جزي
 عدم نقض العقد بها سئل راجع
 على الولد او لولده او لولده

في خمس مائة على الوطي لا كماله على حقيقة
 والعقد مجاز كما هو سوفي كلامه بن جزي
 عدم نقض العقد بها سئل راجع
 على الولد او لولده او لولده

على المال
 عن مال

والكسوة

والكسوة والحمل انتهى والانفال والعقود في الايمان هل
 يختص بالصحة او يتناول الفاسد فقالوا الاذن في النكاح
 والبيع والتوكيل بالنكاح لا يتناولهما واليمين على النكاح ان
 كانت على الماضي تناوله وان كانت على المستقبل لا واليمين
 على الصلاة كاليمين على النكاح وكذا على الحج والصوم كما في
 الظهيرية وكذا على البيع كما في المحيط وكو حلف لا يصلي
 اليوم لا يتقيد بالصحة فاما ما يتقيد به استحسننا
 ومثله لا يتزوج اليوم كما في المحيط ومنها لو قال هذه
 الدار لزيد كان اقرارا بالملك له حتى لو ادعى انه مسئله
 لم يقبل وفي البراهمة قوله فلان ساكن هذه الدار اقرار
 بكونها له بخلاف نزع فلان او غرس اوبي وادعى انه
 فعل بالاجر فري للفرق فيها حلف لا يأكل من هذه الشاة حنث
 بلحمة الهامة الحقيقة دون لبنها ونتاجها بخلاف ما اذا
 حلف لا يأكل من هذه النخلة حنث بثمرها وطلعها لا
 لما اتصل به صفة حادثة كالديس فان لم يكن لها ثمر حنث
 لما اكلم مما اشتراه من ثمنها ومنها حلف لا يأكل من هذه
 الحنطة فانه يحنث باكل عينها لا مكان ولا يحنث
 باكل خبزها ومنها حلف لا يشرب من دجلة حنث
 بالكرع لانه الحقيقة ولا يحنث بالشرب ببدن او بانياء
 بخلاف من ما دجلة ومنها اوصي لوالده وله عتقا
 ولهم عتقا اختصت بالاولين لا بغير مواليه حقيقة
 والاخرون مجازا بالتسبيب ومنها اوصي لابن زيد
 وله صليون وجفلة فالوصية للصليين ونقض

الكرع وهو راب رب نازلة راب غوردان

انما قلته وانكته ولد الولد كما في
 بالسيب

علينا الاصل المذكور بالمستامن على انبائه لدخول الحفدة
 ومن حلف لا يضع قدمه في دار يزيد تحت بالدخول
 مطلقا ومن اضاف الغنق الى يوم قد ومن زيد فقدم
 ليلا عتيق ومن لا يسكن دار يزيد عمت النسبة الملك
 وغيره وبان ابا حنيفة ومحمد رضي الله عنهما قالان
 قال الله على صوم رجب ناويا لليمين انه نذر وليمين
 واحب بان الامان لحقن الدماء المحاط فيه فانهض
 الاطلاق شبهة تقوم مقام الحقيقة فيه ووضع القدم
 مجازا عن الدخول فغير اليوم اذا قرن بفعل لا يتد
 كان لمطلق الوقت ومن يولهم يومين ديرة ولكنهار
 اذا امتد لكونه معيارا والعدوم غير ممد فاعتبر
 مطلق الوقت واصله الدلالة للشك في وهي هامة
 والنذر مستفاد من الصيغة واليمين من الموجب فان
 الحجاب المباح يمين كتحريمه بالنص ومع الاختلاف لا جمع
 كذا في البدائع ومن هذا الاصل لو حلف لا يصلي بصلوة
 فانه لا تحت الا بركعتين لانها الحقيقة بخلاف لا يصلي
 فانه لا تحت حتى يقيدها بشجرة لانه يكون انبا
 بجميع الاركان وهل تحت بوضع الجبهة او بالرفع
 قولان هنا من غير ترجيح ويتبع في ترجيح الثاني
 كما رجوه في الصلوة ولو حلف لا يصلي الظهر لم تحت
 الا بالاربع ولو حلف لا يصلي جماعة لم تحت بالاربع
 بركعة واختلف فيما اذا اتي بالاكثير **حاشا** فيها فوايد
 في تلك القاعدة اعني اليقين لا يزول بالشك القاطع

الاولي يستثنى منها مسابيل الاولي المستحاضة المتحيرة يلزمها
 الاغتسال لكل صلوة وهو الصحيح الثانية اذا وجد بلا ولا
 يدري امذي امرني قد منا ايجاب الفسل مع وجود الشك لنا
 لانه اذا وجد فانه ميتة ولم يدري في وقعت وكان قد توفنا
 منها قد منا وجوب الاعادة عليه من صلوات الشك الرابع قد منا
 انه لو شك هل كبر للافتتاح او لا او احدث او لا او مسح راسه
 او لا وكان اول ما عرض له استقبال الخامسة اصاب ثوبه بجلصة
 ولا يدري موضع اصابته غسل الكل على ما قد مناه عن الظهيرة
 مع ما فيه من الاختلاف السادس ري صيد الجرحه ثم تغيب
 بصره ثم وجك ميتا ولا يدري سبب موته محرم مع وجود
 الشك لكن شرط في الكفر حرمة ان يقعد عن طلبه وسرط
 فافني خان ان يتواري عن بصره واليه يسارها في الهداية والقدر
 الاول السابعة لو اكلت الهرة فانه قالوا ان شرب الماء ينجم
 عندنا في ح لا حتمال غسلها ثم يلعبها او عند حجر نجس بناء على
 اصله من انما لا نزول الى المطلق كالحكمة وهنا مسابيل يحتاج
 الى المراجعة لمرها الممن منها شك مشافهه وصل بلاء او لا
 ومنها شك مشافهه هل نوي الاقامة او لا ويتبع ان لا يجوز
 له الترخص بالشك ثم راي في التاثير خاتمة لو شك في الصلوة
 امر مقيم امر مسافر صلى اربعاء ويقعد على الثانية احتياطاً فذلك
 اذا شك في نية الاقامة ومنها صاحب العدر اذا شك في انقطاعه
 فصلى بطنها حتى يتبعي ان لا تصح ومنها جامن قد امر الامام
 وشك امتقدم عليه ام لا ومنها شك هل سبق الامم بالتبليغ
 ام لا ثم راي في التاثير خاتمة واذا لم يعلم المأمور هل

والله اعلم بالصواب
 في هذه المسئلة

سبق امامه بالتكبير او لا فاذا كان الكبر مراهيه انه كبر بعد
اجزاه وان كان الكبر مراهيه انه قبل لم يجزه وان استنوي الظن
اجزاه لان امره محمول على السداد حتى يظهر الخطا انتهى وينبغي
ان يكون ذلك حكم المسئلة التي قبلها وهي الشك في التقدم
والاخر ومما من عليه قايمة وشك في قضائها فهي ست وفي
المتاخر خاتمه رجل لا يدري هل في دمنه قضاء الفوائت ام
لا ^{لا} يكره ينوي الفوائت ثم قال واذا اراد الرجل
انه بقي عليه من الفوائت او لا الاولي ان يقدر في سنة
الظهر والعصر والعشا في المربع الفاحشه والسورة انتهى
الفائدة الثانية الشك في تساوي الطرفين والظن الطرف
الراجح وهو ترجيح جهة الصولب والوجه رجحان الخطا
واما الكبر الراي وفيما للظن فهو الطرف الراجح لاذخرب
القلب وهو المعتبر عند الفقهاء كما ذكره الاشعري رحمه الله
في اصوله وحاصله ان الظن عند الفقهاء من قبيل الشك
لانهم يريدون به التردد بين وجود الشيء وعدمه سواء
استويا او ترجح احدهما ولذا قالوا في كتاب الاقرار لو قال
له علي ان في ظني لا يلزمه شيء لانه للشك وغالب الظن
عندهم ملحق باليقين وهو الذي بني عليه الاحكام يعرف
ذلك من تصح كلامهم في الابولب صرحوا في نوافض
الوضوبان الغالب كالمحقق وصرحوا في الطلاق بانه
اذا ظن الوقوع لم يقع واذا ظن على طنه وقع الفايده
الدالة في الاستصحاب وهو كما في التحرير المحكي ببقائه
محقق لم يظن عدمه واختلف في حجيته فقلل محمد مطلقا

مطلوبه من دمنه قضاء الفوائت او لا

معد في استنوي

ومعناه

ونعناه كثير مطلقا واختار الفحول الثلاث ابو زيد وشمس
الايمه وخبر الاسلام انه حجة للدفع للاستحقاق وهو المشهور
عند الفقهاء والوجه ليس حجة اصلا لان الدفع استمرار على
الاصلي لان موجب الوجود ليس موجب بقائه فالحكم بقائه
بلا دليل كذا في التحرير ومما فرغ عليه الشقص اذ ابيع
من الدار وطلب الشريك الشفعة فذكر المشتري ملك الطالب
فيما في يده فالقول له ولا شفعة له الا بيمينه ومنها النفوذ
لا يثبت عندنا ولا يورث وقد صار وعامية عليه في قاعدة
ان الحادث يضاف الى اقرب او قايمة وفي اقرار البزارية
صب دهن الانسان عند اليهود فادعي ماله الضمان فقال
كانت خمسة بوقوع فارة فالقول للصاب لا تكار الضمان
والشهود يشهدون على الصب على النجاسة وكذلك انكح
طواف فطولب بالضمان فقال كانت مائة فالتفتها لا تصدق
وللشهود ان يشهدوا انه لم يذكر حكم الحال قال القاضي لا
يضمن فاعترض عليه فسيلة كتاب الاستحسان وهي ان
لو قتل رجلا قال كان ارثي او قتلني فقتلته فضا صا او للردة
لا تسمع فاجاب وقال لا يوقل لاني الذي ارفع باب العدول
فانه يقتل ويقول كان القتل لذلك وامر الدم عظيم فلا يهل
بخلاف المال فانه بالنسبة الى الدم اهون حتى حكم في المال
بالنكول وفي الدم بخمس حتى يقر او يخلف واكتفي بيمين واحدة
وتحسين يمين في الدم انتهى **القاعدة على الراي في المشقة**
تجلب التيسير والاصل فيها قوله تعالى يري امامكم اليسر ولا

اصحاه

السبعة
المسبعة

يريد بكسر العشر قوله تعالى ما جعل عليكم في الدين من حرج
وفي الحديث أحب لدين إلى الله الخفيفية السخا قال العلماء
بمعنى الله عنهم يخرج على هذه القاعدة جميع رخص
الزجر وتخفيفاته وأعلم أن أسباب التخفيف في العبادات
وغيرها سبعة الأول السفر وهو نوعان منه ما يختص بالظواهر
وهو ثلاثة أيام ولياليها وهو القصر والفطر والمسح الكلي
من يوم وليلة وسقوط الاضحية على ما في غاية البيا
والثاني ما لا يختص به والمراد به بطلان الخروج عن المصير
وهو ترك الجمعة والعيد والجماعة والتفريط في الدابة
التي هي استحباب القرعة بين نسائه والقصر للسافر عند أهله
استقطب بمعنى العزيمة يعني أن الانعام لم يبق شرع عاخي التمس
به وفسد لوائه ولم يتعد على رأس الركعتين أن لينواق
قبل سجود الثالثة الثاني المرض ومخضه كثيرة التيمم عند
الخوف على نفسه أو على عضو أو من زيادة المرض أو بطلان
في صلوة الفرض والاضطرار والإيذاء والتخلف عن الجماعة مع
حصول الفضيلة والفطر في رمضان للشيخ الفان مع حوق
الفدية عليه والانتقال من الصوم إلى الأكل في كفاية
الظهار والفطر في رمضان والخروج من التكف والاستسار
في الحج وفي رمي الجمار وأباحت مخطوئته الإحرام مع الفدية
والنداء بالنجاسة وما يخرج على أحد القولين واختار قاضي
عده وأساعة للتمه بها إذا غص تخافا وأباحت النظر للقطب
حق العورة والسوء بين الثالث الأكره الرابع الفسيان الخامس

مطهرات الخفيفة في العبادات

الجمل وسياق لها ما بحث السادم عشر عموم البتة كالصلوة
مع النجاسة المعفو عنها كما دون مع التوب من الخففة وقد
الدرهم في المخلطة ونجاسة العذرة التي نصيب ثيابه
وكان كما غسلها خرجت ودم البراغيث والبوق في التوب
وان كثر وبول ترشش على التوب قد روى الأبروطين
الشوارع وأثر نجاسة عسر زواله وبول سنور في غير ذلك
الماء وعليه الفتوى ومنهم من أطلق في الحرة والقارة وحرة
حمام وعصفور وان كثر وخر الطيور المحرمة في رواية
ولأنفسه سائلة ومهق النائم مطلقا على المفتي به والفواة
الصبيان وغبار السرجين وقليل الدخان النجس ومنفك
الحيوان والعفو عن الرشح والنساء إذا أصاب السراويل البتة
أو المقعدة على المفتي به وكان كحلوا في رحمه الله لا يصلي في
سراويله ولا يلبس لفعله إلا التمزج من الخلاف ومنه كقولنا
بأن النار مطهرة للروث والعذرة فقلنا بطهارة زواجرها
والالزمت نجاسة الخنزير في غالب الأمصار ومن ذلك طهارة
بول الخفاش وخرقه والبعير إذا وقع في الحلب ومجي قبل
التفت وتخفيف نجاسة الأرواث عند ما وبصيص التوب
من بخارات النجاسة على الصحيح وبصيصه ما سال من الكفيف
ما يمكن أكبر رايه النجاسة وما الطابق استحسننا وصور
أحرقت العذرة في بيت فاصاب ما الطابق بتوب انسان
وكذا الاصطبل إذا كان حارا أو على كونه طابق أو بيت أو
إذا كان عليه طابق وتقاطر منه وكذا الحمام إذا كان أهرق

مطلب أن النار مطهرة للروث والفرق

فيه النجاسات فعرق حيطانها وكوتها وتقاطر وكذا لو كان
 في الاصطبل كوز معلق فيه ماء فترشح في اسفل الكوز والقول
 بطهارة المسك وان كان اصله دما وان اباد وان كان عرق
 حيوان محرم الاكل والتراب الطاهر اذا جعل طينا بالمال
 او عكسه فالنفوس على العبرة للطاهر بها كان واترشن على
 الفاسل من غسالة الميت بما لا يمكن الاحتراز عنه ومارش به
 السوق اذا ابتل به قدماه ومواطئ الكلاب والطين المسرف
 ودغة الطريق ومثرو عتبه الاستنجاء بالحجر مع انه ليس بزيل
 حتي لو نزل المستنجي به في ما تحسنه القول بان كل بايع قالع
 يزيل النجاسة الحقيقية ومن المصحف للصبيان للتعلم مسح
 الخف في الحضرة شقة نزع في كل وضوء ومن ثم وجب نزع
 للفيل عدم تكرره وانه لا يحكم على الماء بالاستئصال مادام متوقفا
 على العضو ولا نجاسة الماء اذا لا في المتنجس لم ينفصل عنه
 لا يضر التغير بالكت والطين والطحلب وكلما يصر صونه عنه
 واباحة المني والاستند بار عند سبق الحدث واباحته في صلوة
 الخوف واباحة النافلة على الداء خارج المصرا لا يما وفيه ردة
 عن ابي يوسف واباحة القعود فيها بلا عذر وسع ابو حنيفة
 رحمه الله في العبادات كلها فلم يقل ان من المرأة والذكر ناقض
 ولم يشترط النية في الطهارة ولا ذلك وسع في المياة
 نفوذه الي راي المبني به ولم يشترط مخارفة النية بالتكبير
 ولم يعين القراءة شيئا حتى الفاتحة علا بقوله تعالى فاقرأ
 ما ينشئ القرآن والتعيين بحث لا يجوز غيره عرق اسقط

سقط التراب الطاهر اذا جعل طينا بالمال النجس وبالفسس

والسرايين وردت في الطريقين

القراءة

القراءة عن المأموم بل منعه منها شفعة على الامام رد فعلا
 للتخليط عنه كما يشهد بالجامع الازهر ولم يخص تكبيرة
 الافتتاح بلفظ وانما يجوزها بكل ما يفيد التقظيم واسقط
 تعليل القرآن عن المصلي فجزه بالفارسي تيسيرا على الخاشعين
 وروي رجوعه واسقط فرض الطائفة في الركوع والسجود
 تيسيرا واسقط لزوم التزييق على الاصناف الثمانية في
 الزكوة وصلة الفطر وجوز تأخير النية في الصوم وعلام
 التعيين لصوم رمضان ولم يجعل للحج الاكنتين الوقوف
 وطواف الزياره ولم يشترط الطهارة له ولا الستر ولم
 ولم يجعل السبعة كلها اركان بل الاكثر ولم يوجب العمرة
 كل ذلك للتيسير على المؤمنين ومن ذلك الابراد بالظفر في شدة
 الحر ومن ثم لا ابراد في الجمعة لاستحباب التكبير اليها على
 ما قيل ولكن ذكر الاستحباب في رحمه الله انها كالظفر الزمان
 وترك الجماعة للطرا واجعة بالاعذار المعروفة وكذا اسقط
 ابو حنيفة عن الاعي لجمعة واجح وان وجد قايلا دها
 للشفقة وعدم وجوب قضا الصلوة على الخاض لتكررها
 بخلاف الصوم وبخلاف الاستحاضة لنذورك وسقط
 القضاء عن المعفي عليه اذا اراد على يوم وليلة وعن المريض
 العاجز عن الايام بالراس كذلك على الصحيح وجوز صلوة
 الغرض في السفينة قاعدا مع القدرة على القيام لخوف دوار
 الراس وكان الصوم في السنة شهرا واجح في العمرة
 والزكوة ربع العشر تيسيرا ولذا قال انها وجبت بقدر

تفريع

مال الجماعة للمطر

مطامير صلوة الغرض في السفينة قاعدا مع القدرة على القيام لخوف دوار الراس

ميسرة حتى سقطت بذلك المال واكل المدينة ومال الغير
 مع ضمان البذل اذا اضطر واكل المولى والوصي من مال
 التيمم بقدر اجرة عمله وجواز تقديم النية على الشروع في الصلوة
 اذا لم يفصل اجنبى وتقدم النية على الصوم من الليل
 وتأخرها عن طلوع الفجر الى ما قبل نصف النهار الشرعي فعا
 للمنشقة عن جنس الصائم لان الخاص يطهر بعد وكاف
 يسلم والصغير يبلغ كذلك وبالجملة التحلل من الحج بالاحصاء
 والقوات واباحة ابي يوسف رحمه الله رعى جنس الحيض
 للحاج في الموسم تيسيرا ولبس الحرير للحكمة والقتال والبيع
 في الذمة كالسليم جوز على خلاف القياس دفعا للحاجة للفاصل
 كتنابروية ظاهر الصبره والانوزع ومشروعية خيار
 الشرط للتزويج دفعا للدم وخيار نقد الثمن دفعا للما
 طلة ومن هذا القبيل بيع الامانة المسمى ببيع الوفا وجوزه
 مشايخ بلخ وخارجي توسعة وبيانه في شرح الكنى من باب
 خيار الشرط ومن ذلك افاق المتأخرين بالرد بخيار الفين الفا
 اما مطلقا او اذا كان فيه غرور رحمة على المشتري ومنه
 الرد بالعيب والتخالف والاقالة والحالة والرهن والضمان
 والابراء والقرض والشركة والصلح والوكالة والاحارة والمزايا
 والمساواة على قولها المقتضى بالحاجة والمضاربة والعارية
 والوديعة المشقة العظيمة في ان كل احد لا يتفهم الاما هو ملكه
 ولا يستوفي الامن عليه حقه ولا يأخذ الا بكاه ولا يتعاطى
 امورا لا ينفسه باباحة الانتفاع بذلك الغير بطريق الاجارة

مذهب المذاهب والفرق في ما لا يشبه
 بقدر اجرة عمله

الموقوف
 مذهب لبيس الحمر

مذهب تقدم الثمن

مذهب بيع الامانة المسمى ببيع الوفاة المطالبه

الموقوف

تقدم

والاعارة

والاعارة والقرض وبلاستعانة بالغير وكاله وايداعا وكاله
 ومضاربة ومساواة وبلاستعانة من غير المديون حواله
 وبالتوثيق على الدين برهن وبكفيل ولو بالنفس وباسقاط
 بعض الدين صلحا او كله ابرا والحاجة افتدائيه جوزنا
 الصلح على انكار ولغقد ما شرعت الاجارة له ولكن جعل
 للمنافع اجرة عند اتحاد الجنس قلنا لا يجوز وقلنا الاجارة
 على غير منفعة غير مقصودة من العين لا يجوز للاستعانة
 عنها بالعارية كما علم في اجارة البرازية ومن التحفيف
 جواز العقود الجارية لان لزومها شاق يكون سببا
 لعدم تعاطيها ولزوم الارزعة والامر يستقر بيع ولا غير
 ووقفنا عزل الوكيل على علة دفعا للرجوع عنه ولذا القاي
 وصاحب وطيفة ومنها اباحت النظر للطبيب والشاهد
 وعند الخطبة والسيد ومنه جواز النكاح من غير نظر لما في
 اشتراط من المشقة التي لا يتحملها كثير من الناس في بناتهم
 واخوانهم من نظر كل خاطبة فانسب التيسير فلم يكن فيه خيار
 روية بخلاف البيع يصح قبل الروية وله الخيار لعدم المشقة
 ومن ثم قلنا ان الامرا اجاب في النكاح بخلاف البيع ومن
 هنا وسع فيها ابو حنيفة فجوزه بلاولي ومن غير اشتراط
 عدالة الشهود ولم يفسد بالشروط المفسدة ولم يخصه
 بلفظ النكاح والتزويج بل قال ينعقد باي قيد ملك العين
 للحال وصحة بحضور ابني العاقدين ونا عسرين وسكاري
 يذكرون به الصحو وبعبارة النساء وجوز شهادة من فيه

التيسير

مذهب ينفذ النكاح باي قيد ملك العين للحال

فانفقن حفرة رجل وامرأتين كل ذلك دفع المشقة الزنا
وما يترتب عليه ومن هنا قيل عجب لحقني زني ومنه باحة
اربعة سنوة فلم يقتصر على واحدة تيسيرا على الرجل وعلى
النساء ايضا لكثرة نكاحهن ولم يند على اربعة لما فيه من المشقة على
الزوجين في القسم وغيره ومنه مشروعية الطلاق لما في البقا
على الزوجية من المشقة عند التنازع والامسوة بالخلع
والافتداء والرجعة في العدة قبل الثلاث ولم تشرع دائما
لما فيه من المشقة على الزوجة ومنه وقوع الطلاق على التلقا
بعضى اربعة اشهر دفع الضرر عنها ومنه مشروعية الكفارة
في الطهار واليمين تيسيرا على المكلف وكذا التحجير في كفارة
اليمين لتكررها بخلاف بقية الكفارات لندرة وقوعها وقوة
التحجير في نذر معلق لا يتركونه بين كفارة اليمين والوفاء
بالمندور على ما عليه الفتوى واليه يرجع الامام فلو لم يسهل عنه قبل
موته بسبعة ايام ومنه مشروعية الكتابة ليمتثل العبد
من دوا الرق لما فيه من العسر ولم يسهلها بالزوط الفاسدة
توسعة ومنه مشروعية الوصية عند الموت ليتدارك
الانسان ما فرط منه في حال حياته وفسح له في الثلث دون
ما زاد عليه دفع الضرر الورثة حتى اجزئها باجمع عند
الوارث واقفناها على اجازة بقية العدة اذا كانت لوارث
وابقينا التركة على ملك الميت حكما حتى تغضي حوائجها
مرحمة عليه ووسعنا الامم في الوصية فجوزناها بالعدة
ولم نسهلها بالزوط الفاسدة ومنه اسقاط الاثم عن

مطلب التخيير في كفارة اليمين
مطلب التخيير في نذر معلق بشرط الابرار
الح

المجتهدين

لا يراد

المجتهدين في الخطا والتيسير عليهم بالاكتفا بالظن ولو كلفوا
الاخذ باليقين لشق وعسر الوصول اليه ووسع ابو حنيفة
في باب القضاء والشهادات تيسيرا فصح قوله الناسق
ان فسقه لا يعزله وانما يستحقه ولم يوجب تركه الزنا
حلالا للمسلمين على الصلاح ولم يقبل الجرح المحدث
الشاهد ووسع ابو يوسف في القضاء والوقف والفتوى
على قوله فيما يتعلق بهما يجوز للقاضي يلقي الشاهد و
كتاب القاضي في القاضي من غير سفر ولم يشترط فيه
شيا ما شرطه الامام وصح الوقف على النفس وعلى جهة
تتقطع ووقف المشاع ولم يشترط التسليم الى اللق
ولا حكم القاضي وجوز استبداله عند الحاجة اليه بلا
شرط وجوز مع الشرط ترغيبا في الوقف وتيسيرا على
المسلمين فقد بان بهذا ان هذه القاعدة يرجع اليها
على الجواب الفقه السبب السابع النقص فانهم دفع
من المشقة فناسب التخفيف فمن قدر عدم تكليف المصبي والمجور
ففوض امرهما اليه الي الولي وتزويته وحضانته الى النساء
رحمة عليه ولم يجبرهن على الحضانه تيسيرا عليهن
وعدم تكليف النساء بكثير مما وجب على الرجال كالجماعة
والجمعة والجهاد والخزينة وتحمل العقل على قول الصحيح
خلافه واباحه لبس الحرير وحلي الذهب وعدم تكليف
الارقاء بكثير مما على الاحرار ككونه على النصف من الحر في الحد
والعدة ما سياتي في احكام العبد وهذه فوائدهم

ختم بها الكلام على هذه القاعدة الاولى المشاق على قسمين
 مشقة لا تنفك عنها العبادة غالباً كمسقة التردد في
 الوضوء والغسل ومشقة الصوم في شدة الحر وطول
 النهار ومشقة السفر التي لا تفكك الحج والجهاد عنها
 ومشقة المجهود ورجم الزنا وقتل الخيانة وقتل البغاة
 فلا اثر له في إسقاط العبادات في كل الاوقات والماجور
 في كل الاوقات التيمم للخوف من شدة الخيانة فالمراد من الخوف
 للخوف من الاغتسال على النفس وعلى عضو من اعضائه
 او من حصول مرض ولذا اشترط في البدائع لجواز من الخيانة
 انه لا يجد مكاناً يابياً ولا يؤمن بتدني فيه ولا ما شيناً
 ولا حماً او الصحيح انه لا يجوز للحدث الاصغر كما في الخيانة
 لعدم اعتبار ذلك الخوف في اعضاء الوضوء واما المشقة
 التي تنفك عنها العبادات غالباً فعلي مراتب الاولى مشقة
 عظيمة قاصرة كمسقة الخوف على النفوس والاطراف
 ومنازع الاعضاء فهي موجبة للتخفيف وكذا اذا لم يكن
 للحج طريق الا من البحر وكان الغالب علم السلامة لم
 يجزئ الثانية مشقة حفيفة كادني وجع في اصبع وادي
 صداع في الراس او سوء مزاج فهذا لا اثر له ولا التقات
 اليه لان تحصيل مصالح العبادات اولي من دفع مثل هذه
 المفسة التي لا اثر لها ومن هنا رد علي بن قال من مشايخنا
 ان المريض اذا قوي الصوم في رمضان عن واجب
 فانه يتبع عانوي ان كان مرضاً لا يضر معه الصوم ولا

للحج
 المجاهد

فينع

فينع عن رمضان بان ما لا يضر ليس برخص الفطر في رمضان
 وكلامنا في مريض رخص له الفطر بدين مطلق المرض
 وان لم يضر ان كان بالزواج مانع من صحة خلوة به لئلا
 مرضها الثالث من سطر بين هاتين مرض في رمضان
 يخاف من الصوم زيادة المرض او بطلان البر فيجوز له
 الفطر وهكذا في المرض الميسر للتيمم واعتبروا في الحج
 الزاد والراحلة للناس بين التيمم حتى قال في فقه القدر
 يعتبر في حق كل انسان ما يصح معه بدنه وقالوا لا يكتفي
 بالعقبة في الرحلة بل لابد من شق محل او رأس من ملقوس
 المشكل للتيمم فانهم اشترطوا في المرض الميسر له ان يخاف
 من الماء على نفسه او عضوه ذهاباً او منقعة او حدوث
 مرض او بطلان برؤي لم يتجوز بطلاق المرض مع ان مشقة
 السفر دون ذلك بكثير وليرجوا شراً الماء بزيادة
 فاحشة على قيمته الا اليسيرة **القاعدة الثانية** تخفيف
 الشرع انواع الاول تخفيف اسقاط كاسقاط العبادات
 عند وجود عذارها الثاني تخفيف تنقيص كالقصر في
 السفر على القول بان الاتمام اصل واما على قولنا من ان
 القصر اصل والاتمام بعد فلا الاصوره الثالث تخفيف
 ابدال الوضوء والغسل بالتيمم والقيام في الصلاة بما
 لقعود او الاضطجاع والركوع والتجود بالايمان والصبر
 بالا طعام الباي تخفيف تقديم كالجوع بعرفات وتقديم
 الزكاة على الحول وزكاة الفطر في رمضان وقبله

من المدة

الفاعل فهم

بعد ملك النصاب في الاول ووجود الواس بصفه المودة
والولاية الخامس تخفيف تأخير كل جمع بزلفه وتأخير
رمضان للريض والسافر وتأخير الصلوة عن وقتها
في حق مشغل بانقاذ غريق ونحوه السادس تخفيف تخفيف
كصلوة للسجدة مع بقية النجوى وشرب الخمر للغصة السابع
تغيير كتنظيم الصلوة للخوف القابضة الثالثة المشقة
والخرج لما اعتبر ان في موضع لا يرض فيه واما مع النص
بخلافه فلا ولا قال ابو حنيفة وحرم تحريم رعي حشيش
الحرم وقطعه الا الاذخر وجوز ابو يوسف رعيه
للجرح ورد عليه بما ذكرنا ذكره الزيلعي في جنائيات الاصوام
وقال في باب الانحاس ان الامام يقول بتعليق نجاسة
الارواح لقوله عليه السلام انها ركس اي نجس ولا اعتبار
عنده بالبول في موضع النص كما في بول الادوي فان البول
فيه اعم انتهى وفي شرح مشيئة المصلي من التأخير من مراد
في تفسير الغليظة على قول ابو حنيفة ولا يخرج في اجتناب
كما في الاختيار وفي الغليظة على قولهما وفي اصابته كما في
الاختيار ايضا والمحيط وهي زيادة حسنة يشهد لها
بعض فروع الباب والمراد بكونه ولا يخرج في اجتنابه
ولا بولي في اصابته على اختلاف العبارتين انما هو بالنسبة
الى جنس المكلفين فيقع الاتفاق على صدق القضية
المشبهة وهي ان ما حلت بليته خفت قضيته القابضة
الرابعة ذكر بعضهم ان المراد اضا ق اتسع واذا اتسع

هذا الاعتبار بالبول عند الامام
في موضع النقض

ضاو

ضاو وجمع بينهما بعضهم بقوله كما تجاوز عن حله انعكس
الى ضده وتغيرها بين القاعدتين في التعاكس كقولهم يغتفر
في الدوام ما لا يغتفر في الدوام لا يغتفر في الابتداء
وقولهم يغتفر في الابتداء ما لا يغتفر في البقاء وسياق ان ساء
الله تعالى ذكره وعيها **القاعدة الخامسة** الضرر يزال
اصلا بقوله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار اخرجته
الامام مالك رحمه الله في الموطأ عن عمرو بن يحيى عن ابيه
مرسلا واخرجه لكاكوف في المستدرک والبيهقي والدارقطني
من حديث ابي سعيد الخدري واخرجه ابن ماجه عن حديث
ابن عباس وعبد بن الصامت رضي الله عنهما اجمعا في
في المغرب بانه لا يضرب الرجل اخاه لا يتداوى الاجزائ انتهى وذكر
اصحابنا اجماعهم في كتاب الغصب والشفعة وغيرها
ويأتي على هذه القاعدة كثير من ابواب الفقه فمن ذلك الرد
بالعيب وجميع انواع الخيارات والمجرباير انواع على المقي
بذو الشفعة فانها للشريك لرفع ضرر القسمة وللمجار لرفع
السوء بخبرها تعالى الديار وترخص في الفصااص والحدود
والكفارات وضمان المتلفات والمجبر على القسمة بشرط نصب
الايمه والقضا ودفع الصايل وقيل للمركب والبغاة
وفي البرازيه من كتاب الكراهية باع اغصان فرصاد
والمشركي ادا ارتقي لقطعها يطلع على عورات الجيران
يوما بان يخبرهم وقت الارتقا ليستروا مرة او مرتين
فان فعلوا لا رفع الى الحاكم لينعم من الارتقا انتهى وهذه

وقسمه في شرح المأواه بقوله انما يضرب الرجل
اياه فشفعة بينهما من جهة ولا ضرر قال كونه
اوله ان لا يضرب من ضره باذخار الضرر عليه
لا يضره فافضل ففصل واحد والضرر فعل شتر
او الضرر ابتداء والضرر الجرح عليه انتهى
شتر اوه

عمرات

القاعدة مع التي قبلها متحدة او متداخلة وتعلق بها قواعد
الاولى الضرورات تبیح المحظورات ومن ثم جاز اكل
الميتة عند المحضنة واساغة اللقمة بالحجر والتلفظ بكلمة
الكفر للاكراه وكذا اكل مال المال واخذ مال المحتج من اذائه
بغير اذنه ودفع الصايل ولو ادى الي قتله ونزله نافع
الله عنهم على هذه القاعدة بشرط عدم نقصانها قالوا المخرج
ما لو كان الميت نبيا فانه لا يحل اكله للضطر لان حرمة تعظم
في نظر الشارع من جهة المضطر انتهى ولكن ذكرنا انها
رحمهم الله تعالى ما ينبغي فانهم قالوا لو اكره على قتل غيره
بقتل لا يرخص له وان قتله اثم لان مفسدة قتل نفسه
اخذ من مفسدة قتل غيره وقالوا لو دفن بلا كفن لا ينبغي عليه
لان مفسدة هتك حرمة اشد من عدم تكفينه الذي قام
الستر بالتراب مقامه وكذا قالوا لو دفن بلا غسل واهل عليه
التراب صلى على قبره ولا يخرج الثانية ما ابيح للضرورة
يتقدر بقدرها ولذا قال في الظهيرية ان اليمين الكاذبة
لا تباح للضرورة وانما يباح التعريض انتهى يعني لا ندفعها
بالتعريض ومن فروع المضطر لا يأكل من الميتة الا قدر
سد الرمق والطعام في دار الحرب يؤخذ على سبيل الحاجة
لانه انما ابيح للضرورة قال في الكفر ويتنفع فيها بعلف
وطعام وحطب وسلاح ودهن بلا قسمه وبعد الذبح
منها لا وما فضل ردا الى الغنمة واقتوا بالعفو عن بول
السنور في الثياب دون الاواني لانه لا ضرر وفيه

مطلب الساعات للفروقة

الاولى لجريان العادة بخبرها وفرق كثير من المشايخ
في البعدين ابار الفلوات يعني عن قليله للضرورة لانها
لكن حاجزة والابل تبعد حولها بين ابار الامصار لعدم
الضرورة بخلاف الكثير ولكن للعتد عدم الفرق بين
الفلوات والامصار وبين الصحيح والمنكسر وبين الرطب
والياسين ويعني عن ثياب للتوضي اذا اصابتها من الماء
المستعمل على رواية النجاسة للضرورة ولا يعني عايب
غيره لعدمها ودم الشهيد طاهر في حق نفسه نجس
في حق غيره لعدم الضرورة والجبر يجب ان لا تسير
من الصحيح الا بقدر ما لا بد منه والطيب اذا نظر من العورة
بقدر الحاجة وفرع النافعية رضي الله عنهم عليها ان
المجنون لا يجوز تزوجه اكثر من واحدة لان دفع الكا
بها انتهى ولم اره لما اخبرنا رحمهم الله **تدنيب** يقرب
من هذه القاعدة ما جاز لعدم بطل بزواله فبطل التيمم
اذا قدر على استعمال الماء فان كان لفقد الماء بطل بالقدرة
عليه وان كان لمريض بطل ببرؤه وان كان لمريض بطل
بزواله وينبغي ان يخرج على هذه القاعدة الشهادة
على الشهادة اذا كان الاصل مريضاً فصح بعد الاشهاد
او سافر فقدم ان يبطل الاشهاد على القول بانها لا
تجوز الاموت الاصل ومريضه او سفره الثالثة الضرر
لانزال بالضرر وهي مقيدة لقولهم الضرر يزال الى ان
ومن فروعهما عدم وجوب العارة على المركب وانما حال

مطلب يخرج من ثياب المتوضي اذا اصابتها من الماء
المستعمل على رواية النجاسة ولا يعني عايب
غيره لعدمها ودم الشهيد طاهر في حق نفسه نجس
في حق غيره لعدم الضرورة والجبر يجب ان لا تسير
من الصحيح الا بقدر ما لا بد منه والطيب اذا نظر من العورة
بقدر الحاجة وفرع النافعية رضي الله عنهم عليها ان
المجنون لا يجوز تزوجه اكثر من واحدة لان دفع الكا
بها انتهى ولم اره لما اخبرنا رحمهم الله

ملزمتها النفق وحبس العين الى استيفاء قيمته النفاة او ما
 انفقته فالاول ان كان بغير اذن القاضي والثاني ان
 ان كان باذن القاضي وهو المعتمد وكتبنا في شرح الكنز
 في مسائل شتى من كتاب القضاء ان الرتبة يجبر عليها في
 ثلاث مسائل وللاجبر السيد علي بن روح عبداً وعتقه
 وان تضرراً ولا ياكل مضطراً طعام مضطراً ولا يبيعه
 بدينه بذلك يحمل الضرر الخاص الاجل دفع ضرر عام وهذا
 معتد لقولهم الضرر لا يزال بمثله وعليه فروع كثيرة منها
 وجوب نقض حايط مملوك مال الى طريق العامة على
 مالها دفعاً للضرر العام ومنها جواز الحجر على البالغ العاقل
 قل الحر عند أبي حنيفة رضي الله عنه في ثلاث المقتضى المأمور
 والطبيب الجاهل والمكاري المفسد دفعاً للضرر العام ومنها
 حوازه على السفينة عندهما وعليه الفتوى لدفع الضرر العام
 ومنها بيع مال اللديون المحبوس عندهما دفعاً للضرر عن
 الغرماء وهو المعتمد ومنها التسعير عند تعدي ^{ببعض} ارباب
 الطعام في بيعه بخبز فاحش ومنها بيع طعام المحسكر
 جبراً عليه عند الحاجة وامتناعه من البيع دفعاً للضرر
 العام ومنها منع اتخاذ خانوت للطبخ بين الزاويين
 وكذا الكل ضرر عام كذا في الكافي وغيره وعامة
 في شرح منظومة ابن وهبان من الدعوى تبني
 تقيد القاعة الضأ بالوكان احدها اعظم ضرراً فان
 الاسد يزال بالاحف فمن خمد الاجبار على قضاء الدين

مطالعہ شریعہ احمدیوں کے لئے

والمنظمات

مسجد اودن البقره الكبرى وقدر النعمان في قنطرة ارميه

مفتی محمد رفیع
ادبیاتی و اسلامیات
ایڈیشن نمبر ۱۰۰
۱۹۵۰ء
ایڈیشن نمبر ۱۰۰

مطلب الدائره از انظر كنيس وشم

مطلب مواز شق بطن الميته لا فراج الولد

2

الولد كما في المنتهى قالوا بخلاف ما اذا ابتلع ولو فات فاته
لا يشق بطله لان حرمة الادق اعظم من حرمة المال
وسوى الشافعية رضي الله عنهم بينها في جواز شق البطن
وفي تهليله بقتل انسي رحمه الله من الخطر والاباحه وقمة
الدرية في تركته فان لم يترك شيئا لا يجب شي انفق
طلب صاحب الالف القسمة وشريكه يتضرر فان صاحب
الكتبت يجب على احد القولين الاقوال لان ضرره في عدم
القسمة اعظم من ضرر شريكه بل لو نشأ من هذه القاعد
قاعدة مائة وهي اذا تعارضت مقصدتان روي اعطى
ضرر ابار تكاب اخفهما قال الزبلي رحمه الله في باب
شروط الصلوة ثم الاصل في جنس هذه المسائل ان
من ابتلى بلبتين وهما متساويتان باخذ بايهما ساوان
اختلفا اختارا هو نهما لان مباشرة المحرام لا يجوز الا
للضرورة في حق الزهادة مثاله رجل عليه جرح لو سجد
سال جرحه وان لم يسجد لم يسجل فانه يصلي قاعدا
يومي بالركوع والسجود لان ترك السجود اهو من الصلوة
مع الحديث الا ترى ان ترك السجود جاز حاله الاختيار
في التطوع على الدابة ومع الحديث لا يجوز بحال وكذا
شيخ لا يقدر على القراءة قايا ويقدر عليها قاعدا يصلي
قاعدا لانه يجوز حالة الاختيار في النفل ولا يجوز تركه
القراءة بحال ولو صلى في الفضلين قايا مع الحديث وترك

مطلوب رجل عليه جرح لو سجد
جرحه وان لم يسجد لم يسجل فانه يصلي

القراءة

القراءة لا يجوز ولو كان معه ثوبان خاسته كل واحد منهما اكثر من
قد انهم يتخير حاله يبلغ احداهما ربع الثوب للاستوايهما
في المنع ولو كان احدهما قدر الربع ودم الاخر اقل يصلي في اقلها
دما ولا يجوز عكسه لان للربع حكم الكل ولو كان في كل واحد منهما
او كان في احدهما اكثر لكن لا يبلغ ثلاثة ارباعه وفي الاخر قدر
الربع يصلي في ايهما سالا استوايهما في الحكم والا فضل ان يصلي
اقلها بخاسته ولو كان ربع احدهما طاهرا والاخر اقل يصلي في
الذي ربع طاهرا ولا يجوز في العكس ولو ان امرأة صلت قائمة
تنكشف من عورتها ما يمنع جواز الصلوة ولو صلت قاعدا
لا ينكشف منها شي فانها تعطل قاعدة لما ذكر ان ترك القيام هو
ولو كان الثوب يغطي جسدها وربع راسها فتركت تغطية
الراس لا يجوز ولو كان يغطي اقل من الربع لا يصح لان للربع حكم
الكل والستر افضل تقبلا لاكتشاف انتهى ومن هذا القبيل
ما ذكره في الخلاصة انه لو كان اذا خرج للجماعة لا يقدر
على القيام ولو صلى في بيته صلى قايا بخارج اليها ويصلي
قاعدا وهو الصحيح ونقل في شرح منية المصل بقصصها
اخر انه يصلي في بيته قايا وهو الاظهر ومن هذا النوع لو
اضطر وعنده ميتة ومال الغير فانه يأكل الميتة وعن بعض
اصحابنا من وجد طعاما لغيره لا يباح له الميتة وعن ابن
سماعة الغصب ولي من الميتة وانه اخذ الطماوي خير
الكرخي كذا في النزهة البزنية ولو اضطر المحرم وعنده ميتة
وصيد اكلها دونه على المعتمد وفي البرارية لو كان الصيد

مطلوب امرأة صلت قائمة تنكشف من عورتها

لو كان يغطي اقل من الربع حكم الكل

مطلوب لو اضطر وعنده ميتة ومال الغير
فانه يأكل الميتة

مطلوب لو اضطر المحرم وعنده ميتة
وصيد اكلها دونه

سواء فاقا ولو اضطرر عنه صيد ومال الغنى القصد وكذا الصيد
 اولى

من دواها فالصيد اولى من لحم انسان وعن محمد بن الصديق اولى من
 الخنزير انتهى وذكر الزبلي رحمه الله من اخر كتاب الاكراه
 لو قال له لتلقي نفسك في النار او من الجبل ولاقتلك كان
 الا لقا حيث لا يجوز منه ولكن فيه نوع خفة فله الخيار ان شاء
 فعل فله وان شاء لم يفعل وصبر حتى يقتل عندي حنية
 رحمه الله لانه ابتلي بليتين فيختار ما هو الاهون في زعمه
 وعندهما يصبر ولا يفعل ذلك لان مباشرة الفعل سعي في
 اهلاك نفسه فيصير تخاميا عنه واصله ان الحريق
 اذا وقع في سفينة وعلما انه لو صبر فيه يخرق ولو وقع
 في الماء غرق فعنده يختار ايها ما شاء وعندهما يصبر ثم اذا بقي
 نفسه في النار فاحترق فعلى المكرة القصاص بخلاف ما
 اذا قال لتلقي نفسك من رأس الجبل ولاقتلك بالسيف
 فالقي نفسه فمات فعنده اي حنية بحال الدنيا وهي مسئلة
 القتل بالمثل انتهى ونظير القاعدة الرابعة قاعدة خاصة
 وهي درء المفاسد اولى من جلب المصالح فاذا تقارض
 مفسدة ومصلحة قدم دفع المفسدة غالبا لان اعتناء
 الشرع بالمنهيات اشد من اعتنايه بالمأمورات ولذا قال
 عليه السلام اذا امرتكم بشي فانصتوا منه ما استطعتم واذا
 نهيتكم عن شي فاجتنبوه وروي في الكشف حديث
 لتترك ذرة مما نهى الله افضل من عبادة الثقلين ومن
 ترك الواجب دفع المفسدة ولم يسأج في الاقدام على
 المنهيات خصوصا الكبار ومن ذلك ما ذكره البرزخي

في فتاواه

في فتاواه ومن لم يجد سترة ترك الاستنجاء ولو على شط
 نهر لان النهي راجع على الامر حتى استوعب النهي الا زمان
 ولم يقضي الامر التكرار انتهى والمراد اذ وجب عليها
 الفصل ولم يجد سترة من الرجال يؤخره والرجل اذا لم يجد
 سترة من الرجال لا يؤخره ويغتسل وفي الاستنجاء اذا لم
 يجد سترة يتركه والفرق ان الخامسة للحكمة اقوى
 والمرأة بين النساء كالرجل بين الرجال كذا في شرح الثابتة
 ومن فروغ ذلك المبالغة في المضضعة والاستنشاف
 مستنونة وتكره للصائم وتخليل الشعر سنة في الطهارة ويكره
 للمهرم وقد تراعى المصلحة لغلبيتها في المفسدة فمن ذلك الصلوة
 مع اختلال شرط من شروطها من الطهارة والستر والا
 استقبال فان في ذلك مفسدة لما فيه من الاختلال بخلال
 الله تعالى في ان لا يباح الا على اكل الاجوال ومي يحد شي
 جازت الصلوة بدونه تقديرا لمصلحة الصلوة على هذه
 المفسدة وفيه الكذب مفسدة محرمة ومقي تضمن جلب
 مصلحة تربو عليه جازا لكذب للاصلاح بين الناس
 وعلى الزوجه لاصلاحهما وهذا النوع راجع الى ارتكاب
 اخف المفسدتين **القاعدة** الرابعة من الخامسة حاجة
 تنزل منزلة الضرورة عامة كانت او خاصة ولهذا
 جوزت الاجارة على خلاف القياس للحاجة ولذا قلنا
 لا يجوز اجارة بيت بناه بيت لا يخلو حتى المنفعة
 فلا حاجة بخلاف ما اذا اختلف ومنها ضمان الدرك

طلب كراهة المبالغة للقصاص
 فان في كل مفسدة
 بجلال

ببواز الكذب

راجع

جوز على خلاف القياس ومن ذلك جواز السلم على خلاف
 القياس لكونه بيع المعلوم دفعاً لحاجة المالك ومنها
 جواز الاستصناع للحاجة ودخول الحمام مع جملة
 ملكه فيها وما يستعمله من ما بها وشربة السقا ومنها الافتاء
 ببيع الوفا حين كثر الدين على اهل بخارا وهكذا
 بصر وقد سوه ببيع الامانة والساقية بسمونه الرهن
 المعاد وهكذا سواه به في الملتقط وقد ذكرناه في شرح
 الكنز من باب خيار الشرط وفي القنية والبيعة تجوز
 للمحتاج الاستفراض بالرجح انتهى **القاعدة السادسة**
 العادة محكمة واصلا قوله صلى الله عليه وسلم ما رآه
 المسلمون حسنا فهو عند الله حسنا قال العلاي لراجحه
 مرفوعا في شيء من كتب الحديث اصلا ولا سند ضعيف
 بعد طول البحث وكثرة الكشف والسؤال والمأهون
 قول عبد الله بن مسعود موقوف عليه اخرجه الامام احمد
 رضي الله عنه في مسنده واعلم ان اعتبار العرف والعادة
 راجح اليه في الفقه في مسائل كثيرة حتى جعلوا ذلك اصلا
 فقالوا في الاصول في باب ما يترك به الحقيقة تتركه كخبر
 بدلالة الاستعمال والعادة هكذا ذكره في الاسلام فاختلف
 في عطف العادة على الاستعمال فقلها متراد فان قيل
 المراد من الاستعمال نقل اللفظ عن موضعه الاصلي المعنى
 المجازي شرعا وغلبة استعماله نقل اللفظ فيه ومن العادة
 نقله الى معناه المجازي عرفا وعمامة في الكشف الكبير وذكر

جواز الاستفراض بالرجح

وهذا الحديث قد ذكره في مسنده الشيخ في مسنده الاول
 على جملة الامور وذكر في المسند في فضل التور من
 من النبي صلى الله عليه وسلم قال من سئل عن علة السلام على من
 سخطا فاما الجواب ان يكون روي قال عليه السلام ما رآه
 المؤمنون حسنا فهو عند الله حسنا ومن رآه المسلمون
 حسنا فهو عند الله حسنا انتهى كلامه الطحاوي سنن

ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسنا

الهندي

الهندي في شرح المغني لعادة عبارة عما يستقر في النقول
 من الامور المتكررة المعقولة عند لطباع السليمة وفي
 انواع ثلاثة العرفية العامة كوضع القدم والعرفية
 الخاصة كاصطلاح كل طائفة مخصوصة كالرفع للحاجة
 والفرد والجمع والتقص للنظار والعرفية الشرعية
 كالصلوة والزكاة واجتنب تركت معاينها اللغو يدعيها
 فيها الشرعية انتهى فيما فرغ على هذه القاعدة حد الجاري
 الاصح انه ما يبعد الناس جارا ومنها وقوع البصر
 الكثير في اليد الاصح ان الكثير ما يستكثره الناظر ومنها
 حد لما الكثير المحقق بلجاري الاصح تفويضه الى حد
 المنتهي به لا التقدير بشئ من العشر في العرف وخبر ومنها
 الخيض والناس قالوا لو زاد الدم على الكثر الخيض والناس
 ترد الى ايام عاداتها ومن ذلك العمل المفيد للصلوة وهو
 الى العرف لو كان بحيث لو رآه رأي يظن انه خارج
 الصلوة ومنه تناول الثمار الساقطة وفي اجادة الظهور
 وفيما لا نص فيه من الاموال الربوية يعتبر فيه العرف
 في كونه كليا او جزئيا واما المنصوص على كيلة او وزنه
 فلا اعتبار بالعرف فيه عند ابي حنيفة وخبر خلافا الى يوسف
 رضي الله عنهم وقواه في فتح القدير من باب الربا ولا
 خصوصية للربا واما العرف غير معتبر في المنصوص
 عليه قال في الظهيرية من الصلوة وكان خبر الفضل
 يقول السرة الى موضع نبات الشعر من العانة ليست

لعل من يدل عند المنقول يدل
 المنقول تأويل
 فصح

من كونه كليا ووزنا

بعبارة لتعامل العمال في الابداء عن ذلك الموضع عند
الانزاع وفي النزاع عن العادة الظاهرة نوع خرج
وهذا ضعيف وبغير لان التعامل بخلاف النص
لا يعتبر انتهى بلفظه وفي صوم يوم الشك فلا
يكفه لمن له عادة وكذا صوم يومين قبله والمذهب
ههنا كراهة صوم بنية النفل وهو قول المصنف
للقاضي من له عادة بالاهل له قبل توليته بشرط ان
لا يزيد على العادة فان زاد عليها رد الزائد والا كل
من الطعام المقدم ضيافة بلا صريح الاذن ومنه
الفاظ الواقفين تبني على عرفهم كما في وقف فتح القدر
قلد الف الناذر والموضي والمخالف وكذا الاقارب تبني على
الايمان ذكر وسياق مسایل الايمان وتتعلق بهذه القاعة
مباحث الاول بما دانت العادة وفي ذلك فروع
الاول العادة في باب الخبز اختلف فيها فعندنا في حنيفة
ومحرم لا تثبت البيرتين وعند أبي يوسف تثبت مرة
واحدة قالوا وعليه الفتوى وهل الخلاف في الاصلية
او في الجعلية او فيها مستوفى في الخلاصة وغيرها
الثاني تعليم الكلب الصايد بترك اكله الصيد بان يصير
الترك عادة له وذلك بتركه لاكل ثلاث مرات المتأن
لم ارباذا تثبت العادة بالاهل لهذا للقاضي المقتضية للقبول
المعنى الثالث انما تعتبر العادة اذا اطردت او غلبت
وكذا قالوا في البيع لو باع بدينارهم او دنانير وكان في بلد

الشرع

مطل قوله الامة للقاضي عهدة
بالاهل لم قبل توليته الخ

مستوفى

اختلف

اختلف فيها الفتوى مع الاختلاف في المالية والرواج
انصرف البيع الى الاغلب قال في الهطاية لانه هو
المعارف فيصرف المطلق اليه ومنها لو باع المتاجر
في السوق شيئا بثمن ولم يصرحا بحلول ولا تأجيل وكان
المعارف في بينهم ان الباع ياخذ كل جمعة قدر ابعده
انصرف اليه ببيان قالوا لان العرف كالمشروط ولكن
اذا باع المشتري تولية ولم يبين التقييد للشك
هل للمشتري الخيار فمنهم من استنبهوا وكهجهور على انه يبيع
مراجعة ببيان لكونه حالاً بالعقد ذكره الزيلعي
انه في التولية ومنها في استيجار الكاتب قالوا اكبر
عليه والخطاط قالوا الخطط والابرة عليه علما بالعرف
ويتبع ان يكون الكحل على الحال للعرف ومن هذا
القبيل طعام العبد على المتاجر بخلاف علف الدابة
فانه على الموجه حتى لو شرط على المتاجر فسدت كما في
البزازية بخلاف استيجار الظير بطعامها وكسوتها
فانه جائز وان كان مجهولا للعرف وتقدر على ان
علف الدابة على مال الكهاذون المتاجر ان المتاجر
لو تركها بلا علف حتى ماتت جوعا لم يضمن كما في
البزازية ومنها ما في وقف القنية بيعت شعاعا في
شهر رمضان الى مسجد فاحترق وبقي منه ثلثه
او دونه ليس للامام ولا للمودن ان ياخذ بغير
اذن الدافع ولو كان العرف في ذلك الموضع ان

2 الكات
والخطاط

مطلب البطالة في المدارس

الامام والمودن ياخذونه من غير مخرج الاذن في ذلك
وله ذلك انبي ومنها البطالة في المدارس كايام الاعيان
ويوم عاشورا ويوم رمضان في دروس الفقه
لما رايها مركبة في كلامهم والمثلة علي وحميد فان
كانت مشروطة لم يسقط من العلوم شي والافنيخ
ان تلحق ببطالة القاضي وقد اختلفوا في اخذ
القاضي ما رتب له في بيت المال في يوم بطلته
فقال في المحيط انه ياخذ يوم البطالة لانه يستريح لليوم
التالي وقل لا ياخذ انبي وفي المنية القاضي يستحق الكفاية
من بيت المال في يوم البطالة في الاصح واختاره في منظومة
ابن وهبان وقال انه لا يظهر فينبغي ان يكون كذلك في المدارس
لان يوم البطالة للاستراحة وفي الحقيقة يكون للطلاب
والعزير عند ذي الهمة ولكن تعارف الفقهاء في زماننا
بطالة طويلة اذت الي ان صار الغالب البطالة واما التذرع
بقلة وبعض المدرسين يتقدم في اخذ المعلومات على غيره
محتجا بان المدرس من الشعابر مستلجا بما في الحاوي القدسي
مع ان ما في الحاوي انما هو في المدرس للمدرسة لا في كل مدرس
فخرج مدرس المسجد كما هو في مصر والنفق بينهما ان المدرس
يتعطل اذا غاب المدرس بحيث تقفل اصلا بخلاف المسجد فانه
لا يتعطل لغيبه المدرس فانه نقل في القينة ان الامام
للمسجد يسامح في كل شهر استوعا للاستراحة او لزيارة اهله
وعبائده في باب الامامة اما يترك الامامة لزيارة اقالبه

مطلب الامام يستريح في الزاوية
اهله

في الرسايق اسبوعا ونحوه او لمصيبة او لاستراحة
لا باس به ومثله عفو في العادة والشرع انبي ومنها المدارس
المعروفة على درس الحديث ولا يعلم من الواقع فيها هل
يدرس فيها علم الحديث الذي هو معرفة المصطلح المختصر
الصالح او يقرأ من الحديث الذي هو كالتحاري وسلم
ونحوها وتبكر على في الحديث من فقه او غريب ولغة وشكل
واختلاف كما هو عرف الناس الان قال الجلال الاسيوطي رحمه
الله وهو شرط المدرس التبحر بنية كاربته في شرط واقفها
قال وقد سئل شيخ الاسلام ابو الفضل ابن حجر شيخ الحافظ
ابو الفضل العراقي رحمه الله عن ذلك فاجاب بان الظاهر اتباع
شروط الواقفين فانهم يحتاجون في الشروط وكذلك اصطلاح
كل بلد فان اهل الشام يقولون دروس الحديث كالسمع وتكم
المدرس في بعض الاوقات بخلاف المصريين فان العادة جرت
بينهم في هذه الاعصار بالجمع بين الامر بحسب طبعها
من الحديث **فصل** في تعارض العرف مع الشرع فلو
تعارض ما قدم عرف الاستعمال خصوصا في الايمان فاذا
حلف للجلس على الفراش او على البساط او لا يستضيء بالشرع
لم يحث بجلوسه على الارض ولا بالاستضاءة بالشمس وان
سماها الله تعالى فراشا والشمس سراجا ولو حلف لا ياكل لحما
لم يحث باكل لحم السمك وان سماه الله تعالى في القرآن
ولو حلف لا يركب دابة فركب كافرا لم يحث وان سماه الله
تعالى دابة في القرآن ولو حلف لا يجلس تحت سقف فجلس تحت

مطلب المدارس المعروفة على درس الحديث

بالسمع

مطلب الايمان

مطلب لحم السمك

لحمها

السام لا يحنت وان ساه الله في سقفا الا في سابل فيقدم
 الشرع على العرف الا في الوصل لا يصلح لرحمة يحنت بصلوة
 الجنان كما في عامة الكتب الثانية لو حلف لا يصوم لرحمة
 بطلق الاستسكان وانما يحنت بصوم ساعة بعد الفريضة
 من اهله الثالثة حلف لا يشك فلا نه حنت بالعقد لا نه
 النكاح شرعا لا بالوطي كما في كتب الاسرار بخلاف لا يشك
 فانه للوطي الرابعة لو قال لها ان رأيت الهلال فانت طالق
 فعلمت به من غير رؤية ينبغي ان يقع لكون الشارع
 استعمال الرؤية فيه بمعنى العليم في قوله عليه الصلاة
 والسلام صوموا لرؤيته فلو كان الشرع يقتضي الخصوص
 واللفظ يقتضي العموم اختلفنا بخصوص الشرع قالوا الواقي
 لا قاربه لا يدخل الوارث اعتبارا بخصوص الشرع ولا
 يدخل الوالدان والولد للعرف وهذا فرع عن محرجات
 لما راها الان صرحا احدهم حلف لا يأكل كالحلحلت
 باكل الميتة الثاني حلف لا يبطا لرحمة بالوطي في الدبر
 واما لو حلف لا يرب ما فرب ما تغير بغيره فالعبرة
 للغالب كما مر جوابه في الرضاع **فصل** في تعارض
 العرف مع اللغة صرح الزيلعي وغيره بان الايمان مبنية
 على العرف لا على الحقايق اللغوية وعليها فروع منها
 لو حلف لا يأكل الخبز حنت ما يعتاده اهل بلده في القاهر
 لا يحنت الا بغير البر وفي طبرستان ينظر في الخبز
 الارز وفي تريبيد الخبز الذرة والدرخن ولو اكل

مقلد نوا من الاقارب لا يدخل الوارث
 الخ

يحنت الخبز الارز

كالحل

كالحل خلاف ما عندهم من الخبز لرحمة ولا يحنت
 باكل القطايف الا بالنية ومنه السوا والطبخ على
 اللحم فلا يحنت بالبادخجان والجزر المشوي ولا يحنت
 بالذرة في الطبخ بالارز المطبوخ بالسمن بخلاف المطبوخ
 بالدهن ولا بقلية يابسة ومنها الراس ما يباع في مصره
 فلا يحنت الا براس الغنم ومنها حلف لا يدخل بيتا فدل
 ببيعة او كنيسة او بيت نارا والكعبة لرحمة تنبيه
 خرج عن بناء الايمان على العرف سابل الا في حلف لا يأكل
 حنت باكل لحم الخنزير والادوي على ما في الكنتري ولكن الفتوى
 على خلافه وجواب لا يلحق بانه عرف على فلا يصلح مقيدا
 بخلاف العرف اللفظي فقد رده في فتح القدير بقولهم في
 فتح القدير بقولهم في الاصول الحقيقة تنزك بدلالة العا
 اد ليست العادة الا عرفا عليها انتهى الثاني حلف لا يركب
 حيوانا يحنت بالركوب على انسان لتناق لاللفظ والعرف
 العملي وهو انه لا يركب عادة فلا يصلح مقيدا ذكره الزيلعي بخلاف
 لا يركب دابة كما قد مرنا وقد استمر على ما مره وقد علمت رده
 لكن لا يجب ان يهمل عن هذا الفرع الثالث حلف لا
 يدمر بيتا حنت بدمر بيت العنكبوت بخلاف الا يدخل
 بيتا و فرق الزيلعي بان كان العمل بحقيقة في الهمد بخلاف
 الدخول ولو صح هذا المسلك لم يصح بناء الايمان على العرف
 الا عند تعدد العمل بحقيقة اللغوية الرابعة حلف لا يأكل
 لحاحنت باكل الكبد والكش على ما في الكنتري انه ليس بها

بالشرع

لهما

حلف لا يركب حيوانا

عرفوا لذا قال في المحيط انه انما بحث على عادة اهل الكوفة
واما في عتق فلا بحث لانه لا يعدلما انتهى وهو حسن جدا
ومن هنا ومثاله علم ان العبي يعتبر عرفه قطعا ومن هنا
قال الزبيدي رحمه الله في قول الكنتز والاقفص على السطح داخل
ان المختار ان لا بحث في العجالة لا يسمى داخل عند هم
انتهى البحث الثالث العادة المطردة هل تنزل منزلة الشرط
قال في اجارة الظهيرة والمعروف عرفا كالمشروط شرط
انتهى وقالوا في الاجارة لو دفع ثوبا الى خياط ليخيط
له او الى صباغ ليصبغه له ولم يعين له اجرا ثم اختلفا
في الاجر وعدمه وقد جرت عادته بالعمل بالاجرة فهل ينزل
منزلة شرط الاجرة فيه اختلف قال الامام الاعظم رحمه الله
لا اجراه وقال ابو يوسف ان كان الصانع حر فباله لى معا
ملا له فله الاجر والا فلا وقال محمد ان كان الصانع معروفا
بمده الصنعة بالاجرة وقام حاله بها كان القول قوله والا
فلا اعتبار للظاهر المعتاد قال الزبيدي والفتوي على قول محمد
انتهى ولا خصوصية لصانع بل كل صانع نصب نفسه للعمل
باجر فان السكوت كالاشتراط ومن هذا القبيل نزول
الحان ودخول الحمام والدلال كما في البرازية ومن هذا
القبيل الملع للاستغلال كذا في الملقط ولذا قالوا المعروف
كالمشروط فعلى المفتي به صارت عادته كالمشروط صريحا
وهنا مسئلتان لم ارهما الا ان يمكن تخريجها على ان المعروف
كالمشروط وفي البرازية المشروط عرفا كالمشروط مشروعا

المبحث

مطلب قالوا المعروف كالمشروط

قول الكنتز

قول الزبيدي

منها

منها لو جرت عادة المعتض بن بردازيد بما افترض هل يخدم
اقراضه تنزىلا لمعادته منزلة الشرط ومنها لو بارز كافر
مسلم واطردت العادة بالامان للكافر هل يكون بمنزلة
اشتراط الامان له فيجوز له فيحرم على المسلمين اعانة المسلم عليه
وحين تأليف هذا المحل ورد على سوال في من اجر بطيخا
لطبخ السكر وفيه خيار اذن للمستاجر في استعماله فتلقت
وقد جرى العرف في المطابخ بضمها على المستاجر فاجبت
بان المعروف كالمشروط فصار كانه صرح بضمها عليه
والعارية اذا شرط فيها الضمان على المستعير تصير مضمونة
عندنا في رواية ذكره الزبيدي رحمه الله تعالى في العارية
به في الجوهرة ولم يقبل في رواية لكن نقول بعده فروع
البرازية عن النبايع ثم قال ما الوديعه والعين الموجهة فلا
ضمان بحال انتهى ولكن في البرازية قال عري هذا على
انه ان ضاع فاناضا من له فاعاره فضايع لم يضمن انتهى
ومما يتفرع على ان المعروف كالمشروط لو جهز الاب بنته
جهازا ودفعه اليها ثم ادعى انه عارية ولا يئنه فغيره اختلافا
والمختار للفتوي انه ان كان العرف مستمرا ان الاب يدفع له
اجهازا ملكا لا عارية لم يقبل قوله وان كان العرف مشركا
فالقول للاب كذا في شرح منظومة ابن وهب والظاهر
حان وعند محمد ان الاب ان كان من كرام الناس واشرفهم
لم يقبل قوله وان كان من اوساط الناس كان القول
قوله انتهى وفي اللبري للخاص ان القول للزوج

مطلب والعارية اذا شرط فيها الضمان على المستعير
يكون مضمونة عندنا

مطلب لو جهز بنته جهازا ودفعه اليها ثم ادعى انه
عارية ولا يئنه

بعد موتها وعلى الباب البينة لان الظاهر شاهد للزوج
 لكن دفع ثوبا الى قصار ليقتصر ولم يذكر الاجرة فانه محل
 على الاحبار شبهة الظاهر انتهى وعلى كل قول فللنظر
 اليه العرف والقول المفتي به نظر في معرف بلدها وفاضل
 رحمه الله نظر الى حال الاب في العرف وما في الكبرى نظر الى
 مطلق العرف من ان الاب انما يجزئ ملكا وفي الملتقط من
 اليسوع وعن ابي العاسم الصغار رحمه الله لا شيئا على ما
 جرت به العادة فاذا كان الغالب الحلال في الاسواق
 لا يجب السؤال وان كان الغالب الحرام في وقت او كان
 الرجل يأخذ المانع حيث وجده ولا يتأمل في الحرام
 والحلال فالسؤال عنه حسن انتهى وفيه ايضا ان دخول
 البردعة والاكان في بيع الحمار مبني على العرف وفيه
 ايضا ان حمل الاجير الاحمال الى داخل الباب مبني على
 التعارف ذكره في الاجازات وفي اجازات منية المفتي
 دفع غلانه الى حائك مدة معلومة ليعمله النسيج ولم يشترط
 الاجر على احد فلما علم العمل طلب الاستاد الاجر من الولي
 والمولى من الاستاد ينظر الى العرف اي عرف اهل تلك
 البلدة في ذلك العمل فان كان العرف يشهد للاستاد بحكم
 باجر مثل تعليم ذلك العمل على الولي وان كان يشهد للمولى فباجر
 مثل الغلام على الاستاد وكذلك لو دفع ابنه انتهى وبما
 ينوه على العرف ان اكثر اهل السوق اذا استأجروا حمارا
 وكه الباقون فان الاجرة تؤخذ من الكل وكذا في منافع

ابن

مطلب السؤال عن رجل اشترى او حرمته

مطلب رجل دفع غلامه الى حائك مدة

معلومة لتعليم

مطلب اكثر اهل السوق استأجروا

حمارا او كره الباقون

منافع القرية وغامة في منية المفتي وفيها لو دفع غزلا
 الى حائك لينسجه له بالنصف جوده مشاع بخاري
 وابو الليث وغيره للعرف انتهى المبحث الرابع العرف الذي
 محل عليه الالفاظ لما هو المقارن السابق دون المتأخر ولذا
 يقولون لا غيرة بالعرف الطاري فلذا اعتبر العرف في
 المعاملات ولم يعتبر في التعليق فيبقى على عمومته ولا يخص
 العرف وفي آخر الميسوط اذا اراد الرجل ان يغيب خلفته
 امراته فقال كل جارية اشترىها فزني حرة وهو يعني
 على كل سفينة جارية علمت بنية ولا يقع عليه العتق
 قال الله تعالى وله الجوار المنفئات في البحر كالاعلام والمراد
 السفن فاذا انوي فلك علمت بنية لانها ظالمة في هذا
 الاستحلاف ونية المظلوم فيما يخلف عليه معتبرة وان
 حلته بطلاق كل امرأة اثر وجهها عليك فليقتل كل امرأة
 اثر وجهها عليك فزني طالق وهو ينوي كل امرأة على رقبته
 فتعمل بنية لانه نوي حقيقة كلامه واما الاقرار فهو اقرار
 عن وجوب سابق وبما تقدم الوجوب على العرف
 الغالب ولذا لو اقر برأهم ثم فسدها انها زنيوف او غيرها
 يصديق ان وصل وان اقر بالف من ثمن متاع او قرض
 لم يصديق عند الامام اعظم اذ قال هو زنيوف وصل
 او فصل وصداقاه ان وصل وان اقر بالف غصبا
 او وديعه ثم قال هو زنيوف صدق مطلقا وكذا الدعي
 لا تنزل على العادة لان الدعي والاقرار اخبار بما تقدم

انزوي بها

او وصل او فصل

فلا يقيد العرف المتأخر بخلاف العقد فانه باشره للحال
 فقيده العرف قال في البرازية من الدهوي معزبا الي
 الملايشي اذا كان النقود في البلد مختلفة احدها ربح
 لا يصح الدهوي مالم يبين وكذا لو اقر بعشرة دنانير حمر
 وفي البلد نقود مختلفة لم يصح بلا بيان بخلاف البيع
 فانه ينصرف الى الارواح انتهى وقد وسعنا الكلام
 في ذلك في شرح الكثر من اول البيع ويمكن ان يخرج عليها
 مسئلتان احدهما مسألة البطالة في المدارس فاد الاستمر
 عرف بها في شهر مخصوصة محل عليها ما وقف بعدها
 لا ما وقف قبلها الثانية اذا شرط الواقف النظر للحاكم
 وكان الحاكم اذ ذلك شافعيًا ثم صار الان حنفيًا لا فاقى
 غيره الا بانه هل يكون النظر لانه احكام اوله لانه
 متأخر فلا محل للمقدم عليه فتعضى القاعدة الثانية وكذا
 قالوا في الايمان لو حلفه والي يذره ليعلمه بكل داعر دخل
 البلد بطلت اليمين بعزل الوالي فلا يحتج اذا لم يعلم الوالي
 الثاني ولم ار الان حكم ما اذا حلف متى رأي منكرا رفعه
 الى القاضي هل يتعين القاضي حاله اليمين ومن هذا
 النوع لو وقف بلدا على كرم الزيف وشرط النظر للمالك
 هل ينصرف الى قاضي الحرم او قاضي البلد الموقوفة او قاضي
 بلد الواقف ينبغي ان يستخرج من مسألة ما لو كان
 ليقيم في بلد وتاله في بلد اخر فهل النظر عليه لقاضي
 بلد اليقيم او لقاضي بلد ماله صرحوا بالاول فينبغي

ان كان يقيم في بلد ماله في بلد اخر

ان يكون

ان يكون النظر لقاضي الحرم ويمكن ان يقال ان الأرجح
 كون النظر لقاضي البلد الموقوفة لانه اعرف بمصالحها
 والظاهر ان الواقف قصده وبه تحصل المصلحة وقد
 اختلفوا فيما اذا كان العقار لاف ولاية القاضي وتنازعوا
 فيه عند قاضي اخر فمنهم من لم يصح قضاءه ومنهم من ينظر
 الى الداعي والتمافع واختلف التصحيح في هذه المسئلة
 تنبيه هل المعتبر في بناء الاحكام العرف العام او مطلق
 العرف ولو كان خاصا المذهب الاول قال في البرازية
 معزبا الى الامام البخاري الذي ختم به الفتى للحكم العام
 لا يثبت بالعرف الخاص وقيل يثبت انتهى وينبغي
 على قهرا لو استقرض الف واستأجر المقرض لحفظ
 امرأة او مصلحة كل شهر بعشرة وقيمة بالانزيد على الا
 حرق فيها ثلاثة اقوال جهة الاجارة بلا كراهة اعتبارا
 العرف خاص بخاري والصحة مع الكراهة للاختلاف
 والفساد لان صحة الاجارة بالتعارف العام ولم يوجد
 وقد اوتي الاكابر بفسادها وفي القتيبة باب استئجار
 المستقرض المقرض بالتعارف الذي يثبت به الاحكام
 لا يثبت بتعارف لاهل بلدة واحدة عند البعض عند
 البعض ان كان يثبت لكن احدهم بعض اهل بخاري
 فلم يكن متعارفا مطلقا كيف وان هذا الشيء لم يعرف
 عامتهم بل تعارفه خواصهم فلا يثبت التعارف
 بهذا القدر قال المص وهو الصواب انتهى وذكرها

سنة ترازو نعمة الله

مطلد استأجر المحل طعام يقض منه
فلا اجارة فاسدة

في جواب الكراهية قبل التحري لو تواضع اهل بلدة
على زيادة في سجناتهم التي يوزن بها الدراهم والانس
على مخالفة ساير البلدان ليس لهم ذلك انتهى وفي اجارة المزارعة
وفي اجارة الاصل استأجره ليحل طعامه يقض منه
فلا اجارة فاسدة ويجب جرم المثل لا يتجاوز به المسمى وكذا
لو دفع اليها كغزل على ان ينسج بالثلث ومشاخي بلخ
وخوارزم افتوا بجواز اجارة الخايك للعرف وبه افقوا
على النسج في رجة الله والفتوى على جواب الكتاب لانه منصوب
عليه فيلزم ابطال النص انتهى وفيها من البيع الفاسد في
الكلام على بيع الوفا في القول السادس من انه صحيح قالوا
بحاجة الناس فرا من الريا في اعتادوا الدين والاحارة
وهي لا تصح في الكرم وخارا اعتادوا الاجارة الطويلة
ولا تمكن في الاستحافاض طر والي بيعها وفا وما ضاق على
الناس امر الا استسج انتهى فلما حصل ان المذهب علم اعتبار
العرف المخلص ولكن افتي كثير من المشايخ باعتباره فاقول
على اعتباره ينبغي ان يفتي بان ما يتبع في بعض اسواق القاهرة
من خلو الخوانيت لانه وبصير الخلو في الخانات حقالة
فلا يملك صاحب الخانات اخراجه منها ولا اجارة فيها ولو
كانت وقفا وقد وقع في خوانيت الخلون بالغورية
ان السلطان الغوري لما بناها اسكنها للتجار بالخلو وجعل
لكل خانوت قدر اخذه منهم وكتب ذلك بكتوب الوقف
وكذا اقول على اعتبار العرف المخلص وقد تعارف الفقهاء

بشيء منه

الجمهورية

بالقاهرة

بالقاهرة الفذول عن الوظائف باليعطي لصاحبها ونعا
رفوا له كد فينبغي الجواز وانه لو تزل فقبض منه المبلغ ثم
اراد الرجوع عليه لا يملك منه ولا حول ولا قوة الا بالله
العلي العظيم وقد اعتبروا عرف القاهرة في مسايل
منها ما في فتح القدير من دخول السلم في البيت المبيع بالقاهرة
دون غيرها لانه يوزن طبقات لا ينتفع بها الا به
وقد عت القواعد الكلية وهي سنت الاولى في الاثواب
الا بالنسبة الثانية الامور بقاصدها والثالثة البقية لا يرد
بالشك الرابعة المسئلة تحلب التيسير الخامسة الضرر يزال
السادسة العادة محكمة والآن نشرع في النوع الثاني من
القواعد وفي قواعد كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من
الصور الخيرية الاولى الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد
ودليلها الاجماع وقد علم ابو بكر رضي الله عنه في مسائل
وخالفه عمر رضي الله عنه فيها ولم ينقض حكمه فحكمة بانه ليس
الاجتهاد الثاني باقوي من الاول وانه يودي الى ان لا يستقر
حكم فيه مشقة شديدة وهذا اولي من قوله في الهداية
لان الاجتهاد الثاني كالاجتهاد الاول وقد ترجح الاول
بإتصال انتضايه فلا ينتقض باهود وانه انتهى لانه
يكفي بان الثاني كالاول ولا حاجة الى ترجيح الاول بغير
السبق مع ما اوردته في العناية على قوله ان الاول
ترجح بإتصال القضا بانه ترجيح للاصل بغيره لان الاصل
في القضا رأي المجتهد فكيف يترجح بالقضا وان اجاب

بحث النوع الثاني

ولم يرد

في المصالح والمفاسد

عنه بان الفرع يرجع اصله من حيث بقائه المن حيث
انه منه فالشيان اذا نسا وبيا في القوة وكان لاحدها
فرع فانه يتفرع على ما لا فرع له الخ ومن فروع ذلك لو
تغير اجتهاده في القبلة عمل بالثاني حتى لو ارجع ركن
لا ربح جهات بالاجتهاد فلا قضاء وانما اختلفوا فيما لو
صلى ركعة بالثوري الى جهة ثم تغير الى اخرى ثم عاد الى
الاولى وقد بيناه في الترحم وذكر فيه اختلاف في الخلاصة
منهم من قال لا يستقبل ومنهم من قال يستقبل انتهى ومنها
لو حكم القاضي برؤية شهادة الفاسق ثم تاب فاعادها لم
لم تقبل وعلة بعضهم بان قبول شهادته بعد التوبة يتضمن
نقض الاجتهاد واجله كما في الخلاصة من ردت شهادته
لعلة ثم زالت ثم تجادها في تلك الحادثة لم تقبل الا في اربعة
الصبو والعدو والكافر والاعمى انتهى ومنها لو كان لرجل ثوبان
احدهما نجس فخرجه وصلى ثم وقع تحريم على طهراته الاخر
لم يعتبر الثاني وعلى هذا مسئلة في الشهادات شهد طائفة
بقبلة يوم الفريكة وطائفة ببقية بالكوفة لغتافان قضى
باجلها فقبل حضور الاخر لم تعتبر الثانية لانصلب القضاء
بها واعتبر الاول انه لا تحريم وطن طهراته احد الابائين
فاستعمل وترك الاخر ثم تغير طهره لا يعمل بالثاني بل يتم
ولكن هذا مبني على جواز التحريم في الابائين وفي شرح الجمع
قبيل التيم لو كانا انا بن برقيهما ويقيم اتفاقا ومنها
لو حكم الحاكم سني ثم تغير اجتهاده لا ينقض الاول ويحكم

هذا هو حكم القاضي برؤية شهادة الفاسق

هذا لو كان لرجل ثوبان احدهما

باصدق

في المستقبل باراه

مذهبهم في الاجتهاد

بمباراه ثانيا ومنها حكم القاضي في المسائل الاجتهادية لا ينقض
وهو معنى قول اصحابنا رحمهم الله في كتاب القضا اذا دفع اليه
حكم حاكم امضاه ان لم يخالف الكتاب والسنة والاجماع
وقد بينا شروط القضاء ومعنى الامضا في شرح الكنز وكتبا
المسائل المستثناة في النوع الثاني ثم اعلم ان بعضهم اشتق
من هذه القاعدة اعني الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد
احدها نقض القضية اذا ظهر فيها عيب فاحس فانها وقعت
باجتهاد فكيف ينقض بمثلها والجواب ان نقضها فنوت شرطها
في الابتداء وهو المعادلة فظهر انها لم تكن صحيحة من الابتداء
فهو كالمظهر خطأ القاضي بفوت شرط فانه ينقض قضاؤه
والثانية اذا راي الامام شيئا ثم مات او عزل فللثاني تغييره
حيث كان من امور العامة والجواب ان هذا حكم بدور مع
المصلحة فاذا رايها الثاني وجب اتباعها تنبيهات الاول
كثير في زماننا وقبلة ان الموثقين يكتبون عقبا الواقعة
عند القاضي بين بيع واجارة وكايع ووقف واقار وحكم
بوجهه فهل يمنع النقض او رفع اليه اخر فاجبت مدرا بانه
ان كان في حادثة خاصة به ودعوى صهي من خصم
خصم منعه والا فلا يكون حكما محصا مستكما في قوله
العمري رحمه الله في فصوله وبعده في جامع الفصولين والدرر
رحمهم الله في فتاواه النزاهة والعلامة قاسم في فتاواه من ان
شرط نفاذ القضاء في المجتهدين ان يكون في حادثة ودعوى
فان فات هذا الشرط كان فتوى لاحكاما ولا العلامة قاسم



وكان القاضي حنفيا لا يكون قضاء بان
الشهادة ٩٩

ان الاجماع عليه وقال لو قضى شافعي بوجوب بيع عقار
لا يكون قضاء بانه لا شفعة للمجار الى اخر ما ذكره من القواعد
ومشي عليه ابن الغرس واوضحه بامثلة الداني لو قال الموقف
وحكم بوجوب حكاها مستوفيا شرابطه الرعية فهل
يكفي فاحصت مرارا بانه لا يكفي به ولا بد من بيان تلك
الحادثة والدعوى وكيفية الحكم لما في المتن من كتاب
الشهادة ولو كتبت في السجل ثبت عندي بانه ثبت الجواب
لحكمية انه كذا لا يصح ما لم يبين الامر على التفصيل ثم قال
وحكي انه لما استتضي قاضي عنسنة بخاري كان يكتب
الامام الخواري في محاضرهم لا فاوردا عليه اجوبته في
مجلات كتبت تلك النسخة بعينها بنعم فقال انكم لا تفسرون
الشهادة وقبله القاضي علي السعدي وقبله شيخنا ابو علي
الفسفي وكان لا يفتي عليها وانت واما كذا لا تنق بالوقوف
على حقيقة ذلك فلا بد من التفسير وعن السيد الامام
ابي شعاع قال كنا ننتسأه في ذلك كسائنا حق طاب ثلثهم
بتفسير الشهادة فلم يأتوا بها صريحة فتحقق عندي ان الصواب
هو الاستفسار انتهى وفي الخلاصة من كتاب المحاضر والسجلات
من الاصل في المحاضر والسجلات ان يدلغ في الذكر والبيان
بالفصح ولا يكتب بالاجال حتى قيل لا يكتب في المحضر ان
كتب حضر فلان واحضره فلانا فادعي هذا الذي حضر
عليه ولكن يكتب هذا الذي حضر علي هذا الذي حضر الي
ان قال وكذا لا يكتب في قوله فشهد كل واحد منهم بعد

الاستشهاد ما لم يذكر عقب دعوى المدعي هذا الى ان قال
ويكتب في السجل حكم القاضي ولفظة الشهادة بتمامها ولا
يكفي بالكتب ثبت عندي على وجه الذي ثبتت للحوادث
الحكمية الخ وحكي فيها واقعة الخواري مع قاضي عنسنة
الي ان قال والمختار في هذا الباب ان يكتب به في السجل
دون المحاضر لان السجل لا يرد من حضرا فلا يكون في
التدراك حرج انتهى الثالث انه لا فرق بين الحكم بالصحة
والحكم بالموجب باعتبار الاستواء في الرضا السابق فان
وقع التنازع بين خصمين في الصحة كان الحكم بالصحة
وان لم يقع تنازع بينهما فيها فلا وكذا الحكم بالموجب ان
وقع تنازع في موجب خاص من مواجب فذكر الثابت
عند القاضي ووقع الدعوى بشرطها كان حكما بذلك
الموجب فقط دون غيره والا فلا فاد اقر بوقف عقاره
عند القاضي بشرط فيه شروطا وثبت ملكه لما وقفه وسلك
الي ناظر في تنازعا عند قاضي حنفى وحكم بصحة الوقف والرقبة
وبوجوبه لا يكون حكما بالشروط ولو وقع التنازع في شيء من
عند مخالف كان له ان يحكم بمقتضى مذهبه ولا يمنع
حكم الحنفى السابق اذا لم يحكم بما في الشروط انا حكم بالحل
الوقف وانضمنه من صحة الشروط فليس للسلفي الحكم
باطاله باعتبار اشتراط العلة له او النظر والاستبدال
الرابع بينا في الرجز حكم ما اذا حكم بقول ضعيف في
مذهبه او برواية مرجوح عنها وما اذا خالف مذهبه

هذا او ناسيا الخامس مما لا ينفد القضا به ما اذا قضى
 بشئ مخالف للاجماع وهو ظاهر ما خالف الامة الاربعه
 بخالف للاجماع وان كان فيه خلاف لغيرهم فقد صرح
 في التبريد ان الاجماع انعقد على عدم العمل بذهب مخالف
 للاربعه لانضباط مداهم واستتارهم ولثبوته اتيهم
 السالكين القضا بخلاف شرط الواقف كالقضا بخلاف
 المضاعف لا ينفذ لقوله العلماء شرط الواقف كصل الشارح
 صرح به في شرح الجمع للمصنف ابن الملك وصرح السبكي
 رحمه الله في فتاويه بان ما خالف شرط الواقف فهو مخالف
 للنص وهو حكم لا دليل عليه سوا كان نصه في الوقف
 او طاهر انتهى ويدل عليه قول اصحابنا كما في الهداية
 ان الحكم اذا كان لا دليل عليه لم ينفذ ويدل عليه ايضا
 ما في الاخيرة والاولوية وغيرهما من ان القاضي اذا قرأ
 فراشا للمسجد بغير شرط الواقف لم يحل له ولا يحل للفراس
 تناول المعلوم انتهى وهذا علم حجة احداث الوظائف
 واحداث المراتب بالاولي وان فعل القاضي ان واقعه
 نفذ ولا مرد عليه والله سبحانه وتعالى اعلم **لما عده**
الثاني اذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام ولعننا
 ما اجتمع محرم ومبيح الا غلب المحرم والعبارة الاولى
 لفظ حديث او رد جماعة ما اجتمع الحلال والحرام
 الا غلب الحرام الحلال قال العراقي رحمه الله لا اصل
 له وضعفه البيهقي واخرجه عبد الرزاق موقوف على

لا بد من ان يكون قول الواقف على ما يفرض
 انما هو بان لا يرد عليه

هذا اذا اجتمع الحلال والحرام

ابن مسعود رضي الله عنهما وذكر الزبلي شارح الكنت في كتاب الصيد
 مرفوعا من فروعه ما اذا تعارض دليلان احدهما يقتضي
 التحريم والاخر الاباحه قدم التحريم وعلله الاموليون بتقليل
 النسخ لانه لو قدم المبيح لزم تكرار النسخ لان الاصل في الاشياء
 الاباحه فاذا جعل المبيح متاخرا كان المحرم ناسيا للاباحه
 الاصلية ثم يصير منسوخا بالمبيح ولو جعل المحرم متاخرا
 كان ناسيا للمبيح وهو لم ينسخ شيئا لكونه على وفق الاصل
 وفي التبريد قدم المحرم لتقليل النسخ واحتياطاً وقل
 او ضمناه في شرح المنار في باب التعارض ومن ثم قال
 رضي الله عنه لما سئل عن الجمع بين الاختين ملك اليمن لهما
 اية وحرمتهما اية التحريم احب اليك او ذكر بعضهم ان من هذا
 النوع حديث كذا من الخايش ما فوق الاثار وحديث اصفا
 كل شيء الا النكاح فان الاول يقتضي تحريم ما بين السرة والوكبة
 والثاني يقتضي اباحه ما عدا الوطى فصرح التحريم احتياطاً
 وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف وماك والشافعي وخص
 بحر شعار الدم وبه قال الامام احمد رضي الله عنهم علل الثاني
 ومنها الاستتار محرم باجبيات محصورات لم يحل كما قد
 في قاعدة الاصل في الارضاع التحريم من احداً بوجه ما كحل
 والاخر غير ما كحل لا يحل كل على الاصح فاذا انزل على
 شاء فولدت لا يؤكل الولد واذا انزل الحمار على فوس فولدت
 بغلاً لم يؤكل والا هلي اذا انزل على الوحشي فنحله لا يجوز الضحية
 به كذا في الفوائد الناجية ومنها لو شارك الكلب العلم غير العلم

بتقليل

مطلق من احد ابويهما ما كحل والاخر غير
 ما كحل لا يحل الكلب العلم على الاصح

اوكله نجوسا وكلب لم يذكر اسم الله عليه محرما كافي للهداية
 ومنها ما في صيد الخائفة نجوسا اخذ بيد مسلم فزح والسكن
 في يد المسلم لا يحل اكله لاحتماع المحرم والبيع فيه كالمعز
 مسلم عن مد قوسه بنفسه فاعانه على مده نجوسا لا يحل
 اكله انتهى ومنها عدم جواز وطئ الجارية المتزوجة ومنها
 لو كان بعض الشجرة في الحل وبعضها في الحرم ومنها لو كان
 بعض الصيد في الحل والبعض في الحرم والمنقول في الثانية
 كما ذكر الاستيعاب ان الاعتبار بقواميه لا لاسمه حتى لو كان قليا
 في الحل ورأسه في الحرم فلا شيء يقتله ولا يشرط ان يكون
 جميع قواميه في الحرم حتى لو كان بعضها في الحرم والبعض في
 الحل وجب الجزاء بقتله لتغليب الخطر على الاباحة انتهى واما
 المنقول في الاولى ففي الاجناس الاغصان تابعة لاصولها
 وذلك على ثلاثة اقسام احدها ان يكون اصلها في الحرم
 والاغصان في الحل فعلى قاطع اغصانها القيمة والنائي ان يكون
 اصلها في الحل واغصانها في الحرم فلا ضمان على القاطع في
 اصلها واغصانها والنائي بعض اصلها في الحل وبعضه في
 فعلى القاطع الضمان سواء كان الغصن من جانب الحل او من
 جانب الحرم انتهى ومنها لو اختلطت مسالخ الزكوة
 مسالخ الميتة ولا علامة تميز وكانت الغلبة للميتة او
 استويا لم يجر تناول شيء منها ولا بالتمري الا عند
 المحضنة واما اذا كانت الغلبة للذكاة فان تجوز التمري
 ومنها لو اختلط ودك للميتة بالذيت ونحوه لم يكل الا

مطلب خلع الحرم والبيع

عند الضرورة والمسلتان في صلوة الخلاصة من فصل
 اشتباه القتل ومقتضى الثانية انه لو اختلط بين بئر
 بلين اثنان او ماء وبول و عدم جواز التناول ولا با
 التمري ومنها لو اختلطت زوجه بغيرها فلبس الوطئ
 ولا بالتمري سواء كن محصورات او لا كما ذكره اصحابنا في
 الطلاق المبهم قالوا لو طلق احدي زوجه فبها
 حرم الوطئ قتل النفيين ولهذا كان احديهما تعينا لطلاق
 الاخرى ومن صورهما ما لو اسلم على اكثر من اربع فانه حرم
 عليه الوطئ قبل الاختيار وعلى قول من خيره وهو تحيد
 وان افغى رضي الله عنهما واما السجنان فقالوا لا يبطلان النكاح
 قال في الجمع من فصل كاح الكافر ولو اسلم وتحتة خمس
 او اختان او ام ونبت بطل النكاح فارتب والآخر خيره
 في اختيار مطلقا واحدي الاختين والنبت انتهى ومنها
 لورمي صيدا فوقع في ماء او على سطح او جبل ثم ردى
 منه الى الارض حرم للاصمالة والاحتياط في الحرمة
 بخلاف ما اذا وقع على الارض ابتداء فانه يحل لانه
 لا يمكن التمرز عنه فسقط اعتباره وخرج عن هذه
 القاعدة مسائل الاولى من احدا بويه مابى والاخر نجوسا
 فانه يحل نكاحه ويحتمى ويجعل كتابا وهي مقتضى ان
 يجعل نجوسا وبه قال الشافعي رضي الله عنه ولو كان الكافر
 الاب في الاظهر عنده تغليب الجانب التمريم لكن اصحابنا
 الولد باعالة الثانية الاجتهاد في الاولى اذا كان بعضها

مطلب لورمي صيدا فوقع في ماء او على سطح

زكوة ذلك نظر للصيغة فان لم تكن زكوة
 مطلب الاجتناد في الاواني

والتحريم

مطلب الاحتياط في ثياب مختلطة ببعض نجس وبعض طاهر جائز

مطلب التوب للمسحوح كونه من حرام وغيره فيجعل ان

مطلب جواز مشق كتب التفسير للموت

طاهر وبعضها نجس والاقل نجس جائز ويرى ما غلب على ظنه انه نجس مع الاحتياط ان يري الكلي ويقيم كما اذا كان الاقل طاهرا غلب بالاغلب فيها الثالثة الاجابة في ثياب مختلطة بعضها نجس وبعضها طاهر جائز سواء كان الاكثر نجسا او لا والفرق بين الثياب والاواني انه لا طهارة لها في ستر العورة وللوضوء خلفه في التطهير وهو التيمم وهذا كل حالة الاختيار واما في حالة الضرورة فيقرب للشرب بقا كذا في شرح الجمع قبل التيمم وينبغي ان يلحق بالاشياء الاواني التوب للمسحوح كونه من حرام وغيره فيجعل ان كان الحريم اقل وزنا واستويا بخلاف ما اذا ازداد زنا ولم اره الا وفي الخلاصة من التيمم في كتاب الصلوة لو اختلط او انبه باواني اصحابه في السفر وهم غيب او اختلط رغيه بارغفة غيره قال بعضهم يتيمم وقال بعضهم لا يتيمم ويتيمم حتى يصبغ اصحابه وهذا في حالة الاختيار وفي حالة الاضطرار جاز التيمم مطلقا انتهى وقد جوز اصحابنا رحمهم الله مشقة التفسير للحديث ولم يفتوا بين كون الاكثر تفسيرا او قرآنا ولو قتل به اعتكف للغالب كان حسنا الرابعة لو سقي شاة حرام دبحها من ساعة فانها تحلل بالاراهة كذا في البزارية ومقتضى القاعدة التحريم ومقتضى الفرع انه لو علفها علفا حراما لم يحرم لبنها وكهها وان كان الدرع الترك ثم قال في البزارية بعد ولو بعد ساعة الى يوم تحلل مع الكراهة انتهى الخامسة ان يكون

الحرام

مطلب ان يكون الحرام مستهلكا

الحرام مستهلكا قالوا كل المحرم شيئا قد استهلك فيه الطيب فلا فدية وقد اجمعناه في شرح الكنز حجابات الاحرام السادسة اذا اختلط ما مع طاهرا بهاء مطلق فالعبرة للغالب فان غلب الملتصقات الطهارة به ولا فلا وبينا في الطهارات من شرح الكنز ما اذا اعتبر الغلبة السابعة لو اختلط المداة بهاء او بدواء او لبن شاة فالاعتبار للغالب وتثبت الحرفة اذا استويا احتياطا كما في الغاية واختلف فيما اذا خلط لبن المداة بلبن اخرى فالصحيح ثبوت الحرفة منهما من غير اعتبار للغلبة كما بقناه في الرضاع الثامنة اذا كان غلب الحرفة منها من غير اعتبار للغلبة كما بقناه في مال المهدي خلا لا فلا ناس يقول هدمه ما لم يتبين انه من حرام غلبه كرام لا يفسده ولا ياكل الا اذا قال انه حلال ورثه او استقرضه قال الحلواني رحمه الله وكان الامام ابو القاسم الحكم يأخذ جوارير السلطان وكحلته فيه ان يشتري شيئا ما لم يطلع ثم ينقله من اي ما شاكذا رواه الثاني عن الامام عن الامام رضي الله عنه ان المتبلى بطعام السلطان والظلمه يتيمم فان وقع في قلبه حله قبل واكل والا لقوله عليه الصلاة والسلام استغث قلبك بالحديث وجواب الامام فمن به وروح وصفا قلبك ينظر بعد الله تعالى ويدرك بالفراسة كذا في البزارية من الكراهة التاسعة اذا اختلط طعام المملوك بغير المملوك فظاهر كلامهم انه لا يحرم وانما يكره قال في

فأما

مطلب اذا كان غلب مال المهدي
 اذا كان غلب مال المهدي خلا لا فلا ناس يقول
 ن هدمه ولا كماله ما لم يتبين انه من حرام
 اذا كان غلب مال المهدي خلا لا فلا ناس يقول
 الا اذا قال انه صلال
 ودنه
 صدق

البرازية من اللقطة الخديرج حمام في قرية ينبغي ان تخطها
 ويعلمها ولا يتركها بلا علف كيلا يتضرر الناس فان اخلط
 حمام غير صاحبها لا ينبغي له ان يأخذها ولو اخذها طلب
 صاحبها كالضالة الى اخر ما فيها العاشرة قال في القنية
 من الكراهية غلب على ظني اكثر باعها اهل السوق لا يتخلو
 عن الفسلة فان كان الغالب هو الحرام يتنزه عن شرايه
 ولكن مع هذا لو اشتراه بطيب له انتهى وقد مناه عن
 الملتقط في البحث الثالث من قاعدة اعتبار العرف ثم
 قال ولا بأس بشراء جواز الدلال الذي يعد لجوز فيلحق
 من كل الف عشرة وشرأ لحم السلاخين اذا كان للمالك راضيا
 بذلك عادة ولا يجوز شراؤه بغير المقامرين المكسورة
 وجوزاتهم اذا عرف انه اخذها فانه انتهى واما مسألة
 الخلط فذكر كونه باقسامها في البرازية من الوديع واما
 مسألة ما اذا اخلط الحلال بالحرام بالهلهل فانه يجوز الشرا
 والاخذ الى ان تقوم دلائل القبل انه من اكرام تمتد يدخل
 في هذه القاعدة ما اذا جمع بين حلال وحرام في عقد
 او نية ويدخل ذلك في ابواب منها النكاح قالوا لجمع
 بين من تخل ومن لا تخل كحرمة وثنية ومجوسية وخلية
 ومناوذة او معتدة ومحرمة مع نكاح الحلال اتفاقا واما
 الخلاف بين الامام وصاحبيه في انقسام المسمى المهر
 وعلمه وهي في الهداية وليس منه ما اذا اجتمع بين حسن
 او اختين في عقد فانه يبطل في الكل لان المحرم الجمع

تمت

لا اهلها من واحداهما فقط والذو الزوج امة وحرمة معا
 في عقد بطلانها ومنها المهر فاذا سمي بطلانها ما يحرم كان
 تزويجها على عشرة دنانير ودين خمر قلبي العشرة وبطل
 الحز ومنها الخلع فكالمهر فيها غلب الحلال للحرام لما ان
 اشتراطه بغيره الشرط الفاسد وهما لا يبطلان به واما
 اذا تزوج الولي الصغير باكثر من مهر المثل فان كان ابيا
 او جد امرا عليه والافسد النكاح وقيل يصح مهر المثل فيها
 البسع فاذا جمع بين حلال وحرام صنفه واحدة فان كان
 الحرام ليس بالكلية كالجمع بين الزكية والميتة والحرة والعبد
 فانه يسري البطلان الى الحلال لقوة بطلان الحرام وكذا اذا
 جمع بين خل وخمر فان كان الحرام ضعيفا كان يكون مالا
 في الجملة كما اذا جمع بين المدبر والخن او بين القن والمكاتب
 او ام الولد او عبد غيره فانه لا يسري اليه الفسلة الى القن الضعيف
 واختلف فيما اذا جمع بين ملك ووقف والاصح انه لا يسري
 الفساد الى المثل لان الوقف مال ناعم اذا كان مسجدا غامرا
 فهو كالحرم بخلاف العامر بالمعجزة او الخراب وكل مدبر ومن هذا
 القبيل اذا شرط الخيار فيه اكثر من ثلاثة ايام فانه يصح في
 الثلاثة ويبطل فيما زاد بل يبطل في الكل لكن اذا استقط
 الزايد قبل دخوله انقلب البسع صحيحا ومنه اذا جمع بين
 مجهول ومعلوم في البسع فان كان المجهول لا ينفي جهبا
 لانه الى المنازعة لا يضر والافسد في الكل كما علم في
 البسوع ومنها الاجارة وهي كالبيع لا يشترط اهلها في انما

يبطلان بالشرط الفاسد وهو جوا بانه لو استاجر د اسرا
 كل شهر بكذا فانه يصح في الشهر الاول فقط ولما ران حكم
 ما اذا استاجر نساجا لينسج له ثوبا طوله كذا وعرضه كذا
 فخالف بزيادة او نقص هل يستحق بقدومه او لا يستحق
 ومنها الكفالة والابا ويبنى ان لا يتعدى الى الجاز وقالوا
 لو قال لها ضمنت لك نفقتك كل شهر فانه يصح في شهر واحد
 ومنها الهبة وهو لا يبطل بالشرط الفاسد فلا يتعدى الى الجاز
 ومنها الاهداء قالوا لو اهدى الى القاضى من له عادة
 بالاهدا له قبل القضا وزاد يرد القاضى الزايدا الكل
 كما في فتح القدير ولو يتعدى الى الجاز وظاهر كلامه انه
زاد في القدر وما اذا زاد في المعنى كان كانت عادته
اهذا ثوب كانت فاهدي ثوبا حريرا لم ارا الا ان اصح
وينبغي وجوب مد الكل لا يقدر ما زاد في قيمته لعدم تميزها
من الجاز ومنها الوصية فلو اوصى لاجنبي ووارثه
فلا اجنبي يضرها وبطلت للوارث لو اقر بعين او دية
او غيره كما في الكنز وكذا لو اوصى للقاتل ولا اجنبي منها الا ان
قال الزبلي رحمه الله لو اقر بعين او دين لوارثه ولا اجنبي
يصح في حق الاجنبي ايضا انتهى وفي الجمع من الاور لو اقر
لوارث مع اجنبي فتكاذبا بالشركة صحيحة في الاجنبي انتهى
ومنها باب الشهادات فاذا جمع فيها بين من يجوز ثلثه
ومن لا يجوز ففي الظاهر يردونها رجل مات واوصى لغيره
بشي وانكر الوارث وصيته فشهد على الوصية رجلان

مجهولة

من جيرانه لهما اولاد محاقح قال محمد رحمه الله لا تقبل
 شهادتهما في ذلك فاذا بطلت في حق الاولاد بطلت ايضا
 لان الشهادة واحدة كالوشهر على رجل انه وقف الاصل
 اذا وقف على فقر الجيرانه فشهد بذلك فقيران من جيرانه
 جازت شهادتهما قال الفقهاء ابو الليث رضي الله عنه لان
في الوقف قول ابي يوسف واما على قياس قول محمد فينبغي
ان لا تقبل في الوقف ايضا لان عند ابي يوسف يجوز ان
تبطل الشهادة في البعض وتبقى في البعض وعلى قول محمد
لا تقبل اصلا ويجوز ان ماد كثر في الوقف محول على ما اذا
كانوا قليلا يخصصون انتهى وفي القنية اخ واخت عيا
ارضيا وشهرا وزوجها ورجل اخر ترد شهادتهما في حق
الاخت والاخ فان الشهادة متى ردت بعضها ترد كلها وفي
روضة الفتا اذا شهد لمن لا يجوز له الشهادة واغريه
لا يجوز لمن لا يجوز له الشهادة بالاتفاق واختلف في
حق الاخر فعيل تبطل وقيل لا تبطل انتهى وكتبنا في شرح
الكنز شهادة العدة ولا تقبل اذا كانت لاجل الدنيا سواء كان
على عدة او غيره بناء على انها فسق وهو لا يتجزى ومن
هذا القبيل اختلافنا هذا مانع من قبولها لان احدهما
طابق الدعوى والاخر خالفها وكتبنا في النوادر المستفيضة
من ذلك ومنها القضاء فاذا امتنع القضاء للبعض امتنع
للباقيين كما في شهادة البرزخية ومنها باب العبادات فاذا
نوى صوم جميع الشهر بطل فيما عدا اليوم الاول وليس

من جيرانه لهما اولاد محاقح
 شهادتهما في ذلك
 لان الشهادة واحدة
 اذا وقف على فقر
 جازت شهادتهما
 في الوقف قول ابي
 يوسف واما على
 قياس قول محمد
 فينبغي ان لا تقبل
 في الوقف ايضا

مطلوبه في الوقف

مطلوبه في الشاهد

ولو
 ما اذا جحد
 في القضاء
 فهو صحيح
 والافق ليس بها

ايضا ما اذا نوي حجتين واحدم بهما فهو صحيح ~~فمنها~~
 والاول معافا فانقول بدخوله فزما لكن اختلفوا في
 وقت رفضه لاحداهما كما علم في باب اضافة الاحرام
 الى الاحرام وليس منه ما اذا نوي التيمم لغرضين لا نقول
 يجوز له ان يصلي بالتيمم الواحد ما شئت من الغرضين والثاني
 ومنها ما اذا صلى على حي وميت وينبغي ان يصح على الميت
 ومنها ما اذا استنجز للبول بحجر ثم نام فاحتلم فامتنع
 ثوبه لم يطهر بالفرك لان البول لا يطهر به فلا يظهر المني
 كما صرحوا به ولهذا قال شمس الائمة السرخسي مسئلة النبي
~~في حوله~~ مسئلة لان كل فعل يذني او لا والمذنب لا يطهر
 بالفرك الا ان يجعل تبعاً انتهى وقد يقال يمكن جعل البول
 الباقي بعد الاستنجار تبعاً ايضا وجوابه ان التعبدية
 فيما هو لازم له وهو المذني بخلاف البول ولم ادر من منه
 عليه ومنها بابا الطلاق والعتاق فلو طلق زوجته ^{غيرها}
 او عبده وعبد غيره او طفلاً او عاتق فمما يملكه ومنها
 لو استعار شيئاً لبرهنة عليه قد رغب في رهنه بازديقات
 الكثر ولو عين قدر او جنساً او بلد اختلف ضمن المعير
 المستعير والمرهين واستثنى الشارع ما اذا عين له الكثر من
 قيمته فرهنه باقل من ذلك مثل قيمته او الكثر فانه لا ضمن لكونه
 خلافاً الى خير انتهى ومنها لو شرط الواقف ان لا يورثه
 اكثر من ستة فزاد الناظر عليها ونهاه كلامهم ~~فان~~
 في جميع هذه لا فيما زاد على المروص لانها كالبيع لا تقبل

مظهر عند استنجي البول بحجر ثم نام فاضل

تفريق

تفريق الصفقة وصرح به في فتاوي قاري هداية ثم قال
 والعقد اذا فسد في بعضه فسد في جميعه تنبيه
 وليست القاعدة ما اذا اجتمع في العبادات جانبان ^{خاص}
 السفر فانا لا نغلب جانب الحضر ومقتضاها تغليب لانه
 اجتمع البيع والحرم لان اصحابنا رحمهم الله قالوا في المسح
 على الخفين لو ابتداء بمقيم فسافر قبل ان ينام يومه ليلة انتقلت
 الى مدة المقيم ومقتضاها اعتبار مدة الاقامة فيها تغليباً
 لجانب الحضر ويد قال الامام الشافعي في حله عنه وعند
 اوسع احد الخفين حضراً والاخرى سفر فلذلك لا يصح
 طرد القاعدة واما عندنا فلا حفا لان مدته مدة المسافر
 واما لو احرم قاصراً قبلت سفينة دار اقامته فانه يتم
 ولو شرع في الصلوة في دار الاقامة فسارت سفينة فليس
 له النهوض لمرارها الا ان وعندنا فاقية السفر اذا قضاه
 في الحضر يقضيها ركعتين وعكسه يقضيها ركعتان لان القضاء
 بحلي الاداء اما باب الصوم فاذا صام مقيماً فسافر في
 اثنا ليلته او عكسه حرم الفطر **فصل** هل يدخل في
 هذه القاعدة قاعدة اذا تعارض المانع والمقتضي فانه
 يقدم المانع فلو ضاق الوقت او المانع من سنن الطهارة
 حرم فعلها ولو جرحه جرحاً عدياً وخطأ او مضوا
 وهدر او بها فلا قصاص وخرج عنها سائل الاولي
 لو استشهد الحبيب فانه يغسل عند الامام ومقتضاها
 ان لا يغسل كقولها الثانية لو اختلف موثق للمسلمين في

مدته الى مدة المسافر فتمت ثلاثاً ولو كان
 في عكسه انقلت صح

الكفار فقتضاه عدم التفسير لكل والشافعية قالوا
 بتفسير الكل ولم يفسلوا واصحابنا فصلوا فقال
 لكالم في الكافي من كتاب المحرم واذا اختلفت موال المسلمين
 وموت الكفار فمن كانت عليهم علامة المسلمين صلى عليهم ومن
 كانت عليهم علامة الكفار ترك في لم يكن عليهم علامة ولو
 اكثروا وكفوا وصلى عليهم وينوون بالصلوة والرا
 للمسلمين دون الكفار ويدفنون في مقابر المسلمين وان كانوا
 سولا وكانت الكفار اكثر لم يصل عليهم ويغسلون ويكفون
 ويدفنون في مقابر المشركين وقد تحو المانع على القضي
 في مسئلة سفل لرجل وعلو اخر فان كانا من نوع من
 التصرف في ملكه بحق الاخر فملكه مطلق له وتعلق حق الاخر
 به مانع وكذا تصرف الراهن والموحر في الموهون والعين
 الموحرة من حق المدين والمساخر وانما قدم الحق هنا
 على الملك لانه لا ينفوت به الامنعة بالتاخير وفي تقديم
 الملك على الاخر وتامه في العاديه من مسائل الحيطان
 القاعدة الثالثة لم ارها الا لاصحابنا وارجو من كرم القناع
 ان يفتح بها او شي من هذا بلها وهو الاثار في القرب قال لك
 رضي الله عنهم لا يثار في القرب مكره وفي غيرها محبوب
 قال الله تعالى ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة
 قال الشيخ عز الدين لا يثار في القربات فلا يكثر اثار ما
 الطهارة ولا يسترا العودة ولا بالصف الاول لان الغرض
 بالعبادات العظيمة والاجلال فمن اثاره فقد ترك

مطلق
 وقد روي الامام علي بن
 الحسين عن ابي عبد الله

اجلال الله وعظيمه وقال الامام لو دخل الوقت ومعه
 ماء يتوضا به فوجهه لغيره ليتوضا به لم يجز لا عرف فيه
 خلافا لان الا يثار اما يكون فيما يتعلق بالنفوس لا فيما
 يتعلق بالقرب والعبادات وقال في شرح المهذب في باب
 الجمعة لا قيام احد من مجلسه لمجلس في موضعه فان قام
 بختيلاه لم يكنه فان انتقل الى ابعد من الامام كره قال
 اصحابنا لانه اثر بالقربة وقال الشيخ المحمدي في الفروق من
 دخل عليه وقت الصلوة ومعه ماء يكتفيه لطهارته وهناك
 من يحتاجه للطهارة لم يجز له الا يثار ولو اراد المضطر
 اثار غيره بالطعام لاستبقا ثمجة كان له ذلك وان
 خاف فوات ثمجته والفقير ان الحق في الطهارة لله تعالى
 فلا يسوغ فيه الا يثار وحق في حال المحضنة لنفسه وكراه اثار
 الطالب غير بنو بنه في القراءة لان قراءة العلم والمباركة
 اليه قربة والا يثار بالقرب مكره وقال الحلال السيوطي من
 للشكل على هذه القاعدة من جاء ولم يجد في الصف فرجه
 فانه يجز شخصه بعد الاحرام ويندب للرجوع وان يساعده
 فهذا ينفوت على نفسه قربة وهو احر الصف الاول انتهى ثم
 دأبت في الهبة من منية المفتي فيحتاج معه داهم فاذا
 ان يوشق الفقير على نفسه ان علم انه يصبر على الشدة
 فالأثار افضل والا فالانفاق على نفسه افضل انتهى
القاعدة الرابعة التابع تابع بدخل فيها قواعد
 الاولى انه لا يفرد بالحكم ومن فزوعها تحمل بدخل في بيع

الاغرف

مطلق وكراه اثار الطالب فوجبة في القراءة

الامتعا ولا ينفرد بالبيع والهبه كالبيع ومنها الشراء
 والطريق يخلان في بيع الارض تبعاً ولا ينفردان بالبيع
 الاظهر ومنها الكفارة في قتل اهل ومنها اللعان بنفسه
 وخرج عنها سابل منها يصح اعتاق اهل دون امة بشرط
 ان تلهه لاقل من ستة اشهر ومنها يصح افراده بالعبودية
 بالشرط المذكور ومنها يصح الابعاد له ولو جرد ابيه ومنها
 يصح الاقربان ان يبين المقر سبباً صلياً ولد لاقل
 من ستة اشهر ومنها انه يرث بشرط ولا دية جباومها
 انه يورث فيقسم الغرة بين ورثة الجنين اذا ضربت بطنها
 فالقعة ومنها يصح الاقارب وان لم يبين له سبباً
 اذا جات به لاقل المدة في الادبي وفي مدة تتصور عند
 اهل الخبرة في البهايم ومنها صفة تدبيره ومنها بنوت
 نسبة فقول صاحب الهداية في باب اللعان ان الاحكام
 لا ترتب على اهل قبل وضعه ليس على اطلاقه لما علمت من
 الاحكام له قبله والمراد بعضها كما اشار اليه في العناية
 وخرج عنها ايضا ما قاله المذنب تركت الاجل او بطلته
 او جعلت المالا لقائه يبطل الاجل كما في الحائض
 وغيرها مع انه صفة للبعث والصفة تابعة لوصفها
 فلا تنفرد بالحكم وما خرج عنها لو استقط الجودة فانه
 يصح كذا حقه وما خرج لو استقط حقه في حبس الرهن
 قالوا صح ذكره العادي في الفصول ومنها الكفيل لو اواه
 الطالب صح مع ان الرهن والكفيل تابعان للدين وهو باق

لا يثبت به عند نفي الحكم غير معلوم لا يثبت له كونه
 متفاداً قالوا يجب بنفسه الظاهر ان اجابته لا يثبت
 المدة بغير راد

ووافقتنا النافعية رخصهم لستعاقبه في الرهن والكفيل على الاصح
 وخالفونا في الاجل والجودة فارقين بان شرط القاعدة
 ان لا يكون الوصف مما ينفرد بالعقد فان افردها كالرهن
 والكفيل افرده بالحكم الثانية التابع سيقط بسقوط المبتوع
 منها فانتة صلوة في ايام الجنون وقلنا بعدم القضاء
 لا نقضي سنتها الرواتب ومنها من فاته الحج وتحلل
 بافعال العمرة لا ياتي بالرمي والمبيت لانها تابعان للوقوف
 وقد سقط ومنها الوطأت الفارسي سقط سهم الفريسي
 لا عكسه وخرج عنها من له حق في ديوان الخراج كالمقا
 والعلماء وطلبتهم والمفتيين والفقهاء فضلاً ولا دهم تبعاً
 ولا يستقط بعت الاصل ترغيباً وقد اوصحناه في شرح
 الكنز وما خرج الاخرس يلزمه تحريك اللسان في تكبيره
 الافتتاح واللبية على المقربة به واما بالقرأة فلا على المختار
 مع ان المبتوع قد سقطه هو الملتقط ومنها اجراء الموي
 على راس الاقرع فانه واجب على المختار تنبيهه بقرب ذلك
 ما قبل مسقط الفرع اذا سقط الاصل ومن فروع
 قولهم اذا برى الاصيل يربى الكفيل بخلاف العكس وقد
 يثبت الفرع وان لم يثبت الاصل ومن فروع لو قال
 لزيد على عمي الف وانا صان من به فانكدر عمي لزم الكفيل
 اذا دعاها زبده دون الاصيل كما في الحائض ومنها لو ادعى
 الزوج الخلع فانكدرت المأة بازت ولم يثبت المالا لك
 هو الاصل في الخلع ومنها لو قال بعت عبدك من

فاعتقه فانكره بدعت العبد ولم يثبت المال ومنها
 لو قال بعته من نفسه فانكر العبد عتق بلا عوض المأثمة
 التابع لا يتعلم على المتبوع فلا يصح تقدم المأمور على المأمور
 في تلبية الافتتاح ولا في الاركان ان انتقل قبل مشاركة الامام
 وقرع عليه قاضي خان في الفتاوى ما اذا سبق امامه في
 الركوع والسجود في الرابعة الرابعة يغتفر في التوابع
 ما لا يغتفر في غيرها وقريب منها يغتفر في الشيء منها
 ما لا يغتفر قصدا وفي الفصل التاسع والثلاثين من جامع
 الفضولين فيما ثبت منها حكما ولا يثبت قصدا منه
 في ثلثها اعتقه احدها وهو شر فلو شري المعتق نصيب
 الساكن له يجوز ولا يثبت الساكن من نقل ملكه الى احد لكن
 لو ادعى المعتق الضمان الى الساكن ملك نصيب وهذا عصب
 فتا فابق من يده وضمنه لما كان ملكا العاصب ولو شرع قصدا
 لم يجوز ومنه فصول في زوجه امرأة برضاها ثم الزوج وكل
 بعد بان يزوجه امرأة فقال ينقض فكمه النكاح لم ينقض
 ولو لم ينقض فولا ولكن زوجه اباه بعد فكمه انتقض
 النكاح الاول ومنه شر كذا برعنا وامر المشتري البايع
 بقبضه للمشتري لم يصح ولو دفع اليه غرارة وامره
 ان يكيه فيها مع اذ البايع لا يصلح وكلا عن المشتري
 في القبض قصدا و يصلح ضمنيا حكما لاجل الغرارة
 ومنه شر ما لم يره فوكل وكلا يقبضه فقال لو كل قد
 استقطت الخيار اعني خيار الروية لم يسقط خيار الوكل

ولو قبضه الوكيل وهو يراه سقط خيار روية موكله عنها في
 حنيضة روي الله عنه خلافا لها وقريب من هذا الجنس من
 لا يجوز اجازته ابتداء يجوز انهاء منه لما في الاستتلاف
 ان الامام لم يوله الاستتلاف لم يجوز مع هذا لو حكم خليفة
 وهو يصلح ان يكون قاضيا واجاز القاضي حكما بجوز ومنه
 ان الوكيل بالبيع لا يملك التوكيل به ويملك اجازة بيع ببيعة فضو العوي
 فيه انه اذا اجاز تحيط علمه بما في به خليفة ووكيل الوكيل كذلك
 فتكون اجازته في الانهاء عن بصيرة بخلاف الاجارة في الابتداء
 ومنه لما في الوقي في كل اسبوع يومين فان كان له ولاية القضاء
 في يومين من كل اسبوع لا غير فقضي في الايام التي لم تكن ولاية
 القضاء فلا اجاء نوبته اجاز ما قضي جازت اجازته انما هي
 ظهرت بمسئلتين يغتفر في الابتداء لا يغتفر في البقاء عكسي
 القاعة المروية الاولى يصح تقليد الفاسق القضاء ابتداء
 ولو كان عدلا ففسق انزل عنه بعض المشايخ وكذا في الكمال
 ان الفتوى عليها الثانية لو ابق للماذون الحجر ولو اذن للاق
 صحيحا في قضاء للعراج وقيد قاضي خان بما في به **الاما**
الخامسة توفي الامام على الرعية منوط بالمصلحة وقد
 مر جوابه في مواضع منها في كتاب الصلح في مسئلة صلح الامام
 عن الظلة للمنية في طريق العامة وصرح بما لا امام ابو
 في كتاب الخراج في مواضع وصرح في كتاب الخبايا
 ان السلطان لا يصح عفو عن قاتل الا ولج له وانما
 له القصاص والصلح وعلة في الايضاح بانه نص في ظاهر

في اتمامه وذكره في غير هذا الموضع

في المنة والامانة والامانة
 او اطلب الامانة في
 او اطلب الامانة في

وليس من المظن المستحق العفو واصحابها ما اخرجته من بعد
 الى مذهب عن البراءة رضي الله عنهم قال قال عمر رضي الله عنه
 اني انزلت نفسي من مال الله تعالى منزلة والى البيت ان
 احتجبت اخلفت منه فاذا ايسرت رددته كان
 استغنيث استغففت وذكر الامام ابو يوسف في
 كتاب الخراج قال بحث عن ابن الخطاب رضي الله عنه
 عمار بن ياسر على الصلاة والحرب وبحث عبد الله بن
 مسعود على القضاء وبحث عثمان بن حنيف
 على مساحة الارضين وجعل بينهم شاة في كل يوم
 ووطنها العار وبحث عبد الله بن مسعود وبحث
 الاخير لعثمان بن حنيف وقال اني انزلت نفسي واباكم
 من هذا المال منزلة والى البيت فان امر بارك ونحالي
 قال ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فلينكح
 بالمعروف والمأثم ارضاء تخلصها شاة في كل يوم
 الا استسرع خرابها انتهى فعلى هذا يجوز له التفضل
 ولكن قال في المحيط من كتاب الزكوة والراي الى الامام
 من تفضل وتسوية من غير ان يميل في ذلك الى هوى ولا
 يحل لهم الا ان يكتفوا ويكفي احوالهم بالمعروف وان فضل
 المال شي بعد ايقال الكعوق الى اربابها فسمي بن السلك
 وان قصر في ذلك كان الله عليه حسبا انتهى وذكر الزكوي
 من الخراج بعد ان ذكر ان اموال بيت المال اربعة
 انواع قال وعلى الامام ان يجعل لكل نوع من هذه

مذهب في الزكوة

بيتا

بيتا يخصه ولا يخلط ببعضه بعض لان لكل نوع حكما يخص
 به الى ان قال ويجب على الامام ان يتقاسم تعالى ويصرف الى كل
 مستحق قدر حاجته من غير زيادة فان قصر في ذلك كان الله
 عليه حسبا انتهى وفي كتاب الخراج لابي يوسف ان ابا بكر رضي
 الله عنه قسم للمال بين الناس بالسوية فجاء ناس فقالوا له يا
 خليفة رسول الله انك قسمت هذا المال فسويت بين الناس
 ومن الناس اناس لهم فضل وسوابق وقدم فلو فضلت اهل
 السوابق والقدم والفضل بفضلهم فقال اما ما ذكرتم من
 السوابق والقدم والفضل فما اصر في ذلك ولما ذكر في ثوابه
 على الله تعالى وهذا معاش فلا سوية فيه خير من الاثرة
 فلما كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه وجا الفتوح فضل
 وقال لا اجعل من قاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم كنز
 قاتل معه ففرض لاهل السوابق والقدم من المهاجرين والانصار
 من شهد بدرا ولم يشهد بدرا اربعة الاف وقرض كان
 اسلامه كاسلام اهل بدر دون ذلك انزلهم على قدر منازلهم
 من السوابق انتهى وفي القنية من باب ما يحل للمدعي من
 كان ابو بكر رضي الله عنه يسوي بين الناس في العطاء بين
 المال وكان عمر رضي الله عنه يعطيهم على قدر الحاجة والنفقة
 والفضل والاخذ بما فعله عمر رضي الله عنه في زماننا احسن
 فتعتبر الامور الثلاثة انتهى وفي البرازية السلطان اذا
 ترك العز لم هو عليه جاز غنيا كان او فقيرا لكن اذا كان
 المزوك له فقيرا فلا ضمان على السلطان وان كان غنيا

مذهب اذا ترك السلطان العز لم هو عليه جاز غنيا او فقيرا

قوله فان قالوا لم ينفذ قال المصنف رحمه الله تعالى
في شرح الكفر انما هو انتمنا اطاعة الامام في غير
المعصية واجبة فلا الامام امر بغيره بل هو واجب في

محل فعل السلطان

ضمي السلطان العشر للفقر من بيت مال الخراج لبيت مال الصدقة
انتهى **تنبيه** اذا كان فعل الامام مبنيا على المصلحة فيما يتعلق
بامور العامة لم ينفذ امره شرعا الا اذا وافقه فان خالف لم ينفذ
ولهذا قال الامام ابو يوسف في كتاب الخراج من باب احياء الموالي
وليس للامام ان يخرج شيئا من يد احد الا بحق ثابت معروف
انتهى وقال قاضي خان في فتاويه من كتاب الوقف ولو ان سلطانا
اذن لقوم ان يجعلوا ارضا من اراضي البلدة خوشت موقو
على المسجد او امرهم ان يزيدوا في مسجدهم فالوا ان كانت البلدة
فقط عنوة وذلك لانهم المار والناس ينفذ امر السلطان
وان كانت البلدة ففقت صلحا ينبغي على ملك مالها فلا ينفذ امر
السلطان فيها انتهى وفي صلح البزازية له عطايا في الديوان وان
عن اثنين واصطفا على ان يكتب في الديوان اسم احدهما ويخذ
العطايا والاخر لا شيء له من العطاء بهذا من كان العطاء له
مالا معلوما فالصلح باطل ويبدل الصلح الذي جعل الامام
العطاء له لان الاستحقاق للعطاء باثبات الامام لا دخل له
لرضا الغير وجعله غير ان السلطان ان منع المستحق فقد
ظلم مرتين في قضية حرمان المستحق واثبات غير المستحق بمقامه
انتهى **تنبيه** اخر تصرف القاضي فيما له فعله في اموال التبايع
والتركات والاقواف مفيد بالمصلحة فان لم يكن مبنيا عليها
لم يصح ولهذا قال في شرح تجميع الجائع من كتاب الوصايا
اوصي ان يشترى بالثلث ويعتق فنان بعد الايمان رديته
يحيط الثلثين فشر القاضي عن الموصي كمالا يرضى خصما بالعهد

والحق

واعتاقه لغو لتعديك الوصية وهو الثلث بعد الذي قال
الفارسي شارحه واما اعتاقه فهو لغو لتعديك تنفيذ باعنا
الولاية العامة لان ولاية القاضي مقيدة بالنظر ولم يوجد
النظر فليغو انتقي وفي قضا الوالوجية رجل اوصي الى رجل
وامره ان يتصدق من ماله على فقراء بلدة كذا بناية دينار
ولكن الوصي يبعد من تلك البلدة وله هناك البلدة غريم له عليه
الدراهم ولم يوجب الوصي الى تلك البلدة سبيلا فامر القاضي
الغريم بصرف ما عليه من الدراهم الى الفقراء الذين عليه باق
وهو منطوع في ذلك ووصيته الميت قايمة انتهى وبهذا
علم ان امر القاضي لا ينفذ الا اذا وافق الشرع وصرح في الخبر
والوالوجية وغيرهما بان القاضي اذا قرر فرائض المسجد بغير
شرط الواقف لم يحل للقاضي ذلك ولم يحل للفرائض تناول
المعلوم انتهى وبه علم حرمة احداث الوظائف بالاوقاف
بالاولى لان المسجد مع احتياجه للفرائض لم يحز تقريه لانما
استيجار فرائش بلا تقريه فتقرر غيره من الوظائف كالحل
بالاولى وبه علم ايضا حرمة احداث المرتبات بالاوقاف
بالاولى وقد سئلت عن تقرير القاضي المرتبات بالاوقاف
فاجبت بانه اكان من وقف شروط للفقراء فتقرر صحيح
لكن ليس بلازم للناظر الصرف الى غيره وقطع الاوله الا
اذا حكم القاضي بعدم تقرير غيره مح بلزم وهو في اوقاف
الخصافي وغيره وان لم يكن من وقف الفقراء يصح ولم يحل
وكذا اذا كان من وقف الفقراء فدره لمن يملك نصا با ستم

محل امر القاضي لا ينفذ الا اذا وافق الشرع

سئل لو قر من فريض وقف سكت الواقف عن صرف
 فريضه فهل يصح فاجبت بانه لا يصح ايضا لما في الآثار
 خائفة ان فريض الوقف لا يصرف للفقراء وانما يشترى
 به للتولي مستغلا له وصرح في الزاوية وتبعه في الدرر والفر
 بانه لا يصرف فريض وقف لوقف اخر ائخذ واقفها او اختلف
 وكتبنا في شرح الكنز من كتاب القضاء ان من القضاء الباطل
 القضاء بخلاف شرط الواقف لان مخالفة كماله المضي
 الملتقط القاضي اذا زوج الصغيرة من غير كفول لم يحوز
 فعلم ان فعله مقيد بالمصلحة ولهذا صرحوا بان الحايض
 اذا مال الى الطريق فاستعمل واحد على ما كتبتم ابراه القاض
 لم يصح كما في التهذيب وكذا لا يصح تاجيل القاضي لان الحق
 ليس له كذا في جامع النصولين **القاعدة السادسة**
 كدود ندر بالشبهات وهو حديث رواه الحلال ليس
 مغريا الى ابن عدي من حديث ابن عباس رضي الله عنهما واخر
 ابن ماجه من حديث ابي هريرة رضي الله عنه فادفعوا الكدود
 ما استطعتم واخرجه الترمذي والحاكم من حديث عائشة
 رضي الله عنها اذ روى الكدود عن المسلمين ما استطعتم
 فان وجدتم للمسلمين مخزجا فلو اسبيلهم فان الامام
 لان يخطي في العفو خير من ان يخطي في العقوبة
 واخرج الطبراني عن ابن مسعود موقوفا اذ روى الكدود
 والقتل عن عباد الله ما استطعتم وفي فتح القدر اجمع
 فقها الامصار على ان كدود ندر بالشبهات والحديث

المروي في ذلك متفق عليه وتلقته الامة بالقول والشبهة ما
 يشبه الثابت وليس ثابت واحصا بنا قسموها الى شبهة حجة
 الفعل وتسمى شبهة اشتباه والى شبهة في المحل فالاولى تحقق
 في حق من اشتبهه عليه المحل والحكمة فظن غير الدليل دليلا
 فلا بد من الظن والافلا شبهة اصلا كظنه حل وطي جارية
 زوجته او ابنة او امه او جد او جدته وان عليها ووطي
 المطلقة ثلاثا في العدة او بانها عيال والمختلعة وام الولد اذا
 اعتقها وهي في العدة ووطي لعبد جارية مولا والمرتب في حق
 الموهنة في رواية مسند غير الرهن كالمترتب في هذه للواقع
 لاحد اذا قال طنت انها تحل لي ولو قال علمت انها حرام علي
 وجب الحد ولو ادعى احدهما الظن والاخر لم يدع علمها
 حتى يقرأ جميعا بعلمها بالحكمة والشبهة في المحل في ستة مواضع
 جارية ابنه والمطلقة طلاقا بانها بالكايات والجارية المبيعة
 اذا وطئها البائع قبل تسليمها الى المشتري والمجعولة مهر
 اذا وطئها الزوج قبل تسليمها الى الزوجة والمشاركة بين الوافي
 وغيره والموهنة اذا وطئها المرتب في رواية كتاب الرهن
 وعلمت انها ليست بالمختارة ففي هذه المواضع لا يجب الحد
 وان قال علمت انها على حرام لان المانع هو الشبهة في نفس
 الحكم وبذلك في النوع الثاني ووطي جارية عبده الماذون المذون
 ومكاتبه ووطي البائع لجارية المبيعة بعد القبض في البيع
 والتي فيها اختيار للمشتري وجارية التي هي اخته من الرضا
 وجاريته قبل الاستبراء والزوجة المحرمة بالردة وبالطاقة

لا ينها ويحاجه لانهما انتهى ما في فسخ القدر وهما شبهة
 ثالثه عند اخنيق وهو شبهة العقد فلا حد اذا وطئ محرمة
 بعد العقد عليها وان كان عالما بالحرمة فلا حد علي من وطئ امرأة
 تزوجها بلامشهود او بغير اذن مولها او مولاها وقالا الحد في وطئ
 محرمة المعقود عليها اذا قال عليت انها حرام والفتة على قولهما
 كما في الملامسة ومن الشبهة وطئ امرأة اختلفت في نكاحها
 ومنها شبهة الجحر للنداء وان كان المعقود تحريمه ومنها شبهة الجور
 التوكيل باستيفاء الكدود واختلف في التوكيل بانثائها وعما
 بني علي انها نكاح بها انها لا تثبت بشهادة النساء ولا بكتاب التمسك
 اليه القاضي ولا بالشهاد على الشهادة ولا تقبل الشهادة في حد سواد
 سوى حد العتق الا اذا كان لبعدهم من الاطام ولا يصح اقرار
 السكران بالخلاصة الا انه يضمن المال ولا يستخلف فيها لانه
 لرجاء النكول وفيه شبهة حتى اذا انكر العاذق ترك من غير
 بين ولا يصح الكفالة بالكدود والمصاص ولو برهن العاذق
 برجلين او رجل واحد يقر على اقرار المعذوف بالزنا فلا حد ^{عليه} ولو
 بثلاثة على الزنا لا حد وخذوا ولا قطع برقة مال الصلوة وان علا
 وفرعه وان سفل واحد الزوجين وسيد وعبد ومن بيت
 ماذون في دخوله ولا فيما كان اصله مباحا كما علمت تغارجه
 في كتاب الرقة ويسقط القطع بدعواه كونه المروق ملكه
 وان لم تثبت وهو النص الظرف وكذا اذا ادعى ان الوطوء
 زوجته ولم يعلم ذلك تبيين يقبل قول المترجم في الحد
 كغيرها فان قيل وجب ان لا يقبل لان عبارة المترجم بدل

هذا لا قطع برقة مال الصلوة وان علا
 وفرعه وان سفل

هذا لا قطع برقة مال الصلوة وان علا
 المروق ملكه وان لم تثبت

عن

عن عبادة العجمي والحد ولا تثبت بالابدال الا ترى انه
 لا تثبت بالشهادة على الشهادة وقاب القاضي لما في
 اجيب بان كلام المترجم ليس يبدل عن كلام الاجمعي لكن
 القاضي لا يعرف لسانه ولا يقف عليه وهذا الرجل المترجم
 يعرفه ويقف عليه فكانت عبارته كعبارة ذلك الرجل
 لا بطريق البدل بل بطريق الاصاله لانه يصار الي الترجمة
 عند العجز عن معرفة كلامه كالشهادة بصار اليها عند
 عدم الاقرار كذا في شرح الاصب للصدر الشهيد من التماس
 والثلاثين تبيين القصاص كالحود في الدرع بالشبهة
 فلا تثبت الا بما تثبت به اكدود وما فرغ عليه انه
 لو ذبح نايما فقال فبجته وهو ميت فلا قصاص حتى
 الدية كما في العدة ومنها لو جن القاتل بعد الحكم عليه بالقصاص
 فانه ينقلب دية ولا قصاص اذا قال اقتلني فقتله واختلف
 في وجوب الدية والاصح عدمه ولا قصاص اذا قال اقتل
 عبدي او اخي او ابني او ابيه لكن لا شيء في العبد وجب الدية
 في غيره واستثنى في حرانه المقتنين با اذا قال اقتل ابني
 وهو صغير فانه يجب القصاص ونحوه في الزارية وشي
 ان الاقصاص يقتل من لا يعلم انه محقوف الدم على الباب
 او لا وفي الخانية ثلاثة قتلوا رجلا عمدا ثم شهدوا بعد
 التوبة ان الولي عفي عن الحسن معه اسلا تقبل شهادتهم
 الا ان يقول اشان منهم عفا عنا ومن هذا الواحد
 ففي هذا الدم قال ابو يوسف تقبل في حق الواحد

وقال الحسن قبل في حق الكل انتهى وكنسامة ليلة العفو في
شرح الكفر من باب الدعوى عند قوله وقيل خصم اعط
كفلا فلتراجع ولتثبت في الفوائد ان القصاص للحدود
الا في مسائل الاولي يجوز القضا بعله في القصاص دون
الحدود كما في الخلاصة الثانية اكد ولا تورث والقصاص
يورث الثالثة لا يصح العفو في اكدود ولو كان بعد القد
بخلاف القصاص الرابعة التقادم لا يمنع من الشهادة بالقتل
بخلاف اكدود سوى حل العذف الخامسة يثبت بالاشهاد
والكتابة من الاخر بخلاف الحدود كما في الهداية من مسائل
سني السادسة لا يجوز الشفاعة في الحدود ويجوز في القصاص
السابعة اكدود سوى حد القذف لا تقوم على الدعوى
بخلاف القصاص لا بد فيه من الدعوى تبين التعزير
مع الشبهة ولذا قالوا ثبت ما ثبت به المال ويجري فيه
الحلف ويقضي فيه بالنكول والكفارات تثبت معها
ايضا الا كفارة النظر في رمضان فانه يسقطها والواجب
النسيان والخطا بفساد صوم مختلف في صحة كما علم في
حله واما القدية فهل تسقطها لم ارها الا ان ومن العجيب ان
الشافعية شرطوا في الشبهة ان تكون قوية قالوا فلو قتل مسلم
ذميا فقتله ولو الذمي فانه يقتل به وان كان موافقا لراي
الحنيفة من شرب الخمر يحد ولا يراعي خلاف ابي
حنيفة القاعدة السابعة الحر لا يدخل تحت البدن
فلا يضمن بالعصب ولو عصبيا ولو عصب صبي فمات

مطلب اكدود لا تورث

مطلب التعزير يثبت مع الشبهة

من عصب صبي او اخطأ بالصبي عن برهان القاص
بغير عصب عن الصبي او بغير اية مات انتهى

في بدخلة اية كحي لم يضمن ولا يرد مالومات بصاعته
او فمشته حية او ينقله الى اخر مسبعة او الى مكان
الصواعق او الى مكان يغلب فيه كحي والواض فان ديت
على عاقلة القاصب لانه ضمان الاتلاف لا ضمان غصب
والحر يضمن بالاتلاف والعبد يضمن بهما والمكاتب كالمحرور يضمن
بالغصب ولو صغيرا او غلاما في شرح الزيلعي قبل باب
القنامة وام الولد كالمحررة ولم ار الا حكم ما اذا وطئ حرة
بشبهة فاجلها وامنت بالولادة وينبغي عدم وجوب ذنبها
بخلاف ما اذا كانت امه ومن فروع القاعدة لوطا وغنة
حرة على الزنا فلا مهر لها كما في الخانية ولو كان الواطئ صبي
فلا حد ولا مهر وهذا مما يقال لتاوطي خلا عن العقر والعقر
بخلاف ما اذا طأ وعنه امه لكون المهر هو السيد وخرج
عن القاعدة قول اصحابنا اذا تنازع رجلان في امرأة كانت
في بيت احدهما او دخل بها احدهما فهو الاولي لكونه دليلا
على سبق عقده والاولي ان يقال ان الزوجة في هذا الزوج
كما قد مرنا وقولهم في باب التحالف ان القول قوله فيما يصلح
لهم محللين بانها في هذا الزوج فهي وفي بيدها في يد غيره يقال
في اصل القاعدة الحر لا يدخل تحت بدخلة الا الزوجة
فانها في بدخلة زوجها واسم سمحانه اعلم ثم راي في جامع
المصولين من التاسع عشر مانصة امرأة في دار رجل
يدعي انها لثمة وخارج يد غيرها وهي تصدق بالقول الرب
الدار فقد صرح بان اليد تثبت على الحرة كحفظ

نهي

الدراك في المتاع انتهى **القاعدة الثامنة** اذا اجتمع
 امران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما دخل
 احدهما في الاخر غالبا في فروعها اذا اجتمع حدث
 وحائبة او جنابة وخيف كفي الغسل الواحد ولو باشر الحرم
 فيما دون الفرج ولزمه سائة ثم جامع ومقتضاها الا
 كفا بوجوب اجماع وكما اراه الان من محاورها لو نص للحرم
 يديه ورجليه في مجلس واحد فانه يجب دم واحد اتفاقا وان
 كان في مجلسي فلهذا كره عندنا رحمه الله وعليه قولنا يجب لكل
 رجل دم اذا وجد فذكر في كل مجلس حتى يجب عليه اربع دماء
 اذا وجد في كل مجلس قلم يدا رجل فجلناها حائبة و
 معنا لا اتحاد المقصود وهو الارتفاق فاذا اتحد المجلسي
 المعنى واذا اختلف يعتبر جنبايات لكونها اعضاء متباعدة
 وعليه هذا الاختلاف لو جامع مرة بعد اخرى مع امرأة او
 او نسوة الا ان مشايخنا رحمهم الله قالوا في الجماع بعد
 الوقوف في المرة الاولى عليه بدنة وفي المرة الثانية عليه
 سائة كذا في المبسوط وفي الخاتمة فان جامعها مرة بعد
 اخرى في غير ذلك المجلس قبل الوقوف بعرفة ولم يقصد
 به رفض الحج الفاسدة يلزمه دم اخر بالجماع الثاني في قول
 ابي حنيفة وابي يوسف ولو نوي بالجماع الثاني رفض الحج
 الفاسدة لا يلزمه بالجماع الثاني شي انقضى ومنها لو دخل المسجد
 وصلى الفرض والرابطة دخلت فيه التحية وكو طواف الفداء
 عن فرض ونزرد خلفه طواف القدوم بخلاف ما لو

يدوم لكل

طاف للافاضة لا يدخل فيه طواف الوداع لان كل منها مقصود
 ومقصودها مختلف ولو دخل المسجد الحرام فصرع لجماع
 لا ينوب عن تحية البيت لاختلاف الجنس ولو صلى فريضته
 عقب طواف ينبغي ان لا يكفيه عن ركعتي الطواف بخلاف
 تحية المسجد لان ركعتي الطواف واجبة فلا تسقط بفعل
 غيرها بخلاف تحية المسجد ولو نوي اية سجدة بمصطفية قبل ان
 يقرأ ثلاث ايات كفت عن التلاوة لحصول المقصود وهو
 التعظيم وكذا لو ركع لها فورا اجزأت قياسا ^{في كل ركعة} من الموضع
 التي يعمل فيها بالفتاى كما بيناه في شرح الفاسد وكذا لو نوي اية
 وكو رها في مجلس واحد وكنتي سجدة واحدة ولو تعدد السهو
 الصلاة لم يتعدد الجوارز بخلاف الجوارز في الاحرام فانه يتعدد
 متعدد الجنابة اذا اختلف جنسها لان المقصود بسجود السهو
 دعم النفس الشيطان وقد حصل بالسجدة من آخر الصلاة والمقصود
 في الثاني جبره منك للمرة فلكل جبر فاختلاف المقصود ولو
 ركب او شرب سجدة او سرق ما لم يركب او شرب او سرق في الاول موجبا
 لما اوجبته الثاني ولا ولو ركب بركعتين ثم نوي اية الجرم ولو قد ركب
 مائة واحدا او جماعة في مجلس او مجلسين واحدا بخلاف ما
 اذا ركب في حديق ثم ركب فانه يحسد ثانيا ولو ركب وسرق وشرب
 اقيم الكل لاختلاف الجنس ولو وطئ في نهار رمضان مائة
 لم يلزم بالثاني وما بعد متى ولو في يومين فان كانا من رمضان
 تعددت مائة فان كفر الاولى تعددت والا احدث ولو
 قتل المحرم صيدا في الحرم فعليه جزا واحد لكونه اقوي

رغم سمي
مستفاد من كرون

مطلق ولو شرب نارا او شرب الخا او سرق مائة الكفى
 واحد سواء اجم

ولو ليس المحرم ثوبا مطيبا فعليه فديتان لا خلاف في الجنس وكذا
 قال الزيلعي في قول الكثر أو خضيب رأسه بجنا هذا إذا
 كان مائعا وأن كان ملبدا فعليه دمان دم للطيب وم
 لتغطية الرأس انتهى ويتعد كجزاء على القارن فيما عدا
 الفرد به دم لكونه محرما باحرامين عندنا وقولهم إلا
 أنه يتجاوز المباحات غير محرم استثناء منقطع لأنه حالة
 المجاوزة لم يكن قادرا ولو تكررت ولو طي بشبهة واحدة فإن
 كانت بشبهة ملك لم يجب المهر واحد لأن الثاني صافي
 ملكه وإن كانت بشبهة اشتباه وجب لكل وطى مهر لكل
 وطى صافي بكل الغير فالأول لو طى جارية ابنه ولو كان
 والمكسوة فاسدا ومن الثاني وطى جارية أحد الزوجين
 الجارية المشتركة ولو وطى مكاتبته مشتركة لم لا تحدد
 في نصفه لها وتعد في نصف بشريته والكل لها ولا يقع
 في الجارية المستحقة كذا في الظهيرية ومن زني بامته فقتل
 لزوم الحد والعقوبة لا خلافا لهما ولو زني بحرة فقتلها وجحد
 مع الدية ولو زني بكبيرة فافضاها فإن كانت مطاوعة
 من غير دعوى شبهة فعليها الحد ولا في الا فضا لرضا
 هابه ولا مهر لها لوجوب الحد وإن كان مع دعوى شبهة
 فلا حد ولا شيء في الافضا ووجب العقد وإن كانت مكرهة
 من غير دعوى شبهة فعليه الحد وزنا ولا مهر لها فإن
 لم تستمسك بولها فعليه الدية كاملة والحد وضمن
 الدية وإن كان مع دعوى شبهة فلا حد عليهما وإن كان

طلب الافضا

البول

البول يستمسك فعليه ثلث الدية ويجب المهر عند كتمانها
 في ظاهر الرواية وإن لم تستمسك البول فعليه الدية كاملة
 ولا يجب المهر عند كتمانها خلافا للمجد وإن كانت صغيرة يجامع
 مثلها فهي كالكبيرة إلا في حق سقوط الأرض وإن كانت
 لا يجامع مثلها فإن كانت تستمسك بولها فعليه ثلث الدية
 وكال المهر ولا حد عليه والافا لدية فقط كذا في شرح الزيلعي
 من الحدود وما الجناية إذا تعدت بتقطع عضوه ثم
 قتله فإنها لا تدخل فيها إلا إذا كانا خطائين على واحد ولم
 يتخلفا برؤ وصورها ستة عشر لانه إذا قطع ثم قتل فاما
 أن يكونا عديين أو خطائين واحد هاهنا والآخر خطا وكل
 من الأربعة أما على جلد أو على شين وكل من الثمانية أما أن
 يكون الثاني قبل البرء أو بعده وقد أوصناه في شرح النسخة
 في بحث الاداء الفضا والمعتدة لاد وطئت بشبهة وجبت
 أخرى وقد خللتا والمري منها سوا كان الواطى صاحب العقد
 الأولي أو غيره لحصول المقصود وقد علمت ما احتزنا عنه
 بقولنا غالبا والله الموفق **القاعدة التاسعة** أعمال
 الكلام أولي من أهله متى مكن فإن لم يكن أهلا ولذا انفق
 أصحابنا في الأصول على أن الحقيقة إذا كانت متعذرة فإنه
 يصار إلى المجاز فلو حلف لا يأكل من هذه الخلة أو هذا الدقيق
 حنث في الأول بالكل ما يخرج منها وبشئها أن باعها واشترى
 به ما كولا وفي الثاني بما يتخذ منه كالخبز ولو أكل عين السمكة
 والدقيق لم يحنث على الصحيح والمهور شرعا أو عرفا كالنقد

من فسخ صوم بقولنا لم يحنث مقصودهما
بشئ من صوم

فالجناية في البول من الخلة وهو منقذ
 فالأول بالكل ما يخرج منها وبشئها أن باعها واشترى
 به ما كولا وفي الثاني بما يتخذ منه كالخبز ولو أكل عين السمكة
 والدقيق لم يحنث على الصحيح والمهور شرعا أو عرفا كالنقد

وأن تعذر الحقيقة والمجاز أو كان اللفظ مشتركاً بلا مرجح أهمل
لعدم الامكان فالأول قوله لامرأة المعروفة لا يسهل هذا بنقل
تحرير ذلك أبداً وإنما في لو أو صيغ الوالية وله معنى بالكسر
بالتع بطلت ولهم يكن معنى بالكسر وله موال اعتقدهم ولهم
موال اعتقدهم انصرفت اليه موالية لانهم كحقبة ولا يؤولون
موالية لانهم المجاز ولا يجمع بينهما ومما فرغته علي هذه القاعدة
ما في الخاتمة رجل له امرأتان فقال لاحدهما انت طالق اربعاً
انت طالق اربعاً فقلت الثلاث تكفي فقال الزوج او قعت
الزيادة على ثلاثة لا يقع على الاخرى ثم وكذا لو قال الزوج الثلاث
لك والباقي لصاحبتك لا تطاق الاخرى انتهى لعدم امكان العمل
فأهل لأن الشارع حكم بطلان ما زاد فلا يمكن ايقاعه على ط
وفيها حكاية الاستاد الطحاوي رحمه الله حكاه في تسمية
الدهر من الطلاق ولو جمع بين من يقع الطلاق عليها ومن لا
يقع وقال احداً كما طالق ففي الخاتمة ولو جمع بين منكوحته
ورجل وقال احداً كما طالق لا يقع الطلاق على امراته في قول
ابي ح وعن ابي يوسف انه يقع ولو جمع بين امراته واجنبية
وقال طلقت احداً كما طلقت امراته ولو قال احداً كما طالق
ولم ينو شيئا لا تطلق امراته وعن ابي يوسف ونحوهما انها
تطلق ولو جمع بين امراته وبين ما ليس محل الطلاق كالبهائم والحمر
وقال احداً كما طالق طلقت امراته في قول ابي ح والجمهور
وقال محمد لا تطلق ولو جمع بين امراته الحية والميتة وقال احداً
كما طالق لا تطلق الحية انتهى ثم قال فيها ولو جمع بين امرتين

احداها

الاعظم رحمه الله

احدها صحيحة النكاح والاخرى فاسدة النكاح وقال احداً كما
طالق لا تطلق صحيحة النكاح كما لو جمع بين منكوحته واجنبية
وقال احداً كما طالق انتهى وحاصله انه اذا جمع بين امراته
وعندها وقال احداً كما طالق لم يقع على امراته في جميع الصور
الا اذا جمع بينهما وبين جدار او بهيمة لأن الجدار لما لم يكن
اهلاً عمل اللفظ في امرته بخلاف ما اذا كان المضموم آدمياً
فانه صحيح في الجملة الا انه يسكت بالرجل فانه لا يوصف
بالطلاق عليه ولذلك قال لها انما منك طالق لغيري وقد يقال ان
الطلاق لا يراد الا الوصلة وهي مشتركة بينهما ومما فرغته علي القاعدة
قول الامام لعبد الاكبر سنانة هذا ابني فانه اعلمه عتقاً حراً
عن هذا حررها الهلالة وقال في النار من تحت الحروف من أو
قالا اذا قال لعبد دابته هذا حراً هذا انه باطل لأنه اسم
لاحد لها غير عين وذلك غير محل للعتق وعنده هو كذلك لكن
على احتمال التعيين كما في مسألة العبد في العمل بالمحتمل او في
من الاهدار فجعل ما وضع للحقيقة مجازاً عما يحتمل وان استحال
حقيقته وهما ينكران الاستعادة عند استحالة الحكم انتهى
باولاه لو قال لعبد ودابته احداً كما حرعتك العبد بالاجماع
كما في المحيط وبيننا الفرق في شرح المنار ومنها لو وقف على
اولاده وليس له الا اولاد الاولاد جعل عليهم صوتاً للفظ عن
الاهمال عملاً بالمجاز وكذا لو وقف على مواله وليس له موال
وانما له موال موال استحقوا كما في التحرير وليس منها موال في
بالشرط والجواب بلا فاء فانما لا نقول بالعتق لعدم امكانه

ولا يندى هذا بالماء عن يمين يوسف وكذا انت
على كل من يندى به

السبيك
الوقف

وتسمى اسم للولد وولده ابدا وولادته ابنت
ولده وولده من المذكور اي ذوات الاناث الا ان يكون
ابن اب من ولد وولده المذكور والجار

فيتجزأ الا اذا اراد في دخوله ملكة فدين واذا دخلت ملكة فدين
وقد جعل الامام الاسيوطي من فروجها ما وقع في قفاوي السبيك
فذلك كذا من باب التمام ثم تذكر ما يسهل به تعالى ما يناسب اصولنا
قال السبيك لو ان رجلا وقف عليه ثم علي وولده ثم اولادهم ونسله
وعقبه ذكرا وانثى للذكر مثل حظ الانثيين علي ان من توفي منهم
عن ولد او نسل عاد ما كان جارا من ذكرك علي وولده ثم علي وولده
ثم علي ونسله علي القرضية وعلي ان من توفي عن غير نسل عاد
ما كان جارا با عليه علي في درجة من اهل الوقف المذكور بقدر
الا قرب اليه فالقرب وتيسر في الاخر السقيف والاخر من الاب وال
مات من اهل الوقف قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف وترك
ولدا او اسفل منه استحق ما كان يستحقه المتوفي لو بقي حيا
الى ان يصير اليه شي من منافع الوقف المذكور وقام في الاستحقاق
مقام المتوفي فاذا انقضوا فعلى الفقهاء وتوفي الموقوف عليه
وانتقل الوقف الي ولده احمد وعبد القادر ثم توفي عبد القادر
وترك ثلاثة اولاد هم علي وعمر ولطيفة وولدي ابنه عمر
في حيوة والده وهما عبد الرحمن وملكة ثم توفي عمر عن غير نسل
ثم توفيت لطيفة وترك بنتا تسمى فاطمة ثم توفي علي وترك
بنتا تسمى زينة ثم توفيت فاطمة بنت لطيفة عن غير نسل فالي
من ينتقل نصيب فاطمة المذكورة فاجاب الذي قلنا ان ان نصيب
عبد القادر بجميعه يقسم هذا الوقف علي سبعة بنين جند القدر
الرحمن منه اثنان وعزود وملكة احد عشر ولدي سبعة
ولا يسمى هذا الحكم في اعقابهم بل كل وقت بحسبه قال البيان

ذلك

ابتداء حساب السبيك

ذلك ان عبد القادر لما توفي انتقل هذا الحكم في اعقابهم نصيب
الي اولاده الثلاثة وهم علي وعمر ولطيفة للذكر مثل حظ الانثيين
علي حسان وعمر حسان وللطيفة حسة وهذا هو الظاهر عندنا
وتحتمل ان يقال يشاركهم عبد الرحمن وملكة ولدا عمر المتوفي في
حيوة ابية ونزلا منزلة ابهما فيكون لهما السبعان وعلي السبعان
ولعمر السبعان وللطيفة السبع وهذا وان كان محتملا فهو
عندنا لان التمكن في اخذ ثلاثة امور احدها ان مقصود
الواقف ان لا يحرم احدا من ذريته وهذا ضعيف لان المقصود
اذ لم يدعها للفظ لا يعتبر الثاني ادخالهم في الحكم وجعل
الترتيب بين كل اصل وفرعه لابين الطبقتين جميعا وهذا محتمل
لكنه خلاف الظاهر وقد كنت ملت اليه مرة في وقف للفظ اقتضاء
فيه لست اعمه في كل ترتيب الثالث الاستناد الي قول الواقف ان
من مات من اهل الوقف قبل استحقاقه لشي فام ولد مقامه هذا
قوي لكن لما يتم لو صدق علي المتوفي في حيوة والده انه من اهل الوقف
وهذه مسألة كان قد وقع مثلها في التام السبعين وثمانية طلبة
فيها نقلا فلم يجدوا فارسلوا الي المديار المصرية يسألون عنها
ولا ادري ما اجابوهم لكني رايت بعد ذلك في كلام الاصحاب
فيما اذا وقف علي وولده علي من مات منهم انتقل الي اولاده
ومن مات ولا ولد له انتقل الي الباقيين من اهل الوقف فاما
عن ولد انتقل الي الباقيين من اهل الوقف فمات واحد عن ولد
انتقل نصيبه اليه فاذا مات اخر عن غير ولد انتقل نصيبه الي اخيه
لانه صار من اهل الوقف وهذا السبيل يقتضي انه انما صار من

اهل الوقف
قبل

الوقف

الوقف

الوقف

الوقف

ابن المتوفي في ملكه عبد الرحمن

اهل الوقف بعد موت والده فيقتضي ان ابن عبد القادر المتوفى
 في حياة والده ليس من اهل الوقف والله انما يصدر عليه اسم
 اهل الوقف بعد موت والده اذا آل اليه الاستحقاق **قال**
 وما يتنبه له ان بين اهل الوقف والموقوف عليه عموم
 وخصوصا في وجه فاذا وقف مثلا على زيد ثم عمر ثم اولاده
 فهو موقوف عليه في حياة زيد لا بعد موته قصده الوقف
 وسماء وعينه وليس من اهل الوقف حق يوجد شرط استحقاق
 وهو موت زيد واولاده اذا آل اليهم الاستحقاق كل واحد
 منهم من اهل الوقف ولا يقال في كل واحد انه موقوف عليه
 بخصوصه لانه لم يعينه الوقف وانما الموقوف عليه حصة
 الاولاد كالتفريق بين اثنين بذلك ان ابن عبد القادر لم يكن
 من اهل الوقف صلا ولا موقوفا عليه لان الواقف لم ينص
 على اسمه **قال** وقد يقال ان التوقيف في حياة ابيه يستحق لانه
 لو مات ابوه جري عليه الوقف فينتقل هذا الاستحقاق
 اليه واولاده **قال** وقد كنت في وقت الحجته ثم رجعت عنه فاني
 قلت قد قال الواقف ان من مات من اهل الوقف قبل استحقاق
 لشي فقد ساء من اهل الوقف مع عدم استحقاقه فبذلك علي الله
 اطلق اهل الوقف علي بن بصل اليه الوقف فيدخل محرم والده
 عبد الرحمن وملكة في ذلك فيستحقان ونحن انما نرجع في
 الاوقاف الي ما دل عليه لفظ واقفها سواء وافق ذلك عرف
 الفقهاء ام لا قلت لا نسلم مخالفة ذلك لما قلنا اما اولادنا
 لم يقل قبل استحقاقه وانما قال قبل استحقاقه لشي فيجوز

والد عبد الرحمن

الحجته

ان يكون

ان يكون قد استحق شي صار به من اهل الوقف ويترتب
 استحقاقا اخر فيموت قبله فنظر الواقف علي ان ولده يقوم
 مقامه في ذلك الشيء الذي لم يصل اليه ولو سلمنا انه فلا قبل
 استحقاقه فيحتمل ان يقال ان الموقوف عليه او البطن الذي
 بعده وان وصل اليه الاستحقاق اعني انه صار من اهل
 الوقف قد بنا آخر استحقاقه اما لانه مشروط بمدة كقوله في كل
 سنة كذا فيموت في اثنا عشر شهرا او ما اشبه ذلك فيصح ان يقال
 ان هذا من اهل الوقف والي الان ما استحق من العلة شيئا
 اما لعدمها او لعدم الاستحقاق بمضي زمان او غيره هذا
 حكم الوقف بعد موت عبد القادر فلما توفي عمر عن غير نسل انتقل
 نصيبه الى اخوته على شرط الواقف لمن في درجة فيصيب نصيب
 عبد القادر كله بينهما الا ان علي الملكان وللطيفة الثلث
 حرمان عبد الرحمن وملكة فلما ماتت لطيفة انتقل نصيبها وهو
 الملكان الي ابنتها ولم ينتقل لعبد الرحمن وملكة شي لوجود اولاد
 عبد القادر وهم محجبون لانهم اولاد وقد قدمهم علي اولاد الا
 ولاد الذين هم اهلهم ولما توفي علي بن عبد القادر وخلف بنته
 زينب احتمل ان يقال نصيبه كله وهو ثلثا نصيب عبد القادر
 لها على بقول الواقف من مات منهم عن ولد انتقل نصيبه لولده
 وتبقى هي ونبتت عنها مستوعبين لنصيب جدها الذي
 ثلثاه ولما طرأ ثلثه واحتمل ان يقال نصيب عبد القادر كله
 ينقسم الان علي اولاده على بقول الواقف علي اولاده ثم علي
 اولاد اولاده فقد ثبت ان جميع اولاد الاولاد استحقاقا

بعد الاولاد وانا عجبنا عبد الرحمن ومالك من اولاد الاولاد
بالاولاد فاذا انقرض الاولاد زال العجب فيستحقان وينقسم
نصيب عبد القادر بين جميع اولاد اولاده فيحصل لزينب جميع
نصيبها وينقص ما كان بيد فاطمة بنت لطيفة وهذا
امر مقتضاه النزول الحادث بانقرض طبقة الاولاد المستفاد
من شرط الواقف ان اولاد الاولاد بعدهم ولا شك ان فيه مخالفة
لظاهر قوله ان من مات فنصيبه لولده فان ظاهره ان نصيب
لبنته زينب واستمر نصيب لطيفة لبنتها فاطمة فالتفتنا بهذا
العمل فيما جميعا ولولم يخالف ذلك لزمنا مخالفة قول الواقف
ان بعد الاولاد يكون لاولاد الاولاد فظاهره يشمل الجميع وهذا
في الظاهر ان تعارضاً وهو تعارض قوي صعب ليس في
هذا الوقت محذور اصعب منه وليس الترجيح فيه باليمين بل هو محل
نظر المتقي في خطر فيه طرق منها ان الشرط مقتضي الاستحقاق
اولاد الاولاد جميعهم متقدم في كلام الواقف والشرط مقتضي
اخراجهم بقوله من مات انتقل نصيبه لولده متأخر فالعمل
بالمقدم اولى لان هذا ليس من باب النسخ حتى يقال العمل بالمتأخر
اولى ومنها ان ترتيب الطبقات اصل وذكر انتقال نصيب
الولد الى ولده فرع وتفصيل لذلك لا اصل فكان التمسك بالاصل
اولى ومنها ان من صيغة عامة بقوله من مات ولده ولد
صالح لكل فرد منهم ومجموعهم واذا اريد مجموعهم كان انتقال نصيب
مجموعهم الى مجموع الاولاد من مقتضيات هذا الشرط فكان
اعمالهم وجميع اعمال الاول وان لم يعمل بذلك كان الغايل

من كل

من كل وجه وهو مرجوح ومنها اذا تعارض الامر بين اعطاء
بعض الذرية وحرمانهم تعارضاً لا ترجيح فيه فالاعطاء
اولى لانه لا شك انه اقرب الى غرض الواقفين ومنها ان انتقال
زينب لا يقل الامر وهو الذي يخصها اذا شرك بناتها وبين
بقية الاولاد محقة وكلها فاطمة والزايد علي المحقوقي
حقها مشكوك فيه ومشكوك في استحقاق عبد الرحمن
وملكة فاذا لم يحصل ترجيح في التعارض بين اللطيفين قسم
بينهم فيقسم بين عبد الرحمن وملكة وزينب فاطمة وهمل
يقسم للذكر مثل حظ الانثيين فيكون لعبد الرحمن خمسة
ولكل من الاناث خمسة نظراً اليهم دون اصولهم وينظر
الى اصولهم فينزلون منزلتهم لو كانوا موجودين فيكون
لفاطمة خمسة ولزينب خمسة ولعبد الرحمن وملكة خمسة
فيه احتمال وانا الى الثاني اميل حتي لا يفضل اخذ علي اخذ
في المقادير بعد ثبوت الاستحقاق فلما توفيت فاطمة عن غير
نسل والباقيون من اهل الوقف زينب بنت خالتها
وعبد الرحمن وملكة ولداً عنهما وكلام في درجتهما وجب قسم
نصيبها بينهما لعبد الرحمن نصفه وملكة ربعه ولزينب
ربعه ولا نقول هنا ننظر الى اصولهم لان الانتقال من مساو
مجموع ومن هو في درجتهم فكان اعتبارهم بانفسهم اولى
واجتمع لعبد الرحمن وملكة الخمسان حصلاً لهما بوث علي
ونصف خمس وثلاث خمس وملكة ثلثا خمس وربع خمس
واجتمع لزينب الخمسان بوث ولدها وربع خمس فاطمة

و

والذي لم يذكر في نسخة طبرستان
فمنه ونصف مجموع

فاحتجنا الى عدد يكون له خمس وخمسة ثلث وربع وهو
 ستون فقسمنا نصيب عبدالقادر الزينيت خمسا وربع
 خمسة وهو سبعة وعشرون ولعبدالرحمن اثنان وعشرون
 وهي خمس ونصف خمس وثلث خمس ولكل واحد عشر وهي ثلثا
 خمس وربع خمس وهذا ما ظهر له ولا اشتبه احد من القدر
 بغيره في بل ينظر لنفسه انتهى كلام السبكي قلت فانه الجلال
 الاسيوطي الذي يظهر اختياره اولا دخول عبدالرحمن وما بعده
 عبدالقادر على بقوله ومن مات من اهل الوقف كح وما ذكره
 السبكي من انه لا يطلو عليه انه من اهل الوقف ممنوع وما ذكره في
 في ناويل قوله قبل استحقاقه خلاف الظاهر من النقط وخلاف
 المتبادر الى الافهام بل صرح كلام الوقف انه اراد باهل الوقف الذي
 مات قبل استحقاقه الذي لم يدخل في الاستحقاق بالكلمة لكنه
 يصدد ان يصير اليه وقوله لشي من منافع الوقف دليل على ذلك
 فانه نكرة في سياق الشرط وفي سياق كلامه معناه التي كنعهم
 لان المعنى ولم يتحقق شي من منافع الوقف ولهذا صرح في رد
 الناو لا الذي قاله ويؤيده ايضا قوله استحق ما كان يستحقه التوفي
 لو بقي حيا الى ان يصير له شي من منافع الوقف فلهذا اللفاظ كلها
 صريحة في انه مات قبل الاستحقاق وايضا لو كان المراد ما قاله
 السبكي لاستغنى عنه بقوله اولا على ان من مات عن ولد
 عاد ما كان جارا عليه علي ولده فانه يغني عنه ولا ينافي هذا
 اشتراط الترتيب في الطبقات ثم لان ذاك عام خصصه
 هذا لخصوصه ايضا قوله على ان من مات عن ولد الخ

وايضا فانما اذا علمنا بجوامع اشتراط الترتيب لزم منه الغاها
 الكلام بالكلية وان لا يعمل في صورة لانه على هذا التقدير انما
 استحق عبدالرحمن ومكة لما استوا في الدرجة اخذ من
 من قوله عاد على من في درجته في قوله ومن مات قبل ان
 الخ موطا لا يظهر له اثر في صورة بخلاف ما اذا علمنا و
 خصصنا به عموم الترتيب فان فيه احوالا للكلامين فيهما
 بينهما وهذا امر ينبغي ان يقطع به فقول اذا مات عبدالقادر
 قسم نصيبه بين اولاده الثلاثة وولديه ولده اسبا عسا
 لعبدالرحمن ومكة السبعان اثلاثا فلما مات عمر بن عبد
 اسفل نصيبه الى اخويه وولديه اخيه فيصير نصيب عبدالقادر
 كله بينهم لعلي حسان وللطيفة خمس ولعبدالرحمن ومكة خمس
 اثلاثا ولما توفيت لطيفة انتقل نصيبها بكالها لبقية فاطمة
 ولما مات علي انتقل نصيبه بكالها لبقية زينب ولما توفيت فاطمة
 بنت لطيفة والباقيون في درجتها زينب وعبدالرحمن ومكة قسم
 نصيبها بينهم للذكر مثل حظ الانثيين اعتبارا بهم لا باصولهم
 لما ذكره السبكي لعبدالرحمن نصف وكل بنت ربع فاجتمع لعبد
 الرحمن ثلثون عمر خمس وثلث وثلث وثلث فاطمة نصف خمس ولكل بنت
 عشر ثلثا خمس وثلث فاطمة ربع خمس فيقسم نصيب عبد
 القادر ستين جزا الزينيت سبعة وعشرون وهي حسان وربع
 خمس ولعبدالرحمن اثنان وعشرون وهي خمس ونصف ثلث
 ولكل واحد عشر وهي ثلثا خمس وربع خمس فصح ما قاله السبكي
 لكن الفرق لعدم استحقاق عبدالرحمن ومكة والحزم

خمس

في هذا وجعلها من باب قسم المشكوك في استحقاقه
والكل من لا نزاع في ذلك

بهي هذه القسمة والسبكي تردد وسئل السبكي ايضا
عن رجل وقف على حصة ثم اولاده ثم اولادهم وشرط ان مات
من اولاده انتقل نصيبه للباقيين من اخوته ومن مات قبل
استحقاقه لشي من منافع الوقف وله ولد استحق ولده كما
يستحقه المتوفي لو كان حيا مات حصة وخلف ولدين هما عمه
الدين وحديثه وولد ولد مات ابوه في حياة والده وهو
نصيب الدين بن مريد الدين بن حصة فاحد ^{الاولاد} نصيبها وولد الولد
نصيب الذي لو كان ابوه حيا لآخذه ثم مات حديثه فهل
يختص اخوها بالباقي او يشاركه ولداخيه ثم الدين فاما
تعارض فيه الاطراف فيحمل المشاركة ولكن الارح اخضا
الاخ وبرحمته ان التخصيص على الاخوة وعلى الباقيين
كالخاص وقوله ومن مات قبل الاستحقاق كالعامة فيقدم
لخاص على العامة انتهى هذا اخر ما اوردته الجلال الاسيوطي
في هذه المسئلة وان تذكر حاصل السؤال وحاصل جواب
السبكي وحاصل ما خالف فيه الجلال الاسيوطي ثم انكر بعده
ما عنده في ذلك واما اطيل فيه لكثرة وقوعها وقد ثبتت
فيها ملل واما حاصل السؤال ان الواقف انتقل نصيبه المتوفي
عن ولده وعن غيره ولد الي من هو في درجة وان مات
قبل استحقاقه وله ولد قام مقامه لو بقي حيا مات الواقف
ولدين ثم مات احدهما عن ثلاثة وولدين لم يستحق ثم مات
اثنان من الثلاثة عن ولدين ثم مات واحد من غير نسل ثم
مات احد الولدين عن غير نسل وحاصل جواب السبكي

و قد عرفت ان ميراثا بين البطون ثم الذكر مثل
هذا الاخيرين وشرطهم

عن والده وعن
غير والده

ما خص

ان ما خص المتوفي وهو النصف مقسوم بين اولاده الثلاثة
ولا شيء لولدي ابنة المتوفي في حياته ومن مات من الثلاثة
من غير نسل رد نصيبه الى اخويه فيكون النصف بينهما
ومن مات عن ولد فنصيبه له مادام اهل طبقة ابية في
مات بعدهم يقسم نصيبه بين جميع اولاد الاولاد بالسوية
فيدخل ولد المتوفي في حياة ابية فتنتقص القسمة بموت الطبقة
الثانية وزول الحج عن ولد المتوفي في حياة ابية عمه
بقوله ثم علي اولاد اولاده وانه لما جعل بقوله من مات عن ولد
انتقل نصيبه الى ولده مادام البطن الاول في مات من اهل
البطن الاول انتقل نصيبه الى ولده ويقسم الربع على هذا فاذا
لم يبق احد من البطن الاول تنتقص القسمة ويكون بينهم بالسوية
في مات من اهل الثاني عن ولد انتقل نصيبه اليه الى ان ينقرض
اهل تلك الطبقة فتنتقص القسمة وتقسيم بينهم بالسوية وهكذا
يفعل في كل بطن وحاصل مخالفة الجلال الاسيوطي له في شيء
واحد وهو ان اولاد المتوفي في حياة ابية لا يحرمون مع
بقا الطبقة الاولى وانهم يستحقون معهم وافقه على انتفاء
القسمة قلت اما مخالفة في اولاد المتوفي في حياة ابية
فواجبة كما ذكره الجلال الاسيوطي واما قوله تنتقص القسمة
بعد انقراض كل بطن فقد افيق به بعض علماء العصر وعزوا
ذلك الى الخصاص ولم يثبتوا لما صرح بالخصاص و ما
صريح السبكي فانا اذكر حاصل ما ذكره الخصاص في الخصاص
وابين ما بينهما من الفرق فذكر الخصاص صورة الاولاد

وقف على رتبة بلا ترتيب بين البطون استحق الجميع
 بالسوية الاعلى والاسفل فقلت قص القصة في كل سنة
 بحسب قوتهم وكثرتهم الثانية وقف عليهم شارطا تعدي
 البطن الاعلى ثم ثم ولم يزد فلا يبقى للبطن الثاني مادام
 واحد من الاعلى ومن مات عن ولد فلا يبقى لولده ويستحق
 من مات ابو قبل الاستحقاق مع اهل البطن الثاني لامع
 الاول لكوتهم منهم الثالثة وقف على ولده واولادهم
 ونسبهم لا يدخل ولد من كان ابو مات قبل الوقف لكونه
 خصص اولاد الولد الوقوف عليه فخرج المتوفي قبله الرابعة
 وقف على اولاده واولاد اولاده ودرجته على ان يبدى البطن
 الاعلى ثم ثم وقلنا لا يبقى للبطن الثاني مادام واحد من الاعلى
 فلو مات واحد من البطن الثاني وترك ولدا مع وجود الاعلى
 ثم انقضت الاعلى فلا مشاركة له مع البطن الثاني لانه الثالث
 فاذا انقضت الثاني شارك الثالث الخامسة وقف على اولاد
 واولاد اولاد اولاده ودرجته ونسبه وليرتب بشرط ان من
 من مات عن ولد فنصيبه له وحكي فسمته بان الولد وولد
 الولد بالسوية فما اصاب المتوفي كان لولده فيكون لهذا
 الولد سهمان سهمه المجموع له معهم بالسوية وما انتقل اليه
 من والده السادسة وقف على ولده لصلبه ذكر او انثى
 وعلى اولاد الذكور من ولده واولاد اولادهم ونسبهم وحكي
 فسمته الغلة بين ولده ذكر او انثى واولاد الذكور ذكر او انثى
 بالسوية فيدخل اولاد بنات البنين فلو قال بعده يقدم

الاعلى

الاعلى ثم ثم اختص ولده لصلبه ذكر او انثى فاذا انقرضوا
 صار لولد البنين دون اولاد البنات ثم لا اولاد هؤلاء ابدا
 السابعة وقف على ماتته واولادهم واولاد اولادهم
 وحكي ان الغلة لبناتهن ونسبهن فلو قال يقدم البطن
 الاعلى اتبع فان شرط بعده انقرضوا ونسبهن لولده الذكور
 ونسبهن اتبع فان مات بعض ولده الذكور عن اولادهم
 البعض ولده اولاد وحكي عند عدم الترتيب ان الغلة
 لهم نسوا فان رتب فالغلة للبنات من ولده فاذا انقرضوا
 كانت لولد المتوفي الثامنة وقف على ولده وولد ولده
 مرتبا شارطا ان من مات عن ولد فقلت قيمت ستمين
 فنصيبه له وعن غير ولد فراجع الى الواقف وحكي ان الغلة
 للاعلى ثم ثم فان قيمت سنين ثم مات بعضهم عن نسب
 قال تقسم على عدد اولاد الواقف الموجودين يوم الوقف
 وعلى اولاده الحادئين له بعده فما اصاب الاحياء اخذوا
 وما اصاب الميت كان لولده وانما جعل لو كان من مات
 حصته ابده مع وجود البطن الاعلى مع كون الواقف
 شرط تقديم الاعلى لكونه قال بعده ان من مات عن ولد
 فنصيبه له وكذا لو مات الاعلى لكونه قال بعده ان من مات
 عن ولد فنصيبه له وكذا لو مات الاعلى الا واحدا فيحصل
 سهم الميت لابنه وان كان من البطن الثالث مع وجود
 الاعلى ولو كان عدد البطن الاعلى عشرة فوات اثنان
 بلا ولد ونسب ثم مات اخران عن ولد لكل ثم مات اخران

ان شرط اولاد الاعلى

عن غير ولد وحكمه ان تقسم الغلة على ستة على هؤلاء الاربعة
وعلى الميتين اللذين تركا اولاداً فما اصاب الاربعة فهو لهم
وما اصاب الميتين كان لاولادها ولومات واحد من العشرة
عن ولد ثم مات ثمانية عن غير نسل تقسم على سبعة من سهم للمحي
وسهم للميت يكون لاولاده فلو قسمناها سبعة بين الاعلى
وهم عشرة ثم مات اثنان من غير ولد ثم واحد عن غير ولد
ثم مات واحد عن اربعة اولاد وواحد عن اولاد ثم مات
من الاربعة واحد وترك ولدا ومات اخر عن غير ولد تقسم الغلة
على ثمانية فما اصاب النجا اربعة وما اصاب الموق كان لاولادهم
لكل سهم ابيه ثم ننظر الى ما اصاب الاربعة بقسم رباعا
فبدرهم من مات مخير ولذا في اصل الوقف فتعاد القسمة على
ثمانية فما اصاب والدهم قسم بين الاثنين الباقيين وبين اخيه الميت
الذي مات عن ولد ثلاثا فما اصاب الميت كان لولده فلو لم يمت
احد من البطن الاعلى ومات واحد من الثاني عن ولدا ومات
بعض الاعلى ثم من الثاني رجل او رجلان عن ولد وحكمه انه لا ياتي
لولد من مات قبل ابيه ولا لاولاد من مات من الثاني لعدم استحقاق
الاب ثم اعاد الامام الخصاص الصورة الثانية من غير زيادة
ولا نقص وخرج ان البطن الاعلى لو كانوا عشرة وكان لهم ثمانية
ماتا قبل الوقف وترك كل واحد ولدا لهق لهما مادام واحد
من الاعلى لا يها من البطن الثاني فلا هو لهما حتى ينتقض
فلومات العشرة وترك كل واحد ولدا اخذ كل نصيب
ولا شيء لولد من مات قبل الوقف فان استودا في الطبقة

فان

فان بقي منهم واحد قسمت على عشرة فما اصاب الحي اخذه وما
اصاب الموق كان لاولادهم فان مات العاشر عن ولد
انتقلت القسمة لا تقراض البطن الاعلى ورجعت الى البطن
الثاني فينظر الى اولاد العشرة واولاد الميت قبل الوقف
فتقسم بالسوية بينهم ولا يرد نصيب من مات الى ولده
الا قبل ان تقراض البطن الاعلى فتقسم على عدد البطن الاعلى
فما اصاب الميت كان لولده فاذا انقضض البطن الاعلى نقضنا
القسمة وجعلنا ما على عدد البطن الثاني ولم يغفل باشرط
انتقال نصيب الميت الى ولده هنا لكون الوقف قال على
ولده وولد ولده فلزم دخول اولاد من مات قبل الوقف
فلزم نقض القسمة فلو لم يكن له ولد الا العشرة فما توا واحدا
بعد واحد وكل مات واحد ترك اولاد حتى مات العشرة
فمنهم من ترك خمسة اولاد ومنهم من ترك ثلاثة اولاد ومنهم
من ترك ستة اولاد ومنهم من ترك واحدا ليس قلت في مات
كان نصيبه لولده فلما مات العاشر كيف تقسم الغلة فلا نقض
القسمة وازداد ذلك على عدد البطن الثاني فانظر حاشا عتيم
فاقسمها على عدد هم ويبطل قوله من مات عن ولد انتقل
نصيبه لولده لان الامر بولد الى قوله وولد وولي كذلك
لومات جميع ولده لدا الصلب فلم يبق منهم احد فنظرنا الى
البطن الثالث فوجدناهم ثمانية انفس وكذلك كل بطن يقدر
لهم فاما تقسم على عدد هم ويبطل ما كان قبل فذكر انتهى فبعد
بعض العصريين من الصورة الثانية وبيان حكمها ان الخصاص

المنقول للاستقراء

ولم تأمل الفرق بين الصور
فان في مسئلة السبكي

قابل بنقض القسمة في مثل مسئلة السبكي وقف على اولاده
ثم اولاده واولاده بكلمة ثم بين الطبقتين في مسئلة الخصاف
وقف على ولده وولد ولده بالواو ولا يتم فصدر مسئلة
الخصاف اقتضى اشتراك البطن الاعلى مع الاسفل وصد
مسئلة السبكي اقتضى عدم الاشتراك والقول بنقض
القسمة وعدم مبني على هذا والدليل عليه ان الخصاف
بعد ما قرر نقض القسمة كما ذكرناه قال قلت فلم كان هذا
القول عندك المعول به وتركت قوله كلما حدث على احد
منهم الموت كان نصيبه مردود الى ولده وولد ولده وكسله
ابدا ما تناسلوا قال من قبل ان اوجدنا بعضهم يدخل في
الغلة ويجب حقه فيها بنفسه لا بابيه فعملنا بذلك
الغلة على عددهم انتهى فقد افاد ان سبب نقضها
دخول ولد الولد مع الولد بصدور الكلام فاذا كان صدر
لا يتناول ولد الولد مع الولد بل يخرج له كيف يقال بنقض
القسمة فان قلت صدقت ان الخصاف صورها بالواو
لكن ذكره بعد ما يفيد معنى ثم وهو تقدم البطن الاعلى
فاستويا قلت نعم لكن هو اخراج بعد الدخول في الاول
بخلاف التعبير ثم من اول الكلام فان البطن الثاني لم يدخل
مع البطن الاول فكيف يصح ان يستدل بكلام الخصاف
على مسئلة السبكي مع ان السبكي في القول بني القول بنقض
القسمة على ان الواقف اذا ذكر شرطين متعارضين يعمل
باولهما قال وليس هذا من باب النسخ حتى يعمل بالمتاخر فان

كان هذا

كان هذا رأي السبكي في الشرطين فلا كلام في عدم التعويل
عليه وان كان مذهب الامام الشافعي فهو مشكل على قولهم
ان شرط الواقف كنصر الشارع فانه يقتضي العمل بالمتاخر
كان مبني كلام السبكي على فكر لم يصح القول به على ما هنا
فان مذهبنا العمل بالمتاخر منهما قال الامام الخصاف في انه
لو كتب في اول المکتوب بعد الوقف لا يباع ولا يوهب ولت
في اخره على ان للان بيع ذلك والاستبدال بمنه كان له
الاستبدال قال من قبل ان الاخر ناسخ للاول ولو كان
على عكس ما منع بيعه انتهى فلما حصل ان الواقف اذا وقف
على اولاده واولاد اولاده وعلى اولاد اولاده ثم على
ذريته ونسله طبقه بعد طبقه وطنا بعد وطن تحت
العليا السفلي على ان من مات عن ولد انتقل نصيبه الي
ولده ومن مات غير ولد انتقل نصيبه الي من هو في درجته
ودوي طبقته وعلى ان من مات قبل دخوله في هذا
الوقف واستحقاقه لشي من منافعه وترك ولدا او ولدا
واستل من ذلك استحقاقا كان سيقا لونه لو كان حيا
هذه الصورة كثيرة الوقوع بالقاهرة لكن بعضهم يعيد
بتم بين الطبقات وبعضهم بالواو فان كان بالواو يعتم
الوقف بين الطبقة العليا وبين اولاد المتوفى في حيوة
الواقف قبل دخوله فلهم ما خصوا باهم لو كان حيا مع
اخوته فمن مات من اولاد الواقف وله ولد كان نصيبه
لولده ومن مات عن غير ولد كان نصيبه لاهوته قسما

عن

الحال كذلك الى انقراض البطن الاعلى وهو مسكة الخفاف
الذي قال فيها ينقض القصر حيث ذكر بالاول وقد علمت
وان ذكر يتم من مات عن ولد من اهل البطن الاول استقل
نصيبه الي ولده ويستمر له ولا ينقض اصلا بعد ولو انقض
اهل البطن الاول فاذا مات احد ولدي الواقف عن ولده
خرج عن عشرة كان النصف لولد من مات وله ولد والنصف
الاخر للعشرة فاذا مات ابن الواقف استمر النصف للواحد والنصف
للعشرة وان استووا في الطبقة فقولهم على ان من مات وله ولد
مخصوص من ترتيب البطون فلا يراعى الترتيب فيه ثم من كان
له شيء ينتقل الي ولده وهكذا الى اخر البطون حتى لو قدر ان
الميت عن ولد واحد خلف ولدا واحدا وهكذا الى البطن
العاشرون من مات عن عشرة خلف كل اولاد حتى وصلوا الي
المائة في البطن العاشر يعطى الواحد نصف الوقف والنصف
الاخر بين المائة وان استووا في الدرجة ثم اعلم ان المراد من
قولهم تحجب الطبقة السفلى ان لم يشترط انتقال نصيب مات
لولده ان كل مثل تحجب فرع وفرع غيره فلا حق لاهل
البطن الثاني بادم واحد من البطن الاول موجود وان
شترط الانتقال الي الولد فالمراد ان الاصل تحجب فرع نفسه
لا فرع غيره لكن يتبع في بعض كتب الاوقاف انهم يقولون
بطنا بعد بطن ثم يقولون تحجب العليا للسفلى مستفاد
من قوله طبقة بعد طبقة ويطنا بعد بطن ونسلا بعد
نسل ولا شك انه اذا اجمع بين ثم وما ذكرناه كان ما بعد

تأكيد لان ترتيب الطبقات مستفاد من ثم كما افاده الطرسوي
في انفع الوسائل ثم اعلم ان العلامة عبد البر بن الشيخ نقل
في شرح المنظومة عن فتاوى السبكي واقفين غير واقف
الحلال الاسبق طي وذكر ان بعضهم نسب السبكي الى التناهي
وحكي عنه ان كتب خطه تحت جواب ابن القراح ~~بشيء~~
ثم تبين له خطأه ورجع عنه واطال في تقريره ونظم
لواقعة ابيات في راء زيادة الاطلاع فليرجع اليه ولم
ترك العلماء في سائر الاعصار مختلفين في فهمه وطريقته
الا ان من رحم الله وهو موفق المسير لكل عسير ~~تنبه~~ بدخل
في هذه القاعدة التأسيس خير من التأكيد فاذا دار اللفظ
بينهما نعين لكل على التأسيس ولذا قال اصحابنا وقال الزرقاني
انت طالق طالق طالق طلقت بكنا فان قال اردت به التاكيد
صدق دميانه لا قضاء ذكره الذيل في الكتابات وفي
الخلاصة اذا حلف على ما لا يفعله ثم حلف في حكم المجلس وفي
مجلس اخر ان لا يفعله ابدا ثم فعله ان نوى جينا او التمسك
اولم ينو فعله كناية يمين وان نوى بالثاني الاول فعليه
كفارة واحدة وفي التمسك من حلفه اذا حلف بالثاني فعليه
لكل من كفارة والمجلس والمجالس فيه سواء ولو قال عني
الاول لم يستقم ثم في اليمين يا ستعاي ولو حلف تحج او عمة
يستقيم وفي الاصل ايضا لو قال هو يهودي هو نصراني
ان فعل كذا يمين واحدة وان قال هو يهودي ان فعل كذا
هو نصراني ان فعل كذا فبها يمينان وفي النوارل وجب

الكل تأسيس عبارة عن افادة معنى او ايراد حكم خاص
قال التأسيس من التأسيس لان من التأسيس على افادة غير
من حلف على الاعادة في غير ما سبق
وقال التأسيس من التأسيس لان من التأسيس على افادة غير
من حلف على الاعادة في غير ما سبق

قوله ولو قال هو يهودي ان فعل كذا يمين واحدة
لان التأسيس من التأسيس لان من التأسيس على افادة غير
من حلف على الاعادة في غير ما سبق
وقال التأسيس من التأسيس لان من التأسيس على افادة غير
من حلف على الاعادة في غير ما سبق

قال لا يؤكل ولا يشرب ولا يمس ولا يلمس الاكل شهرا ولا يشرب شهرا ولا يمس شهرا ولا يلمس شهرا
سنة ان كل بعد ساعة فعليه ثلاثة ايمان وان كل بعد
الغدا فعليه ثمانية ايمان وان كل بعد شهر فعليه مائة ايمان وان كل بعد سنة
فلا شيء عليه انتهى ما في الخلاصة **القاعدة**
العاشر الخراج بالضمان هو حديث صحيح رواه الامام
احمد وابوداود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن
حبان من حديث عائشة رضي الله عنها وفي بعض طرقه
ذكر السبب وهو رجل اتبع عبد الله فاقام عنده مائتا
اسد ان يقيم ثم وجد به عينا فخاصمه الي النبي صلى الله عليه
وسلم فزده عليه فقال الرجل يا رسول الله قد استعمل غلاما
فقال الخراج بالضمان قال ابو عبد الله الخراج في هذا كله
غلة العبد يشترط به الرجل فيستعمله زمانا ثم يعثر منه
على عيب دلالة البائع فيه وياخذ جميع الثمن ويغور بغيره
كلها لانه كان في ضمانه ولو هلك هلك من ماله انتهى وفي
الفايق كلما خرج من شيء فهو خراج فخراج الرجل التاجر
وخراج الحيوان دية ونسله انتهى وذكر في نسخة الاسلام
في اصوله ان هذا الحديث من حواشي العلم لا يجوز نقله
بالمعنا وقال صاحبنا في باب جوارح الزيادة المنفصلة
عن المتولدة من الاصل لا يمنع الرد بالعيب كالكسب والعلة
وتسليم المشتري ولا يضر حصوله له مجازا لانها لم تكن
جزءا من البيع فلم يملك بالثمن وانما ملكها بالضمان ومثله
يطيب بالرجح الحديث وهنا سؤالات لم ارها الا صاحبنا

عليه السلام

ابن ابي عمير عن الحسن بن

احدها

احدها لو كان الخراج في مقابلة الضمان لكانت الزوا قبل
القبض للبائع ثم العقد والفسخ لكونه من ضمان ولا قبل
به واجبت بان الخراج بان الخراج يعطل قبل القبض بالملك وبعده
به وبالضمان معا واقتصر في الحديث على التعليل بالضمان
لانما ظهر عند البائع واقطع لطلبه واستبعاذه ان الخراج
للمشتري السابق لو كانت الغلة الضمان لزم ان يكون الزايد
للمعاصب لان ضمانه اسد من ضمان غيره وبهذا اخرج لابي
حنيفة في قوله ان المعاصب لا يضمن منافع الغصب واجبت
بانه صلى الله عليه وسلم قضى بذلك في ضمان الملك وجعل الخراج
لمن هو ملكه اذا تلف تلف على ملكه وهو المشتري والمعاصب لا يملك
المعصوب وبان الخراج هو المنافع جعلها لمن عليه الضمان ولا
خلاف ان المعاصب لا يملك المعصوب بل اذا تلفها فالحلاف
في ضمانها عليه فلا يتساوى له موضع الخلاف ذكره الجلال الا
سيوطي وقال ابو يوسف ومحمد فيما اذا دفع الاصيل الذي
الكفيل قبل الاداء عنه فخرج الكفيل فيه وكان مما يتعين ان
الرجح يطيب له واستدل له في فتح القدير بكديث وقال الامام
برده على الاصيل في رواية ويتصدق به في رواية وقالوا
في البيع فاسدا اذا فسح فانه يطيب للبائع ما ربح لا للمشتري
والحاصل ان الخبز اذا كان لعدم الملك فان الرجح لا يطيب
كما اذا ربح في المعصوب والامانة ولا فرق بين المعين وغيره
واذا كان لنفسه الملك طاب فيما لا يتعين لانيما يتعين ذكره
الزيلعي في البيع الفاسد قال الجلال السيوطي خرج عن هذا

الأصل مثله وهي ما لو اعتقت المرأة عبدا فان ولادة يكون
 لابيها ولو جني جنابة خطأ فالعقل على عصبتها وانه
 وقد يبي مثله في بعض العصبات بعقل ولا يرت انتهي
القاعدة الحادية عشر السؤال معاد في الجواب
 قال البزنجي رحمه الله في فتاواه واخر الوكاله وعن الثاني
 قال امرأة زيد طالق او عبد حر وعطيه النبي الي بيت الله
 تعالى ان دخل هذه الدار فقال زيد نعم كان بكلمة لا جواب
 يتضمن اعادة ما في السؤال ولو قال اجزت ذلك ولم يعلم
 فهو لم يخلف على شيء ولو قال اجزت فهدر علي ان دخلت الدار
 والزمنه نفسي ان دخلت لزمن وان دخل قبل الاجازة لا
 يقع شيء الاخره وفيه من كتاب الطلاق قالت له انا طالق
 فقال نعم تطلق ولو قالت طلقي فقال نعم لا وان توي تجلي
 قيل الست طلقت امرتك قال بلي طلقت لانه جواب الاستفهام
 بالاثبات ولو قال نعم لا لانه جواب الاستفهام بالنفي كانه قال
 نعم ما طلقت انتي ومن كتاب الايمان قال فعلت كذا اسق
 نعم فقال السائل واسد لقد فعلتها فقال نعم فهو جالف انتي وفي
 اقرار القنية قال لاخري عليك كذا فادفع الي فقال استهزا
 نعم احسنت فهو اقرار عليه ويؤاخر به انتي وقد ذكرنا
 الفرق بين نعم وبلي وما فرغ على ذلك في شرح المنار من فصل
 الادله الفاسدة في شرح قوله والعام اذا خرج مخرج
 الجزاء كخ فن دام الاطلاع فليرجع اليه وفي يتيمة الام
 في فتاوي اهل العصر قالت لزوجهما اطلق علي فقل انت طالق

الحادي

في بعض العصبات بعقل ولا يرت
 في فتاوي اهل العصر قالت لزوجهما اطلق علي فقل انت طالق
 في فتاوي اهل العصر قالت لزوجهما اطلق علي فقل انت طالق

في فتاوي اهل العصر قالت لزوجهما اطلق علي فقل انت طالق
 في فتاوي اهل العصر قالت لزوجهما اطلق علي فقل انت طالق

لانما ان اخذت هذا الشيء فقال الزوج انت طالق لا اول مرة
 هل يتصم الجواب اعادة ما في السؤال فيكون تعليقا ام يكون
 تخييرا فقال بل يكون تخييرا انتهي **القاعدة الثانية عشر**
 لا ينسب الي ساكت قول ولو راي اجنبيا يبيع ماله فسكت ولم
 ينهه لم يكن وكلا سكوتة ولو راي القاضي الصبي والمعتوك
 او عبدهما يبيع ويشتري فسكت لا يكون اذا في التجارة
 ولو راي الممنوع من الرهن يبيع الرهن لا يبطل ولا يكون رضا
 في رواية ولو راي غيره يتلف ماله فسكت لا يكون اذا بائنا
 ولو راي عبده يبيع عينا من اعيان المالك فسكت لم يكن اذا
 لذكره بالبيع في الماذون ولو سكنت عن وطئ امته سقط
 للمهر وكذا عن قطع عضوه اخذ من سكوتة عند تلفه ماله
 ولو راي المالك رجلا يبيع متاعه وهو حاضر ساكت لا يكون
 رضا عندنا خلافا لابن ابي ليلا ولو راي فته يتزوج فسكت
 ولم ينهه لا يصير اذنا له في النكاح ولو تزوجت غيرك فسكت
 الوفي عن مطالبة التزويق ليس برضا وان طال فهدر وكذا سكوت
 امرأة العيبين ليس برضا ولو قامت معه سنين وهي في جامع
 الفصول في عارية الخائنة الاعادة لا تنبت بالسكوت وخرج
 عن هذه القاعدة مسائل كثيرة يكون السكوت فيها كالنطق
 الاولي سكوت البكر عند استئثار ولها قبل التزوج وبعد
 الثانية سكوتها عند قبض مهرها الثالثة سكوتها اذا بلغت
 بكر الرابعة خلعت ان لا تتزوج فزوجها ابوها فسكت
 الخامسة سكوت المصدقة عليه قول لا الموهوب له السادسة

في فتاوي اهل العصر قالت لزوجهما اطلق علي فقل انت طالق
 في فتاوي اهل العصر قالت لزوجهما اطلق علي فقل انت طالق

سكوت المال عند قبض الوهب له والمتصدق عليه اذن
 السابعة سكوت الوكيل وقول ويرتد برده الثامنة سكوت
 المقر له وقول ويرتد برده التاسعة سكوت المقرض اليه وقول
 للمقروض وله برده العاشرة سكوت الموقوف عليه وقول ويرتد
 برده وقبل الحادية عشر سكوت احد المتبايعين في بيع
 حنث قال صاحبنا قد بدل الخان اجعله بيعا صحيحا الثانية
 عشر سكوت المال القديم حين قسم ماله بين الغانقين وضما
 الثالثة عشر سكوت المشتري بالخيار حين رأى العبد يبيع ويشتر
 سقط خياره الرابعة عشر سكوت البائع الذي له حق جليس
 المبيع حين رأى المشتري قبض المبيع اذن يقبضه صحيحا
 كان البيع او فاسدا الخامسة عشر سكوت الشئ حين علم
 بالبيع السلاس من سكوت الوكيل حين رأى عبده يبيع ويشتر
 اذن في التجاره التابعة عزو حلف الوكيل لا ياذن له فسلكت
 حنث في ظاهر الرواية الثامنة عشر سكوت الفق والقياد
 عند بيعه عند اجازته او عرضه للبيع او تزوجه التاسعة
 عشر حلف لا ينزل فلانا في داره وهو نازل في داره فسكت
 حنثا لو قال له اخرج منها فاني انتخرج فسكت العزوة
 سكوت الزوج عند ولادة المرأة وتنتيته اقراره فلا
 يملك نفقه الحادية والعزوة سكوت الوكيل عند ولادة
 ام ولده اقراره الثانية والعزوة سكوت هذا البيع عند
 الاضرار بالعيب رضا بالعيب ان كان المخير عدلا لا لوق
 فاسقا عنده وعندهما هو رضا ولو فاسقا الثالثة

دفعه
 اذ رهنه او جناية او اقراره ان
 كان يوقل خلافه كونه قهرا

سكوت

سكوت البكر عند اخباره بزوج الوكيل على هذا الخلاف الرابعة
 والعزوة سكوت عند بيع زوجته او قريبه عقارا افراد
 بانه ليس عليه ما افني به مشايخ سرفند خلافا لما في بخاري
 في نظر المفتي الخامسة والعزوة راه يبيع عرضا او دارا
 فتصرف فيه المشتري زمانا وهو ساكت تسقط دعواه السا
 والعزوة احد شركي العنان قال لا امر اشترى هذه الامه
 خاصة فسكت الزيد لا تكون لهما السابعة والعزوة سكوت
 الوكيل حين قال له الوكيل بشر او معين اني اريد شراء لشي
 كان له الثامنة والعزوة سكوت عند رؤيته غيره شق زوجه
 حفي سال ما فيه رضا الثلاثون سكوت الخائف لا يستخدم مملوكه
 اذ خدمه بلا امر ولم يهد حنث وهذا الثلاثون في جراح
 العضولين وغيره وزدت ثلاثا اثنين من القنية الاولى ففت
 في تجهيزها لبيتها شيئا من امتعة الاب وهو ساكت فليس
 له الاسترداد الثانية انفتت الام في حرمها ما هو معتاد
 فسكت الاب لم ترضى الام الثالثة باع جارية وعليها حلي
 وقطعان ولم يشترط فهد للمثري لكن سلم المشتري الجارية
 وذهب بها والبائع ساكت كان سكوتة بمنزلة التسليم
 الحلي لها كذا في الظهيرية ثم زدت اخرى القراءة على الشيخ
 وهو ساكت ينزل منزله نطقة في الاصح واخرى على خلاف
 فيها سكوت المدعي عليه ولا عذر به انكار وقيل لا يجلس
 وهي في رضا الخلاصة فهي خمس وثلاثون ثم رأت اخرى
 كتبته في الشرح سكوت الزيد عند سؤاله عن الشاهد

لا
 سكوت في الصبي العاقل اذا راو جميع وشتر
 اذن التاسعة والعشرون

من الشهادتين

السابعة والثلاثون سكوت الداهن عند قبض المهر من العبد
 الموهوبه كافي القيسه **القاعده الثالثه عشر** الفرض
 افضل من النفل الا في مسائل الاولى ابراء العسر مندوب افضل
 من انظاره الواجب الثانيه ابتداء السلام سنة افضل من رده
 الواجب الثالثه الوضوء قبل الوقت مندوب افضل من الوضوء
 بعد الوقت وهو الفرض **القاعده الرابعه عشر** ما حرم
 اخذه حرم اعطاؤه كالزنا ومهر البغي وجلون الكاهن والرسول
 واجرة الناحية والزمار الا في مسائل الرسوة لخوف على نفسه
 او ماله او يسوق امره عند السلطان او الامر لا للفاضي فانه
 يحرم اخذوا الاعطاء كما بيناه في شرح الكنز من القضاء
 وفك الاسير واعطاء يمين بخاف هجوع ولو خاف الوضوء
 يستولي غاصب على المال فله ادائ شي لخصه كافي الخلاصة وهل
 يحل دفع الصدقة لمن سأل ومعه قوت يومه تعدد الاجل
 رحمه الله في شرح المثارق فيه فقتضي اصل القاعده الحرمه الا
 ان يقال ان الصدقة هنا هبة كالصدقة على الغني تنبذ
 يقترب منها قاعده ما حرم فعله حرم طلبه الا في مسئلتين الاولى
 ادعي دعوى صادقة فانكر الغريم فله تخليصه الثانية الجزية فهو
 طلبها من الذي تجب عليه بجرم عليه اعطاؤها لانه يمكن من زالة
 الكفر بالاسلام واعطاؤه اياها انما هو استمراره على الكفر وهو
 حرام والاوجه منقوله عندنا ولها القائمه **القاعده الخامسه عشر**
 من استعمل النبي قبل ان يبعث عوقب حرمانه ومن فروعه
 حرمان القاتل مورثه عن الارث ومنها ذكره الطحاوي

الحلو ان ابوة الكاهن
 فله

في مشكل الاثارة ان الكاتب اذا كان له قدرة على الاداء فخره
 ليدوم له النظر الى سيده لم يحمله ذلك لانه منع واجبا
 عليه ليعتق ما يحرم عليه اذا اداه نقله عنه السبكي في شرح
 المنهاج وقال انه يخرج حسن لا بعد من جهة الفقه
 انتهى ولم يظهر له كونه من فروعه وانما هي من فروع
 ضد ها وهو انه من اخر النبي قبل اوانه فليست له في الحكم
 فانه لم يذكر الاعذار الجواز فكم يعاقب حرمانه شي ومن
 فروعه ما لو طلقها بلا رضاها فاصدا حرمانها من الارث
 في مرضه بونه فانها توثقه وخرج عنها مسائل الاولى لو
 قتل ام الولد سيدتها اعتقت ولا تحرم الثانية لو قتل
 المديونة عتق ولكن يسعي في جميع قيمته لانه لا وصية
 لقاتل الثالثة قتل صاحب الدين المديون حل دينه الرابعة
 اسك زوجه مسيئة عشرتها لاجل ارثها ورثها الخامسة
 اسكها لذلك لاجل الخلع نفذ السادسة شرب دواغها
 ضمت لم تقصر الصلوة السابعة باع مال الزكوة قبل الحول
 فوارعها صح ولم تجب الثامنة شرب شيا لمرض قبل الفجر
 فاصبح مريضا جاز له الفطر لطيفة قال الجلال السيوطي
 راي هذه القاعده نظيرا في العربية وهو ان اسم الفاعل
 يجوز ان ينعى قبل استيفاء معوله فان نعته قبله
 امتنع عليه من اصله انتهى **القاعده السادسة عشر**
 الولاية الخاصة اقوى من الولاية العامة ولهذا قالوا ان المهر
 لا يزوج البتيم واليتيم الا عند عدم ولي لها في النكاح ولو

دارهم محرمة او اما او معتقا والولي الخاص استيفاء
 القصاص والصلح والعفو مجانا والامام المالك العفو
 ولا يعارضه ما قال في الكنز ولا في العتوه القود والصلح لا
 العفو يقتل وليه لانه فيما اذا قتل ولي العتوه كاتبه
 قال في الكنز والقاضي كالأب والوصي يصاح فقط فلا
 يقتل ولا يعفو ضابط الولي قد يكونه وليا في المال
 والنكاح وهو الأب ولجد وقد يكون وليا في النكاح
 فقط وهو سائر العصبات والامروز والارحلم وقد
 يكون في المال فقط وهو الوصي الاجنبي وظاهر كلام الشيخ
 انها مراتب الاولى ولاية الأب ولجد وهي وصف ذاتي
 لهما ونقل ابن السبكي الاجماع على انهما لو عزلوا انفسهما لم
 ينحيزا الثانية السيفل وهي ولاية الوكيل وهي غير لازمة
 فلموكل عزله ان علم والوكيل عزل نفسه يعلم موكله الثالثة
 الوصية وهي بينهما فلم يحزله ان يعزل نفسه الرابعة ناظر
 الوقف واختلف الشيخان فجوز الثاني للواقف عزله بلا
 اشتراط ومنعه الثالث واختلف التصحيح والمعتد
 في الاوقات والقضا قول الثاني واما اذا عزل نفسه
 فان اخرجته القاضي خرج كما في القنية وفي القنية
 لا يملك القاضي التصرف في مال اليتيم مع وجود وصية ولو
 كان منصوبه انتفى وعليه هذا لا يملك القاضي التصرف
 في الوقف مع وجود ناظره ولو من قبله **القاعدة السابعة**
عشر لا يصبر على الظل البين خطاؤه مرع به اصحابنا

في مواضع منها في باب قضا الفوايت قالوا الوطن ان وقت الفجر
 ضاق فصلى الفجر ثم تبين انه كان في الوقت سعة بطل الفجر فاذا
 بطل ينظر فان كان في الوقت سعة يصلي العشاء ثم يعيد الفجر فان
 لم يكن فيه سعة يعيد الفجر فقط وعامة في شرح الزيلعي ومنها
 ومنها الوطن المأوى لفتوضابه ثم تبين انه طاهر حار وضو
 لذ في الخلاصة ومنها الوطن المدفوع اليه غير مصر فذكره وفيه
 له ثم تبين انه مصر فاجزاه اتفاقا وخرج من القاعدة سبيل
 الاولى لو طهر مصر فاللذكوة قدفع ثم تبين انه عني وابنه لغزا
 عندهما خلافا لابي يوسف ولونين انه عبده او مكانه او حزي
 لم يحزه اتفاقا الثانية لو صلي في ثوب وضده ان يحس ثم ظهر
 انه طاهر اعادة الثالثة لو صلي وضده انه محدث فظهر انه متوضي
 الرابعة صلي الغرض وعنده ان الوقت لم يدخل فظهر انه كان قد
 دخل لم يحزه فيها وفي فتح القدير من الصلوة والثانية تقتضي
 ان محل مسئلة الخلاصة سابقا على ما اذا لم يصل اما اذا صلى
 فانه بعيد ففي هذه المسائل الاعتبار لما ظنه المكلف لا في نفس
 الامر فلو صلي وعنده ان الثوب طاهر وان الوقت قد دخل
 او انه متوضي فبان خلافا اعادة ويبيح انه لو تزوج امرأة
 وعنده انها غير محل فبين انها محل او عكسه ان يكون الاعتبار بما
 نفس الامر وقالوا في الحد ودلو وطرا امرأة وجعلها على فراشه
 طائفا انها امراته فانه حد ولو كان اعمى الا اذا ناداها فاجابته
 ولو اقر بطلاوة وجهه طائفا الوقوع بانها لم تقب فبين عدمه
 لم يقع كما في القنية ولو اكل ظنه ليل فبان انه بعد الطلوع

فصله اول در بیان
صفت و احوال
مردمان این سرزمین

[illegible]

المودع السادس في عي الوديعه فانه يضمن لزوم الحفظ
الثانية لو قال ولي المرأة تزوجها فانها حرة الثالثة قال
وكيلها اذ كان فولدت ثم ظهر انها امه الغير رجع الغرور
بقمة الولد الرابعة دلي محرم حلا لا على صيد فقتله واجب
الخمس على الدال بشرطه في محله لانزاله الا من خلاف الدلالة
على صيد الحرم فانها لا توجب شيئا لمقامته بالمكان بعدد
الخامسة الافنا بتضمن الساعي وهو قول المتأخرين غلبة
السعاية السادسة لو دفع الي صبي سكيناً لمسله له وقع
عليه فجر حنه كانه على الدافع فايدة في حفر البئر قال الولي
سقط وقال الخافر اسقط نفسه فالقول للخافر كذا
في التوضيح نكيل ايضا والحكم الي حفر البئر وشق الزق
وقطع جبل القندبل وقع باب التخص في قول محمد وهذا
لا ضمان كحل قيد العمد وثامة في شدة حضا على النار واس
سبحانه اعلم وهذا اخر ما كتبه وحررناه من النوع
الاول من الاشياء والنظائر من القواعد الكلية وهو الفن
المهم منها والى هنا صارت خمساً وعشرين قاعدة كلية وينتقل
الفن الثاني من الفوائد

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله والصلوة
على عباده الذين اصطفى وبعد فقد كنت آلت الهموم
من الاشياء والنظائر وهو القوي على سبيل المقداد حتى
وصلت الى خمسين سنة ولما جعل لي ابواي ثم رايته
اذ ارتها على كتاب الفقه المشهور كالمهذبة ولكن ليسهل الله

[illegible]

ظاناً ان عليه فرضاً ولم يكن عليه اقتداء الانسان باي حال
منه فاسد مطلقاً وبالاجل صحيح مطلقاً وبالماثل الملائكة
المستحاضة والضالة والخلق القراء في الفرض الرباعي
في ركعتين الا انما اذا احدث الامام بعد الاولين ولم يكن
قراؤها فاستخلف مسبقاً بها فانها فرض عليه في الاربعة
المسبوق منفرد فيما يقضي الا في اربع لا يقتدي ولا يقتدي
به ولو كبرنا ويا الاستغفار صح وتابع امامه في سجود السهو
فاذا لم يعد اليه سجداً اخرها وبات بتكبيرات الترتيب اجماعاً
للمسبوق لا يكون اماماً الامام لا يكون مسبقاً الا اذا
استخلفه الامام المحدث كما ذكره ملا خروف المسبوق
يقضي اول صلوة في حق القعدة واخرها في حق التشهد
ونعاه في البرازية لا اعتبار بنية الكافر الا اذا قصد
السفر ثلاثاً ثم اسلم في اثنا المدة فانه يقصر بناء على قصده
السابق بخلاف الصبي اذا بلغ كما في الخلاصة اذا كرر رتبة
سجدة في مكان مقعد كفته واحدة الا في مسئلة اذا
قراها خارج الصلاة وسجد لها ثم اعادها في مكانه
في الصلوة فانه تلزمه اخرى لا يكبر جهراً الا في سائل
في عيد الاضحي وفي يوم عرفة للتشريق وبازاء عذوق
بازاء قطاع طريق وعند وقوع حرب وعند الخفاف
لذا في عيد النابية البينة بالقلب ولا يقوم للسان بقائه
الا عند التقدير كما في شرح الدعوة المستحاة يوم الجمعة
في وقت العصر عندنا على قول عامة مشايخنا في البينة

مصحح ٢

مطلب الدعوة المستحاة يوم الجمعة
وقت العصر

الشيعة

اذا صحت صلوة الامام صحت صلوة المأموم الا اذا احدث
الامام عامداً بعد القعود الاخير وخلفه مسوق فان
صلوة الامام صحيحة دون هذا المأموم اذا افسدت
صلوة المأموم لا تقصد صلوة الامام الا في مسئلة
اقتدي قاري بما في فصلاتها فاسدة والمسلتان في
الايضاح اذا ادرك الامام ركعاً فشرع له تحصيل الركعة
في الاخير افضل من وصل الصف الاول مع فواتها شرع
مستقلاً بثلاث وسلم لزمه قضا ركعتين شرع في الفجر
باسم سنة مضى ولا يفضيها الاستغفار بالسنة غيب
الفرايض افضل من الدعاء قراءة الفاتحة افضل من
الدعاء المأثور كل ذكوات بحلة لم يأت به فلا يكمل
التسبيحات بعد رفع راسه ولا ياتي بالتسبيح بعد رفع
راسه من الركوع صلى مكشوف الرأس لم يكره الرباعية
المسنونة كالفرض فلا يصح في المقعدة الاولى ولا يستخ
اذا قام الى الثالثة الا في حق القعدة فانها واجبة في جميع
ركعاتها يقرأ في كل ركعة الفاتحة والسورة الاولى ان لا
يصلي على منديل الوضوء الذي يسبح به كل صلوة اذيت
مع تركه واجب او فعل مكروه محرماً فانها تعاد وجوباً
في الوقت فأخرج لا تعاد اذا رفع راسه قبل امامه فانه
يعود الى السجود من جميع باهله لا ينال ثواب الجماعة
الا اذا كان لهذر دخل المسجد في الفجر فوجد الامام
يصلي فانه ياتي بالسنة بعيداً عن الصلوة اذا اخطأ

الصفحة

مطلب مكشوف الرأس

سلام الامام مسجد الحلة افضل من الجامع الا اذا كان عالما
 ومسجد الحلة في حق السوقي نهارا ما كان عند حانوته ولبلا
 ما كان عند حنذله يكره ان لا يرتب بين السور الا في النافله
 تقليل القراءة في سنة الفجر افضل من تطويلها نذره النافله
 افضل وقيل لا التكلم بين السنة والفرص لا يستطرها ولكن يتفرق
 الثواب بكره ان يخصص لصلاة مكانا في المسجد وان فعل
 وسبقه غيره لا يزعمه يكون شارقا بالتكبير الا اذا اراد به
 التعجب دون التعظيم اذا تفكر المصلي في غير صلواته
 كجارتها ودرسه لم ينطل وان شغلته هوم عن خشوعه
 لم ينقص جرمه ان لم يكن عن تقصير ولا يستحق عاذتها الترك
 الخشوع لا ينبغي للؤذ والامام انتظار احد الا ان يكون
 سريرا يصح اقتداء الرجل بالمصلي وان لم ينو امامته ولا يصح
 ولا يصح اقتداء المرأة الا اذا نوى امامتها الا في الجمعة والعيد
 تصح نية امامتين في غيرتهن خرج الخطيب بعد شروعه
 متغفلا قطع على راس الركعتين الا اذا كان في سنة
 الجمعة فانه يتمها على الصحيح لم يجز الا ان يؤخر حرير مصلي فيه
 بلا خيار بخلاف الثوب النجس حيث يتخير فلولم يجد الاها
 صلي في الحرير فاما المسجد كالمسجد فيصح الاقتداء وان لم تقبل
 الصوف المانع من الاقتداء طريق ترفيه العجلة او تترك
 فيه السفن او خلا في الصخر ايسخ صفتين والحلا في المسجد
 لا يمنع وان وسع صفوفه لان لم حكم بعبه واحد
 واختلفوا في الحائل بينهما والامح الصحة اذا كان لا يشبه

طه التكلم بين السنة والفرص

طه اذا تفكر

فان كان ما مضى
 في صلاته

حالا امامه المسافر اذا لم يقعد على راس الركعتين فانها تنطل
 الا اذا نوى الاقامة قبل ان يقعد الثالثة سجدة الاسير اذا
 تخلف يتقصص صلوته المغير الا اذا رحل العدو به الى مكان
 اراد والاقامة فيه الى خمسة عشر يوما فيقصها بصلوة المسافر
 ولمن به شقيقة برأس اليماء لو كان المريض لو خرج الى الجاه
 لا يقعد على القيام ولو صلي في بيته قد عليه الاصح انه يخرج
 ويصلي قاعدا لان الفرض قد راحاله على الاقد او على اعقاب
 سقط القيام واختلفوا في مريض ان قام لا يقدر على مراعاة
 سنة القراءة وان قعد قدر الاصح انه يقعد وراعيها في
 قدر لا يقص على بعض القيام قام يقدر اذا كرر ان سجدة واحدة
 في مجلس واحد فالافضل الاكتمال بسجدة واحدة واذا كرر اسم
 النبي صلى الله عليه وسلم فالافضل تكرار الصلاة عليه وان
 كناه واحدة فيها ولا يرفع يديه لسجود التلاوة ولا فدية
 لسجود التلاوة ولا يجب نية التقبيل لهما والسنة القيام
 لهما اذا قرأ الامامية سجدة فالافضل الركوع لهما ان كان في
 صلوته المخافة والاسجد لهما بكره ترك السورة في الخيرتين
 من التطوع عمدا وان سهوا فعليه السهو ولو ضمها في اخر
 الفرض ساهيا لا يسجد وعليه الفتوى لا يجوز الاقتداء بها
 لتافعي في الوتر وان كان لا يقطع القرآن يخرج عن القرينة
 بقصد الشافلو في الحب الفاتحة بقصد التثالم بحرمه
 قصد بها الثناء في الجنازة لم يكره الا اذا قرأ المصلي قاصدا
 صدا الثناء فانها تجزى لاري في القريض في حق سقوطها

طه واذا كرر اسم النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة
 وان كناه واحدا فيهما

طه وان كناه واحدا فيهما

اذا اراد فعل طاعة وخاف الربا لا يتذكرها قراءة الفاتحة
 لاجل المهمات عقيب المكتوبة بدعة القراءة في احوالهم
 مكروهة وسرا لا هو المختار ولا يكره للمحلات مشككتة
 والحديث على الاصح وضع المعلقة على الكتب مكروهة الا
 حل الكتابة وصنع المصحف تحت راسه مكروهة الا للحفظ
 لا ينبغي تاقية الدعاء الا في الصلوة بكرة الاقدا في صلوة
 الرغائب و صلوة البراءة و ليلة القدر الا اذا قال يذرت
 كذا ركعة بهذا الامام بالحاجة كذا في الزاوية بعد السجود
 يوجب تعدد السجود الا في السجدة بكرة الا اذا كان قاعدا
 الانفس الاسفار بالفتح افضل الامتداع للحاج بالخير
 الغيب بكرة الا في السفر وعلى ما يبدى والله سبحانه اعلم **فان**
الزكوة الفقة لا يكون غنيا بكنهه المحتاج اليها الا في دين العباد
 فتباع لفضله الذي كذا في منظومة ابن وهبان الاعتبار
 ملة من له دين على غلبت بغيره على المختار للمريض من الصلوات
 اذا دفع زكوة الى اخيه ثم مات وهي وارثة اجزاه و
 موقعها فان كان له وارث آخر ردت لانه لا وصية
 لوارث تصدق بطعام الغير عن صدقة فطره توقف
 على احواله فان اجاز بشرائها وضمت حازت المامور
 بدفع الزكوة اذا تصدق بغيرهم نفسه ان كان على ثنية
 الرجوع وكانت دراهم المامور قليلة نوى الزكاة الا انه
 سماه قرضا اختلوا والعقود كحوار عبد الحليم اذا
 اذن له في التجارة لا يكون للتجارة فيجب صدقة فطره

مطلق الاقدا في صلوة الرغائب

اجزاه

عين

عين النادر مسكيناً فله اعطاء غيره اذا لم يقين المذور كما
 لو قال لله علي ان اطعم المسكين شيئا فانما يتبعين ولو عين
 مسكيناً له الاقتصار على واحد بخير الممنوع عن اداء الزكوة
 واختلوا في اخذها منه خيراً والمعهدة لاجل الزكوة
 قوماً لا يسمي كل الصدقات حرام على بني هاشم زكوة وعماله
 فيها او عتدا او كفارة او منذ ومة الا التطوع والوقف
 شكك الله ادي الزكوة ام لا فانه يؤد بها لان وفاء
 اودع ما لا ونسبه ثم تذكره لم تجب الزكوة الا اذا كان للمودع
 من المعارف دين العباد مانع من وجوبها الا المهر المؤجل
 اذا كان الزوج لا يريد اداه بكرة رخصاً بنصاب الفقير
 منها الا اذا كان مديوناً او صاحب عيال لو فرقه عليهم
 لم يخص كل انصافاً بكرة نعلمها الا الى قرابة واحوج
 او من دار الحرب الى دار الاسلام او الى طالب علم او الى
 الزهاد او كانت زكوة معجلة المختار انه لا يجوز دفع الزكوة
 لاهل البدع دفعها لاخته المتزوجة ان كان زوجها
 معسر اجاز وان كان مؤسراً او كان مهرها اقل من النصاب
 وكذلك وان كان المحجل قد لم يجز يوبه يقبى وليد
 في لزوم الاضحية الولد من الزنا لا يثبت نسبه من الزنا
 في بني الا في الشهادة لا تقبل للزاني وفي الزكوة لا يجوز
 دفع زكوة الزاني الى الولد من الزنا الا اذا كان من امته
 لها زوج معروف كما في جامع الأصول من الزكوة واجبة
 بقدره ميسرة فتسقط بهلاك المال بعد احواله

مطلق لا يجوز
 لا يجوز

العزم

لم يجوز

الفطر بقدرية مكنية فلو افتقر بعد يوم العيد لم تسقط التمسك
 على اقراره بنية الزكاة جاز الا اذا حكم عليه بنقصه وحمل
 الصدقة لمن له غلة عقار لا تكفيه وعياله سنة ومثل
 الف ومعه مثلها كره له الاخذ واجزاء الدافع ولو له قوت
 سنة يساوي نصابا او كسوة شئونة لا يحتاج اليها
 في الصيف فالصحيح من الاخذ عجلها عن نصاب عنده ثم
 الكول وعنده اقل من نصابه لانه دفعها الى الفقير لا يسترد
 مطلقا والى الساعي استردها ان قايا وان قسمها الساعي
 بين الفقير اضمتها من مال الزكاة خلا فالجهر ولو عمل زكاة عمل
 السوايم بعد وجوده جاز لا قبله في الملتقط من الاحارة
 المعلم اذا اعطى خليفته شيئا نأويا الزكاة فان كان بحيث
 يعمل له لو لم يعطه يقع عنها والالا **كتاب الصوم**
 نذر صوم لا بد فاكل لعذر يفدي طاكل نذر صوم اليوم
 الذي يقدم فيه فلان تقدم بعد ما نواه تطوعا ينوب
 عن النذر للزوج ان يمنع زوجته عن كل صوم وجب
 بايجابها الا عن صوم وجب بايجاب الله تعالى وتوف
 المشايخ في منعها عن قضا رمضان اذا افطرت بخلاف
 قال بعض صحابنا لا بأس بالاعتماد على قول المنجوق وغيره
 ان مقابل انه كان يسألهم ويعتمد قولهم بعد ان يتفق
 ذلك جماعة منهم ومده الامام السرخسي بالحديث من صدق
 كاهنا او مجاهقا فقد كفر بما انزل على محمد صلى الله عليه وسلم
 نية الصوم في الصلوة صحيحة ولا تنفسها اذا اكل

قولنا قال بعض صحابنا لا بأس بالاعتماد على قول المنجوق
 وفي الحقيقة السوطي عن نأويا وجوب الصوم والاظهار
 روية السوطي عن الامام السرخسي عن المنجوق في التمسك
 والتسليم روية السوطي عن الامام السرخسي عن المنجوق في التمسك
 الصوم والافطار وحمل النذر على النذر في كل يوم
 نذر في رمضان فاذا انقضى احكامه في كل يوم
 الا النذر والاحكام التي هي لا تفسد الا في كل يوم
 لا يفسد الا في كل يوم ولا يفسد الا في كل يوم
 لا يفسد الا في كل يوم ولا يفسد الا في كل يوم
 لا يفسد الا في كل يوم ولا يفسد الا في كل يوم
 لا يفسد الا في كل يوم ولا يفسد الا في كل يوم

وانما ذكر الامام السرخسي في الصوم والافطار
 الفطر بقدرية مكنية فلو افتقر بعد يوم العيد لم تسقط التمسك
 على اقراره بنية الزكاة جاز الا اذا حكم عليه بنقصه وحمل
 الصدقة لمن له غلة عقار لا تكفيه وعياله سنة ومثل
 الف ومعه مثلها كره له الاخذ واجزاء الدافع ولو له قوت
 سنة يساوي نصابا او كسوة شئونة لا يحتاج اليها
 في الصيف فالصحيح من الاخذ عجلها عن نصاب عنده ثم
 الكول وعنده اقل من نصابه لانه دفعها الى الفقير لا يسترد
 مطلقا والى الساعي استردها ان قايا وان قسمها الساعي
 بين الفقير اضمتها من مال الزكاة خلا فالجهر ولو عمل زكاة عمل
 السوايم بعد وجوده جاز لا قبله في الملتقط من الاحارة
 المعلم اذا اعطى خليفته شيئا نأويا الزكاة فان كان بحيث
 يعمل له لو لم يعطه يقع عنها والالا **كتاب الصوم**
 نذر صوم لا بد فاكل لعذر يفدي طاكل نذر صوم اليوم
 الذي يقدم فيه فلان تقدم بعد ما نواه تطوعا ينوب
 عن النذر للزوج ان يمنع زوجته عن كل صوم وجب
 بايجابها الا عن صوم وجب بايجاب الله تعالى وتوف
 المشايخ في منعها عن قضا رمضان اذا افطرت بخلاف
 قال بعض صحابنا لا بأس بالاعتماد على قول المنجوق وغيره
 ان مقابل انه كان يسألهم ويعتمد قولهم بعد ان يتفق
 ذلك جماعة منهم ومده الامام السرخسي بالحديث من صدق
 كاهنا او مجاهقا فقد كفر بما انزل على محمد صلى الله عليه وسلم
 نية الصوم في الصلوة صحيحة ولا تنفسها اذا اكل

او شرب

مطلوب اذا شرب فعليه الكفارة

مطلوب صوم يوم النذر

او شرب ما يتخذ به او يتداوى فعليه الكفارة والافلا الا الدم
 اذا شربه فان عليه الكفارة فانه طعام لبعض الناس الصوم
 في السفر افضل الا اذا اضاف على نفسه او كان له رفعة اشترى
 معه في الزاد واختار والافطر صوم يوم الشك مكره الا اذا
 نوي تطوعا او واجبا اخر على الصحيح والافضل فطره الا اذا
 وافق صوما كان بصومه او كان نغيا لا بصوم العيد والام
 والمدير وام الولد تطوعا الا باذن المولي لا بصوم المرأة تطوعا
 الا باذن الزوج او كان سافرا لا يصوم الا جبر تطوعا الا بالام
 المستاجر اذا نذر بالصوم لا يلزم النذر الا اذا كان طاعنا وليس
 بواجب وكان من جنسه واجب على النقيض فلا يصح النذر بالعمى
 ولا بالواجبات فلو نذر رجلا الاسلام لم تلزمه الا واحدة ولو نذر
 صلوة سنة وعنها الفريض لا شيء عليه وان عني مثلها الزمته
 وبكل المغرب ولو نذر عيادة المريض لم تلزمه في المشهور ولو
 نذر التسبيح في الصلوة لم تلزمه الزوج اذا اذن لزوج حبة
 بالا عتكاف ليس له الرجوع ومولي الله يصح رجوعه ويكره
 اذا دعاه واحد من اخوانه وهو صائم لا يكره له الفطر
 الا اذا كان صائما عن قضا رمضان سافرا في رمضان ثم
 رجع الى اهله الحاجة نسبيها فاكل عندهم فعليه القضاء والكفارة
 ما يصابيا ياكل ناسيا بخبره الا اذا كان بضعف عنه
 المسافر يعطى صدقة فطره عن نفسه حيث هو ويكتب الى اهله
 يعطون عن انفسهم حيث هم وان اعطى عنهم في موضعه
 جاز قال الامام الاعظم اذا شهر واحد بالهلال فصاموا فلا

ليرفطر واحتي يصوموا يوم الآخر رمضان يقطع التتابع
في حق المقيم لا فرق بين المجنونة والعاقلة في وجوب الكفارة
بجامعها اجماع في الذر يوجب الكفارة اتفاقا على الاصح
في نهار رمضان لا يجوز له ان يعمل عملا يصل به الي الضعف
فيمن يرضع النهار ليس يخرج الباقي وقوله لا يلغيني كذا
وهو باطل باقصر ايام الشتاء من طلوع الفجر فاكل فاذا هو
طالع الاصح وجوب الكفارة انتهى **كتاب الحج** فما
الفعل يتعد بتعدد الفاعل وثمان المحل لا فلو اشترك محرمان
في قتل صيد تعدد الجز اولو حالا ان في قتل صيد الحرم الاثمان
حقوق العباد جامع مرارا فعليه لكل مرة دم الا ان يكون في
مجلس واحد فيكفيه دم واحد ولا ياكل من الهدايا الا ثلاثة
هدى المنعة والقران والتطوع الحج تطوعا افضل من الصلوة
النافلة بكرة الحج على الحارثا الرباط بحيث ينفع به للسلب
افضل من الحجة الثانية لذا كان الغالب للمسلمة على الطريق
فالحج فرض والا فلا حج الفرض ولي من طاعة الوالد بخلاف
النفل اذا لم يكن الاب مستغنيا لم يحل الخروج وعن النبي
كان اذا دخل العشر لم يقلم ظفيره ولا يأخذ من شعره رأسه
قال ابن المبارك السنة لا تقرب به اخذ الفقه معه الفخ
وهو يخاف العزوبة فعليه الحج ولا يتزوج اذا كان وقت خروج
اهل بلده فان كان قبله جاز له التزوج الحاج عن الميت
اذا خلط ما دفع اليه بما له يجوز فان اخذ المأمور المال
والجربة رجع وحج عن الميت قال الامام ابو حنيفة وابو يوسف

لا يجزئ له الحج خلافا لمحمد المحرم من الاجور له نكاحها بائنا الا
الصبي والناسق والمجوسي نفق المأمور بالحج الكل في الذهب
ورجع من ماله ضمن المال ببدا بالحج الفرض قبل زياره النبي
صلى الله عليه وسلم وخبر ان كان تطوعا حج الفرض افضل
من حج الفتيولان الفقير يؤدي الفرض من ماله وهو تطوع
في ذهابه وفضيلة الفرض افضل من فضيلة التطوع اذا
جمع بين الصلوتين بعرفة لا يتنفل بعدها كما في البيعة
المأمور بالحج له ان يؤخره عن السنة الاولى ثم يحج ولا يقضى
كما في التاتارخانية ولو عين له هذه السنة لان ذكرها
للاستعمال لا للتقيد كما في الخانية والصحيح وقوعه
عن الامر والفاضل من النفقة للامر ولو ارثه ان كان ميتا
الا ان يقول وكلت ان تم الفضل من نفسك وتقبل النفقة
والوحي عند الاطلاق الحج بنفسه الا اذا قال ادفع المال للحج
عني او كان الوصي وارث الميت فيتوقف على اجازة المأمور
الاتفاق من مال الامر الا اذا قام ببلدة خمسة عشر الا اذا كان
لا يقدر على الخروج قبل القافلة واقامته ببلدة بعد الحج اقامة
مقتادة كسفره وعزمه على الإقامة زيادة على المعتاد
مبطل للنفقة الا اذا عزم بعده على الخروج فانها تعود
الا اذا اتخذ ملة دارا ونفقة خادما المأمور عليه الا اذا
ممن لا يخدم نفسه للمأمور خلط الدرهم مع الرفقة والا
بداع وان ضاع المال بمكة او يقرب منها فانفق من مال
نفسه رجع به وان بغير قضا لا ذن دالة المأمور اذا

اسكك مؤنة الكراوية ما شيا ضمن المال ادعي للمأورائه
منع عن الحج وقد انفق في الرجوع لم يقبل الا اذا كان امرأته
شهر على صدقة واذا ادعي نه حج وكذب قال قول له الا
اذا كان مديون للبيت وقد امرها بالاتفاق منه ولا يقبل بغيره
الوارث انه كان يعم النحر بالكوفة الا اذا برهنوا على قراره انه
لم يحج ليس للمأوراء الحج الا غمار قبله وبعده وكل دم وجب على
المأوراء فهو في ماله الا دم لم يحج ولو حج الوصي بماله ليرجع
حاجز وله الرجوع وكذا الزكوة والكفارة بخلاف الهبة وليس
للمأوراء الامراكح ولو لم ير الا اذا قال له الامر اصنع ما
شئت فله ذلك مطلقا يصح استيجار الحج عن الغير وله
اجر مثله والمأوراء اسكك البعض وحج بالبقية جائز وتضمن
ما خلف واذا انفق من ماله ومال الميت فانه يضمن الا اذا كان
اكثر من مال الميت وكان مال الميت يكفي للكرامة عامة النفقة
في الخلافة **كتاب النكاح** المقنن على سبيل النكاح
مضمون كذا في جامع النصولين احتياط اصحابنا في المنزلة
الا في مسئلة ما اذا كانت الجارية بين شركتين فادعي كل الحق
عليها من شريكه وطلب الفسخ عند عدل لا يجاب الى ذلك الا
تكون عند كل يوم خمسة للملك كذا في كراهية المعراج ما نبت
لجاعة فهو بينهم على سبيل الاشتراك الا في مسائل الا
ولاية النكاح للصغير والصغيرة ثابتة للاولياء على
سبيل الكمال لكل البانية القصاص الموروث يثبت لكل
من الورثة على الكمال حتى قال الامام للوارث الكبير استبقا

الا قصار في قول الامام ادعى الميت بالحج فخير
او الموصى به

قوله المقنن على سبيل النكاح مقنن كذا في النصولين
عبارة في النكاح والطلاق بالسكر ما يقتضيه سبيل النكاح
فانما يثبت له في غير وقتها باذن عدل لا انكحت
قوله فخير بينهما امره

قبل

قوله ثبت لكونه من الموردين سبيل النكاح او بالمال كما وصيها لكونه المالك له بشرط ان لا يبيع العبد او في الولي وماله باقتضا كالقاضي في النكاح

قبل بلوغ الصغير بخلاف ما لا يجانبها لعين فان الحاضر لا يملك
في غيبة الاخر اتفاقا لاحتمال العنوا لثالثه ولاية للطالبة
بازالة الصبر العام عن طريق المسلمين يثبت لكل من له حق
المروور على الكمال والضابط ان الحق اذا كان مما لا يتجزى
فانه يثبت لكل على الكمال فالاستخدام في المملوك ما يتجزى
ليس لما عبادة شرعت من عهدهم الى الان ثم تستمر في الحنة
الا الايمان والنكاح المولى لا يستوجب عليه دينه ولا مهر
ان زوج عبده من امته ولا ضمان عليه بان لا يملك مال سيده ولا
قتل العبد ولاه وله ائتمان فعني احدهما سقط القصاص
ولم يجب شي لغير العا في عند الامام رضي الله عنه الفدية لا
عشر فرقة تسبعة منها تحتاج الى القضا وتسعة لا فالاول
الفرقة تلجب والعنة وبخيار البلوغ وبعدم الكفاية وبغضا
المهر وبابا الزوج عن الاسلام وباللعان والساني الفرقة بخيار
العتق وبالا بدلا وبالردة وبتيان الدارين وبملك احد الزوجين
صلحه وفي النكاح الفاسد النكاح يقبل الفسخ قبل التمام
لا بعده فلم يصح الاقالة ولا يفسخ بانكود الا في مسئلتين
فيقبله بعد رده احدهما من النكاح يقبل الفسخ وبملك احدهما
للاخر بملك المهر بربعة بالدخول وبملكوته الصحيحة وبوجوب
العدة عليها منه سابقا وبوت احدهما للزوج ان يضرب امته
على اربع ويطعنهما على ترك الزينة بعد طلبها وعلى عدم
اجابتهما الى فراشه وهي طاهرة من الحيض والنفاس وعلى
خروجها من منزله بغير اذنه بغير حق وعلى ترك الصلوة

نقد

مطل
قوله كره ان زوج عبده من امته

قوله وبعدم الكفاية يعني على قول من يقول بغيره العنة
واما على قول من يقول بطلانها وبغيره الصحيح في النكاح
بغيره على

قوله النكاح يقبل الفسخ قبل التمام كان النكاح فرائض
الصغير والصغيرة كان الامام بعده بغيرهما ومما ينعى

قوله ولو جوب العدة عليها من غير ان يكون لها مهر
ما لا يستلزم تزوجا في العدة فطهرا قبل التزويج
فقد روي عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي عبد الله
قال في الفسخ والعنة والعدة ما لا ينعى الا في الثاني
وعدة ميتة او حرة

مطل
ما ينعى

في رواية وقد بينا في شرح الكفر قولهم وما كان معناها
 لها ان تخرج بغير اذن قبل اتيان المجل وبعد ذلك كان لها
 حق او عليها او كانت قابله او غاسلة او زيارة ابوها
 كل جمعة مرة وزيارة المحارم كل سنة وفيما عدا ذلك من زيارة
 الاجانب وعبادتهم والوليمة لا تخرج وتزاد ولو خرجت
 كانا عاصيين واختلفوا في خروجها للحمام والمعمد يجوز
 بشرط عدم التزين والتطيب ينعقد النكاح بما افاد ملك العبد
 للمحال الا في لفظ المنفعة فانه يفيد ملك العين كما في هبة
 الخائنة لو قال متعتك بهذا الثوب كان هبة مع ان النكاح
 لا ينعقد به الوطء في دار الاسلام لا يخلو عن حد او مهر في
 مسكتين تزوج صبي امرأة مكلفة بغير اذن وليه ثم دخل
 بها طوعا فلا حد ولا مهر كما في الخائنة ولو وطئ البائع البسيطة
 قبل البضع فلا حد ولا مهر ويستط من الثمن ما قابل
 البكارة والا فلا كما في بيع الوالدية لا يجوز للمرأة قطع
شعرها ولو باذن الزوج ولا يخل لها وصل شعر غيرها بشرط
 تزوجها على انها بكر فاذا هي ثيب فعليه كمال المهر والعدة
 تذهب باسباب الحسن الظن بها كذا في الملتقط لو غلط وكما
 بالنكاح في اسم ابها ولم تان حاضرة لا ينعقد النكاح تزوج
 امرأة اخري وخاف ان لا يعدل لا يسعه ذلك وان علم انه
 يعدل بينهما في القسم والنفقة وجعل لكل واحدة مسكنا
 على حدة جاز له ان يفعل فان لم يفعل فهو ما جوز لترك الغم
 عليها وفي زماننا ومكاننا ينظر الى مجمل مثلها من مثله واما

نصف المسمى فلا يعتد به لانه قد يهر خسيه الف دينار ولا
 يجعل الاقل من الف ثم ان شرط لها شيئا معلوما من المهر
 فاوفاها ذلك ليس لها ان تستع وكذا المشر وط عادة حتى
 للحق والاعجب وديبا مع اللقافة ودرهم السكر على ما هو
 سمرقند وان سئلوا ان اليد في شيئا من ذلك الحب وان سئلوا
 لا يجب الا ما صدق العرف من غير تردد في الاعطائها
 من مثله والعرف الضعيف لا يلحق المسكوت عنه بالشر وط
 كذا في الملتقط الفقر لا يكون كمالا للقيمة كبيرة او صغيرة
 الا ان يكون عالما او ثريا كذا في الملتقط ادعت بعد
 الزفاف انها زوجت بغير رضاها فالقول لها الا اذا
 طاعت في الزفاف ولو زوجه بنته وسلمها الاب الى
 الزوج فمهرت ولا تدري الكفالة لا يلزم الزوج طلبها
 كذا في الملتقط لا ينبغي للقاضي ان يزوجه صغيرة الا اذا كان
 مراة تطلب فكم منه ايضا مهر من خلع بنت رجل
 او امراته واخرجها من منزله تجلس الى ان ياتي بها او يعلم موتها
 كذا في الملتقط اختلعا في الصمة والفساد والقول المدعي الصمة
 كذا في الخائنة الاقرار بالولد من حرة اقرار بكاح لا الاقرار بمهر
 وقوله خدي هذا من نفقة عدتك لا يكون اقرارا بطلاقها
 وقولها اعطني مهرى اقرار بالنكاح كذا في اقرار البيعة يجوز
 خلو النكاح عن الصداق والنكاح باقل من مهر النسل الا في
 صغيرة يزوجه غير الاب والجد والمجور وموكة النكاح
 لا يقبل الفسخ بعد التمام هكذا ذكرنا وبنوا عليه ان مجوده

عينة
 قوله والمهر
 وعنه
 قوله والمهر

لا يكون نسبا قلت يقبله بعد في مدة احكام كتاب الزرع
 واما طرق الرضاع عليه والمصاهرة فعندنا يفسده ولا
 يفسخ كما في الشرح **كتاب الطلاق** السكران كالصالح
 الا في الاقرار بكحدود الخالصة والردة والاستهاد على شهادة
 نفسه كذا في خلع الخاتمة النكاح للاعلام فلا يثبت به حكم
 الا في الطلاق با طالق وفي العتق يا حرة وفي الخلع يا زانية
 وفي التعزير يا سارق فتترع على الاول لو قال الجارية يا سارق
 يا زانية يا مخنونة وباعها فطعن المشتري بقول البائع لا يرد
 لانه للاعلام لا للتحقيق ولو قال لزوجته يا كافرة لم يفرق
 بينهما كذا في الجائع ولذا الملاعة لا يثبت في نسبه في جميع الا
 احكام من الشهادة والزكوة والمناكحة والعتق ملك القدر
 الا في حكمين الارث والنفقة كذا في البديع المجنون لا يقع
 طلاقه الا في مسائل اذا علق عاقلا ثم جن فوجد الشرط
 وفيما اذا كان مجنونا فانه بينهما بطلان وهو طلاق فيما
 اذا كان عينا يؤجل بطلانها فان لم يوصل فرق بينهما
 خصوصية وليه وفيما اذا اسلمت وهي كافر واما ابواه
 الاسلام فانه يفرق بينهما وهو طلاق الصبي لا يقع طلاقه
 الا اذا اسلمت فعرض عليه ميراثا في وقع الطلاق على الصحيح
 وفيما اذا كان مجنونا و فرق بينهما فهو طلاق على الصحيح
 وبوجه له لكونه مستحقا عليه لعتق قريبه كذا في عتق
 المهرج المعلق بالشرط لا ينعقد سببا للحال والمضاف
 منعقد في الطلاق والعتاق والند فاذ قال انت حر غدا

مستغرق

لربك بعه اليوم ومكته اذا قال اذا قال اذا جاعده
 ولو قال لله علي التصديق بدينهم غدا ملك التعجيل بخلاف
 اذا جاعده الا في مسئلتين فقد سوا بينهما الاول
 في ابطال خيار الشرط قالوا لا يصح تعليق ابطاله بالشرط
 وقالوا لو قال جاعده فغدا بطلت خياري او قال ابطاله
 غدا فجاء غدا فبطلت خياره كذا في خيار الشرط من الخاتمة
 الثانية قال الفقهاء ابو الليث والاسكاف رحمهما الله لو
 قال احررتك غدا واذا جاعده فغدا حررتك صححت مع ان
 الاحارة لا يصح تعليقها وتصح اضافتها ومن فروع
 اصل المسئلة ما في ايمان الجائع لو حلف لا يخلف ثم قالها
 اذا جاعده فانت طالق حثت بخلاف ان دخلت وفي
 الخاتمة تصح اضافته فسخ الاحارة المضادة ولا يصح تعليق
 طلب المرأة للخلع حر ام الا اذا علق طلاقها بالان بشرط
 فشهر و اوجوده فلم يقض بها فغلطها ان تحتاطضا
 في طلب الغدا للغارقة القول لانه اختلاف في وجود الشرط
 فما لا يعلم من جرمها الا في مسائل لو علق بغيره وصول
 نفقتها شهرا فادعاء وانكرت فالقول لها في المال
 والطلاق على الصحيح كما في الخلاصة وفيما اذا طلقتها
 للسنة وادعي جها عنها في الحيض وانكرت وفيما اذا
 ادعي المولي قربانها بعد المدة فيها وانكرت وفيما اذا
 علق عتقه بطلاقها ثم خبرها وادعي انها اختارت
 بعد المجلس وهي فيه كما في الكافي اذا علق بغيرها القلي

اذا ام

تعلق باخبارها ولو كاذبة الا اذا قال ان سر تكفانت
طالق فضرر بطلان سرية لم يقع كما في الخائنة من الطلاق اذا
علمه بما لا يعلم الا منها لم يضرها فالقول لها في حقها واذا
علق بغيره بما لا يعلم الا منه فالقول له على الاصح كقوله للعبد
ان احمل فانك حر فقال احتملت وقع باخباره كما في
المحيط وقرئ بينهما في الخائنة بان كان النظر في خديج
المني بخلاف الدم الخارج من الرحم كمر الرط ثلاثا
والجزا واحد فوجد الرط مرة طلقت واحدة ولو تعدد
الجزا تعدد الوقوع كما في الخائنة ولو طلقها ثم عطفها
مع اخري بالواو او ثم او الفاطلقت الاولى تنويح والا
خري واحدة ولو طلقها ثم اضرى واثبت لها التمتع
الا بالينة ولو جمع الاولى مع اخري في الاضرار تعدد
على الاولى اذا دخل كلمة او في الايقاع على مراتب واعتبه
بشرط فان التعيين له بعد وجود الرط اذا طلق ثم ابي
باوفان كان ما تعدد او كذا وقع بالاول والا لا كذا الرط
ثم اعقبه جزا واحدا تعدد الرط لا الجزا ولو ذكر الجزاين
شرطين تعدد الرط كالمرة ان تزوجها حيث بالمباينة عندها
خلاف الثاني وبه اخذ الفقيه ابو الليث يكره الجزاين تكرار
الرط كلما دخلت فكذا كما وقعت عنده فكذا فتعد ساعة
طلقت ثلاثا كما ضربتك فضرر بايديه طلقت ثنتين واثبت
بلف واحد فواحدة كلما اطلقتك فطلقها وقع ثنتين كما
وقع عليك طلاق فطلقها طلقت ثلاثا وسط الرط

بين طلاقين بجزائي وتعلق الاول ذكر منادي بين شرط
وجزا ثم نادى اخري بتعلق طلاق الاول بيني وبينك
ولو بد بالنية الواحدة ثم ذكر الرط والجزا ثم نادى اخري
فاذا وجد الرط طلقنا كلمة كل في التعليق عند عدم مكان
الاحاطة بالا افراد منصرفه الى ثلاثة كقوله لو قال لها ان
لراقل عندك لا عليك بكل قبيح في الدنيا فانك كذا يبرئ مثلا
النوع من القبيح اذا علقه بوصف قائم بها كان على وجوده
في المستقبل كقوله للمباينة حضت وللبرصة ان حضت
الا اذا قال لصحة ان صححت والضابط ان ما يمتد
فله دوامه حكم الاثبات والا لا ان على التراخي الا بقرينة القو
ومنه طلب جماعة فان قلت فقال ان لم تدخل على البيت قد
بعد سكون شهوته ومنه طلقني فقال ان لم اطلقك علمه
على زمانه فشهدا على اقراره به وقع وان على المعاشة لا
كما لو شهدا بربعة به فعدل منهم اثنان قال لا بربعة المذخون
كل امرأة لم احامها منكن الليلة فالآخرات طوالق فصح
واحدة ثم طلع الفجر طلقت التي جامعها ثلاثا وغيره لثنتين
اضافه وعلقه فان قدم الجزا واخرا الرط ووسط
الوقت تعلق ولغت الاضافة ولو قدم الرط تعلق الضابط
به ولو ذكر شرط الاول ثم جزا ثم عطف عليه بالواو ثم
جزا اخري تعلق الاوليات بالاول والثاني بالثاني ولو كان
الجزا واحدا كان المعلق بالثاني جزا الاول فلا يقع لو
وجد الثاني قبل الاول ثم الاول وهذه المسائل في الصحيحين

کتاب الصفاق والوديقه لہم

بلا ادن

بلا اذن شرهيك وكان موسرا فان لشركه ان يضمه حصه
الا اذا اعتق في مرضه فلا ضمان عليه عند الامام خلافا
لها كما في عتق الظهريه دعوة الاستيلاء تستند
التمرير تقتصر والاولي اولي وبيانه في الجامع عتق
البعض كالمكاتب الا في ثلاث الاول اذا عجز لا يرد
في الرق الثانية اذا جمع بينه وبين قر في البيع يتعدى
البطلان الى العتق بخلاف المكاتب اذا جمع الثالثة اذا
قتل ولم يترك وفاء لم تجب القصاص بخلاف المكاتب
اذا قتل عن غير وفاء فان القصاص واجب كره الزليحي
في الجنائيات والثانية في السراج الوهاج والاول
في المتون التومان كالولد الواحد والثاني تبع للاول
في احكامه فاذا اعتقوا في بطنها فولدت توأمين الاول
لا يقل من ستة اشهر والثاني لتمامها فانه لا يعتق واحد
منها الا في مسكتين الاولي في جنائيات المبسوط الضرب
بطن امراة فالقت جنينين فخرج احدهما قبل موته والا
بعد موته وهما ميتان ففي الاول غرة فقط الثانية تغاس
التوأمين من الاول وامراة عقيب الثاني لامن ملك ولد
من الزنا فانه يعتق عليه ومن ملك اخته لابيها من الزنا
لم يعتق ولو كانت اخته لامن من الزنا عتقت والغرة
في غاية البيان من باب الاستيلاء المدة بروصية
فيعتق المذبر من الثلث الا في ثلاث لا يصح الرجوع
عنه ويصح عنها وتدبير المذبر صحيح لا اوصية ولا يطلد

الى ان يكون صاحب القول فيه تفصيل ذكره
 في البحر فقال وانما يعني صاحب الكبر او ما تراه
 عقبت له اني ان قسنا لاربعين فهو نفس الاول
 ليتها واستخدمت بعد من لها بعد الامام وليه
 ففقدت ونفس كما وصف الثالث وهو الصريح
 كانه النهاية محكي

مطلب تدبیر انگریج ما وصیہ

الجنون وبطل الوصية والثلاث في الظهيرة الباقية
 الى مدة لا يعيش الانسان اليها غالباً تبدي معني في التدبير
 على المختار فيكون مطلقاً في الاجارة فتفسد الخواص
 سنة الا في النكاح فتأقبت ففسد المتكلم بالا يعلم معناه
 بلغة حكم في الطلاق والعنف والنكاح والتدبير الا في مسائل
 البيع والمقاييس على الصحيح فلا يلزمها المال والنجاسة والنجاسة
 والآراء عن الدين كما في نكاح الخائنة المعتق لا يصح اقراره بالرق
 قلت الا في حيله لو كان المعتق مجهول النسب فأقر بالرق
 لرجل وصدقه المعتق فانه يبطل اعترافه كما في اقرار الشخص
 الولي لا يحتمل الابطال الا في مسألة وهي المذكورة فانه يبطل
 الوال باقراره والثانية لو ارتدت العتقة وسببت غنمة
 الساب كان الهلاكه وبطل الوال عن الاول كما في اقرار الشخص
 اختلف المولى بعد في وجود الشرط فالقول للمولى الا في
 مسائل كل امة له حرة الا امة جنازة الا امة استرتهما من زيد
 الا امة تلتها البارجة الا امة ثيبا في هذه الاربعة اذا التزم
 خلك الوصف وادعاه فالقول لها بخلاف ما اذا قال الا امة
 بكر او لم اشتريها من فلان او لم يطاها البارجة او الآخر
 سانية فالقول له ونماه في ايمان الكافي المديداً لخرج
 من الناس فانه لا سعاية عليه الا اذا كان المديسنيها
 وقت التدبير فانه يسعى في قيمته مديراً كما في الخائنة
 من الحجر وفيما اذا قتل سيده كما في سحرنا المديري في زمن
 سعائته كما لمكانه عنده فلا تقبل شهادته كما في البرازية

مظهر المتكلم بالا يعلم معناه عنده حكم
 في الطلاق والعنف والنكاح والتدبير
 الا في مسائل

فان تأتت فيه
 في الاجارة

وفي المعتق في المرحم وجانية جنانية المكاتب كما في الكافي
 وفرعت عليه لا يجوز نكاحه مادام يسرى وعندها حدة
 في الكل **كتاب الايمان** المعرفة لا تدخل تحت النكوة الا
 المعرفة في الجواز في ايمان الظهيرة بين اللغو والمواظبة
 فيها الا في ثلاث الطلاق والعنف والتدبير كما في الخلاصة
 لا يجوز تعويم المشتركة الا في البين حلف لا يكلم مولاه وله
 اعلون واسفلون بايهم كلم حنثه كما في المسوط فبطلت
 الوصية للموالي والحالة هذه ولو قف عليهم كذلك فمضى للفقر
 لا يكون كجمع للعاصد الا في مسائل وقف على اولاده وليس له
 الا واحد بخلاف بنيه وقف على قاربه المقيم في بلد
 كذا فلم يبق منهم فيها الا واحد كما في العدة حلف لا يكلم
 اخوة فلان وليس له الا واحد حلف لا ياكل ثلاثة ارغفة
 من هذا الحب وليس فيه الا واحد كما في الوقعات حلف
 لا يكلم الفقراء او المساكين او الرجال حنث بواحد بخلاف
 رجالاً حلف لا يكلمه واب فلان لا يلبس ثيابه لا يكلم عبداً
 ففعل ثلاثة حنث لا يكلم زوجات فلان لا يلبس ثيابه
 واخوته لا يحنث الا بالكل والاطعمة والنساء والشباب
 ما يحنث فيه بفعل البعض كما في الوقعات لا يحنث الخائف
 بفعل البعض المحلوف عليه الا في مسائل حلف لا ياكل هذا
 الطعام ولا يمكن اكله في مجلس واحد حلف لا يكلم فلانا
 ولا فلانا واباً لهما كلام هو القوم او كلام اهل بيته
 على حرام فكل واحد من الواضحات الصغيرة امره

في المعتق في المرحم وجانية جنانية المكاتب كما في الكافي
 وفرعت عليه لا يجوز نكاحه مادام يسرى وعندها حدة
 في الكل كتاب الايمان المعرفة لا تدخل تحت النكوة الا
 المعرفة في الجواز في ايمان الظهيرة بين اللغو والمواظبة
 فيها الا في ثلاث الطلاق والعنف والتدبير كما في الخلاصة
 لا يجوز تعويم المشتركة الا في البين حلف لا يكلم مولاه وله
 اعلون واسفلون بايهم كلم حنثه كما في المسوط فبطلت
 الوصية للموالي والحالة هذه ولو قف عليهم كذلك فمضى للفقر
 لا يكون كجمع للعاصد الا في مسائل وقف على اولاده وليس له
 الا واحد بخلاف بنيه وقف على قاربه المقيم في بلد
 كذا فلم يبق منهم فيها الا واحد كما في العدة حلف لا يكلم
 اخوة فلان وليس له الا واحد حلف لا ياكل ثلاثة ارغفة
 من هذا الحب وليس فيه الا واحد كما في الوقعات حلف
 لا يكلم الفقراء او المساكين او الرجال حنث بواحد بخلاف
 رجالاً حلف لا يكلمه واب فلان لا يلبس ثيابه لا يكلم عبداً
 ففعل ثلاثة حنث لا يكلم زوجات فلان لا يلبس ثيابه
 واخوته لا يحنث الا بالكل والاطعمة والنساء والشباب
 ما يحنث فيه بفعل البعض كما في الوقعات لا يحنث الخائف
 بفعل البعض المحلوف عليه الا في مسائل حلف لا ياكل هذا
 الطعام ولا يمكن اكله في مجلس واحد حلف لا يكلم فلانا
 ولا فلانا واباً لهما كلام هو القوم او كلام اهل بيته
 على حرام فكل واحد من الواضحات الصغيرة امره

ولا الواضحات

بها في قوله ان تزوجت امرأة الا في مسألة لا يشترى
 امرأة لم يحنك بالصغيرة الايمان مبنية على الاغراض
 لا على الاغراض فلو حلف لغيره اليوم بالف واشترى
 وغيبا بالف وغدا به بروك حلف ليعتقن مملوكا
 اليوم بالف واشترى مملوكا بالف لا يساويها فاعتقه
 بر الا في مسائل حلف لا يشترى بعشرة حنك باحد عشر
 ولو حلف البائع لم يحنك به لاني مراد المشتري المظنة
 و مراد البائع المفردة ولو اشترى او باع بتسعة لم يحنك
 لان المشتري مستنقص والبائع ان كان مستزيدا
 لكن لا يحنك بالعرض بلا مسمى وغاية في الجاهل من باب
 المساواة حلف لا يحنك حنك بالتعلق الا في مسائل
 ان يعلق بافعال القلوب او يعلق بغير الشهر في ذوات
 الاسماء او بالتطليق او بقول ان ادبت الى كذا فانت
 حرة وان عجزت فانت رقيق او ان حضت حيضة
 او عشرين حيضة او بطول الشمس في الجاهل الجاهل على
 عقد لا يحنك الا بالاحباب والقول الا في تسع فانه
 يحنك بالاحباب وحنك الهبة والوصية والاقارب والاباء
 والابنة والصدقة والاعارة والقرض والحالة ان تزوج
 النساء واشترى العبيد او كملت الناس وبنو ادم واكملت
 الطعام او طعاما او شرب الشراب او شرابا يحنك بواحد
 للجنس ولو قال نساء او عبيدا فثلاثة للجمع ولو قال
 الجنس في الكل صدق للحقيقة المعلق يتلخر والمضاف

عطف على قوله بافعال القلوب وذلك ان كان يقول
 ان طاعتك فدية كرامة او طاعة طاعة او في كونه ليس
 بمسألة نظر كانه في بعده وقد راجعت ايمان الجاهل
 فلم اجد فيه حرجا

يقارن قال الجنبية انت طالق قبل ان تزوجك بشهر
 او طلق لا تنفقد ولو قال اذا تزوجتك فانت طالق
 قبل ذلك بشهر فتزوجها قبل الشهر لا يطلق وبعد نطق النية
 المانع في الملقوط وفي مسألة ان اكلت ونوى طعاما
 دون طعام الا اذا قال ان خرجت ونوى السفر المتنجس
 وفيما اذا حلف لا يتزوج ونوى حبشية او عربية
 المعرف لا يدخل تحت المنكر قال ان دخل دارك هذه وامد
 او كلم غلامي هذا او ابني هذا او اضاف الى غيره لا يدخل
 المالك لتعريفه بخلاف النسبة ولو لم يصف بدخل لتنتهي
 الا في الاجزاء كاليد والرجل والراس وانما لم يصف الا بقا
 الفعل يتم بفعله مرة واحدة اخري قال ان شمتته في
 المسجد او رميت اليه فشرط حنك كونه الفاعل
 فيه وان ضربته او جرحته او قتلته او رميته كونه المحل
 فيه الشرط متى اعترض على الشرط يقدم المؤخر المعلق بشرط
 ينزل عند اطرها عند الاول والمضاف بالعكس يقال للجمع
 بالجمع تنقسم وبالفرد لا وصف الشرط كالشرط للخبر بالصدق
 وغيره الا ان يصله بالباء وكذا الكتابة والعلم والبناء
 على الصدق في الظرفية ويجعل شرطا للتعذر صفة المالكية
 نزول بزوال ملكه وكونه مستريا لا الاول اسم لفرد سابق
 والاوسط فرد بين عددين متساويين والآخر فرد لآخر
 او في النفي نعم وفي الاثبات تخص الوصف المعتاد معتبر
 في الغالب الا في العين اضافة ما يمتد الى زمن لا استغراقه

وباحد حاكم

بخلاف غيره الوقت الموصوف يعرف بالشرط **كتاب**
لحدود والتعزير اذا صار السارق حنيفيا ثم عاد الى مذهبه
يعزروه عند البعض لان نقله الى المذهب الاوون كذا في شفعة
المرارة من اذي غيره يقول او فعل يعزركا في التارخا
ولو يعز الغني ولو قال لا يجر يا كافيا ثم ان شق عليه وضابط
التعزير كل معصية ليس فيها حد فليس فيها التعزير وظاهر
اقتضاهم انه يعز على ما فيه الكفاية ولم ادر مسلم دخل
دار الحرب واركب ما يوجب الحد والعقوبة ثم رجع
الى الاسلام يؤخذ به الا في القتل فجاء الدية في ماله عمدا او خطا
يعز على الورع البارح نحو شهرة كذا في التارخا خانبه
قال له يا فاسق ثم اراد اثبات فسقه بالبينه لم تقبل لانه
لا يدخل تحت الحكم التعزير لا يسقط بالتوبة كالحل كذا في
النيمة من له دعوى على رجل فلم يجد فامسكه اهله بالظلم
بغير كفاية فقتلوه وحبسوه وضربوه وغرموه
عزركا في النية رجل خدع امرأة انسان واخرجهما
وزوجها من غيره او صغيره فجلس الى ان يجد ثوبه
او ثوبت لانه ساع في الارض بالفساد كذا في قضائ الاول
الجنة وفي مناقب الكندي رحمه الله حرمة الواطع عقلية
فلا وجود لها في الجنة وقبل سمعية فلها وجود فيها وقبل
يخلق الله طائفة تكون نصفها الاعلى على صفة الذنوب
ونصفها الاسفل على صفة الاناث والصحة هو الاول
انتهى في القينة ان الاب يعز اذا شتم ولكن مع لونه لا حد

وكان في القينة ثم
مطلب ضابط التعزير
كل من يترك الاسلام
ويعز عليه عند البعض
لان نقله الى المذهب
الاوون كذا في شفعة
المرارة من اذي غيره
يقول او فعل يعزركا
في التارخا ولو يعز
الغني ولو قال لا يجر
يا كافيا ثم ان شق
عليه وضابط التعزير
كل معصية ليس فيها
حد فليس فيها التعزير
وظاهر اقتضاهم انه
يعز على ما فيه الكفاية
ولم ادر مسلم دخل
دار الحرب واركب ما
يوجب الحد والعقوبة
ثم رجع الى الاسلام
يؤخذ به الا في القتل
فجاء الدية في ماله
عمدا او خطا يعز
على الورع البارح
نحو شهرة كذا في
التارخا خانبه قال
له يا فاسق ثم اراد
اثبات فسقه بالبينه
لم تقبل لانه لا يدخل
تحت الحكم التعزير
لا يسقط بالتوبة
كالحل كذا في
قضاء الاول الجنة
وفي مناقب الكندي
رحمه الله حرمة
الواطع عقلية فلا
وجود لها في الجنة
وقبل سمعية فلها
وجود فيها وقبل
يخلق الله طائفة
تكون نصفها الاعلى
على صفة الذنوب
ونصفها الاسفل
على صفة الاناث
والصحة هو الاول
انتهى في القينة
ان الاب يعز اذا
شتم ولكن مع لونه
لا حد

وكان في القينة ثم
مطلب ضابط التعزير
كل من يترك الاسلام
ويعز عليه عند البعض
لان نقله الى المذهب
الاوون كذا في شفعة
المرارة من اذي غيره
يقول او فعل يعزركا
في التارخا ولو يعز
الغني ولو قال لا يجر
يا كافيا ثم ان شق
عليه وضابط التعزير
كل معصية ليس فيها
حد فليس فيها التعزير
وظاهر اقتضاهم انه
يعز على ما فيه الكفاية
ولم ادر مسلم دخل
دار الحرب واركب ما
يوجب الحد والعقوبة
ثم رجع الى الاسلام
يؤخذ به الا في القتل
فجاء الدية في ماله
عمدا او خطا يعز
على الورع البارح
نحو شهرة كذا في
التارخا خانبه قال
له يا فاسق ثم اراد
اثبات فسقه بالبينه
لم تقبل لانه لا يدخل
تحت الحكم التعزير
لا يسقط بالتوبة
كالحل كذا في
قضاء الاول الجنة
وفي مناقب الكندي
رحمه الله حرمة
الواطع عقلية فلا
وجود لها في الجنة
وقبل سمعية فلها
وجود فيها وقبل
يخلق الله طائفة
تكون نصفها الاعلى
على صفة الذنوب
ونصفها الاسفل
على صفة الاناث
والصحة هو الاول
انتهى في القينة
ان الاب يعز اذا
شتم ولكن مع لونه
لا حد

له واستثنى الدام النافعي رضي الله عنه من لزوم التعزير
الهيئات فلا تعزير عليهم واختلفوا في تعزيره فقبل صاحب
فقط وقيل من اذا اذنب نكاحا ولم ادره لاحصا بنا كتاب السير
باب الردة يجمل الكافر كفره ولو سلم على الذي يجمل الكفر ولو
قال المجوسي يا استاذي يجمل الكفر كذا في صلوه الطهيرة وفي
الصغري الكفر شي عظيم فلا جعل المؤمن كافر امني وحدث
رواية انه لا يكفر لان صفة الردة السكوت الابردة بسبب
حيلا الله عليه ولم فانه يقتل ولا يعز عنه كذا في البرزخه كل
تاب فتوته مقبولة في الدنيا والاخرة الاجماع الكافر يمسك
او يمسك الشيعين او احدهما او بالسحر ولو امرأة وبالزندق
اذا اخذ قبل توبته كل مسلم ارتد فانه يقتل ان لم يذب المرأة
ومن كان اسلامه تبعا او الصبي اذا اسلم والمكره على الاسلام
ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل وامرأتين ومن ثبت اسلامه
برجلين ثم رجعا كما في شكاية البيهقي حكم الردة وجوب القتل
ان لم يرجع وجب الاعمال مطلقا لكن اذا اسلم لا يقضيها
الا الحج كالكا فواذا اسلم ويبطل ما رواه لغيره من الحديث
فلا يجوز للسامع منه ان يرويه عنه بعد ردته كما في شكاية
الولولجية ويمنونه امراته مطلقا وبطلان وقفه مطلقا
واذا مات او قتل على ردته لم تدفن في مقابر اهل مكة وانما
يلقى في حفرة كالكلب وللمرد اقمه كذا في الاصل في الامان
محمد صلى الله عليه وسلم في جميع ما جاء به من الدين ضرورة الكفر
تكذيب محمد صلى الله عليه وسلم في شي مما جاء به من الدين ضرورة

سقى وجده روي انه لا يكفر يعني وكما كانت تلك الرواية ضعيفة كذا في شرح المعرصة
كله مجمل عليه وفي شرحه ايضا من باب النكاح لا يكفر من كذا القبول الذي من كذا القبول
وحيث من باب النكاح لا يكفر من كذا القبول الذي من كذا القبول وفي شرحه ايضا من باب
في كذا القبول لا يكفر من كذا القبول الذي من كذا القبول وفي شرحه ايضا من باب
في كذا القبول لا يكفر من كذا القبول الذي من كذا القبول وفي شرحه ايضا من باب
في كذا القبول لا يكفر من كذا القبول الذي من كذا القبول وفي شرحه ايضا من باب
في كذا القبول لا يكفر من كذا القبول الذي من كذا القبول وفي شرحه ايضا من باب

والاخر
مطلب كل كافر تاب فتوته مقبولة
الاجماع الكافر يمسك

شكايات في مطلب حكم الردة
البيهقي
الاصح

مطلب مع الايمان والكفر

الاعيان

مطلب سیم: تشخیص و لغزشها کفر

مطالعہ السنہ ۱۲۸۵ قمری الہامی محمد

موقوفہ اسماعیلیہ

في السما

بعضهم كقوله
لا تظلموه كرامة
الوثن وبعضهم
لا
بل انما يحسن ذلك

○

一

بسم الله الرحمن الرحيم

مطلوب الاختصاص بالعلم والاصول

والله المستشهد بالعلم والعلماء وكفى بكم
بأنكار اصل الوزر والافضل بينكم العبادۃ ثابوا
ای مستحفاً معمود

مطلد عرف بادعائهم الغند

الشيخ محمد بن عبد القادر
بن محمد بن عبد القادر
بن محمد بن عبد القادر

بفتح باب الزدة

المعروف

نظام

بضاعة ولكل منهما ربح ماله كما في السراجية اذا عمل اخذ الشريك
دون الاخر بعدد روافقه والربح بينهما بخلاف ما اذا تقبل
ثلاثة عملان غير عقد شركة فعوله احدهم كان له ثلث الاجر
والشيء للاخرين ما اشترت اليوم من انواع التجارة فهو يبي
وبينك فقال نعم جاز ولو اشترى شيئا فقال اشركني فيه فقال
قد اشركتك فيه جاز الا ان يكون قبل قبضه نبي احدهما
شريكه عن الخروج وعن بيع الشيء جاز ليس لاحدهما السهم
اذن الاخر فان سافر فهاك لم يضمن فيما اعمل له ولا مؤنذ الربح
بينهما كالمشركة مع الذمي لاختلاف المال مع المضارب في التقيد
والاطلاق فالقول للمضارب وفي الوكالة القول للموكل ولو اختلف
المولى مع خرماء العبد فالقول لهم **كتاب الوقف**
لو وقف على الصالح نبي الامام والخطيب والقيم وشرأ الدين
والخصير والمراوح كذا في ابن وهبان كل من بني في ارض غيره
بامره والبناء لما لكها ولو بني لنفسه بلا امره فهو له وله رفعه الا
ان يرضى بالارض واما البناء في ارض الوقف فان كان الباقي المتولي
عليه فان كان مال الوقف فهو وقف وان كان من ماله الوقف
او اطلق فهو وقف وان لنفسه فهو له وان لم يكن متوليا
فان باذن المتولي ليرجع فهو وقف والا فان بني للوقف فوقف
وان لنفسه او اطلق رفعه لولم يرض وان اضربه فهو المضيع لماله
فليترص الى خلاصه وفي بعض الكتب للناظر ملكه باقل العتيد
للووقف من زعوا وغير منزع بما لا الوقف الناظر اذا اجر ثم مات
فان الاجارة لا تنفسه الا اذا كان هو الموقوف عليه وكان جميع

الوقف لا يجوز الا اذا كان لا يزغيب احد في اجارته الا بالاكل وفيها اذا كان التقصان يسيرا شرط الوقف يجب اتباعه ولو لم يكن شرط الوقف كنصل المزارع اي في جوب العمل به وفي المفهوم والدلالة كما بينا في المرح الا في مسائل الاولى شرط ان القاضي لا يعزل الناظر فله عزل غير الاهل الثانية شرط ان لا يورث وقفه اكثر من سنة والناس لا يرغبون في استيجاره سنة او اكثر في الزيادة تمنع الفقير فللقاضي المخالف دون الناظر الثالثة لو شرط ان يقرا على قبره فالتعيين باطل الرابعة شرط ان يتصدق بفاضل الغلة على من يسأل في مسجد كذا في كل يوم لم يراع شرط

الربع له فانها تنفس طوته كما حررت ابن وهبان رحمه الله معزيا الى عدة كتب ولكن اطلاق المتن بخلافه الاستدلال على الوقف لا يجوز الا اذا احتيج اليها المصلحة الوقف كتمير وشرايذ ويجوز بشرطين الاول اذن القاضي الثاني ان لا يتيسر اجارة العين والصرف من اجرتها كذا حررت ابن وهبان وليس من الضرورة الصرف على المستحقين كذا في القنية والا استدانة القرض والشراب بالنسيئة وهل يجوز المتولي ان يتبع متاعا اكثر من قيمته ويتبعه ويصرفه على العارية ويكون المرح على الوقف الجواب نعم كما حررت ابن وهبان لا يشترط لصحة الوقف على شيء وجود ذلك الشيء وقتة فلو وقف على اولاد زيد ولا ولد له صح وتصرف الغلة الى الفقير الى ان يوجد له ولد واختلفوا فيما اذا وقف على مدرسة او مسجد وهما مكانا للبناء قبل بنيتهم والصحيح اجواز اخذ من السابقة كما في فتح القدير اقالة الناظر عقد الاجارة جازية الا في مسئلتين الاولى اذا كان العاقد ناظرا قبله كما فهم من تعليلهم الثانية اذا كان الناظر يعجل الاجرة كما في القنية وفيه عليه ان وهبان استبدال الوقف العام لا يجوز الا في مسائل الاولى لو شرط الواقف الثانية اذا غصبه غاصب واجرى الماء عليه حتى صار خرا لا يصلح للزراعة فيضمنه القيم القيمة ويسير بها ارضا بدلا الثالثة ان يحجده الغاصب ولا يئنه وهو في الخامسة الرابعة ان يرغب انسان فيه بيد غيره التوغلته واحسن صفا فيجوز على قول ابي يوسف وعليه الفتوى

استبدال الوقف

كافي

مطلوب بحالف شرط الوقف في مسائل

كما في فتاوى قارب الهداية اجارة الوقف باقل من اجرة المثل لا يجوز الا اذا كان لا يزغيب احد في اجارته الا بالاكل وفيها اذا كان التقصان يسيرا شرط الوقف يجب اتباعه ولو لم يكن شرط الوقف كنصل المزارع اي في جوب العمل به وفي المفهوم والدلالة كما بينا في المرح الا في مسائل الاولى شرط ان القاضي لا يعزل الناظر فله عزل غير الاهل الثانية شرط ان لا يورث وقفه اكثر من سنة والناس لا يرغبون في استيجاره سنة او اكثر في الزيادة تمنع الفقير فللقاضي المخالف دون الناظر الثالثة لو شرط ان يقرا على قبره فالتعيين باطل الرابعة شرط ان يتصدق بفاضل الغلة على من يسأل في مسجد كذا في كل يوم لم يراع شرط

حق يثبتوا عليه خيانة وكذا الوصي الواقف اذا عزل الناظر
 فان شرط له العزل حال الوقف مع اتفاق الاالا عند مح
 ويصح عندي يوسف وشاخي بلخ لاختاروا قول الثاني
 والصدور اختار قول محمد وعلي هذا الاختلاف لوما ^{الواقف}
 فلا ولاية للناظر كونه وكبلا عنه فملك عزله بلا شرط وبطل
 ولا يثبت بوته وعند محمد ليس بوكيل فلا يملك عزله ولا يثبت بوته
 والخلاف فيما اذا لم يشترط له الولاية في حيوته وبعد
 مماته اما لو شرط ذلك لم يبطل بوته اتفاقا هذا حاصل ما في
 الخلاصة والبرازية والغتوي على قول في يوسف كما في الوا
 لجة وفي الغتاي سئل لم يجعل الواقف له فيما نصب القاض
 له قوما وقضى بقوامته لم يملك الواقف اخراجه انتهى ولم احكم
 عزل الواقف للمدرس والامام الذي ولاها ولا يمكن الاطلاق
 بالناظر لتعليقه ^{لهم} عزله عند الثاني بكونه وكبلا عنه وليس
 صاحب الوظيفة وكبلا عن الواقف ولا يمكن منعه عن العزل مطلقا
 لعدم الاشتراط في اصل الايقاف لكونهم جعلوا النصب للامام
 والودن بلا شرط كما في البرازية الباقي اولى بنصب الامام ^{الودن}
 وولد الباقي وعشيرته قائلون من غيرهم بني سجد في محلة فاز
 بعض اهل المحلة في العادة والباقي اولى مطلقا وان تنازعوا
 في نصب الامام والودن مع اهل المحلة ان كان ما اختاره اهل
 المحلة اولى من الذي اختاره الباقي فما اختاره اهل المحلة اولى
 وان كانا سوا فمختار الباقي اولى انتهى كثر في زماننا
 اجارة ارض الوقف مقبلا ومراحا قاصدين بذلك لزوم

الاجر

الاجراد ان لم ترو بماه النيل ولا تنك في صحة الاجارة لانها لم
 تستاجر للزراعة وهما منعتان بمقتضى تاننا في اجارة
 الهداية الا ان تستاجر للزراعة وغيرها قال في البناء
 لغير الزراعة نحو البناء وغرس الاشجار ونصب القسطاط
 ونحوها وفي المراح وفتح العديد من البيع الفاسد ولا نحو
 اجارة المرحي اي الكلا والجملة في ذلك ان يستاجر الارض لغير
 فيها قسطاطا ولا يجعلها خضيرة لغده ثم يستبيع المرحي
 وذكر الزبلي الجملة ان يستاجرها لا يقف الدواب او منفع
 اخرى انتهى والحاصل ان المقبل مكان القبولة وهو النوم نصف
 النهار قال الامام الرازي في تفسير القرآن المقبل زمان القبولة
 او مكانها وهي الفردوس في الآخرة وهي اصحاب الجنة يومئذ خير
 مستقر واحسن قبلا وفي القاموس القابلة نصف النهار قال
 قبلا وقايلا وقبولة ومقالا ومقبلا انتهى اما المراح فقال
 في القاموس روج الابل اي ردها الى المراح بالضم اي الماك
 وفي الصحاح اراح ابله اي ردها الى المراح وفي المصباح
 المراح العشي وهو من الزوال الى الليل والمراح بضم الميم حيث
 ماوي الماشية بالليل والمراح والماوي مثله وقع الميم بهذا
 المعنى خطأ لانه اسم مكان واسم المكان والزمان والصد
 من افعل بالالف مفعول بضم الميم على صيغة اسم المفعول واما
 المراح بالنون فاسم الموضع من راحت بغير الف واسم المكان
 من الثلاث بالنون والمراح ايضا الموضع الذي يروح القوم
 منها ويرجعون اليه انتهى فرجع معي المقبل في الاجارة

ولا يجوز اجارة المراح والجملة فيها

حظيره
قوله انظر

له مكان القبوله ويدل على صحتها قوله لو استاجرها نصب
 الفسطاط جاز لانه للقبولة ورجع معنى المراح الى مكان
 ماوي الابل ويدل على صحتها قوله ولو استاجرها لايقاف
 الدواب وليجعلها خطيرة لغني جاز تخليته البعيدة باطلة
 ولو استاجر قرية وهو بالمصر لم يصح تخليتها على الاصم كما في
 الخانية والظهيرية في البيع والاجارة بيع وهي كثيرة الوقوع
 في اجارة الاوقاف فينبغي للتولي ان يذهب الى القرية مع المتاجر
 فيخلى بينه وبينها او يرسل وكيله او رسوله احيا المال الوقف
 الموقوف عليه بان فلانا يصدق معه كذا والله يصدق معه كذا
 او انه يصدق الربيع دونه وصدقة فلان مع في حوالته
 غيره من اولاده وذريته ولو كان مكتوب الوقف محال
 محله على ان الوقف رجع عن ما شرطه وشرط ما اقره الموقوف
 للخصاف في بلد مستقل واطال في تقريره ما شرطه الوقف لا
 شئ ليس لاحدهما الانفراد الا اذا شرط الوقف الاستبدال لثمة
 ولاخر فان الوقف لا يفراد لفلان كما في فتاوي القاضي خان
 ومقتضا لو شرط لهما الادخال والاخراج لئلا يحد ذلك ولو
 بعد موت الاخر فيبطل ذلك الشرط بموت احدهما وعلى هذا الشرط
 النظر لهما فمات احدهما اقام القاضي غيره وليس للآخر الانفراد
 اذ اقامه القاضي كما في الاستعاف الناظر وكيل الوقف عند ابي
 يوسف ووكيل الفتر عند محمد فينزع بوب الوقف عند
 يوسف وله عزله ويبطل ما شرط له بونخلال المحر في الكل
 في الدور والحوانيت المسجلة في يد المتاجر يسكنها بعض

نصف

نصف المثل او نحوه لا يعذر اهل المحلة بالسكوت عنه اذا امكنهم
 دفعه ويجب على الحاكم ان يامر بالاستيحاء واجرم المثل ووجب
 عليه التسليم مد السنين الماضية ولو كان القيم ساكتا مع قدر
 على الرفع الى القاضي لا غرامة عليه وانما هي على المتاجر واد
 الناظر بالساكن فله اخذ النقصان منه فيصرفه في نصر
 فضا وديانة كذا في القنية عزله القاضي فادعي القيم انه قد
 يجري له كذا مشاهرة او سانهة وصدقة العزول فيه
 لا يقبل الا ببينة ثم ان كان ما عينه لغيره من علمه او دونه يعطيه
 الثاني ولا يحط الزيادة ويعطيه بما في انهي يصح تعليق التقر
 في الوطائف اخذ من جواز تعليق القضاء والامارة بجام
 الولاية فلو مات المعلق بطل المقرر فاذا قال التعليق ان مات
 فلان او شغرت وظيفة كذا فقد قرر تركها صاحب وقد ذكر
 في انفع الوسائل تفهنا وهو فقه حسن وفي نوابه صاحب
 المحيط للامام والمودن وقف فلم يستوفيا حق ما استقط
 لانه في معنى الصلة وكذا القاضي وقيل لا يستقط لانه كالا
 جرة انتهى ذكره في الدرر والغرر وجزم في البغية تلخيص
 بانه يورث قال بخلاف مرق القاضي وفي النوع للحال
 الاسيوطي فرع نذكر ما ذكره اصحابنا الفقه في الوطائف للنفقة
 بالاوقاف او قاف الامراء والسلاطين كلها ان كان اصل من بيت
 المال او ترجع اليه فهو لمن كان يصنف الاستحقاق من عالم
 للعلوم الشرعية وطالب العلم كذلك وصو في علي طريقت
 الصوفية اهل السنة ان ياكل مما وقفوه غير متقيد بما

معد ما في الوقف

مطلق
 حكم اوقاف الامراء والسلاطين

شرطوه ويجوز في هذه الحالة الاستنابة لعذر وغيره وبنينا
ول المعلوم وان لم يباشروا الاستنابة واشترك اثنين فكثر
في الوظيفة الواحدة والواحد عشرة وظائف ومن لم يكن بصفة
الاستحقاق من بيت المال لم يحل الاكل من هذا الوقف ولو
قرره الناظر وباشر الوظيفة لان هذا من بيت المال لا يتحول
عن حكم الشرعي بجعل احد من يتوهم كثير من الناس من انه
يقول هو في ملك الذي وقف فهو توهم فاسد ولا يقبل في
باطن الامر اما اوقاف فكلها اوقاف فقوها فلها حكم اخر وهي
قابلية بالنسبة الى تلك اذا عجز الوقف عن الصرف الى جميع
المستحقين فان كان اصله من بيت المال روعي فيه صفة
الاحقية من بيت المال فان كان في هل الوظائف من هو بصفة
الاستحقاق من بيت المال فليس كذلك قدم الاولون على غيرهم من
العلماء وطلبة العلم والرسول صلى الله عليه وسلم وان كانوا
كلهم بصفة الاستحقاق منه قدم الاحوج فالاحوج فان استوفوا
في الحاجة قدم الاكبر فالاكبر فيقدم المدرس ثم الموزن ثم الامام
ثم القيم وان كان الوقف ليس باخذ من بيت المال اتبع فيه
شرط الواقف فان لم يشترط فيه تقديم احد لم يقدم فيه
احد بل يقسم على كل منهم جميع اهل الوقف بالسوية اهل الشعا
وخبرهم انتهى بلفظ وقد عتبر بذلك كثير من الفقهاء في زماننا
فاستباحوا تناول معالم الوظائف بغير مبالاة او مع مخالفة
الشرط والحال ان ما نقله الاسيوطي عن فقهاءهم انما هو
بني بيت المال ولم يثبت له ناقل اما الاراضي التي باعها السلطان

قال بعض الفضلاء في هذا الموضع انما هي تابعة للمكان
الاوقاف ومراعات شروطها

طبع في دار...

حكم

اعلم ان الوقف ليس بالمال بل هو المال الذي وقف عليه
في صفة وقته لوجود ملكه كالحق وان كان الوقف في حقه مستلزما
لست المال لكونه ملكا لعدم اذنت او يكون له الوقف لانه
وان كانت من بيت المال لا ينعى في الاستحقاق وان كان
منه شفعة المصلحة فيكون له الوقف لان السلطان له ان يخرجه منها متى
على الوجه الذي ذكرنا فان وقفه لانه ملك لنا وشرعي شرطه

وحكم بصفته بعبارة وقفها المشرعي فانه لا بد من مراعاة
شرايطه فان قلت هل في مذهبا لذلك اصل قل نعم كما بينت
في الرسالة المرضية في الاراضي المصرية وقد سئل عن ذلك
المحقق ابن الهمام فوافقه عنه واجاب بان الامام المبيع اذا
كان بالمسلمين حاجة والعباد باس وبينت في الرسالة
انه اذا كان فيه مصلحة صح وان لم يكن الحاجة كبيع عقار
اليتيم على قول المتأخرين المقتضى به فان قلت فهذا في اوقاف
الامراء اما اوقاف السلاطين فلا قلت لا فرق بينهما فان
الشرائن وكل بيت المال وهو جواب الواقعة التي اجاب عنها
المحقق في فتح القدير فانه سئل عن الاشرف برسباي
اذا اشترى من وكل بيت المال ارضاهم وقفها فاجاب بما
ذكرناه واما اذا وقف السلطان من بيت المال ارضا لمصلحة
العامة فذكر قاض خان في فتاويه جوازه وهل يراعي ما
شرطه دائما ام لا وما استواء المستحقين عند الضيق
فخالف مذهبا لما في الحاوي القدسي الذي يبدأ به من ان
الوقف عمارته شرط الواقف ام لا ثم ما هو اقرب الى
العامة واعم للمصلحة كالامام للمسجد والمدرس للدراسة
يصرف اليهم قدر كفايتهم ثم السراج والساط كذلك
وظاهره ان المقدم في الصرف الامام والمدرس والوقف
والفراش وما كان بعناهم لتعبيدهم بالكاف فما كان
الناظر وينبغي الحاق الشاذ زمن العارة والكاتب ثم
في كل زمان وينبغي الحاق الجاني المباشر للجباية والسوق

للمرئيين

وهو المتفقون الى انه لا يصح شرط ان يكون
على الميت ومن يتبعه او وصي من بعده
والسبب في هذا ان الوقف هو مصلية ظاهره
بصفته بعبارة او يكون موقفا من بيت المال او
لحاجة لعدم وجود ما ينفق على الميت من الاموال
على ان لا يتأخر عن وقفه من بيت المال
اكثر فانه ذلك ان لا يكون موقفا من بيت المال
المقتضى بطلان وقفه في حق من اراد ان يوقف

فمنه ولا يراعى شرطه وانما في شرطه
وهو ان لا يشترط في الوقف ما يشترطه
الا قال بعض الفضلاء ان الوقف لا يراعى
للاشياء فلو كان المراد به الاكابر لكان
وعدوا بالوقف سببا في التمسك به انتهى
حيث كان وقفه في المانع من مراعاة ما شرطه
كغيره من الاوقاف

مطلب
الوظائف الشعار

ملحق بهم ايضا والخطيب ملحق بالامام بل هو امام الجماعة
ولكن قبل المدرس من مدرس المدرسة وظاهره اخراج مدرس
الجامع ولا يخفى ما بينهما من الفرق فان مدرس المدرسة اذا
غاب تعطلت المدرسة فهو اقرب الى العارة كمدرس الروم
وامام مدرس الجامع كالمدرسين في مصر فلا يكون مدرس
المدرسة من الشعار الا اذا لا نزع للتدريس على حكم الشرط
وامام مدرس سوا زماننا فلا كما لا يخفى وظاهره في الجاوي تقديم
الامام والمدرس على بقية الشعار لتعظيمه ثم فاذا علمت ذلك
ظهر لك ان الشاهد والمباشر والملا في غير من العارة
والمزملاتي والشحنة وكاتب الضيعة وخازن الكتب بقية
ارباب الوظائف ليسوا منهم وينبغي الحاق المؤذنين بالامام
وكذا البقائي لكثرة الاحتياج اليه للمسجد وظاهره في
تقديمه لما ذكرنا في شرط الوقف الاستواء عند الضيق لانه
جعلهم كالعارية ولو شرط استواء العارة بالمستحقين لم
يعتبر شرط وانما يقدم عليهم فكذلك الجامعية في الاوقاف
لها شبه الاجرة وشبه الصلة وشبه الصدقة فيعطى كل
شبه ما يناسبه فاعتبرنا شبه زمن الاجرة في اعتبار زمن
المباشرة وما يقابل من المعلوم والحال للاغنيا وشبه الصلة
باعتبار انه اذا قبض المستحق المعلوم ثم مات او عزل فانه
لا يسترد منه حصته ما بقي من السنة وشبه الصدقة في
اصل الوقف فانه لا يصح على الاغنيا ابتداء اذ مات المدرس في
اثنا السنة قبل مجي الغلة وقبل ظهورها وقد بارشده ثم مات

الجامعية في الاوقاف

او عزل

او عزل ينبغي ان ينظر وقت قسمة الغلة الى عدة مباشرة
والي مباشرة من جابن بعده ويبسط للعلوم على المدرسين
وينظر كم يكون منه المدرس المنفصل والمتصل فيعطى بحسب
مدته ولا يعتبر في حقه اعتبار زمان مجي الغلة وادراكها كما
اعتبر في حق الاولاد في الوقف بل ينظر الحكم بينهم وبين المدرس
والفقير وصاحب وظيفة ما وهذا هو الاشبه بالفقير
والاعدل كما حرم الطرسوسي رحمه الله في الفروع الوسايل
ثم اعلم ان اعتبار زمن مجي الغلة في حق الاولاد في غير الاوقاف
الموجرة على الاشتراط الثلاثة كل اربعة اشهر قسط فيجب
اعتبار اذ تركه القسط فكل من كان مخلوقا قبل تمام الشهر
الرابع حتى تم وهو مخلوق استحق القسط وتبين لافلا كما
في فتح القدير لا يفسخ الاجارة بوقت الموجرة الا في مسئلتين
ما اذا اجرها الواقف ثم ارتد ثم مات لبطان الوقف
بردته فانتهت الى ورثة وفيما اذا اجرارضه ثم وقفها
على معين ثم مات تنفسخ ذكره ابن وهبان في آخر شرحه
الناظر اذا اجر انسانا فهدوب وماك الوقف عليه لم يضمن كما
في التاتارخانية بخلاف ما اذا فرط في حطب الوقف حتى
ضاع فانه يضمنه اقرباض في يد غيره انما وقف وكذبه
ثم اشتراها او ورثها صارت وقفا مأخوذا له بزعمة
وقد كتبنا نظايرها في الاوقاف وقعت حادثة وقف على
اولاده ثم على اولاد اولادهم ثم من بعدهم على اولاد الاموالان
ثم من بعده على ذريتهم ونسبهم وعقبهم من الذكور خاصة

مطلب
استحقاق الاولاد الغلة متى يكون

مطلب وقف على اولاده ثم على اولاد اولادهم

دون الاناث فاذا انقرض اولاد الذكور صرف الى كذا قيل
 قوله من الذكور قيد للابا والابا حتى يستحق ان يولد
 انني ام هو قيد في الانباء وفي الابا حتى يستحق الذكور ولو
 من اولاد الاناث ام هو قيد في الاباء ومن الانا حتى يستحق
 ولد الذكور ولو كان انني فاجبت هو قيد في الانباء ولو لا
 بنا لان الامل كونه الوصف بعد متعاطفين للاخير كما
 صرحوا به في باب المحرمات في قوله تعالى من نسائكم اللاتي
 دخلتم من بعد قوله تعالى وربايبكم وامهات نسائكم
 ولان الظاهر ان مقصوده حرمان اولاد النساء لكونهم
 ينسبون الي ابايهم ذكور كانوا واناثا وتخصيص اولاد
 الانا ولو كانوا اناثا لكونهم ينسبون اليه وتقرينه قوله
 بعده فاذا انقرض اولاد الذكور ولم يقل بنا الذكور ولا
 بنا الاولاد والله سبحانه اعلم ثم بلغني ان بعض ائمة
 جعله قيدا في الابا والابا ووافقه بعض الخنفية فرائت
 الامام الاسنوي رحمه الله في التمهيد نقل ان الوصف
 بعد الحمل يرجع الى الجميع عندك فقيه والى الاخير عند
 ائمة الخنفية وان محل كلام ائمة الخنفية فيما اذا كان العطف
 بالواو اما ثم فيعود الى الاخير اتفاقا الاستدانة على
 لمصالح الوقف عند الضرورة لا يجوز الا باذن القاضي
 وان كان المتولي بعد من يستند من نفسه كذا في خزانة
 المفتين الناظر اذا فوض لنظر غيره فان كان له التوصل
 بالشرط صح مطلقا والا فان فوضه في صفة لم يصح وان

طلب من

في مرض

في مرض موته بلا شرط وقلنا بالصحة وينبغي ان لا يضر
 والتفويض الى غيره كالانصاف وسئلت عن ناظر يعين
 بالشرط ثم بعد وفاته حكم المسكين فهل اذا فوض النظر
 لغيره ثم مات ينتقل للمحكم او لا فاجبت بانه ان فوض النظر
 لغيره ثم مات ينتقل للمحكم بقرينة لعدم صحة التفويض وان
 في مرض موته لا ينتقل له مادام الموض له باقيا لغيره
 وعن واقف شرط مرتبا لرجل يعين ثم بعده للفقراء ففرغ عنه
 ثم مات فهل ينتقل للفقراء فاجبت بالانتقال ليس للقاضي ان يقرر
 وطيفة في الوقف بغير شرط الواقف ولا يحل للفقراء الاخذ
 الا بالنظر على الوقف ذكر الحسبي رحمه الله في واقفانه ان
 للقاضي نصب القيم بغير شرط وليس له نصب خادما للمسجد
 بغير شرط الواقف فاستغفلت منها ما ذكرته بكن اعطى
 فقير من وقف الفقراء ما بقي درهم لانه صدقة فاشبهت الزكاة
 الا اذا وقف على فقرا قرابة فلا يكره كالوصية كذا في الاقضية
 ومن هنا يعلم حكم للرب الكثر من وقف الفقراء العلماء
 الفقراء فليعلم اذا وقف على فقرا قرابة لم يستحق مدعيها
 الابلية على القرابة والفقراء ولا بد من بيان جهة القرابة
 ولا بد من بيان انه فقير معلوم ومن له نفقة على غيره ولا مال له
 فقير ان كانت لا تحب الا بالقبض كذا في الرجم المحرم وان كانت
 تحب بغير قبض فليس بفقير كالأول الصغير كذا في الخيار اذا
 حصل تغير الوقف في سنة وقطع معلوم المستحقين كله
 او بعضه فما قطع لا يبقى لهم دينا على الوقف اذا اهل لهم في

مكة في القنينة راجعة الى المفسر
 وغيره اذا اصرح التفويض بالشرط لا يملك
 غيره الا اذا كان الواقف جعل التفويض للفقراء
 كما ذكره الطحاوي في النفع الموقوف على الفقراء
 ما اذا فوضه لغيره رتبة منهم

طلب من

طلب من القاضي ان يقرر وطيفة

الغلة زمن التعير بل زمن الاحتياج اليه عمرا ولا وفي
 الذخيرة ما يفيد ان الناظر اذا اصر ف لهم مع الحاجة الى
 التعير فانه يضمن انتهى و فائدة ما ذكرناه لو جاءت الغلة
 في السنة الثانية ونحوه في غير سنة معلومة هذه
 لا يعطيه المفاضل عوضا عما قطع وقد استغثت عما
 اذا شرط الواقف المفاضل عن المستحقين للعنقا وقد قطع
 عن المستحقين شي في سنة بسبب التعير هل يعطى المفاضل
 في الثانية لهم او للعنقا فاجبت للاعتناء لما ذكرناه والله سبحانه
 اعلم واذا قلنا بضمين الناظر اذا اصر ف لهم مع الحاجة الى التعير
 هل يرجع عليهم بما دفعه لكونهم قبضوا ما لا يستحقون
 او لا لم اراه صريحا لكن نقول في باب النفقات ان مودع القاي
 اذا انفق الوديعة على ابوي المودع بغير اذنه واذن المالك
 ضمن واذا ضمن لا يرجع عليهم لانه لما ضمن تبين ان المودع
 ملكه لاستناده ملكه في وقت التعدي كما في الهذابة وغيرها
 وقالوا في كتاب الغصب المضمونات ملكها الضامن مستندا
 الى وقت التعدي حتى لو غيب الغاصب العين المضمونة ضمنه
 المالك ملكها مستندا الى وقت الغصب فننفذ بغير السابق
 ولو اعتق العبد المضمون بعد التضمين نفذ ولو كان محرره
 عتق عليه كما بيناه في النوع الثالث من بحث الملك ولا يخالف
 ما في القنية من باب الزوط في الوقف لو شرط الواقف قضا
 دينه ثم يصر المفاضل الى الفقرا فلم يظهر دين في تلك السنة
 فصر المفاضل الى المصرف المذكور ثم ظهر دين على الوقف سيور

ذلك من المرفوع اليهم انتهى لان الناظر ليس بمتعد في هذه الصورة
 لعدم ظهور الدين في وقت الدفع فلم يملك القايض فكان الناظر
 استوداده بخلاف مسئلتنا لانه متعد لكونه اصر ف عليهم
 مع علمه بالحاجة الى التعير وكذا لا يريد ما اذا اذن المالك
 بالدفع الى زوجة الغايب فلما حضر محمد النكاح وحلف
 فانه قال في العتامة ان شام من المرأة وان شام من الدافع
 ويرجع هو على المرأة انتهى لانه غير متعد وقت الدفع وانما
 ظهر الخطا في الاذن فانما دفع بنا على صحة اذن القاضي فكان
 له الرجوع عليها لانه وان ملك المرفوع بالزمان فليس
 وفي النوارل سيئل ابو بكر عن رجل وقف دارا على مسجد على
 ان ما فضل من عمارته للفقراء فاجتمعت الغلة والمسجد للفقراء
 الى الغلة للعامة هل يصر ف الى الفقراء قال لا يصر ف الى الفقراء
 وان اجتمع غلة كثيرة لانه يجوز ان يحدث للمسجد حدث
 والدار بحال لا تغلق قال القنية سيئل ابو جعفر عن هذه المسئلة
 فاجاب هكذا ولكن الاختيار عندي انه اذا علم انه قد اجتمع
 الغلة مقدار ما لو احتاج المسجد لله والدار الى العامة امكن
 العامة منها صرف الزيادة الى الفقراء على شرط الواقف انتهى
 بلفظه فقد استغنى ناهي ان الواقف اذا شرط تقديم العامة
 ثم المفاضل عنها للمستحقين كما هو الواقع في اوقاف القاهرة
 فانه يجب على الناظر مساكن فقرا يحتاج اليه للعامة والمستقبل
 وان كان الان لا يحتاج الموقوف الى العامة على القول المختار
 للقنية وعلى هذا فيفرق بين اشتراط تقديم العامة في كل

سنة والسكوت عنه فانه مع السكوت تقدم العارة عند الحاجة اليها ولا يدخلها عند عدم الحاجة اليها ومع الاشتراط تقدم عند الحاجة ويدخلها عند عدمها ثم يفرق الباقي لان الواقع انما جعل الناضل عنها للفقراء ثم اذا شرط الوقت تقدمها عند الحاجة اليها لا يدخلها عند الاستغناء على هذا فيدخل الناظر في كل سنة قدر الحاجة ولا يقال انه لا حاجة اليه لانا نقول قد علمه في النوازل يجوز ان يحد للمسجد حدث والدار حال لا تغل وحاصل ما خراب المسجد وبعض الموقوف والموقوف لا غلة له فيؤدى الى الفقرة من غير ادخاله في التعميم الى خراب العين المشروط تعبيرها ولا وصي الواقع ناظر على وقاؤه كما هو منصرف امواله ولو جعل رجلا وصيا بعد جعل الاول كان الثاني وصيا لا ناظرا كما في العتابة من الوقف ولم يظهر في جهة فان مقتضى ما قاله في الوصايا ان يكونا وصيين حيث يقع الاول فيكونان ناظرين وليتأمل وليراجع غيره **كتاب البيوع** احكام الحمل ذكرناها هنا لمنااسبة انه لا يجوز بيعه هو تابع لانه في احكام العتق والتدبير المطلق لا يقتله كما في الظهيرية والاستيلاء والكتابة والحربة الاصلية والرق والملك بسائر اسبابه وحق المالك القديم يسري اليه وحق الاسترداد في البيع الفاسد وفي الدين فيباع مع امه للدين وحق الاضحية والرهن فهي اثنان عن مسئلة وما زاد على في المتون من جامع الفصولين يتبعها

في البيع الموقوف على جهة المسجد
فان كان البيع موقفا على جهة المسجد
فان كان البيع موقفا على جهة المسجد
فان كان البيع موقفا على جهة المسجد

في البيع الموقوف على جهة المسجد
فان كان البيع موقفا على جهة المسجد
فان كان البيع موقفا على جهة المسجد

في الرهن فاذا ولدت المرهونة كان رهنا معها بخلاف المتاجر والكفل والموضي بخدمة فانها لا يتبعها كما في الرهن من الزبلي ولم ار الان حكم ما اذا باع جارية وحملها او مع حملها او حملها او دابة كذلك فان علمنا قولهم بفساد البيع فيما لو باع جارية الاحكام يكون مجهولا استثناه من معلوم فصار الكل مجهولا لا نقول هنا بفساد البيع لكونه جمع بين معلوم ومجهول لكن لم اره صرحا وفي فتح القدير بعد ما اعتق لكل الاجوز بيع الام ويجوز هبتها ولا يجوز هبتها بعد تدبير الحمل كذا في البسط وكما ار حكم ما اذا حملت امه كافرة من كافر فاسلم هل يورثها ببيعها لصيرة امه اكل مسلما باسلام امهه والحال ان سيد كافر ولا يتبع امه في الجنابة فلا يدفع معها الى وليها وكذا لا يتبعها في حق الرجوع في الهبة ولا في حق الفقرة الى الزكوة في السائلة ولا في وجوب النقص على الام ولا في وجوب الخبز عليها فلا تقتل وتحمل الا بعد وضعها ولا يتذكر الجنين زكوة امه فلا يتبعها في ستمسائل ولا يتبعها في الكفالة والاجان والبصا بخلافها فهي تسع ولا يفرد حكم ما دام متصلا فلا يباع ولا يوهب الا في مسائل احدي عشر نفرد فيها في الاعتسار والتدبير والوصية به وله الاقارب وله في الشك للمكبر في المتون في الوصية والاقارب ولم ار الان حكم الاجارة له ويتبع فيه الصلة لانها تجوز للمدوم والحمل اولى ويتبع في ان يصح الوقف عليه كالوصية بل اولى ولا فرق في كون الجنين متعلا امه بين بني ادم وكحيوانات فالولد منها لصاحب الانثى لا

في الرهن فاذا ولدت المرهونة كان رهنا معها بخلاف المتاجر والكفل والموضي بخدمة فانها لا يتبعها كما في الرهن من الزبلي ولم ار الان حكم ما اذا باع جارية وحملها او مع حملها او حملها او دابة كذلك فان علمنا قولهم بفساد البيع فيما لو باع جارية الاحكام يكون مجهولا استثناه من معلوم فصار الكل مجهولا لا نقول هنا بفساد البيع لكونه جمع بين معلوم ومجهول لكن لم اره صرحا وفي فتح القدير بعد ما اعتق لكل الاجوز بيع الام ويجوز هبتها ولا يجوز هبتها بعد تدبير الحمل كذا في البسط وكما ار حكم ما اذا حملت امه كافرة من كافر فاسلم هل يورثها ببيعها لصيرة امه اكل مسلما باسلام امهه والحال ان سيد كافر ولا يتبع امه في الجنابة فلا يدفع معها الى وليها وكذا لا يتبعها في حق الرجوع في الهبة ولا في حق الفقرة الى الزكوة في السائلة ولا في وجوب النقص على الام ولا في وجوب الخبز عليها فلا تقتل وتحمل الا بعد وضعها ولا يتذكر الجنين زكوة امه فلا يتبعها في ستمسائل ولا يتبعها في الكفالة والاجان والبصا بخلافها فهي تسع ولا يفرد حكم ما دام متصلا فلا يباع ولا يوهب الا في مسائل احدي عشر نفرد فيها في الاعتسار والتدبير والوصية به وله الاقارب وله في الشك للمكبر في المتون في الوصية والاقارب ولم ار الان حكم الاجارة له ويتبع فيه الصلة لانها تجوز للمدوم والحمل اولى ويتبع في ان يصح الوقف عليه كالوصية بل اولى ولا فرق في كون الجنين متعلا امه بين بني ادم وكحيوانات فالولد منها لصاحب الانثى لا

ولم ار الا ان
الاجارة له ويتبع
ان يجوز

لصاحب الذكر كذا في كراهية البنانة ويثبت نسبه ونحو
 نفقة لأمه ويرث ويورث فان ما يجب من العزة يكون مودنا
 حابين ورثته ويصح الخلع على ما في بطحا ريتها ويكون الولد
 له اذا ولدت لاقول من ستة اشهر ولا يتبع امه في شئ من الحكم
 بعد الوضع الا في مسئلة وهي ما اذا استحققت الام بينة
 فانه يتبعها ولها ما يقرر الا في الكفر ويمكن ان يقال ثمانية
 ولدا للهيمة يتبع امه في البيع ان كان معها وقتة على القول به
 رد البيع بعيب بقضاء فسخ في حق الكل الا في مسئلتين احدهما
 لو احال البائع بالثمن ثم رد البيع بعيب بقضاء لم تبطل المولاة
 الثانية لو باعه بعد الرد بعيب بقضاء من غير المشتري
 وكان فقولا لم تجز ولو كان فسخا جاز قال النفقة ابو جعفر
 كما نظن ان بيعه جائز قبل قبضه من المشتري ومن غيره
 لكونه فسخا في حق الكل قياسا على البيع بعد الاقالة فهو بائنا
 نصحه على عدم جوازه قبل القبض مطلقا كذا في بيع الدخول
 الاعتبار للمعنى لا الالفاظ صرحوا به في مواضع منها الكفالة
 ولو قال بعثتك ان شئت او شئت ان او زيدا ذكر ثلاثة
 ايام او اقل كان بيعا بخيار للمعنى ولا يبطل التعليق وهو لا
 تختمه ولو وهب الدخول لمن عليه كان ابر للمعنى فلا توقف
 على القبول على الصحيح ولو قال اعنق عبدك عني بالغ كان
 بيعا للمعنى لكنه ضمنى اقتضا فلا تراعى شروطه وانما تراعى
 شروط المعنوية فلا بد ان يكون الامر اهلا للاعتاق ولا
 يفسد بالغ وتطل من خمر ولو راجعها بلفظ النكاح صححت

مطلب الاعتبار للمعنى لا الالفاظ

نفقة لأمه ويرث ويورث
فان ما يجب من العزة يكون مودنا

المعنى

للمعنى ولو نكحها بلفظ الرجعة صح ايضا ولو قال لعبد ان
 ادبت الى العاقبات حر كان اذنا له بالحرارة وتعلق عتقه
 بالاداء نظر المعنى لا الكتابة فاسدة ولو وقف على ما لا يبي
 كني فم صح نظر المعنى وهو بيان للجهة كالنظر في اللفظ
 ليكون تملك المحمول ويتعقد البيع بقوله خذ هذا بكذا
 فقال اخذت ويتعقد بلفظ الهبة مع ذكر البذل ولفظ
 الاعطاء والاشراك والادخال والرد والاقالة على قول وقد
 ببناء مفصلا معزوا في شرح الكفر ويتعقد الاجازة بلفظ
 الهبة والتقليد كما في الخاتبة ولفظ الصلح عن المنافع ولفظ
 العارية ويتعقد النكاح بايدل على ملك المعنى للمحال كالبيع
 والشر والهبة والتقليد ويتعقد السلم بلفظ البيع كعكسه
 ولو قال لعبد بعث نفسك بالغ كان اعتاقا على مال نظر
 للمعنى ولو شرط رب المال المضارب كل الزبح كان المال قرضا
 ولو شرط لرب المال كان بضاعة ويقع الطلاق بالنائظ
 العتق ولو صاحبه عن الف على نصفه قال انه اسقاط للثبته
 فمقتضاه عدم اشتراط القبول كالابرا وكونه عقد صلح
 يقتضي القبول لان الصلح ركنه الايجاب والقبول ولو
 المشتري المبيع من البائع قبل قبضه فقبل كانت اقالة وحزج
 عن هذا الاصل مسايلا منها لا يتعقد الهبة بالبيع بلا ثمن ولا
 العارية بالاجارة بلا اجرة ولا البيع بلفظ النكاح والتزويج
 ولا يقع العتق بالفاظ الطلاق وان نوي الطلاق والعتاق
 براعي فيها الالفاظ لا المعنى فقط فلو قال لعبد ان ادبت

الى كذا في كسب بعض فادها اليه في كسب خضرم يعنى ولو
 بطلاق زوجته مخبراً فعلة على كاي لم تطلق وفي هذه
 بشرط العوض نظر الى الجانب اللفظي ابتداء كانت هبة
 والجانب المعنى فكانت بيعاً انتماً فثبتت احكامه من خيارات
 ووجوب الشفعة بيع الاق لا يجوز الا لمن يزعم انه عنده
 الصغير كما في الخاتبة الشرا اذا وجد نفاذا على المباشرة فلا
 يتوقف ثرا الفضولي ولا ثرا الوكيل المخالف ولا اجارة المتولي
 اجير التوقف بغيرهم ودانق بل ينفع عليهم والوصى كالمستوفى
 تقع الاحارة لليتيم وتبطل الزيادة كما في القنية الا في مسئلة
 الامير والفاخي اذا استاجر اجيراً بالكث من اجرة المثل فان الزيادة
 باطلة ولا تقع الاجارة له كما في الخاتبة الذرع وصفت المذرة
 الا في الدعوى والشرا كذا في دعوى البنان المقبض على سوا
 الشرا مضمون لا المقبض على سوا النظر كما في الذخيرة تكرار الا
 بحاجب مبطل للاول الا في العتق على مال كذا في بيع الذخيرة المقبض
 تعقد عتقها الثانية فما لا يقيد لم يصح ولا يصح بيعه بيع درهم
 استويا وزناً وصفة كما في الذخيرة ولا تقص اجارة مال التجار
 اليه كسكني دارسكني دار اذا قبض المستوفى المبيع فاسداً
 ملكه الا في مسائل الاولى لا يملكه في بيع المازل كما في الاصول
الثانية لو اشترى الاب من ماله لابنه الصغير او باعه له
 كذلك فاسداً لا يملكه بالتبض حتى يستعمله كذا في الحط
الثالثة لو كان مقبوضاً في يد المشتري امانة لا يملكه به الرابعة
المشتري اذا قبض المبيع في الفاسد باذن بايعه ملكه وثبتت

احكام

احكام الملك كلها الا في مسائل لا يحل له اكله ولا لبسه ولا وطنها
 لو حاربه ولو وطنها ضمن عقرها ولا شفعه لجاره لو كان
 عقاراً الخامسة لا يجوز ان يزوجها البائع من المشتري كما
 ذكرنا في الشرح اذا اختلف المتبايعان في الصحة والطلاق
 والقول ملحق بالطلاق كما في البنان وفي الصحة والفساد
 والقول ملحق بالصحة كذا في الخاتبة والظهيرية الا في مسئلة
 في اقاله فحق القدر بل يدعى المشتري انه باع المبيع من البائع
 بأقل من الثمن قبل العقد وادعى البائع الاقاله فالقول للمشتري
 مع انه يدعى فساد العقد ولو كان على القلب مخالفاً واذا ادعى
 شيئاً فاشار اليه خلاف جنسه كما اذا سمي باقوتاً واشار اليه
 بزجاج فالبيع باطل لكونه بيع المعدم واختلفوا فيما اذا سمي
 هروباً واشار اليه مروياً قيل باطل فلا يملك القبض وقيل فاسد
 كذا في الخاتبة كل عقد عيب وجد فان الثاني باطل فالصالح
 بعد الصالح باطل كذا في جامع النصولي والنكاح بعد النكاح
 كذلك كما في القنية والحوالة بعد الحوالة باطلة كما في التليق الا في
 مسائل الاولى الشرا المقبض اطلقة في جامع النصولي وقيد في
 القنية بان يكون الثاني اكثر ثمناً من الاول او اقل او بحسب آخر
 والا فلا الثانية الكفالة بعد الكفالة صحيحة لان زيادة التوثق
 بخلاف الحوالة وانما نقل فلا يحتج بهان كما في الملقح واما الاجارة
 بعد الاجارة من المتاجر الاول والثانية فصح للاول كما في
البنان الخاتبة تسليم الا في مسائل الاولى قبض المشتري المبيع
 قبل العقد بلا اذن البائع ثم خلى بينه وبين البائع لا يكون مردداً

مطلب الخاتمة

له الثانية في البيع الفاسد على ما صرحه العادي وصرح قاض
 خان انها تسلم الثالثة في الهبة الفاسدة اتفاقا الرابعة
 في الهبة المجاورة في رواية خيار الشرط يثبت ثمانية البيع
 والاجارة والعقبة والصلح عن مال والكتابة والرهن والخلع
 لهما والاعتاق على مال للفقن لا للسيد والزوج هكذا
 في فصول العادي معزيا الى الاستروشي فقلنا عن بعضهم
 وتبعها في جامع الفصولين ونزعت عليها في المذبح سبعة
 اخرى فصارت خمسة عشر الكالة والمحوالة كافي البرائة
 والاربعين الذين كافي اصول محمد اسلام من تحت الهزل
 وتسليم الشفعة بعد الطلبن كما ذكره ايضا من والوقف
 على قول ابو يوسف رحمه الله والمزارعة والمعاملة الحاقا
 لهما بالاجارة ولا يدخل الخيار في سبعة النكاح والطلاق
 الا الخلع لهما واليمين والنفذ والاقرار الا اقرار بعقد
 يقبله والصرف والسلم بشروط التفاضل قبل الافتراق
 في الصرف فان تفرقا قبله بطل العقد لا فيما اذا استهلك
 رجل بدل الصرف قبل القبض واختار المشرعي اتباع المجاني
 وتعرف العاقدان قبل قبض القيمة من المتلف فان الصرف
 لا يفسد عندهما خلافا لمحمد كافي الجمع البيع لا يبطل بالثر
 في اثنين وثلاثين موضعا شرط ثم رهن وكفيل واحالة
 معلومين وشهاد وخيار وتعد من اله ثلاثة قناجيل
 الثمن الي معلوم وبراة من العيوب وقطع الثمار المبيعة
 وتركها على الخيل بعد ادراكها على المعني به ووصف

مطلد ضار الشرط ثمانية عشر

مطلد لا يدخل الخيار في سبعة

مطلد البيع لا يبطل بالشرط في اثنين وثلاثين موضعا

فيه

فيه وعدم تسليم البيع حتى يسلم الثمن ورده بعيب وجد
 وكون الطريق لغير المشتري وعدم خروج البيع عن ملكه في كل
 الادبي واطعام المشتري بالبيع الا اذا صحت ما يطعم الادبي كل
 الجارية ما ولدت وانفاة الثمن في بلد آخر والحمل الى منزل
 للمشتري فماله حمل بالفارسية وحذو النخل وخرز الخنزير
 دفعة على الثوب وضباطها وكون الثوب سدا سببا وكون
 السويق ملتوتا سببا وكون الصابون ملتوتا من كذا حجرة
 من الزيت وبيع العبد لا يفسد الا اذا قال من فلان وجعلها
 ببيعة والمشتري ذمي بخلاف اشتراط ان يجعلها المسلم
 مستحدا وبصرف الجيران اذا عينهم في بيع الدار الكالح الثانية
 الجودة في الاموال الربوية هدر الا في ربح مساهل في مال
 للمرضى يعتبر من الثلث وفي مال اليتيم وفي الوقف وفي
 القلب الرهن اذا انكسر ونقضت قيمته فللراهن تضمن
 المراتن قيمته ذهبيا وتكون ههنا كما ذكره الزيلعي في الرهن ما
 جاز ايراد العقد عليه بانفراده صح استثنائه الا الوصية
 والخدمة يصح افرادها دون استثنائها من اشتري مالم
 يره وقت العقد وقبله ووقت القبض فله الخيار اذا مره
 الا اذا عمله البائع الى بيت المشتري فلا يرده اذا مره الا
 اذا اعاده الي البائع بيع الفضول يتوقف الا في ثلاث
 فباطل اذا شرط الخيار فيه للمالك وهو في التلفيع وقبض
 اذا باع لنفسه وهي من البائع وقبض اذا باع عرضا من غلبت
 عرضا اخر للمالك وهو في فتح القدير بيع البراوات التي

المجارية وكونها غنينة وكونها حطوبا
 وكون الفرس هلاجا وكونه صح

مطلد الجودة في الاموال الربوية هدر الا في ربح مساهل
 اربع مسائل

مطلد بيع الفضول متوقف على امر مساهل
 مسائل

مطلد بيع البراوات

مطلب في المردوم بالمر الآفيا

يكتسبها الديوان على الحال لا يبيع فاورد ان اية لما جوزنا بيع
خطوط الآية ففرد بينهما بان مال الوقت قائم فلكذلك
تحت في القنية بيع المردوم باطل لا فيما يستقره الانسان من
القبال اذا حاسبه على اثمها بعد استئذنها فانه جائز استحبابا
كما في القنية من باع او اشترى او اجر ملك الاقالة الا في مسائل
اشترى الوصي من مديون الميت داوا بعرض وقيمتهما خسر
لم يصح الاقالة اشترى المادون غلاما بالف وقيمة ثلاثين
تصح ولا يمكن الرد بعيب وملك ان خيار شرط او رتبة التو
على الوقف لو اجر الوقف ثم اقال ولا مصلحة لم تجز على الوقف
والوكيل بالاداء لا تصح اقالته بخلافه بالبيع تصح وضمن الوكيل
بالسلم على خلافه تصح اقاله الوارث والوصي دون الوصي
له والوارث الرد بالعيب دون الوصي له لا تصح الاجارة بعد
هلاك العين الا في اللقطة وفي اجارة العرابيع المادون
بعد هلاك العين الموقوف يبطل بوث الوقف على اجارته
ولا يقوم الوارث مقامه الا في القسمة كما في قسمة الولو اكية
لا يجوز ثبوت الصفقة على البايع الا في الشفعة ولها صور
في شفعة الولو اكية الموقوف عليه العقد اذا اجازة نفسه
ولا رجوع له الا في مسئلة في قسمة الولو اكية اذا اجاز العزم
قسمة الوارث فان له الرجوع لكتف المجردة لا يجوز اعتبار
عنها الحق الشفعة فلو صلح عنده مال بطلت ورجع به
ولو صلح الخيرة ببال التختات بطل وانني لها ولو صلح
احدي زوجتيه بالتركه نوبتها لم يلزم ولا يبيها هلكا

آلاف

مطلب الحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض

في

في الشفعة وعلى هذا لا يجوز الاعتياض عن الوطاف لا
وقاف وخرج عنها حق القصاص وملك النكاح وهو الرق
فانه يجوز الاعتياض عنها ذكره الزيلعي في الشفعة الحاصل
بالنفس اذ اصاح المكنول له بال لم يصح ولم يجب وفي بطل
نهاما وياتان وفي بيع حق المرور في الطريق روايان وكذا
بيع الزب والمعمد لا الاتبع العقد المفاسد اذا تعلق
حق عبء لزم وارفع الفساد الا في مسائل اجز فاسدا فاجر
المستاجر صحيحا فلا يلزم بقضها المشتري من المكنول لو باع
صحيحا فلا يملكه نقضه المشتري فاسدا فللبايع نقضه
وكذا اذا روج العنق حوام الا في مسلكين احدهما في الولو اكية
اشترى الاسير المسلم من دار الحرب ودفع الثمن درهمين فربوا
او جروضا مضنوشتم جازان كان الاسير حرا وان كان الاسير
عبدا لم يجز المانية يجوز اعطاء الزبوف والناقص في الجنايات للبايع
حق حبس المسح للثمن المحال الا في مسائل البرازية لو اشترى العبد
من مولاه ولو امر عبدا بغير نفسه من مولاه فاشترى للمهر وكه
باعه داراهو ساكنها اذا اشترى المبيع بلا اذن البايع قبل
تقد الثمن ثم تصرف فللبايع نقض تصرفه الا في التدبير والاعتناق
والاستيلاء وله ابطال الكتابه كما في البرازية بشر الام لا ينهيا
الصغير ما يحتاج اليه غير نافذ عليه الا اذا اشترت من ابيه
او منه ومن اجنبي كما في الولو اكية اقالة الا قاله صحيحة الا في
السلم لكون المسلم قبيحا سقطت والساقط لا يعود كما ذكره
الزيلعي رحمه الله من باب الخالف المستامن بيع مدبره ومكاتبه

مطلب الفتن ورام الآف مسئلة

ومكاتبه دون ام ولله من باع مال الغائب بطل بعه الا ان
 المحتاج كذا في نفقات الزانية المقبوض على سومة الشراء مضمون
 عند بيان الثمن وعلى وجه النظر ليس بصحة مطلقا كما بناء في
 شرح الكثر الحيلة في علم رجوع المشتري على باعه بالثمن عنده
 استحقاق المبيع ان يقر المشتري انه باعه من البائع قبل ذلك ولو
 رجع عليه لرجع عليه كذا في الزانية خيار الشرط في البيع داخل
 على الاصل للبيع فلا يبطله الا في بيع الفصولي اذا اشترط المالك
 فانه يبطله كما في فروق الكرايس في الزانية وهو المرافق
 عند الامام الثاني المنافع والحقوق الطريق والتبديل وفي ظاهر
 الرواية للمرافق هي الحقوق انتهى البيع لا يبطل بوث البائع الا في
 الاستصناع فيبطل بوث الصانع اذا اختلفا في اصل التاجيل
 فالقول الثاني في السلم وان اختلفا في مقدار فلا تحالفا الا
 في السلم زوال بعد الاقالة فهو قبلها فلا يجوز التصرف فيها بعدها
 كقبليها الا في مسئلتين لا تحالفا اذا اختلفا فيها بعدها بخلاف
 ما قبلها ولا يشترط قبضه بعدها قبل الافتراق بخلاف قبليها
 بدل الصرف كرايس المال فلا بد من القبض قبل الافتراق فيها ولا
 يجوز التصرف فيها قبل القبض الا في مسألة الدين قبضه قبل الافتراق
 بعد الاقالة كقبليها بخلاف ما لم يملك والكل في الشرع يشترط قبلا
 المبيع عند الاختلاف للتحالف الا اذا استهلكه في يد البائع غير
 المشتري كما في الهدية الربا حرام الا في مسایل بين مسلم وحري
 ثم وبين مسلمين اسلموا لم يخرجوا بينا وبين المولى عبده
 وبين المتقاضي وبينه وشريكا العناء كما في ايضا حاكم في

مطلبه "بما يحل من الاموال"

الا اذا قيل له الا ان قال اشهدوا اني قد فوضت هذه الركن الى غيري فلا يجوز له ان يبيعها
 من غير ان يبيعها من غير ان يبيعها من غير ان يبيعها من غير ان يبيعها من غير ان يبيعها

كتاب الكفالة والحالة براءة الاصيل موصية
 لبراءة الكفيل الا اذا ضمن له الالف التي لم يعل فلان فيه من فلا
 على انه قضاها قبل ضمان الكفيل فان الاصيل يبرأ دون الكفيل
 كذا في الحاشية التأخير عن الاصيل تأخير عن الكفيل الا اذا
 صالح الكاتب عن قتل العمد بماله ثم كفله انسان ثم عجز الكاتب
 تأخرت مطالبة المصالح الى عتق الاصيل وله مطالبة الكفيل
 الا ان كذا في الحاشية ولو كان الدين موجلا فكفل به فوات الكفيل
 حل بوته عليه فقط فللمطالب اخذ من وارث الكفيل ولا
 رجوع للوارث ان كانت الكفالة بالامره حتى يحل الاجل عندنا
 كذا في الجمع اذا الكفيل يوجب براته للمطالب الا اذا حاله
 الكفيل على مدبونه وشرط براءة نفسه خاصة كما في الهداية
 الغرور لا يوجب رجوع فلو قال اسلك هذا الطريق فانه
 امن فسلله فاحذر اللصوص او كل هذا الطعام فانه ليس بمو
 فاكله فوات الاضمان وكذا لو اخبره رجل انها حرة فتزوجها ثم
 ظهرت مملوكة فلا رجوع بقيمة الولد على المخبر الا في ثلاث مسایل
 الاولى اذا كان الغرور بالشرط كما لو زوج امرأة على انها حرة
 ثم استحققت فانه يرجع على المخبر بما غرمه المستحق من قيمة
 الولد الثانية ان يكون في ضمن عقد معاوضة فيرجع المشتري
 على البائع بقيمة الولد اذا استحققت بعد الاستيلاء ويرج
 بقيمة البنات لو لم يشرى ثم اسققت الدار بعد ان تسلم البناء
 واذا قال الاب لاهل السوق بايعوا ابني فقد اذنت له في النكاح
 فظهر انه ابن غيره رجعوا عليه الغرور وكذا لو قال بايعوا

مطلب الغرور لا يوجب الرجوع

فقد ادنت له فبايعوه ولحقه دين ثم ظهر عند الغرض
 عليها كان الاب حراً والابن عبد العتق وكذا اذا ظهر حراً
 او مدبراً او مكاتباً والاب في البجوع من اضافة اليه والامر
 ببايعته كذا في ما دون السراج الوهاج الثالثة ان يكون
 في عقد يرجع نفعه الى الدافع كالوديعة والاحاق حتى لو
 هلكت الوديعة او العي المتاجرة ثم استحققت ضمن المودع
 والمتاجر فانها يرجعها على الدافع باضمانه وكذا ان كان
 بعناها وفي العارية والهبة لا يرجع لان القبض كان لنفسه
 ونماه في الخامسة من فصل الغرور من البجوع وقد ذكر في القينة
 مسائل مهمة من هذا النوع منها لو جعل المالك نفسه دالاً لا
 فاشتره بئاعه قوله ثم ظهر انه ازيد من قيمته وقد تلف المثل
 بعضه فانه يرد مثل التلف ويرجع بالتمسك ومنها اذا غر البائع
 المشتري وقال له قيمة متاعه كذا فاشتره فاشتره بئاعه قوله
 ثم ظهر فيه خيب فاحش فانه يرد به يفتى وكذا اذا غر
 المشتري البائع ويرده المشتري بغرور الدال وبما قرناه ظهر
 ان قول الزبلي رحمه الله في باب ثبوت النسب الغرور باحد
 امرين بالشرط او بالمعاوضة قاصي وتفرع على الشرط الثاني
 مستلذان في باب متفرقات بيوع الكثر اشترى فانا عبد
 ارتمى لا يلزم احد احضار احد فلا يلزم الزوج احضار
 زوجته الى مجلس القاضي لسماع دعوى عليها ولا يمنع من
 الا في مسائل الكفيل بالنفس عند الغدر وفي الاب اذا امر بحضار
 بضمك ابنه فطلبه الضامن منه فعلى الاب احضار لكونه

فانما هو
 على ما في هذا الحضر احد

في تدبيره

في تدبيره كما في جامع الفصولين الثالثة سبحانه القاضي خلا
 رجلاً من المسجونين جلس القاضي يدين عليه فلبس الدين ان يطلب
 سبحانه باحضاره كما في القينة الرابعة ادعي الاب مهر بنته
 من الزوج فادعي الزوج انه دخل بها وطلب احضارها
 وكذا الوادي الزوج عليها شيئاً اخر والا ارسل اليها ابناً
 من اصابه ذكره الولو الى رحمه الله من القضاء قام عن
 لواجب بامره فانه يرجع عليه بما دفع وان لم يشترط كما لا
 بالانفاق عليه ويقضاه منه الا في مسائل امره بتعويض عن
 او بالاطعام عن كفارته او باده او زكوة ماله او بانه يهب فلان
 عني واصله في وكالة البرازية في كل موضع يملك له فروع اليه
 المالك فروع اليه مقابل المالك قال فان المأمور يرجع بالشرط
 والا فلا وذكر له اصلاً في التراج الوهاج من الوكالة فليدفع
 الكفيل بالنفس بطالب بتسليم الاصيل الى الطالب مع قدرته
 الا اذا اخذ بنفسه فلا ان يسهر على ان يبرأ بعد لم يصح
 اصلاً في ظاهر الرواية وهي الحيلة في وكالة لا تلزم كما في جامع
 الفصولين ابراء الاصيل بوجوب ابراء الكفيل الاكفيل بنفسه كما في
 جامع الفصولين ابراء الاصيل بوجوب ابراء الكفيل الاكفيل
 بنفسه كما في جامع الفصولين كذا بنفسه فاقرب اليه انه لا حق
 له على المطلب فله اخذ كفيله بنفسه انتهى وهكذا في
 البرازية الا اذا قال لا حق لي قبالة ولا لموكل ولا لستم انا
 وصيه ولا لوقف انا متولي فخير الكفيل وهو في اخر كلامه
 البدائع ضمان الغرور في الحقيقة هو ضامه الكالة انتهى

من الاب فان كانت تخرج في حوزة امر القاصي
 الاب باحضارها صريح

سئل المجلس في الكفالة لا يلزم
 وتوكلت بكفتي شخص غريب شهر يصير كغيره
 قبل الشهر وبعد

في تدبيره

للكثير من الاموال من السفر ان كانت كماله حاله ليخلص
 منها الاموال والاداء والبراق في الكفيل بالنفس بوجه اليه كما في الصفر
 وينبغي ان يقيد بما اذا كانت بامره لا تصح الكفالة الا بدعي
 وهو لا يسقط الا بالاداء او الارقا فلا تصح بغيره كبدل الكتابة
 فانه يسقط بالتعجيل قلت الا في مسألة لم ار من اوضحها قلوا
 لو كفل بشفعة المقيمة الماضية صحت مع انها تسقط بغيرها
 وبعت احدها وكذا لو كفل بشفعة شهر مستقبل وقد قرر لها
 كل يوم كذا او يوم ياتي وقد قرر لها كل يوم كذا فانها صحيحة
 كما مر جوابه القاضي ياخذ كفيلا من المدعي عليه بنفسه اذا اراد
 المدعي ولم تزل شهود او اقام واحدا او ادعي وقال شهودي
 حضوره ياخذ كفيلا باحضار المدعي ولا يجزى على اعطاء كفيل
 بالمال ويستثنى من طلب كفيل بنفسه اذا كان المدعي عليه ضما
 او وكيلا ولم يثبت المدعي الوصاية والوكالة وهما في ادب القاضي
 للخصاف وما اذا ادعي بدل الكتابة على مكاتبه او دينها غيرها
 وما اذا ادعي العبد المأذون الغير المديون على مولاه دينه خلا
 ما اذا ادعي المكاتب على مولاه او المأذون المديون فانه يكفل كذا
 في كافي الحالم **كتاب القضاء والشهاد والدعوى**
 لا يعتمد على الخط ولا يعمل به فلا يعمل بملكوب الوقف الذي عليه
 خطوط القضاء الماضية لان القاضي لا يتقضى الا بالحجة وهي البينة
 او الاقرار والنكول كما في وقف الخانية ولو اضر المدعي خط اقرار
 المدعي عليه لا يحلف انه ما كتب وانما يحلف على اصل المال كما في قضا
 الخانية وفي بيع القينة اشترى حانوتا فوجد بعد القبض على

بابه

بابه فلو با وقف على مسجد كذا لا يرد لانها علامة لانتفي الاحكام
 عليها انتهى وعلى هذا الاعتبار مكتوبة الوقف على كتاب
 او مصحف قلت الا في مسئلتين الاولى كتاب هل الخرب يطلب
 الا مان الى الامام فانه يعمل به ويثبت الا مان لحامله كما في سير
 الخانية ويمكن الحاق البراءة السلطانية بالوظائف في زماننا
 ان كانت العلة انه لا يزور وان كانت العلة الاحتياط في
 الا مان لم يرد فلا الثانية يعمل به فتر السهم والصف والبيع
 كما في قضاء الخانية ويعقبه الطرسوسي بان ما يختار مدعي
 على الامام ما لا يرضى عنه في عمله بالخط لكون الخط يشبه
 فكيف علوبه ههنا ورده ابن وهبان رحمه الله بانه لا يثبت في
 دفعه الامانة وعليه وتامة فيه الشهادات وفي اقرار الخزانة
 ادعي بالانقال المدعي عليه كما يوجد في تذكرة المدعي بخطه فقد
 التزمه لا يكون اقرارا وكذا لو قال ما كان في جريدك فاعلم الا
 اذا كان في الجريدة شي معلوم او ذكر المدعي شيئا معلوما فقال
 المدعي عليه ما ذكرنا كان تصديقا لان التصديق لا يلحق بالجهول
 وكذا اذا اشار الى الجريدة وقال ما فيها فهو على ذلك يصح ولو لم
 يكن مشارا اليه لا يصح للجهالة انتهى من عليه حق اذا امتنع عن
 قضائه فانه لا يضرب وكذا قالوا ان المديون لا يضرب حتى
 الحبس ولا يقيد ولا يعمل قلت الا في ثلث اذا امتنع عن التمسك
 على قريبه كما ذكره في النفقات واذا لم يقسم بين نسائه وو
 فلم يرجع كذا في السراج الوهاج من القسم وانما امتنع عن كتابة
 الظاهر مع قدرته كما مر جوابه في باب العلة الجامعة ان الحق

١٢٤
 نسخته في سنة ١٢٢٥
 هذه الاختبار مكتوبة وقدر على كتابتها
 او مصحف

مطلب لا يضرب المدين

فمن لا يضمن لا يضمن ولا يضمن ولا يضمن
 القرب نسفاً بغير الزمان وتحتها في الجمع
 يفتوت بالماخبر

ينوت بالتأخير لا إلى خلف لا إلى خلف القاضي على حق مجهول
 فلو ادعى على شريكه خيانة مبهمه لم يخلف الا في مسائل الاولى
 اذا اتم القاضي وهي التيمم الثانية اذا اتم متولي الوقت
 فانه يحلفها نظر للتيمم والوقت كما في دعاوي الخيانة الثانية
 اذا ادعى المودع خيانة مطلقة فانه يحلف كما في القسم الرابعة
 المجهول الخامسة في دعوى الفصل السادسة في دعوى السرقة وهي
 الثلاث التي تسمع فيها الدعوى لمجهول فصارت ستة القضاة
 يقتصر على القاضي عليه ولا يتعدى الى غيره الا في خمسة ففي
 يتعدى الى كافة الناس فلا تسمع احد دعوى فيه بعد في الحرية
 الاصلية والنسب وولاء العتاقه والنكاح لذات الفتاوى
 الصغير والقضاة الوقت يقتصر ولا يتعدى الى الكافة فتسمع
 بالملك في الوقت المحكوم فيه كما في الخيانة وجامع الفصول وفي
 واحدة يتعدى الى من تلقى القاضي عليه الملك منه فلو استحق
 من المشتري بالبيعة والقضاة كان قضاء عليه وعي من تلقى الملك منه
 فلو برهن البائع بعده على الملك لم يقبل ولو استحققت عين
 يد وارث بقبض البيعة ذكرت انه ورثها كان قضا على سائر الورثة
 والميت فلا تسمع بيعة وارث اخر كما في البرارية وفي شرح الدرر
 والفرر للاخبر ومن باب الاستحقاق والحكم بالحرية الاصلية
 حكم على الكافة حتى لا تسمع دعوى الملك من احد وكذا العتق
 وفروعه واما الحكم في الملك المورخ فيعلى الكافة من التاريخ لا قبله
 يعني اذا قال زيد ليكرانك عهدي ملكك منذ خمسة اعوام فقال
 فقال ليكرانك عهدي بشرا ملكي منذ سنة اعوام فاعتقني

في دعوى تيمم في بيعة فانه لا يضمن
 في دعوى السرقة فانه لا يضمن
 في دعوى الخيانة فانه لا يضمن
 في دعوى العتق فانه لا يضمن
 في دعوى النسب فانه لا يضمن
 في دعوى الولاء فانه لا يضمن
 في دعوى النكاح فانه لا يضمن
 في دعوى العتاقه فانه لا يضمن
 في دعوى الفصول فانه لا يضمن
 في دعوى الملكية فانه لا يضمن
 في دعوى البيعة فانه لا يضمن
 في دعوى البرارية فانه لا يضمن
 في دعوى الوارثه فانه لا يضمن
 في دعوى الميت فانه لا يضمن
 في دعوى العتق فانه لا يضمن
 في دعوى النسب فانه لا يضمن
 في دعوى الولاء فانه لا يضمن
 في دعوى النكاح فانه لا يضمن
 في دعوى العتاقه فانه لا يضمن
 في دعوى الفصول فانه لا يضمن
 في دعوى الملكية فانه لا يضمن
 في دعوى البيعة فانه لا يضمن
 في دعوى البرارية فانه لا يضمن
 في دعوى الوارثه فانه لا يضمن
 في دعوى الميت فانه لا يضمن

القضاة بالحرية قضا على الناس
 تعلق بها احكامه منعه الى الناس
 اولية التبرها واد القضاة والولاة
 مانعة وليس بها عن الناس كما في
 في من نكح امرأته في صلبها والاشهر
 من كذا القضاة

عليه

عليه اندفع دعوى زيد ثم اذا قال عمرو ليكرانك عهدي ملكك
 منذ سبعة اعوام وانت ملكي الان فبرهن عليه تقبل وينسخ
 الحكم بحريته ويجعل ملكا لعمرو ويدل عليه ان القاضي خان
 قال في اول السبع في شرح الزيادات فصارت مسائل
 الباب على قسمين احدهما عتق في ملك مطلق وهذا منزلة
 حرية الاصل والقضائه قضاء على كافة الناس والباقي
 القضا بالعتق في الملك المورخ وهو قضا على كافة الناس
 وقت التاريخ ولا يكون قضاء قبله فليكن هذا على ذكره
 فان الكتب المشهورة خالية عن هذه الفوائد التي وهبها
 فائدة اخرى وهي انه لا فرق في كون على الكافة بين ان يكون
 بيعة او بقوله انا حر اذا لم يسبق منه اقرار كما صرح به في
 المحط البرهاني باختلاف الشاهدين مانع من قبولها كما
 في ولا بد من المطابق لمطابق ومعنى الاولى مسائل الاولى في
 الوقفية يعني باقلها كما في شهادات فتح القدير معزيا الى الخصاف
 الثانية في المهر اذا اختلفنا في مقدار يقضى بالاقول كما في البرارية
 الثالثة شهر الحدها بالهبة والاخر بالعطية تقبل الرابعة
 احدها بالنكاح والاخر بالتزوج وهما في شرح الزبائي الخا
 شهران له عليه الفا والاخر انه اقر له بالت تقبل كما في العتق
 السادسة شهرانه اعتقه بالعبيبة والحر بالفارسية
 تقبل بخلاف الطلاق والاصح القول فيها وهو السابعة
 واجمعوا انها لا تقبل في العتق كذا في الصيرفة وذكرت في
 الشرح سنة عشر اخرى والمستثنى ثلاث وعشرون ثم رتب

على من دفعه الصنف في الكتب
 الخمره في خالقه

بارق

مطلد اخلافا في الشاهد من مانع
 قبولها ولا يجوز القطا في لفظ
 معز الآخرة

في الخصاف في باب الشهادة بالوكالة مسائل تراه عليها فلتراجع
وقد ذكرت في الشرح ان المشتري ثلثان واربعون مسألة مسئلة
منصلة يوم الموت لا يدخل تحت القضا ويوم القتل يدخل كذا
في البرازية والولولجية والفصول وعليها فروع الا في مسئلة
في الولولجية فان يوم القتل لا يدخل وهي مسئلة الزوجه التي
معها ولد فانه تقبل بئسها بناريج منقض لما قضى القاضي
به يوم القتل وفي القنية من باب الدفع في الدعوى كذا مسئلة
الصواب فيها ان يوم الموت يدخل تحت القضا فأرجع اليها
ان شئت وذكر مسائل في خزانه الاكمل في الدعوى في ترجمة
الموت فلتراجع وقد اشبعنا الكلام عليها في الشرح من باب
دعوى الرجلين شاهد الحسبة اذا اهرشادته لغير عذر لا
تقبل لفسقه كما في القنية ايا احد الشريكتين العان مع شركته فلا
جبر عليه الا في جدار يتيمين لهما وصيتان ويخاف سقوطه و علم
ان في تركه ضررا فان الآية من الوصيتين بجبر كما في الخانية وينبغي
ان يكون في الوقف كذلك الشهاد بالجهول غير صحيحة الا في ثلاث
اذا سهر وا انه كمل بنفس فلان ولا يعرفه واذا شهدوا
برهن لا يعرفونه او يغصب شي مجهول كما في الخانية الشهادة
برهن مجهول صحيحة الا اذا لم يعرفوا قدر ما رهن عليه الدين
كما في القنية للقاضي ان يسأل عن سبب الدين احتياطاً فان
اي الخصم لا جبر كما اذا طلب منه الخصم دفع الحساب بأمر
باجراجه ولا يجبره كذا في الخانية قضا القاضي في موضع الا
ختلاف جائز الا في موضع الخلاف ومحل الاول فيما اذا كان

مجلس الفقهاء ان يسأل عن عيب الدين
استبانت

اختلاف السلف والثاني ليس فيه وانما هو حادث كذا في
التاخر خاتمة ومنهم من فرق بينهما بان الاول دليل ادون
الثاني كل من قبل قوله فعليه اليمين الا في مسائل عشرة مذكورة
في القينة الوصي في دعوى الانفاق على اليتيم او رقيقته
وفي بيع الماضي مال اليتيم وادعي اشتراط البراءة من كل عيب
واذا ادعي على الماضي جارة مال لوقف او يتيم وفيما اذا ادعي
الموهوب له هلاك العين او اختلما في اشتراط العوض وفي
قول العبد المبيع انا ما ذون وللاب في مقدار الثمن اذا اشترى
لابنه الصغير واختلف مع الشفيع وفيما اذا انكر الاب
لنفسه وادعاه لابنه وفيما اذا يدعي المولى من الصرف القضي
عليه في حادثة لا تسمع دعواه ولا يثبت الا اذا ادعي تلقى
الملك من يدعي او النتاج او برهن على ابطال العضد كما ذكره
العمادي والرفع بعد القضاء باحد ما ذكر صحيح وينقض
فكما ليسمع الرفع قبله ليسمع بعده لكن بهذه الثلاث وسمع
الدعوى بعد القضاء بالنكول كما في الخاتمة التناقض غير مقبول
الا فيما كان محل الخفاء ومنه تناقض الوصي والوارث كما في
الخاتمة الشهادة اذا بطلت في البعض بطلت في الكل كما
في شهادات الظهيرية الا اذا كان عبد بين مسلم ونصراني
فشهر نصرانيان عليها بالعتق فانها تقبل في حق النصراني
فقط كما في العتاق منها يثبتة التي غير مقبولة الا في عشرة وفيما
اذا علق طلاقها على عدم شيء فشهد بالعدم وفيما اذا
شهد انه اسلم ولم يسمع وفيما اذا شهد انه قال للرجل

مطلوب
بسیار نفی غیر مقبولة
الا فی عشر

ان الله ولم يقبل قول النصارى وفيما اذا شهدنا حاج
 الدابة عنده ولم نزل عن ملكه وفيما اذا شهد الخلق او طلاق
 ولم يستثنى وفيما اذا امت الامام اهل مدينة فشهد ان هو
 لم يكونوا فيها وقت الامان وفيما اذا شهد ان الاحل لم يذكر
 في عقد السلم وفي الارث اذا قالوا لا وارث له غيره وفيما اذا
 شهدوا انها رضعت الطير بلين شاة لا بلين نفسها
 كما في جامع الفصولين وتقبل بنية النكاح في الظهور
 والبرازية وفي ايمان الهداية لا فرق بين ان يحيط علم الشاهد
 او لا في عدم القول بتسديد ذكره في قوله عبده حران لم يحكم
 العام فشهدا بخره في الكوفة لم يعتق بناء على انه نفي لعبي
 يحج القضاء بحول على الصفة ما لمكن ولا ينتقض بالشك كذا في
 شهادة الظهيرية الفتوى على عدم العمل بعلم القاضي في زماننا
 كما في جامع الفصولين الفتوى على قول ابن يوسف فيما يتعلق بالقضاء
 كما في القضية والبرازية لا يجوز الاحتجاج بالمفهوم في كلام الناس
 في ظاهر المذهب كالدلالة وما ذكره محمد في السير الكبير جواز الاحتجاج
 به فهو خلاف ظاهر المذهب كما في الدعوى من الظهور
 واما مفهوم الرواية فحجة كما في غاية البيان من الحق لا يستط
 بتتادم الزمان قدفا او قصاصا او حقا لعبد كذا في لعان
 الجوهرة اذا سئل المقتى عن شيء فانه يفتي بالحق خلا على
 الكمال وهو وجود الشرط كذا في صلح البرازية المفتى بما
 يفتي بما يقع عنده من المصلحة لذا في مهر البرازية يتعين
 الاثبات في الوقف بالانفع له كما في منظومة ابن وهبان التدي

مطلب
تقبل بنية النكاح

مطلب
الفتوى على قول ابن يوسف فيما يتعلق

بالقضاء
وفيما اذا شهدوا بالظهور في الوقف في المصلحة

مطلب
يقبل قول الواحد العدل في احد عشر موضعا كما في منظومة
في احد عشر موضعا

يقبل قول الواحد العدل في احد عشر موضعا كما في منظومة
ابن وهبان في تقويم المتلف في الجرح والتعديل والترحم
وفي جودة المسلم فيه ورد الله وفي الاخبار بالنفس بعدضي
المدة وفي رسول القاضي الى المزك وفي اثبات العيب وبرو
رمضان عند الاعتدال وفي ايراد الموت وفي تقدير ارش
المختلف وزدت اخرى يقبل قول امين القاضي اذا اخبره
شهود على عين تعذر حضورها كما في دعوى القنية بخلاف
ما اذا بعته لتخليف المحدث فقال خلفتها لم يقبل الا بشاها
معه كما في الصغيري الناس حرار بلا بيان الا في الشهاد والقصاص
والحدود والدية اذا اخطأ القاضي كان خطاؤه على التقضي
له وان تعذر كان عليه كذا في سير الخانية وقامه في قضاه
للخلاصة لا تسمع الدعوى بعد الا بر العام نحو الحق في قبلة
الايمان الدرر كذا فانه لا يدخل بخلاف السبعة فانها تستط
به وع اذا ابر الوارث الرقي ابراعا ما بان اوائه قبض تركه
ابيه ثم ادعى على رجل دين تسمع كذا في الخانية وبحث فيه
الطرسوسي بختم رواه ابن وهبان الرابعة صلح احد
الودعة وابر اعامة ظهر من التركة لم يكن وقت الصلح
اصح جواز دعواه في حصته كذا في صلح البرازية الخامسة
الابر العام في ضمن عقد فاسد لا يمنع الدعوى كما في دعوى
البرازية وقد ذكرنا بعد هذا ان الابر اعن الربا لا يصح
فتسمع الدعوى به وتقبل البينة وفي البيعة لو قال لا حق
لبي هذه الضيقة ثم ادعى ان البذر له تسمع ثم قال

مطلب
يقبل قول ابن القاضى انه حلف بالحق الا

في امره انه لا يدعي من شاهد من غير اليمين وقدم
عن الصغير انه يقبل قول شهوده قال لا يسمع
وعلى ذلك لا تختلف الراي بين من يسمع ومن لا يسمع

مطلب
لا تسمع الدعوى بعد الا بر العام

والدعوى

لو قال لا حول لي في هذه الصيغة ثم ادعى انها وقف عليه
 وعلى اولاده ففيه اختلاف المتأخرين وفي البيعة ايضا مانع عن
 ورثته فاقسموا التركة بينهم وابر كل واحد منهم صاحبه
 الدعوى ثم ان احد الورثة ادعى دينا على الميت وعلى تركة
 الميت تسع انتهى وفي قسمة القسمة قسما ارضا مشتركة واقتر
 كل واحد منهما الادعاء له على صاحبه ونزع نصيبه ثم اراد
 احدهما الفسخ بالعين فله ذلك اذا كان العين فاحسنا
 عند بعض المشايخ انتهى وفي اجازة الزاوية ابراهم العام
 لما يمنع اذا لم يقر بان العين للدعي فان اقر بعد ان العرف
 له في سلمه له ولا يمنع ابراهم في دعوى القسمة ان الابرا
 العام لا يمنع من دعوى الوكالة وفي الرابع عشرة من دعوى
 البرارية ابراهم عن الدعوى ثم ادعاه عليه بوكالة وصلة
 صح اقرانه له ثم ادعى انه شراه بلاتاريخ يقبل بخلافه ولو
 قال لا حول لي قبله ثم ادعى لا تسع حتى يبرهن انه حادث
 بعد الابرا والفرق في جامع الفصولين ثم اعلم ان قولهم
 لا تسع الدعوى بعد الابرا العام لا يجوز حادث بعده
 يفيد جواب حادث اقران في ذمة لفلان كذا وابراه
 عام ثم ادعى بعدها ان الشئ له في ذمة فانه تسع دعواه
 وتقبل بيعة ولا يمنعها الابرا العام لانه انما ادعى ما يبطل العقد
 لا قبله وقول قاضي خان في الصلح انه لو برهن بعده على
 اقترانه قبله بانه لا حول له لم تقبل ولو برهن بعده على
 اقترانه بعده انه لا حول له وانه مبطل فيما ادعى تقبل انتهى

انما اقر به عام

يدل

يدل على ما ذكرناه من ان اقترانه بعد الابرا العام مبطل ولكن
 في جامع الفصولين من التناقض كقولهم بالف لرجل بالف
 يدعيه فبرهن الكفيل على اقتران المكفول له وهو يحذر انها
 قارلا وتين غير لا يقبل ولو اقر به الطالب عند القاضي برها
 وانما لا تقبل البيعة على الاقرار لانها تسع عندهم الدعوى
 وقد بطلت هنا للتناقض لان كفاية اقرار بصحة ما انتهى
 وانظر ما كتبناه في المدائيم من مسألة دعوى الربا بعد
 الابرا واضرا في الجامع يدل على ان التناقض من الاصل بعفو
 عند حيث قال ويقال له اطلب خصمك فخاصمه انتهى تسع
 الشراء تدفع الدعوى في الحد الخالص والوقف وعنفق
 الامة وحرمتها الاصلية وفيما في ضلله تعالى كرضان وفي
 الطلاق والابلا والظهار ونماه في شرح ابن وهبان دفع
 صحيح وكذا دفع الدفع وان زاد عليه يصح هو المختار وكما يصح
 الدفع قبل اقامة البيعة يصح بعدها وكما يصح قبل الحكم
 بعده الا في المسئلة الخمسة كما كتبناه في الشرح وكما يصح
 عند الحاكم الاول يصح عند غيره وكما يصح قبل الاستمالة
 يصح بعده هو المختار الا في ثلاث الاولى اذا قال المدعي
 يمين وجهه لا يلتفت اليه الثانية لو بينه لكن قال يميني
 غائبة عن البلد لم يقبل الثالثة لو بين دفعا فاسدا ولو
 كان الدفع صحيحا وقال يميني حاضرة في المصرفة في
 المجلس الثاني كذا في جامع الفصولين والاممال هو المختار
 كما في البرازية وعلي هذا لو اقر بالدين وادعى ايقاله آف

مر

مطلق
 حكم الشهادة بدون الدعوى
 في الحد المال امر اخر زعم عن حد القدر فوضع الشهادة فيه
 بدون الدعوى قوله والحد اقول المختار ما في الفصول
 انه ان كان الوقت على قديم ما عسى انما يقبل البيعة بدون
 الدعوى عند القاضي وان كان على القدر او على الشبهة عند
 القاضي فقبل وعنده الام لا تقبل وهذا المقتضى هو المختار
 وهو بخلاف الفصل كذا في الخواص القدر قديم على شريطة
 ولا وثق الامة وحرمتها الاصلية اقول الفصل اذا اقر
 بها اصدقه لان برأه بالامانة من شدة حالها في
 محض من عطف على قوله وفي المحرر الحاضر من شدة حالها
 لان زاد ما يحسن حقه لها ولم يكن حقه الجواز فقبل
 وهو المقتضى عند الاصحاب كما في غرض التاخير في دعوى

فان قال يمتني في المص لا يقضي عليه بالدفع والا قضي عليه الدفع
 بعد الحكم صحيح الا في المسئلة الخمسة كما ذكرته في الشرح
 اقر بالدين بعد الدعوى ثم ادعى ايفاء لم يقبل للتناقض
 اذا ادعى ايفاء بعد الاقرار به والتفرق عن المجلس كذا في جامع
 الفصول الدفع عن غير المدعي عليه لا يصح اذا كان احد الورثة
 لا ينصب احد خصما عن احد قصدا بغير وكالة ونيابة
 وولاية الا في مسئلتين الاولى اذا لورثة ينصب خصما
 عن الباقي كذا حريه ابن وهبان عن القنية للاجور للقاضي
تاخير الحكم بعد وجود شرطه الا في ثلاث الاولى لرحا العطل
 بين الاقارب الثانية اذا استعمل المدعي الثالثة اذا كان
 رعية البقا اسهل من الابتداء الا في مسئلتين اذا فسق القاض
 فانه يعزل واذا اوله فاستقايص وهو قول البعض جوابه
 في النهاية والمعراج الثانية الاذن للابوصح واذا ابق
 الماذون صار محجورا عليه ذكره الزيلعي في التضايف عمل
اقراره قلت بينة ومن لا ظلا الا اذا ادعى ارضا او نفقة او
 حضانة فلو ادعى انما اخوه او جده وبين او ابن ابنته لا
 تقبل بخلاف الابوة والبنوة والزوجة والولاء بنوعيه و
 معتق ابية وهو من مواليه وتامة في باب دعوة النسب للجامع
 لا تقبل شهادة كافر على مسلم الاتباع او ضرورة فالاول اثبات
 توكل كافر كافر بكافرين بكل حق له بالكوفة على خصم كافر
 فيتعدي الي خصم مسلم اخر وكذا شهادتهما على عبد كافر
 بين ومولاه مسلم وكذا شهادتهما على وكيل كافر موكلة مسلم

مطل الاجور للقاضي انما هو بعد وجود شرطه
 ثلاث

الثانية احد الموقوف عليهم
 ينصب خصما على الباقي صح

هذا في تعيين ما ذكره كافر على مسلم الاتباع او
 ضرورة

وهذا

ان اسم

وهذا بخلاف العكس في المسئلتين قصدا وفيما سبق ضمنا والباقي
 في مسئلتين في الانضا شهر كافر ان على كافر انه اوصى الى كافر
 واحضر مسلما عليه حق الميت وفي النسب شهر ان النصران
 ابوه الميت فادعى على مسلم بحق وتماه في شهادات الجامع
 لا يقضي القاضي لنفسه ولا لمن لا تقبل شهادته له الا في الوصية
 ولو كان القاضي غيرم الميت فثبت ان فلانا وصيه صح
 وبرك بالدفع اليه بخلاف ما اذا دفع له قبل القضاء امتنع
 القضاء بخلاف الوكالة عن الغائب فانه لا يجوز القضاء بها
 اذا كان القاضي مديون الغائب سواء كان قبل الدفع او بعد
 وتماه في قضا للجامع امين القاضي كالقاضي لا عهد له بخلاف
 الوصي فانه تلحقه العهدة ولو كان وصي القاضي فبين وصي
 القاضي وامينه فرق من هذه ومن اخرى هي ان القاضي محجور
 عن التصرف في مال اليتيم مع وجود وصي له ولو منع وصي القاضي
 بخلافه مع امينه وهو من يتول له القاضي جعلتك امينا في بيع
 هذا العبد واختلفوا فيما اذا قال بيع هذا العبد ولم يزد
 والاصح انه امينه فلا تلحقه عهدة وقد اوضحنا في شرح الكثر
 وصحح البرازي من الوكالة انه تلحقه العهدة فليراجع ينصب
 القاضي وصيا في مواضع اذا كان على الميت دين اوله او تسند
 وصيته وفيما اذا كان للميت ولد صغير وفيما اذا اشترى من
 مورثه شيئا وان زاد رده بعيب بعد موته وفيما اذا كان اب
 الصغير مورا يمد له فينصب له العهدة ذكر في نفسه الوال الحية
 موضع اخر ينصب فيه فليراجع وطريق نصبه ان يشهد

و لو نشأ منه دية على المسلم

عند القاضي فلا تامة ولم ينصب وصيا فلو نصبه
ثم ظهر الميت وصي فالوصي وصي الميت ولا يلي النصب الا قاضي
القضاء والامور بذلك لا يقبل القاضي المصدية الا من قريب
محرم او من حجت عادية به قبل القضاء بشرط ان لا يزيد ولا
خصومة لهما وزمت موضعين من شريعتنا القلاشون
السلطان ووالي البلد وجهه ظاهر فأنسبها الماهو الخوف
من مراعاته لاجلها وهوان راعي الملك وانيته لم يراعي لاجلها
اذا ثبت اقل من المحبوس بعد المدة والسؤال فانه يطلق بلا كفل
الا في مال اليتيم كافي البزارية والحفت به مال الوقت وقيما اذا
كان رب الدين غائبا لا يجوز قضاء القاضي لمن لا يقبل شهادته
له الا اذا ورد عليه كتاب قاضي لمن لا يقبل شهادته لفاته تجوز
له القضاء ذكره في السراج الوهاج للقاضي ان يفرق بين الشهود
الا في شهادة النساء في الملتقط حكى ان ام بشر شهدت عند
الحاكم فقال فرقوا بينهما فقالت ليس كذلك قال تعالى ان تفضل
احداها فذكر احديهما الاخرى فسكت للحاكم شاهد الزور اذا
تاب تقبل قوله الا اذا كان عدلا عند الناس لم تقبل كذا في الملتقط
قضا الامر جائز مع وجود قاضي البلد لان يكون القاضي موالي
من الخليفة كذا في الملتقط الحكم كالقاضي الا في اربعة عشر مسألة
ذكرناها في شرح الكنز وفيه ان حكمة لا تتعدى الا في مسألة ذكر
الخصافي في باب الشهادة بالوكالة مسألة اختلاف ان هذين
خالف الحكم فيها القاضي كل موضع تجري فيه الوكالة فان المولى
ينتصب خصما عن الصغير فيه وما لا فلا فان نصب عنه في الترتيق

مطلد
اطلاق المحبوس بلا كفل الا في ثلاث

مطلد
القاضي ان يفرق بين الشهود الا في
شهادت النساء

مطلد
شاهد الزور اذا تاب تقبل الا اذا كان
عدلا عند الناس

بسبب

بسبب الحب وخيار البلوغ وعدم الكفاة لا ينتصب عنه
في الفرقة بالا باء عن الاسلام واللعان كذا في المحيط الشرح البينة
على مقر الا في وارث مقربين على الميت فتقام البينة للتعدية
وفي مدعي عليه اقربا بالصداقة فبهرهن الوصي وفي مدعي عليه
اقربا بالوكالة قبلتها الوكيل دفعا للضرر قال في جامع النصوص
وهذا يدل على جواز اقامتها مع الاقرار في كل موضع يتوقع
الضرر من غير المقر لولاها فيكون هذا اصلا انتهى ثم رأت
وابعا كقبة في الشرح من الدعوى وهو الاستحقاق تنقل البينة
به مع اقرار المشتكين عليه ليمكن من الرجوع على بائعه ولا
تسمع على ساكت الا في مسألة ذكرناها في دعوى الزرع ثم رأت
خامسا في القنية معذبا الى الجامع البر عزبي لو خصم الا
بحق عن الصبي فاقر لا يخرج عن الخصومة ولكن تقام البينة عليه
مع اقراره بخلاف الوصي وامين القاضي اذا خرج عن الخصومة
انتهى ثم رأت سادسا في القنية لو اقر الوارث للموصي له
فانها تسمع البينة عليه مع اقراره ثم رأت سابعا في اقرار
ضمة المفق اقرارا به بعينها من رجل ثم من اخر فاقام الادل
البينة فان كان الآخر حاضرا تقبل عليه البينة وان كان يقدر
ليرعى هذا المذهب وان كان غائبا لا تقبل انتهى كتمان الشهادة
كبيرة وتحرم المأخر بعد الطلب الا في مسائل ان يكون عاجزا
عن الذهاب وفيما اذا قام الحق بغيره الا ان يكون ماسرعا فبلا
وان يكون الحاكم جائرا وان يخبره عدلان باستسقط وان
يكون معتقدا لقاضي خلاف معتقدا وان يعلم ان القاضي لا يقبل

مطلد
تسمع البينة على مقر
الماضي وارث الخ

مطلد
كتمان الشهادة كبيرة وكبر المأخر بعد
الطلب

الطاهر بن ابي علي بن ابي طالب عليه السلام

ملفوظات

مجلس

مطلب
خلفه ان مدونه سوال عن الامان ان راها
انفاض

~~مجلس المجمع العلمي سنة ١٣٠٢~~

من سحر و نفق مائ فوسیه مردود علیہ

و ۲ سوال

التوفيق بانه لم يكن علمه ودرهنا اختلافاً وعن خروج اصل
 المسئلة لو ادعى الباع انه فضولي لم يقبل ومنها لو ضمن الدرك
 ثم ادعى المبيع لم يقبل لا بشرط في صحة الدعوى بيان السبب
 دعوى العين كافي للبرازية لا يثبت اليد في العقار الا بالبدنية
 او علم القاضي ولا يكتفي بالتصديق لصحة الدعوى الا في دعوى
 الغصب كافي في الغيبة او الشرائع كافي للبرازية الشرائع
 وافقت الدعوى قبلت والا لا الا في مسائل ادعى ديناً بسبب
 بالملق لو كان المشهود به اقل ادعى انه من وجه فشهدوا انها
 منكوحة ادعى ملكاً مطلقاً بلا تاريخ فشهدوا به بتاريخ فحلى الجمار
 ادعى انشاء فعل لغصب وقيل فشهدوا بالاقرار ادعى الفاكهة عن
 عن فلان فشهدوا بها كالماله عن اخرى ادعى ملكاً عن بالشرايين
 لم يعينه فشهدوا بالملق ادعى ملكاً مطلقاً فشهدوا بسبب في الدية
 فهو بذلك السبب ادعى الانفا فشهدوا بالاقرار او بالتعجيل ادعى الهبة
 فشهدوا بالصدقة كافي للخصيص وما قبلها من الخلاصة وفيه القدر
 وقد ذكرنا في الشرح ثلاثة وعشرين مسألة فليراجع الامام يفتي
 بعلمه في هذا القذف والنقص والتعزير كذا في السراحي
 وفي التهذيب يفتي القاضي بعلمه الا في الحد وهو النقص والقاضي
 اذا اضيق في مجتهدهم نفذ قضاؤه الا في مسائل نص اصحابنا
 فيها على عدم النفاذ في قضي بطلان الحق بغير المدة او بالتعزير
 للجزع عن الاتفاق غائباً على المبيع الحاضر او بصفة كالحاكم
 ابنة وابنه عند يوسف رء او بصفة كالحاكم مربية ببيته
 او ابنة او بنتها او سكاك المنعة او سقوط المهر بالتقادم او بعد

في دعوى الغصب لا يثبت اليد في العقار الا بالبدنية او علم القاضي

في دعوى القذف والنقص والتعزير كذا في السراحي وفي التهذيب يفتي القاضي بعلمه الا في الحد وهو النقص والقاضي اذا اضيق في مجتهدهم نفذ قضاؤه الا في مسائل نص اصحابنا فيها على عدم النفاذ في قضي بطلان الحق بغير المدة او بالتعزير للجزع عن الاتفاق غائباً على المبيع الحاضر او بصفة كالحاكم ابنة وابنه عند يوسف رء او بصفة كالحاكم مربية ببيته او ابنة او بنتها او سكاك المنعة او سقوط المهر بالتقادم او بعد

تاجيل

تاجيل العيدين او بعدم صحة الرجعة بلا رضاها او بعدم
 وقوع الثلاث على الجبل او بعدم وقوعها قبل الدخول او بعدم
 الوقوع على الحاضر او بعدم وقوع ما راد على الواحد او بعدم
 وقوع الثلاث بكلمة او بعدم وقوعه على الموطوءة عقبه
 او بنصف الجهاز لمن طلقها قبل الوطء بعد المهر والتجهيز او كذا
 بخط ابية او قسامة بقتل او بالتفريق بين الزوجين بشان الموضع
 او قضي لولده او رفع اليه حكم صبي وعبد او كافراً والحكم بحجر
 مسفيه او بصفة بيع نصيب السكاة من قن حرمه احدها
 او بيع متروك التسمية عاملاً او بيع ام الولد على الاظهر وقيل
 ينفذ على الاصح او سلطان عفو المرأة عن القود او بصفة
 ضمان الخلاص او بزيادة اهل المحلة في معلوم العام من اوكاف
 المسجداً وحل المطلقة ثلاثاً بالجرم عقداً لثاني او بعدم ملك الكافر
 مال المسلم بالهرات بدارهم او ببيع درهم بدرهمين بيا بدو
 بصفة صلوة المحدث او بقسامة على اهل المحلة تلف مال
 او بحد القذف بالتعريض وبالقرعة في معتق البعض او بعدم
 تصرف المرأة في مالها بغير اذن زوجها لم ينفذ في الكل هو
 بعد ما حرم منه من البرازية والعادية والصبر فيه والتأخير
 الشاهد اذا ردت شهادته لعلة ثم رأت العلة فشهد في
 تلك الحادثة لم تقبل الا اربعة العبد والكافر على مسلم ولا على ابي
 اذا شهدوا فردت شهادتهم ثم رأت المانع فشهدوا لم تقبل
 كذا في الخلاصة وسواء شهد غداً من رده او غيره وسواء كان
 بعد سنين او لا كما في القينة للحصم ان يطعن في التاخير بسلامة

في دعوى القذف والنقص والتعزير كذا في السراحي وفي التهذيب يفتي القاضي بعلمه الا في الحد وهو النقص والقاضي اذا اضيق في مجتهدهم نفذ قضاؤه الا في مسائل نص اصحابنا فيها على عدم النفاذ في قضي بطلان الحق بغير المدة او بالتعزير للجزع عن الاتفاق غائباً على المبيع الحاضر او بصفة كالحاكم ابنة وابنه عند يوسف رء او بصفة كالحاكم مربية ببيته او ابنة او بنتها او سكاك المنعة او سقوط المهر بالتقادم او بعد

في دعوى القذف والنقص والتعزير كذا في السراحي وفي التهذيب يفتي القاضي بعلمه الا في الحد وهو النقص والقاضي اذا اضيق في مجتهدهم نفذ قضاؤه الا في مسائل نص اصحابنا فيها على عدم النفاذ في قضي بطلان الحق بغير المدة او بالتعزير للجزع عن الاتفاق غائباً على المبيع الحاضر او بصفة كالحاكم ابنة وابنه عند يوسف رء او بصفة كالحاكم مربية ببيته او ابنة او بنتها او سكاك المنعة او سقوط المهر بالتقادم او بعد

انما عبدان او محدودان او شريكان في المهرود به كذا في الخلاصة
 القضا الضمني لا يشترط له الدعوى والخصومة فاذا اشهر على
 خصم حق وذكر اسمه واسم ابه وجهه وقضى بذلك الحق كان
 قضا بنسبه ضمنا وان لم يكن في حادته النسب فقد ذكر العادي
 في فصوله في غير مختلفين حكما وذكر ان احد الحكماء على القول
 بينهما في جامع النصول فيلنظر وهو من مهمات مسائل القضا
 وعلى هذا لو شهد بان فلانة زوجة فلان وكلت زوجا
 فلانا في كذا على خصم منكر وقضى بتوكليها كان قضا بالزوجة
 بينهما وهو حادثه الفتوى ونظيره ما في الخلاصة في طريق الحكم
 الرضائية ان يعاق رجل وكاله فلان بدخول رمضان ويبرئ
 بحق على اخر ويتنازع في دخوله فقام البينة على رؤيا
 فيثبت رمضان ضمن ثبوت التوكيل واسم القضا الضمني
 ما ذكره اصحاب المتن من انه لو ادعى كفاية على رجل بال باذنه
 فاقربها واكثر الذين فيه على الكيل بالدين وقضى عليه بها كان
 قضا عليه قصدا وعلى الاميل الغائب ضمنى وله فروع وتعا
 صيل ذكرناها في الشرح قال في خزائن الفتاوى اذ اقامت القاض
 انغر خلفاؤه وكروات الخليفة لا تنعزل ولا بد وقضائه
 انتهى وفي الخلاصة وهداية الناطقي لو مات القاضى انعزل خلفاؤه
 وكذا موت امرا الناحية بخلاف موت الخليفة السلطان اذا عز
 القاضى انعزل النائب بخلاف موت القاضى وفي المحيط اذا عز
 السلطان القاضى انعزل نايبه بخلاف ما اقامت القاضى
 حيث لا ينعزل نايبه هكذا قيل وينبغي ان لا ينعزل النائب

جميع ما في هذه الفتوى من مسائل القضا
 وادراكه من الولاية انزل خلفاؤه وصحبه

بعزل

القاضى لانه نائب السلطان او نائب العامة لا ترى انه لا ينعزل
 بموت القاضى وعليه من المشايخ انتهى وفي البرازية ما في الخليفة
 وله امر او حال فالكل على ولايته وفي المحيطات القاضى انعزل
 خلفاؤه وكذا امرا الناحية بخلاف موت الخليفة واذا عز القاض
 ينعزل نايبه واذا مات او الفتوى على انه لا ينعزل بعزل القاضى
 لانه نائب السلطان او العامة وبعزل نائب القاضى لا ينعزل
 القاضى انتهى وفي العاديه وجامع النصول كذا في الخلاصة وفي
 فتاوى قاضي خان واذا مات الخليفة لا ينعزل قضاؤه وعمله
 وكذا لو كان القاضى مازنا بالاستخلاف واستخلف غيره فالقاضي
 لا ينعزل خليفته انتهى فخر رين ذكرا اختلاف المشايخ
 في انعزال النائب بعزل القاضى وموته وقول البرازية الفتوى
 على انه لا ينعزل بعزله بل على ان الفتوى على انه لا ينعزل بموته
 بالاولى لكن علله بان نائب السلطان قد دل على ان النواب لا
 ينعزلون بعزل القاضى وموته لانهم نواب القاضى كل في حده
 فهو كالوكيل ولا ينفهم احدا لان نائب السلطان ولهذا قال
 العلامة ابن الغرس ونائب القاضى في زماننا ينعزل بعزله وموته
 فانه نايبه من كل وجه انتهى فهو كالوكيل مع الوكيل لكن جعل
 في العراج كونه كوكيل قاضى القضاة مذهبنا نفي واجر في
 عنها وعندنا انما هو نائب السلطان وفي التاثيره ان القاض
 انما هو مسؤول السلطان في نصب النواب انتهى وفي وقف القضاة
 لو مات القاضى وعزل يبق ما نصبه على حاله ثم رقم ببق فيما
 انتهى وفي التمهيد وفي زماننا لما تعذر التزكية بغلبة

مع المذكور

المسوق اختار القضاة استخلافاً للشهود كما اختار ابن أبي
 ليلا لمصلحة غلبة الظن وفي مناقب الكروبي في باب البيع
 اعلم ان بحليف المدعي والكاهن امر منسوخ باطل في العمل
 بالمنسوخ حرام وقد ذكر في فتاوى القاعدى وخزانة
 المفتين ان السلطان اذا امر قضائاً بتخليف الشهود بحلف
 العلماء ان يسمعوا السلطان ويقولوا له لا تكلف قضائاً امر
 ان اطاعوك يلزم منه سخط الخلق وان عصوكم يلزم منه
 سخطكم الخ ما فيها لا يصح رجوع القاضي عن قضائه ولو قال
 رجعت عن قضائي فاعت في تلبيل الشهود او بطلت حكمي
 لم يصح والقضاة ما في الحائنة وقوله في الخلاصة بما اذا كان
 مع مشايخ الصلحة وفي الكثر بما اذا كان بعد دعوى صحيحة
 وشهادة مستقيمة انتهى الا في مسائل الاولى اذا كان القضاة
 فله الرجوع عند ما ذكره ابن وهبان استنباطاً من تعيين
 الخلاصة بالبينة الثانية اذا ظهر له حطافه وجب عليه نقضه
 بخلاف ما اذا تبدل رأي المجتهد الثالثة اذا نص في مجتهد فيه
 مخالفاً للمذهب فله نقضه دون غيره كما في شرح المنظومة
 امر القاضي بحكم كقوله سلم الحدود الى المدعي والامر برفع الدعوى
 والامر بحبس الا في مسألة في العادية والبرازية وقف على القبر
 فاحتاج بعض قرابة الواقف عامره القاضي بان يصرف في الوقف
 اليه كان ينزله القوي حتى لو اراد ان يصرفه الى فقير آخر
 صح فعل القاضي حكمه من فليس له ان يزوجه البيعة التي لا
 لها من نفسه ولا من ابنه ولا من يقبل شهادته له واما اذا

اشترى

اشترى القاضي بالبيعة لنفسه او من وصي قائمه فلو
 في جامع النصولين من فصل تصرف القاضي والوصي في مال
 البيعة فقال لم يجوز بيع القاضي ماله من بيعة وكذا عكسه
 واما ما اشتراه من وصيه او باعه من يتيمة وقبله وصيه
 فانه يجوز ولو وصيا من جهة القاضي انتهى ولو باع القاضي ما
 وقفه المريض في مرض موته بعد موته لغيره ثم ظهر مال
 اظهر لم يبطل البيع ويشترى بالثمن ايضاً وقف بخلاف الوارث
 اذا باع الثلثين عند عدم الاجارة فانه يشترى بقيمة الثلثين
 ايضاً ولو كان فعل القاضي حكمه بخلاف غيره كما في الظهري
 من الوقف الا في مسألة ما اذا اعطى فقيراً من وقف الفقير فانه
 ليس بحكم حقيقي له ان يعطى غيره كما في جامع النصولين وفيما
 اذا اذن الولي للقاضي في تزويج المصغرة فزوجها كان وكفلاً
 فلا يكون فعليه حكم حتى لو رفع عقده اليه مخالف له نقضه كذا
 في القاسمية والمستثنى مسلمان وقوله ان فعليه يكون حكماً
 يدل على ان الدعوى انما هي شرط الحكم القولي دون الفعلي
 فليتنبه له وقد ذكرناه في الشرح اذا قال للمقر لسبع اقاربه لا
 تسهر علي وسعه ان يشهر عليه كما في الخلاصة الا اذا قال له
 المقر لا تشهر عليه وسعه بما اقرح لا يسعه كما في جيل النام
 خائنه من جيل الدانيات ثم قال واختلفوا فيما اذا رجع المقر
 وقلا انما يثبتك لعدد وطلب منه الثمن قبل شهر وقيل لا يشهر
 بحلف القاضي عيكم الميت بآل الدين واجب كد على الميت وما
 ابرأته منه ولو كان ثابتاً باقرار المريض في مرض موته كذا في النام

حائنة

حلف القاضي انما يشترط ان يكون
 من اهل البيت والارباب من

من كتاب الجليل لما يجوز اقامه البينة على السخنة اذا لم يعلم الشك
بانه مسخر وان علم به فلا اثبات التوكيد عند القاضي ولا خصم
جائز ان كان القاضي عرف الموكل باسمه ونسبه لان نفي القاضي
بالردة والنسوة ولا ينعزل والى الجمعة بالعلم بالعرف حتى يقد
النافي واختلف المتأخر في القاضي الا ان يكون في المنشور اذا
اتاك كتاب فقد عز لك فلا ينعزل الا به طلب من القاضي كتاب
البر في غيبة خصمه لم يكتب له عند ابي يوسف خلافا لمحمد
عليه السلام لا يكتب له حجة الاستعفاء وما حجة الطلاق قال القاضي
لكذا عليك ببيعة او اقرار يقبل رسال القاضي الى المحدثه للذكر
والبيوع ولا يمين على الصبي في الدعاوي ولو كان محجورا لا يحضر
القاضي لسماعها وحلف العبد ولو محجورا وشفي بنكوله ولو
به بعد العتق الاصح انه لا يحلف على الذي المومل قبل حلول
الرجل لا يقبل قول امي القاضي انه حلف المحدثه الا بشاهد
القضاة يخصص بالمكان والزمان فاذا اواه قاضيا لمكان كذا
لا يكون قاضيا في غيره في المنتقل وقضاة القاضي في غير مكان
ولا يمينه لا يسمع واختلفوا فيما اذا كان العقار لاني ولا يمينه
في المتن عدم صحة قضاة وصحة في الخلاصة للصفة واختصر
خان عليه والخلاف انما هو في العقار لاني والعين والدف كانه
البرازية في القينة قضي له ولا يمينه ثم شهد على قضاة في غير
ولا يمينه لا يسمع الا بشهادته ولا تقبل شهادته من قال لا ادري
اثبت انما لا للشك في اليمين وكذا امامته كذا في شهادته
الاولا حجة المشهور عليه بشئ ان كان حاضرة كفت الاشياء

مطلب
لقدنا انخفضت الكلفة الزمنية

والله اعلم بالصواب

الله وان كان غائبا فلا بد من تعريفه باسمه وابنه وجده
 ولا تكفي النسبة اليه لأنه لا ينفك ولا الى الحرفة ولا الى الاقتصار على
سم الا ان يكون مشهورا ويكفي النسبة الى الوجود لان المقصود
الاعلام والابدين بيا نهجيتها ويكفي في العبد اسمه وبولاه
واب مولاه ولا بد من النظر الى وجهها في التعريف والفنوي
 على قولهما انه لا يشترط في المخبر للشاهد باسمه ونسبه اكثر
 من عدلين لانه ايسر القاضي هو الذي ينظر الوجه المرأة ويكتب
 حلالها لا الشاهد الكل من البرازية لا اعتبارا بآب الشاهد الواحد
 الا اذا قامه واراد ان يكتبه القاضي الى ارضيات لخصه فانه يكتب
 كما في البرازية وذكر في القنية من باب ما يبطل دعوى المدعي قال
 سمعت شيخ الاسلام القاضي علا الدين الروزي يقول يقع
 عندنا كثير ان الرجل يقر على نفسه مال في صك ويشهر عليه ثم
 يدعي ان بعض هذا المال قرض وبعضه ربا عليه ونحن نفي
 ان اقام على ذلك بينة تقبل وان كان مناقضا لاننا نعلم انه مضطرب
 الى هذا الاقرار انتهى وقال في كتاب المداينات قال استدلنا
 وقعت واقعة في زماننا ان رجلا كان يشتري الذهب
 زمانا الدينار بخمسة دنانير ثم ثلثه فاستحل منهم فابروا
 عما بقي لهم عليه حال كونه ذلك مستهلكا فكتبنا انا وغيري
 انه يبرأ وكتب ركن الدين الراجاوي الابرا لا يعمل في الربا لان
 رده لحق الشرع وقال به اجاب نجم الدين الحكيم بهذا التعليل
 وقال هكذا سمعته من ظهير الدين المرغيناني قال رضي الله عنه
 محلا فقرب من ظني ان الجواب كذلك مع تردد فكتبنا طلب

فقره والقاضي هو الذي ينظر الى وجه الرأى بمعنى
اذا اثنى الشهود فنادا عاقف استمع القاضي
والتساير من النظر كافي للحجج ومنه يعلم عدم
حصص النظر للقاضي وايضا المطلق اصل
القضيه ابو غرسة به محوى

۶ محلام

الفتوى لا يجوز ان عليه فحوت هذه المسئلة على علا
 الائمة الخياطى فاجاب انه يبر اذا كان الابرا عبد الملاك
 وغضبت من جواب غيره انه لا يبر فان زاد ظني يصح جوابي
 ولم اجد ويدل على صحة ما ذكره الزردوي في غنى الفقهاء
 صور البيع الفاسد حلة العتود الربوية بملك العوض
 بالقبض فاذا استملكه على ملكه ضمن مثله ولو لم يصح
 لرد مثله فلو كان ذلك مردضمان ما استملك لرد عينه استهلك
 وبرد ضمان ما استهلك لا يرتفع العقد السابق بالبيع
 للملك في فصل الربو فلم يكن في رده فائدة نقص الربا
 يجب ذلك حقا للشرع وانما الذي يجب حقا للشرع مرد عين
 الربا ان كان قائما لرد ضمانه انتهى وقد اختلفت اخلاصى الاولى
 بان اليهود اذا شهور وان البعض لاحقية وانما جعل موطاه
 وحيلة تقبل لا يجوز طلاق المحبوس الا بضامه الا اذا ثبت
 اعساع او احضر الدين للقاضي في غيبة خصمه تصرف القاضي
 في الاوقاف مبنى على المصلحة فاخرج عنها منه بالحل وقد
 ذكرنا من ذلك شيئا في القواعد ومما يدل عليه انه لو غرل ان
 الواقع من النظر المشروط له وولي غيره بلاخيانة لم يصح
 في فصول العادي من الوقف وجابح الفصل من القضاء ولو
 عين للنظر معلوما نظر الثاني فان كان ما عين له بقدر اجر
 مثله او دونه اجراه الثاني عليه والاجعل له اجر المثل
 وحط الزيادة كما في القنية وغيرها ومنها مجرمة اكل
 تقرير فرائض للمسيح بغير شرط الواقف كما في الذخيرة وغيرها

قال رضي الله عنه فاذا كان الربا مملوكا
 لا يقبل القين ٣٣

٩ وغل ٣

وقد ذكرنا

وقد ذكرنا في القاعدة الخامسة ان من اعتمد على امر القاضي الذي
 ليس بشري لم يخرج عن العمدية ونقلنا هناك وعامر فتاوى
 الولوالجي ولا يعارضه ما في القنية طالب القيم اهل المحلة ان
 يقرض من مال المسجد للامام فاني فامر القاضي به فاقضه ثم
 الامام مفلسا لا يضمن القيم انتهى لانه لا يضمن الا قراض يادى
 القاضي لان للقاضي الاقراض من مال المسجد وفي الكافي في
 الاصح ان القاضي اذا علم ان المحضر مسخر لا يجوز اقامة البينة
 عليه ولا يجوز اثبات الوكالة والوصاية بلا خصم حاضر لا تقبل
 شهادة المخفل ويقبل اقراره كما في الولوالجية شهرانه
 وهي امراته واخران انه طلقها فالاولى اولى تنازعنا في
 ولا رجل بعد موته فبرهن كل انه اعتقه وهو يملكه والميراث
 بينهما كما لو برهننا على نسبك كان بينهما واي بيته سبقت
 وقضي به لم تقبل الاخرى مثل اليهود بالبيع عن الثمن فقالوا
 لا نعلم لم يقبل وبالنكاح عن المهر فقالوا لا نعلم تقبل كما في
 الصيرفة الاصح انه لا يفتي بجواز حمل الثمن على المتنتفة
 واجمعوا انه لا يحمل من وراجل ركذا في المجتبى وفي الميراث
 شهر بطلاق او عتاق وقال لا ندرى كان في صحة او في من
 فهو على المرض ولو قال الوارث كان يهدى يصدق حتى يشهد
 انه كان صحيح العقل وفي الخزائنة قالاهونه وح الكبرى لكن
 لا ندرى الكبرى تكلفه اقامة البينة ان الكبرى هذه شهر
 انها زوجت نفسها ولا نعلم هل هي في الحال امراته ام لا او
 شهر بانها باع منه هذا العين ولا ندرى انه هل في ملكه في

مطد اثبات الوكالة والوصاية
 مستند

وقوله ما لا دور والعقار قد مر وما لا يفسد في الدور والعقار فيسده تحقق انفسه
فليس كذلك في الصحيح فيكون المراد ما لا يفسد في الدور والعقار ولا يفسد في الدور والعقار
فخص من العقار في الدور

الحال ولا يتضي النكاح والملك في الحال بالاستصحاب وان كان
في العقد شاهد في الحال انتهى وفي البراءة معنوا الى الجاهل
عالم دابة تنتج دابة وترتفع له ان يشهر بالملك والنتاج
انتهى لا يخلف المدعي اذا حلف المدعي عليه الا في مسألة ذكرناها
في الدعوى من الشرح عن الخط وقال فيها انها من خواص هذا
الكتاب وغريبه فيجب حفظها للعب بالخط لا يستقط
الا بواحد من خمس اقسام عليه وكثرة الحلف عليه واخراج الصلوة
عن وقتها بسببه واللعب على الطريق ولو كثر من الغشق
كما بيناه في شرح الكنز الدعوي على غير ذي اليد لا تنفع الا في
دعوى الغصب في المنقول واما في الدور والعقار فلا فرق
كافي القيمة ثم ان الزوج على زوجته بقوله الا بربها وقد
فيها كما في حد العذف وفيما اذا شهر على اقرارها بانها امة
رجل يبعها فلا تقبل الا اذا كان الزوج اعطاها المهر والمهر
يقول اذنت لها في النكاح كما في شهادة الخاتمة تقبل شهادة
الزوج على مثله الا في مسائل فيما اذا شهر نصرانيان على
نصراني انه قد اسلم حيا كما او متا فلا يصح عليه بخلاف
ما اذا كانت نصرانية كما في الخلاصة الا اذا كان متا وكان له
ولي مسلم يدعيه فانها تقبل للارث ويصح عليه بقوله
كما في الخاتمة وفيما اذا شهر على نصراني ميت ديني وهو
مدعيون مسلم وفيما اذا شهر عليه بعينها من اسلام
وفيما اذا شهر لربعة نصراني على نصراني انه من مسلمة
الا اذا قالوا استكرهها فيحد الرجل وحده كما في الخاتمة

وفيما

هذه عبارة في الشرح وفي المحيط ذكر
في الاستصحاب لو قال المضمون
كأن قيمة ثوب مائة وقال المصنف
في ما قيمته ولكن قلت ان قيمته
في ثوب مائة فالتقول قول المصنف مع بينه
يجوز على البيان لانه اقتر بقيمة
لا لم يبين حلف على ما يدعي المضمون
في الزيادة فان حلف بثلث المضمون
فيه ايضا ان قيمة ثوب مائة وبأخذ من
المصنف مائة فاذا اخذ ثوب ظهر الثوب
لصاحب الخيار ان شاء رضي بالتوب
يسلم القيمة للمضمون منه وان شا
في الثوب واخذ القيمة وهذه من فوائد
هذا الكتاب انتهى بلفظه

فيما اذا شهر على نصراني ميت ديني وهو مدعيون مسلم وفيما اذا شهر عليه بعينها من اسلام وفيما اذا شهر لربعة نصراني على نصراني انه من مسلمة

فيما اذا شهر على نصراني ميت ديني وهو مدعيون مسلم وفيما اذا شهر عليه بعينها من اسلام وفيما اذا شهر لربعة نصراني على نصراني انه من مسلمة

وفيما اذا ادعي مسلم عبدا في يد كافر فشهده كاذرا ان عبده
قضى به فلان القاضي المسلم له كما في البدع لا يقبل شهادة الا
نساء لنفسه الا في مسألة القاتل اذا شهدهم بنحو والقتول
وصورته في شهادة الخاتمة ثلاثة قتلوا رجلا عدل ثم شهده
بعد للتوبة ان الولي عفا عن اهل الحسن لا يقبل شهادة انهم الا ان
يقوله اثنان منهم عفا عنا وعن هذا الواحد ففي هذا
الوجه قال ابو يوسف يقبل في حق الواحد وقال الحسن يقبل
في حق الكل انتهى وكتبت في قاعدة اليقين لا يزول بالشك وان
اتلف لهم انسان وادعي انه ميتة فليس بشهادة ان يشهدوا انه
ذكية يحكم الحال كما في البراءة وعلى هذا فرعت لو راوا
ليس عليه ارثا مرض اقربى لهم ان يشهدوا عليه انه اقر وهو صحيح
وكذا عكسه لو راوه في فراش اوبه مرض ظاهر فلم يسموا ان يشهدوا
انه كان مريضا علما بالحال لكن لو قال لهم انا صحيح هل يشهدوا
بمحمته او يحكموا قوله فان ظهر لهم ما يدل على صحته شهره به
بها والاحكام قوله وينبغي ان يسأل القاضي عن ما ظهر عليه ما يدل
على مرضه فان اخبروا به لم يعمل باخباره انه صحيح والا على وجه
الاحتياط في الفتوى وفي جبايات البراءة شهرها على رجل انه
جرحه ولم يزل صاحب فراش حقيقات يحكم به وان لم يشهدوا
انهم مات من جراحته لانه لا علم لهم به وكذا لا يشترط في الحائط
المائل ان يقولوا مات من سقوطه ولان اضافة الاحكام الى
السبب الظاهر لا يرمي الى سبب يتوهم الاتري انه لا يجب
القسامة في ميت بجلده على رقبته حية ملتوية انتهى تقبل شاهد

مطل
لا تقبل شهادة الاشهاد
لشهادة الا في مسألة

مطل

العتق لعنته الا في مسألة ما اذا سئل بالتمتع عند اختلافها
 كما في الخلاصة وتقبل عليه الا في مسألة ذكرناها في الشرح قال
 في سبط الافعال الشافعية من كتاب القضاة العظمى وذكر جماعة
 من اصحاب الشافعي واي ح روي عنه انهم اذا لم يكن المأخوذ من بيت
 المال فله اخذ عشر ما يتولى من اموال التاجري والاوقاف ثم بالغ في
 النكار انتهى ولم ار هذا الاصح انما كان في الثانية ذكر العشر للمؤلف
 في مسألة الطهارة لا تخلف مع البرهان الا في ثلاث ذكرناها في الشرح
 دعوى دية على ميت وفي استحفاق البيع ودعوى الايقان لا تخلف
 طلب المديعي الا في اربع عاقل قوله ابو يوسف ملكه في الخلاصة تقبل
 الشهادة حسبة بلاد دعوى في ثمانية مواضع مذكورة في منظومة
 ابن وهبان في الوقف وطلاق الزوجة وتعلق طلاقها في حربة
 الامة وتبنيها والخلع وهلاك رمضان والنسب وزدت خمسة
 من كلامهم ايضا عند الزنا والشرب والايلا والظهار وعمة المصاهرة
 والمداد بالوقف ثم الشهادة باصله واما برية فلا وعليها لا تسمع
 الدعوى من غير من له الحق فلا جواب لها والدعوى حسبة لا تخون
 والشهادة حسبة بلاد دعوى جائزه في هذا الموضع فليحفظكم
 زدت سادسة من الفينة فصارت لربعة عشر موضعا وهي
 الشهادة على دعوى مولا ونسبه ولم اره من خارج الشافعي
 حسبة من غير سؤالا القاضي واعلم ان شاهد الحسبة اذا اقر
 شهادته بلا عذر يفسق ولا يقبل شهادته بضوا عليه في الحدود
 وطلاق الزوجة وعتق الامة وظاهرها في القينة انه في الكل
 وهو في الظهيرة والبيمة وقد الفت فيها رسالة قلنا شاهد

في نسخة من كتاب القضاة العظمى
 في نسخة من كتاب القضاة العظمى
 في نسخة من كتاب القضاة العظمى

في نسخة من كتاب القضاة العظمى
 في نسخة من كتاب القضاة العظمى

في نسخة من كتاب القضاة العظمى

في نسخة من كتاب القضاة العظمى

حسبة

حسبة وليس لنا مدع حسبة الا في دعوى الوقف عليه اصل
 الوقف فانها تسمع عند البعض والفتوى على انها لا تسمع الدعوى
 الا من المتولي كما في البراءة من الوقف فاذا كان للوقف عليه
 لا تسمع دعواه فالاجنبي ولي وظاهر كلامهم انها لا تسمع
 غير الوقف عليه اتفاقا وهل تقبل تخرج الشاهد حسبة
 الظاهر نعم لكونه حقا له تعالى لا يحال بين المولي وعده قبل
 ثبوت عتقه الا في ثلاثة مذكورة في منية المفتي لا يحال بين المتولي
 والمدعي عليه به الا في موضعين منها ايضا لا يلزم المدعي بيان
 المسبب وتصح بدونه الا في المثليات ودعوى المرأة الدين
 على تركه زوجها والثانية في جامع الفصولين والا في حيز
 الشرح من الدعوى الشهادة بحرية العبد بدون دعواه لا تقبل عند
 الامام الا في مستلحق الا في اذا شهدوا بحرية اصلية وامة
 لا تقبل لا بعد موتها الثانية سكره وابنه اوصي له باعقائه تقبل
 وان لم يدع العبد وهما في اخر العاديه والا في مفرقة على الصحيح
 الصحيح عند اشتراط دعواه في العارضة والاصلية كما قرنا
 ولا تسمع دعوى الاقناق من غير العبد الا في مسألة من باب
 الخائف من المحيط باع عبد ثم ادعى على المشتري الشراء والاتفاق
 وكان في يد البائع تسمع فيها وان كان في يد المشتري تسمع في الشراء
 فقط لا يشترط لصحة الدعوى للحرية الاصلية ذكر اسم امه
 ولا اسم ابى امه لجواز ان يكون حر الاصل وامة رقيقة صرح به
 في اخر العاديه وجامع الفصولين كذا في الشهان بحرية الاصل
 كما في دعوى القينة القضا بعد صدوره صحيحا لا يبطل باطل

في نسخة من كتاب القضاة العظمى



احد الا اذا قرر المقتضى له ببطلانه فانه يبطل الا في القضا
 بحريته وفيما اذا ظهر اليهود عبيدا او محرودين في قذف
 بالبينية فانه يبطل القضا لكونه غير صحيح بخلاف المنكر الا في
 اليد استحقاق ما في يده فاذا اقر احداهما والآخر لم يستحق
 المنكر منهما الا في ثلاثة دعوي الغصب والابداغ والاعان
 فانه يستحق المنكر بعد قراء احد لهما كما في الخاتمة بفضلا
 في الخلاصة كل موضع لو اقر له يلزمه فاذا انكره يستحق
 في ثلاث وذكرها والصواب في اربع وثلاثين وقد ذكرتها في
 الشرح ويجوز قضا الامر الذي يولي القضا وكذلك كتابه
 الى القاضي الا ان يكون القاضي من جهة الخليفة فقط لا من
 لا يجوز كذا في المشتط وقد اقيمت بان تولية باشا مصر
 ليحكم في قضية بمصر مع وجود قاضيه المولى من السلطان
 باطله لانه لم ينوخذ اليه ذلك وذكر الصمد الشهيد في شرح
 ادب القضا ان المولى لا يكون قاضيا قبل وصوله الى محل
 ولايته فمقتضاه جواز قبول الهدية قبل الوصول مطلقا
 وعدم جواز استنابته بارسال نائب له في محل قضائه
 وعمل القضاة الان على ارسال نائبيه حين التولية في بلد
 السلطان والظاهر انه باذن السلطان وح لا كلام في حاد
 ادعي انه غرس اثلا في ارض محلاة بكذا من مدة ثمانية عشر
 سنة على ان الارض ان ظهر لها ملك دفع اجرتها وان لم يدر
 عليه بتعرضه بغير حق وطالبه بذلك فاجاب المدعي عليه بان
 الاثل المذكور غرسه مستاجر الوقف له فاحضر المدعي شاهدا

هذا
 يحل في المنكر الا في احد
 قوله من
 مسئلة
 احدهم وتلخيص مسئلة ببناء ما في شرح
 المنكر اذا ادعي رجلا ان كل منهما على

قوله لانه لم ينوخذ اليه
 فمقتضاه جواز قبول الهدية
 قبل الوصول مطلقا

قبله في القضاة بالظن الى الظاهر واللفظ والامارة
 في قوله لانه لم ينوخذ اليه
 فمقتضاه جواز قبول الهدية
 قبل الوصول مطلقا

في قوله لانه لم ينوخذ اليه
 فمقتضاه جواز قبول الهدية
 قبل الوصول مطلقا

شهدا

شهدا بانه غرسه من المدة المذكورة وزاد احدهما بانه واصلع اليد
 عليه يحكم القاضي بالملك للمدعي ولم يبطل البيينة من المدعي عليه فسئل
 عن الحكم فاجبت بانه غير صحيح لان المدعي لم يبين فيها انه خارج
 او ذوبد وعلى كل لا مطابقة بين الدعوي والشهادة والحاصل
 ان القاضي يستأنف المدعي فان ذكر المدعي ان المدعي عليه
 واصلع اليد وانه خارج وصدقه المدعي عليه على وضع اليد
 او برهن عليه ثم برهن على الغرس وشهدا على يد المدعي
 طلب من الناظر البرهان فان برهن على ما ادعي قدم برهان
 الخارج لان الغرس مما يتكبر فليس كالنبتاح وان ذكر المدعي ان
 واصلع اليد وان الناظر المدعي عليه جازمه وبرهن فبرهن
 الناظر على غراس المستاجر قدم برهان الناظر لكونه خارجا
 وهل الترجيح لبيدة الناظر لكونها تثبت الغرس حق والاشبه
 غصبا قلنت لا ترجيح للملك ثم سئلت لو اتى بها في الغرس
 فاجبت بتقديم بيينة الخارج الا اذا سبق تاريخ ذي اليد
 فيقدم لان الغرس مما يتكبر وقال الربيعي انه بمنزلة الملك
 المطلق وهكذا حكمه ثم رأت في غصبت الفتنة لو غرس
 المسلم في ارض مسلمة كانت سبيلا انهي فمقتضاه ان يكون
 الاثل وقفا لكانت الارض وقفا على بنا السبيل وظاهر
 ما في الاسعاف انه لو غرس في الوقف ولم يغرس له كانت ملكا
 له لا وقفا ذكر في خزانة المفتين من الوقف حكم ما اذا غصب
 وبنوا غرس لا يخالف اذا اختلفا في الاجل الا في اجل السلم
 دعوي رفع الغرس مسموعة على المفتي به كما في دعوي البرازية

فاجبت به

ودعوى قطع النزاع لا كما في فتاوي قاري الهداية اختلاف
 الشاهدين مانع الا في احدى وثلاثين مسألة ذكرناها في الشرح
 اذا اخبر القاضي بشي حال قضايه قبل فنده الا اذا اخبر باقرار
 رجل بحد وتماه في شرح ادب القاضي المصدر لا تسمع الدعوى
 بدين على الميت الاعلى وارث او وصي وصوي له فلا تسمع على
 غيره له كما في جامع الفصول الا اذا اوصى به ماله الاجمعي
 له فانها تسمع عليه لكونه ذابا كما في خزائنه المفتين للمدعي عليه
 اذا دفع دعوى مدعي الملك من فلان بان فلانا او دعي اياه
 انك نعت الدعوى بلا بينة الا في مسألتين الاولى اذا ادعى
 الارث عنه فانها لا تندفع بخلاف دعوى الشراثة الثانية
 اذا ادعى الشراثة وقال امرني بالقبض منك لم تندفع والفرق
 في فروق الكرابسي دعوى القضاء والشراثة عليه من غير تسمية
 القاضي لا تصح الا في مسألتين الاولى في الشراثة بالوقف اي بان
 قاضيا من قضاء المسلمين قضى بصفة صححت الثانية بارت
 قاضيا من القضاء قضى بان الارث له صححت وهما في الخزائنه
 ودعوى العقل من غير بيان الفاعل لا تسمع الا في اربعة مسائل
 القاضي والمثالثه الشهادة بانه اشتراه من وصيه في صغره
 صححة وان لم يسموه الرابعة الشهادة بان وكله باعته من غير
 بيانه والكل من خزائنه المفتين الخامسة نسبة فعل الى
 متولي وقف من غير بيان من نصبه على التعيين السادسة
 نسبة فعل الى وصي يتيم كذلك ويمكن رجوع الاخيرين الى
 ولي القضاء بالحرية قضا على الكافة الا اذا قضى بغير ذلك

بغير التمسك بالحدود

مورخ

مورخ فانه يكون قضا على الكافة من ذلك التاريخ فلا تسمع فيه دعوى
 ملكية وتسمع قبلها كما ذكره ملا خستم في شرح الدرر والغرر
 القول لمنكر الاجل الا في السلم بحد عليه الشرايع منع دعوى الملك وكذا
 الاستيلاء بالضرر وكذا اذا اخاف من الغاصب تلف العين
 واشترها او اخذها ودبعة ذكره العادي في الفصول وفي
 جامع الفصول لكن بصيغة ينبغي الجاهلية في المنكوحه تمنع
 وفي المهر ان كانت واحدة فمهر المثل والا فالوسط كعبد وفي البيع
 في البيع والتمن تمنع الصحة الا اذا ادعى حقا في دار فادعى الاخر عليه
 حقا في دار اخرى فتبايعا الحقين المجهولين فانه هازن وفي الاحاق
 تمنع الصحة في العين او في الاجرة كهذا وهذا وفي الدعوى تمنع
 الا في الغصب والسرقة وفي الشراثة كذلك الا فيما وفي الرهن وفي
 الاستحلاف تمنع الا في فضي هذه الملاشر ودعوى خيانة
 بهمة على المودع وتحليف الوصي عند اتهام القاضي له كذا التوق
 وفي الاقرار لا يمنع الا في مسألة ذكرناها في بابه وفي الوصية
 لا تمنعها والبيان الى الموهبي ووارثه وفي العتق لو قال اعطوا
 فلانا شيئا او جزا من مال عطوه ماشا او في الوكالة فان في
 الموكل فيه وتفلحشت منعت والا فلا وفي الوكيل تمنع كذا هذا
 وقيل لا وفي الطلاق والعتاق لا وعليه البيان وفي الحد ومنع
 كذا او هذا ويجوز للمدعي عليه الانكار اذا كان عالما بالحق الا في
 دعوى العيب فان للبايع انكاره ليقيم المشتري البينة عليه
 ليتمكن من الرد على بايعه وفي الوصي اذا علم بالدين ذكرها في
 بيع النازل اذا اقام الخارج بينة على التنازع في ملكه ودو

ضمن

على

مطل
 اذا اقام الخارج بينة على التنازع
 في ملكه ووالمدعي انكر فثبت
 بينة ذي اليد

كذلك قدمت بنته ذي اليد هكذا اطلق اصحاب المتورق
 الا في مسئلتين ذكرهما في خزانه الاكل في دعوى النسب لو كان
 النزاع في عبد فقال الخارج انه ولد في ملكي واعتقته وبرهن
 وقال ذو اليد ولد في ملكي فقط بخلاف ما اذا قال الخارج ذريته
 او كانت بنته فانه لا يقدم الثانية لو قال الخارج ولد في ملكي في حق
 هذه وهو بني قدم علي ذي اليد اذا برهن الخارج وذو اليد على
 نسب صغير قدم ذي اليد الا في مسئلتين الاولى لو برهن الخارج
 على انه ابنه من امرائه هذه وهما حران واقام ذو اليد انه ابنه
 ولم ينسبه اليه امه فهو للخارج الثانية لو كان ذو اليد ذميا
 والخارج مسلما برهن الذي يشهد من الكفار وبرهن الخارج
 قدم الخارج سوا برهن مسلمين او بكفار ولو برهن الكافر مسلمين
 قدم على المسلم مطلقا لا يقدم المسلم على الكافر ولا الكافر على
 في الدعوى الا في دعوى النسب كما في خزانه الاكل اذا شهد له
 بانه وارث فلان من غير بيان سببه لا تقتل الا اذا شهد بان
 فلان القاضي قضى بانه وارثه فانها تقتل كما في خزانه الاكل اخر
 الدعوى اذا شهد له بقرباه فانه اخوه او عمه او ابن عمه
 لا بد ان يبينوا انه لابيه وامه او لابيه الا في الابن والبنت وان
 الابن والاب والام كما في الخزانه الحجة بينه عاقله او قار او
 نكول عن يمين او يمين او قسامة او علم القاضي بعد توليته
 او قرينة قاطعة وقد اوصحناه في الشرح من الدعوى الا ان
 الفتوى على قول عمر الرجوع اليه انه لا اعتبار بعلم القاضي في
 جامع الفضول وعليه الفتوى وعليه ما اخذنا في البراءة

من المسائل المحسنة من الدعوى المقول قول الاب انه انفق على ولده
 الصغير مع اليقين ولو كانت النفقة مفروضة بالقضاء او بقرينة
 الاب ولو كانت الام كما في نفقات الخاتمة بخلاف ما لو ادعى الا
 نفاق على الزوجة وانكرت وعلى هذا يمكن ان يقال المدعي
 اذا ادعى الا يبا لا يقبل قوله الا في مسئلتين في الشرح انها على
 خمسمائة واثنى عشر المصدق اقرار الا في الحدود كما في الشرح
 من دعوى الرجلين لا يقضي بالقرينة الا في مسائل ذكرتها في الشرح
 من باب التخالص القاضي اذا حكم في شيء ولتب السجل يجعل كل ذي
 حجة على حجة اذا كانت له حجة من السجلات لا يجعل القاضي
 كل ذي حجة على حجة النسب من القابلة وفسخ الكلام
 بالعنة وفسخ البيع بالاباق ونفسق الشاهد لاداعي
 الخلاصة من كتاب المحاضر السجلات **كتاب الوكالة**
 الاصل ان الموكل اذا قيد على وكيله فان كان مفيدا اعتبر مطلقا
 وان كان نافعا من وجه فان اكله بالنفي اعتبر والا لا وعليه في
 منها بعد خيار فباعه بغيره لم ينفذ لانه مفيد بعد من فلا
 فباعه من غيره كذلك وهما في المحيط ومن هذا النوع بعة تكميل
 بعة برهن وبيعة انسية فباعه نقدا بخلاف بعة نسيئة له
 ببيعة نقدا ولا تتبع الانسية له ببيعة نقدا ببيعة في سوقه لانه
 فباعه في غيره نفذ لا ببيعة الا في سوقه لانه ونظيره بعة شهوة
 ولا تتبع الا شهوة فلا مخالفة مع النهي الا في قوله لا تتبع الانسية
 وفي قوله لا تسلم حتى يقبض الثمن كما في الصغير فله للمخالفة
 بخلاف لا تتبع حقيقة يقبض لان التسليم من الحقوق وهي راجعة

اذا تنازع اعلان في عين ذكر العاوى
 انها على ستة وثلاثين وجها وقلت في

والا لاسم

نصفان بعد

الى الوكيل ولا يملك التمسك بالوكيل كالموقوف كالنافذ ولا يبرها
 وتامة في النكاح الجامع الوكيل يصدق في برأيه دون رجوعه
 ولو دفع اليه الفاء وامره ان يشتري بها عبداً ويؤديه عنده
 الى خمسة مائة فاشترى وادعى الزيادة وكذبه الامر بالخالف ويسمى
 الثمن اثلاثاً للتعدد بخلاف شدة المعينة حال قيامها بها وتامة
 الجامع لا يصح عزل الوكيل نفسه الاجل الوكيل الا الوكيل بشره بشئ
 بغير عينه او ببيع ماله ذكره في وصايا العدة قلت وكذا الوكيل
 بالنكاح والطلاق والعقاق فاختصر في الوكيل بشئ معين والخصومة
 لا يجبر الوكيل اذا امتنع عن فعل ما وكل فيه لكونه متبرعاً الا في
 مسائل اذا وكله في دفع عين وغاب لكن لا يجبر عليه حمل اليه
 والمقصود والامانة سواء فيما اذا وكله ببيع الرهن سواء كانت
 مشروطة فيه او بعده وفيما اذا كان وكيلاً بالخصومة بطلب المتيقن
 وغاب المديعي عليه ومن فروع الاصل لا يجبر الوكيل بالاعتقاد
 والتدبير والكتابة والمهبة من فلان والبيع منه وطلاق فلانة
 وقضائين فلان اذا غاب الموكل ولا يجبر الوكيل بغير امر على
 تقاضي الثمن وانما يحيل الموكل ولا يحس الوكيل برين موكله ولو كانت
 وكالتدعية الا ان ضمن لا يوكل الوكيل الا باذن او تعميم
 الا الوكيل يقبض الدين له ان يوكل من في عياله بدونهما فيبر
 المديون بالدفع اليه والوكيل يدفع الزكوة اذا وكل غيره ثم وثم
 فدفع الاخر جاز ولا يتوقف كما في اضمحجية الخائنة الوكيل بالشرأ
 اذا دفع الثمن من ماله فانه يرجع على موكله به الا فيما اذا ادعى
 الدفع وصدة الموكل وكذبه البائع فلا رجوع كما في كفاية الخائنة

وكيل الارب في مال ابنه كالاب الا في مثلتي من يوع الوكيل لجهة اذا
 باع وكيل الاب لابنه لم يجز بخلاف الاب اذا باع من ابنه وفيما اذا
 باع احد الابنين من الآخر يجوز بخلاف وكيله للمامور بالشر اذا طاف
 في الجنس فقد عليه الا في مثله من يوع الوكيل لجهة الاسير المسلم في
 دار الحرب اذا امر انساناً بان يشتريه بالف درهم في الخلف في الجنس
 فانه يرجع عليه بالالف الوكيل اذا سمى له الموكل الثمن فاشترى بالكثير
 فعلى الوكيل الا الوكيل شرأ الاسير فانه اذا اشتراه بالكثير لم الامر
 المسمى كما في الوانقات الوكالة لا تقتصر على الجنس بخلاف التملك فاذا
 قال رجل طلقها لا تقتصر وطلق نفسه يقتصر الا اذا قال ان شئت
 فيقتصر كذا طلقها ان شئت كما في الخائنة الوكيل حامل الغيرة في
 كان عاملاً لنفسه بطلت ولذا قال في الكنز وبطلت وكيل الكفيل بال
 الا في مسألة ما اذا وكل المذنون بامر نفسه فانه صحيح وكذا لا يتعد
 بالمجلس ويصح عزله وان كان عاملاً لنفسه بخلاف ما اذا وكله بقصد
 من نفسه او من عبده لم يصح كما في الهزلية الوكيل اذا امسكه مال
 الموكل وفعل بالمال نفسه فانه يكون متعدياً ولو امسكه دسار الموكل
 وباع دسار لم يصح كما في الخلاصة الا في مسائل الاولى الوكيل بال
 على اهله وهي مسألة الكنز الثانية الوكيل بالاتفاق على نأداس
 كما في الخلاصة الثالثة الوكيل بالثأر اذا امسك المذموم ونقد من مال
 نفسه الرابعة للوكيل بقضا الدين كذلك وهما في الخلاصة ايضا
 وقيد الثالثة فيما اذا كان المال قائماً ولم يصف الشر الى نفسه الخامسة
 الوكيل باعطاء الزكوة اذا امسكه وتصدق ماله ما وبها الرجوع
 اجداً كما في القنية او الوكيل بالبيع المتبرع عن الثمن قبل قبضه

وهبته صحيح عنده اي حنيفة رحمه الله فاما حط الكل عنه
 الكل فغير صحيح عندها خلافا للمهر رحمه الله كذا في حيل
 التنازل خانية وما خرج عن قولهم يجوز التوكيل بكل ما يعقد
 الوكيل لنفسه الا الوهي فانه له ان يشترى مال لبيته لنفسه والمنع
 ظاهر ولا يجوز ان يكون وكيله في شئ له للغير كما في بيع الزانية
 الامر اذا فعل الفعل بزمان كبيع هذا غلاما او اعتقة ففعله
 المأمور به بعد جاز كذا في حج الخانية من ملك التصرف في شئ
 ملكه في بعضه فلو وكله في بيع عبد فباع نصفه مع عدم الام
 وتوقف عندها او في شراء عبد بن معين ولم يسم لنا فاشترى
 احدهما صح او في قصد بئنه ملك قبض بعضه الا اذا نص على ان
 لا يقبض الا الكل معا كما في الزانية واذا وكله بشراء عبد فاشترى
 نصفه توقف مالم يشتر الباقى كما في الكثر الوكيل اذا وكل بغير اذن وتعيين
 واجاز ففعله وكله نفذ الا الطلاق والعناق الوكيل بالتوكيل صحيح
 فاذا وكله ان يوكيل فلانا في شئ كذا ففعل واشترى الوكيل رجع بالنش
 على المأمور به هو على امره ولا يرجع الوكيل على الامر كما في فروق
 الكرابسي الوكيل اذا كانت وكالة عامة مطلقة ملك كل شئ الاطلاق
 الزوجه وعقود العبد وقفا البيت وقد كتبت فيها رسالة
 المأمور بالدفع الى فلان اذا ادعاه وكله فلان والقول له في
 براه نفسه الا اذا كان غاصبا او مدعيا كما في منظومة ابن وهبان
 بعث المدعي المال على يد رسوله فملكه فان كان رسول الدين
 هلك عليه وان كان رسول المدعيون هلك عليه وقول الدين
 بها مع فلان ليس برسالة له منه فاذا هلك هلك على المدعيون

غلام

المدعيون المدينون على يد رسول

خلاف

هذا لا يقبل كقول مجهول
 هذا يقبل قول الوكيل بحنيفة التنازل

خلاف قوله ادفعها اليه فلان فانه ارسال فاذا هلك هلك على
 الدين وبما به في شرح المنظومة لا يصح توكيل مجهول الاستطاع
 عدم الرضا بالتوكيل كما بيناه في مسائل شتى من كتاب القضاء
 الكثر من التوكيل المجهول قول الدين لم يوفه جاك بعلامة كذا او
 من اخلاصك او قال لك كذا فادفع مالي عليك اليه لم يصح لانه
 توكيل مجهول فلا يبرأ بالدفع اليه كما في النسيئة الوكيل يقبل قوله
 بحنيفة فيما يدعيه الا الوكيل يقبض الدين اذا ادعى بعدم موت الموكل
 انه كان قبضه في حيوته ودفعه له فانه لا يقبل قوله الا ببينة
 كما في فتاوى الولو الجية من الوكالة وقد ذكرناه في الامانة والاعيان
 اذا ادعى بموت الموكل انه اشترى نفسه وكان الثمن منقوذا
 وفيما اذا قال بعد عنله بعته اسر وكذب الموكل وفيما اذا قال بعد
 موت الموكل بعته من فلان بالفد منهم وقبضتها وهلك وكذب
 العورثة في البيع فانه لا يصدر اذا كان البيع قابلا بعينه
 بخلاف ما اذا كان متهم كما الكلام من الولو الجية من الفصل الثاني
 في اختلاف الوكيل مع الموكل وفي جامع الفصول كما ذكرنا في الاولى
 فلو قال كنت قبضت في حيوة الموكل ودفعته اليه لم يصدره اذا
 اخبر عما لا يملك انشاء فكان متهم وقد بحث بانه ينبغي ان يكون
 الوكيل يقبض الوديعة كذا لم ولم ينسبه لما فرق به الولو الجية
 بان الوكيل يقبض الدين يريد ايجاب الضمان على الميت اذا الديون
 تنقضي بامثالها بخلاف الوكيل يقبض العيز لانه يريد نفي الضمان
 عن نفسه انتهى وكذا في شرح الكثر في باب التوكيل بالخصومة
 والبعض مسألة لا يقبل فيها قول الوكيل بالقبض انه قبض وفي

قال

الوقعات للحسابه الوكيل بتصرفه انما قال قبضته وصحة
المقبوض وكذا الوكيل فالتقول للوكيل انما قال الوكيل بطلت الوكالة الا في
التوكيل بالبيع وفاء كما في بيع الزانية اذا قبض للوكيل الثمن المشرى
صح استحسانا الا في الصرف كذا في منية المفتي الوكيل اذا اجاز فعل
المقبوض او وكل بلا اذن وتعم وحضره فانه ينفذ على الوكيل لان
المقبوض حضور زايه الا في الوكيل بالطلاق والعتاق لان المقصود
عبارة والتخلع والكتابة بالبيع كما في منية المفتي الشيء المقبوض الى
لا يملكه احد ههنا كالوكيل في الوصية والناظرين والقاضيين والحكام
والمودعين والمشرط لهما الاستبدال والادخال والاخراج
الا في مسألة ما اذا شرط الواقف له والاستبدال مع فلان فان
لواقف الانفراد دون فلان كما في الخاتبة من الوقف الوكيل لا يكون
وكيلا قبل العلم بالوكالة الا في مسألة ما اذا علم المشرى بالوكالة
ولم يعلم الوكيل المبيع يكونه وكيلا كما في البرزخية وفي مسألة ما اذا
امر المودع المودع بدفعها الى فلان فدفعها لمولم يعلم يكونه وكيلا
وهي في الخاتبة خلاف ما اذا وكل رجلا بتبضعها ولم يعلم المودع
الوكيل بالوكالة فدفعها له فان المالك مخير في تبذيرها انما اذا
هلكت وهي في الخاتبة **كتاب الاقرار** المقر له اذا
للمر بطل اقراره الا في الاقرار بالحرية والنسب ولا العتاقه كما في
شرح المجمع معللا بانه لا يحتمل النقص ويزاد الوقف فان المقر له
اذا رده ثم صرح صح كما في الاسعاف والطلاق والنسب والرق
كما في البرزخية الاقرار بجميع البينة لانها لا تقام الا على منكر الا في
ارجح في الوكالة والوصاية وفي اثبات دين على الميت وفي استحسان

النظر

العين

العين من المشرى كذا في وكالة الخاتبة الاقرار للمجهول باطل الا في
مسألة ما اذا مرد المشرى بالبيع بعيب فبعض البائع على اقراره
انه باع من رجل ولم يعينه قبل وسقط حق الرد كذا في بيع المشرى
الاستيجار اقراره يعلم كملك له على احد التو لغيره الا اذا استأجر
عبد من نفسه لم يكن اقراره حرمته كما في القنية اذا اقر بشيء لا
لخطا لم يقبل كما في الخاتبة اذا اقر بالطلاق بنا على ما افق به المفتي
ثم تبين عدم الوقوع فانه لا ينفع كما في جامع الفصول والقنية
اقرار المكره باطل الا اذا اقر السارق مكرها فقد افق بعض المتأخرين
بصحته كذا في الظهيرية الاقرار اخباره انشا فلا يطيب له لو كان
كاذبا الا في مسائل فان شاء بوقد بالرد ولا يظهر في حق الزوائد
المستملكة لو اقر ثم انكر خلف على انه ما اقر بنا على انه انشا ملك لكن
الصحيح تحليفه على اصل المال من ملكه الانشاء ملك لا اخباره كالوصي
والمولي والمراجع والوكيل بالبيع ومن له الخيار وتفاوته في بيان
المجامع قلت في الشرح الا في مسألة استدانة الوصي على القيمة
فانه يملك انشاءها دون الاخبار بها المقر له اذا رد الاقرار ثم
عاد الى الصديق فلا شيء الا في الوقف كما في الاسعاف من باب
الاقرار بالوقف الاختلاف في المقر به يمنع الصحة وفي سببه
اقراره بعين ودبعة او مضاربة او امانة فقال السري ودبعة
لكن على عليك ان من ثمن مبيع او قرض فلا شيء لهما الى ان يعود
الى تصديقه وهو مقر ولو قال اقرضتك فله اخذها لانها امانة
على ملكه الا اذا صدقته خلافا لابي يوسف ولواقر انها غضب فله
مثله للرد في حق العين كذا في الجامع الكبير المقر ادا صار مكرها

خطا اذا اقر ببيع ادى الخطا لم يقبل

خطا اقرار المكره باطل الا اذا اقر السارق

بطل اقراره فلو ادعى المشتري الشرا بالقبض والبيع بالقبض واقام
 البينة فان الشفع باخذها بالقبض لان القاضي كد المشتري
 في اقراره وكذا اذا اقر المشتري بان البيع للبايع ثم استحق
 المشتري بالبينة بالقضاء الرجوع بالتمسك على بايعه وان اقره
 للبايع كذا في قضا الخلاصة ومنه ما في الجامع ادعى عليه كفاية
 معينة فلكل من المدعي وقضي على الكفيل كان له الرجوع
 على الديون اذ كان بايعه وخرج عن هذا الامل مسائل
 في قضا الخلاصة محرم ان القاضي باستصحاب الحال لا يكون
 تلكا له الاولي لو اقر المشتري ان البايع اعتق العبد قبل البيع
 البايع فقضي بالتمسك على المشتري لم يقبل فانه بالقبض يعتق
 عليه المائيد الادعوى لو ادعى على البايع على ربه الدين فحلف
 وقضي بالدين لم يصرف الغريم مكذا حتى لو وجد بينة تقبل
 وزدت مسائل الاولي اقر المشتري بالملك للبايع صحته استحق
 ببينة ورجع بالتمسك لم يبطل اقراره فلو عاد اليه بومان الدهر
 فانه يوم التسليم اليه الثانية ولدت وزوجا غايبه ونظم
 بعد المدفوف في القاضي له النفقة ولها بينه ثم حضر الاب
 ونفاه الاعن وقطع النسب ولها اخنان في تخيير الجامع من
 الزهارة وعلى هذا الواو بجرية عديم ثم اشتراه عتق عليه ولا
 يرجع بالتمسك او بوقته دار ثم اشترها او ورثها صارت وقفا
 مواخفة له بزمه انتهى وقد ذكر في البرازية من الوكالة طرفا من
 مسائل المترا اذا صار مكد باشرعا وذكر في خزانه الاكل مسألة في
 الوصية من كتاب الدعوى وهي رجل مات عن ثلثة اعياد وله

١٦ الايضاح

كذا في نسخة ومسنودة في الايضاح
 قال لو اقر بغيره في غير ما ذكره في الاستدلال



ابن فقط فادعى رجل ان الميت اوصى له بعبد يقال له سالم
 فاكتر الابن واقراره اوصى له بعبد يقال بزيق فبهرن المدعي
 له سالم ولا يبطل اقرار الوارث بزيق فلو اشتراه الوارث بزيق
 صح وغرم قيمته للموصي له ثم ذكر بعدها مسألة في حال الميراث
 قبل قوله ولد الاقرار حجة قاصرة على المقر ولا تنعدي الى غيره
 فلو اقر الموهوب ان الدار لغيره لا تنسخ الاجارة الا في ما يلد الوارث
 الزوجة بدية فللداين حبسها وان نضر الزوج ولو اقر الوارث
 لا وفاقه الا من ثمن العين فله بيعها بالقضايه وان نضر المستأجر
 ولو اقرت بمجولة النسب لهما بنت ابنة زوجها وصدقها الاب
 النكاح بينهما بخلاف ما اذا اقرت بالرف ولو طلقها تنقض بعد
 الاقرار بالرف لم يملك الرجعة وادعى ولداته المبيعة وله
 اخ ثبت نسبه وتعدى الى حوا من الاخ من الميراث لكونه
 وكذا المكاتب اذا ادعى نسب ولد حرة في حياة اخيه صحته
 لولده دون اخيه كما في الجامع باع المبيع ثم اقر ان البيع كان لمحمد
 وصدق المشتري فله الرد على بايعه بالعيب كما في الجامع الاقرار
 محال باطل كما لو اقر له بارش يده التي قطعها خسارة درهم ودار
 صحه حنان لم يلزمه شي كما في التمار خانية من كتاب الحيل وعلى
 هذا افتتبت بطلان اقرار انسان بقدر من الهام لوارث هو
 اريد من الفريضة الشرعية لكونه محالا عما مثلا لومات عن ابن
 وبنت فاقرا الامن ان التركة بينهما نصفين بالسوية فالاقرا باطل
 لما ذكرنا ولكن لا بد من كونه محالا من كل وجه والا فقد ذكر في التمار
 خانية من كتاب الحيل انه لو اقر لهذا الصغير على الف درهم ورض

بأن طائر وارتاح إلى الجبل من الجبل الذي درسم
فأنت يهتكتها محوى

[illegible][illegible]

سقطت في حبل النصارى من المدايا وقررت
على هذا الموقر المفسر طم الرغاية يستحقه فلا بد منه

پیشہ و تجارت

وقد اجبت فيها

مجلس شورای اسلامی

المعروفه

او قبض ما قبضه الوارث بالوكالة من مديونة كذا في النقص
لجانبه وينبغي ان يلحق بالثانية اقراؤه بالامانات كلها ولو مال
الشركاء والعارية والمعني في الكل انه ليس فيها بيان لبعض
واعنتهم هذا التبرير فانه من مفردات هذا الكتاب وقد
ظن كثير من الاخبار انه ينقل كلامهم وفهمه ان النقص قبيل
الاقرار للوارث وهو خطأ كما سمعته وقد ظهر لي ان الاقرار
منها بان السائل الفلاني في ملكي او امي وانه كان عندي عارية
منزلة قولها لاحق في فيه فيصح وليس من قبيل الاقرار بالعينة
للواريث لانه فيما اذا قال هذا الفلان فليتامل ويراجع المنقول
وفي جنائيات البرازية ذكر بكراسهم المخرج ان فلانا لم يخرج
ومات المخرج منه ان كان جرحه معروفا عند الحاكم والناس
لا يصح استناده وان لم يكن معروفا عند الحاكم والناس يصح استناده
لاحتمال الصدق وان برهن الوارث في هذه الصورة ان فلانا
كان جرحه ومات منه لا تقبل لان القصاص حق الميت الخ ثم
قال ونظيره ما اذا قال المقتول لم يقتلني فلان ان لم يكن قد
فلان معروفا فيسمع اقراؤه والا لا انتهى النقص في المرض خط
رتبة من النقص في الصحة الا في مسألة اسناد الناظر النظر
بلا شرط فانه في مرض الموت صحيح لا في الصحة كما في البيعة
وغيرها وفي كافي الحاكم من باب الاقرار في المضاربة لو اقر بضار
بربح الف درهم في المال ثم قال غلطت انها خمسة مائة لم يصدق
وهو ضامن لما اقر به انتهى اختلفا في كون الاقرار للوارث في
الصحة او في المرض فاقول لمن ادعى انه في المرض او في كونه

في الصغير والبالغ والقول عليه في الصغير كذا في اقرار البرازية
وكذا لو طلق او اعتق ثم قال كنت صغيرا والقول له فان اسند
الي حال الجنون فان كان معهودا قبل والا فلا مات المقر له
فبرهن وارثه على الاقرار ولم يشهد وان المقر له صدق
المقر او كذبه تقبل كافي القنية اقر في مرضه بنى وقال كنت فعلته
في الصحة كان بمنزلة الاقرار في المرض من غير اسناد الي زين
قال في الخلاصة لو اقر في المرض الذي مات فيه انه باع هذا العبد
فلان في صحته وقبض الثمن وادعى ذلك المشتري فانه يصدق
البيع ولا يصدق في قبض الثمن لا بقدر الثلث وفي العادة
لا يصدق على استيفاء الثمن الا ان يكون العبد قد مات قبل
انتهى وتامة فيشرح انه وهبان مجهول النسب اذا اقر بالرق
لا انسان وصدقه المقر له صح وصار عبدا ان كان قبل بالكد
حرية بالتضا اما بعد قضا العاقبة عليه كد كامل وبالقبض
في الاطراف لا يصح اقراره بالرق بعد ذلك واذا صح اقراره بالرق
فاحكامه بعد في الجنائيات والحدود احكام العبد وتامة
في شرح المنظومة وفي الصحيح يصدق الا في خمسة زوجة
ومكاتبه ومديونه وام ولدك ومولى عتقه اقر بالرق ثم
ادعى الحرية لا تقبل الا ببرهانه كذا في البرازية وظاهر كلامهم
ان العاقبة لو قضى بكونه مملوكا ثم برهن على انه حر فانه
يقبل لان القضا بالملك يقبل النقص لعدم تعديه كما في البرازية
بخلاف ما لو حكم بالنسب فله لا تسمع دعوى صدقيه لغير المحكوم
له ولا برهانه كما في البرازية لما قد منا ان القضا بالنسب ما يتعدى

فعل هذا الواقد عبد مجهول انه ابنه وصدقة ومثله يولد
 لمثله وحكم به بطريقه لم يصح دعواه بعد ذلك انه ابن لغير
 العبد المقر وهي تصلح حيلة لدفع دعوى النسب بشرط في
 التهذيب تصديق المولى وفي البيهقي من الدعوى مثل على
 ابن احمد عن رجل مات وترك مالا فاقسمه الوارثون ثم جاء
 رجل وادعى ان هذا الميت كان ابي واثبت النسب عند القاضي
 بالشهود ان اياه اقاربه ابنه وقضى القاضي له بثبوت النسب
 له الوارثون بين ان هذا الرجل الذي مات ترك ماله هل يكون هذا
 دفعا فقال ان قضى القاضي بثبوت النسب ثبت نسبته ونسبته
 ولا حاجة الى الزيادة انتهى حيلة المقر منع صحة الاقرار الا في
 مسألة ما اذا قال لك علي احذنا الف درهم وجمع بين نفسه
 وعبد الا في مسئلتين فلا يصح ان يكون العبد مديونا او مكاتبنا
 كذا في الملتقط الاقرار بالمجهول صحيح الا اذا قال علي عبد ودار
 فانه غير صحيح كما في البرزنجي ثم قال علي بن شاه الى بقرة لا يلزمه
 شيء سواء كان بعينه او لا انتهى اذا اقر بالمجهول لزمه بيانه الا اذا قال
 لا ادري له علي سدين ام ربع فانه يلزمه الاقل كما في البرزنجي
 اذا تعدد الاقرار في موضعين لزمه الشئان الا في الاقرار بالقتل
 لو قال قتل ابن فلان ثم قال قتل ابن فلان وكله له انسان
 وكذا في العبد وكذا في النزع والاقار بالجراحة فهي ثلاث كما في
 اقرار غيبة المغني اذا اقر بالدين بعد الاقرار به لم يلزمه كما في التاتار
 خانية الا اذا اقر بوجهه مهر بعد هبتها له المهر عليها هو
 المختار عند المغني ويجعل زيادة ان قبلت والاشبه خلافا

نسخة من اقرار السيد بدين علي عبد محمد بن
 يوسف ومثله ان لم يكن مطابقا لغيره
 منه ان اقرار السيد بدين علي عبد محمد بن

لعدم فسد ها كما في مهر البرزنجي واذا اقر ان في ذمته لغيره كسوق
 ماضية ففي فتاوي قاري الهداية انها تلزمه ولكن ينبغي العاقل ان
 يستفسرها اذا ادعت فان ادعت بلا قضا ولا رضا لم يسعها
 للسقوط والاسمها ولا يستفسر المقر انتهى يعني فاذا اقر بانها في ذمته
 عمل على انها بقضا او رضا فيلزمه اللزم الا اذا صدقت المرأة انها
 بغير رضا وقضا بعد اقرار المطلق فينبغي ان لا يلزمه **كتاب**
الصلح الصلح عن اقرار ببيع الا في عملتين في المستصفي الا في
 ما لا يصلح من الدين على عبد وقبضه ليس له ان يبيعه مائة بل لا يبيع
 الثانية لو تصادقا على ان لا دين بطل الصلح وفي الشرا بالدين
 لا انتهى ويزاد ما في الجمع لو صلحه على شاة علي صوفها بحزبه
 بحزبه ابو يوسف ومنعه محمد والمنع رواية وعلي صوفها
 لا يجوز اتفاقا كما في الشرح مع ان بيع الصوف على ظهر الغنم لا يجوز
 لقوا اذا اجمعه صاحبه فانه لا يلزم وله الرجوع في ثلاث مسائل
 في شفعة الاول الجعية اهل الشفعة المشترع بعد الطلبين للاخذ
 صح وله الرجوع في مسائل اجلت امرأة الغني وزوجها بعد
 الحول صح ولها الرجوع استعمل المدعي عليه فامهله المدعي
 صح وله الرجوع الصلح عقد يرفع النزاع ولا يصح مع الموعود
 بعد دعوى الهلاك اذ لا نزاع ويصح بعد حلف المدعي عليه
 دفعا للنزاع باقلعة البينة ولو برهن المدعي بوعده على اصل
 الدعوى لم يقبل الا في صلح الرعي عن مال اليتيم على انكار
 اذا صلح على بعضه ثم وجد البينة فانها تقبل ولو بلغ
 واقامها تقبل ولو طلب يمينه لا يحلف كما في القنية الثانية

ادعي ديناً فاقربه وادعي الاثماً او الابراً فانكر فمصلحة ثم رهن
 عليه تقبل لان الصلح هنا ليس لافتدائهم كذا في العادة **الصلح**
 ولو رهن المدعي عليه على الاقرار بالدين عليه مبطّل في الدعوى
 فان على اقراره قبل الصلح لم يقبل وان بعده يقبل ولو رهن
 صلح قبله بطل الثاني اذ الصلح بعد الصلح باطل كما في العادة
 الصلح على الكار بعد دعوى فاسدة فاسك كما في القنية ولكن
 في الهداية في مسائل شتى من القضا ان الصلح على انكار جاز
 بعد دعوى مجهول فليحفظه كحل على فسادها بسبب
 المدعي لا التركة مشروط المدعي كما ذكره في القنية وهو قريب
 واجب فيقال الا في كذا والله سبحانه اعلم **صلح الوارث مع**
 له بالمنفعة صحيح لا يبيعه و**صلح الوارث مع الموصي** لا يبيعه
 الا في صحيح وان كان لا يجوز بيعه وبيانه في حيل التنازع
 طلب الصلح والابرا عن الدعوى لا يكون اقراراً وطلب الصلح
 والابرا عن المال يكون اقراراً **صلح على انكار على شئ** انما
 يرفع النزاع في الدنيا لا في العقبى الا اذا قال صلحتك على كذا
 وابواتك عن الباقي **الصلح** اذا كان عن مال بمنفعة كان اجازاً
 ولو كان على خدمة العبد المدعي الا اذا صاحبه على غلبة او غلة
 الدار فانه غير جاز كقصة الخيل كما في الخلاصة اذا استحق المصلح
 عليه رجع الى الدعوى الا اذا كان مما لا يقبل النقص فانه يرجع
 بقيمته كالقصاص والعقود والكساح والخلع كما في الجامع الكبير
الصلح جاز عند دعوى المنافع الادعوى اجازة كما في المستصفي
 لا الصلح عن الحد ولا يسلط به الا بعد القذف اذا كان قبل

الصلح جاز عند دعوى المنافع الادعوى اجازة كما في المستصفي

المرافعة كما في الخامسة **صالح المحبوس** ثم ادعى انه كان مكرها لم يقبل الا
 اذا كان في حبس الوالي لان الغالب حبسه ظمناً كما في الغزالية الصلح يقبل
 الا قالوا النقص الا اذا صاح على العشرة على خمسة كما في القنية ادعى انكر
 فصاحه ثم ظهر بعد ان لا شيء عليه بطل الصلح كما في العادة من العاشر
كتاب المضاربة اذا فسدت كان للمضارب جرم مثله ان
 عمل الا في الوصي يأخذ مال اليتيم مضاربة فاسك فلا شيء له اذا عمل
 كذا في احكام الصغار اذا ادعى المضارب فسادها فالقول لرب المال
 شرطت لك الثلث وزيادة عشرة وقال للمضارب المثلث **القول**
 للمضارب كما في الخبر ومن البيوع للمضارب **الشر** الا اذا اذنه
 بالشفعة فلا يملكه الا بالنص كما في الزانية وللمضارب السبع بالشفعة
 الا في اصل لا يسع اليه التجار ويملك السبع الفاسد لا الباطل لا
 يتجاوز المضارب ما عينه له رب المال الا اذا قيد عليه بسوق
 بخلاف التقييد بالبلد والا اذا قيد باهل بلد كاهل الكوفة فلا
 يتقيدهم بخلاف المعين منهم المضاربة تقبل التقييد بالوقت فتقبل
 بمضيته تصرف او كما في الهداية يصح من يرب المال مضاربة الا
 اذا صار للمال عروضا اذا قال له اعمل بركب ثم قال له لا تعمل بركب
 صح عليه الا اذا كان بعد العمل اطلقاً ثم نهاه عن السفر على نهيه
 الا اذا كان بعد الشراء **كتاب الهبة** هبة المنقول لا يجوز
 الا في مسألة ما اذا وهب الاب لولده الصغيرة كما في الرجوع
 قبول الصبي العاقل الهبة صحيح الا اذا وهب لها الامي لا تنفع له
 وتلقه موثقة فان قبوله باطل ويرد الى الوهب كما في الرجوع
 فملكه الدين من خبر من عليه الدين باطل الا اذا سلطه على قبضة

او عليه فله مضاربة فالقول للمدعي العهد الا اذا اقال
 رب المال محض

المستفول ما

فان وهب لصبي عبد الامي او ربا في داره ببيع
 وقيل ان كان بغير ذلك من بيتي فانه صحيح
 ولا يرد وان كان لا يرد من بيتي او يرد من بيتي
 ونقصه النقص فانه كذا في جامع الحكماء
 ونقصه النقص فانه كذا في جامع الحكماء
 ونقصه النقص فانه كذا في جامع الحكماء

ومنه ما لو وهبت من ابنها ما على ابيه لها فالعمد الصحة
للتسليم وتفرع على الاصل لو قضى دين غيره على ان يكون
الدين له لم يجز ولو كان وكيل بالبيع كما في جامع الفصولين
ما اذا اقر الدائن انه الدين لفلان وان اسمه عارية فيه فهو
صحيح لكونه اخرا لا تملكها ويكون للقر والاية قبضه
كما في البرازيلية الهبة تكون مجازا عن الاقالة في البيع والجا
كما في اجازة الولوية لاجبر عن الصلوات الا في مسائل منها نفقة
الزوجة الثانية العين للموهي بها تجب على الوارث دفعها الى الموهي
له بعد موت الموهي مع انها صلة الثالثة الشفعة تجب على
المشتري تسليم العقار الى الشفيع مع انها صلة شرعية ولذا
لومات الشفيع بطل الشفعة كذا في شرح ادب القضا للصد
الشهيد من النفقات قلت الرابعة ما لا يوقف يجب على المناظر
تسليمه للموقوف عليه مع انه صلة محضة ان لم يكن في مقابلة
على الاقضية شاق **كتاب المداينات** وفيه
سائل الابرار عن الدين اذا قال الطالب لمطلوبه لا تعلق لي
عليك كان ابرار عما كونه لاحول قبله الا اذا طالب الدار كميل
فقال له طالب الاصيل فقال لا تعلق لي عليه لم يبر الاصيل وهو
المختار كما في القنية الابرار يريد بآراءه الا في سائل الاولى اذا ابرار
المختار الحال عليه فرده لم يريد كما ذكرناه في شرح الكنز الثانية
اذا قال المدعيون ابريني فابراه فرده لا يرد كما ذكره في الكفالة
وقيل يريد الرابعة اذا قبله ثم رده لم يرد كما ذكره الزيلعي من
من مسائل مشي من القضا الابرار لا يوقف على القول الا في الابرار في

كما في المداينة الثالثة
اذا ابرار الطالب كميل
فرده لم يرد صح

بدل الصنف والسلم كما في البدائع الابرار بقضا الدين صحيح ان السائل
بالقضا المطالبة لا اصل الدين فيرجع المدعيون بما اداه اذا ابراه
براه اسقاط واذا ابراه براه استيفاء فلا رجوع واختلاف فيما
اذا اطلقها كذا في الاخيرة من البيوع وصرح به ابن وهبان في شرح
الهبة وعلى هذا لو علق طلاقها بآراءها عن المهر ثم دفعه لها
لا يبطل التعليق فاذا ابراه براه اسقاط وقع ورجع عليها
وحكي في الجمع خلافا في صحة ابرار المختار بعد الحواله فابطله ابو يوسف
سائل على انها نقل الدين صححه محمد بن علي انها نقل المطالبة فقط
مداينات القنية تبرع بقضائين على انسان ثم ابرار الطالب المطلق
على وجه الاستقاط والمقبرع ان يرجع بما تبرع به انتهى ونقد
على ان الدين يفتى بائنا لها سائل منها اذا هلك الرهن بعد
الابرار من الدين فانه يكون مضمونا بخلاف هلاكه بعد الابراء
ذكره الزيلعي ومنها الوكيل يقبض الدين اذا ادعي بعد موت الموكل
انه كان قبضه في حياته ودفعه له فانه لا يقبل قوله الابينة
لانه يريد اجاب الضمان على الميت بخلاف الوكيل يقبض الدين كما في
وكاله الولوية هبة الدين كالا برامنه الا في مسائل منها الوكيل
المختار الدين من الحال عليه رجع به على المحيل ولو ابراه لم يرجع
ومنها في الكفالة كذلك ومنها توقفها على القول على قول خلاف
الابرار ومنها لو شهد احدهما بالابرار والاخر بالهبة ففسخ قولان
فيل لا تقبل وبيان في العشر من جامع الفصولين الابرار عن
فيه معنى التملك وخفي الاستقاط فلا يصح تعليقه بفسخ الرهن
للاول نحو ان ادت الى غدا كذا فانت برآء من الباقي واذا وتجد

المنظومة

كان ويصح تعليل بمعنى الشرط للثاني بخو قولها ان يري من لنا
 على ان يودي الى غلظ وتمام تفريعه في كتاب الصلح من باب الصلح
 عن النية والاول يرتد بالرد وللثاني لا يتوقف على القبول
 ويصح الا برأ عن المجهول للثاني ولو قاله الدين لمدينه ابرار
 احد كما لم يصح للثاني ذكره في فتح القدر من خيار العيب ولو
 الوارث مدون موثقه غير عالم بموته ثم بان متافا النظر
 الى انه استقاط يصح وكذا بالنظر في كونه تملكه لان الوارث
 لو باع عينا قبل العلم بموت المورث ثم ظهر موته صح كالمهر
 به فنهنا بالاول ولو كان للدين باراف نفسه قالوا صح التوكيل
 نظرا الى جانب الاستقاط ولو نظر الى جانب التملك لم يصح
 كما لو وكله بان يبيع من نفسه استشكل بانه عامل لنفسه وهو
 براه نفسه والتوكيل من اجل غيره واجبت في شرح الكثر من باب
 تفويض الطلاق كل قرض جرنفعا حرهم فلكه للمهرين سكتي
 الموهنة بادن الراهن كما في الظهيرية وما روي عن الامام انه
 كان لا يفت في ظل جلا مدونه فذاك لم يثبت كذا في كراهيتها
 القول للمالك في جهة التملك فلو كان عليه دينان من جنس واحد
 فدفع شيئا فالتعين للدافع الا اذا كان من جنسين لم يصح تعيينه
 من خلاف جنسه ولو كان واحدا فادى شيئا وقال هذا من نصفه
 فان كان التعيين مقيدا فان كان احدهما حالا وبه من او قيل
 والاخر لامر والا فلا ولو ادعى المشتري ان المدفوع من الفتي ع
 الدلال من الاجرة فالقول للمشتري ولو ادعى الزوج ان المدفوع
 من المهر وقالت هدية فالقول له الا في المهر بالاكل كذا في جمل

عنه

الفصول

فصل في ما يجب عليه من
 ما يجب عليه من
 ما يجب عليه من

الفصولين كل دين اجله صاحبه فانه يلزم تأجيله الا في سبعة الاول
 في القرض للمطالبة التي عند الاقاله الثالثه التي بعد الاقاله في
 القنية الرابعة اذا مات المدين المستقرض فاجل الدين الوارث
 الخامسة الشفعة اذا اخذ المدين بالشفعة وكان الدين حالا فاجل الشتر
 السادسة بذلك لصف السابعة كسر السلم اخر الدينين
 فضا للاول عليه الف قرض فباعه من بقرضه شيئا بالف موحلة
 ثم حلت في مرضه وعليه دين تمنع القاضية والقرض سواء الغرماء
 كذا في كجامع القرض لا يلزم تأجيله الا في وصية كاد كوق قيل
 الراوي ما اذا كان محجودا فانه يلزم تأجيله كما في صرف الظهير
 وفيما اذا حكم ما لكي يلزمه بعد ثبوت اصل الدين عنده وفيما اذا
 احال المقرض به على انسان فاجله المستقرض كذا في ملايات القنية
 التوكيل بالايجاد ادا ابر ولم يضيف الي موكله لم يصح كذا في الخراف
 الا بر العام يمنع الدعوى بحق قضا لا ديانة ان كان بحيث لم يعلم
 بماله من الحق لم يبر كذا في شفعة العولجية كذا في خزانة التناك
 الفتوى على انه يبر قضا وديانة وان لم يعلم به وفي ملايات القنية
 احالت انسانا على الزوج على ان يودي من المهر ثم وهبت المهرين
 الزوج لا يصح قال استاذنا وله ثلاث حيل احدها شرطي بثلث
 من زوجها بالمهر قبل الهبة والثانية صلح انسان معها عن المهرين
 ملفوف قبل الهبة والثالثة هبة المراه للمهر لابت صغير لها قبل الهبة
 انتهى وفي الاخير نظر نذكره في احكام الدين من المهر والفرق بين
 الوصل اذا قضاه قبل حلول الاصل بحجر الطالب لان الاصل حق
 المدعيه فله ان يستقطه هكذا ذكره الزيلعي في الخال وفي ايضا

في الخاتمة والنهاية وقد وقعت حادثة عليه بزم مشروط
 تسليمه في بولاق فلقية الدين بالصعيد وطلب تسليمه فيه مستطاع
 عنه موته اكل الى بولاق لمقتضى مسألة الدين ان جبر على
 تسليمه بالصعيد ولكن نقل في القنية قولين في السلم وظاهرهما
 ترجيح الله الاخر الا للضرورة بان يقيم المدين بملك الملك
 وقد ثبت به في الحادثة المزمعة الله وان استطاع عنه موته
 الحل الى بولاق نقله لا ينسب للصعيد اذا قربان دينه لفلان
 صح وحل على الله وكبلا عنه ولعله كان حق القبض للمقر وير
 المدونة بالدفع اليها كما في الخاصة والبرازية الا في مسألة
 وير المدين هو اذا قالت المرأة المهر الذي على زوجي فلان
 اولو الدين فانه لا يصح كما في شمس المنظومة والقنية وهو ظاهر
 لعدم امكان حمله على انا وكيلة في سبب المهر كالخفي في الحيلة
 في ان المقر لا يصح قبضه ولا ابراع منه بعد اقامة ملكه في
 فن الحيل منه وفي وكالة البرازية للزوج عليها دين وطلبت
 النفقة لا تقع المقاصة بدين النفقة براض الزوج بخلاف سائر
 الديون لان دين النفقة اضعف فصار كاختلاف الجلس فشا
 ما اذا كان احد الطرفين جديلا والاخر مردبا لا يقع التقاض لا تراص
 عند رجل ودعيته للمدين عليه دين من جنس الودعيه لم تقصا
 بالدين حتى يجتمعا وبعد الاجتماع لا يقصا ما لم يحدث فيه
 قبضا وان في يد تكتفي الاجتماع بلا تجديد تقع المقاصد حكم
 المغصوب عند قيامه في يد رب الدين كالودعيه انتهى اذا
 تعارضت بينة الدين وبينة البراءة ولم يعلم التاريخ قد ثبت

بينه

بينة البراءة لدا تعارضت بينة البع وبينة البراءة وقد بينت
 البيع كذا في المحيط من باب دعوى الرجلين **كتاب**
الاجارة وفي ايضا الكرماني من باب الاستصناع والجار
 عندنا تتوقف على الاجارة فان اجازها المالك قبل استيفاء المعقود
 عليه فالاجارة وان كان بعد فلا وان كان بعد فضر البعض
 فالكمل للمالك عند ادائه يوسف وقال محمد الماضي للغاصب والمستقبل
 للمالك انتهى الغصب يسقط الاجرة من المستاجر الا اذا امكن اخراج
 الغاصب شفاعة او حامية كما في الثاني رغبانية والقنية التام
 من الانتفاع بوجب الاجرة في مساليل الاولى اذا كانت الاجرة
 فاسد فلا تجب الاجرة حقيقة الانتفاع كما في فصول العادي وظاهر
 ما في الاسعاف اخراج الوقف فوجب اجرة في الفاسد بالتمكين
 الثانية اذا استاجر دابة للركوب خارج المصاحبين اجرة
 فلا اجرة كما في الخاتمة خلاف ما اذا استاجرها للركوب في المصاحبين
 ولم يركبها الثالثة استاجر ثوبا لم يعم بدائه فامسكه سنين من
 غير لبس لم يجب اجرة ما بعد المدة التي لو لبس لم يخرق كما في الخلاصة
 وتفرع على الثانية انها لو هلك في زمان امساكها عنده فبعضها
 لانه لما لم يجب الاجر لم يكن ماذونا في امساكها بخلاف ما اذا
 استاجرها للركوب في المصاحبين فبعضها امساكها في فروع
 اكثر يسري الزيادة في الاجرة من المستاجر من غير ان يزيد عليه احد
 فان بعد مضي المدة لم تصح والخط والزيادة في الدار جارية
 وان زيد على المستاجر فان في الملك لم تقبل مطلقا كما لو خست
 وهو شامل لما لا ينتم بعومه وان كانت العين وقفا ما كان

ان اول محله اذا غصب في وجه المدة وان غصب
 في بعضها بسقط بحسب ما في الاصل من محله

مثل الخط من الموصى عبارة عن ترك بعض الاجرة
 وهو جائز ولو بعد المدة اجبت بان المدة
 في المدة بل في اصل العقد بقية بالحق يكون
 امر مستأنسا محو
 ان بعد مضي المدة وقبضها محو
 ما لا ينقص من الاجر شي سواء كان في المدة
 او قبضا محو

أول في العباد في العاصم ولو أقره باطل وجب الأقل بأن جاء آخر متأخر بالكنز فيلزم أن يخرج به إلا أن يتأخر الأول بأمر مثله انتهى
وهو من شأنه يرضى عليه كما إذا كانت الأجرة بدون أجر المثل مع أنها فاسدة محمودة

في الأصل من الأرض فيها ذرع وقصب وغيرهما ينفعه من الزرع لا يجوز ولا يحل إذا كان الزرع لرب الأرض أن يبيع الزرع منه شيئا معارض
مقتضاها ثم قوبر الأرض منه وإن كان للغير وأجره من الأرض الحلية يسلم بعد ما يبيع وحده شقيل إذا قال أنا بئر زاده بهذا الميراث الزرع
أيا إذا ذكره كجبت لأرضه لا يجوز ولو لم يملكه انتهى وإن كان له أرضا فيها ذرع لا يجوز إلا ما ذكره من نقل الميراث فواير زاده المتقدم ثم قال في الأرض التي لا يملكها
شغل لا يجوز فزاد بالتفريق والتسليم عليه انتهى انتهى في بعض النسخة فيبين على ما ذكره المصنف على ما ذكره في نسخة وسواء استأجر ضياعا أو بعضها فأنه لا يبيعها مستغلة
قال الأمام أبو بكر محمد بن الفضل يجوز للأجير أن يملك ما راعه ولا يجوز فيما مستغلا انتهى انتهى

الاجابة فاستدركها الناظر بلا عرض على الاول ان لاحق
 له لكن الاصل وقوعها صحيحة باجرة المثل فاذا ادعى رجل
 انها بغية فاحس رجوع القاضي الى اهل المصر والامانة فان
 اخبروا انها كذلك فسخها والواحد يكتفي عندها خلافاً لما
 في وصلي الخانية وانفع الوسائل وتقبل الزيادة ولو سئل
 عند العقد انها باجرة المثل كما في انفع الوسائل والا فان كانت
 اضرباً او تعنتاً لم تقبل وان كانت الزيادة باجر المثل فالحق
 قبولها فيفسخها المتولى ويضيق القاضي وان امتنع المتولى
 فسحها القاضي كما حرت في انفع الوسائل ثم يوجهها من مزاد
 فان كانت دأماً او حائزاً عرضها على المتاجر فان قبلها
 فهو الاحق وكان عليه الزيادة من وقت قبولها لامن اول اليد
 وان انكر زيادة اجر المثل وادعى انها اضرب فلا بد من البرهان
 عليه وان لم يقبلها اجرها المتولى وان كانت ارضاً او كانت
 فارغة عن الزرع فكالدائر وان كانت مشغولة لم تصح اجلا
 لغير صاحب الزرع لكن تضم الزيادة من وقتها على المتاجر
 واما الزيادة على المتاجر بعد ما بنا او غرس فان كان على المتاجر
 شاهداً فانها توجه لغيره اذا فرغ الشهران لم يقبلها والبناء تنكله
 الناظر بقيمة مستحق القلع للوقف او يصير حتى يتخلص بناءً
 وان كانت المدة باقية لم توجه لغيره وانما تضم عليها الزيادة كالزيادة
 وبمارع واما اذا نادى اجر المثل في نفسه من غير ان يزيد احد
 فالمتولى فسحها وعليه الفتوى وما لم يفسخ كان على المتاجر
 المسمى كما في الصغرى هذا ما حرمته في هذه المسئلة من كلام

الحق وان لم يحجزوا اليها وقت يقين فاحسن فيه تفصيل
اشار اليه بقوله فان كانت اضرار الى رفس المصنف
وحسنه تعالى الزيادة التي اضرار الى رفس المصنف
التي لا يقبلها لا وجه او شأن ثم قال وان كانت الزيادة
لا زيادة على المسمى نفسه بان كان الكل يقع فيها
خضعت على المسمى الاول فان قبلها الحق وان لم يحجزوا
الناظر من الثاني الى حوى

الحاكم عليه السلام في الزيادة عن برهان المشهد على المنكر الذي
هو المشاهد المنكر في زيادة أو نقصان لأن القول قول المنكر
والبيضة على الله في الأصل أيضا ما كان على ما كان محمول

المشايخ اذا فتح العقد بعد تعجيل البدل صحيحا كان العقد او فلا
 فللمعجل حبس البدل حتى يستوفي البدل ذكره الزبلي في البيع ^س الف
 صرح بان للمتاخر حبس العين حتى يستوفي ما عجله وبالنسبة
 ما في ارجاء رات الولو اجبة لانه فيما اذا كانت العين في يد المتأخر
 وما ذكره الزبلي لما هو فيما اذا كانت في يد المتأخر وقد مر
 في الاجابة الفاسدة من جامع الفصول في الاجابة عقد لازم لا
 يفسخ بغير عند الا اذا وقعت على استهلاكه عن كالا استكتا
 فلما حبس الورق فسخها بلا عند واصله في المزاينة ليدل
 الفسخ دون العامل من اعدائها المحبوس فسخها الذي على الفسخ
 ولا وانه الامن منها قوله فسخها ضمن بيعها الا اذا كانت الاجرة
 للمعجل تستغرق قيمتها لا يصح الاستيجار لمن تعين عليه الفعل
 الميت وحمله ودفعه والاجازت مع استيجار قلم ببيان
 الاجر والمدة اجرا فاصبح ملك نفذت استاجارضا لوضع
 مشكلة الصلح جاز وكذا استيجار طريقلر وران بين المدة
 استاجار مشغولا وفار غاصح في الشارع فقط اجرها المتأخر
 من المؤجر لا يصح استاجار نصرا في مسلا الخدم لم يحجز ولغيرها
 جاز كالا استيجار ككتابة الغناء والبنابعية وكينيسة استا
 ليصيد له وليختط جاز ان وقت استاجرت زوجها الغز
 وجلبها لم يحجز استاجر شاة لارضاع ولده او جدي لم يحجز
 استاجر الي ما في سنة لم يحجز اضافة الاجارة الي منافع الدار
 جائزة دفع داء الي اخر ليرتها ولا اجرة عليه في عارته المتأخر
 فاسدا اذا اجرها جازت وقيل لا استاجر دارهم ليعمل

في الفتية في باب العذر في الاجابة فانه لا يلزم
 ان الاجابة بغير وقت كما استدل العذر في
 كالا يستحب ان يقع على استهوانه والى غير
 كدرك الامر في المراجعة او كان فيه من
 فلهذا لا يلزم الاجابة المراجعة فلهذا لا يلزم
 الامر جواب غير من الواقع فيجب ان يخطى

[illegible]

فيها كل شهر كذا في فاسدة ولا اجر ونفعها ولو لم يكن بها
 جازت ان وقت ولا تجوز اجارة الشجر والكرم باجر على ان يكون
 الثمر له وكذا البان الغنم وصوفها ولو استاجر الشجر مطلقا قال
 خواهر زاده لقابل ان يقول بكجواز وينصرف الى سائر الشجر
 عليها او الدابة ونعمه لان المنفعة المقصودة منها الثمرة
 غزلا الى حايكه لينسجه بالنصف فسدت كاستيجار الكتاب
 للقراءة مطلقا فيفسدها الرط كاشتراط طعام العبد و
 وتطمين المزارع من تملق الباق الباب واذا حال جدد في
 على المستاجر للجوز الاستيجار لاستيفاء الحذر والاضمار استيعا
 رجل في السوق ليبيع متاعه فطلب منه اجرا فاعبره لعا دهم
 وكذا لو ادخل رجلا في خانوته ليحمله استاجر شيئا لينتفع به
 خارج المصرفا ينتفع به في المصرفان كان ثوبا وجب الاجر في
 كان دابة لاستاقها ولم يركبها فعليه الاجر الا لعذبها الاجر
 اذا اخطا في البعض فان كان الخطا في كل ورقة خيران
 شا اخذ واعطاه اجر مثله وان شاركه عليه واخذ منه القيمة
 وان كان في البعض فقط اعطاه بحسابه من المسمى استعمل
 بعد مجده وجب الاجر وقيمه لو هلك حمل احد الاجر
 فان كانا زكينا وجب لهما كله والخطا في النصف قصر الثوب
 المحمود فان قبله فله الاجر والا فلا وكذا الصباغ والنساج لا
 يستحق الخطا اجرا لتفصيله بالخطا الصير في باجر اذا ظهرت
 الزيادة في الكل استرد الاجرة وفي البعض بحسابه دفع الوجر له
 المفتاح فلم يقدر على الفتح لضيقه ان امكنه الفتح فلا كفارة في

لان المقصود هو الخطا دون القطع فلا اجر
 مما لم يخطا به ولا ان الاجر في الخطا
 لا للخطا بل لغيره فلو اخطا في الخطا
 لا اجر له ولا اجر له في الخطا
 ولا اجر له في الخطا
 ولا اجر له في الخطا
 ولا اجر له في الخطا
 ولا اجر له في الخطا
 ولا اجر له في الخطا
 ولا اجر له في الخطا

الاجر والا فلا اجرت دار مان زوجا ثم سكتا فيها فلا اجر من
 دلو على كذا فله كذا فهو باطل ولا اجر من دله ان دلتيه على كذا
 فله كذا فله اجر المثل للمشي لا اجله وفي السير الكبير قال امير السرة
 من دلتا على كذا فله كذا يصح ويتعين الاجر بالدلالة فيجب الاجر
 كذا في الزاوية وظاهره وجوب المسمى والظاهر وجوب اجر المثل
 اذا لا عقد اجارة هنا وهذا مختص بمثله الدلالة على العود
 لكونه بين الموضع اجارة المملوك والسمسار والحام ونحوها
 جازية الحاجة السكون في الاجارة رضي وقبول قال الرازي
 لا ارضي بالمسمى وانما ارضي بكذا فسكت المالك فرعي لزمه وكذا
 لو قاله للسكان اسكن بكذا والا فانتقل فسكن لزمه مسمى الاجر
 للارض كالخراج على المعتمد فاذا استاجرها للزراعة فاصطلم
 الزرع اقله وجب منه لما قبل الاصطلام وسقط ما بعده
 لا يلزم المكاري الذهاب معها ولا ارسال غلام وانما يجب الاجر
 بتخليتها استاجر حفرة حوض عشرة في عشرة وبين العوق
 خمسة في خمسة كان له ربع الاجر لان العشرة في العشرة مائة
 والخمسة في الخمسة خمسة وعشرون فكان ربع العمل استاجر
 لحفرة قبر حفرة فدفن فيه غير ميت المستاجر فلا اجر له مع
 له كذا ولك كذا فباع له اجر المثل متى وجب اجر المثل وجب الوسط
 منه اكثرها بمثل ما يتكاري الناس ان متفاوتا لم يصح والا صح
 داري كد هبة اجارة او اجارة هبة في اجارة اجارة بغير
 فاسدة لا عارية اجير لتصار امين لا يضمن الا بالتقدي
 والتصار على الاختلاف في المترك وحمله عند عدم اشتراط

الضمان عليه اما معه فيضمن انما قال المستاجر اذا بقي فيها بلا اذى
 فان بلبس فله رفعه وان سترها فلا لا ضمان على الحامي والشيء
 الا بما يضمن به المودع ففسد اجاره الحال بطعام معين ببيان
 المالك لا بشرط الورق على الكاتب بشرط الحامي ان اجاز من التعطيل
 محطوط عنه صحيح لا ان يحط كذا ونفسه بشرط كونها
 اورد على المستاجر وباشترط اجازها وعثرها على المستاجر في
 ملكه وبه اجرة حال حنطة القرض على من استاجره الا اذا
 المقرض يذن المستقرض امتنع الاجر عن العمل في اليوم الباقي
 نزع بيت الخلاء لا يجب على الموصر ولكن يخبر الساكن للصبي وكذا
 اصطلاح الميزاب وتطيق السطح ونحوها لان المالك لا يجبر على
 اصلاح ملكه واخراج تراب المستاجر عليه وكذا ستمه وزياد
 لا تنزع البالوعة رد المستاجر على الموصر واجب في مكان الاجارة
 الصحيح ان الاجارة الاولى اذا انقضت انقضت الثانية
 من المستاجر والمستجرة للموصر لا تنقض ولا تنتقض الاولى
 النقصان عن اجر المثل في الوقف اذا كان يسير اجاز اجارها
 ثم اجرها من غيره والثانية موقوفة على اجازة الاول فان
 ردها بطلت وان اجازها فالاجرة له استاجره لعمل سنة
 فمضي نصفها بلا عمل فله الفسخ تنسخ الاجارة بموت الموصر
 العاقبة لنفسه الا ضرره كموته بطريق ملكه ولا قاضي في
 الطريق ولا سلطان فتبقى الى ملكه فيرفع الامر للقاضي ليفعل
 الاصلح للتي والعروة فينوجر ما له ان كان امينا او يبيعها
 بالقيمة فان برهن المستاجر على قبض الاجرة للاياب رد عليه

حصته

حصته من الثمن وتقبل البيعة هنا بلا خصم لانه يريد الاخذ من
 ثمن ما في يده واذا اعتق الاخير في ائنا المدة بخير فان فسخها
 وللموكل اجرها مضي وان اجازها فالاجر كله للموكل ولو بلغ ثمن
 فله فسخها اجرا العبد نفسه بلا ادن ثم اعتق نفذت وما عمل
 في رقه فلولاه وفي عتقه له ولو مات في خلقة قبل عتقه
 ضمنه مريض العبد وابقه وسرقته عتقه للمستاجر في فسخها
 وكذا اذا كان عمله فاسدا لا اعدم حرفة اذ عي نازل الخلف
 وداخل الحمام وساكن المعدل استغلا العصب
 يصدق والاجر واجب اختلف صاحب الطعام والملاح
 في مقدار والقول لصاحبه وباخذ الاجر بحسبه الا ان يكون
 الاجر مشاعا اختلف في كونها مشغولة او فارغة بحكم الحال
 اذا اختلفا في صحتها وفسادها فالقول له على الصحة قال
 الفضيل الا اذا ادعى الموصر انها كانت مشغولة بالزرع وادعى
 للمستاجر انها كانت فارغة والقول للموصر كما في اخر اجاز
 البرازية اجرها المستاجر بالكثر ما اجرها لا تطيب الزيادة له
 ويتصدق بها الا في مثلين ان يوجرها بخلاف جنسها
 وان يعمل بها عملا كبناء في البرازية اختلف في الخشب والاجر
 والخلق والميزان والقول لصاحب الدار الا في اللبن الموضوع
 والباب والاجر والحصى والجذع الموضوع فانه للمستاجر
كتاب الامانات من الوديعه والعارية وغيرها
 الامانات تنقل بضمونة بالموت عن تجهيل الا في ثلاث
 الناطر اذ امانات مجهولات غلات الوقف والعاقبة امانات مجهول

في ائناها لم يكن له فسخ اجاز
 الوصي الا اذا اجر اليتم صح

اموال اليتامى عندهم اودعها والسلطان اذا اودع بعض
 الغنمة عند الغاريخي ثم مات ولم يبين عند من اودعها
 هكذا في فتاوى قاضي خان من الوقف وفي الخلاصة من الودع
 وذكرها في الولولجية وذكر من الثلاثة احدى المتعاضدين اذا
 ولم يبين حال المال الذي في يده ولم يذكر للقاضي فصار المشتري
 بالتلفيق أربعة وزدت عليها مسائل الاولي الموصى اذا مات
 مجهلا فلا ضمان عليه كما في جامع الفصولين الثانية اقامات
 مجهلا مال ابنه ذكره فيها ايضا الثالثة اقامات الوارث مجهلا
 ما اودع عند مورثة الرابعة اقامات مجهلا لما القته الزيج في بيته
 الخامسة اقامات مجهلا لما وضعه ماله في بيته بغير علمه
 السادسة اقامات الصبي مجهلا لما اودع عنده مخجور هذه
 الثلاثة في تخفيض الجامع الكبير للخلطي فصار المستثنى عشرة وقد
 بتخصيص القلة لان الناظر اقامات مجهلا لمال البلط فانه يضمنه كما
 في الثانية ومعنى كونه مجهلا ان لا يبين حال الامانة وكان لا يعلم
 ان وارثه لا يعلمها فان بينها وقال في حياته رددتها فلا تجهيل
 ان برهن الوارث على مخالفة والام يقبل قوله وان كان يعلم ان وارثه
 يعلمها فلا تجهيل ولذا قال في البرازية والودع المتضمن بالتجهيل
 اذا لم يعرف الوارث الوديعة اما اذا عرف والودع يعلم انه يعلم وان
 ولم يبين يضمن ولو قال الوارث انا علمتها وانكر الطالب افسد
 وقلاه كذا وكذا وهلك صدق انتهى ومعنى ضمانها صيرورتها
 دنيا في تركته وكذا لو ادعى الطالب التجهيل وادعى الوارث انها
 كانت قائمة يوم مات وكانت معروفة ثم هلكت فالقول للطالب

الصحيح

الصحيح كما في البرازية تلزم العارية فيما اذا استعار جدار غيره
 لوضع جدوعه ووضعها ثم باع المعير كجدار فان المشتري لا
 يتحمل من رغبها وقيل لا بد من شرط ككسر وقت البيع كذا في
 القنية اما تعدي الامني ثم ازاله لا يزول الضمان كالمشترى من
 الاقرب الوكيل بالبيع او بالحنظ او بالاجارة او بالاستيجار المضار
 والمستبضع والشريك عنانا او مفوضة والودع والمستعير
 وهي في الفصول الاخرية فهي في المبسوط الوديعة لا تودع
 ولا تقار ولا توجر ولا ترهن والمستاجر يوجر ويعار ولا يرهن
 والعارية تقار ولا توجر قبل يودع المستاجر والعارية لا تقم
 اعادتها وهي قوي من الايداع وقيل لا لان الامني لا يسلمها
 الى غير عياله وانما هانت الاعارة لاذن المعير والوجر للاطلاع
 في الانتفاع وهو معلوم في الايداع فان قيل اذا عار فكذا في
 ظن ضمني لا قصدي والرهن كالوديعة لا يودع ولا يعار
 ولا يوجر واما الوصي فيملك الايداع والاجارة دون الاعارة كما
 في وصايا الخلاصة وكذا المتولي على الوقف والوكيل بقبض الدين
 بعد مودع فلا يملك الثلاثة كما في الجامع الفصولين العامل بقبض
 امانة لا اجاره الا الوصي والناظر فيستحق بقدر اجرة المثل اذا
 عملا الا اذا شرط الواقف للناظر شيئا ولا يستحقان الا بالعمل فان كان
 الوقف طاحونة والموقوف عليه يستعملها فلا اجر للناظر كما في
 الثانية ومن هنا يعلم انه لا اجر للنظار في المستغنى اذا حصل
 عليه المستحقون ولا اجر للوكيل الا بالشرط وفي جامع الفصولين
 الوكيل بقبض الوديعة اذا سمي له اجر لياقي بها جاز بخلاف

الوكيل بقبض الدين لا يصح استيجار الا اذا وقت له وقتا وفي
 البرازية لو جعل للكيل اجرا لم يصح وذكر الزيلعي ان الوديعة
 باجر مضمونة وفي الصيرفة من احكام الوديعة اذا استاجر المودع
 المودع مع بخلاف الراهن اذا استاجر المودع من كل امين ادعى
 ابطال الامانة الى مستحقها قبل قوله كالمودع اذا ادعى الرد
 والوكيل والناظر اذا ادعى الصرف الى الموقوف عليهم وسواك
 في حيوة مستحقها او بعد موته الا في الوكيل بقبض الدين اذا
 ادعى بعد موت الموكل انه قبضه ودفعه له في حيوة لم
 يقبل الا ببينة بخلاف الوكيل بقبض العين والفرق في الوكيل
 القول للامين مع البين الا اذا كذب الظاهر فلا يقبل قوله الذي
 في نفقة زائدة خالفت الظاهر وكذا المتولي الامين اذا خلط
 بعض اموال الناس ببعض او الامانة بما له فانه ضامن فالمودع
 اذا خلط بعض اموال الناس ببعض لا يتبرئ منها ولو انفق بعضها
 فرد، وخلط بها ضمنه هو العالم اذا سال الفقهاء شيئا خلط
 الاموال ثم دفعها ضمنها لاربابها ولا تجزئهم عن الزكوة الا ان
 الفقهاء او لا بالاحد والمتولي اذا خلط اموال الاوقاف بمختلفة
 ضمن الا اذا كان باذن القاضي والسمسار اذا خلط اموال الناس
 واثنان ما باع ضمن الا في موضع جرت العادة بالاذن بالخلط
 والوصي اذا خلط مال اليتيم ضمنه الا في مسائل لا يضمن الامين
 بالخلط القاضي اذا خلط ماله بالغير او مال رجل بال
 اخر والمتولي اذا خلط مال الوقف بالفسخ وقيل يضمن
 ولو تلف المتولي مال الوقف ثم وضع مثله لم يبرأ وجبلة برأه

انما هو مال الناس لا مال الله تعالى

انفاقه في التعدي وان يرفع الامر للقاضي فينصب القاضي من
 يأخذه منه فيبرأ ثم يرد عليه الامين اذا هلكت الامانة عنده لم
 يضمن الا اذا استقط من يده شيئا عليها فملكته كذا في الوكيل
 ثم في البرازية الرقيق اذا اكتسب واشترى شيئا من كسبه او دعه
 وهلك عند المودع فانه يضمنه لكونه مال المولى مع ان للعبه
 يدا معتبرة حتى لو اودع شيئا وغاب فليس للمولى اخذه المادون
 له في شيء كاذنه امانة وضمانا ورجوعا وعدم رجوع وخروج
 عنه مسئلتان للمودع اذا اذن انسانا في دفع الوديعة الى المودع
 فدفعها له ثم استحققت ببينة بعد الهلاك فلا ضمان على المودع
 والمستحق يضمن الدافع كما في جامع الفصولين والثانية حمام شتر
 بين اثنين اجر كل واحد منهما حصته لرجل ثم اذن احداهما
 بالعمارة فعمرا رجوع للمستاجر على الشريك الساكن ولو عمرا احد
 الشريكين للحام بلا اذن شريكه فانه يرجع على شريكه بحصته كذا
 في اجابة الواجبة لا يجوز للمودع المنع بعد الطلب في مسائل لو كان
 سيفا فطلبه لمضرب ظمما ولو كانت كتابا فيه اقرار لغيره او قصدا
 في الخيانة المودع اذا زال المقتدي زال الضمان الا اذا كان الاصل
 وقتا فتعدي بعد ثم ازاله لم يزل الضمان كما في جامع الفصولين للمودع
 اذا احدها ضمنها الا اذا هلك قبل النقل كما في الاضامن الوديعة
 امانة الا اذا كانت باجر فمضمونة ذكره الزيلعي وتقدمت للمعد
 يسترد العارية متى شا في مسائل لو استعار امانة لا رضاع ثم
 وصار لا يأخذ الاثني ماله الرجوع لا الرد فله اجر المثل في النفا
 ولو رجع في فرس الغاري قبل المد في مكان لا يقدر على الشر

ما روى

والكرامة اجر المثل وهما في الثانية وفيما اذا استعار ارضيا
 للزراعة ونزعها لم تؤخذ منه حتى يحصد ولولم يوقت وتترك
 باجر مونة رد العارية على المستعير الا في عارية الرهن كما في
 المبسوط تحليف الامن عنه دعوى الرد والهالك قبل التقي
 الرقعة وقبل الاكراه الضمان ولا يثبت الرد بيمينه حتى لو ادعى
 الرد على الوصي وحلف لم يضمن الوصي كذا في وديعة المبسوط
 لو رد الوديعة الى عبد ربه لم يبرأ سوا كان يقوم عليها او لا
 هو الصحيح واختلف الاثنا فيما اذا ردها الى بيت مالها
 او الى من في عياله ولو دفعها المودع الى الوارث بلا امر القاضي
 ضمن الا اذا كان ان كانت مستغفرة بالدين ولم يكن موتنا والا
 فلا الا اذا دفع لبعضهم ولو فقي المودع بهادنه المودع ضمن
 على الصحيح ولا يبرأ مديون الميت بدفع الدين الى الوارث وعلى
 الميت دين ادعى المودع دفعها الى ماديون مالها وكذا به
 فالقول له في برائه لاني وصوب الضمان عليه المادون له بالدفع
 اذا ادعاه وكذا به فان كانت امانة فالقول له وان كان مضمونا
 كالعصب والدين لا كما في فتاوى قاري الهداية ومن الثاني ما اذا
 ادعى المودع المستاجر بالغير من الاجرة فلا بد من البيان وهما في
 احكام العارة من العادي استاجر بغيرا الى ملكه فهو على الربا
 دون المحي ولو استعار بغيرا فهو عليه كذا في اجابة الوجيه
 وفي وكالة البرزانية المستبضع لا يملك الا بضاعة والابداع ولا
 بضاعة المطلقة كالموكالة المقرونة بالمشية حتى اذا دفع اليها
 وقال اشتري به ثوبا صرح كما اذا قال اشتري به اي ثوب شئت

وكذلك

وكذلك المودع اليه بضاعة وامره ان يشتري له ثوبا صرح والبضاعة
 كالمضاربة الا ان المضارب يملك البيع والمستبضع لا الا اذا كان
 في فسخه ما يعلم انه قصد الاسترجاع او نضر على ذلك انني العارية
 كالاجارة تنفسح بغير اهلها كما في المشية القول للمودع في دعوى
 الرد والهالك الا اذا قال امرني بدفعها الى فلان فدفعها اليه وكذا
 ربه في الامر بالقول لربها والمودع ضامن عندنا بما خلا فلا ين
 اي لئلا كذا في اخر الوديعة من الاصل لمحرم المودع اذا قال لا ادري
 المالك استودعني وادعاه رجلان وايمان يحلف لهما ولا يئنه
 يعطيهما لهما نصفين ويضمن ثلثهما بينهما لانه ائلف ما استودع
 بجهلهم مات رجل وعليه دين وعنده وديعة بغير عينها لم يضمن
 ترك بين الخرافة والوديعة بالخصص كذا في الاصل ايضا
كتاب الجحرد والمادون المحجور عليه بالسنة
 قولها المقتني به كالصغير في جميع احكامه الا في النكاح والطلاق
 والعنق والاستيلاء والتبدير وجوبا ان يكون واجبا للعباد
 وروايل ولايات ابية وجلد وفي صحة اقراء بالعقوبات
 وفي الانفاق وفي صحة وصاياه بالقرب من الملك فهو كالبالغ
 في هذه وحكمه كالعبد في الكفارة فلا يكفر الا بالصوم حتى لو احتق
 عن كفارة طهارة مع ولا يجزئه عنها ويصومه عنها وتامة في
 شبع ابن وهبان واما اقراء في النار وخائفة انه صحيح
 اي ح لا عندنا انه يبيع بناء على الجحرد بالسنة الصبي المحجور عليه
 مواخذ بافعاله فيضمن ما ائلفه من المال ولذا قتل كالدية على
 عاقلة الا في مسائل لو ائلف ما اقترضه وما اودع عنده بلا ادن

وهو المحجور عليه
 في الجحرد
 في مسائل
 في الجحرد
 في مسائل
 في الجحرد
 في مسائل

وليه وما اعير له وما بيع منه بلا ادن ويشتهى من ابداعه
ما اذا اودع صبي محجور مثله وهو ملك غيره فلان لا يضمن
الدافع او الاخذ قال في جامع الفصولين وهو من مشكلات
ابداع الصبي قلت لا اشكال لانه انما يضمنها الصبي لنفسه لا
ما لهما وهذا لم يوجب كالاخفى الاذن في الاجارة اذن في التجارة وعكسه
كذا في الرجعة لا يصح الاذن للابن والمغضوب المحجور ولا يثبت
ولا يصير محجورا بهما على الصحيح اذن لعبد ولم يعلم لا يكون
الا اذا قال بايعوا عبدي فاني قد ادنت له في التجارة فبايعوا
وهو لا يعلم بخلاف ما اذا قال بايعوا ابني اذا قال له اجر نفسك
ولم يقل من فلان او بيع ثوبي ولم يقل من فلان كان اذا بالتجارة
كما في الخاتمة والامر بالامر كذلك كما في الولو الجبة فلو قال استرني
ولم يقل من فلان ولا للسركان اذا ما وهي حادثة التتوي فليحفظ
الاذن بالتجارة لا يقبل التخصيص الا اذا كان الاذن مقارنا
في نوع وله فاذن لعبد المضاربة فانه يكون ماذونا في ذلك
النوع خاصة وطال الرخصي الاصح عندي التميم كما في الظهيرية
اذا ارى المولى عبده يبيع ويشترى فسكت كان ماذونا الا اذا كان
المولى قاضيا كما في الظهيرية السفينة اذا زوجت نفسها من كفتى
فان قصر عن مهر مثلها كان للمولى الاعتراض ولو اختلفت
زوجها على مال ونفع ولا يلزمها ولا يصح اقرار السفينة ولا الا
عليه ولو دفع الرعي المال اليه يتيم بعد بلوغه سفينة ضمنه ولم
يجر عليه ولو جرح القاضي على سفينة فاطلته اخر جاز اطلاقه
لان الجرح ليس بقضا ولا يجوز لثالث تنفيذ الجرح الا خلافا

لخصاف

لخصاف ووقف المحجور عليه بالسفينة باطل واختلفوا فيما اذا وقع
بادن القاضي فصح في البايع وابطله ابو القاسم ولا يصير السفينة
محجورا عليه بالسفينة عند الثاني ولا بد من حجر القاضي ولا يرتفع
عنه الحجر بالرشد ولا بد من اطلاق القاضي خلافا للمحرفين
ولا يشترط حضرة لهصة الحجر عليه كما في خزانة المفتين
ووقعت حادثة حجر القاضي على سفينة ثم ادعى الرشد وادعى
خصمه بقا على السفينة وبرهنا فلم اقبلها لقلاصتها وبنعي
تقديم بينة البقاء على السفينة لما في المحيط من حجر الظاهر وال
السفينة لان عقاله يمنع عنه ذكره في دليل اليه يوسف
ان السفينة لا تجر الا حجر القاضي وقال لا يلحق غيره في باب
التجارة اختلف الزوجان في المهر فتوصل برهن فان برهنا
من شهر له مهر المثل لم تقبل بينة لانها للاثبات فكل بينة
لها الظلم تقبل وهنا بينة زوال السفينة شهر لها الظلم
تقبل الماذون اذا الحقه دون يتعلق بكسبه ورقبته الا اذا
كان اجيرا في البيع والشرا كما في اجارة مينة المفتي العبد الماذون
المذوق اذا وصي به سيدك لرجل ثم مات ولم تجز الغريم كان
ملك الموصي له اذا كان يخرج من الثلث ويملكه كما يملكه الوارث والذين
في رقبته ولو وهبه في حيوته للغريم ابطالها وبيعه القاضي
فما فضل من ثمنه فالواهب كذا في خزانة المفتين من الوصايا
وامه اعلم **كتاب الشفعة** هي بيع في جميع الاحكام الا
الغرة والجرح فاذا استوفى البيع بعد البناء فلا رجوع للمشتري
على الشفيع كالموهوب له والمالك القديم واستيلاد الابن بخلاف

البائع فزونه المشتري ورضاه بالعيال يظهر في حق الشئع كالا
 جل ويردها على البائع لا تسلم المشتري ودلت المسئلة على التسليم
 دون التحول قال الاستيعاب في التحول اصح والابطال
 المعلوم لا يورث الوهم ولو قطع يميني رجلين فحضر احدهما
 اقبله وللآخر نصف عليه ولو حضر احد الشئعيين فضي له
 بكلمة كذا في جنابات شئع المجمع باع ما في اجارة الغير وهو شئعها
 فان اجاز البيع لغيرها بالشفعة والابطال الاجارة ان ردها كذا
 في الولوية الاب اذا اشترى دارا لانه الصغير وكان شئعها
 كان له الاخذ بها والوصي كالأب اذا كانت دار الشئع ملازقة
 لبعض المبيع كان لها الشفعة فيما لا ينفك فقط وان كان فيه تفريق
 الشفعة القوي على جوار بيع دور مكة ووجوب الشفعة فيها
 يصح الطلب من الوكيل بالثان لم يسلم الى موكله فان سلم لم يصح
 وبطلت هو المختار والتسليم من الشئع له صحيح مطلقا تسلم بالبيع
 في طريق مكة بطلت طلب الموائمة ثم يشهدان قدر والا وكل
 او كتب كتابا وارسله والابطال وتسليم الجار مع الشريك صحيح
 حتى لو سلم الشريك لم يخذ الجار سلام الشئع على المشتري لا
 يبطلها هو المختار الا بالعام من الشئع يبطلها قضاء ومطلقا
 ولا يبطلها ديانة ان لم يعلم بها اذا أصبح المشتري الباقي الشئع
 بخلافه شاة اعطاه ما زاد الصئع وان شاة تركه كذا في الولوية
 وفيه نظائر الشئع الجار الطلب لكونه القاصي لا يراه في معة
 وكذا لو طلب من القاصي حضارة فامتنع فاخر اليهودي اذا تسلم بالبيع
 يوم السبت فلم يطلب لم يكن عدلا تعليق ابطالها بالشرط جائز

الذكر

اكثر المشتري طلب الشئع حين علم بالقول لمع يمينه على نفي العلم
 ادعي الشئع على المشتري انه اخذ الابطالها بخلافه فان نكل فله
 الشفعة وفي منطومة ابن وهب خرافة اشترى الاب لانه الصغير
 ثم اختلف مع الشئع في مقدار الثمن والقول للاب المسمى به
 بعض الثمن تظهر في حق الشئع الا اذا كانت بعد القبض حظ الوكيل
 بالبيع لا يلحق فلا يظهر في حق الشئع لمدهوي في رتبة الدار
 وشفعة فيها بقول هذه الدار داري وانا ادعيا فان وصلت
 الي والافان على شفعتي فيما استولى الشئع عليها فلا قضاء ان
 اعتمد قول عالم لا يكون ظالما والا كان ظالما وفي جنابات
 الملتقط وعن ابي حنيفة على عدة الروس العقل والشفعة
 واجرة القسام والطريق اذا اختلفوا فيه انتهى **كتاب**
القسم الغرامات ان كانت لحفظ الاملاك فالنسيئة على قد
 الملك وان كانت لحفظ النفس فهو على عدة الروس وفرع
 عليها الواو الج في القسمة ما اذا عزم السلطان اهل قرية فانها
 تقسم على هؤلاء في كماله التام ارضانية وفي فتاوي قاضي الهادي
 اذا خيف الغرق فالتفتوا على القاد بعض الامتعة منها بالقوا
 فالغرم بعدد الروس لانها لحفظ النفس انتهى القسمة الفاسدة لا
 لا تقيد الملك بالقبض وهي تبطل بالشرط الفاسدة يجوز بنا للحد
 في الطريق العام ان كان واسع لا يضركم وكذا لاهل المحلة ان دخلوا
 شيئا من الطريق فيهم ان لم يضروا له باطلا في هو الطريق ان
 لم يضركم ان خوصهم قبل البناء منع منه وبعد هدم المشرك
 اذا اندم فاولادهم العارة فان احتمل القسمة لا يجبر وقسم والا



بني ثم اجعل يرجع بني احدهما بغير اذن الاخر فطلب رفع بني
 قسم فان وقع في نصيب الباقي فيها والاهدم له النصف في ملكه وان
 نادى جاء في ظاهر الرواية فله ان يجعل فيها تنورا او حاما ولا
 يضمن ما تلف به تنتقص القسمة بظهوره او وصية الا اذا قضي الوصية
 الدين ونفذ الوصية ولا بد من رضي الوصي له بالملك وهذا اذا
 كان بالتراضي ما بقضا القاضي لا تنتقص بظهوره وانما اختلوا
 في ظهور الوصي له **كتاب الكراه** بيع المكره بخالف بيع القاصد
 في اربع محوزات الاجابة بخلاف الفاسد وينتقص نصف المشتري
 منه وتعتبر القيمة وقت الاعناق دون القبض والتمس المتضمن
 امانته في بدل المكره مضمون في غيره كذا في المجتبى امر السلطان اكره
 وان لم يتوكله وامر غيره لا الا ان يعلم بدلالة الحال انه لو
 لم يتمثل امره يقتله او يقطع يده او يضربه ضربا يخاف على
 نفسه او تلف مضمونه كما في منية المفتي احرام الكفر على
بوعيد حبس او قيد كفر وبانت امرته اكره بالقتل على القطع
 لم يسعه اكره المحرم على قتل صيد فابى حتى قتل كان ما حرم
 اكره على القعود عن دم المهر لم يضمن الكره اكره على الاعناق
 فله تضمن المكره الا اذا اكره على شرائن يعتق عليه بالبين
 او بالقرابة اذا تصرف المشتري من المكره فانه يفسخ تصرفه من
 كتابة واجابة الا الذهب والاستبدال والاعناق اكره على
 الطلاق وقع الا اذا اكره على التوكيل بفكلك اكره على النكاح
 بالكره من المثل وجب قدره وبطلت الزيادة والرجوع
 على المكره بني انتهى كتاب الغصب المقتضى منه

مخير بين

مخير بين تضمين الغاصب وغاصب الغاصب الا في الوقف الموقوف
 اذا غصب وقمته الكثر وكان الثاني اقل من الاول فان الموقوف
 اما يضمن الثاني كذا في وقف الخانية اذا تصرف في ملكه غيره
 ثم ادعى انه كان باذنه والقول للمالك الا اذا تصرف في مال امراته
 فانت وادعى انه باذنها وانكر الوارث والقول للزوج
 كذا في القنية من هدم حائط غيره فانه يضمن نقصا
ولا يبرع بعمارتها الا بعمارة حائط المسجد كما في كراهية
 الخانية الاجابة لا تلحق الا تلف فلو تلف مال غيره
 اجبر او رضيت لم يبرأ من الضمان كذا في دعوى البني
الامر لا يضمن بالامر الا في خمسة الاولى اذا كان الامر سلبا
 الثانية اذا كان مولى المأمور لثالثه اذا كان المأمور عبدا
 الغير كأمه عبدا لغيره بالابق او يقتل نفسه فان الامر يضمن
 الا اذا امره بالتلف مال سيده فلا ضمان على الامر بخلاف
 مال غيره سيده فان الضمان الذي يفرضه الامر يرجع به
 على سيده الرابعة اذا كان المأمور صبيا كما اذا امر صبيا
 بالتلف مال الغير فالتلف ضمن الصبي ويرجع به على الامر
 الخامسة اذا امره بحفر باب في حائط الغير ففعل الضمان
 على الحافر ويرجع به على الامر وتماه في جامع النصوص
 السادسة اذا امر الاب ابنه كما في القنية لا يجوز النقص
 في مال غيره بغير اذنه ولا ولاية الابن مسايلا في السراية
 يجوز للولد والوالد المشتري من مال المريض ما يحتاج
 اليه بغير اذنه والثانية اذا انفق المودع على ابوي

فقال المالك

حكمه لا يبرع بعمارة
 حائط المسجد

حكمه لا يجوز النقص
 في مال غيره بغير اذنه

المودع بغير اذنه وكان في مكان لا يمكن استطلاع رأي المانع
 لم يضمن استحقاقا الثالث مات بعض الرفقة في السفر
 فباعوا قماشه وعدته وجمزوه بثمنه ومدوا البقية
 الى الورثة او اغنى عليه فانفقوا عليه من ماله لم يضمنوا
 استحقاقا وهي واقعة اصحاب محمد ذكره الزيلعي في اخر
 النفقات ومن هذا النوع المسائل الاستحقاقية
 ذبح شاة قصاب شدها لم يضمن ذبح اضحية غيره
 بلا اذنه في ايامها لم يضمن اطلاقه في الاصل وقيل
 بعضهم بما اذا اضجعه للدخ وكذا لو وضع قدامه على
 كائون فيه لحم ووضع الخطب فاوقد غيره وطبخه
 وكذا لو طحن برا جعله في دورق وربط الحمار
 فساقه وكذا لو حمل حمله الساقط في الطريق فتلف
 وكذا لو اعانه في رفع الحجرة فانكسرت وكذا لو فتح فوهته
 الارض فسقاها حين شدها صاحبها ومنها احرام
 رفيقه لا غنايه وسقي ارضه بعد بذر المزارع وليس بها
 سلخ الشاة بعد تعليقها للتناوت والكل من كتابنا
 من جامع النصولين المباشر وان لم يتعد في التثبيت
 لا الا اذا كان متعللا فلورحي سرهما من ملكه فاصاب انسانا
 فممنه ولو حفر بئر في ملكه فوقع فيها انسانا لم يضمنه
 غير ملكه يضمنه ولو ارضعت الكبرة الصغيرة لم
 تضمن يضمن مهر الصغيرة لا يتعد الاقتداء بان تعلم بالكا
 وتكون الارض مفسدة له وان يكون لغير حاجة

واجمل

والجهل عند معتبر لدفع الفساد كما في رضاع الهداية العتق
 لا يضمن الا في مسائل اذا انحدر المودع واذا باعه العاصب
 وسلمه واذا رجع الشاهد به بعد القضا كما في جامع
 النصولين منافع العصب لا تضمن الا في ثلاث مال اليتيم
 ومال الوقف والمعد للاستغلاك منافع المعد للاستغلاك
 مضمونة الا اذا سكن بنا ويل ملك او عقد كبيت سكنه
 احد الشريكين في الملك اما الوقف اذا سكنه احدهما بالقلبة
 بدون اذن الاخر سوا كان موقوفا للسكنى ولا استغلاك
 فانه يجب الاجر ويستثنى من مال اليتيم سكنت امه مع
 زوجها في دار بلا اجر وليس له اذ ك ولا اجر عليها
 كذا في وصايا القنية لا تصير الدار معلقة له باجارها
 انما تصير معلقة اذا بناها له او اشتراها له وباعداد
 البايع لا تصير معلقة في حق المشتري العاصب اذا اجرا
 منافع مضمونة من مال اليتيم والوقف او معد فعلى
 المستاجر المسمى اجرا المثل ولا يلزم العاصب اجرا المثل انما
 يريد ما قبضه من السكنى بنا ويل عقد ممكن المرفق لو
 استاجرها سنة باجر معلوم فسكنها سنتين ودفع
 اجرتها ليس له الاسترداد والتخرج على الاصول يقتضي
 ان له ذلك اذا لم يكن معلقة لكونه دفع ما ليس بواجب
 فيسترده الا اذا دفع على وجه الهبة واستهلكه المور
 اجر الفضولي دار موقوفة وقبض الاجر خرج المستاجر
 عن العهدة ان كان ذلك اجرا المثل ويرده الى الوقف اجرا

سنة

الغاصب وزاد اجرتها الي المالك يطيب له لان اخذ الجرة
 لجازة والجم قبي قال للغاصب ضح بها فان هلك قبل
 التضيعة ضمنها وان بعده لا التجره قبي وكذا الفح امره
 ان ينظر الي غايته فنظر فسال الدم فيها من انفه ضمن
 نقصان الخلل الخشب اذا كسره الغاصب فلحسب الا
 ملك ولو كسره الموهوب له لم ينقطع الرجوع عشر في
 راق انسان وضعه في الطريق ضمنه الا اذا وضعه
 لغير ضرورة لا يجوز دخوله بيت انسان الا باذنه الا
 الغزو كما في منية المفتي وفيها اذا سقط ثوبه في بيت
 غيره وخاف لو اعلم اخذه كما في الوديعة حفر قبر اقد
 فيه اخو ميتا فهو عليه ثلاثة اوجه فان كان في ارض مملوكة
 للمخاوف للمالك البش عليه واخرجه وله التسوية والزرع
 فوقها وان كان في ارض مباحة ضمن الحافر قيمة حفره
 من دفن فيه وان كان في ارض موقوفة لا يكره ان كان
 في الارض سعة لان الحافر لا يدي باي ارض يموت
 هكذا ذكر الفروع الثلاث في الوقعات الحسامية
 من الوقف وينبغي ان يكون الوقف من قبيل المباح **فصل**
 فيضمن قيمة الحفر ويحمل سكونه على الضمان في صورة الوقف
 عليه فهي صورتان في ارض مملوكة فللمالك الخيار اذ
 مباحة فله تضمين قيمة الحفر **كتاب الصيد**
والد باج الصيد مباح الا للثلق او حرفة كذا
 في البزارية وعلي هذا فالتحاذة حرفة لصياد في السمك

صيد حرفة في السمك

حرام

حرام واسباب الملك ثلاثة مثبتت للملك من اصله وهو
 الاستيلاء على المبيع وناقيل بالمبيع والمهبة ونحوها **فصل**
 ملك الوارث فالاول شرطه خلو المجل عن الملك فلو استوفى
 على حطب جمعه غيره من الغنائة لم يملكه ولا يحمل للقتل
 ما يأخذ به لا تعريف ولو ارسل انسان ملكه وقال من اخذ
 فهو له لا يملكه بالاستيلاء فلصاحبه اخذ بعوده حتى
 قشور الدمان الملقاة لكن المختار انه يملك قشور الدمان
 ولو التي بهيمة الميتة فجأ رجل سلخها واخذ جلدها
 فلما اكها اخذه فلو دفعه مرة له ما زاد له ما غان كان
 بانه قيمة والاستيلاء قسمان حقيقي وحكمي فالاول وضع
 اليد والثاني بالتضيعة فاذا نصب الشبكة للصيد
 ملك ما تعقل بخلاف ما اذا نصبها للجفاف واذا نصب
 الفسطاط فتعقل الصيد به ملكه ولو نصبها له فتعقل
 فاخذ غيره فان الاول لو بحيث مد يده اخذه ملكه فيلخذ
 من الثمن والا فلا ولو حفر بئر الصيد اذ ياب وغاب
 فقتل خر ميتة ليصيد بها فوقع الزيت في البئر فهو له
 وما تعقل في ارضه فهو له وان لم يملكها لا تعقل انرا
 بخلاف الخلل والظبي اذا تلتسروا باض الصيد فانه
 لا يكون لصاحبه الا بالتضيعة ما لم يكن قريبا منه بحيث
 لومده لا اخذه ولو وقع في حجره من النار شئ فاقذه
 غيره فهو للاخذ الا ان يلقه حجره له واما الثاني فشرط
 وجود الملك ولا يحمل ذبيحة الجبري ان كان ابوه سنيا

في الجبري فلو كان سنيا
 لدم الملك

وان كان حبريا حلت سمكة في بئ سمكة فان كانت صهيبة
 حلت والا لا لها مستندة فان وجد في فيها دعة
 ملكها حلا وان وجد خائفا او دينا راضيا وبالا وهو
 لقطه له ان يصرفها على نفسه بعد التعريف ان كان حيا
 وكذا ان كان غنيا عندنا ارسلت السمكة في الماء الخبيث
 فكبرت فيه لا بأس بأكليها للحال ويحل كلها ان كانت حية
 طافية اشترى سمكة مشدودة بالشبكة في المائدة
 كذلك فاجات سمكة فابتلعها فالمبتلعة للبايع والمشددة
 للمشتري فان كانت المبتلعة هي المشدودة فهما للمشتري
 قضيا ولا دخل لقدم الامر او احدا من العظماء يحرم
 ولو ذكر الله تعالى وللصيف لا الشر على الامير لا يجوز
 وكذا التقاطه وفي العرم جاز العضو المنصل من الحي
 ملكيته الان مذبح قبل موته فيحل كله من المأكول كما
 في منية المفتي **كتاب الخطر والباحة**
 ليس من النار وان اجتناب الشبهات كما فيه من الخائفة
 والتجنيس الغش حرام فلا يجوز اعطاء الزنوف لادان ولا
 بيع العروض المغشوشة بلا بيان الا في شدة الاسار
 من دار الحرب والمأينة في اعطاء الجعل تجوز له اعطاء
 المايوف والمستوفة وهما في واقعات الحسامي مشايخ
 الاسير الفتوى في حق الجاهل بنزلة الاحتياط في حق
 المجتهد كذا في قضاء الخائفة الحرمة تتعدد في الاموال
 مع العلم بها الا في حق الوارث فان ما لم يورثه حلال

له وان

له وان علم بحرمة من الخائفة وقيله في الظهيرة بان لا يعلم
 ارباب الاموال من قبل بغيره فسواء اذا كان ذا علم وشرف
 كذا في ملومات الظهيرة ويدخل السلطان العادل والامير
 ذي الشرف بكرة معاشرته من لا يصطلي ولو كانت زوجته الا اذا
 كان الزوج لا يصطلي لم يكره للمرأة معاشرته كذا في فتايات
 الظهيرة الخلف في الوعد حرام كذا في اضعية الذخيرة
 القنية وعد ان ياتيه فلم ياتيه لا ياتيه ولا يلزم الوعد الا
 اذا كان معلقا كما في كماله البزارية وفي بيع الوفا كما ذكره
 الزيلعي استحلح البتيم بلا اخوة حرام ولو لا فيه ومعاله
 الالامة وفما اذا ارسله المعلم لاحضا وشركه كما في القنية
 ليس كحرير الحرام على الرجل الا لانه في حل او حكمة كما في
 الحلال في غاية البيان ولا يجوز الخالص حرام في الحرب
 عند ما حرم على البالغ فعلة حرم عليه فعلة بولاه الضير
 فلا يجوز ان يسقيه خرا ولا ان يلبسه حريرا ولا ان يخطب
 بدنه جينا او رجله ولا اجلا من الصغير لغايط او بول
 مستقبلا او مستدبرا الخلوة بالاجنبية حرام الا للملازمة
 مدبونة هربت ودخلت خربة وفما اذا كانت عجوزا شوها
 وفما اذا كان بينهما حائل في بيت الخلوة للخلوة بالمحرم
 الا الاخت من الرضاع والصهرة السابقة من ما عدا الكفر
 ابي لعنه الا والديك رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزوج
 ان الله تعالى احيانا الحي ميتا به كذا في مناقب الكركي
 استماع القرآن اثوب من قرأه كذا في منظومة ابن هبان

مطهر استخدا النبي بالاجرة عام

في اربع عشرة

مطهر ايمان والى رسول الله

كتاب الرهن ما قبل الرهن قبل البيع الا في رقة
بيع المشاع جائز لا رهنه بيع المستفول جائز لا رهنه بيع
المتصل بغيره جائز لا رهنه بيع المعلق عتقة بشرط قبل
وجوده في غير المدبر جائز لا رهنه كذا في شرح الا قطع
لا يجوز رهن المنابر دون الارض فاذا اجرة المهر من لا يطيب
له الاجراءن الراهن للمهر في الاجارة فخرج عن الرهن
ولا يعود الجهر اذا رهن العتقة عند المتاجر على دين له
صح وانفسخت اباقة الراهن للمهر اكل للثمن فاكلها
لم يضمن باع الراهن من زيد ثم باعه من المهر من انفسخ
الاول بكرة للمهر الانتفاع بالرهن الا باذن الراهن والمأ
اذن له في السكنى فلا يرجع له بالاجرة رهنه على دين
موجود فدفع له البعض وامتنع الجهر لا يبيع القاضي
الرهن بغيبة الراهن المقتوض على سوم الرهن اذا لم
يبين المقدار ليس بضمون في الاصح الاصل في الرهن نفسه
الوارث اذا عرف الرهن لا الراهن لا يكون لقطعة كل تحفظ
الى ظهور المالك القول كمنه مع اليمين وفي تعيين الرهن
ومقتار ما رهن به اختلف الراهن والمهرين فيما باع به
العدل الرهن والقول للمهرين وان صدق العدل الراهن كما
لو اختلفا في قيمة الرهن بعد هلاكه ولو مات في يد العدل
فالقول للراهن ولو كان رهنا مثل الدين فباعه العدل
المهرين انه باع بما قل من قيمته وكذا به الراهن والقول للراهن
بالنسبة الى المهرين لا العدل ما جازت الحالة به جاز الرهن

به الا في

الا في درك المبيع يجوز الحالة بك دون الرهن وكذا الحالة
بما على الكفيل والرهن وفي الحالة المعلقة يجوز اخذ الكفيل
قبل وجود الشرط دون الرهن ذكرها في ايضاح الترمذي
كتاب الجنائيات العاقلة لا تعقل العمد الا في
مسئلة ما اذا عني بعض الاوليا او صلح فان نصيب
المباقين ينقلب ما لا وتحملة العاقلة كما في شرح المجمع
الاوليا وعفوهم عن القاتل يستطهرهم في القصاص
والدية لاهق المقتول كما في المنية الواجب لا يتقيد بصف
السلامة والمباح يتقيد به فلا ضمان لو سرق قطع العاقلة
النفوس كذا اذا مات المضرر وكذا اذا سرق القصد الى النفس
ولم يحاوز المعتاد لوجوبه بالعقد ولو قطع المقطوع يده
يدق اطعة فسرت ضمن الدية لانه مباح فتقيد وضمن لو
عزروه وجته فانت وفنه المروري الطريق مقيد بها
وفنه ضرب بالاب ابنه تاديبا والام او الوفي ومن الاول
ضرب الاب او الوصي والمعلم بانه الاب تعليم فانت
لا ضمان لضرب التاديب مقيد بكونه مباحا وضرب
التعليم لا لكونه واجبا وفعله في الضرب المعتاد والم
غيره فموجب للضمان في الكل وخرج عن الاصل المتأ
ما اذا وطئ فافضاها او ماتت فلا ضمان عليه مع كونه
مباحا لكونه الوطئ حراما وهو المهر فلم تجب به
اخر وقامه في التعزير من الزيل الجنائيات على شخص في النفس
وفسادونها لا يتدخل الا اذا كانا خطا ولم يتخللها

قوله انا اخذ نصيب الباقيين بالاوليا نصيب
قوله لا تعقل العمد الا في مسئلة ما اذا عني بعض الاوليا او صلح فان نصيب
المباقين ينقلب ما لا وتحملة العاقلة كما في شرح المجمع الاوليا وعفوهم عن القاتل
يستطهرهم في القصاص والدية لاهق المقتول كما في المنية الواجب لا يتقيد بصف
السلامة والمباح يتقيد به فلا ضمان لو سرق قطع العاقلة النفوس كذا اذا مات
المضرر وكذا اذا سرق القصد الى النفس ولم يحاوز المعتاد لوجوبه بالعقد ولو قطع
المقطوع يده يدق اطعة فسرت ضمن الدية لانه مباح فتقيد وضمن لو عزروه وجته
فانت وفنه المروري الطريق مقيد بها وفنه ضرب بالاب ابنه تاديبا والام او الوفي
ومن الاول ضرب الاب او الوصي والمعلم بانه الاب تعليم فانت لا ضمان لضرب
التاديب مقيد بكونه مباحا وضرب التعليم لا لكونه واجبا وفعله في الضرب المعتاد
والم غيره فموجب للضمان في الكل وخرج عن الاصل المتأ ما اذا وطئ فافضاها او ماتت
فلا ضمان عليه مع كونه مباحا لكونه الوطئ حراما وهو المهر فلم تجب به اخر وقامه
في التعزير من الزيل الجنائيات على شخص في النفس وفسادونها لا يتدخل الا اذا كانا
خطا ولم يتخللها

برؤية واحدة ذكره الزيلعي القصاص يجب الميثاق
 ثم للوارث ولو قتل العبد مولاه وله ابنان فعلى أحدهما
 سقط القصاص ولا شيء لغير العاقل عند الامام ومصح
 عفو المجرع ونقض ديونه منه ولو انقلب مالا وهو
 مودع على فراضه تعالى في رثة الزوجان كالأموال
 الاعتبار في ضمان النفس بعد الجناية لا العلة الجنايات
 وعليه فرغ الولو كفي في الاجارة لو امر أن يضرب عبده
 عشرة أسواط فصره أحد عشر فمات رفع عنه النقصة
 العشرة وضمن ما نقصه الأخير فيضمنه مضروبا بعشر
 أسواط ونصف قيمته دية القتل خطأ أو شبهة
 عمد على العاقلة إلا إذا ثبت باقوان أو كان القتل
 في دار الحرب الاسلام في الحرب لا يجب عصمة الدم
 فلا قصاص ولا دية على عاقلة هبة القصاص لغير العاقل
 لا يجوز لأنه لا يجري فيه التملك كذا في اجارة الولو الجنية
 لا يجب على المكره دية المكره على القتل إذا قتله الآخر
 مع نفسه كمال أحد التعرض على من شرع جناحا في الظن
 ولا ياتون بالسكوت عنه بضمن المباشر وإن لم يكن
 متعديا فيضمن كدلا إذا طرأ كد يد ففقا عين والتعار
 إذا دق في خانوته فامزدم خانوته مجاز لا اعتبار
 برضا أهل المحلة في السكة النافذة حفر يرا في بركة
 في غير عمر الناس لم يضمن ما وقع فيها قطع الحجام لحما
 من عينه وكان غير حاذق فعميت فعليه نصف الدية

ينقل الي

دار

في غير عمر الناس لم يضمن ما وقع فيها قطع الحجام لحما
 من عينه وكان غير حاذق فعميت فعليه نصف الدية

مذهب

مذهب الاصوليين ان الامام شرط لاستيفاء القصاص
 كالحرد ومذهب الفقهاء القصاص كالحدا في خمس
 ذكرناها في قاعدة الحرد وتدرأ بالشبهات عموما ولو
 عن العاقل افضل من القصاص وكذا عفو المجرع وعفو
 الولي يجب براءة العاقل في الدنيا ولا يبرأ عن قتله كالوارث
 اذا اراد المدعون براء ولا يبرأ عن ظلم المودع ومطله
 اذا قال المجرع قتلني فلان ومات لم يقبل قوله في
 حق فلان ولا يدينه الوارث ان فلانا اخو قتله بخلاف
 ما اذا قال جرحني فلان ثم مات فبرهن ابنه ان فلانا
 اخ جرحه تقبل كما في شرح المنظومة يصح عفو المجرع
 والوارث قبل موته لان عقاد المسبب لهما كما في البرائة
 الحرد وتدرأ بالشبهات ولا تثبت معها الا في الترجمة
 فانها تدخل في الحرد مع ان فيها شبهة كما في شرح
 ادب القضا انتهى **كتاب الوصايا** بالهجز
 للموصي بيع عقار اليتيم عند المتقدم ومنعه المتأخر
 ايضا الا في ثلاث كما ذكره الزيلعي اذا بيع بضعة
 قيمته وفيما اذا احتاج اليتيم الى النفقة ولا مال له سواه
 وفيما اذا كان على الميت دين لا وفاء له الا منه ورث
 اربعة فصار الميت سبعة ثلاثة في الظهيرة فما
 اذا كان في التركة وصية مرسلة لانفا دلها الا منه
 وفيما اذا كانت علانية لا تزيد على مائة وفيما اذا كان
 حائولا او دارا يخشى عليه النقصان انتهى الرابعة

من بيع الحائنة فيما اذا كان العقار في يد متغلب خان
الوصي عليه فله ببيعته انتهى وفي الجمع وفي بيع القاضى في
العاجز من بيعه فان شكى اليه ذلك لا يحبس حتى
يتحققه فان ظهر بحججه استبدل به وان شكى منه الورثة
لا يعزله حتى يظروا له خيانة انتهى وفي بيع الوصي
من اليتيم او شراؤه وفيه نفع للصبي جاز ان يبيعه واقتناؤه
في تفسير النفع فقبل انقص النصف في البيع وفي
الشرا بزيادة نصف القيمة وقيل درهمان في العشرة
نقصا وزيادة وتامة في وصايا الحائنة وقسمه
الوصي مالا مشتركا بينه وبين الصغير يجوز ان كان
فيه نفع ظاهر عند الامام خلافا للمحمد كذا في قسمة
القنية وفي جامع الفضولين قضى وصية دينا بغير اموالها
فلما كبر اليتيم انكر دينا على ابيه ضمن وصية ما دفعه
للمتجدين بئنة اذا بسبب الضمان وهو الدفع الى الا
جنبى فلو ظهر له غريم اخر فغير له حصته لا دفعه باحتيا
بعض حقه الى غيره فلو لم يكن للغريم الاول بئنة على
الدين ضمن الوصي كل ما دفعه لوقوعه بغير حجة وصي
اى دينا فانكر الورثة تقبل بئنته ولو لا بئنة فله
تحليف الورثة انتهى وقد علم ان الوصي لا يقبل قوله
في قضا دين على الميت سواء كان المنازع له اليتيم بعد
بلوغه او لا الا في مهر المرأة فانه لا ضمان عليه اذا دفعه
بلا بئنة كما في خزائنة المفتين وقيل في جامع الفضولين

على قول

على قول بالموجب عرفا وفي الملتقط اتفق الوصي على الوصي
لحياته وهو معتقل اللسان يضمن ولو اتفق الوكيل
لا يضمن ولو ادعى الوصي بعد بلوغ اليتيم انه كان باع
عبد وانفق ثمنه صدق ان كان هاتكا والا لا كذا في
دعوى خزانة الاكمال وفي بيع القنية ولو باع القاضى من
وصي الميت شيئا من التركة يضمن لا ينفذ لانه محجور به ولو
لا يملك الشرائع ولو اشترى القاضى لنفسه من الوصي الذي
نصبه عن الميت جاز ان يري ويقبل قول الوصي فيما يدين
من الاتفاق بلا بئنة الا في ثلاث في واحدة اتفاقا وهي
ما اذا فرض القاضى نفقة ديارهم المحرم على اليتيم فادعى الوصي
الدفع كذا في شرح الجمع معلل بان هذا ليس من حواج اليتيم
ولما يقبل قوله فيما كان من حوائجه انتهى فينبغي ان لا
تكون نفقة زوجته كذلك لانها من حوائجه ولا يستكمل
عليه قبول قول الناظر فيما يدعيه من الصرف على المستحقين
بلا بئنة لان هذا من عمله عمله في الوقف وفي اثنتين
اختلف لو قال ديت خراج ارضه او جعل عبدا الا ان
قال ابو يوسف لا بيان عليه بالبيان كما في الجمع الجاصل
ان الوصي يقبل قوله فيما يدعيه الا في مسائل الاولى ادعى
قضا دين الميت الثانية ادعى ان اليتيم استهلك مال
اخر فدفع ضمانه الثالثة ادعى انه ادى جعل عبدا
الا بقى من غير اجازة الرابعة ادعى انه ادى خراج
ارضه في وقت لا يصلح للزراعة الخامسة ادعى

الانفاق على محرم اليتيم السادسة ادعي انه ادنى لليتيم
 في التجارة وانما ذكره ذنون فصاها عنه السابعة
 ادعي الانفاق عليه من مال نفسه حال غيبة ماله وارا
 الرجوع الثامنة ادعي الانفاق على رقيقة الدين ما تولى
 التاسعة اجر وخرج ثم ادعي انه كان مضاريا العاشرة
 ادعي فدا عبده الجاني الحادية عشر ادعي قضا دين
 الميت من ماله بعد بيع التركة قبل قبض ثمنها الثانية
 ادعي انه زوج اليتيم امرأة ودفع مهرها من ماله وهي
 ميتة الكال في فتاوى العتاي من الوصايا وذكر ضابطا
 وهو ان كل شيء كان مسلطا عليه فانه يصدق فيه وما
 لا فلا وصي القاصي كوصي الميت الا في مسائل الاولى لوصي
 الميت ان يبيع من نفسه ويشترى لنفسه اذا كان فيه
 نفع ظاهر عند ابي ح خلافا لهما واما وصي القاصي فليس
 له ذلك اتفاقا لانه كالوكيل وهو لا يعتد لنفسه كذا
 في شرح الجمع من الوصايا الثانية اذا خصه القاصي
 بخص من خلاف وصي الميت الثالثة اذا باع عن لا
 تقبل شهادة لم يصح بخلاف وصي الميت وهما في
 الخلاصة وذكر في تلخيص الجامع اسوا وهما في رواية
 في الاولى الرابعة لوصي الميت ان يواجر الصغير خطاطة
 الذهب وسائر الاعمال بخلاف وصي القاصي كذا في القنية
 الخامسة ليس للقاصي ان يعزل وصي الميت العزل كما
 وله عزل وصي القاصي كما في القنية لما في اليتيم من

لا يملك

لا يملك وصي القاصي القبض الا باذن مبتدئ من القاصي بعد
 الايصا بخلاف وصي الميت كذا في الخلاصة من المحاضر
 والسيارات السابعة يعمل بولي القاصي عن بعض المتفرقات
 ولا يعمل بولي الميت كما في البرازية وهي راجعة الى قبول
 التخصيص وعلمه الثامنة وصي القاصي اذا جعل وصيا
 عند موته لا يصير الثاني وصيا بخلاف وصي الميت كذا
 في القنية وفي الخزانة وصي وصي القاصي كوصيه اذا
 كانت الوصية عامة انتهى به يحصل التوفيق تبرع
 المريض في مرض موته لما ينفع من الثلث عند عدم
 الاجازة الا في تبرعه بالمنافع فانه نافذ من جميع المال
 كذا في وصايا الفتاوى الصغير وطاهر ما في تلخيص
 الجامع من الوصايا بخالفه وصورة الزيلعي في كتاب
 العصب بان المريض اعار من اجنبي والمنصوص
 عليه انه اذا اجر باقل من اجر المثل فانه ينفع من الجميع
 وقال الطرسوسي عليه السلام انها حلفت القواعد ولتقر
 كما قال فان الاعانة والاجارة يبطلان بموته فلا
 اضرار على الورثة بعد موته لانفسا في وفي حق
 لا يملك لهما فافهم اذا ابرأ الوصي من مال اليتيم ولم
 يحجب بعقده لم يصح والاصح ضمن الا في مسألة لو
 كاتب الوصي عبد الميت ثم ابراه من الدليم يصح
 كما في الخاتمة والمتوفى على الوقف كالوصي كما في جامع
 الفصولين الاشارة من الناطق باطلة في وصية

وغيرها الا في الافتاء والافراد بالسبب والاسلام والكفر
 كذا في التلخيص واختلفوا في وصية معتقل للسان
 كما في الجمع والفتوى على صحتها ان دانت العقلة الى
 الموت والابطال ليس للقاضي عزل الوصي العدل
 الكافي فان عزله كان جائزا كما في المتن واختلفوا
 في صحة عزله والاكثر على الصحة كذا في الشرح
 لكن بحال الافتاء بعلوم صحيحة كما في جامع الفصولين واما
 عزل الخائن فواجب واما العاجز فمضم اليه اخر كما قد مضى
 والعدل الكافي لا يملك عزل نفسه والحيلة فيه شيان
 احدهما ان يجعله الميت وصيا على ان يعزل نفسه قتيلا
 الثاني ان يدعي دينا على الميت فيتمه القاضي ويخرجه
 كذا في الوصاية وفي الخاتمة القاضي كما اتم الوصي
 لا يخرج على قول ابي حنيفة واما يرضع اليه اخر وقال
 ابو يوسف يخرج وعليه الفتوى المعتبر في مرض الموت
 كالمكاتب في زمن سعيته فلو اعتق عبده فيه فقتل
 مولا خطاه فعليه قيمتان يسعي فتمها وامدة للاعتاق
 فيه لكونه وصية ولا وصية للقاتل واخرى وهي الا
 قل من قيمة ومن دية المقتول لخاتمة كالمكاتب الذي
 خطا ولو شهد في زمن السعاية لم يقتل كما في شهادت
 الصغير والمدبر بعد موت مولا كالمعتق في زمن
 فلو قتل في زمن سعيته خطا كان عليه الاقل وعندها
 الدية على عاقلة وهي من جنبايات الجمع وصرح ايضا

في الكافي

في الكافي قبيل القسامة بان المدبر في زمن سعيته كالمكاتب
 عنده وحرمة وفن عندها وكذا لو مات وتركته مدبرا لآمال
 له غيره فقتل هذا المدبر خطا فعليه ان يسعي في قيمة
 لو قتل قبل عنده كالمكاتب وعندها عليه الدية انتهى وعلى
 هذا ليس للمدبرة ان تزوج زوجها من سعيته لان المكاتب
 لا تزوج بنفسها وعندها لها دية لانها حرة وقد اقيمت به
 القاضي لا يعزل وهي الميت الا في ثلاث فيما اذا ظهر خيانتها
 او تصرف ما لا يجوز عالما بخيانتها او ادعي دينا على الميت وعجز
 عن اتيانه ولكن في هذا يقول له ما يدعي الميت او عزله
 ولا ينصب وصيا مع وجوده الا اذا غاب غيبة منقطعة
 او اقر له في الدين كما في الخزانة لا يملك الوصي بيع شيء باقل
 من ثمن المثل الا في مسألة ما اذا بيع عبده من فلان ولم
 يرض الوصي به بتم المثل فله الخط الوارث اذا تصدق
 بالثلث الموصي به للفقر او هبها له وهي لم تجز وبأجل الثلث
 مرة اخرى وتصديق به مرة اخرى كما في القنية الوصي يملك
 الا ايضا سو كان وهي الميت او وصي القاضي كما في الخاتمة
 الوصي اذا خلط مال الصغير بماله لم يضمن منها ايضا
 للوصي اطلاق غريم الميت من الحبس ان كان موعرا لان
 كان موعرا لا يملك القاضي التصرف في مال اليتيم مع وجود
 وصيه ولو كان منصوبه كما في بدوع القنية لا يضمن الوصي
 ما انفقه على ختان اليتيم اذا كان متعارفا لا سرق فيه
 ومنهم من شرط ادن القاضي وقيل يضمن مطلقا كذا

في عصب اليتمة القاصي اذا قام فيما لم يحز الوصي لانغزل
 الوصي وان اقامه معام الاول انغزل كذا في قسمة الولولجية
 اخذات احد الوصيين اقام القاصي الى وصيا او وصم اليه
 اخر ولا يتطل اذا الوصي لهما بالصدق بالتلث نصعا
 حيث شاكد في الخزانة وفي الباقي خلاف الوصي اذا ابرا
 عن ما وجب بعقد صح ويضم الى ابراهيم كانه عز يدك
 الكتابة وكذا الوكيل والاب الغلام اذا لم يكن ابو حاكم
 وليس من هو في حجره تعليم الحياكة لانه يعبر بها للام ولا
 احاد انها ولو كان في حجر عمه قال القاصي جعلتك وكلا
 في تركه فلان كاه وكلا في الحفظ لا غير ولو زاد تشتر
 وتبيع كان وكلا فيهما ولو قال جعلتك وصيا في تركه
 فلان كان وصيا في الكل اذا مات الوصي خرج الموصل به
 عن ملكه ولم يدخل في ملك احد حتى يقبل الموصل له فيدخل
 في ملكه او يرد في ملكه في ملك الوترية كذا في التهرب قصي
 الوصي الذي لم طهر له اخر ضمن له حصته الا اذا قضى بالمر
 القاصي انفق الوصي على اليتيم من مال نفسه ثم اراد
 الرجوع لم يقبل الابدية **كتاب الفرائض**
 الميت لا يملك بعد الموت الا اذا نصب شيك للصبي ثم
 مات فتعقل الصبي فيها بعد الموت فانه يملكه ولو
 عنه كذا ذكره الزيلعي من المكاتب العطا لا يورث
 كذا في صلاح البرازية ذرية الزيلعي من اخر كتاب المو
 الا ان ثبت المعتق ترث المعتق في زماننا وكذا ما

القيدي

فضل

فضل بعد فرض احد الزوجين برده عليه وكذا المال يكون
 للبيت رضاعا وعزاه اليها بية نساء على ان يمس في زماننا
 بيت مال لانهم لا يضعونه موضع كل انسان يرث ويورث
 الا ثلاثة الانبياء لا يرثون ولا يورثون وامر من انه عليه
 السلام ورث خبيجه لم يصح وانما وهبت مالها له في صحبتها
 والمرث لا يرث وترثه ورثته المستلمون والجنين يرث ولا
 يورث كذا في اخر اليتمة وفي الثالث نظر بعلم ما قد مناه
 في البيوع واختلفوا في وقت الارث فقال مشايخ العراق
 في اخر جزء من اجزاء حيوة المورث وقال مشايخ بلخ عند
 الموت وفائدة الاختلاف فيما لو قال الوارث لجاريسموت
 ان مات مولاك فانت حرة فعلى الاول تعتق لا على الثاني
 كذا في اليتمة الارث يجري في الاعيان واما الحقوق
 فمنها ما لا يجري فيه كحق الشفعة وخيار الشرط وحل العقد
 والنكاح لا يورث وجس البيع والرهن يورث والوكالة
 والعوارض والودائع لا تورث واختلفوا في خيار العيب
 من قال يورث ومنهم من اشتهر للوارث ابتداء والدية تورث
 اتفاقا واختلفوا في القصاص فذكر في الاصل انه يورث ومنهم
 من جعله للوارث ابتداء ويجوز ان يقال لا يورث عندك
 خلافا لهما اخذ من مسألة لو برهن احد الوصيين على القصاص
 والباقي غيب فلا بد من اعادته اذا حصر واعطاه خلافا
 لهما كذا في اخر التتمة واما خيار المقيمين فاعتقوا على ان
 ثبت للوارث ابتداء الجدة كالا في احد عشر مسألة

١٢٠

مطلوب المصلحة لا في اخر الفرائض مسألة

خمسة الفرائض وستة غيرها اما الخمسة الاولى الحدة
 ام الاب لا ادب لها مع الاب ولا تحجب بالجد الثانية
 الاخوة لا يورثون اولادهم لا يورثون بالاب ولا يورثون
 بالجد على قولهما ولا يورثون بغيرهما كما في قول الامام في
 الفتوى فالمخالفة على قولهما خاصة الثالثة للام ثلث ما بقي
 مع احد الزوجين والاب ولو كان مكان الاب جد فلام
 ثلث ما بقي مع احد الزوجين جميع المال عند حنيفة ومالك
 خلافا لابي يوسف الرابعة لو مات المعتقد عن اب معتقة
 وابن معتقة فللاب السدس والباقي للابن في رواية ولو
 كان مكان الاب جد فالكل للابن في الروايات كلها على
 قول الامام الخامسة لو ترك جد معتقة واخاه قال ابو حنيفة
 يختص بجد بالاولاد وقالوا الا بينهما ولو كان مكان الجد
 اب والميراث كله له اتفاقا واما المسائل الست فاربعة
 في الكتب المشهورة لو وصي لا قريبا فلان فلا يدخل الاب
 ويدخل الجد في ظاهر الرواية وفي صدقة الفطر تحب
 صدقة فطر الولد على ابيه الغني دون جده ولو اعتق
 الاب حرة ولادة وله الى ماله دون الجد ويصير الصغير
 مسلما باسلام ابيه دون جده الخامسة لو مات وترك
 اولادا صغارا وما لا فالولاية للاب فهو كوصي الميت
 بخلاف الجد والسادسة في ولاية الانكاح ولو كان
 للصغير اخ وجد فعلى قول ابي يوسف يشتركان على
 قول الامام يختص الجد ولو كان مكانه اب اختص اتفاقا

ثم زدت

ثم زدت اخرجي و هو انه اذا مات ابوه صار يتما ولا يقوم
 بالجد مقام الاب لان الله اليتيم عنه فهو شاعدا مسئلة
 ثم رأت اخري في نفقات الخانية لو مات وترك اولادا
 صغارا ولا مال له ولهم ام وجد اب الاب فالنفقة عليهما
 اثلاثا الثلث على الام والثلثان على الجد انتهى ولو كان كالا
 كانت كلها عليه كالا لا تشاد له الام في نفقتهم فهي ثلاثة عند
 الجد القاسد من ذوي الارحام وليس كاب الاب فلا يلي
 الانكاح مع العصبة ولا يملك التصرف في مال الصغير ولو
 ادعى نسب وله جارية ابن بنته لم يثبت بلاء تصديق
 وفي الميراث مزدوي الارحام الا في مسئلة ما اذا قلنا له
 بنته فانه لا يقتل به كاب الاب كما ذكر الزيلعي والحدادكي
 في الجنائيات وهو الميت كالا في مسائل لا يجوز اقراضه
 اتفاقا ويجوز اقراض الاب في رواية الثانية بشرط ان يبيع
 لنفسه بشرط الخيرية لليتيم وللأب ذلك بشرط ان لا يضر
 الثالثة للاب ان يقضى دينه من ماله وله بخلاف الوصي
 الرابعة للاب الاكل من مال ولله عند الحاجة والوصي بقدر عمله
 الخامسة للاب ان يرهن مال ولله على دينه بخلاف الوصي
 السادسة لا تقوم عبارة معام عبا رين فاذا باع واشترى
 لنفسه بالشرط فلا بد من قوله قبلت بعد الاب بخلاف الآ
 السابعة لا يلي الانكاح بخلاف الاب الثامنة لا يورث بخلاف
 الاب التاسعة لا يورث من ماله صدقة فطره بخلاف الاب
 العاشرة لا يستعمل بخلاف الاب الحادية عشر لا حضنة

معدوم من الميت كالا لا يورث

له خلاف الاب المست لليرث الا في مسئلة ما اذا ضرب بطن
امراة فالقته ميتا فان الغرة يرثها الخين لتوث عنه
كما في جنابات المبسوط ولا يملك الميت الا في مسئلة ذكرنا
ها في الصيد ولا يضمن الا في مسئلة ما اذا حضر بغير تعديا
ثم مات فوقع انسانا فيها بعد موته كانت الدية على عاقلة
ولو حضر بغير تعديا فاعتقه مولاه ثم مات العبد فوقع انسانا
فيها فالدية على عاقلة المولى كما في الجامع لو مات المستامن
في دارنا عن مال وورثته في دار الحرب وقف ماله حتى
يقدموا فاذا قدموا فلا بد من بنية ولو اهل دمة ولا بد
ان يقولوا لا نعلم له وارثا غيرهم ويوجد منهم كقبيل ولا
يقبل كتاب ملكهم ولو ثبت انه كتابه كذا في مستامن
فتح العذير قال الشيخ عبد القادر في الطبقات في باب
الرهز في احد قال الجرجاني في الخزانة قال ابو العباس
الناطع رايته خط بعض مشايخنا في رجل جعل لاهل
بنية دارا بنصيب على ان لا يكون له بعد موت الاب ميراثا
جاز وافق به الفقيه ابو جعفر محمد بن ابي ابي
محمد بن سماع البجلي وحكي ذلك اصحاب محمد بن ابي الحارث
وابو عمرو والطبري انتهى والله سبحانه اعلم بالصواب ثم الف
الثاني وهو من القواعد من الاشياء والنظائر تنزه الف
الثالث وهو من الجمع والفرق ثم الله
ثم مولاهم بنية وكلمه امير
بسم الله الرحمن الرحيم

على

على ما انعم والهم وفصح من دقائق الحقائق وفهم وصلي
الله على رسوله محمد وآله وصحبه وسلم وتعد هذا هو
الفن الثالث من الاشياء والنظائر وهو من الجمع والفرق
ونتهت فيه على احكام يتعدد ورها ويقع بالفتنة
جهلها هي احكام الناسو الجاهل والمكره واحكام
الضبيات والعبيد والسكران والاعمى واحكام
الجل وقد بيناها في هذه القول ثم ذكرنا كتاب البيع
والاحكام الاربعة الاقتصار والاستناد والقياس
والانقلاب وحكم النفود من ما يتعين وما لا يتعين
بيان جريان احكامها كان الاخر بيان حكم النساء
هل يعودن او لا وما فرغ على ذلك وبيان ان النايب
يملك ما يملك الاصيل وبيان ما يقبل الاستعاضة من
الحقوق وما لا يقبله وبيان ان الزبوف كالجماد في
بعض دون بعض واحكام الياوم واحكام المحن
وبيان ما يعتبر فيه المعنى دون اللفظ وعكسه احكام
الانثى احكام الجن احكام الرعي احكام المحارم احكام
غيبوبة المشقة احكام العقود احكام الفسوق القول
في ملكة القول في الدين القول في ثمن المثل وجرمة المثل
وهو المثل القول في الشرط والتعليق القول في السفر
وفي احكام المسجد والحرم وبعده الحجة **احكام**
الناسي وحذ النسيان في التحريم بانه علمه بملك
الشيء وقت حاجته اليه واختلفوا في الفرق بين السهو

والنسيان والمعملة انما تترادفان واتفق العلماء على انه مستعصا
 للاثم مطلقا الحديث الحسن ان الله تعالى رفع عن اثم الخطاء
 والنسيان وما استكرهوا عليه قال الاصوليون انه من باب
 ترك الحقيقة بدلالة محل الكلام لان عين الخطا واخويه غير
 مرفوع فالمراد حكمها وهو انواع اخروي وهو المالم وديني
 وهو الفساد والحكمان مختلفان فصار الاثم بعد كونه مجازا
 مشتركا فلا يعم اما عندنا فلان المجاز لا عموم له كاذن ثبت
 اجماعا لم يثبت الاخر كذا في التبيين وعمامة في شرحنا على
 المنار واما الحكم الديني فان وقع في ترك ما لم يستطع
 بل يجب تداركه ولا يحصل الثواب المترتب عليه او فعل منه
 فان اوجب عقوبة كان شبهة في استعاطها من نسي صلو
 اوصو ما او حجا او زكوة او كفارة او نذر وجب قضاؤه بلا
 خلاف وكذا لو وقف بغير عرفة غلط يجب القضاء اتفاقا ومنها
 من صلي بجماسة مانعة ناسيا ونسي دكنا من اركان الصلاة
 او يتقن الخطا في الاجتهاد في الماء والتوبة وقت الصلوة والصوم
 او نسي نية الصوم او تكلم في الصلاة ناسيا وحما يستطع حكمه
 في النسيان لو اكل او شرب ناسيا في الصوم او جامع لم تبطل
 او اكل ناسيا في الصلوة لم تبطل ولو سلم ناسيا في الصلوة الرباعية
 على راس الركعتين والناسي والعامد في اليمين سواء كذا في الطلاب
 لو قال زوجتي طالق ناسيا ان له زوجة وكذا في العتاق وكذا
 في محظورات الاحرام وقد جعل له أصلا في الحرير فقال
 انه ان كان مع فذكر ولا داعي له كمال المصلي لم يستطع التقدير

قوله ولو سلم ناسيا في الصلوة في حرب لو
 سقط وهو لا يبطل كذا في حقه قوله الا
 بخلاف سنة في الفقه حرم

في ترك ما لم يستطع

مخلاف

مخلاف في سلة في المعصية او لا معه داع كاكل الصيام سقط او لا
 ولا فاولج كترك الدايح التسمية انتهى ومن مسائل النسيان
 لو نسي المديون الذي حي مات فان كان ثمن مبيع او قرض
 لم يواضد به وان كان غصبا يواضد به كذا في الخانية ومنها
 لو علم الوصي بان الموصي اوصي بوصايا لكنه نسي بقدرها
 وحكمه في وصايا بخراتة المفتين واما الجاهل بحقيقة علم
 العلم عما من شانه فان قارب اعتقاد التيقن فركب وهو
 بالشعور بالنسي على خلاف ما هو به والابسيط وهو المراد
 بعدم الشعور واقسامه على ما ذكره الاصوليون اربعة جهل
 بالحل لا يصلح عذرا في الاخرة لجهل الكافر بصفات الله تعالى
 واحكام الاخرة وجهل صاحب الهوى وجهل الباغي صفي
 بضمن مال العادل اذا اتلفه وجهل من خالف في اجتهاده
 الكتاب والسنة كالفتوى ببيع امهات الاولاد والثالث
 لجهل في موضع الاجتهاد الصحيح او في موضع الشبهة
 يصلح عذرا وشبهة كالمحتم اذا اضر على ظن انها فطرته
 ولكن زني بجارية والده او زوجته على ظن انها حل له في
 الجاهل في دار الحرب من مسلم لم يهاجر وانه يكون عذرا
 ويحقق به جهل الشفيخ وجهل الامة بالاعتناق وجهل البكر
 بكساح الولي وجهل الوكيل بالماذون بالاطلاق وضله
 انتهى ومما فرقوا به بين العلم والجهل لو قال ان لم اقتل
 فلانا فلدا وهو ميت ان علم به حنث والا لا كذا في الكفر
 وقالوا لو لم تعلم الامة بان لها خيار العتق لا يبطل بسلوكها

مطلوب الحكم

لست

ولولم تعلم الصغيرة بخيار البلوغ بطل وقالوا لو استقام
جارية متنبئة او ثوبا ملفوفا فظهر انه ملكه بعد الكشف
فيل يعذب اذا ادعاه الجهل في موضع الخطا وقيل الاول يعتمد
الاول وقالوا بعد الوارث والوصي والمتولي بالتناقض
للجهل وقالوا اذا قبلت الخلع ثم ادعت الثلاث قبله تسع
فاذا برهنت استردت البدل للجهل في محله ولو قبل الكتاب
واذي المدعي ثم ادعى الاعتاق قبله تسع وليسترد اذا
برهن وقالوا اذا باع الوصي والاب ثم ادعى انه وقع بفن
فلحش وقال لا اعلم يقبل وقالوا في باب الرضاع ولا
يصير التناقض في الحرية والنسب والطلاق كما وصفتنا
في البحر من باب المتفرقات ان الجهل معتبر عندنا في دفع
فله ضمان على الكبيرة لو جهلت ان الارضاع مفسد كما
في الهداية وفي الخلاصة اذا انكلم بكلمة الكفر جاهلا قال
بعضهم لا يكفر وعامة هم على انه يكفر ولا يعذر انتهى وفي
اخر البيهقي ظن لجهله ان ما فعله من الخطورات
حلال له فان كان مما يعلم من دين النبي صلى الله عليه وسلم
ضرورة كفره الا لا وقالوا في باب خيار الوتة لو
استعري ما كان رده ولم يتغير ولا خیار له الا اذا كان
لا يعلم انه مربيته لعلم الرضا به كذا في الهداية وقالوا
في كتاب الغصب ان الجهل بكونه مال الغير يدفع الاثم
للضمان وفي اقوال البيهقي سئل علي بن احمد عن رجل اقر
ان لفلان عليه حنطة من سلم عقده بينهما ثم انه بعد

مطلوب كونه الكفر جاهلا

ذلك

ذلك قال سالت النعمان عن العقد فقالوا هو فاسد
فلا يجب على شيء والمقرعة في الجهل هل يواظب ان
قالوا لا يستقط عنه الحق بدعوى الجهل انتهى وقال قبله
اذا اقر بالطلاق الثلاث على ظن صدق ما توقع من بين
خطاوه بافتنا الاهل لم يقع ديانته ولا يصدق في الحكم
ولو باع الوكيل قبل العلم بالوكالة لم يجز البيع ولو باع الوصي
قبل العلم بالايصا جاز ولو باع ملكا بيه ولم يعلم بونه
ثم علم جاز وكذا لو باع الجدة مال ابنه ولم يعلم بونه ثم
علم وكذا لو باع الجدة مال ابنه ولم يعلم بونه فقد علي
الصغيرة ومقتضى بيع الوارث انه لو زوج ابنه ثم مات
ميتا نفذ ولو باع على انه ابق فان راعا بيبقي
ينفذ ومما فرقوا به بين العلم للجهل ما في وكالة الخاتمة
الوكيل بقضا الدين اذا دفعه الى الطالب بعد ما وهب
الدين من المديون قالوا ان علم الوكيل بالهبة ضمن والا فلا
ولو دفع الى الطالب بعد رده قالوا ان علم الوكيل بغير
الغبة ان الدفع الى الطالب بعد رده لا يجوز ضمن ما دفع
والالا ولو دفع بعد ما دفع الموكل فعن ابي يوسف الفرق
بين العلم والجهل والمذهب الضمان مطلقا كالمشتا وضمان
اذا اذنت كل منهما لصاحبه باداء الزكاة فاري احدهما
عن نفسه وعن صاحبه ثم ادعى الباقي عن نفسه وعن
صاحبه فانه ضمن مطلقا والماور بقضا الدين اذا اذ
الامر بنفسه ثم قضى للمامور فانه لا يضمن الا لم يعلم بقضا

المفتي

الموكل قالوا هذا علي قولها اما علي قوله فيضمن علي كل حال
 انتهى ولو اجازته الورثة الوصية ولم يعلموا او هو لم يسمع
 اجازتهم كذا في وصايا الخاتمة وفي وكالة المنية امر رجلا
 ببيع غلامه بابتدئ بفاعه بالف درهم ولم يعلم الموكل بما
 باعه فقال الما نورعت الغلام فقال اجزت جاز البيع كذا
 في النكاح وان قال قد اجزت ما امرك به لم يجز انتهى وفي
 وكالة الولوالجية ادعى في بعض الورثة عن القاتل عمدا ثم
 قتله الباقي ان علم ان عموا البعض بسقط القصاص
 امض منه والا فلا لان هذا مما يستكمل علي الناس انتهى
 وفي جامع الفضول وكله بقبض دينه فقبضه بعد
 ابراء الطالب ولم يعلم فله في دين لم يضمن وللذرع
 تضمن الموكل ولو كره ببيع عبده فباعه بعد موته
 غير عالم وقبض الثمن فله في دين لم يضمن ولا ضمان
 علي الموكل انتهى **احكام الاكرام** المذكورة في اخر
 المنار وهي شهيرة في الفروع تركناها قصدا
احكام الصبيان هو جنين مادام في
 بطن امه فاذا انفصل ذكر او فصي ويسمى رجلا كما في اية
 الوارث الي البلوغ فعلا م الي تسع عشرة فشاب الي اربع
 وثلاثين فكل الي اربعة وخمسين فشيخ الي اربعة وخمسين
 في اللغة وفي الشريعة يسمى غلاما الي البلوغ وبعد شأنا
 وفي الي ثلاثين فكل الي خمسين فشيخ وكما في ايمان
 البرازية فلا تكليف عليه بشي من العبادات حتي الزكوة

والمراد بالمرء المولود من رجل وامرأة
 ولو كان من رجل وامرأة لم يكن له ميراث
 ولو كان من رجل وامرأة لم يكن له ميراث
 ولو كان من رجل وامرأة لم يكن له ميراث

المرء المولود من رجل وامرأة
 ولو كان من رجل وامرأة لم يكن له ميراث
 ولو كان من رجل وامرأة لم يكن له ميراث
 ولو كان من رجل وامرأة لم يكن له ميراث

عندنا

عندنا ولا بشي من المنهيات فلا حد عليه لو فعل اسبابها
 ولا قصاص عليه وعدم خطا واما الايمان بالله تعالى ففي
 التحريم واستثنائي فخر الاسلام من العبادات الايمان
 فاثبت اصل وجوبه في الصبي لسببه خلة العلة لا
 الا اذا فاد الاسلام عاقلا وقع فرضا فلا يجب تجديده
 بالغ كتحجيل الزكوة بعد السبب ونفاه شمس المامية
 لعدم حكمه ولو اذاه وقع فرضا لان عدم الوجوب كان
 لعدم حكمه فاذا وجد وجد الاول اوجه انتهى واختلفوا
 في وجوب صدقة الفطر في ماله والاضحية والمعتمد
 الوجوب فيؤديها الولي وينحها ولا يتصدق بشي من
 لحمها فيطعمه منه ويتباع له بالباقي ما تبقى عينه وانفقوا
 علي وجوب العشر والخراج في ارضه وعلي وجوب نفقة
 زوجته وعيالها وقرباته كالبالغ وعلي بطلان عبادته
 بفعل ما يفسدها من نحو كلام في الصلاة واكل في الصوم
 وجماع في الحج قبل الوقوف لكن لا دم عليه في فعل مخطو
 احرام ولا تنقض طهارته بالعتيقته في صلواته
 وان ابطلت الصلاة وتصح عبادته وان لم تجع عليه
 واختلفوا في ثوابها انها له والمعلم ثواب المعلم وكذا
 جميع حسناته ولا تقع امامته واختلفوا في صحتها
 في الترائيح والمعتمد عدمها ويجب سجدة التلاوة علي
 سامعها من صبي وقيل لا بد من عقله وتحصل فضيلة
 الجماعة بصلوته مع واحد الا في الجمعة فلا يصح ثلاثة

هو منهم وليس هو من اهل الولايات فلا ياتي الانكاح ولا
 القضاء ولا الشهادة مطلقا لكن لو خطب بأذن السلطان
 وصلى بالبحر جاز وتصح سلطنته ظاهر قال في البرازية
 مات السلطان وانفقت الرعية على سلطنة ابن صغير له
 ينبغي ان يفوض امور التقليد على وال ويعد هذا
 الولي نفسه تبعا لابن السلطان لشرفه والسلطان في
 الرسم هو الابن وفي الحقيقة هو الولي لعدم صحة الاذن
 بالقضاء والجمعة من لولاية له انتهى ويصح وصيا
 وانظر او يقيم القاضي مكانه بالغا الى بلوغه كافي منظومة
 ابن وهبان من الوصايا وفي الاسعاف وفي الملتقط
 ولا تصح خصومة الصبي لان يكون ماذونا في الخصومة
 وهو كالبالغ في نواقض الوضوء الا القهقهة ويصح اذانه
 مع الكراهة كما في الجمع لكن في السراج الوهاج انه لا كراهة
 في اذان الصبي العاقل في ظاهر الرواية وكان البالغ افضل
 وعلى هذا يصح تقريره في وظيفة الاذان واما قيامه في
 صلوة الفريضة فظاهر كلامهم انه لا بد منه للحكم بصحتها
 وان كانت اركانها وشرايطها لا توصف بالوجوب
 في حقه واما فرض الكفاية فهل يسقط بفعله نقلا
 وتقبل روايته وتصح الاجابة له وتقبل قوله في الهدية
 والاذن ويتبع من مسر المصحف وتنتع الصبية المطلقة
 التي المتوفى عنها زوجها من التزوج الى انقضائها العدة ولا
 نقول بجوبها عليها على المعتمد ويصح امانه ولا يداوي

مذهب نبي صلى الله عليه وسلم

الابادنة

الامان واليه وتعتب اذن البنت الطفلة مكره قياسا ولا يابى
 به استحسانا كما في الملتقط واذا اهدى للصبي شيء علم انه له
 فليس للولي الاكل منه غير حاجة كافي الملتقط ويصح توكيله
 اذا كان يعقل العقد ويتصدد ولو محجورا ولا تدفع الختوف
 اليه فيخويع بل لموكله وكذا في دفع الزكوة والاعتبار لنية
 الموكل ويعمل بقول المميز في المعاملات كهدية وخوها وفي الملتقط
 ولا يصح الخصومة من الصبي الا ان يكون ماذونا انتهى وحصل
 بوطئته التحليل المطلقة ثلاثا اذا كان مراهقا تحرر الله ويشترى
 التسليم ويملك المالك بالاستيلاء على المباح كالبالغ والتقاط
 كالنقاط البالغ ويجب رد سلامه ويصح اسلامه وردته ولا
 يقتل لو ارتد بعد اسلامه صغيرا او تبعا وتحل ذبيحة بشرط
 انه يعقل التسمية ويضبطها بان يعلم ان الحل للحاصل
 الا بها كذا في الكافي ويوكل الصيد برميها ذاهبا وليس كالبالغ
 في النظر الى الجنبية والحاو بها فيحوز له الدخول على النساء
 الى خمسة عشر سنة كافي الملتقط ولا يقع طلاقه وعتقه الاحكام
 في مسائل ذكرناها في النوع الثاني من الغوايد والطلاق
 والحجر عليه في الاقوال كلها في الافعال فيضمن ما ائتمه الا في
 مسائل ذكرناها في الغوايد في الحجر يشترى حرمة المصاهرة
 بوطئته ان كان من يشترى النساء والا فلا وتثبت ايضا بوطئته
 الصبية المشتبهة وهي بنت تسع سنين على المختار ولا بدل
 الصبي في القسامة والعاقلة وان وجد قاتل في داره كالدابة
 على عاقلة كما في الصغير والجنينة عليه فلا يدخل في

الغزوات السلطانية كما في قسمه لولولجية ولا يدخل صبيان
 اهل الذمة بالتمييز عن صبيان المسلمين كما في ولاشي على
 صبيان بغير تغلب ولا يقتل ولا الحربي اذا لم يتاثر ولو
 قتله مجاهد بعد قول الامام من قتل قتيلا فله سلبه وخل
 فيه كل من لم يستحق السلب الا اذا قاتل ودخل الصبي تحت
 قوله من قتله فله سلبه فاذا قاتل الصبي استحق سلب
 مقتوله لقول الزبيدي يدخل فيه كل من يستحق الغنيمة
 سهما او مضحا انتهى وفي الكثران الصبي من يرضخ
 له اذا قاتل ولو قال السلطان او الولي اذا كان غير بالغ
 فبلغ محتاج الى تقليد جديده انتهى ولا ينعقد يمينه
 ولو كان ماذونا فباع فوجد للشتر في به عيبا لا يحلف
 حتى يبد كذا في العدة ولو ادعى علي صبي بحجور ولا
 مينة له لا يحضر اليه باب القاضي لانه لو حلف فنكل
 لا يفي عليه كذا في العدة ويقام التعزير عليه تاديبا
 وتتوقف عقوبة المترددة بين المنع والضرر على امان
 وليه ويصح قبضه للهبة ولا يبق قف ما قوله ما يحضض
 ومنه اقراضه واستغراضه لو محجور لا لو كان ماذونا
 وكفالة باطلة ولو عن ابيه وصحت له وعنه مطلقا
 وقد جمع الهادي في فصوله احكام الصبيان في اراد
 الاطلاع على كثرة فروعا وحسن تقريرها واستيعابها
 بها وعلى نعم الله تعالى علينا فيها فقصده من جمع المتفرق
 فليظهر ما ذكره الهادي وقد ذكر الهادي ما يكون به بالغ

صبي غارة الصبي به

الخانية

وما يتعلق

وما يتعلق به تركناه قصدا لنصريحهم به في كتاب الحج وكتابنا
 هذا ان شاء الله تعالى كتاب المفردات الملتقطات والصبيته
 التي لا تستر في جوار السفرة بها بغير محرم ولا يضمن الصبي الغصب
 ولو غصب صبيا فوات عنه لم يضمنه الا اذا نقله الى متبعة
 او مكان الوفاة او الحيا وقد سئلت عن اضرار انسان صغير
 واخرجه من البلد هل يلزمه اضرار الى ابيه فاجبت بما في
 الخانية رجل غصب صبيا حرا فغاب الصبي عن يده فان
 الغاصب يحبس حتى ياتي بالصبي ويعلم انه مات انتهى ولو اخذ
 حيا اخذه برضاه لم يضرهم ما في الخانية لانه ما غصبه لانه
 الاخذ قهرا وفي الملتقط من النكاح فيمن خلع بنت رجل
 او امراته واخرجهما من منزله قال احبسهما ابد حتى ياتي
 بها او يعلم موتها انتهى ولو قطع طرف صبي لم تعلم صحته
 ففيه حكمة عدل لاديه ولو دفع سكينه الى صبي فقتل
 نفسه لم يضمن الدافع وان قتل غيره فالديه على عاقلة
 الصبي ويرجعون بها على الدافع وكذا لو امر صبيا بقتل
 انسان فقتله ولو امر صبيا بالوقوف من شجرة فوقع
 ضمن ديبته ولو امره في حافة فغطب ضمنه وكذا لو امره
 بصعود شجرة لنفض ثمرها له فوقع وكذا لو امره بكسر
 الحطب كذا في الخانية وفيها ايضا صبي ابن تسع سنين
 سقط من سطح او غرق في ماء قال لا شيء عليه والديه
 لانه ممن يحفظ نفسه وان كان لا تعقل او اصغر سنا
 قالوا يكون على الوالد او على من كان الصبي في حجره الكفا

لترك الحفظ وقال بعضهم ليس على الوالد شي الا الاستغناء
 وهو الصحيح الا ان يستطاع من يده فعله الكفارة ولو
 حل صبيا على دابة او قال اسكرها وهي اقفة فسقط
 ومات كان على عاقلة الذي حمله على الدابة مطلقا وان
 سير الصبي الدابة فاطوات انسانا فقتلته فالدية
 على عاقلة الصبي الا ان يكون الصبي متمسك عليها فهذا
 ولو كان الرجل راكبا فحمل صبيا لمعه فقتلت الدابة انسانا فان
 كان الصبي لا يتمسك فالدية على عاقلة الرجل فقط والا
 فعلى عاقلة ما انتهى ولو ملاه صبي كوزا من حوض ثم صب فيه
 لم يحل الاحد ان يشرب منه ولا يجوز للولي المباشه لخرجه
 والذهب ولا ان يسقيه خراولا ان يجلسه للبول والغايط
 مستقبلا او مستقبلا ولا ان يخضب يده او رجله بالخنا
 وفي الملقط زوج ابنته من رجل وذهبت ولا تدرك
 الجبريز وجها على الطلب انتهى **احكام السكران**
 هو مكلف لقوله تعالى لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى
 حتى تعلموا ما تقولوا واذا طهرتم تعالوا فاكلوا من ثمرها
 فان السكران محرم فالسكران منه هو المكلف وان كان
 من مباح فلا فهو كالمغني عليه لا يقع طلاقه واختلف
 الصحيح فيما اذا سكر مكرها او مضطرا فطلق في
 في الفوائد انه محرم كالصالح الا في ثلاث الردة
 والاقرار بالحد والحالصة والاشهاد على شهادته نفي
 وزدت على ثلاثة تزويج الصغير والصغيرة باقل من

اربع

مهر المثل

مهر المثل او بالذكاة لا ينفذ الثانية الوكيل بالطلاق صاحبا اذا
 سكر مكرها او مضطرا فطلق لم يقع الثالثة الوكيل بالبيع لو
 سكر فباع لم ينفذ على موكله الرابعة عصب من صباوح ووجه
 عليه وهو سكران وهو في فصول العادي فهو كالصالح
 الا في سبع فبواحد باقواله وافعاله واختلف الصحيح فيما
 اذا سكر من الاشربة المتخمة من الحبوب او العسل والفتو
 على انه سكر من محرم فيقع طلاقه وعتاقه ولو زل عقله بالبيع
 لم يقع وعن الامام انه يقع ان كان يعلم انه ينجح حتى شرب
 والا فلا وصحوا بكراهية اذا ان السكران واستجاب عادة
 ويتبعي ان لا يصح ادائه كالمجنون واما صومه في رمضان فلا
 اشكال انه انصحى قبل خروج وقت النية انه يصح منه اذا
 نوى لانا لا نشترط البتة فيها واذا خرج وقتها قبل
 صومها لم يقضى لا يبطل الاعتكاف سكر ويصح وقوفه
 بعقابه كالمغني عليه لعدم اشتراط النية فيه واختلف في
 حد السكران فقتل من لا يعرف الا يعرف من السماء والرجل المارة
 وبه قال الامام الاعظم وقيل من في كلامه اختلاط وهديان
 وهو قولها وبه اخذ اكثر المشايخ والمعتبر في القدر للسكر
 في حق الحرمة ما قاله احتياط في المحرمات والخلاف في
 الحد والفتوى على قوله لم يافي انتقاض الطهارة به وفي محبة
 انه لا يسكر كالبنيان في شرب الكثر تنبيه قوله السكر
 من مباح كالاغنام يستثنى منه سقوط القضا فانه لا يسقط
 عنه وان كان اكثر من يوم وليلة لانه يصنع كذا في المحيط

احكام العبد والاعانة لا جمعة عليه ولا عيب ولا تشريق
ولا اذان ولا اقامة ولا حج ولا عمره وعورته كالرجل وتزاد
البطن والظهر ويحرم نظره غير محرم الى عورتها فقط في ما
عدها ان اشترى ولا يجوز كونه شاهدا ولا من كيا علية
ولا عاشر ولا قاسا ولا مقوما ولا كاتب حكم ولا امينا لحاكم
ولا اماما اعظم ولا قاضيا ولا واليا في تكاح او قود ولا يلي
امرا عا ما لا نيابة عن الامام الاعظم فله نصف الثمن في نيابة
عن السلطان ولو حكم بنفسه لم تقع ولو اذن لعبد بالنقض
فتقضي بعد عتقه جاز بلا تجديد اذن ولا وصيا الا اذا كان
عبد الموصي والعبد صغارا عند الامام الاعظم ولا يملك ولا
ملكه سيده ولا زكوة عليه ولا فطرة وانما هي على مولاه ان كان
للخدمة ولا اصبحة ولا هدي عليه ولا يكثر الا بالصوم ولا
يصوم غير فرض الا باذن السيد ولا فضا وجب باحبابه
وكذا الاعتكاف والحج والعمره ولا ينفذ اقراب مال ما دون
او مكاتب الا باذن مولاه الا اذا اقر الماذون بما في يده ولو
بعد حجره وكذا اقراب بخانية موجهة للدفع او الفدا
غير صحيح بخلاف حيا وقود ولا ينفذ بتزويج نفسه
وتحريم عليه وجعل صداقا وتكون لثمنها وهما ولا يورث
ولا يورث ولا تصح كفالته حالة الا باذن سيده ولا دية
في قتله وقيمته قاية مقامها كالا وبعضا ولا تبلغها ولا عا
له ولا سهم من دم وحده النصف والاحصان له وضمان
متعلقة برقبته كدينه ولا سهم له من العينة وانما يرضح

قوله ولا ينفذ اقراره بالبيع والبيع هو الذي يبيع به العبد
او اقراره بتزويج غيره اذن له ان يبيع نفسه او يزوجها
او يبيعها لغيره من العبد من الغاية بشرط السيد
او اقراره بتزويجها كماله وكذا في المولى او اقراره
ان لا يبيع او يزوج غيره عليه او اقراره ان لا يبيع
فانه لا يملك اخذ ذلك كله في الدار المحل
قوله ولا ينفذ اقراره بالبيع والبيع هو الذي يبيع به العبد
او اقراره بتزويج غيره اذن له ان يبيع نفسه او يزوجها
او يبيعها لغيره من العبد من الغاية بشرط السيد
او اقراره بتزويجها كماله وكذا في المولى او اقراره
ان لا يبيع او يزوج غيره عليه او اقراره ان لا يبيع
فانه لا يملك اخذ ذلك كله في الدار المحل

لها ان تاكل وبيع في دينه ويدفع في جنسية ان لم يفسد سيده
وتنكح اثنين ولا تترك له مطلقا وطلاقها اثنين وعدها
حيضتان ونصف المثل ولا لعان تقذفها ولا تنكح
على حرة ويصح عتقه عن الكفارات ولا يحرق اذ فيه
ولما بعز وفتها على النصف من قسم الحرة ومهرها
كغيرها ولا يباح ولها مولاها الا بدعوى ولو اقر بوطبها
وايلا الامة المنكوبة شهران ولا خادم لها ولو جيلة
ولا تجب نفقتها الا بالتبوء ولا توطا الا بعد الاستبراء
بخلاف الحرة ولا حصر لعقد الشراي ويجوز جمعها في
مكسكين واحد بدون الرضا ولاظهار ولا ابلا من امته
ولا مطالب لها اذا كان مولاها غنيا ولا حضنة لا قارب
بل السيد ولا قصاص بينه وبين الحر في الاطراف بخلاف
النفس وجب الحكومة بخلق حية ودواه مريض على
مولاه بخلاف الحر ولو زوجه واذ لم تعد على الوطو
الابيعين فعلى السيد ان يوضيه بخلاف الحر ولا يزوج
الا باذن سيده ومهره متعلق برقبته كالدين وبيع في
نفقة زوجته ولا تجب عليه نفقة ولده ولا نفقة لها
الا بالتبوء ولا تسمع الاعوي والشهاد عليه الا بحضرة
سيده ولا يحبس في دينه ويملكه الكفار بالاستيلاء ولا
يصح تصديق العبد والامة على النكاح الا في المسيبيين
قبل العتق بخلاف الحرين كما في الماتار خانية واعتاقه
بالمل ولو معلقا بما يملكه بعد عتقه وكذا وصيته

قوله ويدفع في جنسية ان لم يفسد سيده قبل وفاته يكون لولي الجنسية حق في المكسب
قوله ويدفع في جنسية ان لم يفسد سيده قبل وفاته يكون لولي الجنسية حق في المكسب
قوله ويدفع في جنسية ان لم يفسد سيده قبل وفاته يكون لولي الجنسية حق في المكسب

وصدقته وتبرعه الا هذا اليسير من الماذون والمحبا
 اليسيرة منه والاذن في العزل الى مولاها وهو المطالب
 لزوجه العنين والمحبوب بالتزويج وليس مصرا للنفقة
 الواجبة الا اذا كان مولاها فقرا او كان مكاتبا ولا يعمل
 عنه مولا مونة الا ادم احصا عن اصرام ماذون
 فيه ولا ترجع الحقوق اليه لو وكلا محجورا ولا جنة
 عليها ولا يدخل في القسامة وعلى احدى الامتين بيان
 للعقوبة المبرم بخلاف وعلى احدى المتهمين لا يكون بيانا
 في الطلاق المبرم وامره بعدد ما يوافق في موجب القضاء
 على الامر مطلقا بخلاف الحول الا اذا كان سلطانا وصفي
 بالغصب بخلاف صغيرا ولا يصح وقفه وعقده في
 على احازة من ماله وتخرج الامة في العدة ويصح غيرها
 بغير محرم ولا حق له في بيت المال ولا يؤخذ باليمين
 عننا لو كان ذمي ولا يصح الوقف على عبد نفسه او
 امته الا المديون وام الولد ولم يحكم التقاطه واستيلا
 على المباح ويتبع في الثاني ان ملك مولاها اخذ
 من قولهم لو رد آبقا فالمحل لمولاه وبغرة
 مولاه على الصحيح ولا يجزئ عندنا ومن نعم الله
 على عبده بتيسير جمعها من حالها ولم ارها محجورة
 ولا حول ولا قوة الا بالله اللهم افتح لنا من رحمتك
 والهمنا رشدنا **احكام الاعمي** هو كالبصر الا في
 سائل منها لا جهاد عليه ولا جمعة ولا جماع ولا حج

وانه عليه العزيمة بان لا يفر من الامور بغيرها
 الحول

وان وجد

وان وجد قايلا ولا يصلح للشهادة مطلقا على المعتمد في
 القضاء والامانة العظمى ولاديه في عينه وانما الواجب الحكمة
 وتلكه امامته الا ان يكون ما تعلم القوم ولا يصح عقوبته
 عن كفاية ولم ار حكمة ذكرك وصديق وحضائنه وزوج
 لما اشتراه بالوصف وينبغي ان يكره ذكرك وامام حضائنه
 فان امكته حفظ المحضون كان اهلا ولا فلا يصلح
 ناظرا او وصيا والثانية في منطوية ابن وهبان والاول
 على في اوقاف هلال كما في الاسعاف **الاحكام**
الاربعة قال في المستصفى الاحكام تثبت بطرق
 اربعة الاقتصار كما اذا انشا الطلاء والعناق وله
 نظائر حجة والاعتقاد هو ليس بعللة علة كما اذا
 علق الطلاق والعناق بالشرط فعند وجود الشرط
 ينقلب ما ليس بعللة علة والاستناد وهو ان ثبت
 في الحال ثم يستند وهو داري بين التبيين والاقتضار وذلك
 كالضمومات ملكك عند اداء الضمان مستند الى وقت وجود
 السبب وكالانصاب فانه يجب التكون عند تمام الحول
 مستند الى وقت وجوده وكطهارة المستحاضة والميتيم
 ينتقض عند خروج الوقت ورؤية الما مستند الى وقت
 الحدث ولهذا قلنا لا يجوز المسح لهما والتبيين وهو ان
 يظهر في الحال ان الحكم كان ثابتا في من قبل مثل ان يقول
 في اليوم ان كان زيد في الدار فانت طالق وتبين في
 الغد وجوده فينا يتبع الطلاق في اليوم ويعتبر ابتداء

احكام الحول كقوله في الكتاب اليسير

العدة منه كما اذا قال لامرأته اذا حضت فانت طالق فوات
الدم لا يضيء بوقوع الطلاق ما لم يمتد ثلاثة ايام فاذا
تم ثلاثة ايام حكما بوقوع الطلاق من حين حاضت **الفريق**
بين التبيين والاستناد في التبيين يمكن ان يطلع عليه
العباد وفي الاستناد لا يمكن وفي الخصم يمكن الاطلاق
عليه بشق البطن فيعلم انه من الرحم وكذا اشترط الحلية
في الاستناد دون التبيين وكذا الاستناد يظهر اثره
في القاييم دون الملامشي وان التبيين يظهر فيما فلو قال انت
طالق قبل قدوم فلان بشهر لم تطلق حتى تنوت فلان بعد
اليمن بشهر فان مات لتمام الشهر طلقت مستند الى اول
الشهر فتعتبر العدة اوله ولو وطئها في الشهر صار ترجعا
لو كان الطلاق رجعيا وغرم العقر لو كان باينا ويرد
الزوج بدل الخلع اليها لو خالها في خلا له ثم مات فلان
ولو مات فلان بعد العدة بان كانت بالوضع او لم تحب العدة
لكونه قبل الدخول لا يقع الطلاق لعدم الحمل وهذا يتبع
انه فيها بطريق الاستناد لا بطريق التبيين وهو الصحيح
ولو قال انت طالق قبل قدوم فلان بشهر يقع مقتضا
عليه العدة ولا مستند انتهى والفريق بينهما في المصنف
وقد فرغ الكواشي في الفرق على الاستناد تسع مسائل
فلترجع فيها **احكام النكاح ما يتعين فيه**
لا يتعين لا يتعين في المعاوضات وفي تعيينه في العقد
الفاقد روايتان ورجح بعضهم تفصيلا بان ما فسد

في اربع شيئا فاعاد او قبض منه ثم نفخا فيه فليس
يتعين رد الفروج من الفرج بعد اتم لا قبل تعيينه قبل الفرج
والاولا صحيح وهي رواية سليمان والشافعي رواية الى خصم كذا
في الزماني وذكر في غاية السنان ان الحمار عبد التميمي
انتهى وفي الاول الحمار كذا في الفرج كذا في الفرج كذا في الفرج
من اتم منعه من الفرج كذا في الفرج كذا في الفرج كذا في الفرج
كذا في الفرج كذا في الفرج كذا في الفرج كذا في الفرج

اصله يتعين فيه لا فيما انتقض بعد صحته والصحيح تعيينه
في الصرف بعد فسادده وبعد هلاك المبيع وفي الذي يشترط
فيؤمر برده نصف ما قبض على شركته وفيما اذا تبين بطلان
القضا فلو ادعى على امرأته الا واذن ثم اقرانه لم يكن له على
خصمه حق فاعلى المدعي مدعيه ما قبض مادام قائما ولا
يتعين في المهر ولو بعد الطلاق قبل الدخول فيرد مثل نصه
وكذا الزمها ذكوتها لو نصابا هو ليا عندهما ولا يتعين في النكاح
والوكالة قبل التسليم واما بعد فالعامة كذلك ويتعين في
في الامانات والهبة والصدقة والشركة والمضاربة والغصب
في فصول العادي وكثنا في بيع الشرح جريان الدراهم بحري
الذاني في ثمانية وفي وكالة البنائة اعلم ان تعيين الدراهم
والثاني في حق الاستحقاق لا غير فانها يتعينان حنفا
قد راو وصفا بالاتفاق وبه صرح الامام العباسي في شرح
الجامع الصغير **بيان ما يقبل الاستقاط الخفي**
ولا يقبل وبيان ان الساقط لا يعود
لو قال وارث تركت حتى لم يبطل حقه اذ الملك لا يبطل
بالترك والحق يبطل به حتى لو ان احد الغائبين قال قبل
القسم تركت حتى يبطل حقه وكذا لو قال المرء تركت حتى
في حبس الدهن يبطل كذا في جامع الفصولين وفصول
العادي وظاهره ان كل حق يسقط بالاستقاط وهو ايضا
ظاهر ما في الخاتمة من الشرب ولغظها رجل له مشيل ماء
في دار غيره فباع صاحب الدار ارض مع المشيل ورضي به

صاحب السبيل كان لصاحب السبيل ان يضرب بثلثي الثمن
وان كان له حق اجداء المادون الرقبة لاني له من الثمن ولا
سبيل له على السبيل بعد ذلك كرجل وصي لرجل سكنى داره
الموصي وباع الوارث الدار وعي به الموصي له جاز البيع بطل
سكناه ولو لم يبيع صاحب الدار داره ولكن قال لصاحب السبيل
ابطلت حق في السبيل فان كان له حق اجداء المادون الرقبة
بطل حقه قياسا على حق السكنى وان كان له رقبة السبيل
لا يبطل ذلك بالابطال وذكر في الكتاب اذا وصي لرجل
ثلاث ماله وملت الموصي فصالح الوارث الموصي له من
الثلاث منه على السبيل جاز الصالح وذكر الشيخ الامام المعرف
بخواهر راده ان حق الموصي لم يورث الوارث قبل القسمة
غير متأكد بحتمل السقوط بالاستقاط انتهى فقد علم
ان حق الغائب قبل القسمة وحق حبس الرهن وحق السبيل
لم يورث الموصي له بالسكنى وحق الموصي له بالثلث قبل
القسمة وحق الوارث قبل القسمة على قول خواهر راده
يسقط بالاستقاط وصرحوا بان حق الشفعة يسقط
بالاستقاط وقالوا حتى الرجوع في الهبة لا يسقط
به حتى لو قال الواهب اسقطت حق في الرجوع في الهبة
لم يسقط كما في هبة البراذنة والمال في الوقف فقال قاضي
خان في فتاواه من الشهادات في الشهادة بوقت المدرسة
ان من كان فقيرا من اصحاب المدرسة يكون مستحقا للوقف
استحقاقا لا يبطل بالابطال فانه لو قال ابطلت حق كان

له ان

حاص

له ان يطلب ويأخذ بعد ذلك انتهى وقد كتبنا في شرح الكثر
من الشهادات ما فهمه الطرسوسي من عبارة قاضي خان
ومارده عليه ابن وهبان وما حرمناه فيها وقيل في حقوق
منها خيار الشرط قالوا يستقط به ومنها خيار الزوجة
قالوا يابطل قبل الرقبة بالقول لم يبطل وبالفعل يبطل
وبعد يبطل بهما ومنها خيار العيب يبطل به ومنها الذي
يسقط بالابراء ومنها حق القصاص يسقط بالعفو ومنها
حق القسم للزوجة يسقط باسقاطها وان كان لها
الرجوع في المستقبل واما حقوق الله تعالى فلا تقبل الا
سقاط من العبد قالوا الوعد في المذوف ثم عاد وطلب
حد لكن لا يقام بعد عفو له نقد الطلب واما بالنسبة
بلزوم من العقود فلا يتصف بالاستقاط كالكالة والعار
وقبول الوديعة واما حق الاجارة فينبغي ان لا يسقط الا
بالاقالة وقد وقع الاشتباه في متايل وكثير السوال عنها
ولم اجد فيها مخرجا بعد التفتيش منها ان بعض الذرية
المشروط لهم الربع اذا سقط حقه لغيره من استحقاقه
ومنها المشروط له النذر اذا سقط لغيره بان فرع
له عنه الا ان في القيمة وغيرها ان المشروط له النظر
اذا افوضه لغيره فان كان التفويض له على وجه العموم
صح تفويضه والا فان كان في صحة لم يحز وان كان
عند موته جاز بناء على ان الموصي ان يوصي الى غيره انتهى
وفي القنية اذا عمل الناصر المشروط له النظر نفسه لا ينعزل

لأن الدين ما دام في الذمة مبرور حتى ولو شغل الدين
قال في القنية بعد ان مررنا على ما ذكره في كتابنا من
هو وجه انه تعالى يبرر الاستحقاق انتهى بحسب

الا ان يخرج به الواقف او القاضى ان يقضيها ان الواقف اذا
شرط لنفسه شرطا في اصل الوقف كشرط الادخال والاخراج
والزيادة والنقصان او الاستبدال فاستقط حقه من هذا
الشرط وينبغي ان يقال بالسقوط في الكل لانه الاصل فمن
استقط حقه من شيء كما علم سابقا من كلام جامع الفصولين
الا اذا استقط الشروط له الرجوع حقه لا لا يحد فلا يستقط
كما فهم الطرسوسي بخلاف ما اذا استقط حقه لغيره وبما
اذا استقط الواقف حقه من ما شرطه لنفسه او لغيره
فان قلت اذا اقر له الشروط الرجوع او بعضه انه لا حق
له فيه وانه يستحقه فلان فهذا يستقط حقه قلت نعم ولو
كان مكتوب الوقف بخلافه لما ذكره الخصاف في باب منتقل
واما حق المطالبة برفع جردع الغير الموضوع على
حائظه بقديا فلا يستقط بالابراء ولا بالصالح ولا بالعفو
ولا بالبيع ولا بالاجارة كما ذكره البرازي من فصل الاستحلال
فاعتبر هذا التعمير فانه من مفردات هذا المالك في
سائر الله تعالى والحوادث والافواه الاباسد العلي العظيم
ايضاح الكراماني من السلم لوقال رب المال السلم استقطت
حقي في السلم في ذلك المكان او البلد لم يستقط انتق وقد
وقعت حادثة سئلت عنها شرط الواقف له شرطا
من ادخال واخراج وغيره وحكم الواقف متضمنا
لشرط حاكم حنفي ثم رجع الواقف عن ما شرطه لنفسه
من الشروط فاجبت بعدم صحة رجوعه لان الوقف

الحكم

الحكم لازم كما مر جوابه بسبب الحكم وهو شامل للشروط ولزم
كلزوم كما صرح به الطرسوسي فمن استقط حقه فيما شرط له
من الرجوع لا احدى فانه قال بعدم السقوط وحلته ان الاشراط
له صار لازما كلزوم الوقف فكما ان الشروط له لا يملك
استقاط ما شرط له فكذلك الشارط يدل عليه ايضا ما نقلناه
عن ايضاح الكراماني من استقاط رب السلم حقه مما شرط
له من تسليم المسلم فيه في مكان معين فانه يدل على الشرط
اذا كان في ضمن لازم فانه يلزم ولا يقبل الاستفاطة
بيان ان الساقط لا يعود فلا يعود الترتيب
بعد سقوطه نقلته الفوايت بخلاف ما اذا سقط بالتبطل
فانه يعود بالبدن لان النسيان كان مانعا لاستقطا
فهو من باب زوال المانع ولا تعود النجاسة بعد الحكم
بزوالها فلو دبر الجلد بالشمس وخوها وفرك الثوب
من المني وجفت الارض بالشمس ثم اصابها ماء فلا
تعود النجاسة في الاصح وكذا البراذ اغار ما وثا ثم
عاد ومنه عدم صحة الاقاله للاقاله في السلم لانه
دين سقط فلا يعود واما عود النفقة بعد سقوطها
بالنشوز بالرجوع فهو من باب زوال المانع لادن باب
عود الساقط وعلى هذا يختلف المشايخ في بعض
مسائل الخيارات عن البيوع منهم من قال يعود الخيار
نظرا الى انه مانع من العمل المقضي ومنهم من قال
لا يعود نظرا الى انه ساقط لا يعود وقد ذكرنا

هذا يعود النجاسة

في الشرح والاصل ان مقتضى الحكم ان كان موجودا والحكم
 معدوم فهو من باب المانع وان علم مقتضى فهو من
 باب الساقط وقد وقعت حادثة الفتوى ابراهيم
 ثم اقر بعهده بالمال لمبرائه هل يعود بعد سقوطه اجبت
 بانه لا يعود لما في جامع الفصولين برهن انه ابراهيم من
 هذه الدعوى ثم ادعى المدعي ثانيا انه اقر بالمال بعد
 ابراهيم هذه الدعوى فلو قال للمدعي عليه ابراهيم وقبلت
 الاقرار او قال صدقت لا يصح هذا الدفع يعني دعوى
 الاقرار ولو لم يقبله يصح الدفع لاحتمال الرد والابرا
 يرتد بالرد فبقى المال عليه انتهى وفي الماتار خاتمة من كتاب
 الاقرار لو قال لا حق في عليك فاشهد لي عليك بالنف
 درهم فقال نعم لا حق لك علي ثم اشهد ان عليه الف درهم
 واليهود يستعملون ذلك كله فهذا باطل لا يلزم شيء ولا
 يسع اليهود ان يشهدوا عليه انتهى وما فرغت علي
 قولهم الساقط لا يعود قولهم اذا حكم القاضي برب
 شهادة الشاهد مع وجود الاهلية لغتق او لثمة
 فانه لا يقبل بعد ذلك في تلك الحادثة **بيان ان**
الدرهم الزهوف كالجناد في مسائل دكوناها
 في شرح الكفر من البيوع **بيان ان النائم كالمستيقظ**
 في بعض المسائل قال العلواني في اخر فتاواه النائم
 كالمستيقظ في خمس وعشرين مسألة الاولى اذا نام
 في فاه مفتوحة فقطرة قطرة من ماء المطر في فيه

الصائم على
 تقاطع وجهه

فسد صومه وكذلك لو قطر احد قطرة من الماء في فيه وبلغ ذلك
 جوفه الثانية اذا جامعها زوجها وهي نائمة فسد صومه
 الثالثة ان كانت محرمة فجامعها زوجها وهي نائمة فعليها
 الكفارة الرابعة المحرم اذا نام فجارحل حلقه مائة وحب
 الجز عليه الخامسة المحرم اذا نام فاقبل على صيد فقتله
 وحب عليه الجز السادسة اذا نام المحرم على بغير ودخل في
 عرفات فقتل ذكرا للبح السابعة الصيد المرمي اليه بالسهم
 اذا وقع عند نائم فقات من تلك الرمية يكون حراما اذا وقع
 عند اليفطان وهو قادر على ذكوة الثامنة اذا انقلب النائم
 على متاع وكسرت بحب الضمان التاسعة الاب اذا نام تحت جدار
 فوقع الابن عليه من سطح وهو نائم فقات الابن محرم عن الميت
 على قول البعض وهو الصحيح العاشرة من دفع النائم ووضع
 تحت جدار فسقط عليه الجدار ومات لا يلزم الضمان الحادية
 عشر رجل نائم بامرأته ومئة لجنبه نائم لا تصح الخلوة الثانية
 عشر رجل نائم في بيته فجات امرأته ومكثت عنده ساعة صحت
 الخلوة الثالثة عشر لو كانت المرأة نائمة في بيته ودخل عليها
 زوجها ومكث عندها ساعة صحت الخلوة الرابعة عشر امرأة
 نامت فجاء رضيع فارضع من ثديها تثبت حرمة الرضاع
 عشر المتيمة اذا مرت دابة على ماء يكن استعماله وهو عليها نائم
 انتقم قيمته السادسة عشر المصلي اذا نام وتكلم في حالة النوا
 فسد صلوته السابعة عشر المصلي اذا نام وقرأ في حاله قبله
 كعبته تلك القراءة فو رواية الثامنة عشر اذا تلا الآية السجدة

وهو من له فريضة وذكر فان بال من الذكر فمقدم وان بال من الفريضة فمستحق وان بال من الفريضة فمستحق وان بال من الفريضة فمستحق
 عن النبي قال لا يامم الرجل رجلا ولا يمسح برأسه رجلا ولا يمسح برأسه رجلا ولا يمسح برأسه رجلا ولا يمسح برأسه رجلا
 من هذا النوع الحسن الشكلي كذا في الصحيح

في نوم فمستحقا رجل تلزمه السجدة كالسجدة من اليقظان الثانية
 عشر اذا استيقظ هذا النائم فليخبره رجل بذلك كان شقيا
 يفتي بانه لا يجب عليه سجدة التلاوة وتجب في بعض الاقوال وعلى هذا
 لو اقر رجل عند نائم فانتبه فليخبره على هذا العشر ورجل يخطف
 ان يكلم فلانا فاجاب الخاطف المحلوق عليه وهو نائم وقال له لم فلم يستيقظ
 النائم قال بعضهم للجنث والاصح انه يحنث الحادي عشر والعشر
 رجل طلق امراته طلاقا رجعيًا فاجاب الرجل ومسها بشهوة وهي اليه
 صار مرجعا الثانية والعشرون لو كان الزوج نائما فاجاب المرأة
 قبلته بشهوة يصير مرجعا عند ابي يوسف خلافا للمهر الثالثة والعشرون
 الرجل اذا نام وجات امراته وادخلت فرجها في فرجها وعلم الزوج
 بفعلها تثبت حرمة المصاهرة الرابعة والعشرون اذا جات
 المرأة اليه نائم وقبلته بشهوة وانفعا على ذلك ان كان بشهوة تثبت
 حرمة المصاهرة الخامسة والعشرون المصاهرة اذا نام في صلاة فاحتمل
 حجب الغسل فلا يكتله البناء وكذا اذا بقي نائما يوما وليلة او يومين
 وليلتين صارت الصلوة دينا في دمه انتهى **احكام للعتق**
 احكام احكام الصبي العاقل فتصح العبادات منه ولا تجب وقيل
 هو كالمجنون وقيل كالبالغ العاقل وقد ذكرناه في النواقض شرع
 لكن **احكام المجنون** ذكرها الاصوليون في بعض بحث
 العواض فليست بظاهرها من اربابا **ان الاعتبار للمعنى**
 او للفظ ذكرناهما في كتاب البيوع من النوع الثاني **احكام**
الحنث المشكل ذكره النسفي في الكنز حقيقته وذكر من احكام
 وقوفه في الصف وحكم براءته وخنائه وذكر مولانا محسن احكامه

غير الاجل

في الفصل من كتب النفوذ وانا اذكر ما ذكره هناك باختصار فيتم اذا
 مات وصي قربة ولا يدفن الا حرمه ويكفن كفن المرأة ولا يمس حريرا ولا
 في حيوة واذا قبله رجل بشهوة حرم عليه اصوله وفروعه فان زوجه
 ابوه رجلا فوصل اليه جاز والا فلا علم له بذلك او امراة فبلغ فوصل
 اليها جاز والايجل كالغنيين ويلبس لباس المرأة في الاحرام ولا يصلي
 الاقباع ويقوم امام النساء خلف الرجل وان وقف في صف
 النساء اعادها وان في صف الرجال لا يعيدها ويعيدها من
 يمينه ويساره وخلفه مما ذاب اليه ويوضع في الجنان خلف الرجال
 والمرأة خلفه ويجعل خلف الرجل في القبر لو دفنا لضرورتها مع
 بينهما من الصعيد ولا حد على قاذفه ولا عليه بقدره بمنزلة المحبوب
 وتقطع يده للسرة ويقطع سارق ماله وتبعد في صلواته كلمة
 ولا قصاص على قاطع يده ولو عدا ولو كان القاطع امراة ولا تقطع يده
 الا اذا قطع يد غيره عدا وعلى عاقلة ارسله لايخلو به رجل ولا
 امراة ولا يخلو برجل ولا امراة ولا يسافر ثلاثة ايام الا محرم اذا
 اومى رجل لما في بطن امراة بالف ان كان غلاما وبجسمها به ان كان
 انثى فولدت حنثي مشكلا فالوصية موقوفة في الجسما به الزايد
 اليه ان يتبين امره ولو قال لامراته ان كان اول ولد تلبسه غلام
 فانت طالق او قال كذلك لامته فانت حرة فولدت حنثي مشكلا لم
 تطلق ولم تعتق ولا سهم لهم **المقاتلة** وانما يرضع له ولا يقتل
 لو اسير او متد بعد الاسلام والاخراج على امره لو كان ذميا
 ولا يدخل تحت قول المولي كل عبد لي حرا وكل امه لي حرة الا اذا
 قالهما فاعتق ولو قال الزوج ان ملكك عبدا فانت طالق فاشتر

ويعود لها

وسجودها ولا تفرج أصابعها في الركوع وإذا نأى بها شيء في صلواتها
صفت ولا تسبح وتكبر جماعة وتقف أمامه وسطحين ولا
تصلح أمام الرجال ويكره حضورها للجماعة وصلواتها في بيتها
أفضل وتضع يدها على شمالكها تحت يديها وتضع يدها في التشهد
على بكتها بطلع رأس أصابعها ركبتيها وتثورك ولا جمعة عليها
لكن تشهد بها ولا عيد ولا تكبير شرق ولا سافر الإزج أو محرم
والجذب عليها الحج إلا باحداهما ولا يلبس حرم ولا تنزع المخيط ولا
تكشف رأسها ولا تسعي بين الميادين الأخضرين ولا تخلو وإنما تقف
ولا تزل والساعة في طوافها عن البيت أفضل ولا تخط مطلقا
وتقف في حاشية الموقف لأعد الصفرات وتكون قاعدة وهي
راكب وتلبس في أحرامها الخفين وتترك طواف الصدر بعد
الحض ونحو طواف الزيادة بعد الحض وتكفي في خمسة
أوثاب ولا تؤم في الجنابة ولو فعلت سقط الفرض صلواتها
ولا تحمل الجنابة وإن كان الميثاق يندب لها نحو القبة في الثأب
ولا سهم لها ولما يرضح لها إن قالت ولا تقبل المردة والمشرقة ولا
ولا تقبل شهادتها في الحدود والقصاص وتعكف في بيتها وبها
لها غضب يدها ورجلها بخلاف الرجل الا لضرورة والتفصيص بالذكر
أفضل منها وهي على المصنفين الرجل في أدب والشهادة والدية نفسها
وبعضا ونفقة القريب ولا ينبغي أن توفي القضاوان صحتها بغير
الحدود والقصاص وبضعها مقابل بالهر دون الرجل ويجوز الامة على
النكاح دون العبد في رواية والمعتمد عدم الفرق بينهما في وخير الامة
إذا اعتقت بخلاف العبد ولو كان زوجها حرا ولبنها محرم في

الرضاع دونه وتقدم على الرجال في الحضانة والنفقة على
الولد الصغير وفي النكاح من ماله في المهر وفي الانصراف من المهر
وتخرج في جماع الرجال والموقف وفي اجتماع الحيض عند
فمجهل عند القبلة والرجل عند الامام وكذا في المهر وتجب المدية
بقطع نديها وحملته بخلافه من الرجل والحكومة ولا قصاص بقطع
لمر فيها بخلافه ولا قسامة عليها ولا تدخل مع العاقله فلا يبي عليها
من الدية لو قتلت خطأ بخلاف الرجل فان القاتل كاحدهم ويحضرها
في الرحم ان ثبت زناها بالبينه وتجلد جالسة ورجل قائما
ولا تنفي سياسة وينفي هو علما بعد الجدل سياسة الاصل والكف
للحضور للرد عوي اذا كانت مغلدة ولا لليمين بل يحضر اليها القاصي
او يبعث اليها نائبا ينفذها حضرة شاهدين ويقبل ثقلها
بلا رض الخضم اذا كانت محدثة اتفاقا ولا تبدأ الشابة بسلام
وتعزيق ولا خجاب ولا تشمت وتحرم الخلو بالاجنبية ويكره
الكلام معها واختلفوا في جواز كونها نيسة واختار في المشارة
جواز كونها نيسة لارسوله لان الرسالة مبنية على الاشهاد
ومبنى حاله على السب بخلاف النبوة والتمام فيها ولا تدخل
النساء في الغرامات السلطانية كما في الولو الجية من القسمة
احكام الدين حكم حكم المسلمين الا انه لا يؤمر
بالعبادات ولا يصح منه ولا يصح تيممه ويصح وضوءه وغسله
فلو اسلم جازت صلاته ولا يأم على ترك العبادات على قول
وياثم اعتقادها اجماعا ولا يمنع من دخول المسجد جنباً
بخلاف المسلم ولا يتوقف جواز دخوله على اذن مسلم عندها

ولو كان

ولو كان المسجد الحرام ولا يصح هذه ولا سهم له من الغنمة ويرفع
له ان قاتل او دمل على الطريق ولا يحل شرب الخمر ولا يراق عليه بل ترد
عليه اذا غضبت منه ويضمن تلفها له الا ان يظهر معها بين التلويح
فلا ضمان في راقنها او يكون التلف اما يري فذلك بخلاف اتلاف غيره
المسلم فانه لا يوجب الضمان ولو كان التلف ذمياً وينبغي ان يكون
اظهاً لشرها كما ظهرا ببيعها ولم اده الآء ولا يمنع من اسن الجبر
ولا انصر ضارهم لو ملكوها فاسدا او تباعوا كذلك ثم اسلموا وفي الكفر
ويقبل قول الكافر في الحل والحرمة وتعقبه الزيلعي بأنه لا يقبل
فيها وجوابه انه يقبل فمما ضمن المعاملات لا مقصودا وهو مراده كما
افصح به في الكافي ويؤخذ الذي بالتميز عنا في المركب والمسلم قد يكون
كالألف ولا يلبسون الطبايسة والارذية ولا يلبس اهل العلم والشرع
ويجعل علي ورهم علامة ولا يحدثون بيعه او كنيسة في مصر
واختلف الرواية في سكناهم بين المسلمين في مصر والمعتد الجاز
في محلة خاصة واختلف المشايخ هل يلزم تمييزهم بجميع العلامات
او تكفي واحدة والمعتد انهم لا يركبون مطلقاً ولا يلبسون العمام
وان ركب الجمار لضروته نزل في المجمع ويضيق عليهم في المرور
ولا يرحم ولا يجلد والحاصل تمام الحدود كلها عليه الا حد شرب
الخمر ولا يبدل الدين بسلام الحاجة ولا يراى في الجواب على وعليك
وكره مصافحة ويحرم تعظيمه وكره للمسلم ان يوجر نفسه من كافر
لعصر العنب وفي المتن كل شيء يمنع منه المسلم يمنع منه الدين الا
الخمر والخنزير ولا يكره عيادة جاره ولا ضيافته ولا تعجب
الكلاء بين اهل الذمة الا اذا كانت بنت ملك خدعها حاكب



او كفا في بفرق لتكن الفتنة كذا في البزارية تبيين الاسلام
 بحسب ما قبله من حقوق الله تعالى دون حقوق الادميين كما
 لقصاص و ضمان الاموال الا في مسابيل لواجب الكاظم اسلم
 لم ينقطع الحد بسلامه والايستط تبيين اخرا شترك اليهود
 والنصارى في وضع الجزية وحل المناكحة والذبايح وفي الذبح و تبارك
 المحوس في الجزية والدية دون الاطري واستوف اهل الذمة فيما ذكر
 وقتل المسلم بالذمي ودية الكافر والمسلم سوا ولا يقتل المسلم والذي
 يستأمن تبيين اخرا لا توارث بين المسلم والكافر وبحري
 الارث بين اليهود والنصارى والمجوس والكفر كله عندنا ملة
 واحدة بشرط التحلل الدار والكفار يتعاملون فيما بينهم وان
 اختلفت ملاتهم وخرج المرتد فانه يرت كسب اسلامه ورثته
 المسلمون مع عدم الاتحاد احكام الجن قل من نعرص لها
 وقد اقرن اصحابنا القاصي تبيين الدين الشبلي في كتابه احكام الجن
 في احكام الجن لكن لم اطلع عليه الا ان يما نقلته عنه فانما هو
 سطة نقل الاسيوطي ولا خلاف في انهم مكفوفون مؤمنون
 الجنة وكافونهم في النار وانما اختلفوا في ثواب الطائعات في النار
 معزيا الى الاضمار عن الامام لس الجن ثواب وفي التفسير توقف
 الامام في ثواب الجن لانه حيا في القبران فيهم بغيركم ذنوبكم و
 المغفرة لا تستلزم الاثابة لانه ستر ومنه المغفرة للبيضة
 والاثابة بالوعد فضل قالت المعتزلة او عد ظالمهم فيستحق الثواب
 طالحهم قال الله تعالى واما القاسطون فكانوا لجهنم خطبا فلما
 الثواب فضل من الله لا بالاستحقاق قيل قوله تعالى فيما

لم يستطعوا ان يوفوا بعهدهم وكان زناهم ثابثا
 ببينة مستكبرين

استغنى عن كل شيء الا عن العز من الكتاب
 الطاعات واجتناب المعاصي

الارباب

الجان

المطمعون

المعقد

الاربابا تدرك بعد علة بغير لعنة خطا بالثقلين يريد ما ذكرت طنا
 ذكروا ان المراد بالتوقف التوقف في الماكل والشرب والملاذ لا
 الدخول فيه كدخول الملايكة للسلام والزبانية والخنعة والملايكة
 يدخلون عليهم من كل باب سلام الاله انهم فيها الكناح قال
 السراج لا يجوز المناكحة بين بني آدم والجن واسكان الما ولا
 خلا في الجنس انتهى وبعده في هيئة المعنى والنفس وفي القنية
 سئل الحسن البصري عن التزويج بجنينة فقال يجوز بلا شهوة
 ثم دم اخر يجوز ثم رجم اخر يصنع السائل لمخافة انهم في
 بيعة الدهر في فتاوى اهل العصر سئل علي بن احمد عن التزويج
 بملقة مسلمة من الجن هل يجوز اذا تصور ذلك ام يختص الجواز
 بالادمين فقال يصنع هذا السائل لمخافة وجملة قلت هذا
 لا يدل على حكمة السائل وان كان لا يتصور الا ترى ان ابا الليث ذكر
 في فتاويه ان الكفار لو تروا سواي من الانبياء هل روي في السائل
 ذلك النبي ولا يتصور ذلك بعد رسولنا ولكن اجاب على تقدير التصور
 كذا هذا وسئل عنها ابو حامد فقال لا يجوز انتهى وقد استدرك
 على تحرير نكاح الجنيات بقوله تعالى في سورة النحل والله جعل
 لكم من انفسكم زواجا من جنسكم ونوعكم على خلقكم كما قال
 تعالى لقد جاءكم رسول من انفسكم الذي من الادميين انهم وبعضهم
 بما رواه حرب الكوفي في مسائل عن احمد واسحق قال حدثنا
 محمد بن يحيى العطار عن حماد بن عمار عن ابي بصير عن يوسف بن زيد
 عن الزهري قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نكاح
 الجن وهو وان كان منسلا فقد احتضن ما قاله العلماء في

الجن

الاسوداد
 صنف سائر

لا فرق

مطبوع

فلقه علم

الزبد

يونس

المنع عن الحسن البصري وقنادة والحاكم ابن قتيبة واسحق بن
 بن راهب وعبيدة الاشم فاذا اتفق المنع عن كساح الاثني الجنية
 فالمنع من كساح الجني الانسية اولى وبدا عليه قوله في الرد لجملة
 لا يجوز المناكحة وهو شامل لهما لكن روي ابو عثمان سعيد بن العباس
 الوائلي في كتاب الاثم والوسوسة فقال حدثنا ثقات عن سعيد
 داود الزبدي قال كتب قوم من اهل البصرة الى كساح يسألونه
 عن كساح الجني وقالوا ان ههنا رجلا من الجني يطلب اليها
 جارية يزعم انه يريد الخلائق يقال ما اري بذلك بأسا في الدنيا
 الا اذا وجد امه حامل قبل ان يزوجها قالت من الجني فيكون
 الفساد في الاسلام فذلك انه في وقتها لو وطئ جني انسية فهل
 يجب عليها الغسل قال قاضي خازن في فتاواه امه قالت معي
 جني يايتني مرارا واجد في نفسي ما جد لو جامعني روي لا يغسل
 عليها وقوله ان الكال بما اذا لم تنزل اما اذا التزمت وجب كانه
 احتلام ومنها انعقاد الجماعة بالجنية ذكر الاسيوطي عن صاحب
 المرجان من اصحابنا مستدل بحديث احمد بن سعيد رضي الله عنه
 في قصة الجني وفيه فلما قام رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطي اذنه
 شخصان منهم فقالا يا رسول الله انما نحن في ذمة من في صلواتنا
 قال فمستمها خلعهم ثم صلى بنا ثم انصرف ونظيره ما ذكره التبركي
 ان الجماعة تحصل بالملا بكة وقدم على نكاح لو صلى في فضاء باذان
 واقامة منفردة ثم حلف انه صلى بالجماعة لم ينجس ومنها حصة
 الصلوات خلف الجني ذكره في كلام المرجان ومنها اذا امر الجني بين
 يدي المصلي فياخذ كانه يقاتل الانس ومنها لا يجوز قتل الجني بغير حق

وقال

هنا

في النعم

كالانس

الانس
 بن

فيقال

كالانس قال الزبلي قالوا ينبغي ان لا يقتل الجنية البصية التي تمسق سقونة
 لانها من الجنان لقوله صلى الله عليه وسلم اقتلوا ذا الطفتين والانس
 واباكم والجنية البصية فانها من الجن وقال الطحاوي لا بأس بقتل كل
 لانه عليه السلام عاهد الجن ان لا يدخلوا بيت امته ولا يظهروا انفسهم
 فاذا خافوا فقد نقضوا عهدهم فلا حرج لهم والا ولى هو الاذا
 والا عذر يقال لهما رجمي بادت الله او حلي طريق المسلمين فان اتيها
 والانس ان يكون خارج الصلوات اتفق وقد روي ابن ابي الدنيا
 ان علي بن ابي طالب رضي الله عنه رأت في بيتها حبة فادبرت فقبلها فقبلت
 فاشتت في تلك الليلة فقبل لهما انها من النفر الذين استمعوا الرجي
 من النبي صلى الله عليه وسلم فارسلت اليه فابتنع لهما المرحوب
 راسا فاعتقتهما رواه ابن ابي شيبة في مصنفه وفيه فلما
 اصبحنا جرت باشي عند الفد هم ففرقت على المساكين ومنها
 قبول رواية الجني ذكره صاحب اكلام المرجان وذكر الاسيوطي
 انه لا شك في جواز روايتهم عن الانس سمعوه سواء علم الانس
 بهم او لا واذا احاز الشيخ من حضره دخل الجني كما في نظيره من
 الانس واما رواية الانس عنهم فالظاهر منعها لعدم حصول
 الثقة بعد الهم ومنها لا يجوز الاستنجاء بزراد الجني وهو العظم
 كما ثبت في الحديث ومنها ان ذبحتم لا تحل قال في الملتقط وعن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم انه نهى عن ذباح الجني انتهى وقد
 ذكر الامام الكندي في مناقبه في فضل قراءة الامام شيئا من
 الجن واولاد الشيطان وبيان القول والكلام على جماعهم
 واكلهم فوايد الاولي الجمهور على انه لم يكن في الجني شيء واما قوله

الطهسية

يوت

من فاجعت الى الجن انشاها

الجني

الانس

من ذبح الجني لا تحل

الكردي

القول

في قوله لا تأكلوا مما أتاكم من الموتى

تعالى يا معشر الجن والإنس ألم ياتكم رسول منكم فتلوه عن أنتم رسول
عن الرسل سمعوا كلامهم فاندروا قومه لا عين الله وذهب
الضحك وأبو حزم على أنه كان منهم بني نسيكاً حديث وكان
البنّي يبعث إلى قومه خاصة قال وليس للجن من قومه ولا شك أنهم
الندراء فصح أنهم جاءهم أنبياء منهم الثانية قال البغوي في تفسيره
الاحقاف وفيه دليل على أنه صلى الله عليه وسلم كان يبعث إلى الإنس
والجن جميعاً قال مقاتل لم يبعث قبله نبي إلى الإنس والجن واختلف
العلماء في حكم مؤمن من الجن فقال قوم لا تؤاخذهم إلا النجاة من النار
والية ذهب أبو حنيفة وعن الليث نوابهم أن يجاروا من النار
ثم يقال لهم كنوا ترأوا بها كالبهايم وعن أبي الزناد كذلك وقال آخرون
يثابون كما يصابون وبه قال مالك وابن أبي ليلى وعن الضحاك أنهم
يلهمون التسبيح والذكر فيصيبون من الجنة ما يصيبه بنو آدم
من نعم الجنة وقال عمر بن عبد العزيز مؤمن من الجن حول الجنة
في روضها وليسوا منها انتهى الثالثة ذهب الحارث المحاسب إلى أن الجن
الذين يدخلون الجنة يكونون يوم القيمة نراهم ولا يروننا عيسى
ما كانوا عليه في الجنة الدنيا الرابعة صرح ابن عبد السلام بأن
الملائكة في الجنة لا يرون الله تعالى قال لأن الله تعالى قال لا تدركه
الابصار الآية وقد استثنى من مؤمنوا البشر فيرى على عونه في
الملائكة قال في إكام المرجان ومقتضى هذا أن الجن لا يرون الله تعالى
بأقنية على العوم فهم أيضاً أنبياء ولم يتعنه إلا سوطي وفي الاستدلال
على عدم رؤية الملائكة للجن الآية نظراً لأنها لا تدل على عدم رؤية
المؤمنين أصلاً فلا استثناء قال القاضي البيضاوي لا تدركه

أبو

مطلبه اختلف العلماء في حكم مؤمن من الجن

في

لأنها لا تدل على عدم رؤية الملائكة
والحق هو

الحيط

الأدراك

الحيط به واستدلته العقيدة على امتناع الرؤية وهو ضعيف
الذي الاستدراك مطلق الرؤية ولا النفي في الآية عاماً في الوقت
فلعله مخصوص ببعض الحالات ولا في الأشخاص فانه في قوة قولنا
كل بصر يترك مع أن النفي لا يوجب الامتناع انتهى **احكام**
المحارم المحرم عندنا من حرم نكاحه على التاميد بنفسه أو بغيره
أو رضاع ولو بوطي حرام فخرج بالاول ولد العومة والخلوة له
وبالتاميد تحت الزوجية وعمتها وخالتها وسبل أم المزي بها وبها
وأبا الزاني وابنه واحكامه محرم النكاح وجواز النظر والخلوة
والمسافرة إلا المحرم من الرضاع فان للخلوة بها مكرهة وكذا
بالصهرة الثانية وحرمه النكاح على التاميد لا مشاركة للمحرم فيها
فان للملاعة تحل إذا كذب نفسه أو خرج من أهلية الرهاة
والمجوسية تحل بالاسلام أو يهودها أو تنصرها والمطلقة ثلاثاً
بدخول الثاني وانقضاء عدتها وتكوة الغير بطلاقها وانقضاء
عدتها ومعددة الغير بانقضاءها وكذا لا مشاركة للمحرم في جواز
النظر والخلوة والسفر وأما عدها فكانا لا يصيب على المعتمد لكن
الزوج يشترك المحرم في هذه الثلاث والنساء الثقات لا يمتنع
المحرم والزواج في السفر ويختص المحرم بالنكاح ما عتقه
على قريبه لو ملكه ولا يختص بالأصل والفرع ومنها وجوب نفقة
الفقر العاجز على قريبه العتي فلا بد من كونه رجلاً محراً من جهة القرية
فإن العمة والأخ من الرضاع لا يعتق ولا تجب نفقته ويختص المحرم
قريبته ومنها أنه لا يجوز التفرق بين صغير ومحمم ببيع أو هبة
إلا في عشر مسائل ذكرناها في شرح الكنز فان فرق صح البيع منها

ان المحرمية مانعة من الرجوع في العينة وتختص الاصول والفروع من
 بين سائر المحاذير باحكام منها انه لا يقطع احدها بسيرة مال الاخر
 ومنها لا يفتني ولا يستشهد احدها للآخر ومنها تحريم موطوء كل منهما
 على الآخر ولو زنا ومنها تحريم منكوحة كل منهما على الآخر بخلاف العقد
 ومنها لا يدخلون في الوصية للاقارب وتختص الاصول باحكام
 منها لا يجوز له قتل اصله بفرعه ويقتل الفرع باصله ومنها لا
 يحذر الاصل بقدر فرعه ويحذر الفرع بقدر اصله ومنها لا يجوز
 مسافة الفرع الا باذن اصله دون عكسه ومنها لو ادعى الاصل
 ولجارية ابنة ثبتت نسبته ولجدا اب الاب كالا ب عنده عدمه
 ولو حكما بعدم الاهلية بخلاف الفرع اذا ادعى ولجارية اصله
 لم يصح الابتصاف الاصل ومنها لا يجوز للجهاذ الا باذنه بخلاف
 الاصول لا يتوقف جهادهم على اذن الفروع ومنها لا يجوز المسافة
 الا باذنه ان كان الطريق مخوفاً والا فان لم يكن ملتحياً فكذلك
 والا فلا ومنها اذا دعاه احد ابويه في الصلوة وجبت اجابته
 الا ان يكون عالماً بكونه فيها ولم ار حكم الاجداد والجداات وينبغي
 الحاق ومنها كراهة محبة بدون اذن من كرهه من ابويه
 ان احتاج الى خدمته ومنها جواز تاديب الاصل فرعه والظاهر
 عدم الاختصاص بالاب فالام والاجداد والجداات كذلك
 ولم ار الا ان ومنها تبعية الفرع للاصل في الاسلام وتنسب
 مسائل الجداات وما يقوم مقام الاب منه في فن الفوائد ومنها
 لا يختصون بدين الفرع والاجداد والجداات كذلك واختص
 الاصول المذكور بوجوب الاعناق واختص الاب والجداات

باحكام

باحكام منها ولاية المال فلا ولاية للام في مال الصغير الا لفظ وشرائه
 ما لا بد منه للصغير ومنها نولي طرفي العقد فلو باع الاب مال ابنة
 او اشترى وليس فيه غيب فاحتسب انعقد بكلام واحد ومنها
 عدم خيار البلوغ في تزويج الاب ولجدا فقط واما ولاية المكا
 فلا يختص بهما فتثبت لكل ولي سواء كان عصبة او من ذوي
 الارحام وكذا الصلوة في الجنائز لا يختص بهما وفي الملتقط
 من النكاح لو ضرب المعلم الولد باذن الاب فملك لم يلزم الا
 ان يضرب ضرباً لا يضرب مثله ولو ضرب باذن الام غريم
 الدية اذ اهلك ولجدا كالا ب عند فقده الا في شتي عشرة مسئلة
 ذكرناها في الفوائد من كتاب الفرائض وذكرنا ما خالف فيه الجدا الصحيح
 الفاسد فائدة يترتب على النسب انما هو حكم توريث المالك والولاية
 وعدم صحة الوصية عند المراجعة ويلحق بها الاقرار بالدين في مرض
 موته ونحل الدية وولاية التزوج وولاية غسل الميت والصلوة
 عليه وولاية المال وولاية الحضنة وطلب الجدا وسقوط النكاح
احكام غيبوبة الحشفة يترتب عليها وجوب الفسل
 وتحريم الصلوة والجموع والخطبة والطواف وقراءة القرآن وحمل
 المصنف ومسه وكتابه ودخول المسجد وكراهية الاكل والشرب
 قبل الفسل ووجوب نزاع الخف والكفارة وجوب اوندباني اول
 الحيض بد ينار وفي اخره بنصف دينار وفساد الصوم
 ووجوب قضائه والتعزير والكفارة وعدم انعقاده اذا طلع
 الفجر خالطاً وقطع التسابع للشرط فيه وفي الاعتكاف وفساد
 الاعتكاف واجح قبل الوقوف والعمرة قبل طواف الاكثرو وجب

مطلب ضرب المعلم

للفي في فاسدتها وقضاها ووجوب الدم وبطلان خيار الشرط لمن
له وسقوط الرد يجب اذا فعله المشتري بعد الاطلاع عليه مطلقا
وقبله ان كانت بكرا او نقصها ووجوب مهر المثل بالوطي بشبهة
او نكاح فاسد وثبوت الرجعة به وسبع العبد في مهرها اذا
نكح باذن سيده وتحريم الرديئة وتحريم اصل الوطو وقضاها
عليه وتحريم اصله وفرعه عليها وحملها للزوج الاول وسيدتها
التي طلقتها لانها قبل ملكها وتحريم وطئ اختها اذا كانت امه
ونزال العنة وابطال خيار العتيقة وابطال خيار البلوغ اذا
كانت بكرا وكما للشرعي وجوب مهر المثل للمفوضة واستقاط
حبسها نفسها لاستيفاء مهرها على قولها ووقوع
الطلاق للعلاق بها وثبوت السنة والبدعة في طلاقها ولو
تعيينا في الطلاق للمهر وثبوت النفي في الابلا ووجوب كفارة
اليمين لو كان بالصدق وجوب العدة ومنع تزويجها قبل
الاستبراء على قوله محرر المقتية ووجوب النفقة والسكنى
للمطلقة بعده ووجوب الحد لو كان زنا او لواطه على قولها
ودرج البهمة المعولة بها ثم حرقها ووجوب التعزير ان كان في
مينة او مشتركة او حوصي بنفعتها او محرم مملوكة له او لواطه
بزوجه وثبوت الاحصان وثبوت النسب ووقوع العتق
المعلق به واستحقاق العزل عن القضاء والولاية والوصاية
وردة الشهادة لو كان زنا فوايد الاولى لا فرق في الايلاج بين ان
يكون بمبايل او لا تكن بشرط ان تصل الحارة معه هكذا ذكر
في التحليل فيجري في سائر الابواب الثانية ما ثبت للحشفة من

الاحكام ثبت

الاحكام ثبت لمقطوعها ان بقي منه قدرها وان لم يبق وقدرها
لم يتعلق به شيء من الاحكام ويحتاج الى نقل لكونها كلية ولم
الثالثة الوطي في الدبر كالوطي في القبل فيجب الفسل وتحريم ما
يحرم بالوطي في القبل ونفسد الصوم اتفاقا واختلفا في وجوب
الكفارة والاصح وجوبها ونفسد الحج به قبل الوقوف على قولها
واختلفت الرواية على قوله والاصح فسادها كما في فتح القدير ونفسد
به الاعتكاف وثبتت به الرجعة على المقتية كما في التبيين الا في سائل
لا تثبت به حرمة المصاهرة ولا يجب الحدية عند الامام الا اذا تكررت
فيقتل على المقتية ولا تثبت به الاحصان ولا التحليل للزوج الاول
والاي المولي ولا يخرج به عن العنة ولا يخرج عن كونها بكرا قبلت
سكوها ولا يحل بحال والوطي في القبل حلال في الزوج والامة عند
عدم مانع وينبغي ان يسقط به خيار الشرط والعيب لقولهم يسقط
بالعتيل والمسبر فهو فها اولي للدلالة على الرضا وفي جامع التفتاوي
جامعا في دبرها نكاح فاسد لا يجب المهر والعدة انتهى على هذا
الوطي في الدبر لا يوجب كمال المهر في النكاح الصحيح ولا في البعد
لو طلقها بعده من غير خلوة الرابعة الوطي بنكاح فاسد كالوطي
بنكاح صحيح الا في سائل الاولى وجوب مهر المثل ولا يزداد على المسمى
وفي الصحيح يجب المسمى الثانية المملوكة الثالثة عدم الحد للاق
الرابعة عدم الاحصان بل الخامسة للوطي بذلك اليمين احكام كاحكام
الوطي بنكاح فيوجب حرمة على اصوله وفروعه وتحريم اصولها
وفروعها عليه ووجوب الاستبراء وحرمة ضم اختها اليها
ويخالف الوطي بالنكاح في سائل لا تثبت به التحليل ولا الاحصان

السادسة كل حكم يتعلق بالوطى لا يعتبر فيه الانزال لكونها شبيهاً
 السابعة لا يخلو الوطى بغير ملكة المهر من مهر واحد الا في مسائل
 الاولى الدية اذا تمكنت بغير مهر ثم اسلمها وكانوا يدعيون ان المهر
 فلا مهر الثانية نكح صبي البغاة بغير ادن ولبه ووطيها طائفة فلا
 ولا مهر الثالثة زوج امته من عبده فالاصح ان لا مهر الرابعة
 ووطى العبد سيدة بشبهة فلا مهر اخذ من قولهم في الثالثة ان
 المولى لا يستوجب على عبده دنيا الخامسة لو طى حرة فلا
 مهر ولم اره السابعة البائع له ووطى الجارية قبل التسليم لا المشتري
 وهي في حفظ منقولة كذلك الثامنة ادن الراهن للمرته في الوطى
 فوطى ظاناً الخل وينبغي ان لا مهر ولم اره الا التاسعة الذي حرّم
 على الرجل ووطى زوجته مع بقاء الفكاح للحضر والنفس والصوم
 الواجب وضيق وقت الصلوة والاعتكاف والاحرام والايالات
 قبل التكفير وعدة ووطى الشبهة واذا صار متنعاً اختلطت لها
 ودرها فانه لا يخل ايها حتى يتحقق وقوعه في قبلها وفيما اذا
 لا تحمله لصغر او من او من وعندها متنعاً عنها لبعض مجمل مهرها
 لم يحل كرها وفي بعض كتب الشافعية انه يحرم ووطى من وجب عليها
 فضا من وليس بها حبل ظاهر لا يجلد عمل يمنع من استيفاء ما وجب
 وجب عليها العاشرة اذا حرم الوطى حرمت دواعيه الا في الحضر
 والنفس والصوم لمن امن فتمرم في الاعتكاف والاحرام مطلقاً
 والظهار والاستبراء العاشرة اذا اختلف الزوجان في الوطى فقول
 لها فيه الا في مسائل ادعي العينين الاصابة وانكرت وقلن ثبت
 له مع يمينه الا ان كانت بكراً ولا فرق في ذلك بين ان يكون قبل

الا ان السادسة الموقوف على اذا
 ووطى الموقوفة ينبغي ان لا مهر
 ولم اره مع

النجمل

الناجيل او بعده الثانية المولى اذا ادعى الوصول اليها قبل بضي
 الدية قبل قوله يمينه لا بعد مضيقها الثالثة لو قالت طلقتني
 بعد الدخول ولا كمال المهر وقال قبله وكذا ضمه والقول لها
 لو جوب العدة عليها وله في المهر والنفقة والسكنى في العدة و
 حل بنتها واربع سواها واختها للحال فلو جات بولد لمن
 يحتمل ثبت نسبه ويرجع الي قوله في تكمل المهر فان لا يحق
 عندنا الي تصديقه هكذا فهمته من كلامهم ولم اره الا ان صرحا
 الرابعة ادعت المطلقة ثلاثاً ان الثاني دخل بها بالقول لها
 المطلق لا كمال المهر الخامسة لو عاقبه بعد وطى اليوم فادعت
 عدته وادعاه بالقول له لا تكاف وجوه الشرط قال في الكفر
 وان اختلفا في وجه الشرط فالقول له **احكام القتل**
 هي اقسام الارز من الجانبين البيع والعنف والسلم والتولية
 والمراجعة والوضيعة والقرابة والصالح والحوالة الا في مسئلتين
 ذكرناها في الفوائد منها الاجابة الا في مسئلة ذكرناها في الفوائد
 منها والدية بعد القبض ووجود مانع من الموانع السبعة والصدقة
 والخلع وبعض النكاح الخافى عن الخيا والخييار والبلوغ والقو
 والا وفي ان يقال ونكاح البالغ العاقل الحرة كذا وكذا وجاز من
 الجانبين الشركة والوكالة والمصارفة والعصية والعارية والابذاع
 والقبض والقضاء في سائر الولايات الا الامانة العظمى وجزاء
 من احكامها بين فقط الرهن من جانب المهرتين ولازم من جانب
 الراهن بعد القبض والكتابة جازية من جانب العبد لازمة من جانب
 السيد والكتابة جازية من الطالب لازمة من جانب الكفيل

لها

وعقد الامان جاز من قبل الخزي لازم من جانب المسلم تنبسه
 من الجاز من الجانبين تولية العقب فله سلطان عزله ولو
 بلا حجة كما في الخلاصة وله عزل نفسه واما الولاية على مال
 اليتيم بالوصاية فان كان وهي لميت فهي لازمة بعد موت الموصي
 فلا يملك الموصي عزله للاختيان او عجز ظاهر ومن جانب الموصي
 فلا يملك الموصي عزل نفسه الا في مسئلتين ذكرناهما في وصايا
 الغوايد وان كان وصي القاضي فلا لان للقاضي عزله كما في القنية
 وله عزل نفسه بحضره القاضي وقد ذكرنا التولية على الوقف
 في فضل الغوايد تقسيم في العقود البيع نافذ وموقوف والزم
 وغير الزم وفاسد وباطل وصبط للموقوف في الخلاصة
 في خمسة عشر وزدت عليه ثمانية لتحمل الباطل والفاسد عندنا
 في العبادات مترادفا وفي النكاح كذلك لكن قالوا النكاح المحارم
 فاسد عندنا في ح فلا حد وبطل عندنا في ح وفي جامع النصولين
 نكاح المحارم قبل باطل وسقط الحد لشبهة العقد انتهى واما
 في البيع فتبين ان باطلا لا يكون مشروعا باصلا وصفه
 وفاسد ما كان مشروعا باصلا دون وصفه وحكم الاقوال انه
 لا يملك العقب وحكم الثاني انه يملك به واما في الاجارة فتبين ان
 قالوا يجب الاجر في الباطل كما اذا استاجر احد الشريكين شريكه
 لحل طعام مشترك وجب اجرة المثل في الفاسد واما في الرهن
 فقال في جامع النصولين فاسد يتعلق به الضمان وباطل لا يتعلق
 به الضمان بالاجماع ويملك الحبس للدين في فاسد دون باطل
 ومن الباطل لو رهن شيئا باجرة بائنة او مغنية واما في الصلح قالوا

الاشتباه وقيل فاسد وسقط الحد
 لشبهة عدمه

من الفاسد الصلح على انكار بعد عوي فاسد والصلح الباطل
 الصلح عن الكالة والشفعة وخيار العتق وقسم الماله وخيار
 الشرط وخيار البلوغ ففيها يبطل الصلح ويرجع الدافع بما ذكر
 كذا في جامع النصولين واما في الكالة فقال في جامع النصولين
 اذا ادي بحكم كالة فاسد رجع بما ادي والكالة بالانقضاء
 باطلة انتهى ولم يتضح الفرق بين الفاسد والبطل في الرهن والكتاب
 بما ذكرنا فليرجع الى الكتب الطويلة واما الكتابة ففرقوا فيها بين
 والباطل ويعتق باء العين في فاسدها كالكتابة على حجر
 او خنزير ولا يعتق في باطلها كالكتابة على ميتة او دم كاذرة
 الزيلعي واما الزكوة فظاهر كلامهم الفرق بين ما فالزكوة في البيع
 باطلة وفي غيره اذا فقد شرط فاسد فائدة الفاسد والبطل
 عند الشافعية مترادفان الا في الكتابة والخلع والوكالة والغارة
 والزكوة والغرض وفي العبادات في الحج ذكره الاسيوطي **احكام**
الفسوخ وحقيقته حل ارتباط العقد اذا انعقد **البيع**
 لم يتطرق اليه فسخ الا باحد شيئا خيار الشرط وخيار عليم
 الى ثلاثة وخيار الروية وخيار العيب وخيار الاستحقاق
 الغبن وخيار الكمية وخيار كشف الحال وخيار فوات الوصف
 المدعوب فيه وخيار هلاك بعض المبيع قبل القبض وبالاقالة
 والمخالف وهلاك المبيع قبل القبض وخيار التعزير الفعلي
 كالتمرية على احدى الرايتين وخيار الخيانة في المراجعة
 والتولية وظهور المبيع مستلجرا او موهونا فهذه ثمانية عشر
 سببا وكلها يابرها العاقد الا المخالف فانه لا يفسخ بطلانها

يفسخه القامو وكلها تحتاج الى الفسخ ولا يفسخ فيما بنفسه
وقد منافع النكاح في قسم الغوايد خاصة مجود ما عد النكاح
يفسخ له اذا ساعد صاحبه عليه واختلوا في مجود الموحى
لوصية هل يرفع العقد من اصله وفيما يستقبل قال شيخ الاسلام
انه جعل العقد كان لم يكن في المستقبل الا فيما مضى وفائدة في
الاحكام في شروح الهداية وذكره الزيلعي ايضا من خيار العيب
احكام الكتاب يصح البيع بها قال في الهداية
والكتاب كالحطاب وكذا الارسال حتى اعتبر مجلس بلوغ الكتاب
واذا الرسالة انتهى وفي فتح القدير وصورة الكتاب ان يكتب
لما بعد فقد عبت عدي منك بكذا فلما قرأه وفهم ما فيه قال
قبلت في المجلس ما في البسوط من تصويره بقوله يعني بكذا افقا
بعته يتم فليس مراده الا الفرق بين البيع والنكاح في شرط الزهرو
وقيل بل يفرق بين الحاضر والغائب فيعني من الحاضر استينام ومن الغائب
إيجاب اتقوا ويصح النكاح بها قال في فتح القدير وصورة ان يكتب
يخطها فاذا بلغها الكتاب حضرت الزهرو وقراءة عليهم وقالت
زوجت نفسي او تقول ان فلانا كتب اليي خطي فاستشهدوا الي
زوجت نفسي منه اما اذا لم تغل بحضورهم سوى زوجت نفسي
من فلان لا يتعد لان سماع الشطرين شرط وباسم الله الكتاب
او التعبير عنه منها قد سمعوا الشترين بخلاف ما اذا اشتمل معنى
بالخطبة ان يقول زوجيني نفسك فاني زوجت فيك وخوف
ولو جاء الزوج بالكتاب الى الزهرو محتوما فقال هذا كتابي الي
فلان فاستشهدوا على بكذا لم يجز في قول ابي حنيفة حتى تعلم الزهرو

ما فيه وجوز ابو يوسف عن غير شرط اعلام الزهرو بما فيه واضله
كتاب القامو الى القامو قال في الصحيح هذا اذا كان بلفظ التزويج
اما اذا كان بلفظ الامر لقوله زوجي نفسك فيلزم ان يعلمها
الزهرو بما في الكتاب لانها تنقل في طرفي العقد حكم الوكالة ونقله من
الكامل قال وفائدة الخلاف فيما اذا اوجد الزوج الكتاب بعد
ما اشهرتم عليه من غير قراءة عليهم واعلامهم بما فيه وقد قد
المكتوب اليه الكتاب عليهم وقبل العقد بحضرهم فشهدوا ان
هذا كتابه ولم يشهدوا بما فيه لم تقبل هذه الشهادة عندهما
ولا ينقض بالنكاح وعند من يقبل وينقض به اما الكتاب فصح
اشهاد وهذا الاشهاد لهذا وهو ان تمكن المرأة من اثبات
الكتاب عند مجود للزوج الكتاب انتهى والموقوف الطلاق
والعتاق بها فقال في البرازية الكتاب من الصحيح والاخر
على ثلاثة اوجه ان كتب على وجه الرسالة قصد به عنوانا
وثبت ذلك باقران او بالبينة وكل الخطا وان قال لم افهم
لخطاب لم يصدق قضا وديانة وفي المنتقى انه يدين ولو كتب
على شيء يستبين عليه امراته او عبده كذا ان نوي صولا لا
ولو كتب على الهوي او الماء لم يقع شيء وان نوي وان كتب امراته
طالق فهي طالق بعث اليها او لا وان كان المكتوب باذنا وصل
اليك وانت كذا فلم يصل لا تطلق وان ندم ومحي من الكتاب
ذكر الطلاق وترك ما سواه بعث اليها فهي طالق اذا وصل
ومحو الطلاق كرجوعه عن التعليق وانما يقع اذا اتى باسم
كناية او رساله فان لم يبق هذا القدر لا يقع وان محي الخطوط

كلها ويبحث البياض انطلق لان ما وصل ليس بكتاب ولو وجد
 الزوج الكتاب واقامت البينة عليه ان كتبه يدان فرق بينهما
 في القضا انتهى وذكر الزيلعي من سبيل شتي في الكتابة لا على الرسم
 ان الاشهاد عليها والاملا على الغير يقوم مقام البينة وفي القينة
 كتبت انت طالق ثم قالت لزوجي اقر على فقر لا انطلق ما لم
 يقصده خطها انتهى وقد سئلت عن رجل كتب ايمانام قال
 لا حرقها هاهل تلزمه فاجبت بانها لا تلزمه ان كانت بطلاق
 حيث لم يقصده وان كانت بالله فقال الناس والخطي والذاهل
 كالعامد وما الاقرار بها في اقرار البزانية كتب كتابا فيه اقرارين يد
 الشهود فقرأ على اقسام الاول ان يكتب ولا يقول شيئا وان
 لا يكون اقرارا فلا تحل الشهادة بانه اقرار قال القاضي النسفي ان كتب
 مصدرا من سواه وعلم الشاهد حل له الشهادة على الاقرار كما
 لو اقر كذلك وان لم يقل اسمه على به فاعلى هذا اذ كتبت للعامل
 على وجه الرسالة اما بعد فلك على كذا يكون اقرارا لان الكتاب من الغائب
 كالخط من الحاضر فيكون متكلا والعمامة على خلافه لان الكتاب
 قد يكون للتجربة وفي حق الاخرين بشرط ان يكون معنونا
 مصدرا وان لم يكن الى الغائب الثاني كتب وقرا عند الشهود
 لهم ان يشهدوا به وان لم يقل اسمه على الثالث ان يقرأ هذا
 عندهم عتبه ويقول اسمه على بما فيه ان علموا بما فيه
 كان اقرارا والا فلا وذكر ادعي عليه مالا واخرج خطا وقال
 انه حظ المدعي عليه بهذا المال فانك ان يكون خطه فاستكتب
 وكان بين الخطين مشابهة ظاهرة والدعي انما خط كاتبه

به الرابع ان يكتب عندهم ويقول
 اسمه واعلى صح

لا يحكم عليه

لا يحكم عليه بالمال في الصحيح لانه لا يريد على ان يقول هذا خطي وانما
 حرره لكن ليس على هذا المال ونحوه لا يجب كذا هذا الا في اذكار العادة
 والصرف والسمسار انتهى وكيفية من لقضامن الغوايد انه يقول
 البيع والسمسار والصرف والخط فيه حجه وفي كتاب ملك الكفار
 بالاستيذان حتى لو وجد حرق في دارنا فقال ان رسول الملك
 لم يصدق الا اذا كان معه كتابه كما في سير الخانية فيجعل بها وما
 اعتماد الراوي على ما في كتابه والشاهد على خطه والقاضي على
 علامته عند عدم التذكر فغير جاز عند الامام ووجهه ان يوثق
 للراوي والقاضي دون الشاهد ووجهه في الكل ان يثبت
 به وان لم يتذكر توسعه على الناس وفي الخلاصة قال شمس الامة
 الخوافي ينبغي ان يفي بقوله نعم وهكذا في الاجناس وفي
 اجازات البزانية امر الصكا بكتابة الاجازات واسمها
 ولم يحز العقد لا ينعقد بخلاف صدك الاقرار والمهر انتهى
 ختلفوا فيما لو امر الزوج بكتابة الصدك بطلاقة فاقبل يقع
 وهو اقرار به وقيل هو توكل فلا يقع حتى يكتب به يفي
 وهو الصحيح في زماننا كذا في القينة وفيما بعده وقيل لا يقع
 وان كتب الا اذا نوى الطلاق وفي المبتغي بالمهنة من راي خطه وعرفه
 وسعه ان يشهد اذا كان في حوزة وبه نأخذ انتهى ووجه الاحتاد
 على كتب الفقه الصحيح قال في فتح القدير من القضا طريقتي نقل
 المعنى في زماننا عن المحققين احدا من امان ان يكون له صدك
 فيه او يأخذه من كتاب معروف تداولته الايدي نحو كتب

طريق نقل الفقه في زماننا عن المحققين احدا من امان

ابن الحسن ونحوهما من النصائب للشهوة انتهى ونقل الاستوطي
 عن أبي إسحق الأسفرايني الإجماع على جواز النقل من الكتب المعتمدة
 ولا يشترط اتصال السند إلى مصنفها انتهى وجوز الاعتماد
 على الخط المفقود من قولهم يجوز الاعتماد على إشارته والكتاب
 أولي وأما الدعوى من الكتاب والشهادة من نسخة في يد
 في الثانية ولو ادعى من الكتاب تسمع دعواه لأنه عسى أن يقد
 على الدعوى لكن لا بد من الإشارة في موضعها وفي القيمة
 سنل عن وكيل عن جماعة بالدعوى لا شيا عن نسخة يقرأها
 بعض الموكنين هل يسمع القاضي قال إذا تلقينا الوكيل لسان
 الموكل مع دعواه والالا انتهى وفي شهادة البرازية سجد
 أحدهما عن النسخة وقراه بلسانه وقد عارض الشاهد الثاني
 منهما وقد الشاهد ايضا مع مقارن القراءة لا يسمع لأنه لا يثبت
 القاري من الشاهد وذكر القاضي ادعى المدعى من الكتب تسمع
 إذا أشار إلى موضعها انتهى وفي الصبر فيه شهر بالكتابة
 فطلب القاضي أن يشهد وباللسان تجيب وهذا اصطلاح
 القضاة وفي القيمة وسيل على به أحد عن الشاهد إذا كان يضيف
 حدود المدعى حتى ينظر في الصك وإذا لم ينظر فيه لا يقد
 هل تقبل شهادة فقال إذا كان ينظر بعقله ويحفظه عن
 النظر فلا يقبل فاما إذا كان يستعين به نوع استعانة
 كقاري القرآن من المصحف فلا بأس به انتهى وأما الحوالة
 بالكتابة فذكرها في كماله الواقعات الحسائية في فصل
 وفصل فيها تفصيلا حسنا فليراجع من رآه وأما الوصية

السفينة

بالكتابة

بالكتابة فقال في شهادت المجتبي كتب صكا بخط يد أو زاما أو
 ثم قال لاخر اشهر علي من غير أن يقره وسعه أن يشهد انتهى
 وفي الثانية من الشهادات رجل كتب صك وصية وقال للشهود
 اشهدوا بما فيه ولم يقرأ وصية عليهم قال علماء ونا لا يجوز للشهود
 أن يشهدوا بما فيه قال بعضهم وسعهم أن يشهدوا بالصحيح أنه
 لا يسمعهم وإنما يحل لهم أن يشهدوا بأحد معان ثلاث أما
 أن يقرأ الكتاب عليهم وكتب الكتاب غيره وقراه عليه بن يدي
 الشهود وتقول لهم اشهدوا علي بما فيه أو يكتب هو بن يدي
 الشاهد والشاهد يعلم ما فيه ويقول هو اشهدوا علي بما
 فيه وعامة فيها انتهى **أحكام الأشارة** الأشارة
 من الأخرى معتبرة وقاية مقام العبارة في كل شيء من بيع وأ
 وهبة ورهن ونكاح وطلاق وعتاق وإبراء وقرار وقصاص
 الألف الحدود ولوحدها وهذا ما خالف فيه القصاص الحدود
 وفي رواية أن القصاص كالحدود هنا فلا يثبت بالأشارة وتامة
 في الهداية وقد اقتصر في الهداية وغيرها على استئنا الحدود
 عليها الشهادة فلا تقبل شهادة كافي التهريب وأما يمينه في
 الدعوى ففي بيان خزانة الفتاوى وتحليف الأخرى أن يقال
 له عليك عهد الله وميثاقه أن كان كذا فيشرب ناعم ولو حلف
 بأنه كانت إشارته أقرار بأنه تعالى وظاهر اقتضائه الشك
 على استئنا الحدود فقط صحة السلام بالأشارة ولم أر
 الآن فيها نقلا صريحا وكتابة الأخرى كاشارة واختلغوا
 في أن عدم القدر على الكتابة شرط الأخرى من أن تكون موهوبة

والا لم يعتبر وفي فتح القدير من الطلاق ولا يخفى ان المراد بالاشارة
 التي يقع بها طلاقه الاشارة المعروفة بتصويت منه لان العادة
 منه ذلك كانت بيانا اجملا الاخرى تنفي واما اشارة غير الاخرى
 فان كان معتقدا للسان ففيه اختلاف والعقود على انه انما وليت
 العقلة الى وقت الموت يجوز اقرار بالاشارة والاشارة عليه
 من قدر الامداد بسنة وهو ضعيف وان لم يكن معتقدا
 اللسان لم يعتبر اشارة مطلقا الا في اربع الكفر والاسلام والنسب
 والافتاء كذا في تلخيص المجتوب ويزاد اخذ من مسألة الافتاء الراي
 اشارة الشيخ في رواية الحديث وامان الكافر اخذ من النسب
 لانه يحنط فيه لحقن الدم ولذا ثبت بكتاب الامام كما قدمناه
 او اخذ من الكتاب والطلاق اذا كان تفسير الجهم كما لو قال
 انت طالق فهكذا واثار ثلاث وقعت خلاف ما اذا قال
 انت طالق واثار ثلاث لم يقع الا واحد كما علم في الطلاق
 ولم ار الا ان حكم انت فهكذا شيئا باصا بغيره ولم يقل طالق
 ويزاد ايضا الاشارة من الحرم الى صيد فقتاله بحج الجوز المشرى
وهنا فروع لم ارها الا في الاول اشارة الاخرى بالقراءة
 وهو جنب فيبغي ان يحرم عليه اخذ من قدامهم ان الاخرى
 عليه تحريك لسانه فجعلوا التحريك قراءة الثاني علق الطلاق بشيئة
 رجل ناطق فخرس فاشارة بالمشيئة وينبغي الوقوع قاعدة فيما
 اذا اجتمعت الاشارة والعبارة واصحابنا يقولون اذا اجتمعت
 الاشارة والتسمية فقال في الهدية من باب المهر الاصل ان المسمى
 لان من جنس المشرى اليه يتعلق العقد بالمشرى لان المسمى

قال بعض الفضلاء يجب ان لا يقع شيئا وان لم يزل
 الطلاق لان النطق لا يشعير به والنية لا تؤثر
 دون النطق

في المشرى ذانا

في المشرى ذانا والوصف يتبعه وان كان من خلاف جنسه يتعلق
 بالمسمى لان المسمى مثل المشرى اليه وليس يتابع له والتسمية المبع في المشرى
 من حيث انها تعرف الماهية والاشارة تعرف الذات الا ترى
 ان من اشترى فصاعا على انه ياقوت فاذا هو زجاج انبغض
 العقد لاختلاف الجنس ولو اشترى على انه ياقوت او حجر فاذا هو
 اخضر انبغض العقد للاتحاد للجنس انفي قاله الشارحون
 ان هذا الاصل متفق عليه في النكاح والبيع والاجارة وسائر
 العقود ولكن ابر حنيفة جعل للز والخل جنسا والحد
 والعبد جنسا واحدا فتعلق بالمشرى اليه فوجب من الممثل
 فيما لو تزوج بها على هذا البدن من الحر واثار الى حر او على
 هذا العبد واثار الى حر ولو سمي حراما واثار الى حلال
 فلها الخلال في الاصح ولو سمي في البيع شيئا واثار الى خلافه
 فان كان من خلاف جنسه بطل البيع كما اذا سمي ياقوتا واثار
 الى زجاج لكونه بيع المعلوم ولو سمي ثوبا بهرويا واثار
 الى جيمروي اختلفوا في بطلانه او فسادة لذا في الحاشية
 البيع الباطل ذكر الاختلاف في التوبة دون الفرض
 الغصن الذكر والانثى من بني آدم جنسان بخلافها من
 الحيوان جنس واحد فله الخيار ان كان الجنس متحدا والناث
 الوصف وفي باب الاقتدا قالوا لو نوي الاقتدا بهذا الامام زيد
 فبان عمر لم يصح الاقتدا ولو نوي الاقتدا بالامام العام في المحراب
 على طين انه زيد فبان انه عمر وصح ولو نوي الاقتدا بهذا الشاب
 فاذا هو شيخ لم يصح الاقتدا ولو بهذا الشيخ فاذا هو شاب لم يصح

لان الشاب يدعي شيخا العله ويناسب الاول انه لو صلي على خبانه
 على انه رجل فان انه امرأة لم يصح واستنبط من مسئلة الاقتدا
 شيخ الاسلام العيني في شرح البخاري عند الكلام على الحديث
 صلو في مسجدك هذا افضل من الف صلوة فيما سواه ان الاعيان
 للتسمية عند اصحابنا ولا يختص الثوب بما كان في زمنه صلى الله عليه
 وسلم الى اخره قالوا ما في النكاح فقال في الثانية رجله بنتوا
 اسمها عايشة فقال الاب وقت العقد زوجت منك بنتي فاطمة
 لا ينقض النكاح ولو كانت المرأة حاضرة فقال له الاب زوجتك
 بنتي فاطمة هذه واسار اليها عايشة وغلط في اسمها فقال الزوج
 قبلت جازا انتي ومقتضاه انه لو قال زوجتك هذا الغلام
 واسار الي بنته الصفة تعويلا على الاسارة وكذا لو قال زوجتك
 هذه العربية فكانت اجمية او هذه العجوز فكانت سبابة او هذه
 البيضاء فكانت سودا او عكسه وكذا الخالق في جميع وجوه
 النسب والصفات والعلو والنزول واما في باب الايمان
 فقالوا لو حلف لا يكلم هذا الصبي وهذا الشاب فكلم بعد ما
 شاخ حنث ولو حلف لا ياكل لحرا فاكل بعد ما صار كبشا حنث
 لان في الاول وصف العبا وان كان داهيا الى اليمين لكنه
 منه عنه شرعا وفي الثاني وصف الصغر ليس يداع اليها فان امتنع
 عنه كثر امتناعا عن لحم الكلب ولو حلف لا يكلم عبدا فلان هذا
 او امراته هذه او صديق هذا فزال الامانة فكلم لم يحنث
 في العبد وحنث في المرء والصديق وان حلف لا يكلم صاحب
 هذا اللسان فباعه ثم كره حنث **القول في الملك**

قال في فقه

قال في فقه القدير الملك قدرة يثبتها الشارع ابتداء على التصرف فخرج
 نحو الوكيل انتهى وينبغي ان يقال الا مانع كالحجج عليه كانه ملك ولا
 قدرة له على التصرف والمبيع المنقول ملك للشرع ولا قدرة له على
 بيعه قبل قبضه وعرفه في الحواشي القدير بانه الاختصاص بالحجز
 وان حكم الاستيلاء بانه به ثبت لا غير اذا المملوك لا يملك المالك
 لا ينكسر لان اجتماع الملكين في محل واحد محال فلا بد وان يكون المحل
 الذي ثبت الملك فيه خاليا عن الملك والحالي عن الملك هو المباح
 والمثبت للملك في المال المباح الاستيلاء لا غير الخ وفيه مسائل
 الاولى اسباب الملك المعاوضات المالية والامهار والخلع والبرق
 والهبات والصدقات والوصايا والوقف والغنمة والاستيلاء
 على المباح والاحياء وتملك للقطعة بشرطه ودية القتل ملكها
 او لا ثم تنقلب الى الورثة ومنها الغرة ملكها للجنين فتورث
 عنه والغاصب اذا فعل بالمغصوب شيئا ازال به اسمه وعظم
 منافعه ملكه فاذا اخلط المثل بمثل يحنث لا يميز ملكه الثانية
 لا يدخل في ملك الانسان شئ بغير اختياره الا الارث اتفاقا
 وكذا الوصية في مسئلة وهي ان يموت الموصي له بعد موت الموصي
 قبل قبوله قال الزيلعي وكذا اذا اوصى للجنين يدخل في ملكه
 من غير قبول استحسانا لعدم من ياتي عليه حتى يقبل عنه انتهى
 ونزلت ما وهب للعبد وقبله بغير اذن السيد يملكه السيد
 بلا اختياره وغلة الوقف ملكها الموقوف عليه وان لم يقبل
 ونصف الصداق بالطلاق قبل الدخول لكن يسقطه الزوج
 ان كان قبل الدخول مطلقا وبعد ولا يملكه الابتناء او رضا

كما في فتح القدير والمعيب اذا رد على البائع به لكن ان كان قبل القبض
 انفسخ البيع مطلقا وان كان بعده فلا بد من القضاء والرضاء
 كالموهوب اذا رجع الواهب فيه وارضى المبتاعين والسفيع
 تلك النفقة دخل الثمن في ملكه المأخوذ منه حيثما كالمبيع اذا هلك
 في يد البائع فان الثمن يدخل في ملك المشتري وكذا ثمن ملكه من الولد
 والثمار والماء النابع في ملكه وما كان من انزال الارض الا الكلام
 والحشيش والصيد الذي يضر في ارضه الثالثة البيع بملكه
 المشتري بالايجاب والقبول الا اذا كان فيه خيار شرط فان كان
 للبائع لم يملكه المشتري اتفاقا وان كان للمشتري فلكذا عند الامام
 خلافا لهما وفي التحقيق الامر موقوف فان تم كان للمشتري
 فتكون الزوائد له من حينه وان فسخ فهو للبائع فالزوائد
 له ويقرب منه ملك المريد فانه يزول عنه زوال امره فان
 اسلم تبين انه لم يزل وان مات او قتل باثره زال فيهما
 الرابعة الموهي له بملك الموهي به بالقبول الا في مسئلة قد مرنا
 فلا يحتاج اليه فلا شبهة ان شبهه بالهبة فلا بد من القبول في شبهة
 بالميراث فلا يتوقف الملك على القبض واذا وقع الياس من القبول
 اعتبرت ميراثا فلا يتوقف الملك على القبول واذا قبلها ثم ردها
 على الورثة ان قبلوها انفسخ ملكه والا لم يجبر واذا كان في
 الولو الحية والملك بقوله يستند الي وقت موت الموهي بدليل
 ما في الولو الحية رجل وهي بعد الانسان والموهولة غائب
 فنفتة في مال الموهي فان حضر الغائب ان قبل رجع عليه
 بالنفقة ان فعل ذلك بامر القاضي وان لم يقبل فهو ملك الورثة

انق الخامسة لملك الموهي الاجرة بنفس العقد وانما يملكها بالاستيعان
 او بالتكليف او بالتعجيل او بشرط فلو كانت عبدا فاعتقه الموهي قبل
 وجود واحد مما ذكرنا لم ينفذ عتقه لعدم الملك وعليه هذا الا يملك
 المستاجر للمنافع بالعقد لانها تحدث شيئا فشيئا وبهذا فارت
 البيع فان المبيع عين موجودة لما لم يحدث فهو على ملك الموهي
 ولذا قلنا ان المستاجر لا تصح اجارته من الموهي السادسة لقتلوا
 في العرض هل يملكه المستقرض بالقبض او بالتصرف وفايدته ما في
 البرائة باع العرض من المستقرض الكثر المستقرض الذي في يد
 المستقرض قبل الاستهلاك يجوز لانه صار ملكا للمستقرض
 وعند الثاني لا يجوز لانه لا يملك للمستقرض قبل الاستهلاك
 وبيع المستقرض يجوز اجماعا فيه دليل على انه يملكه بنفس القرض
 وان كان مما لا يتعين كالنقد يجوز بيع ما في الذمة وان كان قابلا
 في يد المستقرض ويجوز للقرض التصرف في الكثر المستقرض بعد
 القبض قبل الكيل بخلاف البيع انق ولينامل في مناسبة التعليق
 للحكم السابعة دية القتل تثبت للقتول ابتداء ثم تنتقل الى
 ورثته فهي كسائر امواله فينقض منها ديونه وصاياه ولو اوصى
 ثلث ماله دخلت وعندنا القصاص يدك عما في ورث
 كسائر امواله ولهذا لو اقلب ما لا ينقض بد ديونه في نقد
 وصاياه ذكره الزيلعي من باب القصاص فيما دون النفس
 وورثته على قدره ولم ار من فرعه لو قال اقتلني فقتله وقلنا
 لا قصاص باتفاق الروايات عن الامام فلا دية ايضا لانها
 تثبت للقتول وقد ادع في قتله هو وحده الروايتين في

ترجيها لما ذكرنا ثم رأت في البرازية ان الامح عدم وجوبها
فظهر ما رجحت ختامه مما نقلنا من الاحكام والمنه ولو جني
المهون على وارث الشهد قتلا لم اراه الاث ومقتضى ثبوتها
للمحقق عليه ابتداء ان يكون للحكم مخالفا لما اذا جنى على الراهن
الثامنة في رقة الوقف الصحيح عندنا ان الملك يزول عن
الملك لا الى مالك وانه لا يدخل في ملك الموقوف عليه ولو كان
معنا التاسعة اختلفوا في وقت ملك الوارث قبل في اخر جز
من اجزاء حيوة المورث وقبل موته وقد ذكرناه مع فايد
الاختلاف في الفرائض من الفوائد والدين المستغرق للتركة يمنع
ملك الوارث قال في جامع المصولين من الفصل الثامن والعشرين
لو استغرقها دين لا يملكها بآرث الا اذا ابر الميراث غريمه او اداه
وارثه بشرط التبرع وقت الاداء او اداي من مال نفسه مطلقا
بلا شرط التبرع او الرجوع بحسب له دين على الميت فتصير مشغولة
بدين فلا يملكها فلو ترك ابنا وفنا وديننا مستغرقا فاداه وارثه
ثم ادن للدين في الحياة او كاتبه لم يصح ان لم يملكه ولا ينفذ
التركة المستغرفة بالدين والمنا ببيعة القاضي والدين المستغرق
يمنع جواز الصلح والقسمة فان لم يستغرق لا ينبغي ان يصالحوا
ما لم يقضوا دينه ولو فعلوا لم يوافقوا قسمة ما ظهر دينه محبط
او اوردت القسمة والوارث استغراق التركة بقضا الدين
ولو مستغرقا وهما مسئلة لو كان الدين للوارث والمنا مختصة
فهل سقط وما يأخذه ميراث او لا وما يأخذه دينه قال
في اخر البرازية استغراق التركة بدين الوارث اذا كان ^{الوارث}

لاغير

لاغير لا يمنع الارث انتهى ثم اعلم ان ملك الوارث بطريق الخلافة
عن الميت فهو قائم مقامه كانه هو فيود المبيع بعيب ويرد عليه
وبصير مغرورا بالجارية التي اشتراها الميت ويصح اثبات دين
الميت عليه ويتصرف الميت بالمبيع في التركة مع وجوده واما ملك
المورث فليس خلافا عنه بل يعقد ملكا ابتداء فانعكست الاحكام
المذكورة في صحة كذا ذكر الصدر الشهيد في شرح ادب القضا
لخصاص وذكر في التخصيص ما ذكرناه ونزاع عليه انه شروع ما باع
للميت باقلا ما باع قبل نقد الثمن بخلاف الوارث العاشر يملك
الصداق بالعقد فالز وابدلها قبل القبض واما الطام في
تنصيف الزيادة مع الاصل بالطلاق قبل الدخول وقد ذكرنا تأويلها
في شرح الكنز وقد منا ان النصف يعود الى ملك الزوج بالطلاق
قبل الدخول قبل القبض مطلقا وبعد بقضا او رضا وفايدته
في الزايد الحادية عشر في استغراق الملك يستقر في البيع الخالي
عن الحيان والقبض ويستقر الصداق بالدخول والخلوة او الموت
او وجوب العدة عليها من قبل النكاح كما او فحناء في الشرع
والاخير من زيادتي اخذا من كلامهم والمراد من الاستغراق
البيع الا ان من انفسا خذ بالهلاك وفي الصداق الا ان من
نظيره بالطلاق وسقوطه بالزينة وتقبيل ابن الزوج قبل الدخول
ولا يتوقف استغراقه على القبض لانه لو هلك لم يفسخ النكاح
ولا فرق بين الدين والعين وجميع الدين بعد لزومها مستقرة
الا ان التلم لم يعوله الفسخ بالانقطاع بخلاف ثمن المبيع فانه
لا يقبله بالانقطاع لجواز الاعتياض عنه واما الملك في الخصومة

والمستعمل فستند عندنا الى وقت الغصب والاستعمال فاذا غصب
المغصوب وضمن قيمته ملكه عندنا مستنداً عندنا الى وقت الغصب ^{وفا}
تلك الاكتساب وجوب الكف ونفوذ البيع ولا يكون الولد له ^{والتحقق}
عندنا ان الملك يثبت للغاصب شرطاً للقضاء بالقيمة الاحكاماً بنا
بالغصب مقصوداً لذلك الملك الولد بخلاف الزيادة المتصلة كذا
في الكشف من باب النفقة وفي الهداية من النفقة لو اتفق المودع على
ابوي المودع بلا اذن واذن الغاصب ضمنها ثم اذا ضمن لم يرجع
عليها لانه لما ضمن ملكه بالزمان فظهر انه كان متبرعاً وذكرنا ان يبيع الله
بالزمان استند ملكه الى وقت التعدي فبين ان يبيع ملكه فصار كما
اذا قضى دين المودع بها انني وفي شرح الزيادات لغاصب خان من اول
كتاب الغصب الاصل الاول ان زوال المغصوب عن ملك المالك
عند اداء الضمان عندنا يستند الى وقت الغصب في حق المالك
والغصب في حق غيره يقتصر على التضمن الا اذا تعلق بالاستناد
حكم شرعي بنعمان ان يجعل الزوال بقصورا على الحال في مستند
في حق الكل لان الزوال في حق المالك والغاصب يستند لاكون الغصب
سبباً للملك وضماً حق يستند في حق الكل بل ضرورة وجوب الضمان
من وقت الغصب فلا يظهر ذلك في حق غيرها الا اذا اقبل
بالاستناد حكم شرعي لان الحكم الشرعي يظهر في حق الكل فيظهر
استناد في حق الكل ثم ذكر فروعا كثيرة على هذا الاصل منها
الغاصب اذا اودع العين ثم هلك عند المودع ثم ضمن المالك
الغاصب فلا يرجع له على المودع لانه ملكها بالزمان فصار مودعاً
مال نفسه وفيه اذا اغصب جارية فاودعها فابقت فضله المالك

فمنها

فمنها ملكها الغاصب ولو اعتقها الغاصب صح ولو ضمنها المودع
فاعتقها لم يحرز ولو كانت محرمة من الغاصب عتقت عليه لا على
المودع اذا ضمنها لان تدار الضمان على الغاصب لان المودع وان
جاز تضمينه فله الرجوع بما ضمن على الغاصب وهو المودع كونه
عاملاً له فهو كوكيل الشرا ولو اختار المودع بعد تضمينه اخذها
بعد عودها ولا يرجع على الغاصب لم يكن لذلك وان هلك
في يده بعد العود من الامان كانت امانته وله الرجوع على الغاصب
بما ضمن وكذا اذا وهب عنها والمودع جلبها عن الغاصب حتى
يعطيه ماضية للمالك فان هلكت بعد الجلب هلكت بالقيمة
وان ذهبت عنها بعد الجلب لم يضمنها كالكامل بالشر لان الغاصب
وصف وهو لا يتأمله شيء ولكن يتخير للغاصب ان شاهاها وادي
جميع القيمة وان شاترك كما في الكيل بالشرا ولو كان الغاصب
او وهبها فهو والوديعة سواء وان اعارها او وهبها فان
ضمن الغاصب كان المالك له وان ضمن المستعير او الوهب له
كان المالك لهما لانهما لا يستوجبان الرجوع على الغاصب فكان
قرار الضمان عليهما فكان المالك لهما ولو كان مكانها مشتر فضمن
سالم الجارية له وكذلك غاصب الغاصب اذا ضمن ملكها لانه
لا يرجع على الاول فتعق عليه لو كانت محرمة ولو كانت اجنبية
فللاول الرجوع بما ضمن على الثاني لانه ملكها فصار الثاني عليها
ملك الاول وكذلك الواهب للمالك بعد التضمن او وهبها كان له الرجوع
على الثاني والثاني المالك الاول ولم يضمن الاول الثاني حتى
ظهرت الجارية كانت ملكا للاول فان قال انا اسلمها للثاني

واصح عليه لم يكن له ذلك لان الثاني قد رده العبد فلا يجوز تضمينه
وان رجع الاول على الثاني ثم ظهرت وكانت الثاني وقام التعريضات
فيه الثانية عشر الملك اما للعبد والمنفعة معا وهو الغالب للعبد
فقط او المنفعة فقط كالعبد الموصي بمنفعته ابد رقبته للوارث
وليس له شيء من منافعه ومنفعة الموصي له فان مات الموصي له عاد
المنفعة الي المالك والولد والغلة والكسب للمالك وليس للموصي له
الاجارة ولا اخراجه من بلد الموصي لان يكون الهبة في غيرها
وتخرج العبد من التملك ولا يملك استبداله الا في وطنه وعند اهله
ويصح الصالح مع الوصي له على شيء وبطل الوصية وجان بيع الوارث
الرفقة من الموصي له ولو وصي العبد فالغدا على المخدم فان مات
رجع ورثته بالغدا على صاحب الرقبة فان ابيع العبد وان
المخدم الغدا فذاه المالك او دفعه وبطلت الوصية وارث الجناية
عليه كالموهوب له وكسبه ان لم تنقص الخدمة فان نقصتها اشترى
بالارثن خادما ان بلغ والابيع الاول وصم الارثن واشترى به
خادما ولا فساد على خاتمه عمدا ما لم يجهل على قتله فان اختلفا
ضمن القاتل قيمته يشترى بها اخر ولو اعنته المالك بعد ومن
قيمه يشترى بها خادما كذا في وصايا المحيط واما نفقة فان كان
صغيرا لم يبلغ الخدمة فنفقة على المالك وان بلغها فعلى الوصي له
لان يرض مرضا ينفع من الخدمة فهي على المالك فان تناول الرض
بأه الثاني ان راي واشترى بثمنه عبدا يقوم مقامه كذا في نكاح
المحيط واما صدقة فطره فعلى المالك كما في الظهيرية واما في
الزيلي من انه لا يحب صدقة فطره فسبق قلم كما في فتح القدير

ويمكن

ويمكن حمله على ان المراد لا يحب على الموصي له بخلاف نفقته واما
بيعه من غير الموصي له فلا يجوز الارضا فان بيع برضاه لم
ينتقل حقه الي الثمن الا بالتراضي ذكره في السراج الوهاج من
الجنايات بخلاف ما اذا قتل خطأ واخذت قيمته يشترى
بها عبدا وينتقل حقه فيه من غير تجديد كالوقف اذا استبدل
انتقل الوقف الي بدله ذكره قاضي خان من الوقف والمدر اذا
قتل خطأ يشترى بقيمته عبدا ويكون مدرسا من غير تدبير ذكره
الزيلي من الجنايات ولم ار حكم كتابته من المالك وينبغي ان يكون
كاعتاقه لا يصح الا بالتراضي وحكم اعتاقه عن الكفار وينبغي ان
لا يجوز لانه عادم المنفعة للمالك وحكم وطى المالك في بيعه ان يحل
له لانه تابع للملك الرقبة وقيد ان فيه ضمان يكون ممن لا يحصل
والا فلا الثالثة عشر تلك الهبة والصدقة بالقبض ويستقر الملك
في الهبة بوجود مانع اصل الملك الرابعة عشر تلك العقار للشئخ
لاخذ بالتراضي وقضا القاضي فقبلها لملك له فلا تنقض عنه
ولو مات وبطل اذا باع ما يشفع به ببيعهم قد علمت ان الموصي له
وان ملك المنفعة لا يجوز وينبغي ان له الاعارة واما المستأجر
ويجوز ما لا يختلف باختلاف المستعمل والوقوف عليه التكفي
لا يجوز ويعبر بالشا فيه رضي الله عنهم جعلوا كذلك اصلا
هو ان من ملك المنفعة ملك الاعارة والاعارة ومن ملك الا
نتفاع ملك الاعارة لا الاعارة ويجعلون المستأجر والمؤجر
له بالمنفعة ما كالا انتفاع فقط وهذا يخرج على قول الكرخي
من ان الاعارة اباحة المنافع لا تملكها والمذهب عندنا انها

تملك النافع بغير عوض فهي كالأجارة تملك النافع وإنما لا يملك
المستجير الأجارة لأنه ملك المنفعة بغير عوض فلا يملك
ملكها بعوض ولأنه لو ملك الأجارة لملك أكثر مما تملك فإنه ملك
المنفعة بلا عوض فملكها نظير ملكه ولأنه لو ملكها لزم أحد
الغير المجازين لزوم العارية أو عدم لزوم الأجارة وهذا
ن التحليل لأن شملان الموقوف عليه والمستجير وهما
على الراجح فيملك الموقوف عليه السكنى والمنفعة كالمستجير
أما بيعه الانتفاع وهو ضعيف بأن له الاعارة وتمامه
في فتح القدير من الوقف وأما أجارة المقطع ما قطعه الإمام
فأفتى العلامة قاسم بصحتها قال ولا يجوز لأخراج الإمام
له في أثناء الملك كالأجارة لأخراجه الإمام لموت الورث
في أثناءها ولا لكونه ملك منفعة إلا في مقابلة ما فهو نظير المستجير
لأنه ملك منفعة الاقطاع بمقابلة استدعاده لما أعد له لا نظير
المستجير لما قلنا وأدوات الموجر وأخرج الإمام الأرض عن
المقطع تنفس الأجارة لا انتقال الملك إلى غير الموجر كما لو انتقل
الملك في النظائر التي خرج عليها أجارة الاقطاع وهي أجارة
المستاجر وأجارة العبد الذي صولح على خدمته مدة معلومة
وأجارة الموقوف عليه الغلة وأجارة العبد المادون ما يجوز عليه
عقد الأجارة من مال العارة وأجارة أم الولد التي قد ألفت
رسالة في الاقطاعات وأخرى سميتها التحفة الموضوعة في الأراضي
المصرية وفيما أفتى به العلامة قاسم المنعك بأن للإمام أن يخرج
الاقطاع عن المقطع متى شاء وهو محمول على ما إذا اقطعه

عامة

عامة من بيت المال إذا اقطعه مؤثما وحيا ليس له إخراج عنه
عنه لأنه صار ملكا للرفقة كما ذكره أبو يوسف في كتاب الخراج
القول في الدين وعرفه في الحاوي القديس بأنه عبارة عن مال
حكلي يحدث في الآلة ببيع أو استهلاك أو غيرها وأما أو استيناف
لا يكون إلا بطريق المقاصة عنها بخصيفه ثلثه إذا اشترى ثوبا
بعشرة دراهم صار الثوب ملكا له وحدث الشراء في خمسة عشر دراهم
ملك للبائع فإذا دفع المشتري عشرة للبائع وجب ثلثها في حصة البائع
دينا وقد وجب للبائع على المشتري عشرة بدلا عن الثوب ووجب
على البائع ثلثها بدلا عن مدفوعة اليه فالنقيا مقصدا انتهى
على أن طريق إيفاء المأهول المقاصة أنه لو أبراه عنه بعد قضائه
صح ورجع المديون على الدائن بما دفعه وقد ذكرناه في المدارك من
قسم الغايد واختص الدين بأحكام منها جواز الكفالة به إذا كان
دينا صحيحا وهو لا يستطاع إلا إذا أضافه أو أضاف الجوز بدل
الكفالة لأنه يستطع بدونها بالتعجيل ومنها جواز الهون به فلا يجوز
الكفالة والرهن بالأعيان الأمانة والمضونة بغيرها كالبيع وأما
المضونة بنفسها كالمغصوب وبدل الخلع والهر وبدل الصلح عن دم
العهد والبيع فاسدا والمقبوض على سوم الشراء فتقع الكفالة والرهن
بها لأنها ملحقة بالدين قال الأسويطي معز بالسبكي في تكملة شرح
المهذب فرع حدث في الأعصار القريبية وقف كتب شرط الواقف
أن لا تعار الأبرهن أو لا يخرج من مكان تجسيم الأبرهن أو لا يخرج
اصلا والذي قول في هذا أن الرهن لا يصح إلا بها غير مضونة
في يد الموقوف عليه ولا يقال لها عارية أيضا بل الضمان إن كان

من اهل الوقف استحق الانتفاع ويده عليها يد امانة فشرط اخذ الرهن
عليها فاسد وان اعطاه كان رهنا فاسدا ويكون في يد خازن
الكتب امانة لان فاسد العقود في الضمان كصحتها والرهن امانة
لان فاسد الرهن هذا ان اراد الرهن الشرعي وان اراد مدلوله لغو
وان يكون تذكره فيصح الشرط لانه غرض صحيح واذ لم يعلم مراد
الواقف فيجعل ان يقال بالبطالان في الشرط المذكور حملا على المعنى
الشرعي ويحمل ان يقال بالصحة حملا على اللغوي وهو الاقرب تصحها
للكلام ما لم يكن وجه لا يجوز اخراجها بدونه وان قلنا بطلانه لم
يجز اخراجها به لتقوده ولا بدونه اما لا يخلو شرط الوقف واما
لنفسه الاستثناء فكانه قال لا يخرج مطلقا ولو قال ذلك صح لانه شرط
فيه غرض صحيح لان اخراجها مطنة ضياعا بل يجب على ناظر الوقف
ان يكتفى كل من يقصد الانتفاع بتلك الكتب في مكانها وفي بعض
الاقواف يقول لا يخرج الاستدراك وهذا لا بأس به ولا وجه لطلانه
وهو كما علمنا على قوله الابرهني في المدلول اللغوي فيصح ويكون المقود
ان يجوز الوقف الانتفاع لمن يخرج به مشروط بان يضع في خزنة
الوقف ما يتذكره هو به اعارة الوقف ويتذكر الخازن به مطا لشم
فيبقى ان يصح هذا ويتخذ على غير هذا الوجه الذي شرطه
الواقف يستنع ولا نقول بان تلك المذكورة تبقى رهنا بل له ان يلحقها
فاذا اخذها طالب الخازن برد الكتاب وجب عليه ان يرده ايضا
بغير طلب ولا يبعد ان يحل قول الواقف الرهن على هذا المعنى
حتى يصح اذا ذكره بلفظ الرهن تنزيلا للفظ على الصحة ما لم يكن
وجه يجوز اخراجها بالشرط المذكور ومنع بغيره لكن لا يثبت له احكام

الرهن ولا يتحقق بوجه ولا بد للكتاب الموقوف اذا تلف بغير
تفريط ولو تلف بتفريط ضمنه ولكن لا يتعين ذلك الموقوف
لوفائه ولا يمنع على صاحبه التصرف فيه انقي وقول اصحابنا
لا يصح الرهن بالامانات شاعل للكتب الموقوفة والرهن الامانة
باطل فاذا اهلك لم يجب شي بخلاف الرهن الفاسد فانه مضمون
كالصحيح واما وجوب اتباع شرطه وحمله على المعنى اللغوي فغير بعيد
ومنها صحة الاربعة فلا يصح الاربعة الاعيان والاربع دعواها
صحيح ولو قال ابراهيم عن دعوى هذا العين صح الاربعة لا تسمع دعواه
بها بعد ولو قال برزخ من هذه الدار ومن دعوى هذه لم تسمع
دعواه وينتبه ولو قال ابراهيم عنها او من خصموني فيها فهو باطل
وله ان يخامم وانما ابراهيم عن ضمانه كذا في النهاية من الصلح وفي
كا في الحاكم من الاقرار لاحق في قبله بربا من العين والدين والكتاب
والاجازة والحد والعصا من نهي وبه علم انه بربا من الاعيان في الاربعة
العام لكن في مدانيات القنية افتقر الزوجان وابداء كل واحد منهما
صاحبه عن جميع الدعاوي وكان للزوج بذر في ارضها واعيان
قائمة بالمحصاة والاعيان القائمة لا تدخل في الاربعة عن جميع الدعاوي
انتهى ويدخل في الاربعة العام الشفعة فهو مستقط لها فضا لاديانته
ان لم يقصد ها كما في الولوالجية وفي الخانية الاربعة عن العين الغنوة
اربعة ضمانها وتصير امانة في يد الغاصب وقال زفر لا يصح الاربعة
او تبقى مضمونة ولو كانت العين مستملكة صح الاربعة ويرى من فتنها
انتهى فقوله الاربعة الاعيان باطل معناه انها لا تكون ملكا له
بالاربعة والافا ابراهيم عنها يسقط الضمان صحيح او يحل على الاربعة

مطلد الاربعة عن الاعيان

الثالث قول الاجل فلا يصح ما جيل الاعيان لان الاجل شرع فقط للتفصيل
 والعين حاصلة فلا بد الا ولي ليس في الشرع دين لا يكون الاحالا الاراس
مال السلم وبدل الصرف والقرض والثمن بعد الاقالة ودين المست وما
اخذ به الشفيع العقار كما كتبناه في شرح الكتبة عند قوله وهو ما جيل
كل دين الا القرض وليس فيه دين لا يكون الاموجلا الا الدين والمسلم فيه
واما بدل الكتابة فيصم عندنا احالا اموجلا الثانية ما في الدين لا ينبغي
الا بالقبض وكذا لو كان لهما دين بسبب واحد فقبض احدهما فان
لشريكه ان يشترك ويعم توزيعه على ان ما في الدين لا يصح قسمه لثلاثة
الاجل لا يجل قبل وقته الابوت المديون ولو حكم بالالحاق مركب بدار
الحرب ولا يجل بوت الدين واما الحربي اذا استغرق وله دين موجل
فتقول يستقوط الدين مطلقا لا يستقطط الاجل نقط كما قال الشافعي
واما للعين فظاهر كلامهم لا يجب الحلول لا كان التفصيل يولي
الرابعة الحال يقبل النا جيل الا ما قد ناه والجدة في لزوم القضاء شيان
حكم المالك لنزوم بعد ما ثبت عنده اصل الدين وان يجل المستغرق
صاحب المال على رجل لثلاثة او سنتين يصح ويكون المال على
الحال عليه الى ذلك الوقت وعند الفاقة رضي الله عنهم الحال لا
يقبله بعد اللزوم الا اذا ندران لا يطالبه به الابعد شهر او
وهي بدل كقسط النا جيل القبول والا فلا يصح والمال الحال شرط
ايضا ان لا يكون مجهولا اجماله متناخضة فلا يصح التفصيل
الى مهب الريح ومحى المطر ويصح التمتع بالعقار والدباس وات
كان البيع للاجور بثمن موجل اليها كذا في القنية نبيه قال الداين
للمديون اذهب واعطني كل شئ فليس بما جيل لان ما بالاعط

في البيع ما جيل الاعيان

الرابع الحكم الرابع لا يصح تملكه من غير من هو عليه الا اذا اسلطة
عليه قبضه فيكون وكيلا قايضا للوكل ثم لنفسه ومتناخضا صحة
عزله عن التسليط قبل القبض وفي وكالة الوافعات للتسليم
لو قال وهبت منك هذه الدين لهم القول على فلان قايضا منه
فقبض كان نازدا نازدا بما جاز لانه صار لحق الموهوب له فلكل استبدال
انتهى وهو متناخض لعدم صحة الرجوع عن التسليط وفي منبئة
المفقي من الزكوة او تصدق بالدين الذي على فلان علي زيد بنية
الزكوة وامر بقبضه فقبضه اجزاه ومن هبة البنان زيرة وهب
له دنيا على رجل وامر بقبضه جاز استحسانا وان لم يامر البيع
الدين للاجور ولو باع من المديون وهب جاز والبنية لو وهبت
مهرها من ابنها او ابنتها الصغير من هذا الزوج ان امرت بالقبض
صحت والا لا لانه هبة الدين من غير من عليه الدين وفي مدائنا
القنية قضي دين غيره لكونه له ما على المطلوب فرضي جاز ثم
رقم لا يخلو انه ولو اعطى الوكيل بالبيع للاسر التمن من ماله قضاء
عن المشترى على ان يكون التمن له كان القضاء على هذا فاسدا
ويرجع البيع على الامر بما اعطاه وكان التمن على المشترى على الحال
انتهى ثم قال فيما لوقالت المهر الديني على زوجي لو الذي للاجور
اقرارها به انتهى وخرج عن تملك الدين لغير من هو عليه الحالة
فانما كذلك مع صحتها كما اشار اليه الزيلي ايضا وخرج ايضا الوصية
به لغير من هو عليه فانما جائزة كافي وصايا البنان فالمستثنى
ثلاث وفزع الامام الا عظم على عدم صحة تملكه من غير من عليه
انه لو كان وكله مشرعا عبد بما عليه ولم يعين المبيع والباع لم

يصح التوكيل ومع ان عين احدهما واجبوا انه لو وكل مدونه
 بما يتصدق به عليه فانه يصح مطلقا ولو وكل المستاجر بالبيع
 العين من الاجرة صح وقد اوضحناه في البحر المختار في تجزئة الزكاة
 فيه اذا كان المدين جاحدا ولو لم يبينه عليه فلو كان علي مقر
 وجبت الا اذا كان مفلسا فادامض اربعين مما اصله بدله بحاله
 وجب عليه درهم وقد بيناه في كتاب الزكاة من شرح الكنز انواع
 الدينون التي ما يمنع الدين وجوبه شراء لقوله الزيلعي في اضراب
 التيمم والبداة بالثمن الفاضل عن حاجته النافي للزكاة كذلك فيما
 ينبغي ولم اراه الثالث الزكاة والمراد فيها ما لم يطالب بها العبد
 فلا يمنع دين الذنوب والكفارات ودين الزكاة مانع والاربع الكفارة
 واختلف في منع وجوبها والصحيح انه يمنع بالمال كافي في شرا
 على النار من بحث الامر الخاص بصدقة الفطر والتعقوا على منعه
 وجوبها بتبني دين العبد لا يمنع وجوب صدقة الفطر قد
 وجوب زكوة لو كانت للتجارة كما بيناه فيه من ذلك المحل السادس
 الحج يمنع انفاق الساب نفقة القريب وينبغي ان يمنع لان الفتوى
 على عدم وجوبها الا بملك تصاب حرمان الصدقة الياس
 ضمان شراية الاعتاق ولا يمنع لان الدين لا يمنع دين اخر اياها
 الدية لا يمنع وجوبها العاشر الاضحية يمنعها كصدقة الفطر
 تقبلة قد مضى انه لا يمنع ملك الوارث للزكاة ان لم يكن مستغنيا
 ومنعه ان كان مستغنيا ومنع نفاد الرقبة والتبرع من الرقبة
 ويصح اضر الزكاة والدفع الي المدعين افضل ما يثبت في دية
 المعسر ولا يثبت اذا هلك المال في الزكاة بعد وجوبها لا يثبت

وجوبها بتبني دين العبد لا يمنع وجوب صدقة الفطر قد

دمته ولو بعد التمكن من دفعها وطلب الساعي بخلاف ما اذا استعجز
 وصدقة الفطر لا تسقط بعد وجوبها بذلك المال وكذا الخ خلاف
 ما اذا كان معسرا وقت الوجوب ثم ايسر بعده فانها لا يجبان وما
 تخير فيه بين الصوم ونفيه فلا فرق فيه بين الغنى والفقير كخرا
 الصيد وفدية الخلق واللباس والطيب لعدد وكفارة اليمين وما
 يكون الصوم مشروطا باعتباره ككفارة الفطر في رمضان وكفارة
 الظهار وكفارة القتل ودم التمتع والعتق فيفرق بينهما فالاعتبار
 لاعتسار وقت تكبيره بالصوم وكذا يفرق في فدية الشيخ الفاني
 فلا وجوب على الفقير فاذا ايسر لا يلزمه الاخراج ما يقيم على الدين وما
 يوجبه عنه اما حقوق العبد في كونه وصدقة الفطر فتسقط بالمو
 واما الكلام في حقوق العباد فان وقت الزكاة بالكل فلا كلام والالا
 قديم المتعلق بالعبد على ما يتعلق بالدية واد اوصي بحقوق الله
 قدمت الغرائض وان اخرها كالحج والزكاة والكفارات وان تساوت
 بالقوة بدري بما يدا به واذا اجتمعت الرسايا لا يقدم البعض على البعض
 الا العتق والمحاباة ولا مقبولة بالتقديم والتاخير ما لم ينص عليه
 وتامة في وصايا الزيلعي ترتيب فيما يقدم عند الاجتماع من غير التا
 ثلاثة في السفر حنب وحابض وسيت وثمة ما يكتفي لاحدهم فان كان
 المالك للاحدهم فهو الحيوان كان لهم جميعا لا يفرق لاحدهم
 ويجوز التيمم للكل فان كان الما بها كان الحنب ولجبه لان غسله
 فريضة وعسل الميت سنة والرجل يصلح اما المرأة فيغتسل الحنب
 وتيمم المرأة ويقيم الميت ولو كان الما بين الاب والابن فالاب اول
 به لان له حق تملك مال الاب ولو وهب لهم قد ما يكتفي لاحدهم

مطلب ما يقدم على غيره

قالوا الرجل اولى به لانه الميت ليس من اهل قبول الهبة والماله لا يصلح
 لامامة الرجل قال مولانا وهذا الجواب انما يستقيم على قول من يقول
 ان هبة المشايخ فيما يحتمل القسمة لا تفيد الملك وان انقلبه القصر
 في فتاوى قاضي خان ومرد من قوله ان غسل الميت سنة ان جوبه
 بها خلاف غسل الخبيث انه في القرآن وينبغي ان يلحق بها اذا كان مباحا
 ما اذا اوصى به لاحوج الناس ولا يكتفي الا لاجلهم واما من نجاسة
 وهو محدث وجب ما يكتفي لاجلها فانه يجب صرفه الى النجاسة كما في
 فتح العدي من النجاس وعلى هذا لو كان مع الثلاثة ذو نجاسة
 يتقدم عليهم ولم اره اجتمع جنازة وسنة وفتية قدمت الجنان
 واما اذا اجتمع كسوف وجعة او فرض وقت تختل فوائده بالاجل
 ولو اجتمع عيد وكسوف وجنازة ينبغي تقديم الجنائز وكذا
 لو اجتمعت مع جمعة وفرض ولم يخف عزوج وقته وينبغي
 ايضا تقديم الحسوف على النور والتراخي واما الحدود اذا اجتمعت
 ففي المحيط واذا اجتمع حدان وقدر على دري احدهما دري
 وان كانت من جناس مختلفه بان اجتمع حد الزنا والسرقة والشرب
 والحدف والتعابدي بالفقاه فاذا بوي حد للحدف فاذا بران
 شارب بالقطع وان شارب الحد الزنا وحد الشرب اخرهما الشرب
 بالاجتهاد من الصواب فان كان محصنا يبدأ بالقائم بحد الحدف
 ثم بالرجم ويلقي غيره انتهى ولو اجتمع التعزير والحدود قدمت
 التعزير على الحدود في الاستيفاء لم تحضه حق الحد كذا في الظاهر
 ولم اره الا ان ما اذا اجتمع قتل النكاح والردة والزنا وينبغي
 تقديم القصاص قطع الحق العبد وما اذا اجتمع قتل الزنا والردة

والزنا والردة

وينبغي تقديم الرجم لان به يحصل مقصودها بخلاف ما اذا قدم قتل
 الردة فانه ينوت الرجم واذا قدم قتل القصاص وهو القتل بالسيف
 حصل مقصود القصاص والردة وان فات الرجم فرغ يقترب
 من هذه السبل اجتماع التفضيلة والتقصية فمنها الصلوة
 اول الوقت بالتيتم واخره بالوضوء فعند ما يستحب التأخير
 وان كان طمع من وجود الماخيره والا فالقديم افضل ولم ار
 لاجلها بانها يتيم في اوله ويصلي فاذا وجد اخره نوضا في
 ثانيا ولا يبعد القول بافضلته وقال الشافعي انها النهاية في
 تحصيل التفضيلة ومنها الوصل منفردا في الوقت المستحب
 وان اخره صلي مع الجماعة فالافضل التأخير ومنها لو كان
 اسبغ الوضوء ثلثون للجماعة ولو اقتصر على مرة ادركها فينبغي
 تفضيل الاقتصار لادراكها ومنها غسل الرجلين افضل
 من السج على الخفين لمن يراهما والافضل والافضل وكذا الجفنة
 من الاياه ومنها التوضي من الخوص افضل من اليد بحضرة من
 لا يراه والا او منها لو خاف فوت الركعة لو مشي الى الصف
 ففي البيهقي الا افضل ادراكه في الركوع وقول النووي رحمه الله
 في شرح المذهب لم ارفيه لاجلها بانها لا يغيرهم شيئا وقصود
 ومنها لو كان بحيث لو صلي في بيته صلي قايما ولو صلي في المسجد
 لم يقدر على ذلك ففي الخلاصة يخرج الى المسجد ويصلي قاعدا
 ومنها لو كان لو صلي قاعدا قدر على سنة القراءة وان صلي
 قايما لا يقد وقراها ومنها الوضوء الوقت عن سنن الطهارة
 او الصلوة تركها وجوبا ولو ضاق الوقت للمستحب عن

استيعاب السنن وينبغي تقديم الموكدة ثم الصلوة في السبب
ومنها تقديم الدين المقرب وما كان معلوماً للسبب على الدين المقرب
في المرض ومنها باب الامانة يقدم الاعلم ثم الاقارب الاورع
ثم الاسن ثم الاصح وجهان ثم الاحسن خلقاً ثم الاحسن زكاً
ثم من له جاه ثم الانظف ثوباً ثم القيم على المسافر ثم الحر الاجل
على المعتق ثم المتيمم عن الحدث على المتيمم عن الجنابة وتماثله
في المراح ويقرّب من هذه المسائل بعض خصال الكفاة تقابل
المعصن فالعالم الجع كقول العربيه ولو شربة وعلمه يقابل نفسها
وكذا شرفه خاتمه لا يقدم احد في التزام على الحقوق الا بمرح
السبق كالازدحام في الدعوى والافتاء والتدريس فان استوفوا
في المحي افرع بينهم انتهى **القول في ثمن المثل واجرة**
المثل ومهر المثل وتواضعها اما ثمن المثل فذكره
في مواضع منها باب التيمم قال في الكفر ولو لم يعطه الابن مثله
وله ثمنه لا يتيمم وقتشه في العنافة قبل القيمة في اقرب موضع
فيه الما او يغني بسير وفسره الزيلعي بالقيمة في ذلك المكان لكن لم يبين
انه في وقت عزته او في اهلها الاوقات والظاهر الاول فان الاعتد
للقيمة حاله التقديم ويتعين ان لا يعتبر ثمن المثل عند الحاجة الى
سد المرق وخوف الهلاك فيها تصل الشربة الى دنانير فيجب
شرؤها على القادر باضعاف قيمتها احياناً لنفسه ومنها باب
الحج فمن المثل للزاد والماء القدر اللايق به وكذا الراحلة كما في
فتح القدير ومنها على قول محمد اذا اختلف لم يتبايعان تحالفاً
وتفاسخاً وكان المبيع هالكا فان المبيع ينسخ على قيمة الهلاك

مطلب الامانة

وهل تعتبر

وهل تعتبر قيمته يوم التلف او القبض وأهلها قال في
ومنها اذا وجب الرجوع بنقصان العيب عند تقديره
كيفية يرجع به قال القاضي خان وطريق موافقة النقصان ان يقوم
لا عيب به ويقوم بالعيب فان كان ذلك العيب ينقص عن القيمة
كان حصته النقصان عن الثمن انتهى ولم يذكر اعتبارها بعد البيع
او يوم القبض وكذا لم يذكره الزيلعي وابن الهمام وينبغي اعتبارها
يوم البيع ومنها المقبوض على سؤم الشراء المفقود بنسبة الميراث
كان قيمتها بالاعتبار لقيمته يوم القبض ويوم التلف قال في
ومنها للغصوب القيمة اذا هلك فالمعتبر قيمته يوم حصبه
اتفاقاً ومنها الغصوب المثل اذا انقطع قال ابو حنيفة رضي الله عنه
تعتبر قيمته يوم الخسوة وقال ابو يوسف يوم الغصب وقال محمد
يوم الانقطاع ومنها المتلف بلا غصب تعتبر قيمته يوم التلف
ولا خلاف فيه ومنها المقبوض بعد فاسد تعتبر قيمته يوم القبض
لانه به دخل في ضمانه وعند محمد تعتبر قيمته يوم التلف لانه به
يتقدر عليه ذكره الزيلعي في البيع الفاسد ومنها العبد المجني عليه
تعتبر قيمته يوم الجناية ومنها العبد اذا جني فاعتقه السيد
غير عالم بها وقلنا ينضم الاقل من قيمته ومن اشهر هل المعتبر
يوم الجناية او قيمته يوم اعتاقه ومنها الرهن اذا اهل بالاقبل
من قيمته ومن الدين فالمعتبر قيمته يوم الهلاك لقولهم ان يدرك
امانة فيه حتى كانت نفقته على الرهن في حيوة وكفنه عليه
ادامات كما ذكر الزيلعي ومنها لو اخذ من الارنا والعوس والاشبه
ذلك وقد كان دفع اليه ديناراً مثلاً لينفق عليه ثم اختصما بعد ذلك

مطلب موافقة النقصان

مطلب التمسك بغير التلف والافلاس فيه

في قيمة الماخوذ هل تعتبر قيمته يوم الاخذ او يوم الخصومة قال في
القيمة يعتبر يوم الاخذ قبل له لو لم يكن دفع اليه شيئا بل كان
ياخذ منه على ان يدفع اليه ثمن ما يجتمع عنده قال يعتبر يوم الاخذ
لانه يوم حين ذكر الثمن انتهى ومنها ضمان عتق العبد المملوك
اذا اعتقه احداهما وكان موصرا واختار الساكنت تضمينه فالمعتبر
القيمة يوم الاعناق كما اعتبر حاله من اليسار والاعسار فيه كاذكرة
الزيلي ومنها قيمة ولد المغير والمحرر في الخلاصة تعتبر قيمته يوم
الخصومة واقصر عليه وحكامه في النهاية ثم حكى عن الاسيماوي
انه يعتبر يوم القضا والظاهر لا خلاف في اعتبار يوم الخصومة
ومن اعتبر يوم القضا فانما اعتبره بناء على ان القضا لا يتراخى عنها
ولهذا ذكر الزيلي والاحتار يوم الخصومة وثانيا اعتبار يوم
القضا ولم ار من اعتبر يوم وصفه ومنها ضمان جنين الامة
قالوا لو كان ذكرا وجب على الضارب نصف عشر قيمته لو كان صبا
وعشر قيمته لو كان انثى كذا في الكنز وفي الخلاصة وهما في القدر سواء
وظاهر كلامهم اعتبارها يوم الرضخ ومنها قيمة الصيد المتلف
للحرم والاحرام ففي الكنز في الثاني تقويم عدلين في مقتله واقر
موضع منه ولم يذكر الزمان والظاهر فيهما يوم قتله كما في المتلف
ومنها قيمة اللقطة اذا تصدق بها او انتفع بها بعد التعريف ولم
يجز مالها فالمعتبر قيمتها يوم التصديق لقولهم ان سبيل القضا
نصرة في مال غيره بغير ادنه ولم ار صريحا ومنها قيمة جاز
الابن اذا اقبلها الاب وادعاه لظاهر من كلامهم ان القضا
لقيمتهما قبيل العلوق لقولهم ان الملك يثبت شرط الا

عندنا

عندنا للحكام ومنها قيمة الصداق اذا انتصف بالطلاق قبل المنيق
وكان هالكالم ان صريحا ويذكر ان يعتبر يوم القضا او التراضي
لما قد مضى انه لا يعود الي ملك الزوج النصف الا باحدهما اذا كان
بعد القبض فهذه تسعة عشر موضعا فاعتمها الكلام في اجر
المثل تجب في مواضع احدها الاجارة في صورتهما التاسعة
ومنها لو قال له المواجه بعد انقضاء المدة ان فرعتها اليوم والا
فعليك كل شهر كذا وقيل تجب المسمى ومنها لو قال عتري بالعين
للاجير اعمل كالكنت ولم يعلم بالاجر بخلاف ما اذا علم فانه يجب
ومنها لو عمل له شيئا ولم يستاجر له وكان الصانع معروفا بملك
الصنعة وجب اجر المثل على قول حمزة وبه يفتي ومنها في غصب
المنافع اذا كان الغصب مال اليتيم او وقف او مريد للاستغناء
على المتقرب به وليس منها ما اذا خالف المستاجر الى ثمران محل الكبر
من الشروط فانه لا يجب اجر ما زاد لان الضمان والاجر لا يجتمعان
ومنها اذا افسدت المساقاة والمزعة كان للعليل اجر مثله
ومنها اذا انتصف مدة الاجارة في الارض نزع فانه يترك
باجر المثل الى ان يستفصد ومنها اذا افسدت المضاربة ظاهرا
اجر مثله الا في مسئلة ذكرناها في الفوائد ومنها عمل الزكوة يستحق
اجر مثله بقدر ما يكفيه ويكون اعوانه وفايده ان الماخوذ
اجرة انه لو لم يعمل بان عمل ارباب الاموال اموالهم الى الامام فلا
اجر له ومنها الناطر على الوقف اذا لم يشترط له الوقف فله
اجر مثل عمله حتى لو كان الوقف طاحونة يستغلها الموقوف
عليهم فلا اجر له فيها كما في الحاشية وهذا اذا عين القاضي له

اجرا فان لم يبين له وتعي فيه سنة فلا شيء له كذا في القنية ثم ذكر
 بعد انه يثبت ولو لم يشترط له العاقبة ولا يجتمع له اجر النظر
 والعالة لو عمل مع العلة انتهى ومنها الرضى اذا نصبه العاقبة
 وعين له اجر اجرة مثله جاز واما ما هي الميت فلا اجر له
 علي الصحيح كما في القنية ومنها القسام لو لم يستاجر عتفه
 فانه يثبت اجر المثل ومنها يثبت حق العاقبة على كتابة للحاضر
 والسجلات اجر المثل ومنها يثبت حق العاقبة على كتابة للحاضر
 تبسيهاً الاول قولهم في الزرع بعد القضاء ومنه البطالة
 بتركه باجر المثل معناه بالقضاء والرضى والا فلا اجر كما في القنية
 الثاني اذا وجب اجر المثل وكان هناك شيء في عقد فاسد
 فان كان معلوما لا يزداد عليه وينقص منه وان كان مجهولاً
 بالغام بلغ الثالث يجب اجر المثل من جنس المراهم والزيان
 الرابع اذا وجب اجر المثل وكان متفاوتاً منهم من يستقضي
 ومنهم من يتساهل في الاجر وجب الوسط حتي لو كان اجر المثل
 اثني عشر عند بعضهم وعند البعض عشرة وعند البعض احدى عشر
 وجب احد عشر بخلاف التقويم لو اختلف المقومون في
 مستهلك فشهد اثنان ان قيمة عشرة وشهد اثنان ان قيمة
 اقل وجب الاخذ بالاكثر ذكره الاقطع في باب الزينة للغاسق
 اجر المثل في الاجارة الفاسدة يطيب وان كان السب حراما
 والكل من القنية وقد خاز زيادة اجر المثل في الفوائد الكلام
 في مهر المثل الاصل في عتيان حديث بروع بنت واشق
 وبيننا في شرح الكنز ما هو ومن يعتبر واما الكلام في الموضع الذي

مطلب اجرة القنية

يجب

يجب فيها فيجب في النكاح الصحيح عند علم القسمة او تسمية
 مالا يصلح مهر كالحجر والحنظل والحلوى والقران وخدعة زوجه حر
 ونكاح احرى وهو نكاح الشغار ومجهول المجلس والتسمية
 التي علي خطر وفوات ما شرط لها من المنافع بشرط الدخول في
 الكل والموت واما اذا طلقها قبله فالمسقة ولا يتصف وفي النكاح
 الفاسد بعد الدخول وفي الوطى شبهة ان لم يقدر الملك سابقا
 كما في امته ابنة اذا اقبلها فلا مهر عليه انتهى ما يتعدد فيه المهر
 الوطى ولا يتعدد اما في النكاح الصحيح فجعله ابو حنيفة منقسما
 علي عدة الوطيات تقديره ولا يتعدد كما لا يتعدد بوطى الاب
 جارية ابنا ذالم محبل وكذا بوطى السيد مكاتبته وفي النكاح
 الفاسد ويتعدد بوطى الابن جارية امه او الزوج جارية
 امراته وافي والد الصدر الشهيد المتعدد في الجارية للشركة
 وقامه في شرحنا علي الكنز تنبيه يجب مهران فيما اذا تزوج امرأة
 ثم تزوجها وهو محال لها مهر المثل بالاول والمسمى بالعقد
 مهران ونصف فيما لو قال كل تزوجتك فانت طالق فنزوه
 في يوم واحد ثلاث مرات ولو زاد بابت ودخل بها في كل مرة فعليه
 خمسة مهرور ونصف وبيان في فتاوي قاضي خان **المقول**
في الشرط والتعليق التعليق ربط حصول مضمون جملة
 بحصول مضمون جملة اخرى انتهى بشرط صحة التعليق كون
 معدوما علي خطر الوجود والتعليق بكان تقييد بالمستحيل
 باطل ووجود ما ربط حيث كان الجزا موقرا والاعتقار وعدم
 فاصل اجني بين الشرط والجزا وكنه اذا شرط وفعله وجرامه

في التعليق ربط حصول مضمون جملة
 بالآخر كقوله في اربعة من التعليق والشرط
 غير ان التعليق بالشرط في التعليق والشرط
 ان التعليق والشرط في التعليق والشرط
 واما الشرط فانه يربط بالشرط والشرط
 بشرط في اربعة من التعليق والشرط
 ان التعليق يربط بالشرط والشرط
 بان الشرط يربط بالشرط والشرط
 ثم يربط بالشرط والشرط

فلو اقتصر على الاداة لا يتعلق واختلفوا في تنجيده لو قدم الجزاء والفتوى
على بطلانه كما بيناه في شرح الكزبانتي ما يقبل التعليق ولا يقبله
تعليق التملكات والتقييدات بالشرط باطل كالبيع والشراء والاحكام
والاستيجار والهبه والصدقة والنكاح والاقار والابراء وعزل
الوكيل وحجر المادون والرجعة والتحكيم والكتابة والكفالة وغير
الملايم والوقف في رواية والهبة بغير المتعارف وما جاز تعليقه
الشرط لم يبطل بالشرط الفاسد كطلاق وعنف وحالة وكفالة وبطل
الشرط ولا يبطل الرهن والاقالة بالشرط الفاسد وتعلق البيع
بكلمة انه باطل الا اذا قال بعته ان رضي اي ووقته كخيار الشرط
وبكلمة علي الصحيح انه كان ما يقتضيه العقد او ملائمه او حرج
العرف به او ورد الشرع او كان لا منفعه فيه لاحدها وقد ذكرنا
في مدانيات الفوائد ما خرج عن قولهم لا يصح تعليق الاباء بالشرط
والبيع ثلاثين مثيلة يجوز تعليق فيها وجملته ما لا يصح تعليقه
ويبطل بفاسده ثلاثة عشر البيع والتمتع والاهبة والرجعة
والصلح عن مال والابراء والحج وعزل الوكيل في رواية والحجاب
الاعتكاف والمزارعة والمعاملة والاقار والوقف في رواية وما
يبطل بالشرط الفاسد الطلاق والخلع والرهن والرضاء والهبة
والصدقة والوصاية والوصية والزرعة والمضاربة والتضامن
والامانة والكفالة والحالة والاقالة والغصب وامان القن
ودعوة الولد والصلح عن العصا وجناية غضب وعقد
دعة ووديعة وعارية اذا ضمنها رجل وشرط فيها كفالة او حوالة
وتعلق الرد بعيب او بخيار شرط وعزل قاض والتحكيم عند

ونماه في جامع النصولين والبنائزية فابعد من ملك التنجير ملك
التعليق الا الركن بالطلاق بملك التجيز ولا يملك التعليق ومن لا
يملك التجيز لا يملك التعليق الا اذا علمته بالملك او سببه النسيئة
العبد والمكاتب لو قال اكل مملوكه ملكه فهو حر بعد عتق ضيق
الصبي ونماه في الجامع للصدر سليمان من باب الجيف في ملك العبد
والمكاتب **القول في احكام السفر** بخصه القصر
والفطر والمسح ثلاثة ايام ولياليها واما التنفل على الدابة
فحكم خارج المصر لا بالسفر ومنها سقوط الحجمة والعبدان والا
ضحية وتكبير التزيق واما صفة الحجمة فمن احكام المصريين احكام
حرمة على المرأة بغير رزق او محرم ولو كان واجبا ومن ثم كان
وجود احدهما شرطا لوجوب الحج عليها واختلفوا في وجوب
نفقته عليها اذا امتنع المحرم الا بها والمعتد الوجوب عليها بناء
على انه شرط وجوب الاداء يستثنى من حرمة خروجها الا بالصلح
لغيرها من دار الحرب الى دار الاسلام ومن احكام منع الولد منه
الابرضاء بويه الا في الحج اذا استغنيا عنه وتحريمه على المدون
الآبادن الدائنين الا اذا كان موجلا او يخصص ركوب البحر باحكام منها
سقوط الحج اذا غلب الهلاك وتحريم السفر منه وضمان المودع
لو سافر بها في البحر وكذا الوقي ويستويان في بنية الاحكام منها
فيما اذا غر في البحر ومعه فرس فانه يستحق سهم الفارس كما في
الخاتمة **القول في احكام الحرم** لا يدخل احد الا حرمها
وتكره المجاورة به ولا يقتل ولا ينطح من فعل خارجة والحجامة
وحرم القوض لصيده وبحب الجز بقتله وتحريم قطع شجره

ورعي حيشته الا لا يدخول من الغسل لدخوله ونصاعته فيه
 الصلوات وحسناته كسبائه ولو اخذ فيه بالهم ولا يسكن فيه
 كافر وله الدخول فيه ولا تمنع ولا قران ملكي وتختص الهدايا به
 ويكره اخراجه من حمارته وترابه وهو مستأ ولغيره عندنا في النظم
 والدية على القائل فيه خطا ولا حرم للمدينة عندنا فلا تثبت هذه
 الاحكام الا استثنان الغسل لدخوله ما وكرهته المجاورة بها والله
 سبحانه اعلم **الفصل في احكام المسجد** هو كثره جدا وقد
 ذكرها اصحاب الفتاوى في كتاب الصلوة في باب علي حذره فيها
 تحريم دخوله على الجنب والمخاض والنفساء ولو على وجه العيوب
 وادخال نجاسة فيه يخاف منها التلويح ومنع ادخال البيت
 فيه والصحيح ان المنع لصلوة الجبان وان لم يكن الميت فيه
 الا لعند مطر ونحوه واختلفوا في علته فمنهم من علله بخوف التلويح
 ومنهم بانه لم يبين لها وعلى الاول هي تحريمه وعلى الثاني تنزيهه
 وريح الاول العلة قاسم ولم يعلله احد من النجاسة للميت
 لا جاعلهم على طهارته بالغسل حيث كان سالوا وما هذه الاعمال
 فيه ومنها حرمة ادخال الصبيان والمجانين حيث غلبت نجاستهم
 ويكره ومنها منع القاء القلة بعد قتلها فيه ومنها يحرم البول
 فيه ولو في انا وما المقصد فيه في انا فلم اراه وينبغي ان لا فرق
 ومنها منع اخراجه من اجزائه قالوا في ترابه ان كان مجتمعاً
 جاز الاخر منه ومنع الرجل عليه والا لا وهو سحره المصاف
 فيه والفا القمامة فوق الحصى خفي من وضعها تحته فان اضطر
 اليه دفنه ويكره المضمضة والوضوء فيه الا ان يكون ثمة موضع

في حيزه من حيزه

اعد لذلك

اعد لذلك لا يخل فيه وفي انا ويكره مسح الرجل من الطين على عود
 والبراق على حيطانه ولا يحفر فيه بيوتاً وتترك المدينة ويكره غرس الاشجار
 المتفقه ليقبل النثر ولا يجوز اتحاد طريق فيه للمرور الا بعد
 فكره الصناعة فيه من خياطة وكتابه وتعليم صبيان باجر النفر
 الا لحفظ المسجد في رواية ويكره الجلوس فيه للمصليبة **وتسحب**
 النجاسة لدخوله فان كان من يتكلم دخوله كفته ركعتان كل يوم
 وتسحب عقد النكاح فيه وجلوس العاق في فيه ويحرم الطبخ
 فيه وفوقه كالتخلي ويكره دخوله لمن اكل ذابح كرمية ومنع
 منه وكذا كل مود فيه ولو لبسانه وعن البيع والشراء وكل عقد
 لغير المعتكف يقيد حاجته ان لم يحضر السلوة وان شاد الصلاة
 والاسعار والاكل والنوم لغير غريب ومعتكف والكلام المباح
 وفي فتح القدير انه باكل الحسنات كما اكل الناس الحطب وريح
 الصوت بالذكر لا المتفقه واخراج الرمح فيه من الدروع **الحضوة**
 ويسكن كنسه وتنظيفه وتطيبه وفرشه وإيقاده وتقديم المني
 على اليسرى عند دخوله وعكسه عند خروجه ومن اعتكف المروءة
 فيه يائس وينسحق ويكره تخصيص مكان فيه لصلوته ولا
 يتعين بالملازمة فلا يرفع غيره لو سبعة اليه ولاهل المحلة
 جعل المسجد الواحد مسجدين والا وفي ان يكون لكل طائفة
 مؤذن وكلهم جعل المسجدين واحداً ولا يجوز إعادة ادواته
 لمسجد اخر ولا يشغل المسجد بالمتاع الا للوقوف في الفتنة
 العامة خاتمة اعظم المساجد حرم المسجد الحرام ثم مسجد
 المدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم الجوامع ثم مسجد المحال ثم

مساجد الشوارع ثم مساجد البيوت **احكام يوم الجمعة** اختص باحكام لزوم صلوة الجمعة واشتراط الجماعة لها وكونها ثلاثة سوى الامام والخطبة وكونها قبلها شرطاً وقرأة السور المخصوصة لها وتحريم السفر فيها بشرط واستئذان الفسل لها والطيب وليس الا حشون وتقليم الاظفار وحلق الشعر ولكن بعد هذا افضل والنجس في المسجد والتكبير لها والاستغفار بالعبادة الى خروجه الخطيب واليسن الابراد بها ويكره افراده بالصوم وافراد ليلة القيام وقرأة الكف فيه وتوحيده النافلة وقت الاستواء على قول ابي يوسف المصحح المعتد وهو خير ايام الاسبوع وبعده عيد وفيه ساعة اجابة وتجمع فيه الارواح وتزار فيه القبور ويأتى الميت فيه من عذاب القبر ومن مات فيه او في ليلة امن من فتنة القبر وعذابه ولا تنجر فيه جهنم وفيه خلق ادم وفيه اخر من الجنة وفيه تقوم الساعة وفيه يزور اهل الجنة وهم ساجدان وتعالى وهذا اخر ما اوردناه من فن الجمع والفرق مما يكثر ورده ويقع بالفتية جملة والله اعلم والحول والقوة ثم الان نشرع بحول الله وقته في الجمع والفرق ما افرق فيه الوضوء والغسل ليس تجديد الوضوء عند اختلاف المجلس ويكره تجديد الغسل مطلقا يسح منه الخف ويتبع للغسل ليس فيه الترتيب بخلاف الغسل ليس المضمضة والاستنشاق فيه بخلاف الغسل ففيه يسح الرأس فيه بخلاف الغسل على قول ما افرق فيه مسح الخف وغسل

الرجل

عصا مع الخف

الرجل يتاقت المسح وند ورايت في بعض كتب الشافعية يجوز غسل الرجل المضمومة بلا خلاف ولا يجوز مسح الخف المضموم وصورة الرجل المضمومة ان يستحق قطع رجله فلا يلزم منها ليس تثليث الغسل دون المسح يجب لغير الرجل دون الخف لا تنقض الجنابة بخلاف المسح هو افضل من المسح لمن رآه ما افرق فيه مسح الرأس والخف ليس استيعاب الرأس دون الخف لولئك مسح الرأس لم يكره وان لم يندب ويكره تثليث الخف ما افرق فيه الوضوء واليتم كونه في الوجه واليدين فقط ولا يجوز الا العذر ولا يسح به الخف ويفتقر الى النية ولا يسح بجديده ولا تثليثه وليس فيه النقص ويستوي فيه الحدث الاصغر والاكبر ما افرق فيه مسح الجبهة ومسح الخف لا يشترط شداها على وضوء ويشترط لبسه على كمال الطهارة ويجمع مع الغسل بخلاف مسح الخف ويجب تعميمها او اكثرها بخلاف الخف وتصح الصلوة بدونها في رواية وهو المعتد بخلاف المسح على الخف ان لم يغسلها ولا يندب بدة بخلافه ولا ينقض اذا سقطت عن غير برء فلا يجب اعادته بخلاف الخف اذا سقط لا تنزع الجنابة بخلاف الخف واذا كان على عضو جبريان فسقطت احدهما اعادها بلا اعادة مسحها بخلاف نزع احد الخفين ما افرق فيه الحوض والنفاس اقل الحوض محدود ولاحد لقل النفاس واكثره غير ذلك النفاس الزبونة ويكره به البلوغ والاستبراء والنفاس

مطلوع مع الغسل

والحيض لا يقطع الشايع في صوم الكفار بخلاف النفاس ^{تستحق}
به العتد دون النفاس ويحصل به الفضل بين طلاق السنة
والبدعة بخلاف النفاس ففي سبعة فاني النهاية من الافتراق
باربعة قصورا افترق فيه الاذان والاقامة يجوز تراخي
الصلوة عن الاذان بخلاف الاقامة لحسن التمهيد والا
سراع فيها نكره اقامة الحديث للاذان ما افترق فيه سجود
الشهو والتلاوة هو سجدتان وهي واحدة هو في اخر صلوة
بعد السلام وهي فيها هولا تكرر بخلافها لا تقوم له في دعائها
لها تشهد له ويسلم بخلاف الذكر المروع في سجود التلاوة
لا يشرع فيه ما افترق فيه سجود التلاوة والشكر سجود
الشكر لا يدخل الصلوة بخلافها والتفوق على وجوب سجدة
التلاوة بخلاف سجدة الشكر فانها جائزة عندنا في كل واجبة
وهو معني ما روي عنه انها ليست مشروعة اي وجوبا ما افترق
فيه الامام والمأموم نية الايتام واجبة على المأموم دون الامام
الا لصحة صلوة النساخلة او لحصول الفضيلة ولا تبطل
صلوة الامام اذا بطلت صلاة المأموم بخلاف كسره اذا عني
الامام واخطا لم يصح اقتداؤه بخلاف الامام اذا عني المأموم
واخطا ما افترق فيه الجمعة والعيد اجمعة فرض والعيد
واجبة ووقتها وقت الظهر ووقته بعد طلوع الشمس
الى زوالها وشرطها الخطبة وكونها قبلها بخلافه فيها
وان لا تتعدد في مصر في قوله بخلافه ويستحب عيد
الفطر ان يطعم قبل خروجه الى المصلي بخلافها ما افترق

فيه غسل

فيه غسل الميت والحيض تستحق البداء بغسل وجه الميت بخلاف الحي فانه
يبدأ بغسل يديه ولا يضمض ولا يستنشق بخلاف الحي ولا يوجه غسل
رجليه بخلاف الحي ان كان في مستنقع الماء ولا مسح راسه في وضوء
الغسل بخلاف الحي في رواية ما افترق فيه الزلوة وصدة الفطرة
في نصاب الزكاة النمو ولو تقدر بخلاف نصابها ولا يجوز دفعها
لغير محلها ولا وقت لها ولصدقة الفطرة وقت مجودا بأنه بالتأخر
عن اليوم الاول ولا يجوز تعجيلها قبل ملك النصاب بخلافها
بعد وجود الدار ما افترق فيه التمتع والقران تحتل من العتد
بعد الفراغ منها ان لم يشق الذي بخلافه يحرم بالعترة وحدها
من المبيقات ويقاها بفعالها ثم يحرم بالحي من الحرم بخلاف القار
فانه يحرم بهما معا من المبيقات ما افترق فيه الهبة والابراشتر
لها العتول بخلافه له الرجوع فيها عتد عدم المانع بخلافه مطلقا
ما افترق فيه الاجارة والبيع التأقبت لنفسد ببعضها بالمالك
العوض فيه بالعقد وفيها لا الابواحد من اربعة وتفسخ بالاعتد
بخلافه وتفسخ ببعضها حدث بخلافه وتفسخ بغير احد اذا
عقدت لنفسه بخلافه واذا هلك الثمن قبل قبضه لا يبطل البيع اذا
هلكت الاجرة العين قبل التفتحت ما افترق فيه الزوجة والامه
لا قسم لانه بخلافها ولا حصر لعدد الاما بخلاف الزوجات ولا
تعد نفقتها بخلاف الزوجة فانها بحسب حالها والاستقطها
النشوز بخلاف الزوجة ولا اطلاق لها بخلاف الزوجة ما افترق
نفقة الزوجة والقرين نفقتها مقدمة كالحالها ونفقة الكفاية
ونفقتها لا تستقط بعض الزمان بعد التقدير والاصطلاح

خلاف نفقة وشرط نفقة اعيان وزمانته وسائر المنفق خلاف
 نفقة ما افرق فيه المرد والكافر الاصيل لا يفرق المرد ولو بخرقة
 ولا يصح نكاحه وحمل بيمينته ويهدمه ويوقف ملكه ونظره
 ولا يسي ولا يغادي ولا يمت عليه ولا يرب ولا يفرق في مفاصل
 الذم ولا يتبعه ولده فيها ما افرق فيه العتق والطلاق وينفخ
 بالفاظ العتق دون عكسه وهو ان يفسد المباحات الي الدخول
 دون العتق والوقف العتق يقبل المعلق بخلاف الوقف ولا
 يرتد بالرد بخلاف الوقف على معين ما افرق فيه المديون والم ولد
 ثلاثة عشر كما في فروق الكرابسي تضمن بالغصب والاعتاق البيع
 الفاسد ولا يجوز البقضا ببيعها بخلافه وتعتق جميع
 المال وهو من الثلث وقيمتها ثلث قيمتها لو كانت قنة وهي
 النصف في رواية والثلاثان في اخرى والجميع في اخرى عليها
 العدة اذا اعتقت او مات السيد لا على المديرة ولو استولد ام
 ولد مشتركة لا يملك نصيب صاحبه بالضماء بخلاف المديرة
 وثبت نسب ولدها بالسكوت دون ولدا المديرة ولا تنسج ليد
 المولى بعد موته بخلافه ولا يصح تبنيها ويصح استبدال المولى
 ولا يملك الجري ببيعها وله بيعه ولو استولد حاربه ولده صح
 ولو ضمير او لود برعبه لاما افرق فيه البيع الفاسد والصحيح
 يصح اعتاق البايع بعد قبض المشتري بتكرير لفظ العتق بخلافه
 في الصحيح ولو امة المشتري باعتاقه عنه ففعل عتق على
 البايع بخلافه في الصحيح ولو امة بطن الحنطة ففعل كان البايع
 بخلافه في الصحيح ولو امة بذبح شاة ففعل كانت البايع

ما افرق فيما العتق

خلاف

لا يشترط الوفاة ان يكون قريبا اعلم ان شرط الوفاة بعد الاستبراء والتكليف من المذكور والزوج والعلة والكتابة وشيئين
 لا يشترط في الوفاة ان يكون قريبا اعلم ان شرط الوفاة بعد الاستبراء والتكليف من المذكور والزوج والعلة والكتابة وشيئين

خلاف في الصحيح ولو ابراه عن القيمة بعد فسخ الفاسد ثم هلك
 الباع فعليه القيمة وفي الصحيح لان عليه ولا شفعة فيه بخلاف الصحيح
 ما افرق فيه القيمة العظمى والتضايح شرط في الامانة ان يكون
 قريبا بخلاف القاضي ولا يجوز تعدده في عصر واحد وجاز تعدد
 القاضي لو كان في عصر واحد ولا ينعزل الامام بالفسق بخلاف القاضي
 على قول ما افرق فيه القضاء والحسبة للقاضي سماع الدهوي عموما
 وللحسب فيما يتعلق بخمس وتطعيم او اغش ولا يبيع البينة
 ولا يحلف ما افرق فيه الشهاد والرياسة يشترط العدد فيها
 دون الرواية لا تشترط الذكورة في الرواية مطلقا ويشترط
 في الشهاد بالحدود والقصاص تشترط الحرية فيها دون الرواية
 لا تقبل الشهاد لاصله وفرعه ورفيقه بخلاف الرواية للعالم
 الحكم بعلمه في الجرح والتعديل في الرواية اتفاقا بخلاف القضاء
 بعلمه ففيه اختلاف الاصح قبول الجرح للبهمن من العالم به بخلافه
 في الشهاد لا تقبل الشهاد على الشهادة الا عند تعدد الاصل
 بخلاف الرواية اذا روي شيئا ثم رجع عنه لا يعمل به بخلاف الرجوع
 عن الشهاد قبل الحكم لا تقبل شهاد المحدث في قذف بعد التوبة
 وتقبل روايته ما افرق فيه حبس الرهن والمبيع لو كان للبايع
 لا يلزم المشتري تسليم الثمن مطلقا والرهن اذا كان غايبا عن
 المصر ويحق الرهن من مونة في حضرات لم يلزمه حضرات قبل
 اخذ الدين والرهن اذا اعار الرهن من الراهن لم يبطل حقه
 في الحبس فله رده بخلاف البايع اذا اعار المبيع او ودعه
 من المشتري سقط حقه فلا يملك رده وهما في بيع التراج

قوله ولا ينعزل الامام بالفسق وهو خروج عن طاعة
 ولا يجره وهو مطلق والبايع لو كان قريبا لم يفسق
 الجرح من الامانة امر بعد خالفه الراسخ المفسد
 كما في شهادته المبرور ويقتول المذنب والاصحاب ما في الصحيح
 ولا يبرأ من الجرح عليهم ولا في العتق ليست شرعا لولا ان
 فيه بقاء او في الجرح

بنحو التخييف

الرهان والبيع اذا قبض الثمن وسلم المبيع للمشتري ثم وجد فيه
زيوفا او بخرجه ورد بها ليس له استرداد المبيع والرهان
يسترد ولو قبضه المشتري بادت البيع بعد نقد الثمن ونصف
فيه ببيع او هبة ثم وجد البيع الثمن زيوفا ليس له ابطال تصرف
المشتري بخلاف الرهن ذكره الاسيحياني في البيوع وقاضي
في الرهن ما اختلف فيه الوكيل بالبيع والوكيل بقبض الدين صح
ابرا الاول من الثمن وحطه وضمن ولا يصح من الثاني صح الاول
قبول المحالة ومن الثاني صح من الاول اخذ الرهن لان النكاح
وصح من اخذ الكفيل وصح ضمان الوكيل بالقبض المذلول فيه
ولا يصح ضمان الوكيل في البيع المشتري في الثمن وقبض ثمنه
الوكيل بالقبض بالدين لا الوكيل بالبيع به والمشتري عطالة الوكيل
بما دفعه له اذا اسلمه للموكل بعد فسخ البيع بخلاف الوكيل
بالقبض للثمن ولا يصح نهي الموكل المشتري عما دفع اليه الوكيل بالبيع
بخلاف الوكيل بالقبض ما اختلف فيه النكاح والرجعة لا يصح الاثر
بخلافه لا بد فيه من رضاها بخلافه لا امر فيها بخلافه لا تصح الا
لمعتدة بخلافه ما اختلف فيه الوكيل والوصي يملك الموكل عن
لا الوصي بعد القبول لا يشترط القبول في الوكالة ويشترط في
الوصاية ويتقيد الوكيل بما قبله الموكل ولا يتقيد الوصي ولا يتحقق
الوكيل اجرة على عمله بخلاف الوصي ولا تصح الوكالة بعد الموت والوصاية
تصح الوصاية وان لم يعلم بها الوصي بخلاف الوكالة لا يشترط
في الوصي الاسلام والحرية والبلوغ والعقل ولا يشترط في
الوكيل الا العقل وادامات الوصي قبل تمام المقصود نصبت الثاني

غيره

غيره بخلاف موت الوكيل لا ينصب غيره الا من مقصود الحفاظ
وفي ان القاضي يعزل وصي المشيخانة او تهمة بخلاف الوكيل في
الوصي اذا باع شيئا من الزكاة فادعى المشتري انه معيب
ببينة فانه يحلف على الثبات بخلاف الوكيل يحلف على نفي العلم
وهي في القنية ولو ادعى لفقر اهل بيته فالا فضل للوصي ان
لا يجاوز البيع فان اعطى في كونه اخرج جاز على الاصح ولو ادعى
بالصدق على فقر الحاج يجوز ان يتصدق على غيره من الفقر
ولو حصص فقال لفقر اهله السكنة لم يجز كما في وصايا الخزانة
المقتنين وفي الخانية لو قال الله علي ان اتصدق على جنس فتصدق
على غيره لو فعل ذلك بنفسه جاز ولو امر غيره بالتصدق ففعل المأمور
ذلك ضمن المأمور انتهى فهذا مما خالف فيه الوصي الوكيل ولو استأجر
الوصي الوصي لتنفيذ الوصية كانت وصيته له بشرط العمل
وهي في الخانية ولو استأجر الموكل الوكيل فان كان على علم بعلم
صحت والا فلا ويجتمعان في ان كلامهما من قبول القول
مع اليمين ويصح ابرأؤها عن ما وجب بعقدها ويضمنان ذلك
يصح حطها وتاجيلها ولا يصح ذلك منها فيما لم يجز بعقدها
واعلم ان الوصي والوارث يشتركان في الخلاف عن الميت في السر
والوارث اقل في ملكه العين فلو وصي بعقود غيره عين فلكل منهما
اعتاقه لكن يملك الوارث اعتاقه نجيرا وتعلقا وبديرا وكفاية
ولا يملك الوصي الا التنجين وهي في التخصيص ولا يملك الوارث بيع
الزكاة لقضا المدين وتنفيذ الوصية ولو في غيبة الوصي الا بامر الحاكم
وهي في الخانية وصي القاضي كوصي الميت ويشتركان في احكام

ذكرها في وصايا الفوائد امين القاضي كوصيه ويفترقان فان
 الامين لا تلحقه عهدة كالمعاضد ووصية تلحقه كوصي الميت والله
 اعلم **أكثر سبب العالمين** ولحقهم هذا الفن بقواعد شتى من
 ابواب متفرقة وفوائد لم تذكر فيما سبق قاعدة اذا اتى بالواجب
 وزاد عليه هل يقع الكل واجبا ام لا قال اصحابنا لو قرأ القرآن كله
 في الصلوة وقع فرضا ولو طال الركوع والسجود فيها وقع فرضا
 واختلغا فيما اذا مسح جميع راسه فقبل بغير الكل فرضا والمقدم
 وقوع الربيع فرضا والباقي سنة واختلغا في تكرار الغسل فقبل
 يقع الكل فرضا والمعمدان الاول فرض والثانية مع الثالثة
 سنة مؤكدة ولم ار الا ما اذا اخرج بغير عن خمس من الابل
 هل يقع فرضا او خمسة وما اذا نذخ شاة فذبح ببدنة ومثل
 فانذته في السنة هل ينوي في الكل الوجوب ام لا وفي الثواب
 هل يثاب على الكل ثواب الواجب او ثواب الفضل فيما نذر وفي
 مسألة الذكوة لو استحق الاسترداد من العامل هل يرجع بقدر
 الواجب او الكل ثم رايهم قالوا في الاضحية كما ذكره ابن وهب
 معنيا الى الخلاصة الغني اذا ضحى بشاتين وقعت واحدة فرضا
 والاخرى تطوع وقبل الاخرى لم ينتف ولا حكم ما اذا وقف
 بعرفات اكثر من العذر الواجب او زاد على حالهما في نفقة الزوجة
 او كشف عورتها في الخلا لا يدا على العذر المحتاج اليه هل يأم
 على الجميع او لا فائدة تعلم العلم يكون فرض عين وهو بقدر ما
 يحتاج اليه للدين وفرض كفاية وهو ما زاد عليه لنفع غيره ^{مستد}
 وهو التبرع في الفقة وعلم القلب وحراما وهو علم الفلسفة

طلب فاعده شتى

مطلب وهو علم الفلسفة
 ٥١

والشعبدة

قوله ودخل في الفلسفة المطلق قال بعض النحويين المار في كتبهم انما القول بغير المطلق فان كان المصنف رآه ثانيا من ان ينطق
 بغير كلامه انما هي صفة من صفة العلم لا يبعد ان يكون وجهه انما ينسب اليه وانما هو من صفة العلم لا يبعد ان يكون وجهه انما ينسب اليه وانما هو من صفة العلم لا يبعد ان يكون وجهه انما ينسب اليه

والشعبدة والتفهم والبريل وعلوم الطبانيين والسحر ودخل
 في الفلسفة المنطقية من هذا القسم علم الحروف والموسيقى وكرو
 وهو شعار المولدين من الغزل والبطالة وباحا كما شعارهم التي
 لا ينحرف فيها وكذا النكاح يدخله الاحكام الخمسة كما بيناه في
 شرح الكنتمة وكذا الطلاق يدخله وكذا القتل فائدة ذكر البراري
 في المناقبة عن الامام البخاري الرجل لا يصير محدثا كاملا الا ان
 يكتب له بعام اربع مثل اربع في اربع عند اربع باربع علي اربع عن
 اربع لاربع وهذه الرباعيات لا تتم الا باربع مع اربع فداخت
 له كلها هانت عليه اربع وابلي باربع فاذا صبر اكثره الله في الدنيا
 باربع وثابه في الآخرة باربع اما الاولى فاخبار الرسول عليه
 الصلوة والسلام وشرايعه واخبار الصحابة وتعايدهم والتابعين
 واحوالهم وسائر العلماء وتواريخهم مع اربع اسماء رجالهم وكنياهم
 واهلنتهم وارضنتهم كاربعة التوحيد والخطب والدعائم التوسل
 والتسمية مع السورة والتكبير مع الصلوات مع اربع المسند
 والمرسلات والوقوفات والمقطوعات في اربع في صنوع صغ
 ادراكه في شبابه في كهولته عند اربع عند شغل عند فراغه
 وفقره ووضاه باربع بليل الى الجاهز بالليل ان علي اربع علي الحجاز
 على الاحزاب على الجلود على الاكفاف الى وقت الذي يكن تغل
 الى الاوراق وعن اربع عن هو فوفة ودونه ومثله وعن كتابة
 ابيه اذا علم انه حظه لاربعة لوجه استغالي ورضاه والعمل
 به ان وافق كتاب الله تعالى ونشرها بين طائفتها ولا حياء ذكره
 بعد موته ثم لا يتم له هذه الاشياء الا باربعة من كتب العبد وهو

معرفة الكتاب واللغة والصرف والنحو مع اربع من اعطى الله
 الصحة والعزة والحرص والحفظ فاذا عنت له هذه الاشياء
 هناك عليه اربع الاهل والولد والمال والوطن وابلى يارب
 بشأته الاعداء وملازمة الاصدقاء وطهر الجهاك وحسد العدا
 فاذا اصبر كره استعالي في الدنيا بربع بعز القناعة وهيبه
 النفس ولذة العلم وحيوة الابد واباه في الاخرة بربع بالنفاهة
 لمن اراد من اخوانه وبطل العرش حيث لا ظل الاظلمة والنشوة
 من الكثر وجوار النبیین في اعلا عليين فان لم يطوق احتمال
 هذه المشاق فعليه الفقه الذي يكثر عمله وهو في بيته قارسا كن
 الاحتياج بعد علم اسفار وطب ديار وركوب بحار وهو مع ذلك
 لمرة الحديث وليس ثواب الفقيه وعزه اقل من ثواب الحديث
 وعنه انتهى **فأنت** قال في اخر المصنف اذا سئلنا عن
 ومذهب مخالفينا في الفروع يجب علينا بان نجيب ان مذهبنا
 صواب يحتمل الخطأ ومذهب مخالفينا خطأ يحتمل الصواب
 لانك لو قطعت القول لما صحت قولنا ان المحدث كخطي ويصيب
 سئلنا عن معتقدا ومعتقدا خصونا في العقائد يجب علينا
 ان نقول الحق ما نحن عليه والباطل ما عليه خصونا هكذا
 نقل عن المشايخ انتهى **فأنت** المفضل المضاف الى معرفة
 للعموم صرحوا به في الاستدلال على ان الامر للوجوب قوله
 تعالى فليمدد الذين يخافون من امره اي كل امرئ بتقواه ومن
 فروع الفقهية لو وصي لولد زيد او وقف على ولد وكان
 له اولاد ذكور واناث كان لكل ذكر في فرع الوصية من الوقف

هذا هو المذهب

طلب الموقر المشايخ

وقد فرغت

وقد فرغت على القاعدة ومن فروعها لوقال لامرأته ان كان محلك
 ذكرا فانت طالق واحدة وان كان انثى فنتين فقلت ذكرا وانثى
 قالوا لا تطلق لان لكل اسم لكل علامة او جارية لم يوجد الشرط
 ذكره الزيلعي من باب التعليل وهو موافق للقاعدة ففرغته
 عليها ولو قلنا بعدم العموم للزم وقوع الثلث وخرج عن القاعدة
 لوقال زوجتي طالق او عدي حر طلقت واحدة وعقود احد
 والتعيين اليه وتقتضاها طلاق الكل وحق الجميع وفي البرازية
 من الايمان ان فعلت كذا فامرأته طالق وله امرأتان فاكروا واحدة
 والبيان اليه انتهى وكأنه انما خرج هذا الفروع عن هذا الاصل
 لكونه من باب التبيين البينة على العرف كما لا يخفى **فأنت** قال
 بعض المشايخ العلوم ثلاثة علم نفع والحقق وهو علم الفقه
 والامول وعلم لا نفع ولا حرق وهو البيان والتفسير وعلم
 نفع وحرق وهو علم الفقه والحديث فايد من الجوهرة قال
 محمد ثلاثة من الفناء استقرض الخبز والجلوس على باب الحام
 والنظر في مرة الحجام انتهى فايد من المستظرف ليس الحيوان
 من يدخل الجنة الا خمسة كلب اصحاب الكهف وكثير اسماعيل
 وناقصة صاحب وعمار العنبري وبراق النبي صلى الله عليه وسلم فايد
 منه المؤمن يقطع خمسة ظلمة الغفلة وغيم الشك وريح الفتنة
 وذن الخمر ونار الهوى فايد في الدعاء رفع الطاعون **فأنت**
 عند في طاعون سنة تسع وستين وتسعائة بالقاهرة
 باي لم اره منجحا ولكن صرح في الغاية وعزاء الشمنى اليه
 بانه اذا نزل بالمسلمين نازلة قنت الامام في صلوة التجر وهو

هذا هو المذهب

قول الثوري واحد وقال جمهور اهل الحديث القنوت عند النواز
 مشروع في الصلوات كلها انتهى وفي فتح العدي ان شرعية القنوت
 للنزلة مستمرة لم ينسخ وبه قال جماعة من اهل الحديث وحلوا
 عليه حديث ابي جعفر عن ابي بصير رضي الله عنه ما زال يعتن حتى
 الدنيا اي عند النواز وما ذكرنا من اخبار الخلفاء يقيد بغيره
 كنعلمهم ذكره صلى الله عليه وسلم وقد ثبت الصدوق
 في محاربة الصحابة رضي الله عنهم مسيلة وعند محاربة اهل الكتاب
 وكذلك ثبت عن عمر رضي الله عنه وكذلك علي رضي الله عنه في محاربة
 معاوية ومعاوية في محاربة ابي بكر القنوت عندنا في النازلة
 ثابت وهو الدعاء اي برفعه ولا شك ان الطاعة من استسكن
 النواز قال في الصباح النازلة المصيبة الشديدة تنزل
 انتهى وفي القاموس النازلة الشديدة انتهى وفي الصباح النازلة
 الشديدة من شد يد الدهر تنزل بالناس انتهى وذكر في السير
 الوهاج قال الطحاوي ولا يفتن في الفجر عندنا من غير بلية وان
 وقعت بلية فلا بأس بها كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه
 قنت شهرا فيهما يدعو على رجله ذكوان ويخجلان ثم تركه
 كذا في المنعط انتهى فان قلت هل له صلوة قلت هو الخسوف
 لما في منية المفتي قبيل الزكوة وفي الخسوف والظلمة في النها
 واشتداد الريح والمطر والليل والافزاع وعموم المرضيع
 وجدنا نازكعتان فرادي وذكر الزيلعي في خسوف القرآن
 يتضرع كل واحد لنفسه وكذا في الظلمة الهائلة في النهار والريح
 الشديدة والزلزال والصواعق وانتشار الكواكب والضرر

منها من انزل الله بها من سلطان

انتبه ولا شك ان الطاعة من قبل الله تعالى

الحايل

الحايل بالليل والليل والامطار الدائمة وعموم الامراض والخوف
 الغالب من العدي ونحو ذلك من الافزاع والاهوال لان كل
 ذلك من الايات المخوفة انتهى فان قلت هل يشرع الاجتماع
 للدعاء برفعه كما يفعل الناس بالعاقة الجبل قلت هو الخسوف
 القمر وقد قال في خزائنة المفتين والصلوة في خسوف القمر
 تؤدى فرادي ويدعوا ويتضرعوا الي ان يزول ذلك انتهى
 وظاهره انهم يجتمعون للدعاء والتضرع لانه اقرب الى الحاجة
 وان كانت الصلوة فرادي وفي المجتبى في خسوف القمر وقيل
 للجماعة جارية عندنا لكنها ليست سنة انتهى وفي الشرايع
 الوهاج يصلي كل واحد لنفسه في خسوف القمر وكذا في غير الخسوف
 من الافزاع كالريح الشديدة والظلمة الهائلة من العدو والآفة
 الدائمة والافزاع الغالبة وحكمها حكم خسوف القمر كذا في الخبر
 وحاصله ان العبد ينبغي ان يفرغ الى الصلوة عند كل حادث
 فقد كان عليه الصلوة والسلام اذا احزبه امر صلى الله عليه وسلم
 شيخ الاسلام العيني في شرح الهداية الترخ الشديدة والظلمة
 الهائلة بالنهار والامطار الدائمة والصواعق والزلزال وانتشار
 الكواكب والضرر والاهوال بالليل وعموم الامراض وغير ذلك
 من النواز والاهوال والافزاع اذا وقعت صلوا وحزنا
 وتضرعوا وسألوا وكذا في خوف الغالب من العدو وانتهى
 صرحوا بالاجتماع والدعاء لعموم الامراض وقد صرح شارح
 البخاري وسلم والمتكلمون على الطاعة كابن حجر باب الويا
 اسم لكل مرض عام والطاعة وبأوليس كل وبأطاع

طهر جوارز جاء في خسوف القمر

الربا والافزاع من عام

هذا يقتضيه كعشر نون وكعشر نون

انتهى تشرح اصحابنا بالمرض العام بمنزلة الاجماع للدعاء برفعه
 لكن يصحونه وادى وكعشرين نون وكعشر نون رفع الطاعون
 وصرح ابن حجر بان الاجماع للدعاء برفع بدعة واطال الكلام
 فيه وذكر شيخ الاسلام العيني في شرح البخاري بسببه وحكم من
 مات به ومن اقام في بلد صابرا محتسبا ومن خرج من بلده هو
 ومن دخلها وبذلك علم ان اصحابنا رحمهم الله لم يهلوا الكلام
 على الطاعون وقد وسع الكلام فيه الا ان الشبلي قاضي القضاة
 من الحنفية كما ذكره شيخ الاسلام ابن حجر في كتابه المسمى بهذا
 الطاعون في فوائده فضل الطاعون وقد طالعته في تلك
 السنة من اوله الى آخره وقد ذكر فيه انه المرح عندنا خري
 السافيه ان الطاعون اذا ظهر في بلد الله مخوف الى ان
 يزول عنها فتعتبر تصرفاته من الثلث كالمريض وعند المالكية
 روايات والمرجح منهما عندهم ان حكمه حكم الصحيح وان الحنفية
 فلم ينصوا على خصوص المسئلة ولكن قواعدهم تقتضي ان
 يكون الحكم كما هو الصحيح عند المالكية هكذا قال في جملة من علماء
 هم انتهى قلت انما كانت قواعدنا في حكم الصحيح لانهم
 قالوا في باب طلاق المريض لو طلق الزوج وهو محصون
 في صف القتال لا يكون في حكم المريض فلا ميراث لزوجته
 لان الغالب السلامة بخلاف من يارز رجلا او قتل
 بعود او رجم فانه في حكم المريض لانه الغالب الهلاك انتهى
 وخاتمة الامر في الطاعون ان يكون من نزله ببلدهم كالواقع
 في صف القتال فلذا قال جماعة من علمنا لا يخرج ان قواعدنا

قال شريح
 في بيان معنى

تقتضي

تقتضي ان يكون كالصحيح يعني قبل نزوله بواحد واما اذا طعن واحد
 وهو مريض حقيقة وليس الكلام فيه انما هو فمن لم يطعن من اهل
 البلد الذي نزل بهم الطاعون وقد ذكر شيخ الاسلام ابن حجر في ذلك
 الكتاب المسئلة الثالثة تستنبط من احدا الوجه في النهي عن الخروج
 الى بلد الطاعون وهو منع التعرض الى البلا ومن الادلة الدالة على
 مشروعية الدوا التحري في ايام الوباء من امور وصي بها حدائق اطبا
 مثل اخراج الرطوبات الفضلية وتقليل الغذاء وترك الرياضة
 والمكث في الحام وملازمة السكون والدعة وان لا يكثر من استنشاق
 الهوا الذي عن وصرح الرئيس ابو علي بن سينا بان اول ما يبدا به
 علاج الطاعون الشرط ان امكن فيسبل ما فيه ولا يترك حتى ينجس
 سميته فان احتيج اليه بالحق فليعمل بلطف ولا يضايح
 الطاعون بما يقبض ويبرد وباسفنجة مغوسة في خل واما اود
 ورد اود هن تعالج اود هن امن ويعالج بالاستغراق بالمصنوع
 بما يجمله الوقت او يجر ما يخرج للخلط ثم يقبل على القتل بالخط
 والتقوية بالبردات والمطرات ويجعل على الطب من ادوية
 اصحاب الحنفية الجبار قلت وقد غفل الاطباء في عصرنا
 وما قبله هذا التدبير فوقع التقريب الشديد من نواظيرهم على عدم
 التعرض لصاحب الطاعون باخراج الدم حتى شاع ذلك فنهى
 بحيث صار عامتهم يعتقد تحريم ذلك وهذا النقل عن رئيسهم
 ما اعتمدوه والعقل يوافقه كما تقدم ان الطعن يبيد الدم كما ان
 فيه في البلد فنصل الى مكان منه ثم يصعد الى ضروحة الى القلب
 فيقتل ولذلك قال ابن سينا لما ذكر العلاج بالشرط والمصد

عقب ١١١ طاعون

واعجزوا عن نشر حال

سنة ١١٦٩

واجب ان يتقوا كلام شيخ الاسلام رحمه الله وفي البرزخية وانما نزلت لئلا
 الارض وهو في بيته يستحب له الفرار الى الصحراء لقوله تعالى ولا تملكو
 بالبينكم الى التهلكة وفيه قيل الفرار مما لا يطاق من سنن المسلمين
 انتهى وهو يقيد جواز الفرار من الطاعون اذا نزل ببلده والحدوث
 في الصحيحين بخلافه وروي العلاء في فتاواه انه صلى الله عليه
 وسلم مر بهدف مايل فاسرع المشي فقتل له انفر من قضا الله تعالى
 فقال عليه السلام فرار الى قضا الله تعالى ايضا فايدى نقل الا
 مام السبكي الاجماع على ان الكنيسة اذا هدمت ولو بغير وجه
 لا يجوز اعادة بنائها ذكره الاسيوطي في حسن المحاضرة في اخبار
 مصر والقاهرة عند ذكر الاماكن يستنبط من ذلك انها
اما فعلت لا تنقذ ولو بغير وجه كما وقع ذلك في عصرنا اما هدم
 في كنيسة بحارة زويلة قتلها الشيخ محمد بن عباس قاضي القضا
 فلم تفتح الى الان حق ورد الامر لسلطان بنفسها فلم يجاسر
 حاكم في فتحها ولا بنا في ما نقله السبكي من الاجماع قول صاحبنا
 وعباد المندم لان الكلام فيما هدمه الامام لا فيما هدمه فليتأمل
 فائدة العسوق لا يمنع اهلية الشراء والقضاء والامارة والسلطنة
 والامامة والولاية في مال الولد والتولية على الاوقاف وكل تولية
 كما كتبناه في الترخيم واذا فسق لا ينزل وانما يستحقه يعقوب
 عزله او يحسن عزله الا الاب السفيه فانه لا ولاية له في مال
 وله كما في وصايا الخانية وقسمت عليه النظر فلا نظر له في الوقف
 وان كان ابن الوقف المشروط له لما ان تصرفه لنفسه لا ينقل
 فكيف ينصرف في غير ملكه ولا يورث على ما له ولدا لا يرفع تركه

بنفسه

بنفسه ولا ينفق على نفسه كما ذكره في محله فكيف يورث على مال الوقف
 وفي فتح العدي الصالح للنظر من لا يسئل الولاية للوقف وليس فيه
 فسق يعرف ثم قال وصرح بانه ما يخرج به الناظر اذا اظهر به فسق
 كسرب خمر ونحوه والظاهر ان يخرج مبيي لما لم يسم فاعله ونحوه
 العاصي لانه ينصرف الى ما عرف في القاضي ثم اعلم ان السفة لا
 الفسوق لما في الاخير من الحجر على السفيه المأذر المضيع للماله سواء كان
 في الشربان جمع اهل الشرب والفسقة في داره ويطعمهم ويستقيم
 ويسرف في النفقة ويفتح باب الجارية والعطا عليهم وفي الخبر بان
 بصرف ماله في بناء المساجد واشباه ذلك فيجوز عليه القاضي صيانة
 لما له انتهى وذكر الزيلعي ان السفيه من عادة التبذير والاسراف
 في النفقة وان يتصرف تصرفا لا لغرض ولا لغرض لا يبعد العقلة
 من اهل الدابة غرضا مثل دفع المالك المغني واللعاب وشرا الحرام
 الطيارة بتمش غال والغبن في التجارة من غير محبة واهل المساجد
 في التصرفات والبر والاحسان مشروع والاسراف حرام كالاسراف في
 الطعام والشرب انتهى والعقلة من اسباب الحجر عندها ايضا والعقل
 من ليس بفسد ولا يقصد لكن لا يهتدي الى التصرفات الراجحة
 فيغير فيها البياعات لسلامة قلبه ذكره الزيلعي ايضا ولم اره
 شره السفيه ولا شك ان كان مضيعا للماله في الشر فهو فاسق
 لا يقبل شهادته لكن المراد بالغفل في الشراء المغفل في الحجر قال في
 الخانية ومن اشتد غفلة لا تقبل شهادته انتهى وفي المغرب رجل
 مغفل على اسم المغفل من التقيل وهو الذي لا فطنة له انتهى
 المصباح الغفلة غيبة التي عن مال الانسان وعدم تذكره له

انتهى والظاهر ان المعنى في الخبر في الشهادة وهو انه في الخبر
من لا يهتدي اليه التصرف الراخ وفي الشهادة من لا يهتدي اليه
او سمعه ولا يهتدي اليه علي ضبط المشهور به فائدة لانكره الصلوة
يكتفي موضوع علي ذلك ولا ينافيه قولهم ان له حكم الامام
وهو يكره انفراد علي الدكان لانه معطل بالتبعية باهل الكتاب
وهو منقود هذا والاصل علم الكراهة وبه اقيت فائدة
فرق ما بين الاخصر والعم ففقه القضاء اعم لانه العلم بالاحكام
الكلي وعلم القضاء الفقه بالاحكام الكلي مع العلم بكيفية تنجز
علي النوازل الواقعة ومن هذا المعنى ما ذكر ابن الرقيق ان امير
استفق اسد بن الفرات في دخوله الحمام مع جواريه دون
سائرته وليس فاقته بالجواز لانه ملكه واجاب ابو محرز بنع
وقال له ان جاز النظر اليه وجاز له النظر اليه لم يحز له نظر
بعضهم ببعض فاهل اسد اعمال النظر في هذه الصورة الحرة
فلم يعتبر بها له فيما بينه واعتبر ابو محرز والفروق المذكورة
هو ايضا الفرق بين علم الفتا وفقه الفتا هو العلم بالاحكام الكلي
وعلمها هو العلم بتلك الاحكام مع ترتيبها علي النوازل ولما كان
الشيخ الفقيه الصالح ابو عبد الله بن شعيب قضاء القروان
ومحل خصيصة في الفقه وامواله شهر فلما جلس الخصوم اليه
وفصل بينهم دخل منزله معنوضا فقالت له زوجته ما سأتك
فقال لها عر علي علم النضا فقالت له رابت الفتيا عليك سهلة
اجعل الخصم مستفتين سا لا في قاله فاعتبرت ذلك
علي انه في فائدة ذكر الامامي ان شروط الامامة المتفق عليها

هذا الخبر في نسخة
من نسخة

ثانية الاجتهاد في الاحكام الشرعية وان يكون بصيرا بالمراد
وتدبير كجيوئ وان يكون له قوة بحيث لا تهوله اقامة
الحدود وضرب الرقاب وانصاف المظلوم من الظالم وان يكون
عدلا بالغاذا كوا حرا نافذا للحكم مطاعا قادرا علي خراج عن طاعة
واما المختلف فيها فكونه قريبا وها شيئا ومعصوما وافضل
اهل زمانه ذكره الا ترى في كتاب الامامة فائدة كل انسان غير الانبياء
لم يعلم ما اراد الله تعالى له وبه لانه ارادة تعالى غيبنا
الا الفتيا فانهم علوا ارادة تعالى بهم بخبر الصادق المصدوق
بقوله عليه السلام من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين كذا في
شرح البيهقي للعراقي فائدة ادا ولي السلطان مديسا لاهل
لم تصح توليته لما قدمنا من ان فعله مقيد بالمصلحة اذ كان
مصلحة في تولية غير الاهل خصوصا اننا نعلم من سلطات
انه لما تولى المدارس علي اعتقاد الاهلية فكانها كالمشروطة وقد
قالوا في كتاب القضاء لو ولي السلطان قاضيا عدلا فسحق ان يزل
لانه لما اعتمد عدالته صارت كانهامثروطة وقت التولية قال ابن
الكلام وعليه الفتوى فكذا يقال ان السلطان اعتمد اهليته فاذا
لم تكن موجودة لم يصح تقريره خصوصا ان كان المخرج
مديسا اهل فان الاهل لم ينعزل وخرج البرازي في الصلح ان
السلطان اذا اعطي غير المستحق فقد ظلم مرتين بمنح المستحق
واعطا غير المستحق وقد مضى عن رساله ابو يوسف الي هارون
الرشيد ان الامام ليس له ان يخرج شيئا من يد احد الا بغير
معرفة وعن فتاوي قاضي خان ان امر السلطان انما ينفذ

هذا الخبر في نسخة
من نسخة

ووقفه وضمه وقفا آخر وشرط له شروطا فاقبت بطلان شروطه
 لمطلان التضمن وهو شرط الجامع ووقفه فبطل ما في ضمنه وقالوا لو
 اشترى مائة بابل لم يجوز كان له ان يستعمله انتهى قلت لان
 الشر لا يبطله بطل ما في ضمنه من اسقاط الميراث ثم قلت يمكن ان يفرع
 لوباع وظيفته في الوقف لم يصح ولا ينفذ حقه منها يخرج على
 وخرج عنها ما ذكره في البيع لوباعه الثمار واجرة الاشجار طاب
 له تركها مع بطلان الاجارة فتضمن القاعدة ان لا يطبق لثبوت
 ضمن الاجارة وما ذكره في المكاتب لو ابراه المولى عن بدل الكتابة
 فلم يقبل عتق وبقي البطلان مع ان الابرار ضمن العتق وقد بطل المتضمن
 بالرد ولم يبطل ما في ضمنه من العتق وما ذكره في الشفعة لو صالح
 الشفع بطل لم يصح لكن كان اسقاطا للشفعة مع ان المتضمن
 للاسقاط صلحه وقد بطل لم يبطل ما في ضمنه وقالوا لو باع
 شفعته بطل لم يصح ومنعت فقد بطل المتضمن ولم يبطل المتضمن
 وقالوا لو قال العتيق لامرأته او المخير للخيرة اختاري ترك الشفع
 بالف فاختارت لم يلزم المالك واستقط خيارها فقد بطل التزام
 المالك ما في ضمنه وقالوا الكماله بالنفس منزلة الشفعة على الصحيح
 فلا يجب المالك وتسقط فائدة يقرب من هذه القاعدة قولهم للعتق
 على الفاسد فاسد ويستثنى منها مسألة الدفع الصحيح للدعوى
 الفاسد صحيح على المختار وفيل لان البناء على الفاسد كماله
 ذكره البرازي في الدعوى وبنيته في الشرح فائدة صحة بعد
 فسلاها في المسئلة الخمسة فائدة اذا اجتمع الختان قدم حق
 العبد لاحتياجه على حق الله لغناه باده الا فيما اذا احرروا في

ملكه صيد وجب ارساله حقا له فعلى ومنهم من يقول انه من باب
 الجمع بينهما لا الترجيح ولذا يرسله على وجه لا يضيع والله سبحانه
 اعلم ثم الفن الثالث من الاشياء والنظائر يتلوه الفن الرابع
 فن الالفاز **بسم الله الرحمن الرحيم**
 الحمد لله اولها والصلوة والسلام على من كملت محاسنه باطنا وظاهرا
 وبعد فهذه من الفن الرابع من الاشياء والنظائر وهو فن الالفاز
 جمع لغز قال في الصحاح الغز في كلامه اذا عجم مراده والاسم للغزق
 الالفاز مثل رطب وارتطاب واصل للغز حجر البرقع بين
 القاصع والنافع يحفر مستقيما الى اسفل ثم يعدل عن يمينه ونحوه
 عروضا يعثره بها فيخفي مكانه تلك الالفاز انتهى وقد طاعت قدما
 جيرة القفا والعود فرائدما اشتملا على اكثر من ذلك ثم ريت قريبا
 الدخاير الاشرفية في الفاز كنفية لشيخ الاسلام عبد البر السبكي
 فانتمت منها احسنها باختصارا تاركا لما فرغ على صغيفه وكان
 ظاهرا طهارة ما افضل المياه فقل ما منع من اصابعه عليه السلام
 اي هو ضر صغير لا ينبغي وقوع نجاسة فيه فقل هو ضر كمال اذا كان
 الغرض منه متداركا اي حيوان اذا خرج من البئر نزع الجميع وان
 مات لا فقل الفارة ان كانت هاربة من الهمة ينزع كله والا لا اي
 بيت يجب نزع دلو واحد منها فقل بير صبي فيه الدلو الاخر من
 نجس يوت فانه اي ما كثير لا يجوز الوضوء به وان نقص جاز
 الوضوء ولا يجوز شربه فقل ما مات فيه صندوق بحري ونفت
 صلوة اي تكبير لا يكون به شاربها فقل تكبير التعقيب **بسم**
 اي مكلف لا يجب عليه العشاء والوتر فقل من كان في بلد اذا غرت

الشئ فيها طلع اي مصل تفسد صلواته بقرات العتان فقل من سببه
الحديث فقل في دهايا اي صلوة قراه بعض السورة فيها افضل
من سورة فقل التزوج الاستحباب الختم في رمضان فاذا قرأ بعض
سورة كان افضل من قراه سورة الاخلاص ويكون تعالى في
غيرها ايضا لان العباد اذا كان اكثر ايات كان افضل اي صلوة
افسدت خمس اي صلوة مصححة خمس فقل رجل ترك صلوة وعلى
بعدها فساد اكثر الثانية فان قضى لثانية فسدت الخمس
صل السادسة قبل فضاها صحت الخمس وفيه كلام في شر
الكثرة اي صلوة فسدت اصلها الحديث فقل مصحح الاربع اذا اقام
الي الخامسة قبل العود قدر التشمل فوضع جبهة فحدث فقل
تحت ولو رفع قبل الحديث فسد وصف الفريضة وفيه قال ابو يوسف
صلواته فسدت اصلها الحديث فجب ان قول محمد اي قال نعم ولم
صلواته فقل من اعتاده في كلامه اي مصل متوضي راي الما فسد
فقل المقيد بامام متبسم اذا رآه دون امامه اي امرأة تصلي امامه
الرجال فقل اذا قرأت اية سجدة سجدة وبتعها السابعة
اي فريضة يجيها وها ويحرم فضاوها فقل الجمعة اي رجل اكر
اية سجدة في مجلس واحد ونكر الوجوب عليه فقل اذا تلاها خارج
الصلوة وسجد لها ثم اعادها في الصلوة زكوة اي مال وجبت زكاة
ثم سقطت بعد الحول ولم يملكه فقل الموهوب اذا رجع الواهب
بعد الحول ولا زكوة على الواهب ايضا اي نصاب حولي فارغ عن الثمة
ولا زكوة فيه فقل المهر قبل القبض وال الضمان اي رجل يركب ولا أخذ
فقل من ملك نصاب سائمة لا تسلوب ما تدرهم اي رجل ملك نصابا

من القعدة

من القعدة وحلت له فقل من له ديون ولم يقبضها اي رجل يدين
له اخفا اخراجها عن بعض دون بعض فقل المريض اذا خاف من
ورثته يخرجها شرعهم اي رجل يستحب له اخفاؤها فقل الخائف
من الظلم لا يعلمون كثرة ماله اي رجل عن الامام فلا تحمل غير
غيره فقل له فقل من له دور تسكنها ولا يملك نصابا الصوم اي رجل
افطر بلا عذر ولا كفارة فقل من رآه وصل و رد الغاضي سعادته ولك
ان تقول من كان في صفة صومه اختلاف اي رجل نوى رمضان في
وقت النية ووقع فلا فقل من بلغ بعد الطلوع اي صائم ابتلع ريق
غيره وعليه الكفارة فقل ابتلع ريق حبيبته اي صائم افطر ولا
عليه فقل من شرع فيه مطون تلك شرع بنية التضا فبين ان لا تضأ
اي رجل نوى الطلوع في وقت ولم يصح فقل الكافر اذا اسلم قبل الزوا
الحق قارن لا دم عليه فقل من اهرم بها قبل وقته ثم اتي باقوا المال وقته
اي غير يلزم الاستعراض للح فقل من كان غيبا وجب عليه ثم استهلك
اي اتي في جاوز الميعات بلا اهرام ولا دم عليه فقل من لم يقصد دخول
ملكه ومن جاوز اول المواقيت المكاح اي باب زوج بنته من كفرو ولم ينفذ
عند الامام فقل الاب السكران اذا زوجها باقل من مهر مثلها اي امرأة
اخذت ثلاثة مهور من ثلاثة ازواج في يوم واحد فقل المرأة حامل طلقت
ثم وضعت فلها كمال المهر ثم تزوجت وطلقت قبل الدخول ثم تزوجت
فأتى اي رجلات عن اربع نسوة واحدة منهن تطلب المهر والميراث والثانية
المهر لها ولا الميراث والثالثة لها المهر دون الميراث والرابعة لها الميراث
دون المهر فقل هو بعد زوجه مولا امته ثم اعتقه ثم تزوج حرة
ونصرانية اي صغير توقف الكاح على الجارية فقل الكاتب الصغير

اذا زوجه مولاه اي بزوج ابنته فلم يرز الوحي فبطل العبد
اي جماع الزوج المصاهرة فقل جماع الصغيرة والميتة لا يطلق
ثلاثا دخل بها الماني ولم تحل فقل اذا كان العقد فاسدا الي معتقد
امتنعت رجعتها ولم تحل غيره فقل اذا اغتسلت وثبتت لمعة بلا
غسل الطلاق اي رجل طلوه لم يقع فقل اذا قال عيشت الاخبار
كادبا اي رجل قال كل امراة اترى وجا حتى تقوم الساعة فهو طالق فقل
ولم يقع فقل اذا قصد تلك الساعة التي هو فيها وهذا اذا امكن
رجل له امراتان ارضعت احدها صبيا حرمت الاخرى عليه وحيها
فقل بطل زوجه ابنة الصغيرة فاعتقت فاضارت نفسها فترى
بأخر وله زوجة فارضعت الصبي الذي كان زوجها بغيره هذا
الرجل حرمت ضربها على زوجها لانه صار ابنه من الرضاع فصارت
حليمة ابنة فلا يجوز العناق اي عبد عتق بلا اعتناق وصار
مولا ملكه فقل جري دخل دار ناعم عبده بلا امان والعبد مسلم
عتق فاستولى على سيده ملكه ويسال بوجه اخر اي رجل صار مملوكا
لعبد وصار العبد حرا اي زوجين مملوكين تولد منهما حر فقل
الزوج عبد تزوج بالادن امه ابنة بادن فالولد ملك للاب وهو
لان ابن ابنة اي رجل عتق عبده وباعه وجاز فقل اذا اراد العبد
بعد عتقه فسيباه سيده وباعه اي عبد علق عتقه على شرط
ولم يعتق فقل اذا قال ان صليت ركعتين فانت حر فصلها ثم
نظم ولو صلي ركعتين عتق فالركعة لا بد من ضم اخرى اليها لتكون
جائزة اي رجل قد يعتق عبده ولم يعتق فقل اذا اسندك
الي حال صباه الا ان قال لامرأة ان خرجت من هذا الماء

فانت طالق

فانت طالق في الحلية فقل تجزى بالبحث لان الماء الذي كانت فيه
زال بلجريان رجل اتي امراة بليس فقال ان حليتي فانت طالق وان
قصصتيه فانت طالق فخرجت ماني الكيس ولم يقع فقل ان الكيس
كان فيه سكر او لحا فوضعه في الماء فذاب ما فيه امراتة تزنت
بالحرير فقل لها زوجي ان لم اجامعك في هذه الثياب فانت طالق
فنزعتها وابت لبس في الخلاص فقل ان يلبس هو ويحيا معها
فلا يحنث ان لم اطاق في هذه المقنعة فانت طالق وان وطئت
معها فانت طالق بالخلاص فقل ان يطاها بغيرها والحنث
مادت المقنعة باقية وهما حيان حلف لا يطاسواها واريه
في الخلاص ان ينوي الوحي برجله فيصدق ديانة له ثلاث نسوة
وله ثوبان فقال ان لم يلبس كل واحدة منكن ثوبا منها في هذا
الشهر عشرين يوما والا فانت طالق ليعي الخلاص فقل بليس اثنتان
منهما كل ثوبا بليس احدهن ثوبا عشرين وتزعه فتلبسه الاخرى بقية
الشهر حلف انه يشبع من الجماع اليوم ان لم يغار فمحتي ازلت
فقل اشبع ان وطئت عاريا فكذا ولا بسا فقل بالخلاص فقل
يطاها ونصفه مكسوف والنصف مستور حرود اي رجل
سرق مائة من حرز ولا قطع فقل ادسرقها على دفعات كل من اقل عشرة
اي رجل سرق من مال امه فقل اذا كان من الرضاعة اي رجل قال ان
سربت احرط طابعا فعبدي حر فشرط طابعا بالبينة وعتق لم يجد
فقل اذا كانت رجل وامرأتان السيرة اي رجل من انا ولم يقتلوا
وقتل هو فقل حرني طلب الا ان لالف فغدها ولم يجد نفسه اي
مرتد لا يقتل من كاه اسلامه تبعا او فيه شبهة اي حصن البحر

قتله ولا امان لهم فقتل اذا كان فيهم دمي لا يعرف فلو خرج البعض حل
قتل الباقي رجل يحكم باسلامه تبعية فقتل لقيط في دار الاسلام
المفقود اي رجل بعد ميتا وهو حي فقتل المفقود الوقف اي شيء اذا
فعله نفسه لا يجوز واذا وكل به جاز فقتل الوقف واقتضه وقته
كما الوقف لا يجوز واذا قبضه وكله جاز ان وقف اجرة انسان ثم مات
فانسخت فقتل الوقف اذا اجرة ثم ارتدت فمات فانه يصير ملكا
لورثته ونفسه بوقت البيع اي بيع اذا اعتقد المالك لا
يجوز واذا اعتقد من قامه معامه جاز فقتل بيع المريض لمحاباة
يسيرة لا يجوز ومن وصيه جاز اي رجل باع اباه ومع حلالا
له فقتل ادن لعبد ان يتزوج حرة ففعل فولدت ابنا وماتت
انها فطلب الابن مالكا بانه مملوك ففعله المولى في بيع ابية واستينافا
المهر من ثمنه ففعل جاز اي رجل اشتريته ولا يحل له فقتل اذا كانت
موطوءة ابية او ابنة او محبوسية او اخته من الرضاع او مطلقه
بثنتين اي خبز لا يجوز بيعه الا من ان فعية فقتل ما عجن بالخس
قليل لم يخرجه من اليهود والنصارى لانهم اذا علمهم لا يشترطون
ولم يخرجه اعلاهم بخلاف ان فعية فان عندهم كاهن فيجوز
منهم بلا حلال كفال اي كفيل بالامراة الذي لم يرجع فقتل عبد
كفل سيده بامر فادي بعد عتقه قضا اي بيع بحجر النامي
عليه فقتل بيع العبد المتعلم الكافر والمصحف المملوك لكا فواي
قوم وجبت عليهم ميث فلما حلف واحد سقطت عن الباقي
فقتل رجل اشترى دارا باباها في سكة نافذة او كان قدما في
سكة غير نافذة فمجد الجيران ولا بدنه حلفوا فان نكلوا فقتل

له بفتح

له بفتح الباب ان حلف واحد فلا بد من الباقي لان فادته النكل وقد
امتنع الحكم به بخلاف البعض ذكره العادي عن فتاوى ابي الليث شهاد
اي يهود وسهم واطح شريكين فقبلت على احدهما دون الاخر فقتل شهود
سهم واطح نصراني وسلم يعق عبد مشرك اي يهود تقبل شهادتهم
يعرفون المشرك عليه فقتل في السماء على الشهادة اي شاهد جاز له الكفارة
فقتل اذا كان الحق يقوم بغيره وكان القاضي فاسقا او كان يعلم لا يقبل
اي مسلمين لم تقبل شهادتهم بشي وسهم نصرانيان بضده فقبلت
فقتل نصراني مات وله ابنان مسلمان شهما بانه مات نصراني
ونصرانيان انه مات مسلما قبل النصرانيان ق راي قرار لا بد
من تكرار فقتل الاقرار بالزنا والاقرار بالدين على غير طاهر الرواية
ذكره ابن السخني الثاني من اغرب ما يكون والظان لا وجود لذلك
الرواية صلح اي صلح لو وقع فانه يبطل حق الخصم ويرد للمصلح
البطل اليه فقتل الحق الصلح عن الشفعة مضاربة اي مضارب يغرر
ما انفعة من عنده فقتل اذ لم يبق في يد من مالها شي هـ
اي باب وهب لابنه وله الرجوع فقتل اذا كان الابن مملوكا لا اجني
اي موهوب وجب دفع ثمنه الى الواهب فقتل المسلم فيه اذ وهبه
رب السلم الى المسلم اليه وجب عليه رد راس مال الجارة خان المشرك
من فسخ الاحارة باقرار الموهوبين ما اكملت فقتل ان يجعل السنة
الاولى قبل ان الاجرة ويجعل للاخيره الاكثر ودبغة اي رجل
ادعي ودبغة فصدقه المدعي عليه ولم يامر القاضي بالتسليم
فقتل اذا اقر الواهب بان المتروك ودبغة وعلى الميتة ذبح لحم
يصح اقراره ولو صدقه الغرماء فيقتضوا النافذ من الميت ورجع

المدعي على الغرماء تصديقتهم وكذا في الاجارة والمضاربة والعارية
 والرهن عارية اي يستعير ملك المنع بعد الطلب فقل اذا طلب
 السفينة في حجة البحر والسيف ليقتل به ظلي او الظير بعد ما صار
 الصبي ياخذ الاثديا او فرس الخازي في دار الحرب او عارية الد
 قبل قضا الدين اي مودع ضمن بالهلكة فقل اذا ظهرت مستحقة
 اي مودع لم يخالف وضمن فقل اذا امر بدفعه اليه بعض ورثته
 ودفعه اليه بعد موته الكاتب اي كتابة تقتضها غير العاقلين فقل
 انما كان الكاتب مدعيا للغير تقتضه اي بكاتب ومدبر خاز
 بيعة فقل اذا كاتبه عري في دار الحرب او دبره ثم اخرجه الى دار
 الاسلام او يلحقه بدار الحرب مرتدين فياسرها الولي للمادو
 اي عبدا يثبت ادله بالسكوة اذا راه مولاه يبيع ويشترى
 فقل عبد القاصي العصب اي رجل استهلك شيئا فله
 شيان فقل اذا استهلك احد مصرع الباب او زوجي خنثي
 غاصب لا يبرأ بالرد على المالك فقل اذا كان المالك لا يعقل اي هو
 بضمني بلا تعد فقل مودع الغاصب شفعة اي مشتر مسلم
 له الشفعة ولم تبطل فقل هو للوكيل بالشرا فشفعة شركا فيمن يكن
 قسمته اذا اطلبوها لم يقسم فقل السكة الغنم فله ليس لهم ان يشترها
 وان اجعوا على ذلك اضمية اي مسلم عاقل ذبح وسمي ولم يحل فقل
 اذا سمي ولم يدر بالتسمية على الذبحة اي رجل ذبح شاة غيره
 تعد يا ولم يضمن فقل شاة الاضحية في ايامها او قصاص شاة
 للذبح الكراهية اي ثامن غير النذير يحرم استعماله فقل النخذ
 اجز الادبي اي انما باح الاستعمال يكره الوضوء فقل اضمية

لنفسه

لنفسه اي مكان في المسجد تارة الصلوة فيه فقل ما عينه لصلوة
 دون غيره اي ما تمسك بالبحر الرطب منه فقل ما وضع الصبي
 كوزا من ما اي رجل هلك دار غيره بغير ادنه ولم يضمنه فقل اذا وقع
 الحريق في محله فقهريها الاطفا به بادن السلطان جنايات اي
 جان ادا مات المجني عليه فعليه نصفه الدية واذا عاش فالدية فقل
 للختان اذا قطع حشفة الصبي خطا بادن ابيه اي رجل قطع اذن
 انسان وجب عليه خمسمائة دينار وان قطع راسه فعليه خمسون
 دينار فقل اذا خرج الولد فقطع انسان ادنه ولم يمت فعليه دية
 وان قطع راسه فعليه العزة اي سبي في الانسان بحب بلا ذلة
 اخماسه فقل الانسان فرايض ما اول ميراث قسم في الاسلام
 ميراث سعد بن الربيع كذا في المحيط اي رجل قتل له اوص قال بااوي
 الما يرثني عمناك وخالناك وجدناك واختناك وروعتناك فقل صحيح
 تزوج بجدي رجل مريض ام امه وام ابيه والمريض تزوج بجدي
 الصحيح كذا كقولك كل من جدي الصحيح من المريض بنتين
 فالبنتان من جدي الصحيح ام امه خالناه واللبان من ام ابيه
 عمناه وقد كان ابو المريض تزوج ام الصحيح فولدت بنتين
 فهما اخنا الصحيح لأمه والمريض لابيه فلذا مات المريض فلامرته
 الثمن وهما جديا الصحيح ولبناته الثلثان وهما عمنا الصحيح
 وخالناه ولجديته السدس وهما امرا بالصحيح ولاخيه
 لابيه جاني وهما اخنا الصحيح لأمه والمثلة نصف من ثمانية
 واربعين انتهى الفن الرابع يتلوه الفن الخامس من فن

الحصيل

انما تمسك بالبحر الرطب منه
 ٢٢٩

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي علم
دقائق الامور من غير الناس ويحكم بقضاي علمه وان سهل الناس الصلاة
والسلام على افضل من عهد عليه وفوض الامور كلها اليه وعبد
فهو هو الفن الخامس من الاشياء والمظاهر وهن فن الحبل
جمع حبله وهو الخدق في تدبير الامور وهي تقليب الفكر ^{في} ^{في} ^{في}
الى المقصود واصلها الواو واحتمل طلب الحيلة كذا في الصباح وخلفه
مشايخنا في التعبير عن ذلك فاختار كثير التعبير بكتاب الحبل
واختار كثير كتاب الخراج واختاره في المتنظ وقال ابو سليمان
كذبوا على محمد ليس له كتاب الحبل وانما هو الهرب من الحرام والتخلص ^{منه}
حسن قال اسعدي وقد بيده كد مضيقا فاضرب به ولا تحث وذكر
في الجزان رجلا اشترى صاعا من تمر بعاين فقال عليه السلام
اريت هلا بعت ترك بالسلعة ثم ابتعت بسلعتك ثم اوهدا
كله اذ لم يود الضرب احد ثم وفيه فضول الاول في الصاق
اذا صيل الظهر اربع اوقيت في المسح والحيلة ان لا تجلس على راس
الرابعة حتى تغلب هذه الصلوة نفلا ويصلي مع الامام الثاني
في الصوم التزم صوم شهرين متتابعين وصام رجبا وشعبا
فاذا شعبان نقص يوما والحيلة ان يسافر مدة الشهرين واليوم
الاول من شهر رمضان عا التزم ولو حلت لا يصوم رمضان
هنا يسافر ويفطر الثالث في الزكاة له نصاب اي ان منع
الوجوب عنه والحيلة ان يتصدق به لهم منه قبل التمام
او يسب النصاب لابنه الصغير قبل التمام بيوم واختلفوا في الكراهة
ومشايخنا اخذوا بقوله دفعوا للفقير عن الفقراء ومن له

علي

علي فتردين واراد جعله عن الزكاة الغني والحيلة ان يتصدق
عليه ثم يخلط منه عن دينه وهو افضل من غيره ولو امتنع المدين
من دفعه له مديته وياخذ منه لكونه طفر بخلس حقه فانما دفعه
رفعه الى القاضي فيكلفه قضا الدين او يوكل المدين خادما الدين
بقبض الزكاة ثم يفتاديه فيقبض الوكيل ما رلكا للوكل ونظره
بامكان عزله فيدفعه ويا في ما تقدم ودفعه بان يوكله ويغيب
فلا يسلم المال الى الوكيل الا في غيبته ومنهم من اخذ ان يقول كلما
عزلتك فانت وكيلي ودفع بان في صحة التوكيل اختلافا فان كان
الطالب تركه في الدين يخاف ان يشاركه في المقبوض فاحيلة ان
يتصدق الدين بالدين ويهب المدين ما قبضه للدين فلا يشاركه
والحيلة في التكنين بها المصدق بها على فقير ثم هو ليقبض فيكون
الثواب لهما وكذا في توكيل المساجد ^{سراج} الفدية اراد الفدية
عن صوم ابيه او صلوة وهو فقير يعطى مئونة من الخطة فقير
ثم ليستوجهه ثم يعطيه هكذا الى ان يتم الخامس في الحج اذا اراد
فان دخول مكة بغير احرام من الميقات قصد مكانا اخر داخل
المواقيت كبستان بني عامر اذا اراد ان يكون لبنته محرم في
السفر بزوجه من عبده يعلمها فقط السادس في النكاح ادعت
امراة نكاحه فأنكره ولا بينة ولا يمين عند الامام عليه السلام
النكاح ولا يوم يتظلم لا يصير مقرا بالنكاح فاحيلة ان
يامره القاضي ان كتبت امرتي فانت طالق ثلاثا ولو ادعى نكاحا
فأنكرت فاحيلة في دفع اليه عنها على قولها ان يتزوج باخر
واختلف في صحة اقرارها بنكاح كتاب واحيلة في صحته

الاب مشايخه رتبة للزوج انما ان كانت كبيرة فانها تنسب له
 كذا بآنها على انها ان انكرت الاذن فانها من فيصح وان كانت
 صغيرة يحيل للزوج البنت بذلك العذر على الامة ان كان ملها
 فتصح ويبرأ الزوج واذا اراد ان يزوجه عبده على ان يكون
 الام له يزوجه على ان امرها بيد المولى يطلعها المولى كل الراء
 اذ اخافت المرأة الاخراج من بلدها فتزوجه على مهر كذا على
 ان لا يخرجها من بلدها فاذا اخرجها كان له تمام مهر مثلها
 او نفق لا يبرأ او ولد لها بدني فاذا اراد اخراجها منعها المهر
 فان خاف المهر ان يحلف الزوج ان له عليها كذا ما عدا ذلك المال
 شيئا فلا يحلف الا بانه والا ولي ان يشترط شيئا من ثوبه
 او كحل له ليلتين على قول الكل وان حذر خالف في الاقرار اراد
 ان تزوجه وخيف من اولياءه فكله ان يزوجه من نفسه
 ثم يقول كحضرة اليهود تزوجه المرأة التي جعلت امرها الي يصد
 كذا جونه الخصاص ان كان كفوا الخصاص رجل كبير في العلم يصح
 الاقتداء به ولو ادعت عليه مهرها وكان قد دفعه الي اسبها وخاف
 انكارها تنكرا اصل النكاح وجاز له الحلف انما تزوجه
 على كذا اقامه اليوم والاعتبار لم يثبت حيث كان مظلوما
 حلف لا يتزوج والحيلة ان يزوجه فضوليته ويجزئه بالفعل
 وكذا لا تزوجه ولو حلف لا يزوجه بنسبه فزوجه فضوليته واجه
 الاب لم تحث السابح الطلاق كتب لامرأة كل امرأه في غوكة
 وغير فلا تطلق ثم يحكي ذكر فلانة ويعد بالكتاب اليها
 لم تطلق فلانة هذه حيلة جيدة والحيلة للطلقة ثلاثا

ان يقول

ان يقول المحلل قبل العقد ان تزوجهك وجامعتك فانت طالق
 ثلاثا او بآنها فيقع بالجماع مرة وان خافت من امساكها لا يقع
 يقول ان تزوجهك وامسكتك فوق ثلاثة ايام ولم اجامعك
 فيما بين ذلك والاحسن ان تزوجه على ان امرها بيد المولى
 بشرط بآنها بذكر ثم قوله اما ابدع المحلل فقال تزوجهك ان
 امرك بيدك فقبلت لم يصير سيدها الا اذا قال على ان امرك بيدك
 بعد ان تزوجهك فقبلت وان خافت ظهور امرها في التحليل
 تنسب لمن تنق به مالا يشترط به مملوكا مراهقا جامع مثله
 ثم يزوجه منه فادخل بها وهي منها وتقبضه فينفسخ النكاح
 ثم تبعث به الي بلد يباع ونظر فيها بان العبد ليس بكفو وعلم
 حمله على رضا المولى او انها لا ولي لها حلف لا يطلعها اليوم فاحيلة
 ان تقول لها انت طالق ان ساء الله علي الف فلن تقبل حلف
 لا يطلعها فخلعها اجنبي ودفع له بدله لم تحث ولو قال
 كل امرأه ان تزوجه ساذي طالق فتزوج فادحا كما ساذي فغيا
 تحكم بطلان الطلاق وهو لو قال ان لم اطلقك اليوم فانت طالق
 ثلاثا فاحيلة ان يقول لها انت طالق على الف درهم ولم
 تقبل لم يقع وعليه الفتوى ان لا طلاقا فاحيلة ان تدخل
 بيتا ثم يقال له الك امرأه في هذا البيت فيقول لا العدم علمه
 فيقال كل امرأه لك فيه فهي باين فيجب بذلك فتظهر عليه ان لم
 تطبخ قدر نصفها حلالا ونصفها حراما فاحيلة ان تجعل الحمر
 في قدر ثم تطبخ البيض فيه حلف لا يدخل دار فلان فاحيلة حمله لها
 في فيه لفته خبز فقال ان اكلتها فهي طالق وان طرحتها فهي

طالب باكل النصف ويطرح النصف او ياخذها انسان من فيه
بغير من المان في الخلع سئل ابو حنيفة عن رجل قال
لا امرئة انت طالق ثلاثا ان سالتني الخلع ولم اخلعك وحلفت
هي بالعتق ان لم يسأله الخلع قبل الليل قال ابو حنيفة للامام سليمة
الخلع فسالته فقال له خلعتك على الف فقال لها قولي لا اقبل
وادعي مع زوجك فقد برء كل منكما وحيلة اخرى ان يبيع المرأة
جميع ما يملكها من ثمنه قبل بضي اليوم ثم تسرد بعده الناس
في الامان لا تزوج في الكوفة بعد جرحها ولو في سوادها اما
بنفسه او بوكيله لا يزوج عبده من امته ثم اراده فالحيلة ان
يبيعها من ثمنه فزوجها ثم يشتريها لا يطلها بخاري يخرج منها
ثم يطلها او يوكل فطلها خارجا حلف لا يزوجها
بعد مرتين قال ان تزوجتها فزوي طالق فزوجها الاولى ان
يطلها التحل لغيره بيمين حلفته امراته بان كل جارية يشتريها
فهي حرة يقال نعم ناويا فبيرة بعينها صحت نية ولو زوي
للجارية السفينة صحت نية كل امرأة تزوجها عليك ناويا على
رقبتك صحت عرض علي غيره يمينها فقال نعم لا تكفي ولا يصار
وهو الصحيح كذا في التمار هانية علي كذا فابتع من التالين
في المحاكم ان الشاهد يقول للزوج بعليها لا يبيع علي الصحيح ان
فعلت كذا فعبدني حر يبيعه ثم يفعل ثم يشتريه الجارية
بيع المديع يفتقر بوث سبعة ان يقول ان مت وانت في ملكي
فانت حر انتقض البيع باقواله واخباره ثم ادعي به فالحيلة ان
يحلف المديع عليه ناويا مكانا غير مكانه او زمانا غير زمانه حلف

حلف لا يشتريه

حلف لا يشتريه باثني عشر درهما يشتريه باحد عشر وشي اخر عن
الديلم لا يبيع الثوب من فلان بثلث ابد فالحيلة ببيع الثوب
منه ومن اخر او يبيعه منه بعرض او يبيعه البعض وبسبب البعض
او يوكيل يبيعه منه او يبيعه فضولي منه ويجوز البيع المشتري
يشتريه بالخيار وفيه نظر او يشتريه بالاسم ثم يشتري السهم
لا يسه الصغير **حلف** حر ان اخذ منه متفرقا ياخذ الا
درهما حلف لا يخذ من فلان حقه او ليقبضه ثم اراد
ان لا ياخذ منه ياخذ من وكيل المحلوف عليه او من كفيله او حوله
وقيل بحث ان اكلت من هذا الخبز فدقه وتلقه في عصيدة
وتطبخه حتى يصيرها لكا فتاكله لا ياكل طعاما لفلان يبيعه
له او يهديه فياكله ان صعدت فكذا وان نزلت فكذا اكلها
وينزل بها لا يفتق عليها يمينها ما لا فتفتق او يمينها فتنزل
اليمين اذا انقضت عدتها او تستاجر زوجها كل سنة بكذا
على ان يتجر لها في الكسب لها وان كان صانعا تستاجر ليقبل
العمل طلبت ان يطاوضتها فالحيلة ان يزوج اخر باسمها
على اسم الضرة ثم يقول طلقت امراتي فلانة ناويا الجديدة
او يكتب اسم الضرة في كفة اليسرى ثم يقول طلقت فلانة مشترا
باليمين الى ما في كفة اليسرى حلف السراق ان لا يخبر باسمه
بعد علمه الاسواق ليس يسارق يقول لا والسارق سكت
عن اسمه فيعلم الدوالي التراق ولا بحث الخائف لا يسكنها
وشق عليه نقل الامتعة يبيعه من يثق به ويخرج ان لم
اخذ منك حقي وقال الاخر ان اعطيتك فالحيلة لها الاخذ

جبر العاشر في الاتفاق وتوابع الحيلة للشركين في تدبير العبد
 وكنايته لهما ان يوكلا من يفعل ذلك حطة واحدة الحيلة في عتق العبد
 في المرض بلا سعاية ان يبيعه من نفسه ويقبض البذلقة فان لم
 يكن للعبد مال دفع المولى له ليقبض منه مخضرة له يودوا وخلوا
 في حقه اقرار المولى بالقبض اعتقه ولم يشتر حتى مرض فان
 اقر اعتر من الثلث فلحيلة ان يقرب العبد لرجل ثم الرجل يبعه
 اذ اراد ان يطول جارية ولا يمنع بيعها لو ولدت بغيرها
 لابنة الصغير ثم تزوجها فاذا اولدت فالاولاد احرار ولا يملك
 ام ولد الحادي عشر في الوقف والصدقة اراد الوقف
 في مرض موته وخاف عدم اجازة الورثة يقرها ووقف رجل
 وان لم يسمه وانه متولها وهي في يد امارد وقف دان وقفا
 صحيحا اتفاقا يجعل صدقة موقوفة على المساكين وسلمها
 الى المتولي ثم يتنازعان فيحكم القاضي بالزوم او بقول اب
 قاضيا حكم بصحته فيلزم وان ابطاله قاض كان صدقة
 عشر في الشركة الحيلة في جوازها بالعرض ان يبيع كل نصف
 مناعه بنصف مناع الاخر ثم يعقدانها وهي معرفة بالسالك
 عشر في الهبة ارادت هبة المهرين الزوج على انها ان خلعت من
 الولادة يعود المهر على الحيلة ان يبيعه شيئا مستويا يعقد
 المهر فاذا اولدت تنظر اليه فتزوجه بخيار الروية وان ماتت فقد
 بخرى الزوج وهكذا فمن اراد ان يسفر على انه مات
 يبيع المديون والا فهو على حاله نفعل ذلك قال لهما ان لم يبين
 صداقك اليوم فانت طالق فالحيلة ان تشتري منه ثوبا

ملفونا

ملفونا بمرها ثم تروه بعد اليوم فيبقى المهر والاحتث الرابع
 عشر في البيع والشرا اراد بيع دان على انه ان امكنه سلمها
 والارد الثمن فالحيلة ان يقرب المشتري ان البائع باعها وهي في
 يد ظالم يقرب بالعضب ولم يكن في يد البائع ولا ذلك لكان
 المشتري حبس البائع على تسليمها هكذا ذكر الخصاص عابو
 عليه تعلم الكذب وكذلك عيب على الامام الاعظم في قوله اذا
 باع جملتي وخاف المشتري من البائع حبسها وينتقض البيع قال
 فلحيلة ان يامر البائع بان يقربان الجمل من عبده او من فلان
 حتى لو ادعاه لم تسمع واجيب عنهما انه ليس من الكذب
 والما المعني انه لو فعل كذا كان حكمه كذا اراد شراشي وخاف
 ان يكون البائع قد باعه فاراد المشتري ان يستحق برجع
 على البائع بضعف الثمن ويكون حلالا له فلحيلة ان يبيع له
 بضعف الثمن ثوبا كناية دينار مثلا ثم يشتري الدار بباية
 دينار ويدفع الثوب له بالمائة دينار مثلا ثم يشتري الدار
 بباية دينار ويدفع الثوب له بالمائة فاذا استحققت رجع
 بالمائتين ولو اراد البيع بشرط البراءة من كل عيب وخاف من شافعي
 باع من رجل غريب ثم الغريب يبيع من المشتري الحيلة في بيع جارية
 يعتمها المشتري ان يقول ان اشتريتها فهي حرة فاذا اشترا
 ها عتقت وان اراد المشتري ان يخدمه فادعوه ففكون
 مدبرة اراد شرا ثوبا ذهب بالف ولسه معه الا المصنف ينقد
 ما معه ثم سينتقرضه بربح فالحيلة ان يشتري منه شيئا قليلا
 بقدر مراده من الذبح ثم يسقطه فادعوا البائع ان لا يخاصمه

منه ثم ينتفض فلا يفسد بالتزويج بعد ذلك
 لم يرغب في القرض الا مع

المشتري يبيع باسم البائع ان يقول ان خاصيتك في عيب فهو
 صدقة وان اراد البائع ان لا يرجع عليه المشتري لداستحق
 فالحيلة ان يقول المشتري بانه باع من البائع الخامس عشر
 مستبها الحيلة في عدم لزوم ان يزوجه البائع او لا من ليس
 حرة ثم يبيع ويقبضها ثم يطلقها قبل الدخول ولو طلقت
 قبل القبض وجب على الاصح ان يزوجه المشتري قبل القبض كذلك
 ثم يقبضها فيطلقها ولو خاف ان لا يطلقها يجعل امرها بيد
 كذا اشيا وانما قلنا كذا اشيا لئلا يقتصر على الجاني ويتزوجها
 المشتري قبله ثم يشتريها ويقبضها واختلفوا في كراهة الحيلة
 لاسقاطه السادس عشر في المداينات الحيلة في ابر الدين
 ابراهيم او تاجيله كذلك او صلحه كذلك ان يقر الدين بالدين
 لرجل يثق به ويسمى ان اسمه كان عارية ويؤكله يقبضه ثم يدها
 الى القاضي ويقول المقر ان كان في باسم هذا الرجل على فلان كذا
 وكذا فيقر له بذلك فيقول المقر له للقاضي منع هذا المقر من قبض
 المال فانه يحدث فيه حدثا واحجر عليه في ذلك محجر القاضي عليه
 ويمنعه من قبضه فاذا فعل ذلك ثم ابراهيم او صلح كان بالمال
 وانما احتج الى محجر القاضي لان المقر هو الذي يملك القبض فلا
 ينفذ احيله فثبت فانه يفعل عنه ثم قال الخصاف بعض
 وقال ابو حنيفة يجوز قبض الدين كان باسمه للمال بعد اقراره وتا
 جيله وابراهيم وهبته لانه لا يرى كجحد جاز الحيلة في تحول
 الدين لغير الطالب الا اقرارا سابقا او احواله او ان يبيع رجل
 من الطالب شيئا بانه على فلان او يصالح عما عن المطلوب

بعده فيكون الدين لصاحب العبد اذا اراد المدعيون التاجيل وخاف
 ان الدين ان اجله يكونه وكيل في البيع فلم يصح تاجيله بعد العقد
 فالحيلة ان يقر ان المال حرة وجب كان موجلا الى وقت كذا
 اذا اراد احد الشريكين في الدين ان يجعل نصيبه واي الآخر لم يخر
 الا برضاه فالحيلة ان يقر ان حصته من الدين حرة وجب كان
 موجلا اليكلا واذا اراد المدعيون التاجيل وخاف ان يكون الطالب
 اقرب الدين لغيره واخرج نفسه من قبضة الحيلة ان يضمن
 المطلوب ما يدركه من درك من قبله من اقرار بلجيه وهبه
 وتقبل وتمليك وحدث احده بطل به التاجيل الذي استحق
 فهو ضامن حتى يخلصه من ذلك او يرد عليه ما يلزم وان اختلف بهذا
 ثم ظهر انه اقرب المال قبل التاجيل واخذ المال منه كان له حق الرجوع
 على الطالب فيكون عليه الجايله وصيلة اخرى ان يقر الطالب
 بقبض الدين بتاريخ معين ثم يقر المطلوب بعوده بيوم مثل الذي
 للمطالب موجلا فاذا خاف كل من صاحبه احضر اليهود وقالوا
 لا تسهر واعليه الا بعد قراءة الكتابين فاذا اقر احدا وامنع الآخر
 لا تسهر واعل المقر ونظر فيه فان للشاهد ان يسهر وان
 قال له المقر لا تسهر وجوابه ان محله فيما اذا لم يقبل المقر له
 لا تسهر على المقر اما اذا قال له لا يسعه الشهادة الحيلة في
 تاجيل الدين بعد موت من عليه فانه لا يصح اتفاقا على الاصح ان
 يقر الوارث بانه ضمن ما على الميت في حياته موجلا الى كذا في صدق
 الطالب انه كان موجلا عليهما ويقر الطالب بان الميت لم يترك شيئا
 والا فدخل الدين بونه في يوم الوارث بالبيع لعقدا الدين وهذا

على ظاهر الرواية من الذين ادخل موت المدونة لا محل على كونه البيع
عشر في الاجازات اشترط المدة على المستاجر فيفسد الحيلة
ان ينظر الى قدر ما يحتاج اليه فيضم الى الاجرة ثم يامر الموجه بصره
اليها فيكون المستاجر وكبلا بالانفاق فان ادعى المستاجر الانفاق لم
يقبل منه الا تحججه ولو استشهد له ان قوله مقبول بلا حجة لم يقبل الا
تحججه وكفى بها والحيلة ان يجعل المستاجر له قدر المدة ويدفعه
الى المستاجر ثم الموجه يدفعه الى المستاجر ويامر بالانفاق في
فيقبل بلا بيان او يجعل مقدارها في يد عدل ولو استاجر عرضة ياجر
معينه وادف رب العالمين بالناس فيها من الاجازات واذا انفق
في البناء استوجب عليه قدر ما انفق فليتقيا قصاصا ويترادا
الفضل ان كان والبناء للموجه ولو امر بالبناء فقط فبنوا فاختلوا
فيه قبل الاجرة وقبل المستاجر والحيلة في جواز اجارة الارض
بالزراعة ان يبيع الارض من المستاجر او لا ثم يوجه وقيد
بعضهم بما اذا كان بيع رغبة اما اذا كان بيع هزل وبلح فلا
لقاية على ملك البائع وعلاوة الرغبة ان يكون بقيمة او بالكثير او
يسير اشترط اخراج الارض على المستاجر غير جائز كاشترط
المدة والحيلة ان يزيد في الاجرة بقدر ثم يادنه بصره وفيه
ما تقدم في المدة واشترط الحلف وطعام الغلام على المستاجر
غير جائز والحيلة ما تقدم في المدة الاجارة تنفسح بموت
واذا اراد المستاجر ان لا تنفسح بموت الموجه بقول الموجه بانها
المستاجر عشر سنين فيزرع فيها ماشا وما خرج فهو له
او يقر بان اجرها لرجل من المسلمين ويقع المستاجر لرجل من

المسلمين

المسلمين فلا ينطلم بموت احدهما واذا كان في الارض عين فقط
او قبر فاراد ان يكون المستاجر يقر بانها للمستاجر عشر سنين
وله حق الانتفاع عشر سنين فيجوز اذا اجار أرضه وفيها محل فاراد
ان يسلم الثمن للمستاجر يدفع النخل الى المستاجر معللة على
ان لرب المال جزء من الف من الثمرة والباقي للمستاجر الثامن عشر
في منع الدعوى اذا ادعى عليه شيئا باطلا والحيلة لمنع اليمين
ان يقربه لابنة الصغير او اخيه وفي الثاني اختلاف او يعبره
لغيره خفية فيعرضه المستعير للبيع فيساومه المدعي فيسقط
دعواه ولو ادعى عدم العلم به ولو ضيع الثوب فتاومة بطلت
ولو قال لم اعلم او يبيع المدعي عليه لمن يشق به ثم يهبه للمدعي
ثم يتحججه المشتري بالبينة التاسع عشر في الوكالة الحيلة في جواز
شراء الوكيل بالعين لنفسه او يشترى بخلاف جسر وامر به
او بالكثير ما امر به او يصرح بالنسبة كخضرة موكلة او وكيل في
شرايه الحيلة في صحة او الوكيل عن الثمن اتفاقا ان يدفع له الوكيل
قدر الثمن ثم يدفع المشتري الثمن له اراد الوكيل انه اذا ارسل المتاع
للكل لا يضمن للحيلة ان يادن له فيبعثه وكذا لو اراد الابداع بئنا
او يرسل الوكيل مع اجير له لان الاجير الواحد من عياله او يرفع
الوكيل الامر الى القاضي فياخذ في ارسالها العشرة في
العقد الحيلة ان يهب الدار من المشتري ثم هو يوهبها قدر الثمن
وكذا الصدقة او يقر لمن اراد يبرأها ثم يقر الاخلا بقدر الباقي
للمحادي والعشرون في الصلح مات وتركه ابنا وزوجة
ودار فاذا دعي رجل الدار فضاكها على مال فان ضاها على غير

أقر فالمال عليهما أثلاثا والدار بينهما اثنا وألأف مال عليهما نصفاً
كالدار والحيلة في جعل الأقدرك فيه أن يملك أحدهما
علي الأقدرك علي أن يسلم لهما الثمن وله سبعة أوقدر لم يرد
بان لهما الثمن والباقي للأن الثاني **الفصل** في الكفالة المالك
والعشرون في الحوالة الحيلة في عدم الرجوع إذا فلتس الحال
عليه أومات مفلساً أن يلبث أن الحوالة علي فلان مجهولة والحيلة
في عدم براه المحيل أن يضمن المحال عليه الرابع والعشرون
الرهن الحيلة في جوارزهن للشائع أن يبيع منه المضاف للخيار ثم
برهنه بنفسه ثم يفسخ البيع الحيلة في جوارز انتفاع المرتهن بالرهن
أن يستعيره بعد الرهن فلا يبطل بالعارة ويبطل بالانتفاع
لكن يخرج عن الضمان مادام مستعملاً فإذا فرغ عاد الضمان المحل
في إثبات الرهن عند القاضي في عينة الراهن أن يدعيه إنسان فيد
فعله بأنه رهن عنده ويثبت فيقضي القاضي بالرهينة ودفع
للخصومة الخامس والعشرون في الوصية الوصايا لا تقبل التخصيص
بنوع ومكان وزمان فإذا خصص زيد بالبصر وعمره وبالشام
واراد أن ينفرد كل فالحيلة في أن يشترط لكل أن يוכל ويعمل براءة
أو يشترط له الانفراد الحيلة في أن يملك الوصي عزل نفسه متى شاء
أن يشترط الوصي وقت الايض الحيلة في أن القاضي يعزل وصي
الميت أن يدعي ديناً علي الميت فيخرجه القاضي أن لم يبرأ منه
ثم الفن الرابع يتلوه الفن السادس في الفرق

الحمد وسلام على عباده الذين اصطفى وبه رفعها هو النون

المسألة

السادس من الاشياء والنظائر وهو الفرق ذكرت من فروع
كل باب شيئا جمعتهما من فروع الامام الكرابيسي المسمى بتلخيص المحبوب
كتاب الصلوة وفيها بعض مسائل الطهارة البقرة اذا سقطت
في البئر لا تجنس الماء فيها بخسنة والفرقان البقرة اذا سقطت
في البئر عليها حادثة تنع من الشيوع ولا كذلك المضاف وفي المحلب
على هذا القياس لا يجب عليه ان يوضي امراته المريضة بخلاف غيره
وامنه والفرق ان العبد ملكه فيجب عليه اصلاحه لا المرأة لا ينزع
ما البئر كله بالغارة وينزع في ذنبها والفرقان الدم يخرج من ذنبها
فينزع الكل له ولو نظر المصل في المصحف وقراءته فسدت لاني
فزع امره بشبهة لان الاول يعلم وتعلم فيها لا الثاني قال الامام
بعد شهر كنت محبوسا فلا اعاده عليهم ولو قال صليت بلا
وضوء او ثوب نجس اعادوا ان كان متيقنا والفرق ان اخيبك
الاول مستنكر بعيد والثاني محتمل ائتمت بعد شروعه مستغلا
لا يقطعها ومفترضا يقطعها وبائمه والفرقان الثاني اصلاحها
لا الاول سور الغارة نجس لا بولها للضرورة وجرد متباني
دار الحرب مع زمار وفي حجره مصحف يصلي عليه وفي دار الاسلام
لا لانه في دار الحرب قد لا يجد امانا الا به بخلافه في دار الاسلام
كتاب الزكاة يجوز تعجيلها عن نصب بعد ملك نصاب
وقبل الحول ولا يجوز تعجيل العشر بعد الذرع قبل النيات والفرق
انه فيها تعجيل بعد وجود السب وفيه قبله الوكيل بدفعها
له لغزائمه وبالباع لا يجوز والفرق انه مبني الصدقة على
المساحمة والمعارضة على المضايقة شك في اداها بعد

الحول اداها وفي اذ الصلوة بعد الوقت لا والفرق ان جميع
 العروق فيها فهو كالصلوة ادا شك في اداها في الوقت اشترى
 زعفرانا لم يجعله على كحك التجارة ان كاهه ولو كان سميا
 وجبت والفرق ان الاول مستهلك دون الثاني والمخ والمطبخ
 للطباخ والمرص والصابون للعصار والشب والقرط
 للذباغ كالزعفران او العصفور والزعفران للذباغ كالسمسم والفرق
 طاهر كتاب الصوم نذر صوم يومين في يوم لا يلزمه
 الا واحد ولو نذر مجتئين في سنة لزمناه والفرق ان كان مجتئين
 فيها بنفسه وبالثاني بخلافه داق في رمضان من الملح قليلا
 كفر ولو كثيرا لان قليلا نافع وكثيره مضر وقضي وكثيرا يتلا
 سمى من خارج لان مضغها لانها تتلاشي بالمضغ دون ال
 بتلاع كتاب الحج لو روي الحجرة بالبحر جاز وبالجواهر لا
 في الاول استخفافا بالسيطان وفي الثاني اعزانه لودل المحرم
 المحرم على قتل صيد لئله للجزا ولو دل على قتل مسلم لا والفرق
 ان الاول محظور حرام والثاني محظور بكل حال ولو غلطوا
 في وقت الوقوف لا اعادة وفي الصوم والاضحية اعادوا
 والفرق ان تداركه في الحج متعذر وفي غيره ميسر اعتو العبد
 بعد حجه حج للاسلام ولو استغنى الفقير عنه والفرق ان عتاد
 السبب في حق الفقير دون العبد والصبي كالعبد والا
 والزمن والمرأة بلا محرم كالفقير كتاب النكاح النكاح يثبت
 بدون الدعوى كالطلاق والملك بالبيع ونحوه لا والفرق ان النكاح
 فيه حق الله تعالى لان الحبل والعرة حتمه سبحانه وتعالى بخلاف

كتاب النكاح والطلاق
 كتاب النكاح والطلاق

الملك

الملك لانه حق العبد للاب قبض صداقها قبل الدخول وهي
 بكر بالغه لا قبض او هبه الزوج لها ولو قبض لها كان له الاسترداد
 والفرق انها تستحق من قبض صداقها فكان اذ نادى لالة بخلافها في
 الموهوب ولو مسمى لمرأة بشهوة حرم اصولها وفي وعها ان لم
 ينزل وان نزل لان الاول داع للجاء فايتم مقامه بخلافه في
 الثاني متى لم يبريجه حرة المصاهرة لا لاجاعه لان الاول داع الي
 الولد لا الثاني تزوج امة علي ان كل ولد له حرمه النكاح والشرط
 لا الاول كتاب الطلاق قال ليست امرأته وقع ان نوي ولو زار
 والله وان نوي لاحتمال الاول الانشائي الثاني محض الاخبار
 بحال وطى المطلقة رجعا لا السفر بها والفرق ان الوطي رجعة
 بخلاف المسافرة تقبيل ابن الزوج المعتدة عن باين لحرما ولها
 النفقة وحال قيام النكاح بخلافه لعدم مصادقة النكاح في الاول
 بخلافه في الثاني انت طالق ان دخلت الدار عشر فدخلت لا يقع
 شي حتى تدخل عرا ولو قال انت طالق ان دخلت الدار ثلاثا ف
 دخلت مرة وقع الثلاث لان العدد في الاول لا يصلح للطلاق
 ويصلح للدخول بخلافه في الثاني لو كل عزل وكيلاه بالطلاق ويصلح
 للدخول بخلافه في الثاني لو كل عزل وكيلاه بالطلاق ولو وكل
 بطلاقها لا لانه يملك لها يقع الطلاق والعناق والار والمندبر
 والنكاح وان لم يعلم المعنى بالملق بخلاف البيع والهبة والاجابة
 والاقالة والفرق ان تلك متعلقة بالا لفاظ بلا رضاها بخلاف الثاني
 كتاب العتاق لو ضامه الى فرجه لا الى ذكره لان الاول يعبر
 عن الكل بخلاف الثاني ولو قال عتقت علي واجبا لا يعق بخلاف طلاق

على واجب لان الاول بوصف به دون الثاني ولو قال كل عبد
اشترته فهو حر فاشترته فاسد ثم صحح لا يعتق وفي الثاني
تطلق لاختلاف اليمين في الاول بالاسد بخلاف الثاني اعتق احد
عبد به ثم قل لم اعن هذا يعتق الاخر وكذا في الطلاق بخلاف
في الاقرار فانه لا يتعين الاخر لان البيان واجب فيها فكانت يميننا
اقله له والله سبحانه اعلم الفن السابع في الحكايات والمراسلات

باب في حديث محمد بن الحسن المرحوم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى وفيه هو الفن
السابع من الاشياء والنظائر علم وهو من الحكايات والمراسلات
وهو فن واسع قد كنت طالعه فيه واخر كتب الفتاوى والى
مناقب الكرماء في طبعات عبد العامر لكتي اختصرت في
هذا الكتاب مما لا بد من مقتصر على ما استعمل على الحكم لما
جلس به يوسف بن محمد بن النضر بن غير اعلم اي حفيظه
امد عنه فارس بن ابي جرحا فساه عن خمسة مسائل الاولى
قصا جحد الثوب وجابه منصور اهل يستحق الاجرام لا واجبا
ابو يوسف يستحق الاخر فقال له الرجل اخطات فقال لا يتحقق
فقال اخطات ثم قال له الرجل ان كانت القصا وقيل المحمود استحق
والا لا الثانية هل يدخل في الصلوة بالبرص ام بالسنة فقال
الرجل بها لان التلبس فرض ورفع اليد من سنة المالطير
في قدر على النامر في لحم ومق هذا كذا ام لا فقال ابو كل
خطاه فقال لا بكل خطاه ثم قال ان كان الصم مطويا فاما
سقوط الطير فيبطل الاكل في كل وتربى في كل والابوي الكمال

وهذه المخطوط المردودة
على صاحبها
م تولى اتمامه وتمامه
صحيح فدا غفرل

وربطه
اوراقه
مسلم

كتاب الايمان

كان يميننا ولو حلف لا ولا لا يكون يميننا الا بالخلف والفرق في الحلف
قام مقام حرف القسم الا في رواية ولو حلف ان دخلت الدار والى كذا
يميننا ولو حلف لا ادخل الدار ولا ادخل يميننا والفرق في حلف كل يمينه
على العرف له عليه مائة فقال ان اخذتها منك اليوم وهما دون درهم
فبعد حرف يمين النفس وقد يقض خمسين لا يجزئ ولو حلف ان اخذت منها
اليوم وهما دون درهم بحيث والفرق ان شرط الخلف في الاول فمض
المائة في اليوم متفرقة ولم يوجب لان المائة كناية عنها وفي الثاني شرط
يقض البعض وقد حيز عبد حر ان يعتقه بتسعة فباعه بعشرة لا يجزئ
ولو حلف لا يشتريه بتسعة فاشتراه بعشرة بحيث والفرق ان البيع
بتسعة لا يثبت ما يثبت البيع بعشرة والمراتب يثبت ما يثبت الشراء
بتسعة ولو حلف لا يبيع مائة فباعه ولم يقبل لا يجزئ وفي الحديث ومنها
يجزئ والفرق ان البيع بدون القبول لا يكون بيعا اما الهبة فتبرع
بهم بالواهي وحده والله الوقي

كتاب الحدود

الزنا والشرب والسرق يبطل بالنعاد وحوادث القذف والعصا والفرق
ان حو القذف والعصا من توقف على الدعوى فحلال انت اخبر في الشهادة
على علم الدعوى بخلاف انت اخبر فاعل السرق فانه يحمل على ضغينة
حملته على الشهادة لعدم توقفها عليها في حد السرقة وان توقف
عليها لكن ضمن المال لانه يباخره الدعوى بعد تخييره تارة بالخسبة
فتمكنت الهبة في الدعوى يستلزم في المال ان يكون اربع مرات
وفي سائر الحدود يكفي باقار واحد والفرق ان الزنى اربع عن

يتكلف استرجاعه لا يتكلف اغويته وهذا هو حكمه النص في الكل الثاني
 اذا حلت لا يجس بجلا في المساوي والفرق ان الزنى جنائية على
 نفسه فلو جسد بجس لا حلت نفسه والسرقة جنائية سد تعاقب
 لرجلين احدهما زان فقتل لهما هذا فقا لا لا يصح الجسد بجلا
 ما لو كان احدهما زاني طالق فقتل لهما هذه فقا لا لا بد من حكم الطلاق
 في الاخرى والفرق ان الطلاق والعناق يبين بعضه بعضا
 مستوفى الا ان حلت العقد ينبغي ان يدل رجل او عند العقد اربع مكر
 بالزنا فامر بحد فخر وانكر يقبل الزان وينفعه فانه بجلا في
 مال او بغيره او قد فاقه وقصاص والفرق ان الاول محض حق الله
 يجري فيه الفضل ولا كذلك غيره شهدوا انه زنى بجنايته
 شهدوا شهدوا انه سرق من غائب لا يقطع والفرق ان الثاني
 غير شرط في الاول شرط في الثاني **كتاب السرقة**
 لو سرق مائة لا يبل عشرة يقطع ويضمن مائة ولو سرق
 سرق مائة لا يبل مائة يقطع ولا يضمن شيئا والفرق انه
 في الاول رجوع عن بعض ما اقره فلم يصح في حق المال وفي
 الثاني لم يرجع وانما زاد عليه والقطع والضمان لا يمتنعان
 ثوبا قيمته مائة والعشرة وعلى طرفه دينار مسترد ولا يقطع ولو
 كان في خرفة وقطع والفرق ان الدينار في الاول تبع للثوب
 والثوب لا يمتنعان نصا وفي الثاني مقصود وكذا لو سرق ابريق
 فضة او ذهبية مثلث او مربعة او غيرها او طرا في عنقه
 طرف فضة او في حبله لا يوجب القطع وكذا لو سرق صبيغا عليه

دنانير

دنانير سابق دخل البيت وفيه دنانير ودنانير فاكلها وخرج
 لا يقطع ويضمن ولا ينتظر خروجا من جوفه ولو حملها على دابة
 فخرجت ثم اخذها او القاها في ماء جار حتى خرج بجوارق الماء
 ثم اخذ لا يقطع لان هتك الحرم لا يخرج شرط **كتاب النسيء**
 مسلم قطعت يد عمدا ثم اراد ان يقطع يده فقتل
 للحرب ثم جاء مسلما فأت من ذلك فعلى القاطع نصف الدية
 لو نسيء فان لم يلج ثم اسلم ثم مات فعليه دية كاملة ولو كان
 محمدا وقرضه الدية في جميعها لان اعتراض الرقة اوجب
 اهلا للجنانية فاذا اسلم لا يعود الضمان والفرق لهما ان
 الجنانية وقعت في محل معصوم ولا كذلك اذا لم يعبد
كتاب اللقيط لو كان اللقيط امرأة اقوت
 بالرق لرجل وصداقها كانت له غيرة لا يقبل قولها
 في حق الزوج حتى لا يبطل النكاح ولو اقوت امنا ابنة اب الزوج
 وصداقها لا يثبت النسب يبطل النكاح والفرق ان الابنية
 تنافي النكاح استدار وبقاء والرق لا ينافي ولو طلعت
 واحدة واقوت بالرق صار طلاقا ثنتين ولو كان طلقها
 ثنتين ثم اقوت بذكر وجهها والفرق انها بالاولى بعد الثنتين
 تريد ابطال حق ثابت له بجلا في مال ولو كان بعد طلعه لان حق
 الرجعة لا يبطل بهذا الاول ولو كانت معتدة فاقوت بالرق
 بعد مضي حيضتين كان له ان يرجعها في الحيضة الثالثة
 ولو اقوت في الحيضة الاولى فزكها حتى مضت حيضتان لا يمكن

من الرجعة والفرق ان اوارها غير مبطل ههنا وقد مبطل في
 الفصل الاول والله الوفي **كتاب اللقطات**
 الاشهاد وانما اخذها ليرد ههنا ضمن فان خاف اخذ الظالم لها
 باشهاد وتترك لا يضمن والفرق ان الاشهاد لصيانة
 المال والاشهاد ههنا سبب لفوت سبب آتت فاصطفاها
 كان للمالك ان ياخذها الا اذا قل جعلتها لمن اخذها والفرق
 ان اذا قل ذلك فقد ملكها له وقد نفق عليها وكانت من
 النفقة عوضا فنع الاستدراك ونثر السكندر وقع في حجر رجل
 واخذ غير لا يكره اذ لم يكن اعد محرم لذلك كما لو وضع شيئا
 لا للصيد فتعقل بها صيد كان لمن اخذ ولو نبهها لا جمل
 الصيد كان لصاحبها ويكره امساك الحمام بخلاف غيرها
 لان من عادتها انما تضي 2 موضع آخر فتخطط فلا تعرف
 بخلاف الطيور الاخر فان فرخت فهو لصاحبها لا من عرف ولا
 تصدق على فقير ثم يشتري كما حكى الشيخ عن استاذة الحلواني
 من انكاه مولعا باكل اللحم فكان لجيل الكل من الفقير ثم يشتري
 بشئ حتى تانا ان رطبنا في موضع واحد كراوانتي واحدها
 بقدر ولا آخر محشا فادعى كل واحد منهما البخل والذكر فبينما
 والثاني لبست المال لقطه ولا تظهر على هذا والله اعلم **كتاب**
الوقف لا يدخل الاشجار في وقف الارض وقد دخل في
 بيعها والفرق ان الشجر منقول ووقفه غير صحيح مقصود فجاز
 ان لا يدخل بخلاف البيع التسليم الى المتولي في المسجد لا يكره

تسليما

240
 تسليما بخلاف مستغله والفرق ان المقصود من بناء المسجد
 الصلوة فكان التسليم لها وفي المستغل الاستقلال وهو يتبعها
 في التسليم ولو امر جماعة بالصلوة في ساحة لم يبدل ثم يبرأ
 عنه ولو كان له شرا الى سنة صارت حرام لان التأييد لم
 في الوقت وهو موجود في الاول دون الثاني لو كان هذه الشجرة وقف
 على المسجد لا يصح لانه منقول ولو كان اعطى درهم في عمار المسجد
 جاز ويقم بالقبض وان كان منقولا والفرق الضرورة والعرف
 ويجوز صرفها الى المنارة لا الى الترمين والله تعالى اعلم
كتاب البيع الشرب والطريق لا يدخلان في البيع
 الحقوق في البيع والاقرار والصلح والوصية ويدخلان في الهبة
 والقسمه والرهن والفرق ان المقصود من البيع وطرح الملك
 وهو موجود وفي الاجارة ونحوها المنفعة ولا وجود لها مع
 عدم الطريق فانعدم المقصود عليه لا يجوز اسلام الخطه
 في الخبز والدقيق عند الامام وفي العكس يجوز اجاعة الفرق
 ان الجمال في السلم فيه في الاول فاحشة وفي الثاني قليلة
 هذا التوب لك بعشرة فقال المشتري هاتني حتى انظر اليه
 او اريد غيري فاخذه فضاع لا شيء عليه ولو كان هاتني فابن
 رضيت اخذته فضاع لزم الممنوع والفرق ان الممنوع ينظر
 او يبيع غيره ليس يبيع واعلم ليس صاه او ياخذ ببيع بدون
 الامر فعدا الى شئ من هذا بهذا فصدق بما وافقه
 او فاقطعه فعدا ان فعل ذلك في المجلس كان ريبا ولا

فلا والفرق ان في المجلس يمكن ان يجعل هذا شرط البيع بخلاف
ما في المجلس لان الشرط الاول بطلان القيام المقبوض على سوا
الشرط مضمون بالقيمة عند بيان الفن ولا فهو امانة والفرق
ان اذا بين غشنا علم ان لم يرض يده الاعقابيل وعند عدم ذلك
هو قرض ما ذور فيكون امانة باع فيها على ان ياقوت فاذا
هو خراج بطل البيع ولو على انما امر فاذا هو اصفى جاز والفرق
ان الخراج خلاف الجنس فكان المستعبر وما والا صفر من الجنس
فكان موجودا كمنه يخرى لغايات الوصف باع اشجارا على النفا
متمرة فاذا واحدة غير متمرة فسد البيع الا اذا بين ثمن كل واحد
والفرق ان في الاول يسمى البيع بالكمية وهي مجهولة وفي الثاني
بها عين باع نصف الزرع من ربا الارض يجوز ولو باع رطل
الارض من الاركار لا يجوز والفرق ان لربح الارض حق
الاستيفاء بخلاف الاركار **كتاب الكفالة** اية
هبة الريح فان اكفيل بنفسه فلا يصير كفيل ولو كان
كفيل بنفسه الى هبة الريح يصير كفيل ويطل الاجل والفرق
ان في الاول تعليق الكفالة وفي الثاني تعليق الخرج
عنها ردا لاصيل الابرار مع في حقه ولا الكفيل والفرق
ان الاصيل رضى بقاء الدين القاضى فاخذ الكفيل
لا يبطل الكفيل الا بالتسليم اليه والطالب اذا احتل الكفيل
لا يبطل بالتسليم الى القاضى الا اذا اضاف القاضى الى الطالب
فيما بالتسليم اليه والامينة والفرق ان القاضى عامل للطالب

من وجهه ونفسه من وجهه فعند الاضافة اليه يجعل العمل له
وعند عدمها يجعل بايثا عن الشرع كل من لا وكفالة او حق
لا يجعل له حق بخلاف الوثيق بالبينة والفرق ان تغتسر
ظهر بخلاف الاقرار دفع الى صبي محجور عشرة ففهمها النساء
لا يصح ولو قال ادفعها الى علي اني ضامن لك صح والفرق
انه في الاول ضمن الصبي محجور وفي الثاني يكون الضمان
مستقر ضامن الدائن امر له بالرفع الى الصبي والامانة موقوف
كتاب الحوالة حاله بغصب فاستحق بطلان
هذه لا والفرق ان الاستحقاق يجعله كان لم يكن للحوالة
يتقبل له ضمانا حالها بصداقها ثم غاب فيهن المجلد
عليه ففسا والنكاح لم يقبل ولو على ابرها قبل الفرق
ان مدعى الفساة متناقض بخلاف مدعى الابرار **كتاب**
القضاء القاضى لا يملك الاستخلاف الا بالاذن بخلاف
المأمور ولا قامة الجعة والفرق تحقق الضرر في الثاني
لجواز ان يسبقه حدث قبل الصلح بخلاف الاول ولا
وصو الميت عملا لابطال بلا امر بخلاف الوكيل والفرق
تقدم الاذن من الميت بخلاف الموكل **كتاب الشهاد**
شهودا عليا ان ذلك ارضه الفاء وتضيها فيهن على الدفع
قبل القضاء لا يضمن الشاهد ولو بين على الابرار قبل
القضاء ضمن والفرق ان في الاول لم يظهر كذبهم يجوز انه
اؤرضه ثم ابرار وفي الثاني ظهر لانهم شهدوا عليه بالالف في الحان

وقد تبين كذبهم وتبيننا وقبضنا فشهدا للمدعي بقبول
ولو انكر الرهن فشهدا الرهان لا تقبل والفرق ان في
الاول لم يجر انفسهما مغنا ولا دفعا مغما ولا ابطلا
او جياه للغير وفي الثاني سعييا في ابطال ما تم للغير من
جهتها وهو ملك اليد والحبس **كتاب الوكالات**
بشر انني بعينه لو اشتراه لنفسه لا يصح الا اذا خالف في
المن الى خيرا او الى خسر غير الذي سماه والتوكيل يتكلم امرام
بعينها اذ اذ وجهها من نفسه صح لان في سفر ومعه فانه
اشترى عبد بن يميني وبينك فقال نعم ثم قال له ذلك
فقال نعم فاشتراه كان بين الامرين دون المشتري فلو لم
يشتري حتى لقينه قال فقال كذلك فاجابه ايضا فهو للامر
الاولي ايضا ولو كان حاضرا علم بذلك كان من المشتري
والثالث لان وكالهما ارتدت لما علم كما لو كان لا
اشترى لو علم فلا ثم وكله آخر بشر اني فان قبل الوكالات
لا فلو كان له وان حضرته فهو الثاني والفرق ما قلنا التو
يغير هذا الحضم لا يجوز عند الامام الا ان يكون الموكل مسافرا
او مريضا او مخدرا لكن انما يصح اذا لم يكن الموكل حاضرا بنفسه
فان كان حاضرا فابى الحضم التوكيل لا يسمع منه والفرق ان اذا
كان غائبا تحقق ثمة من التوكيل بخلافه فما اذا كان حاضرا
والله الموفق **كتاب الدعوى المدعى** اذا كان دينا
لا تقع الا بعد بيان القدر والحبس والصفة بخلاف العين لان

التعريف

التعريف فيها حصل بالاشارة وفي الدين بالبيان ادعى الفا
فقال ما كان لك على شيء فقط فاذا برهن للمدعي عليه على القضاء
او الاباء تقبل ولو زاد ولا اعرف لا تقبل في رواية الطبع
وفي القدوري تقبل ايضا والفرق على ما في الجامع هو
الاظهر ان المناقض ظهر في الكلام الثاني دون الاول
عليك الف فقال ان حلفت بهما لك فحلف فاداهما
ان دفعها على الشرط كان لان يسترد ولا لا والفرق ان
ان الاداء بالشرط لا يكون اقرا او يدور يكون اقرا او هبة
فلا يسترد اخلافا في الاعسار فالاصح ان القول لرب الدين
فيما اذا كان المدعي بدينه كالفرض فان لم يكن كالدفع فالتو
للمدين والفرق ان بدله في الاول قائم غالبا بخلاف الثاني
اذ لا بد له ادعى عبد في دين عبد او دين او شره شي فالعبد خصم
الا ان يقر المدعي انه محجور والفرق انه اذا كان محجورا فلا يملك له
وان كان ما دونه كان له يد ادعى محجورا فقال المحلوق انا
مولى فلان فان جاء المحلوق ببينة ان دفعته حضوره فان
جاء المقر له فلا سبيل له على العبد الا ببينة يقيمها لان الغا
ما صار مقضيا عليه **كتاب الاقارعة** لغير
الى عليك الف فقال ذلك الغير الحق والصدق او كذا حقا
او صدقا صدقا كان اقرا ولو كذا الحق حقا والصدق صدق
لا والفرق ان صدق في الاول دون الثاني كتمن خط حقا على
نفسه او املاه وكذا شهد على بجار او اره وان لم يقرأ

عليهم ولم يامرهم بالشهادته لا يكون اقرارا والقرآن ان الكتاب محمل
 فاذا اقر بالاحتمال فان كنت بنفسك لا يكون اقرارا **كتاب**
الصلح صلح عن الفدية وهم على مائة وقبضها لم يستحق
 المائة او وجدها مستوفية يرجع عليه بانية سواء كان الصلح عن
 اقرار او انكار ولو صلح عن الذم لم يلزم على فانيه استحققت بعد
 الافتراق بطل الصلح والفرق ان في الاول حظ وفي الثاني صرف
 قصدا في وفاء عياد قايلا انفقها فان لم ترج رد هاتم ترج
 له ان يرجها ولو وجد بالبيع عيبا ففك له بعد فان لم يشتر
 فغرضه على البيع لم يكن له رده والفرق ان المقيض في الاول
 ليس من حقه الا برضاه فاذا لم يرض كان متصرفا في ملك الدافع
 برضاه اما المبيع فعين حقه وقد تصرف فيه فيطل حقه في الرد
 صلحت التكويد من حضانة النفقة على راحم جاز ولو كانت
 مبانة والفرق ان السكنى حق الله وفي حال قيام النكاح
 فكذا النفقة وكذا لو نشز من المنكحة سقطت نفقتها بخلاف
 المبونة **كتاب المضاربة** لا يجوز بيع الدرهم والدينار
 شيئا او موزونا او عرضا ولو كان بعد العمل بمضاربة
 جاز والفرق في المضاربة ان الثمن لا يرضى حيا
 باعد بالمكيل ايضا لا يجوز المضاربة وفي جواز البيع بالمكيل
 عند الامام جاز لاخذ الدرهم اذا كانت قد دعتا وغضبا
 جازت المضاربة بها ولو كانت دينارا ولو اقر الغران يفيق
 الدين ويجعل مضاربة جاز بالاجماع والفرق ان الدين

على

على ذلك المضاربة فلا تنفع المضاربة لان الدينون تقض بامنا لها
 فيشترط القبض لثبوت الملك للدين بخلاف الغضب والردية
 لانها على ملك دين المال ولو دفع مضاربة وقد كرهت في المال
 دون نصيبه جاز وعلى القليل لا يجوز قياسا ويجوز استئنا
 والفرق على القياس ان السكون عن نصيبه للمالك لا يمنع
 استحقاقه لان غنا ملكه اما على نصيب المضارب فيمنع الجاهل
 والله الموفق **كتاب** **الوديعة** انفق بعض الحنطة
 للودعة ثم رده الى الباقي ففك ففك الباقي ولو لم يرج ضمن
 الماخوذ فقط والفرق ان المردود لم يخرج عن ملكه فخلط
 بوجع استهلك في الباقي بخلاف ما اذا لم يرج اخذت منك
 الفرج وهم الفاء وديعة والغضبية هكذا الوديعة وهن
 المغضبية فالقول له ولو كان او عتق الفاء وغضبت الفاء
 ففككت الوديعة وهذه المغضبية فالقول للمقر والفرق انه
 في الاول اقر بسبب المضمان وهو لاخذ ثم ادعى خروجه عنه
 الثاني لم يقر بالمضمان وانما اقر بفعل الغير وهو لا يدع
كتاب **المعارضة** استعار دابة الى موضع لا يرب
 في الرجوع ولو استأجرها الى موضع لم ان يركب والفرق
 ان رد المستعار على المستعير في المستأجر على صاحبه
 للمستعير ان يعير الا اذا عين نفسه والفرق ان الاعارة
 مطلقة والمطوح يجري على الاطلاق وفي الثاني مقيدة
 فتبقى على التعيين ثم في المطلقة لو اركبها غير تعينه

ليركبا بعد ضمن عند في الاسلام وفاد خواهر زاده والسر حتى
 لا يضمن عملا بالاطلاق **فك** محييا الطلب اعارة التو انهم
 فاخذ في غيبته من بينه فغطى لا يضمن ولو من زوجة ضمن
 والفرق ان اعارة الدواب لا تكون الى النساء وقد وجد
 القاطع للاجازه وهو فعلها استعار آية الى مكان فجلوه
 ثم ردها اليه ففعلت ضمن ولو ركب لود بعة ثم ردها الى
 مكانها لا يضمن والفرق ان يدا الموضع كيد ولا كذلك **المستعير**
كتاب الاجازة استاجر جارا الى وقت موته لا يضمن
 ولو تكبها الى هذا الوقت يجوز والفرق ان التايد يبطل
 الاجازة بخلاف النكاح اهتدم حايط الموجه لا يملك الفسخ
 بغية المالك بخلاف ما لو اهدت كلها والفرق ان بالهدام
 الما يطل انقوت المنفعة من كل صفة بخلاف الكل فالاخير
 ان قتلت في ذلك الفارس فذلك كذا فقتله فلا شيء ولو قاتل من
 قطع راسه فله كذا فقطع فله ما سمي والفرق ان القتل جها
 والاستيجار عليه لا يجوز بخلاف القطع ما من احد المتعاقبات
 وفي الارض فرع يبقى بالمسيق ولو انقضت المدة يبقى باجر المثل
 حتى يجرى والفرق انه في الاول لا يحتاج الى الجهد في بقائه
 المدة وفي الثاني اذا ايجد ويجرد باجر المثل استاجر حاية
 ليركبا خارج المصنوعة في بينه فكذلك ضمن ولو ركبها
 في المصنوعة والفرق ان هذا المصنوع في الاول لا يجوز الاجازة
 فلم يكن عماد وفاه وفي الثاني يوجب فكان ما ذوق **كتاب**

المكاتب

الكتاب الكتابة الحالة صحيحة بخلاف السلم والفرق
 ان السلم بيع المعلوم والمأجور مقرون بالشرائط التي منها
 الاجل بالنظر اما الكتابة فاصاق معلق على الاداء كاتب
 عبده على قيمة فسدت ولو تزوج احد على فتم ايجاز والفرق
 ان الكتابة تنفسد بالشرط والنكاح والخلع لا كاتبها
 واستثنى حملها فسدت بخلاف الوصية لا كتابتها فلا
 تنفسد في المنازعة المكاتب اذا مات عن غير وفاء ولا ولد
 بطلت الكتابة بلا قضاء وقيل لا بد من لفظها في بيعه
 ولو عن وفاء لا يبطل ويعتق قبيل الموت والفرق انه
 اذا مات عن وفاء امكن الاداء فيجعل كالأداء بخلاف
 ما اذا لم يتبرع شيئا لان العجز يبطلها **كتاب الاكرام**
 اكرام على بيع او شراء لكنه سلم طائعا اجاز وفي الهبة والصدقة
 لا يجوز والفرق ان البيع عقد لازم والرجوع بعد العقد
 لا يصح والهبة غير لازمة فكما امكن الرجوع بعد العقد فلا
 لا ينفذ عند عدم الرضا اولى ولو اكرمه على الطلاق والعنا
 فطلاق وقع ولو اكرمه على الاقرار به لا يقع ولو اكرمه ليقر بجل
 او نسيه قطع لا ملزم ولو اكرمه على الارضاع يثبت حكمه
 ولو اكرمه على الاسلام صح وانما الموقوف **كتاب الثمن**
 وجله نهر من نهر عظيم يجر قعره وكل خرقة فاراد ان يبيع
 كوة اعلى من كوة ويسد هذه الكوة ليس ذلك ولو كان له
 طريق في سكة غير نافذة وباب ان اسفل فاراد ان يفتح

بابا اعلم من ذلك كان له والعرق ان الكوى العليا تاخذ الماء اكثر
ما تاخذها السفلى بخلاف الطريق والباب ان الدخول في
الباب لا يتفاوت رجل سقى ارضا وزرع سقىا معتادا
فتعدى الى ارض جارة لا يضمن وان سقىا غير معتاد
ضمن والعرق ان الخارج عن العادة تعدى رجل القى
شاة ميتة في حفرة ملحونة فسال الماء فيها الى الطلحونة فحي
ان كان النمر غير محتاج الى الكرى فلا ضمان عليه ولا فعليه
الضمان والعرق ان اذا كان لا يحتاج الى الكرى لا يضمن
الى اللقي بل الى سيلان الماء بخلاف المحتاج واسد الموضع
كتاب الاشنة قطرة خر وقت في خافية ماء ثم صب الماء
في خافية خل تخمس ولو وقعت القطرة ابتداء في الخل لا يضمن
والعرق ان اذا وقعت في الماء تنحل الماء ثم لا يظلم المالك
لانه لا يتخلل بخلاف ما اذا وقعت في الخل لاها تتخلل
المرة اذا وقع فيها خر لا يجد شاة فيها مالم تسكر ولو وقعت
في ماء ووجد الطعم والريح يحد قبل السكر والعرق ان
ما وقع في المرة يصير في معنى الطبخ بخلاف ما لو وقعت في
الماء الرقيق اذا عجن بخر ثم خبز والقى في الخل لا يظلم المالك
اذا القى في خر ثم في خل يظلم والعرق ان اذا عجن استسخت
والخل لا يتخلله فلا يظلم بخلاف الخبز لان الخل على ظاهره
قطر واسد الموضع **كتاب الغصب** غصب عني وخطاها
ثم اتلفها ضمن ولو جلد ميتة وبيع ثم اتلفه لا يضمن والعرق

ان الخمر

ان الخمر في الجملة حتى لو اتلف خر في خرقة عند جلد الميتة ليس بال
و اما صار ولا يفعل ولا انسان لا يضمن فعله عمن ذراع غيره
فجذب بين من سقطت اسنان العاص وذهب لحم ذراع فدية
الاسنان هدد ويضمن وشو الذراع ولو جلس على ثوب رجل
وهو لا يعلم فقام فاستوى ثوبه ضمن نصف القيمة والفرق
ان الجاني في الاول كلاهما وفي الثاني الجالس لان لا غير لكن
الضم مع فعله فعل غيره فلتفهما فيضمن المتلف نصفه
تخلل الخمر في يد الغاصب فخلل له ولو تخلله بصبه الخل قبل
هو كذلك وكذا لو ابلت هو بينهما على قدر خطيما وهو الصحيح
لانها كانتا خطاها بعد التخلل ولو صب على خر غير خلا
كان الخل بينهما اتفاقا والفرق ان اذا تخلل بنفسه صار
ملا في يده فكان مملوكا بخلاف ما اذا اصاب عليها الخل
لان التخلل مضاف الى السيد فصار كانه كان خلا في تلك
الحالة اخلط مع خل آخر وكان بينهما **كتاب المزاةعة**
شرايط المزاةعة على ثوبه من جودها ستة بيان الوقع خلا
لمشايع بلح ومن يكون البذر منه وحبس البذر وتعيين من
لا يذره والتخليد بين الارض والعامل وان يكون الخارج
شرا كادفع ارضه من ارضه لبذر عما يبذر وما لا يخرج منها
من عصفه فهو للزارع والقرط لرب الارض فهو فاسد وكذلك
لو دفعها لبذر عما لا يخطه وشعره على ان الخط لا يحملها
والشعر الاخر وكذلك كل شيء له نوعان من الربيع كبذر الكفا

والرطب وبندرها بخلاف البطيخ وبندره والقثا وبندره وبخلاف
 الخبيث التين اذا شطر لصلبه الحيد بينهما والفرق ان هذه الاشياء
 تتبع غير مقصود اما بذر الكتان مقصود كالكتان والسماع
كتاب الصيد والذبائح الحاماة اذا طارت ان كانت تصدى
 الى بيتها فرماها لا تاكل وان كانت لا تصدى فرماها تاكل
 والفرق ان قادى على ذكوة الاخيا وثمة لاهلها كما فرج حجة
 بسهمه وفي جهل مسلم ان كان الاول فرها لا تاكل ولو لم يكن
 من هفا تاكل والفرق ان الموت يضاف الى الاول في الاول
 والى الثاني في الثاني **كتاب الجور** لعطاسه وذبح لا ياكل
 والخطيئة اعطى فقال الحمد مقتصر عليه جاز والفرق
 ان الواجب عند التسمية على المذبح ولم توجد في الجملة مجزأ الذبح
 وقد وجد سمي على سكين ثم اخذ خبيها وذبح بها حلت ولو
 سمي على سم واحد واخذ غير ورعى به لا ياكل والفرق ان التسمية
 في الاول وقعت على المذبح وفي الثاني على السهم لا على المذبح
 اليه لعدم القدرة عليه والله الموفق **كتاب الاضحية**
 هي واجبة على الاغنياء المقيمين دون المسافرين والفرق
 ان السفر حال المشقة وفقد الاحوال والاضحية موقفة ففوت
 بخلاف حال الإقامة لا نذر فان سقط في الاحوال والاموال
 صحوا ثم تبين بالبهران ان هذا اليوم يوم التاسع قبل
 واعادوا الاضحية ولو وقفوا فشهدوا ان العاشر لا يقبل
 والفرق ان النذركم يمكن في الاضحية دون الحج بخلاف الاضحية

وصدقة الفطر في مال الصغير بخلاف الزكوة والفرق ان
 الزكوة عبادة من كل وجه كالصلاة وهي عن الصبح فمرة
 بخلاف الاضحية وصدقة الفطر لانها مؤنة من كل وجه
 ونفقة من وجه ولذا جاز الاكل منها ووجبت صدقة الفطر
 عن عبد مولى اشتري اضحية في ايام الخريف لم يضح حتى
 افتقر في آخرها سقطت عنه ولو كان معسر لا تسقط الزكوة
 ان وجبها على المولى حتى للشرع فاذا افتقر ذهب المولى وجب لها
 على المعسر بالندى وبالشراء بصيرة كالنادر فلذا بقيت واجبة
 بعد ايام الفري وتصدق بعينها او بقيمتها اشتري
 شاة فانت او ضلت فان كان فقيرا لا يجب عليه اخرى
 وان كان غنيا وجب عليه اخرى والله الموفق **كتاب الاداب**
 وتسمى بالاستحسان ايضا عن الامام انه سجد على خرقة
 يعني فقال رجل هذا مكروه فقال من اين انت فقال
 من خوارزم فقال جاء التبر من ورائي في مسجدكم
 حشيش **كتاب** نعم **كتاب** فيجوز على الحشيش ولا يجوز على
 الخرقة عن ابي يوسف صوم السنة بعد رمضان مكروه
 الا اذا كان متفرقا لان النصبار زاد واعدى صومهم وهذا
 يعني تشبيههم وهذا احسن ما سمعناه يكره دخول
 الجنين المسجد لا يكره دخول المشرى والفرق ان منع الحبيب
 فيداع له الى التطهير وفي منع المشرى بتعبد له من الاعمال
 فلا يمنع التوسل بالكتاب مكروه الا اذا قصد الحفاظ والفرق

الضرورة وقف الشجرة على المسجد لا يصح لأنه منقول ولو
اعطى داهم في عمارة المسجد جاز وأن كان منقولا والفرق
الضرورة والعرف وجاز صرفها إلى المنارة ولا يجوز في
التبيين والله الموفق **كتاب الحجابات** لا تقطع
بما العبد بيد العبد وتقطع بيد المرأة بيد المرأة والفرق
ان بيد هذا لا تختلف وبيد العبد يختلف لأن الزنا
نصف فممنه وهي مختلفة فكذلك اقل أبي قتله نجس الدين
ولو كان اقطع به فقطع فعليه القصاص والفرق ان
الحق لابن في استيفاء القصاص والدين فمميز ذلك
شبهة في اسقاط القصاص فاما الامن بالقطع فالمستوفى
الاب لم يوجد منه اباحة فيجب القصاص قطع من مسلم فاب
ومات من القصاص والحق بدرا الحرب ثم عاد واسلم ومات
من ذلك فعلى القاطع نصف الدين ولو لم يلحق فاسلم وما
يجوز بينه كاملة والفرق ان ذبا القصاص بالحق انقطع
السراية إلى اليد فيجب نصف الدين بالاسلام واذا لم يلحق
لم ينقطع فصار كأن لم يزل مسلما حتى مات وهو عبد لا عتق
الولي ثم اصابه السهم فعليه قيمته للولي عندها ولو لم يعقده
فعليه القصاص والفرق ان الاعناق فاطع للراية بخلاف
ما اذا لم يعقده قطع الحشفة خطأ وجب كل الدين والقصاص
في العمد ولو قطع الذكر كله على النجاسة فقط والفرق
ان عند قطع الحشفة يمكن استيفاء القصاص وعند قطع الكل

لا يمكن

لا يمكن لأن الذكر يتشبه قطع يعني رجلين عمدا فاقطع
كان للآخر دين اليد ولو قتلها قتل باحدا فلا شيء للآخر
والفرق ان الاطراف يسلك بها مسلك الاموال واستيفاء احد
المالين لا يمنع استيفاء الآخر فاما النفس فواحدة وفي استيفاء
الحقين تضابق فمنع استيفاء الآخر ضرورة بابر فمات
لا يقتص ولو ضرب بمسلة يقتص والفرق بيني على الظاهر
لأن الموت من غرز الابرة نادر بخلاف المسلة اصطفا
فانا فلا شيء على احدها أن وقع على وجهيها وان علم
فماها فعلى عاقلة كل واحد منهما دينه صلحه ولو وقع احد
على قفاه والآخر على وجهه فدين الذي وقع على وجهه هدر ودين
الذي وقع على قفاه على عاقلة الذي وقع على وجهه والفرق ان
الذي وقع على وجهه وقع بفعل نفسه بخلاف ما اذا سقط
على قفاه لأنه سقط بفعل صاحبه والله الموفق **كتاب**
الوصايا اذا قرى صل وصية على رجل فصيل
لها هو هكذا فاشاير برأسه بنعم لا يجوز وكذلك اذا
امتنع من الكلام واعتقل لسانه فاشاير برأسه لا يجوز
يختلف في الاخر والفرق ان الاخر من لا يرجح منه الكلام
واما الذي اعتقل لسانه فيرجح منه الكلام فلا
يجعل اشاير بتمنزة العبيطه ذلك اعطى للناس الف
درهم فالوصية باطله ولو كان يصدقوا بما هم جاكين
والفرق ان الاعطاة يكون للعنف والفقير والناس

لا يحصى ولا تصدق يختص بالفقراء كقوله
 تلك مالي والله **هـ** ابو حنيفة في باطله وقاك
 محمد هي جائزة وتصرف الى صوم البر عن ابي القاسم حمل
 الطعام الى اهل المنية في اليوم الاول وفي الثاني غير
 ذكره وفي الثالث لا يستحب والفرق ان في الثالث
 مجتمع الناجيات فيكون اعانة على المعصية بخلاف
 ما قبله او لا يخرج من الثلاث المتفرقة **هـ** وله
 ابن جازية الوصية والله يبرئهم ولو كان له بنت
 للشقيق قال الفرق ان الشقيق لا يرث مع الابن
 ويرث مع البنت دون الآخرين تركه ووجبه
 واوصى لاجني جميع ما له ياخذ لاجني تلك المال
 بلا منازعة والمرأة ربع ما بقي وهو السدس بحكم
 الميراث فيبقى النصف فيكون للاجني والله سبحانه
 سبحانه وتعالى اعلم **هـ** ثم فن العزوف من
 الاشياء والنظائير **هـ**
 بسم الله الرحمن الرحيم **هـ**
 الحمد لله على عبادته الذي اصطفى وبعد هذا هو الفن السابع من
 النظائر وهو في الحكايات والراسدات وهو من واسع قوت طالع
 او حركت الفتاوى وطالع مناقب الكورى مراد وطبقا على العاد كنى
 اختصرت في هذا الكلام من الذي يقتصر ابا على الشغل على الحكم
 جليس ابو يوسف فوايه عن التدبير من غير علم ابو حنيفة وضاع عن
 الى ابو حنيفة رجلا في احد من جهيل الاول فصار بعد هذا هو الفن السابع من
 اختصرت في هذا الكلام من الذي يقتصر ابا على الشغل على الحكم
 جليس ابو يوسف فوايه عن التدبير من غير علم ابو حنيفة وضاع عن

مسلم له زوجة دمية ماتت وهي حامل منه تدفن في ابي القابر
 فقال ابو يوسف في مقابر المسلمين فخطاه فقال في مقابر اهل
 الله فخطاه فتميز فقال تدفن في مقابر اليهود ولكن يحول عنها
 عن القبلة حتى يكون وجه الولد الى القبلة لان الولد في البطن
 يكون وجهه الى ظهر امه الخامسة ام ولد الرجل تزوجت بغير
 اذن مولاه فأتى الولد هل يجب العدة من الولي فقال يجب فخطاه
 فقال لا يجب فخطاه ثم قال الرجل ان كان الزوج دخل بها
 لا تجبه والاوجب تعلم ابو يوسف تصدق بها الى الله
 رضي الله عنه فقال ببيت قبل ان تحضرم كذا في اجابات النضر
 وفي مناقب الكردريان سبب الفرادة انه مرض مرضا شديدا
 ففاده الامام وقال لقد كنت املك بعدى المستلزم ولما صبت
 اصبت لموت علم كثير فلما برأ اعجب بنفسه وعقد له مجلس الامالى
 وقال له حين جاء ما جاء بك الاستيلاء القصار سبحانه من رجل
 يتكلم في دين الله ويعقد مجلسا ولا يحسن مسئلة في الاجابة ثم
 قال من ظن انه يستغنى عن العلم فليكن علي نفسه انتهى وقال
 في اخر احاديث الحصري مسئلة جلييلة في ان البيع يملك مع البيع او
 بعد قال ابو القاسم الصفاري جري الكلام بين سفينان وبشر في
 العقود متى يملك المالك بها او بعدها الالام الى ان قال سفينان
 ارايت لو ان رجلا سقط فانكسرت كان الكسر على اقامتها
 الارض او قبلها او بعدها وان الله تعالى خلق نار في قطنيت
 فاحترقت امع الخلق احترقت او قبله او بعده وقد قال غير
 سفينان وهو الصحيح عند اكثر اصحابنا ان الملك في البيع يقع

المصنف فوق غرض

فاتفق سفيان بقضا على كل منهما المهر وترجع كل الى زوجها
 فسأل الامام رضي الله عنه فقال علي بالعلمين فافى بهما فقال
 يجب كل منكما ان يكون المصائب عنده قال نعم فقال لكل منهما
 طلق التي عند اخيك ففعل ثم امر بتجديد النكاح فقام متعزلا
 بين عينيته **في الخطيب الخوارزمي** كان كلبا الروم ارسل
 الى الخليفة بالاجز بلا على يد رسوله وامر ان ينسأل العلماء عن ثلاث
 مسائل فانهم اجابوا بذكر الله المال وان لم يجيبوا طلق
 من المسلمين الخراج فسأل العلماء فلم يات احد بافيه مقنع
 وكان الامام اذ ذاك صبيا حاضرا مع ابيه فاستأذنه في جواب
 الرومي فلم ياذن له فقام واستأذن من الخليفة فاذن له وكان
 الرومي على منبر فقال له اسائل انت قال نعم قال انزل معك الى الارض
 ومكافئ للمبر فترك الرومي وصعد ابرج قال سئل فقال اي شيء
 قبل الله قال هل تعرف العدد قال نعم قال ما قبل الواحد قال هو الاول
 ليس قبله شيء قال اذ لم يكن قبل الواحد المجازي العقل شيء فكيف
 قبل الواحد الحقيقي فقال الرومي في اي جهة وجه الله تعالى قال اذا
 اوقدت الزراج فالي اي وجه توجه قال ذاك نور يستوي في جميع الجهات
 الاربعة فقال اذا كان النور المجازي المستفاد الزايل لا وجه له الى جهة
 فنور خالق السموات والارض الباقي الدائم الغيظ كيف يكون له جهة
 قال الرومي باذنه فخل الله تعالى قال اذا كان على المنبر مشبه
 انزله واذا كان على الارض موصلا مثلي رفعه كل يوم هو في ثمان
 فترك المال وعاد الى الرومي **احتاج** الامام الخليل في طريق الحاج
 فساوم اعرابيا فربما ما لم يبعه الا بخمسة دراهم فاشتره بها

ثم قال



ثم قال له كيف انت بالسوق فقال اريد فوضعه بين يديه فاكل
 ما اراد وعطش وطلب لما فله عطشه حتى اشترى منه شربة
 خمسة دراهم **وصية الامام الاعظم لابي يوسف** بعد
 ان ظهر له منه الرشيد وحسن السيرة والاقبال فقال يا يوسف
 وقد السلطان وعظم منزلته وياك والكذب بين يديه والدخول
 عليه في كل وقت ما لم يدعك حاجة علمية فانك اذا كثرت اليه
 الاختلاف تهاون بك وصغرت منزلتك عنده فكن منكم كما
 انت من النار تنفع وتباعد ولا تدن منها فان السلطان
 لاحد ما يري لنفسه وياك وكثرة الكلام بين يديه فانه ياخذ عليك
 ما قلته ليري من نفسه **بن حاشية** انه اعلم منك وانه يخطبك
 فتصغر في عين قومه ولكن اذا دخلت اليه تعرف قدرك
 وقد غرك ولا تدخل عليه **وصية** من اهل العلم من لا تعرفه
 فانك ان كنت اذون حاله لعلك ترفع عليه فيظن ان
 كنت اعلم منه لعلك تخط عنه فتسقط بذلك من عين السلطان
 واذا عرض عليك شي من اعماله فلا تقبل منه الا بعد ان تعلم انه
 يرضاك ويرضي مذهبك في العلم والقضا **ما كذا** يحتاج الى
 ارتكاب مذهب غيرك في الحكومات ولا تواصل اولياء السلطان
 وحاشيته بل تقرب اليه فقط وتباعد عن حاشيته ليكون
 مجداك وجاهك باقيا ولا تتكلم بين يدي العامة والنجار **الامام**
 يرجع الى العلم كمالا يوقف على حبك ورغبتك في المال فانهم
 يستنون الظن بك ويعتقدون ميلك الى خلافة شيوخهم
 ولا تفعل ولا تنقسم بين يدي العامة ولا تكثر الخروج

الامام بن حاشية وياك والنجار في العامة

الى الاسواق ولا تكلم المراهقين فانهم فتنة ولا تأس أن تكلم الا
طفلك وتسبحهم وروهم ولا تشق في قارعة الطريق مع الشايج
والعامة فانك ان قد تم ان تدري فكر بعلمك وان اخرتهم
ان تدري من حيث انه اسن منك فان النبي صلى الله عليه وسلم
قال من لم يرحم صغيرنا ولم يوقر كبيرنا فليس منا ولا تقعد على
قوارع الطريق فاذا دعاك فكر فاقعد في المسجد ولا تأكل في الدار
والمساجد ولا تشرب من السفاريات ولا من ايدي السقايين
ولا تقعد على الحوانيت ولا تلبس الدجاج والحلي وانواع
الابريسم فان فكر يفضي الى الدعونة ولا تكثر الكلام في بيتك
مع امرتك في الفرائض الا وقت حاجتك اليها بقدر فكر ولا
تكثر لها ومسها ولا تقربها الا بذكر الله تعالى ولا تنكح بامر
الغيرين يديها ولا بامر الجوارح فانها تنسب اليك في كلامك
ولعلك اذا تكلمت عن غيرها تكلمت عن الرجال الاجانب ولا
تنزوج امرأة كان لها بعل او اب او ام او بنت ان قد
الابشرط ان لا يدخل عليها احد من اقاربك فان المرأة اذا
كانت ذاملا يدعي ابوها ان جميع مالها له وانه عارية
في يديها ولا يدخل بيت ايها ما قدرت وياك ان ترضى ان
تزوج في بيت ابوها فانهم يأخذون اموالك ويطمعون
فيها غاية الطمع وياك ان تنزوج بذات البنين والبنات
فانها تدخر جميع المال وتنفق عليهم فان الولد اعز عليها
منك ولا تجمع بين امرأتين في دار واحدة ولا تنزوج
الا بعد ان تعلم انك تقدر على جميع حوائجها واطل العلم

وشرق من مائة

القيام

اولام

سنة
الحج

اولام اجع المال من الحلال ثم تزوج فلك ان طلبت المال في وقت
العلم عجزت عن طلب العلم ودعاك المال الى شراء الجوارح والاعمال
وتستغل بالدين والنساء قبل تحصيل العلم فيضيع وقتك ويجمع عليك
الولد وتكثر عليك فتحتاج الى القيام بمصالحهم وترك العلم وتشتغل
بالعلم في غفوان سكرتك ووقت فراغ قلبك وخاطر كد ثم
استغل بالمال ليجمع فان كثرة الولد والعياله يشوش البال
فاذا اجعت المال فزوج وعليك بتقوى الله تعالى واذا الامانة
والنصيحة لجميع الخاصة والعامة ولا تستغل العامة وقت
نفسك وورهم ولا تكثر معاشرتهم الا بعد ان يعاشروك وقابل
معاشرتهم بذكر المسائل فانه ان كان من اهل الاستغفار بالعلم وان لم
يكن من اهله احبك وياك ان تكلم العامة بامر الدين في الكلام فانهم
قوم بقلدهم فكيف يستغلون بك ومن جارك يستغفرك في
المسائل فلا تجبه الا عن سواله ولا تظم اليه غيره فانه يشوش عليك
جواب سواله وان بقيت عشر سنين بغير كتب ولا قوم فلا تفر
عن العلم فانك اذا اعرضت عنه كانت معيشتك ضنكا واهل
عليه متفهمتك فانك اخذت كل واحد منهم ابنا وولد لتزيدهم غنة
في العلم ومن ناقشك من العامة والسوقة فلا تناقشه فانه
يذهب مأ وجهك ولا تحسب من احد عند ذك الحق وان كان
سلطانا ولا ترض لنفسك من العبادات الا بالكثر مما يفعله غيره
ويتعاطاها فالعامة اذا لم يروا منك الاقبال عليها بالكثر مما يفعله
اعتقدوا فيك قلة الرغبة واعتقدوا ان عليك لا ينفعك
الا ما ينفعهم الجهل الذي هم فيه واذا دخلت بلدة فيها اهل العلم

والمعروف في هذه هيك والعاية
بكرهون عليك

لا تقصد

فلا تتخذها لنفسك بل كن كواحد من اهلها ليعلموا انك لا تقبل
جاههم ولا يخرجون عليك باجمعهم وينظرون اليك باعينهم
فتصبر مطعونا عندهم بلا فائدة وان استفتوك في المسائل فلا
تناقضهم في المناظرة والمطاريحات ولا تذكر لهم شيئا الا عن دليل
واضح ولا تطعن في استاديهم فانهم يطعنون فيك وكن للناس
على حذر وكن لله في سر كما انت له في علانيتك ولا تصنع امر
العلم الا بعد ان يجعل سره علانية اذا وراك السلطان علما
لا يصلح لك فلا تقبل ذلك منه الا بعد ان تعلم انه انما يوليكم ذلك
الا لعلكم وياك ان تتكلم في مجلس النظر على خوف فان ذلك يورث
الخلل في الاحاطة والكل في اللسان وانا ان تذكر الضحك فانه
يميت القلب ولا تنش الا على طائفة ولا تكن عجولا في الامور ومن
دعاك من خلفك فلا تجه فان البهايم تنادي من خلفي واذا تكلم
فلا تذكر صياحك ولا ترفع صوتك واتخذ لنفسك السكوت وقلة
الحركة عادة لئلا يتحقق عند الناس ثباتك والكثير ذكر الله تعالى فيما بين
الناس ليتعلموا انهم منك فخذ لنفسك وزدا خلف الصلوات تقرا
فيها القرآن وتذكر الله تعالى وتشكره على ما اودعك من البصر والاك
من النعم واتخذ لنفسك اياما معدودة في كل شهر تصوم فيها
لغير ذي غيرك بك وراقب نفسك وحافظ على صلواتك لتنتفع
من دينك واخرتك بعلمك ولا تشتر لنفسك ولا تبس بل اتخذ لك
مصلحا تقوم باشتغالك وتعمل عليه في امورك ولا تنظمين الى
دينك والي انت فيه فان الله تعالى سائلك عن جميع ذلك ولا
تستر الغلمان المردان ولا تظهر من نفسك التقرب الى السلطان

بالقوة والكون في الله
والمردان يفتقروا الى
الكون في الله

وان قريك

وان قريك فانه يرتفع اليك فان تمت هاتك وان لم تمت عاتك
ولا تتبع الناس في خطاياهم بل في صوابهم وادعوت انسلما
بالشر فلا تذكره به بل اطلب منه خيرا فاذكره به الا في باب الدين
فانك ان عرفت في دينه ذلك فاذكره للناس كيلا يتبعوه ويكذبوا
قال عليه الصلاة والسلام اذكروا الفاجر باينه حتى يحذر
الناس وان كان ذاهبا ومنزلة الذي يري منه الخلل فاذكر
ولا تبالي من جاهد فان الله تعالى معيك وناصره فاذا فعلت
ذلك مرة هابوك ولم يتاجس احد على اظهار البدعة في الدين
واذا مرات من سلطان مالا يوافق العلم فاذكر فذكر مع طائفة
اياء فان بدء اقوي من يدك تقول له انا مطيع لك في الذي
انت فيه سلطان ومسلط على غيري اذكر مالا يوافق العلم
فاذا فعلت مع السلطان مرة كفاك لانك اذا طلبت واظمت
عليه ودمت لعلمه يتبعونك فيكون مع الدين فاذا فعلت مرة
او مرتين ليعرف منك الجدل في الدين والحرص في الامر المعروف
فعلت مرة اخرى قد دخل علم وحكمك في دابة وانصت في
الدين وانظر ان كان مبتدعا وان كان سلطانا فذكر له كثر
من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم فان قبل منك
والا فاسئل الله ان يحفظك منه واذكر الموت واستغفر للاستناد
ومن اخذت عنه العلم وداوم على الدلاوة والكثير من زيارت القبور
والسائح والمواضع المباركة وقبل من العامة ما يرضون عليك
من روياءهم في النبي صلى الله عليه وسلم وفي روياء الصلوات المشاهدة
والمنار والقابر ولا تجالس احد من اهل الاهل الا على سبيل

ذلكم

عندك

الدعوة الى الدين ولا تكثر اللعب والشم واذ انت المودن فتاهب
 لدخول المسجد كيلا يتقدم عليك العامة ولا تتخذ دارك في
 جوار السلطان وماريت على جارك فاستره عليه فانه امانة ولا
 تظهر اسرار الناس ومن استشارك في شيء فاسر عليه بما تعلم انه
 يقر بك الى الله تعالى وقبل وصيتي هذه فانها تنفع بها في
 اولائك واخبرتك ان شاء الله تعالى واباك والجل فانه يفيض
 به المز والاك طماعا ولا كذبا ولا صاحب خلط بل احفظ مروتك
 في الامور كلها والسر من الشباب البض في الاحوال كلها واطهر
 غنى القلب مظهر من نفسك فقل للغرض والريفة في الدنيا
 واطهر من نفسك الغنى ولا تظهر الفقر وان كنت فقرا وكن ذا
 همة فان من ضعف همة ضعف منزلته واذا مشيت
 في الطريق فلا تلتفت يمينا ولا شمالا بل داوم النظر الى الارض
 واذا دخلت كمام فلا تقاوم الناس في اجرامهم والمجلس بل
 ارجح على ما تعطي العامة لتظهر مروتك منهم فيعطونك ولا
 تسلم الامتعة الى الخائيك ولا سائر الصنائع بل اتخذ لنفسك
 ثقة يفعل فذلك والتاكس الحيات والدوابق ولا تزن الدرهم
 بل اعتمد على غيرك وحقق الدنيا المحقرة عند اهل العلم فان
 ما عند الله خير منها والمورك غيرك لممكنك الا قال على العلم
 فداك احفظ لحاجتك واباك ان تكلم المجانين ومن لا يعرف
 المناطق والحجة من اهل العلم والدين يطلبون الجاه ويستغفرون
 بذكر المشايخ فيما بين الناس فانهم يطلبون تحريك ولا يبالون
 وان عرفوك على الحق واذا دخلت عليه قوم كبار فلا ترتفع عليهم

انما جبري في الدنيا

مالا يرفعوك

مالا يرفعوك لئلا يلق بك منهم اذية واذا كنت في قوم فلا تتقدم
 عليهم في الصلوة مالم يبدؤوك على وجه التعظيم ولا تدخل اكرام وقت
 الظهيرة او العداة ولا تخرج الى النظارات ولا تحضر نظام السلاطين
 الا اذا عرفت انك اذا قلت شيئا يزلون على قوك باحق فانهم اذا فعلوا
 مالا حل وانت عندهم ربما لا تفك معهم ويظن الناس ان ذلك حق
 لسكونك فيما بينهم وقت الاقدام عليه واباك والغضب في مجلس العلم
 والاقتصر على العامة فان القاصر له ان يلدب واذا اردت اتخاذ
 مجلس لاهل العلم فان كان مجلس فقه فاحضر نفسك واذا كان
 ما تعلم كيلا يغير الناس حضورك فيظنون انه على صفة من العلم ليس
 على تلك الصفة فان كان يصلح للفتوى فاذا ذكر منه ذلك والا فلا ولا
 ليدرس بين يديك بل انزل عنهم من اصحابك ليخبروك بكيفية كلامه
 وكيفية علمه ولا تحقر مجالس الذكر ومن يتخذ مجلس عظمة جاهدك وزكيتك
 له بل وجه اهل محلتك وعامتك الذين تعتمد مع واحد من اصحابك
 وفوض امر المناهج الى خطيب ناحيتك وكذا صلوة الجنان والعيد
 ولا تنسني من صالح دعايك وقبل هذه المواعظ جاهدك وانما اوصيك
 لمصلحتك ومصلحة المسلمين انتهى وفي اخر يلقي الحق قال الحاكم
 الجليل نظرت في ثلثماية جزء مثل الامالي وتواردت سماعة حتى
 انتقلت كتاب المنقوي وقال حين ابتلي بحجة القتل بدو من جهة
 الاتراك هذا جناب من عمر الدنيا على الاخرة والعالم مني اخفى علمه
 وترك حقه حيفة علم ان يلتحق باليسوء وقيل سبب ذلك انه
 لما راي في كتب محمد بن الحسن كبريات وتطولات حسرا وحذرك
 فمري محرا في منامه فقال لم فعلت هذا بكنتي فقال ان في القضا

ان الانظار الانصار غلام

كسالى فخذت المكر ودكرت القدر تشهيرا فغيب وقال
 قطعك الله كما قطعت لبي فابتلي بالآراك حتى جعلوه على
 رأس شجرتين فنقطع نصفين رحمهم الله قال المصنف رحمه الله
 اخرا ما وردنا من كتاب الاشباه والنظائر في الفقه على مذهب
 الامام الاعظم ابي حنيفة النعمان رضي الله عنه وارضاه الجامع
 للفوائد السبعة التي وعدنا بها في خطبته العزيز في نوعه
 بحيث لم اطلع له على نظير في كتب اصحابنا رحمهم الله وكان
 النزاع من تاليفه في السابع والعشرين سنة تسع وستين
 وتسعين وكانت مدة تاليفه ستة اشهر مع تخلل ايام نوعه
 الجسد وكبره على التمام وعلى بيته افضل الصلاة والسلام والى
 وصيه البرز الكرام وما بعينه بالحسان اليهم القيام بهذا
 اخرا قال المؤلف رضي الله تعالى عنه وارضاه وجعل الحسنة
 من قبله ومثواه بحاه محمدييه ومصطفاه والى وصيه
 ووافق النزاع من كتابه هذه النسخة في سابع عشرين شهر
 المعتمد للاحكام الذي هو من شهر ربيع ثمانية عشر وثلث على
 نيل العبد الفقير المعترف بالدنوب والتقصير الراعي عفوريه
 العلي محمدي طريفي الحسيني خادما للترغ والترغ بالمحكمة العرفية
 عمرها الله بشرع خير البرية وصلى الله على

سيد محمدي ولله وصية وللم

5358



هذا كتاب فتوى يحيى

